إصدارات موسوعة صحيح البخاري ٨

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد الرابع

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

دار عطاءات العلم - دار المنهاج القويم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد الرابع

الأحاديث (٩٤٨ - ١٣٩٤)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

التلقيح لفهم قارئ الصحيح

٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُوْلى
١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع

الجمهورية العربية السورية
دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح
هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - ص.ب : 31446
جوال : 00963944272501 - العلاقات العامة : 00963947320948
Email : darminhagkawem@hotmail.com
Email : darminhagkawem@gmail.com

ISBN: 978-9933-609-50-4

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ - بابٌ: فِي العِيدَيْنِ وَالتَّجَمُّلِ فِيهِ

(بَابٌ: فِي العِيدَيْنِ وَالتَّجَمُّلِ فِيهِ)... إلى (كتاب الوِتْرِ).

فائدةٌ: أَوَّلُ عيدٍ صلَّاه النَّبيُّ ﷺ عيدُ الفطر من السَّنة الثَّانية من الهجرة، وفي «أبي داود»[د١١٣٤] و«النَّسائيِّ»[س١٧٩/٣] من حديث أنسٍ رضي الله عنه: قدم رسولُ الله ﷺ المدينةَ ولهم يومان يلعبون فيهما، فقال: «ما هذان؟» قالوا: كنَّا نلعب في الجاهليَّة، فقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ الله قد أبدلكم خيرًا منهما؛ الأضحى والفطرُ»، إسناده صحيح، والله أعلم.

فائدةٌ: عن القَموليِّ مِن مُتأخِّري الشَّافعيَّة(١) ما لفظه: (فائدةٌ: التَّهنئة بالعيد والشهور والأعوام مباحٌ ليس بسُنَّة(٢) ولا بدعة، قاله أبو الحسن الحافظ المقدسيُّ) انتهى(٣)، ومراده عليُّ بن المُفضَّل ابن عليٍّ المقدسيُّ الإسكندرانيُّ المالكيُّ(٤)، والله أعلم، ثمَّ رأيت بعض مشايخي نقل ذلك، فقال ما لفظه: (فائدةٌ: نقل المنذريُّ الحافظ عن الحافظ أبي الحسن المقدسيِّ: أنَّه سئل عن الهناء في أوَّل الشُّهور والسِّنين أهو بدعة أم لا؟ فأجاب: بأنَّ النَّاس لم يزالوا مُختلِفين في ذلك، والذي أراه أنَّه مباح، ليس بسُنَّة ولا بدعة) انتهى، قال شيخنا: (والعيد مثل ذلك).

٩٤٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ عُمَرُ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ابْتَعْ هَذِهِ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَالوُفُودِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَلْبَثَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِجُبَّةِ دِيبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا**

---

(١) هو أحمد بن محمَّد بن مكيِّ القرشيُّ المخزوميُّ أبو العباس القموليُّ، من مؤلَّفاته: «البحر المحيط في شرح الوسيط»، و«جواهر البحر»، لخَّص فيه كتابه السابق، وغيرهما، وكان مع جلالته في الفقه عارفًا بالنحو والتفسير، مات في رجب سنة (٧٢٧)، انظر «طبقات الشافعيَّة» لابن قاضي شهبة (٢/٢٥٤-٢٥٥).

(٢) في (ج): (سنة).

(٣) انظر «أسنى المطالب» (١/٢٨٣).

(٤) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٦٦).

عُمَرُ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الجُبَّةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَبِيعُهَا، وَتُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم أنَّه الحَكَم بن نافع، وتقدَّم أنَّ (**شُعَيْبًا**): ابنُ أبي حمزة، وأنَّ (**الزُّهْرِيَّ**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**مِنْ إِسْتَبْرَقٍ**): هو ما غَلُظ من الحرير والإبريسم، وهي لفظة أعجميَّةٌ مُعرَّبةٌ، أصلها: إستبره، وقد ذكرها الجوهريُّ في (الباء مع القاف)، على أنَّ الهمزة والسِّين والتَّاء زوائد، وأعاد[(١)] ذكرَها في (السِّين مع الرَّاء)[(٢)]، وعن الأزهريِّ أنَّه ذكرها في خُمَاسيِّ اللَّفيف على أنَّ همزتَها وحدَها زائدةٌ، وقال: (أصلها بالفارسيَّة: استفره[(٣)])، وقال أيضًا: (إنَّها وأمثالها من الألفاظ حروفٌ عربيَّةٌ وقع فيها وفاقٌ بين العجميَّة والعربيَّة)، وقال: (عندي هذا[(٤)] هو الصَّواب)[(٥)]/. [١/١٤١أ]

قوله: (**وَالوُفُودِ**): تقدَّم أنَّه جمع (وفد)، وتقدَّم ما هو[ح٨٨٦].

قوله: (**مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ**): (الخلاق): النَّصيب، وقد تقدَّم[ح٨٨٦].

قوله: (**بِجُبَّةِ دِيبَاجٍ**): (الدِّيباج): فارسيٌّ مُعرَّب، ويُجمَع على (دَيابيجَ)، وإن شئت (دَبابيج)، معروفٌ[(٦)].

٢- بابُ الحِرَابِ وَالدَّرَقِ يَوْمَ العِيدِ

٩٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرٌو: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَسَدِيَّ حَدَّثَهُ: عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، **وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ**، فَاضْطَجَعَ عَلَى الفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي، وَقَالَ: **مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ** عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؟! فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعْهُمَا»، فَلَمَّا غَفَلَ، **غَمَزْتُهُمَا** فَخَرَجَتَا.

٩٥٠- وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالدَّرَقِ وَالحِرَابِ، **فَإِمَّا** سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، **وَإِمَّا** قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟» **فَقُلْتُ**: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَدِّي عَلَى خَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «**دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفِدَةَ**» حَتَّى **إِذَا مَلِلْتُ**؛ قَالَ: «**حَسْبُكِ**»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**فَاذْهَبِي**».

---

(١) في (ب): (وإنما).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (برق) و(سرق).

(٣) في (ب) و(ج): (إستبره)، وهو تحريف.

(٤) كذا، وفي مصدره: (وهذا عندي).

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (٣١٣/٩).

(٦) انظر «الصحاح» مادَّة (دبج).

قوله: (**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ**): تقدَّم الكلام على (أحمدَ) هذا مُطَوَّلًا من عند الجيَّانيِّ[ح٤٧١]، وفي هامش أصلنا: (ابن عيسى)(١) نسخةٌ، فقيل: إنَّه ابن عيسى؛ كما وقع في نسخة، وقيل: أحمد بن صالح(٢).

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ**): هو عبد الله بن وَهْب، أحد الأعلام، تقدَّم مرارًا.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَمْرٌو**): هو عَمرو بن الحارث بن يعقوب، أبو أميَّة الأنصاريُّ مولاهم، المصريُّ، أحدُ الأعلامِ، تقدَّم[ح٢٠٢].

قوله: (**أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَسَدِيَّ**): هو يتيمُ عروةَ، مشهورٌ.

قوله: (**وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ**): هاتان الجاريتان لا أعرفهما، غير أنِّي رويت في «الأربعين» لأبي عبد الرَّحمن السُّلَمِيِّ الصُّوفيِّ: أنَّهما لعبد الله بن سلَام(٣)، وغير(٤) أنِّي أُخبِرتُ عن العلَّامة جلال الدين ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (أنَّ إحداهما اسمُها حمامة)، وأنَّه عزاه لكتاب «العيدين(٥)» لابن أبي الدُّنيا(٦)، انتهى، والظَّاهر أنَّهما صحابيَّتان، وأمَّا أنا فلا أعرف في الصَّحابيَّات مَنِ اسمُها حمامة إلَّا أمَّ بلال رضي الله عنهما، ثمَّ إنِّي رأيته في «مبهماته على البخاريِّ»، وعزاه لـ«العيدين(٧)» لابن أبي الدُّنيا(٨).

قوله: (**بُعَاثَ**): هو بضمِّ المُوَحَّدة، ثمَّ عينٍ مهملةٍ مخفَّفةٍ، وفي آخره ثاءٌ مُثلَّثةٌ، هذا(٩) هو المشهور فيه، وحُكِي عن الخليل: بغين معجمة، وقيَّده الأَصيليُّ بالوجهين، وهو عند القابسيِّ: بغين معجمة، وآخره مُثلَّثة، بلا خلاف، وهو موضعٌ من المدينة على ليلتين، قاله في «المطالع»(١٠)، وهو غير مصروفٍ على الأشهر، ويقال: اسم حصنٍ للأوس، وهو يومٌ كان فيه حربٌ بين الأوس والخزرج، وكان الظَّفر فيه

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٢) انظر «تقييد المهمل» (٣/٩٤٣-٩٤٦).

(٣) «الأربعون في التصوُّف» (ص١٥).

(٤) في (ج): (غير).

(٥) في النُّسخ: (العيد)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٥١١): (إسناده صحيح، ولم أقف على تسمية الأخرى، لكن يَحتمل أن يكون اسم الثانية زينب، وقد ذكره في كتاب النكاح، ولم يذكر حمامةَ الذين صنَّفوا في الصحابة، وهي على شرطهم).

(٧) في (ج): (للعيد)، وسقط (للعيدين) من (ب).

(٨) انظر «الإفهام» (ص١٣٧).

(٩) في (ب): (وهذا).

(١٠) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٥٨٨)، و«العين» (٤/٤٠٢).

للأوس على الخزرج، قاله ابن إسحاق وغيره[١]، ونقل شيخنا عن ابن الجوزيِّ: (أنَّه يومٌ كان الأنصار[٢] في الجاهليَّة اقتتلوا فيه، وقالوا فيه الأشعار، وبقيت الحرب قائمةً بين الأوس والخزرج مئةً[٣] وعشرين سنةً حتَّى جاء الإسلام) انتهى[٤]، ونقل شيخنا في (فضائل الصَّحابة) عن «مأدبة الأدباء»: (أربعين سنة)، قال: (وقال ابن الأثير: سنةً[٥]) انتهى[٦]، وقد رأيت في «الاستيعاب» في ترجمة زيد بن ثابت: (يقال: إنَّه كان [في حينِ][٧] قدومِ رسولِ الله ﷺ المدينةَ ابنَ إحدى عشرةَ سنةً، وكان يومَ بُعَاثٍ ابنَ ستِّ سنين، وفيها قُتِل أبوه)[الاستيعاب٣٤٥] انتهى، ففي هذا أنَّ بين بُعَاث ومجيئه عليه الصلاة والسلام المدينةَ خمسَ سنين، والله أعلم، ويُستدَلُّ لما قاله أبو عمر أنَّهم ذكروا في ترجمة المُجَذَّر بن ذياد أنَّه قَتَل سُوَيد بن الصَّامت في الجاهليَّة، فهاج قتلُه وقعةَ بُعَاث[٨].

قوله: (مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ): (المِزمارة): بكسر الميم، وجاء أيضًا: (المُزْمُور) بضمِّ الميم الأولى، وقد تُفتَح[٩]، وأصلُه: صوتُ صفير، والزَّمير: الصَّوت الحَسَنُ، ويُطلَق على الغناء أيضًا[١٠].

فائدةٌ: إنكارُ أبي بكر رضي الله عنه مُستصحِبًا لِمَا كان [تقرَّر] عنده من تحريم اللَّهو والغناء جملةً، حتَّى ظنَّ أنَّ هذا من قبيل ما يُنكَر، فبادر إلى إنكاره؛ قيامًا عنه [ﷺ] بذلك على ما ظَهَر، وكأنَّه[١١]

---

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/١٦٩)، «النهاية» (١/١٣٩) مادَّة (بعث).

(٢) في (ج): (للأنصار).

(٣) زيد في (ب): (سنة).

(٤) «كشف المُشْكِل» (٤/٢٢٦)، «التوضيح» (٨/٥٩).

(٥) كذا قال، ولعلَّه تحريف ممَّا في «التوضيح»: (وقال ابن الأثير: سببُه قَتْلُ المُجَذَّرِ بن ذياد سويدَ بن الصَّامت)، وهو الذي قاله ابن الأثير في «أسد الغابة» في ترجمة المُجَذَّر بن ذياد (٤/٢٧٠).

(٦) (انتهى): سقط من (ب)، «التوضيح» (٢٠/٣٧٩).

(٧) ما بين معقوفين زيادة من مصدره.

(٨) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥١٢)، «الاستيعاب» (ص٧٠١)، «أسد الغابة» (٤/٢٧٠)، ووجه استدلاله: أنَّ المُجَذَّر -واسمه عبد الله- أسلم وشهد بدرًا وأُحُدًا، فكيف تكون وقعة بعاث دامت مئةً وعشرين سنة؟! وكذلك ذكروا في ترجمة سويد بن الصَّامت في «الاستيعاب» (ص٣١٦)، «أسد الغابة» (٢/٣٥٦): أنَّه قدم مكَّة حاجًّا أو معتمرًا فتصدَّى له النَّبيُّ ﷺ وعرض عليه الإسلام، فقال: إنَّ هذا لقولٌ حسنٌ، ثمَّ انصرف فلم يلبث أن قتلته الخزرج، وهذا يعارض قول من قال: دامت حرب بُعَاث أربعين سنة.

(٩) أخرج مسلم (٨٩٢) عن السيِّدة عائشة قول سيِّدنا أبي بكر لها: (أَبِمَزْمُورِ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رسول اللهِ ﷺ؟!).

(١٠) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٣٢).

(١١) في النسخ: (وكان عليه الصلاة والسلام)، ولا يستقيم، والمثبت من «التوضيح».

[ما كان بُيِّن له أنَّه ﷺ][1] قرَّرهنَّ على ذلك بعدُ، فقال له: «دَعْهما»، وعلَّل الإباحة بأنَّه يومُ عيدٍ؛ يعني: يومُ سرورٍ وفرحٍ شرعيٍّ، فلا يُنكَر فيه مثلُ هذا[2]، وقيل: إنَّما أَنْكَر كثرةَ التَّنغيم وإخراجَ الإنشاد عن وجهه إلى معنى التَّطريب بالألحان، ألا ترى أنَّه لم ينكر الإنشادَ، وإنَّما أنكر مشابهة الزَّمير؟! والله أعلم[3].

قوله: (فَإِمَّا سَأَلْتُ): هو بكسر همزة (إمَّا)، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنَّه ربَّما انتفع به مَن لا يعرفه، وكذا (إمَّا) الثَّانية.

قوله: (دُونَكُمْ): مَنصوبٌ على الظَّرف[4] بمعنى الإغراء، وتقديره: دونَكم اللَّعبَ.

قوله: (يَا بَنِي أَرْفِدَةَ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ فاء مكسورة -لأبي ذرٍّ، ولغيره: بفتحها، وقال بعضهم: بالكسر لا غير- ثمَّ دالٍ مهملةٍ، ثمَّ تاء التَّأنيث، وهو لقبٌ لهم، وقيل: اسم جدِّ الحبشة[5].

قوله: (إِذَا مَلِلْتُ): هو بكسر اللَّام الأولى، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَالَ: حَسْبُكِ): أي: كافيكِ، وهو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمُؤنَّث، وهذا ظاهرٌ.

٣- بابُ سُنَّةِ العِيدَيْنِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ

٩٥١- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي زُبَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ البَرَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ، فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا».

قوله: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ): هذا هو الحجَّاج بن منهال الأنماطيُّ البصريُّ، عن قُرَّةَ وشعبةَ، وعنه: البخاريُّ وعن واحدٍ عنه[6]، وروى عنه: عبدٌ، والكجِّيُّ، وكان دلَّالًا وَرِعًا[7]، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٢].

قوله: (أَخْبَرَنِي زُبَيْدٌ): هو بضمِّ الزَّاي، وبعدها مُوَحَّدةٌ، وهو ابن الحارث الياميُّ، تقدَّم، وهو فَرْدٌ، وليس في الكتب السِّتَّة راوٍ اسمه زُبَيدٌ سواه، ولهم: زُيَيْد؛ بياءين مثنَّاتين تحتُ، مضموم الزَّاي

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) انظر «المُفْهِم» (٢/٥٣٤-٥٣٥)، «التوضيح» (٨/٦٠-٦١).

(٣) انظر «التوضيح» (٨/٦٠-٦١).

(٤) في (ج): (الظرفيَّة).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (١/٣٨٤).

(٦) كما في الحديث (٣٤٦٣)؛ فقال فيه: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي حَجَّاجٌ).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٤٥٧).

وبكسرها[١]، وهو ابن الصَّلْت بن مَعديكرب الكِنديُّ، له[٢] ذِكْرٌ في «المُوطَّأ»[١/٤٩]، وقد ذكرت لك ذلك أيضًا[ح٤٨].

قوله: (سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٠٦].

٩٥٢ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الأَنْصَارِ تُغَنِّيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ الأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ، قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُغَنِّيَتَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بِمَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن[٣] أسامة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٢].

قوله: (وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ): تقدَّم الكلام عليهما أعلاه[٤]؛ فانظره[ح٩٤٩].

قوله: (بِمَا تَقَاوَلَتْ بِهِ[٥] الأَنْصَارُ): أي: قاله بعضُهم في بعضٍ من الشِّعر، [وسيأتي الاختلاف في هذه اللَّفظة وما فيها من الرِّواياتِ إن شاء الله تعالى][٦][ح٣٩٣١].

قوله: (يَوْمَ بُعَاثَ): تقدَّم أعلاه[٧] الكلامُ عليه[ح٩٤٩].

قوله: (مَزَامِيرُ[٨] الشَّيْطَانِ؟): تقدَّم الكلام على ذلك أعلاه[٩][ح٩٤٩].

٤ - بابُ الأَكْلِ يَوْمَ الفِطْرِ قَبْلَ الخُرُوجِ

٩٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ.

وَقَالَ مُرَجَّأُ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَيَأْكُلُهُنَّ وِتْرًا.

---

(١) في النسخ: (وكسرها)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) (له): سقط من (ج).

(٣) زيد في (ب): (أبي)، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٤) في (ب): (قريبًا).

(٥) (به): ليس في «اليونينيَّة»، وفي (ق): (الأنصار به).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٧) (أعلاه): سقط من (ب).

(٨) كذا في النُّسخ، وفي (ق) بعد الإصلاح: (بمزامير)، وفي «اليونينيَّة»: (أَمَزَامِيرُ).

(٩) (أعلاه): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ[(١)]): تقدَّم أنَّه ابن بَشِير؛ بفتح المُوَحَّدة، وكسر الشين المعجمة، تقدَّم بعض ترجمتِه، وأنَّه فردٌ في الكتب السِّتَّة؛ ليس فيها راوٍ (هُشَيم) غيرُه[ح٤٠٢]/. [١/١٤١ب]

قوله: (وَقَالَ مُرَجًى[(٢)] بْنُ رَجَاءٍ): (مُرجًى): [هذا: الظَّاهر أنَّه لا يُهمَز؛ لأنَّه من المعتلِّ، رجوتُه؛ إذا أمَّلْتَه، فـ(مرجًّى): معناه: مُؤمَّل، اسم مفعول، والله أعلم][(٣)]، يشكريٌّ[(٤)]، ويُقال: عدويٌّ، كذا قال[(٥)] المِزِّيُّ[تهذيب الكمال٢٧/٣٦١]، وتبعه الذَّهبيُّ[التذهيب٨/٤٠٣]، وتعقَّبه مُغُلْطاي[إكمال١١/١٢٢] بأنَّه غاير بين النَّسبَين، ولا مغايرةَ، ثمَّ بيَّن ذلك، كنيته أبو رجاء، بصريٌّ، روى عن أيُّوب، وحُمَيدٍ، وحنظلةَ السَّدوسيِّ، وهشام ابن عروة، وطائفةٍ، وعنه: حَرَمِيُّ بن عُمَارة، ويعقوبُ بن إسحاق الحضرميُّ، وشَبَابةُ، وطائفةٌ، قال ابنُ مَعِين: (ضعيفٌ)[الدوري٤/٢٢١]، وقال أبو زُرْعة: (ثقةٌ)[الجرح والتعديل٨/٤١٢]، وقال[(٦)] أبو داود: (صالحٌ)، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وقد انفرد به، وليس له في بقيَّة الكتب شيءٌ، وله ترجمة في «الميزان»[٤/٨٧]، وتعليقُه أسنده[(٧)] الإسماعيليُّ في «صحيحه»[(٨)].

٥ - بابُ الأَكْلِ يَوْمَ النَّحْرِ

٩٥٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ فَلْيُعِدْ»، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرَ مِنْ جِيرَانِهِ، فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَّقَهُ، قَالَ: وَعِنْدِي جَذَعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْ لَحْمٍ، فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَدْرِي: أَبَلَغَتِ الرُّخْصَةُ مَنْ سِوَاهُ أَمْ لَا؟

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هو إسماعيل ابن عُلَيَّة، وقد تقدَّم.

---

(١) في (ب): (هشام)، وليس بصحيح.

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (مُرجًّا).

(٣) في (ج) بدلًا ممَّا بين معقوفين: (هو يهمز ولا يهمز، وهما لغتان معروفتان)، وكذا كان في (أ) قبل الإصلاح، وكَضَبْطِ المصنِّف ضَبَطَه الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٦/٦٢)، والحافظ في «الفتح» (٢/٥١٩)، والعينيُّ في «عمدة القاري» (٥/٣٧٥)، وهو في «اليونينيَّة» مهموزٌ، قال القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٢/٢٠٧): (بضمِّ الميم، وفتح الراء، وتشديد الجيم، آخره همزةٌ، كذا في «الفرع» و«أصله»)، وجعل الأنصاريُّ في «منحة الباري» (٣/٢٧) الهمزَ نسخةً.

(٤) زيد في (ب): (وهو).

(٥) في (ج): (قاله).

(٦) في (ب): (قال).

(٧) في (ج): (أخرجه).

(٨) وأخرجه أحمدُ في «مسنده» (١٢٢٦٨) وابنُ خزيمة في «صحيحه» (١٤٢٩)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٣٧٤-٣٧٥).

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيانيُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ): هو ابن سيرين، العالمُ الفَرْدُ، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٢٣٥].

قوله: (فَلْيُعِدْ): هو بضمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ): هو أبو بردة بن نِيَار، كما جاء مُصرَّحًا به في هذا «الصحيح» في غير مكان[ح٩٥٥، ٩٦٥...]، واسمه هانئ، وقيل: الحارث، وقيل: مالكٌ، عَقَبيٌّ بدريٌّ مشهورٌ، روى عنه ابنُ أختِه البراءُ وجابرٌ، مات عام الجماعة، أخرج له الجماعةُ، وعام الجماعة هو[١] سنة إحدى وأربعين حين اجتمع النَّاس على معاوية، ويقال: تُوُفِّيَ سنة اثنتين وأربعين[٢].

قوله: (يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ): (يُشتَهى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(اللَّحمُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مَقام الفاعل.

قوله: (فَكَأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَدَّقَهُ): (كأنَّ): المُشدَّدة التي هي مِن أخوات (إنَّ)، و(النَّبيَّ) بعدها: مَنْصوبٌ اسمها، و(صدَّقه): الخبر، محلُّه الرفع.

قوله: (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ): هي بالذَّال المعجمة، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنِّي سُئِلت عن ذلك مرَّةً، و(الجَذَعة): ما قَوِيَ من الغنم قبل أن يحولَ عليه الحولُ، فإذا حال، صار ثَنِيًّا، ولا يجوز في الأضاحي دون الجَذَع من الضَّأن، وهو ما كمل سنةً، وقيل[٣] غير ذلك، وكأنَّ الذي عند أبي بُردة جذع من المعز، فرخَّص له فيه، ولا يُجزِئ من المعز إلَّا الثَّنيُّ، فاعلَمْه[٤].

فائدةٌ هي تنبيهٌ: اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام أرخص لاثنين من الصَّحابة كما أرخص لأبي بردة، وهما عقبة ابن عامر، وحديثه في «البخاريِّ» و«مسلم»: (فأعطاني عناقًا جذعًا[٥]، فقلت: عناق؟ فقال: «ضحِّ به»)[ح٢٣٠٠، م١٩٦٥][٦]، وزيد بن خالد حديثه في «أبي داود»: (قَسَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه ضحايا،

---

(١) في النسخ: (هي)، ولعلَّ المثبتَ هو الصواب.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٠)، «تهذيب الكمال» (٧١/٣٣).

(٣) في (ج): (وقيد).

(٤) انظر «التوضيح» (٨/٨٠).

(٥) كذا هنا، وفي «البخاريِّ» و«مسلم»: (أنَّه أعطاه عَتُودًا)، والعَتُود: ولد المعز إذا رعى وقوي، والعَنَاق: ولد المعز الأنثى ما لم يأت عليها الحول، انظر «حياة الحيوان الكبرى» (٥١٦/١).

(٦) ولفظهما: (عن عقبة بن عامر رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أعطاه غنمًا يقسمها على صحابته، فبقي عتودٌ، فذكره للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فقال: «ضحِّ به أنت»).

فأعطاني عَتُودًا(١) جذعًا، قال: فرجعت إليه، فقلت: جَذَعٌ؟ قال: «فضحِّ به»، فضحَّيت به»[د٢٧٩٨]، والظَّاهر -والله أعلم- أنَّ أبا بردة بن نِيَار آخر الثَّلاثة، لقوله: «ولن تَجزيَ عن أحدٍ بعدك»، والله أعلم.

٩٥٥ - حدَّثنا عُثْمانُ: حدَّثنا جَرِيرٌ، عن مَنْصُورٍ، عن الشَّعْبِيِّ: عَنِ البَرَاءِ بْنِ عازِبٍ ﵄، قالَ: خَطَبَنا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الأَضْحَىٰ بَعْدَ الصَّلاةِ، فَقالَ: «مَنْ صَلَّىٰ صَلاتَنا، وَنَسَكَ نُسُكَنا، فَقَدْ أَصابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلاةِ، فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلاةِ وَلا نُسُكَ لَهُ». فقالَ أَبُو بُرْدَةَ بنُ نِيارٍ -خالُ البَرَاءِ-: يا رَسُولَ اللهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شاتِي قَبْلَ الصَّلاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ اليَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شاتِي أَوَّلَ ما يُذْبَحُ فِي بَيْتِي، فَذَبَحْتُ شاتِي وَتَغَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلاةَ. قالَ: «شاتُكَ شاةُ لَحْمٍ». قالَ: يا رسولَ اللهِ، فَإِنَّ عِنْدَنا عَناقًا لَنا جَذَعَةً، هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شاتَيْنِ، أَفَتُجْزِي عَنِّي؟ قالَ: «نَعَمْ، ولَنْ تَجْزِيَ عن أحدٍ بَعْدَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ): هذا هو ابن أبي شيبة الحافظ، أخو الحافظ أبي بكر وأخيه، كنيته أبو الحسن، العبسيُّ مولاهم، الكوفيُّ، عن شَرِيك، وأبي الأحوص، وجَرِير، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وابنُه مُحَمَّد، وأبو يعلى، والبغويُّ، وأممٌ، مات في المحرَّم سنة (٢٣٩هـ)، أخرج له(٢) مِن الجماعة مَن روى عنه، سُئِل عنه أحمدُ، فقال: (لا أعلم إلَّا خيرًا)، وأثنى عليه، وقال يحيى: (ثقةٌ مأمونٌ)، له ترجمةٌ في «الميزان»(٣).

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تقدَّم أنَّه ابن عبد الحَمِيد، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٠].

قوله: (عَنْ مَنْصُورٍ): تقدَّم أنَّه ابن المُعتمِر مرارًا، وتقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[ح٧٠].

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم(٤) مرارًا وقريبًا أنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ): تقدَّم أعلاه الاختلافُ في اسمه، وأنَّه عَقَبِيٌّ بدريٌّ، ﵁[ح٩٥٤].

قوله: (فَإِنَّ عِنْدَنا عَنَاقًا): هو بفتح العين: الجذعة من المعز التي قاربتِ الحملَ(٥).

قوله: (أَفَتَجْزِي عَنِّي؟): هو ثلاثيٌّ بفتح التَّاء؛ أي: أتقضي؟ ويجوز ضمُّها في لغةٍ حكاها

(١) في (ب) و(ج): (عقودًا)، ولعله تحريف.

(٢) (له): ليس في (ب).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/٣٥) وصحَّح عليه، وانظر «تاريخ بغداد» (١١/٢٨٧)، «تهذيب الكمال» (١٩/٤٧٨).

(٤) (تقدَّم): سقط من (ج).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٨).

الجوهريُّ عقيب(١) حديث أبي بردة هذا(٢).

٦- بابُ الخُرُوجِ إِلَى المُصَلَّى بِغَيرِ مِنْبَرٍ

٩٥٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرِيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَاضِ بن عَبدِ اللهِ ابنِ أَبِي سَرْحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَخْرُجُ يَوْمَ الفِطْرِ وَالأَضْحَى إِلَى المُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ، وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيَعِظُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ؛ فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا، قَطَعَهُ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ، أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ وَهُوَ أَمِيرُ المَدِينَةِ فِي أَضْحًى أَوْ فِطْرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا المُصَلَّى، إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَجَبَذْتُ بِثَوْبِهِ، فَجَبَذَنِي، فَارْتَفَعَ فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ لَهُ: غَيَّرْتُمْ وَاللهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ، فَقُلْتُ: مَا أَعْلَمُ وَاللهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ، فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ أنَّه سعيد بن الحكم بن مُحمَّد، ابن أبي مريم، تقدَّم مرارًا، وقد نسبه إلى جدِّه، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤١].

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ): ابن أَبِي كَثِيرٍ بالمثلَّثة، وفتح الكاف، المدنيُّ، عن زيد بن أسلم وطبقتِه، وعنه: سعيد ابن أبي مريم، والأويسيُّ، وطائفةٌ، ثقةٌ، أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (أَخْبَرَنِي زَيْدٌ): تقدَّم أعلاه(٤) أنَّه ابن أسلم، وكذا هو منسوب في نسخة هي في هامش أصلنا(٥)، وهو الفقيه العُمَريُّ، عن أبيه، وابنِ عمر، وجابرٍ، وعنه: مالكٌ والدَّرَاوَرْدِيُّ، قال ابنُ عجلان: (ما هِبت أحدًا هَيْبَتي زيدَ بنَ أسلم)(٦)، تُوُفِّيَ سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف ١٧٤٥]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٩٨]، وصحَّح عليه.

---

(١) في (ب): (عقب).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (جزي).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٨٣).

(٤) (أعلاه): ليس في (ب).

(٥) هو منسوبٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٦) «تاريخ دمشق» (١٩/٢٨٣).

قوله: (عَنْ عِيَاضِ بنِ عَبدِ اللهِ ابنِ أَبِي سَرْحٍ): هو بالسِّين المفتوحة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ حاء، مهملتين، ترجمته معروفة(١).

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ؛ بالدَّال المهملة.

قوله: (وَأَوَّلُ(٢) شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلاةُ): (أَوَّلُ): مَرْفوعٌ مبتدأ، و(الصَّلاةُ): خبره، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (بَعْثًا): (البَعْث)؛ بفتح المُوَحَّدة، وإسكان العين المهملة، وبالثاء المُثلَّثة، وهو الجيش، والبُعوث: الجيوش، وهو اسم المبعوث؛ أي: المُرسَل والمُوجَّه، وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر(٣).

قوله: (مَعَ مَرْوَانَ): تقدَّم أنَّه ابن الحكم بن أبي العاصي بن أميَّة بن عبد شمس، وتقدَّم أنَّه ليس بصحابيٍّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٨٩].

قوله: (بَنَاهُ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ): تقدَّم الكلام على (كثير)، وأنَّه بالمثلَّثة، وفتح الكاف، ابن معديكرب، أبو عبد الله الكِنديُّ، تقدَّم(٤) بعضُ ترجمتِه فيما مضى[ح٨٦٣].

قوله: (فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ...) الحديث: اعلم أنَّ أَوَّل مَن خطب قبل صلاة العيد مروانُ، وقيل: إنَّ أَوَّل مَن فعله عثمانُ ﵁/؛ ليدرك النَّاسُ الصَّلاةَ، وقيل: عمر بن الخطَّاب، وقيل: معاوية(٥)، ولعلَّه لا يصحُّ عن عمر ولا عن(٦) عثمان، لِمَا يجيء في (باب الخطبة بعد العيد) عن ابن عبَّاس في هذا «الصحيح»(٧) قال: (شهدتُ العيدَ مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلُّهم كانوا يصلُّون العيدين(٨) قبل الخطبة)[ح٩٦٢]. [١/١٤٢أ]

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٦٧).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَأَوَّلُ).

(٣) انظر «التوضيح» (٣/٥١٣).

(٤) في (ج): (وتقدَّم).

(٥) انظر «شرح ابن بطَّال» (٢/٥٥٤)، «التوضيح» (٨/٨٤).

(٦) (عن): سقط من (ج).

(٧) زيد في النسخ تبعًا لـ«التوضيح» (٨/٨٤): (شهدتَ العيدَ؟)، والمثبت موافق لما في «الصحيح».

(٨) في (ج): (العيد).

وروى الشَّافعيُّ بسنده إلى عبد الله بن يزيد الخَطْميِّ: (أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأبا بكر وعمرَ وعثمان كانوا يبتدئون بالصَّلاة قبل الخطبة، حتَّى قَدِم معاوية، فقدَّم معاويةُ الخطبةَ)[مسند الشافعي٣٤٠]، وشيخ الشَّافعيِّ في هذا الحديث إبراهيمُ بن مُحَمَّد[1]، فاعلمه، والجمعُ بين ذا وقولِ أبي سعيد: أنَّ مروانَ كان أميرًا على المدينة لمعاوية، فأمره بتقديمها، فنَسَبَ أبو سعيد الفعلَ لمُبَاشِرِه، ونَسَبَه عبد الله بن يزيد الخَطْميُّ للآمر به[2].

وقد ذكر النَّوويُّ الخلاف في أوَّل مَن فعل ذلك بعد أن قال: (فهذا صريحٌ بأنَّ أوَّل مَن فعله مروانُ)[3]: (فقيل: عثمان، وقيل: عمر، وقيل: معاوية، وقيل: ابن الزُّبير)، وزاد في «شرح مسلم» عن القاضي عياض: (زيادًا) انتهى[4]، قال: (والذي ثبت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر وعثمان[5] وعليٍّ تقديمُ الصَّلاة، وعليه جماعةُ [فقهاء] الأمصار، وقد عدَّه بعضُهم إجماعًا؛ يعني -والله أعلم- بعدَ الخلاف، أو لم[6] يَلتَفِتْ إلى خلاف بني أميَّة بعد إجماع الخلفاء والصَّدر الأوَّل، والله أعلم...) إلى أن قال: (وأنَّ ما حُكِي عن عمر وعثمان ومعاوية لا يصحُّ، والله أعلم)[شرح مسلم٢/٢١١].

تنبيهٌ: لو خطب قبل الصَّلاة للعيد، أساء، ولا يُعتدُّ بها، وفيه احتمال للإمام[7]، ولو خطب واحدة أو ترك الخطبة، قال الشَّافعيُّ: أساء ولا إعادة[الأم٢/٥١٢].

٧- بابُ المَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى العِيدِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ

٩٥٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي فِي الأَضْحَى وَالفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

---

(١) قال فيه الإمام أحمد: (لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه)، وقال عليُّ بن المدينيِّ عن يحيى بن سَعِيد: (كذَّاب)، انظر «تهذيب الكمال» (١٨٦/٢)، «ميزان الاعتدال» (٥٧/١).

(٢) انظر «التوضيح» (٨/٨٤-٨٥).

(٣) «المنهاج شرح مسلم» (٢١٢/٢)، لكنَّه ذكر هذا التصريح بعد ما ذكر الأقوال في أوَّل من قدَّم الخطبة على الصلاة، لا قبله.

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٢٩٠/٣)، «المنهاج شرح مسلم» (٢١١/٢)، (٤١٢/٦).

(٥) (وعثمان): ليس في (ج).

(٦) في النُّسخ: (ولم)، والمثبت من مصدره.

(٧) يعني: إمام الحرمين، انظر «نهاية المطلب» (٦١٩/٢)، «المجموع» (٢٣/٥).

قوله: (بَابُ المَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى العِيدِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ): اعلم أنَّه لا يظهر لي مطابقةُ التَّرجمة للأحاديث؛ لأنَّه ليس فيها تعرُّضٌ لمشيٍ وَلا ركوبٍ، لكن في «ابن ماجه»: (أنَّه[1] عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يخرج إلى العيد ماشيًا، ويرجع ماشيًا)[ق١٢٩٤]؛ حديث عبد الرَّحمن بن سعد بن عمَّار بن سعد، عن أبيه، عن جدِّه، ومن حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا[ق١٢٩٥]، ومن حديث عليٍّ قال: (إنَّ من السُّنَّة أن يُمشَى إلى العيد)[ق١٢٩٦]، ونحوُه في «التِّرمذيِّ»[ت٥٣٠]، وفي «ابن ماجه» أيضًا من حديث مُحمَّد بن عبيد الله ابن أبي رافع، عن أبيه، عن جدِّه: (أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يأتي العيدَ ماشيًا)[ق١٢٩٧]، وأحاديث ابن عمر وسعد وأبي رافع ضعيفة[2]، وحديث عليٍّ: (من السُّنَّة...)، الحديث؛ حسَّنه التِّرمذيُّ، وفيه الحارث عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

تنبيهٌ: أوَّل مَن أحدث الأذان في العيد معاويةُ، أو زيادٌ، وهو الأشبه عند القرطبيِّ[3]، أو هشامٌ، أو مروانٌ، قاله الدَّاوديُّ، أو عبد الله بن الزُّبير، ذكره ابن المنذر في «الإشراف»، وحكاه ابن التِّين عن أبي قِلابة، أقوالٌ ذكرها شيخنا، وقال في (كتاب النِّكاح): (فقيل: عبد الله بن الزُّبير، وقيل: معاوية، وقال ابن حبيب: هشام، وقال الدَّاوديُّ: قيل: مروان، وقيل: زياد، ذكره[4] ابن التِّين) انتهى[5].

٩٥٨- ٩٥٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمَ الفِطْرِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الخُطْبَةِ.

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي أَوَّلِ مَا بُويِعَ لَهُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَذَّنُ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الفِطْرِ، إِنَّمَا الخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

---

(١) (أنَّه): سقط من (ج).

(٢) أمَّا حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ ففي سنده عبد الرحمن بن عبد الله العمري، وهو ضعيف، انظر «تهذيب الكمال» (٢٣٤/١٧)، وأمَّا حديث سعد القرظ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ ففي سنده عبد الرحمن بن سعد بن عمَّار بن سعد يروي عن أبيه، عبد الرحمن ضعيف، انظر «تهذيب الكمال» (١٣٢/١٧)، وأبوه لا يعرف حاله، انظر «ميزان الاعتدال» (١٢٤/٢)، وأمَّا حديث أبي رافع؛ ففي سنده مندل بن عليٍّ، وهو ضعيف، انظر «تهذيب الكمال» (٤٩٣/٢٨)، ومحمَّد بن عبيد الله بن أبي رافع، وهو ضعيف، انظر «تهذيب الكمال» (٣٦/٢٦).

(٣) «المُفهِم» (٥٢٨/٢).

(٤) في (ب): (وذكره).

(٥) «التوضيح» (١٦٥/٢٥)، (٨٩/٨-٩٠)، «الإشراف على مذاهب العلماء» (١٦٣/٢).

قوله: (**أَخْبَرَنَا هِشَامٌ**): هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، عنِ ابنِ جُرَيج ومَعْمَرٍ، وعنه: ابنُ مَعِين وإسحاقُ، وثَّقه ابن مَعِين، وقال ابنُ أبي حاتم [عن أبيه]: (ثقةٌ مُتقِنٌ)، تُوُفِّيَ سنة (١٩٧هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعة(١)، وقد تقدَّم، ولكن بَعُد العهدُ به[ح٨٨٥].

قوله: (**أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ**): تقدَّم أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

قوله: (**عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه هذا هو عطاء بن أبي رباح، شيخُ مكَّة، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٩٨]، وأنَّ كلَّ ما في الكتب السِّتَّة (عطاء عن جابر)، فهو ابن أبي رباح، إلَّا حديثًا واحدًا رواه أبو داود مُنفرِدًا به: عطاء بن يسار مولى ميمونةَ عن جابر: «إذا سمعتُم نباحَ الكلاب ونهيقَ الحمير باللَّيل...» الحديث[د٥١٠٣]، والله أعلم.

قوله: (**فَبَدَأَ**): هو بهمزة في آخره، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنِ(٢) ابْنِ عَبَّاسٍ**): القائل ذلك هو ابن جُرَيج، وهو(٣) معطوفٌ على السَّند الذي قبله، فكأنَّه قال: أخبرني إبراهيم بن موسى: أخبرنا هشام: أنَّ ابن جريج أخبرهم عن عطاء، عن ابن عبَّاس؛ فذكره، وإيَّاك أن تجعله تعليقًا، فتغلط، والله أعلم.

قوله: (**أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ**): هو عبد الله بن الزُّبير، الصَّحابيُّ ابن الصَّحابيِّ(٤)، رضي الله عنهما، ترجمتُه مشهورةٌ.

قوله: (**يُؤَذَّنُ**): هو بضمِّ أوَّله، وفتحِ الذَّال المُشدَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٩٦٠- **وأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ وعَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ** قَالَا: لم يَكُنْ يُؤَذَّنُ يَومَ الفِطرِ وَلَا يَوْمَ الأَضْحَى.

٩٦١- **وعَنْ جَابِرِ** بن عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَامَ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدُ، فَلَمَّا فَرَغَ نبيُّ اللهِ صلى الله عليه وسلم؛ نَزَلَ، فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَّرَهُنَّ، وَهْوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ، يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءُ صَدَقَةً.

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٧١/٩)، «تهذيب الكمال» (٢٦٥/٣٠).
(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَنَّ).
(٣) في (ب): (هو).
(٤) (بن الصَّحابيِّ): سقط من (ج).

فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الإِمَامِ الآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ فَيُذَكِّرَهُنَّ حِينَ يَفْرُغُ؟ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ أَلَّا يَفْعَلُوا.

قوله: (وأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ): تقدَّم أنَّ قائل ذلك[١] ابنُ جريج، وهو معطوفٌ عليه، فإيَّاك[٢] أن تجعلَه تعليقًا.

وقوله: (وعَن جَابِرِ بنِ عَبْدِاللهِ): مثل ما قبله، فإن قيل: لِمَ لَمْ يجمعهما فيقول: وأخبرني عطاءٌ عن ابن عبَّاس وجابرٍ قالا... الحديث؟ والذي ظهر لي فيه أنَّ عطاءً سمعه من ابن عبَّاس في مجلسٍ، ومن جابرٍ في مجلسٍ آخرَ، فلو قال: عن ابن عبَّاس وجابرٍ؛ لأوهم كونَ ذلك في مجلسٍ واحدٍ مَجموعَين.

وقوله: (وَعَنْ جَابِرٍ): مثل ما قبله؛ فاعلمه.

قوله: (ثُمَّ خَطَبَ[٣] بَعْدُ): هو مضمومٌ مقطوعٌ عن الإضافة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (يَتَوَكَّأُ): هو مهموزُ الآخِرِ، وهذا ظاهرٌ.

٨- بابُ الخُطْبَةِ بَعْدَ العِيدِ

٩٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدْتُ العِيدَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الخُطْبَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، [وقد تقدَّم في أوائل (كتاب العلم) لِمَ قيل له: النَّبيل][٤][قبل ح٦٢/م١].

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم[٥] مرارًا أنَّه عبد الملك، منها[٦] أعلاه[٧].

٩٦٣- حَدَّثَنا يَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنا عُبيدُ اللهِ عَن نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وأبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ العِيدَيْنِ قَبْلَ الخُطْبَةِ.

---

(١) زيد في (ب): (هو).

(٢) في (ب): (وإياك).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (النَّاس).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) (تقدَّم): سقط من (ج).

(٦) (منها): جاء في (أ) مستدركًا وفي (ج) بعد: (مرارًا).

(٧) (منها أعلاه): ليس في (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وتقدَّم بعضُ ترجمته[ح٩٢].

قوله: (حَدَّثَنَا عُبيدُ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمريُّ، تقدَّم مرارًا كثيرةً.

٩٦٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الفِطْرِ رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ، تُلْقِي المَرْأَةُ خُرْصَهَا وَسِخَابَهَا.

قوله: (خُرْصَهَا): هو بضمِّ الخاء وكسرِها، قاله الجوهريُّ وغيره[(٢)]؛ وهو حلقةٌ تكون في الأُذُن، وفي «البارع»: (هو القُرْط يكون فيه حبَّةٌ واحدةٌ).

قوله: (وَسِخَابَهَا): هو بكسر السِّين المهملة، ثمَّ خاء معجمة مخفَّفة، وفي آخره مُوَحَّدةٌ، قال البخاريُّ: (قلادة من طيب أو سُكٍّ)[قبل ح٥٨٨١]، وقال ابن الأنباريُّ: (هو خيط يُنظَم[(٣)] فيه خرزٌ، ويلبسه الصبيان والجواري)، وقال غيره: هو من المُعاذَاتِ، وقال ابن دُرَيد: (هي قلادة من قَرَنْفُل أو غيره، والجمع: سُخُب)[الجمهرة١/٢٨٩]، وقال غيره: (هي قلادة من قَرَنفُل وسُكٍّ ومَحلبٍ، ليس فيها[(٤)] من الجوهر شيءٌ)[(٥)]، قاله ابن قُرْقُول[المطالع٥/٤٦٦][(٦)].

٩٦٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا زُبَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسْكِ فِي شَيْءٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، ذَبَحْتُ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، قَالَ: «اجْعَلْهُ مَكَانَهُ، وَلَنْ تُوفِيَ -أَوْ تَجْزِيَ- عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا زُبَيْدٌ): تقدَّم قريبًا[ح٩٥١] أنَّه بضمِّ الزَّاي، ثمَّ مُوَحَّدة مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحت، وهو

---

(١) (حدثنا): ليس في (ب).

(٢) انظر «الصحاح» و«اللسان» مادَّة (خرص).

(٣) في (ج): (ينضمُّ)، وكذا في نسخة من «مطالع الأنوار».

(٤) (ليس فيها): ليس في (ج).

(٥) قاله الخليل في «العين» (٤/٢٠٣).

(٦) انظر «تفسير غريب ما في الصحيحين» للحُميديِّ (ص١٥٣).

ابن الحارث الياميُّ، وتقدَّم[ح٤٨] أنَّه فردٌ في الكتب السِّتَّة، وأنَّ في «المُوطَّأ»: زُبيدًا؛ بضمِّ الزاي وكسرها، وياءَين، وهو ابن الصَّلْت، والله أعلم.

قوله: (سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ): تقدَّم قريبًا أنَّه عامرُ بن شَراحيل، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٢٠٦].

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ): تقدَّم أنَّه أبو بُردة بن نِيَار قريبًا، ويأتي كذلك هنا، وتقدَّم الاختلافُ في اسمه، وأنَّه عَقَبيٌّ بدريٌّ[ح٩٥٤]، خالُ البراءِ بن عازب.

قوله: (أَوْ تَجْزِي): تقدَّم أنَّه بفتح أوَّله غير مهموز، ومعناه: تقضي، وتقدَّم قريبًا أنَّه يجوز فيه الرُّباعيُّ المهموز، وأنَّ الجوهريَّ ذكرهما في هذا الحديث[ح٩٥٥]، وتقدَّم أنَّ ذلك جُوِّز لثلاثة أشخاص؛ أبو بردة هذا أحدهم، والثَّاني: عقبة بن عامر، وحديثه في «البخاريِّ» و«مسلم»[ح٢٣٠٠، م١٩٦٥]، وزيد بن خالد، حديثه في «أبي داود»[د٢٧٩٨]، والله أعلم، وأنَّ هذا -أبا بردة- آخرُهم فيما يظهر، والله أعلم[ح٩٥٤]/. [١٤٢/١ب]

٩ - بابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السِّلَاحِ فِي العِيدِ وَالحَرَمِ

وَقَالَ الحَسَنُ: نُهُوا عَنِ السِّلَاحِ يَوْمَ عِيدٍ إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا.

قوله: (فِي العِيدِ وَالحَرَمِ): هو بفتح الحاء والرَّاء، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، واسم أبي الحسن يَسارٌ، تقدَّم، [والحسنُ تابعيٌّ مشهورٌ، وقول التابعيِّ: (أُمِرنا[(١)] بكذا)، وكذا مثله: (أُمِروا بكذا)[(٢)]، هل يكون موقوفًا أو مرسلًا مرفوعًا؟ فيه احتمالان للغزاليِّ في «المستصفى» ولم يرجِّح واحدًا منهما[(٣)]، وعنِ ابنِ الصَّبَّاغ في «العُدَّة»: أنَّه مُرسَلٌ، وحُكِيَ عنه فيما إذا قال[(٤)] ذلك سعيدُ بن المسيِّب؛ هل يكون حجَّة؟ وجهان[(٥)]، والله أعلم][(٦)].

---

(١) في (ب): (أمرني).

(٢) (مثله: أمروا بكذا): سقط من (ب).

(٣) انظر «المستصفى» (١٣١/١)، لكن قال بعد أن ذكر الاحتمالين: (لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلَّا وهو يريد مَن تجب طاعته)؛ فهذا يدلُّ على ترجيح أنَّه مرسلٌ مرفوع؛ كما قال الشيخ زكريَّا الأنصاريُّ في «فتح الباقي» (١٣٨/١).

(٤) (قال) ليس في (ب).

(٥) في النسخ: (وجهين)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١٣٨/١-١٣٩)، «التقييد والإيضاح» (٣٧٢/١)، «تدريب الراوي» (١٩٠/١).

قوله: (نُهُوا أَنْ يَحْمِلُوا السِّلَاحَ): (نُهُوا): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٩٦٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى أَبُو السُّكَيْنِ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سِنَانُ الرُّمْحِ فِي أَخْمَصِ قَدَمِهِ، فَلَزِقَتْ قَدَمُهُ بِالرِّكَابِ، فَنَزَلْتُ فَنَزَعْتُهَا، وَذَلِكَ بِمِنًى، فَبَلَغَ الحَجَّاجَ، فَجَاءَ يَعُودُهُ، فَقَالَ الحَجَّاجُ: لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ أَصَبْتَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتَ السِّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتَ السِّلَاحَ الحَرَمَ، وَلَمْ يَكُنِ السِّلَاحُ يُدْخَلُ الحَرَمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى أَبُو السُّكَيْنِ): هو بضمِّ السِّين المهملة، وفتح الكاف، وهذا ظاهرٌ، وهو طائيٌّ، يروي عن المحاربيِّ، وعمِّ أبيه زَحْر بن حصن، وعنه: البخاريُّ وابنُ صاعد، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (٢٥١هـ)، أخرج له البخاريُّ فقط(١).

قوله: (حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ): هو بضمِّ الميم، واسمه عبد الرَّحمن بن مُحَمَّد، أبو مُحَمَّد، عن الأعمش ويحيى بن سعيد، وعنه: أحمدُ وعليُّ بن حرب، ثقة، وكان حافظًا يُغْرِبُ، تُوُفِّيَ سنة (١٩٥هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٨٤ب]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٥٨٥].

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ سُوقَةَ): هو بضمِّ السِّين المهملة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ قاف مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث(٢)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فِي أَخْمَصِ قَدَمِهِ): (الأخمص): المتجافي عن الأرض مِن بطنِ القَدَم(٣).

قوله: (يُحْمَلُ فِيهِ) وكذا (يُدْخَلُ): هما مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما، و(الحَرَم) بعد (يُدخَل): مَنصوبٌ.

١٠- بابُ التَّبْكِيرِ إِلَى العِيدِ

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُسْرٍ: إِنْ كُنَّا فَرَغْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ.

قوله: (وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُسْرٍ): هو بضمِّ المُوَحَّدة، وبالسِّين المهملة، صحابيٌّ مشهورٌ(٤)، وقد تقدَّم مَن يقال له: بسرٌ -كهذا- في «البخاريِّ» و«مسلم» و«المُوطَّأ»؛ وهم: بُسر بن سعيد، وبُسر والد عبد الله

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٨٣).

(٢) انظر «تبصير المنتبه» (٢/٧٠٠)، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٣٣).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٥٣).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٣٨٤)، «تهذيب الكمال» (١٤/٣٣٣).

هذا، وبُسر بن عبيد الله الحضرميُّ، وبسرُ بن مِحْجَن، وفيه اختلافٌ، وابنُ مِحْجَن في «المُوطَّأ» فقط، وتقدَّم ما وقع للمِزِّيِّ في بُسرٍ والد عبد الله، والله أعلم، والباقون: بِشر؛ بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة[ح٤٦٦].

قوله: (وَذَلِكَ حِينُ التَّسْبِيحِ): (حينُ): بالرَّفع والنَّصب[١]، وهذا ظاهرٌ، و(التَّسبيحِ): بالجرِّ[٢]؛ أي: وقت جواز الصَّلاة، وصلاة العيد سُبْحة ذلك اليوم.

٩٦٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ البَرَاءِ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ عَجَّلَهُ لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ»، فَقَامَ خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، قَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا -أَوْ قَالَ: اذْبَحْهَا-، وَلَنْ تُجْزِيَ جَذَعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قوله: (عَنْ زُبَيْدٍ): تقدَّم[ح٤٨] أنَّه[٣] ليس في الكتب السِّتَّة زُبيدٌ -بالمُوَحَّدة- إلَّا هذا الياميُّ، وأنَّ زُيَيدًا، بمثنَّاتين تحت -وهو ابن الصلت- في «المُوطَّأ»، فاعلمه.

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل الإمام، وهو بفتح الشين المعجمة.

قوله: (أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ): تقدَّم[ح٩٥٤] أنَّ اسمه هانئٌ، وقيل: الحارث، وقيل: مالكٌ، وأنَّه عَقَبيٌّ بدريٌّ، رضي الله عنه، غيرَ مَرَّةٍ.

قوله: (جَذَعَةٌ): تقدَّم الكلام عليها قريبًا؛ فراجعه[ح٩٥٤].

قوله: (وَلَنْ تَجْزِيَ): تقدَّم أنَّه ثلاثيٌّ معتلٌّ، ويجوز رُباعيٌّ مهموزٌ[ح٩٥٥].

١١- بابُ فَضْلِ العَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ: أَيَّامُ العَشْرِ، وَالأَيَّامُ المَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ العَشْرِ، يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا، وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّافِلَةِ.

قوله: (فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ): أيَّام التَّشريق عند الشَّافعيِّ وجماعةٍ: ثلاثة أيَّام بعد يوم النَّحر[٤]،

(١) وفي «اليونينيَّة» النصب فقط.

(٢) (بالجر): سقط من (ج).

(٣) (أنَّه): سقط من (ج).

(٤) انظر «نهاية المطلب» (٤/١٩٦).

وهي الأيَّام المعدودات، سُمِّيت بذلك؛ لأنَّهم يُشرِّقون فيه لحوم الأضاحي، أي: يقطعونها تقديدًا، وقيل: بل لأجل صلاة العيد وقت شروق الشَّمس، فصارت هذه الأيَّام تبعًا ليوم النَّحر، وكان أبو حنيفة يقول: (التَّشريق: التَّكبير دبر الصَّلاة)(١)، قال أبو عبيد: (لم أجد أحدًا يعرف أنَّ التَّكبير يقال له: التَّشريقُ أيَّام منًى)[غريب الحديث٤/٣٤٦]، وهي المعلومات، قاله ابن قُرْقُول، انتهى(٢)، والأيَّام المعلومات: عشر الحجَّة.

قوله: (وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ): كذا في أصلنا، وكذا في كثير من النُّسخ، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ(٣)، والتلاوة: ﴿مَّعۡدُودَٰتٖ﴾ [البقرة: ١٨٤].

واعلم أنَّ مسألة ما إذا وقع في الأصل لحنٌ أو خطأٌ تقدَّم الكلام عليها في أوائل هذا التعليق في قوله: «و﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤]»، وأغرب ما فيه كلامُ ابن عبد السَّلام عزِّ الدِّين، والله أعلم[ح٧].

قوله: (وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ): هذا هو أبو جعفر مُحَمَّد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب، الباقرُ، ترجمتُه معروفةٌ، رضي الله عنه وعن آبائه(٤).

٩٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «مَا العَمَلُ فِي أَيَّامِ العَشْرِ أَفْضَلُ مِنَ العَمَلِ فِي هَذِهِ»، قَالُوا: وَلَا الجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلَا الجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ».

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): تقدَّم مرارًا أنَّه الأعمشُ، سُليمانُ بنُ مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ): هو بفتح المُوَحَّدة، وكسر الطَّاء المهملة، وهو مسلم بن عِمران، [ويُقال]: ابنُ أبي عِمران، أبو عبد الله الكوفيُّ، عن أبي وائل، وعليِّ بن الحُسين، وأبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ، وعنه: الأعمشُ وابنُ عَون، وثَّقه أحمدُ وغيرُه، أخرج له الجماعة(٥).

قوله: (فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ): يحتمل وجهين: بشيء من ماله، أو لا هو ولا ماله؛ بأن يرزقه الله الشَّهادةَ، والله أعلم(٦).

---

(١) انظر «الجامع الصغير» للإمام محمَّد بن الحسن (ص١١٥).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٣٨).

(٣) وهي رواية كريمة وابن شبُّويه، وفي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ: (﴿وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ﴾ [الحج: ٢٨])، وهي موافقة للتِّلاوة، انظر «فتح الباري» (٢/٥٣١)، «الإرشاد» (٢/٢١٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/١٣٦).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٨/١٩١)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٢٦)، «تذهيب التهذيب» (٨/٤٣٣).

(٦) انظر «التوضيح» (٨/١١٤).

١٢ - بابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنًى، وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ

وَكَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمِنًى، فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ المَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنًى تَكْبِيرًا.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ بِمِنًى تِلْكَ الأَيَّامَ، وَخَلْفَ الصَّلَوَاتِ، وَعَلَى فِرَاشِهِ، وَفِي فُسْطَاطِهِ وَمَجْلِسِهِ وَمَمْشَاهُ، تِلْكَ الأَيَّامَ جَمِيعًا.

وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَكُنَّ النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ لَيَالِيَ التَّشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي المَسْجِدِ.

قوله: (وَفِي فُسْطَاطِهِ): (الفُسطَاط): الخِباءُ ونحوُه، وهو بضمِّ الفاء وكسرِها، وبالطَّاء والتَّاء مكان الطَّاء، وبالسِّين[(١)] من غير طاءٍ ولا تاءٍ، ويكون الفسطاس[(٢)] أيضًا: موضع مجتمَع[(٣)] أهل الكورة حول جامعها، ومنه: فسطاط مصر، وأصله: عمودُ الخِباء الذي يقوم عليه، قاله ابن قُرْقُول[(٤)]، وفي «الصِّحاح»: («الفسطاط»: بيتٌ من شَعَر، وفيه لغات: فُسطاط، وفُستاط، وفُسَّاط، وكسر الفاء لغةٌ فيهنَّ، والفُسطاط: مدينة مصر)[(٥)]، وهذا[(٦)] أظهر ممَّا قاله في «المطالع»، وهو هو.

قوله: (وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ): هي أمُّ المؤمنين، ميمونةُ بنتُ الحارث الهلاليَّة، رضي الله عنها، تُوُفِّيَت بسرف سنة (٥١هـ)، أخرج لها[(٧)] الجماعة[(٨)]، وقد تقدَّمت[ح٢١٠].

قوله: (وَكُنَّ النِّسَاءُ): هذا جارٍ[(٩)] على لغة: (أكلوني [البراغيثُ])[(١٠)]، وفي نسخةٍ في هامش أصلنا: (وكان)[(١١)]، وهذه الجادَّة.

---

(١) في النسخ: (والسين)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) في (ب): (الفسطاط)، وكذا في مصدره، وكلاهما صحيح.

(٣) في (ب): (يجتمع).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢٦٧/٥).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (فسط).

(٦) في (ب): (وهو).

(٧) في (أ) و(ب): (له)، وليس بصحيح.

(٨) انظر «الاستيعاب» (ص٩٣٦)، «تهذيب الكمال» (٣١٢/٣٥).

(٩) في (ب): (جاز).

(١٠) تقدَّم الكلام عليها عند الحديث (٥٥٥).

(١١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ): تقدَّم أنَّ (أبانًا) الأصحُّ صرفُه[ح٤٤]، وأبان بن عثمان بن عفَّان الأمويُّ يروي عن أبيه وزيدِ بن ثابت، وعنه: الزُّهريُّ، وأبو الزِّناد، وعدَّةٌ، وكان فقيهًا مجتهدًا، تُوُفِّيَ سنة (١٠٥هـ)، روى له مسلمٌ والأربعةُ، وثَّقه العِجْليُّ[١]، وكان به وَضَحٌ[٢] وصَمَمٌ، وأصابه فالجٌ قبل أن يموت بسنةٍ[٣].

٩٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنسٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا وَنَحْنُ غَادِيَانِ مِنْ مِنًى إِلَى عَرَفَاتٍ عَنِ التَّلْبِيَةِ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: كَانَ يُلَبِّي المُلَبِّي لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ المُكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بن دُكَين.

قوله: (لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ) وكذا الثَّانية: (فَلَا[٤] يُنْكَرُ عَلَيْهِ): هما مبنيَّان لما لم يسمَّ فاعلُهما.

٩٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ العِيدِ، حَتَّى نُخْرِجَ البِكْرَ مِنْ خِدْرِهَا، حَتَّى نُخْرِجَ الحُيَّضَ، فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ، فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ اليَوْمِ وَطُهْرَتَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ): كذا في أصلنا، وعلى (مُحَمَّد[٥]) علامةُ مَن زاده مِن الرُّواة[٦]، قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في «العيدين»: «حدثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عمر بن حفص ابن غياث...» -فذكر هذا المكان هكذا- رواه أبو ذرٍّ: «حدثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عمر بن حفص»، وكذا خرَّجه أبو مسعود في كتابه، وفي روايتنا عن أبي عليٍّ ابن السَّكن، وأبي أحمد، وأبي زيد: «حدَّثنا عمر بن حفص»، ولم يذكروا «مُحَمَّدًا[٧]» قبل «عمر»، ويشبه أن يكون مُحَمَّدَ بن يحيى الذُّهليَّ، وإليه أشار الحاكم في هذا الموضع[المدخل إلى الصحيح ٢٣٩/٤])[التقييد ١٠٤٤/٣] انتهى، وذكر شيخُنا الشَّارحُ كلامَ أبي عليٍّ،

---

(١) انظر «معرفة الثقات» (١٩٨/١).

(٢) الوَضَح هنا: البرص.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢).

(٤) في (ب): (لا).

(٥) في (ب): (نسخته)، وفي (ج): نسخه.

(٦) (محمَّد): سقط في رواية ابن عساكر؛ كما في «اليونينيَّة»، ورقم على (محمَّد) في (ق): (لا س هـ)، وقال في «الفتح» (٥٣٦/٢): («حدَّثنا محمَّد: حدَّثنا عمر بن حفص»: كذا في بعض النسخ عن أبي ذرٍّ، وكذا الكريمة وأبي الوقت).

(٧) في (ب): (مُحَمَّد بن).

[١٤٣/١أ] ثُمَّ قال: (وأمَّا خلفٌ والطَّرْقيُّ/، فذكرا: أنَّ البخاريَّ رواه عن عمر بن حفص بن غياث، لم يذكرا محمَّدًا قبل عمر، وكذا ذكر أبو نُعَيم: أنَّ البخاريَّ رواه عن عمر بن حفص، وذكر ابن عساكر: أنَّ عمر ابن حفص هذا روى عنه البخاريُّ ومسلم، ورويا عن رجلٍ عنه)[التوضيح ١١٩/٨] انتهى، وقد راجعت «النُّبَل» لابن عساكر، فوجدته قال[(١)] كما ذكر شيخنا، ولفظه: (روى عنه البخاريُّ ومسلمٌ، ورويا وأبو داود والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ عن رجل عنه)، ثمَّ أرَّخ وفاته[المشايخ النبل ٢٠٠]، انتهى، وقد راجعت أنا «أطراف المِزِّيِّ»، فرأيته طرَّفه، فقال: (البخاريُّ في «العيدين»: عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه...) إلى أن قال: (في بعض النُّسخ من كتاب أبي مسعود: «عن مُحَمَّد، عن عمر بن حفص»، وكذلك هو في بعض النُّسخ من «البخاريِّ»، وفي بعض النُّسخ من كتابه في طرق هذا الحديث: «وعن عمرٍو النَّاقد، عن عيسى بن يونس، عن عاصم»، وهو وَهَمٌ، وفي بعض النُّسخ: «عن النَّاقد، عن عيسى، عن هشام»، وهو الصَّواب، وسيأتي)[تحفة الأشراف ٥١١/١٢]، ثمَّ ذكره في ترجمة[(٢)] هشام بن حسَّان[(٣)]، عن حفصة، عن أمِّ عطيَّة، ونبَّه أنَّه سَبَقَ[تحفة الأشراف ٥١٤/١٢].

قوله: (عَنْ عَاصِمٍ): هو ابن سليمان الأحول، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٧٠].

قوله: (عَنْ حَفْصَةَ): هي بنت سيرين، تقدَّم بعضُ ترجمتِها، وأنَّها من أفضل التَّابعيَّات، وأنَّ أفضلَهنَّ ثلاثٌ؛ حفصةُ، وعَمْرةُ، وأمُّ الدَّرداء الصُّغرى[ح٣١٣].

قوله: (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ): تقدَّم أنَّها نُسَيبة؛ بضمِّ النُّون، وفتح السِّين، على الأصحِّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها[ح١٦٧، قبل ح٣٠٥].

قوله: (مِنْ خِدْرِهَا): هو واحد (الخُدُور)؛ وهي السُّتور تكون للجواري الأبكارِ في ناحية البيت، ويقال: (الخدر): سريرٌ عليه سِترٌ، ويقال: (الخِدْر): البيتُ نفسُه[(٤)].

١٣- بابُ الصَّلَاةِ إِلَى الحَرْبَةِ يَوْمَ العِيدِ

٩٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ تُرْكَزُ لَهُ الحَرْبَةُ قُدَّامَهُ يَوْمَ الفِطْرِ وَالنَّحْرِ، ثُمَّ يُصَلِّي.

---

(١) (قال): ليس في (ب).

(٢) في (ب): (حجَّة).

(٣) (بن حسان): ليس في (ج).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤١٥/٢).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشِّين[1] المعجمة، وأنَّ لقبه بندار، وتقدَّم ما (البُندار)[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن عبد المجيد بن عُبيد الله بن الحكم بن أبي العاصي الثقفيُّ، أبو مُحَمَّد الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٥٦].

قوله: (تُرْكَزُ لَهُ الحَرْبَةُ): (تُركَز): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الحَرْبةُ): مرفوعةٌ قائمةٌ مَقام الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

١٤- بابُ حَمْلِ العَنَزَةِ أَوِ الحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الإِمَامِ يَوْمَ العِيدِ

قوله: (بَابُ حَمْلِ العَنَزَةِ أَوِ الحَرْبَةِ): تقدَّم الكلام على (العَنَزَة) مُطوَّلًا، ومَنْ أتى بها، وما يتعلَّق بها، وأنَّه بقي منه بقيَّةٌ هي في الآثار الشَّريفة بمِصْرَ[ح١٥١].

٩٧٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى المُصَلَّى، وَالعَنَزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ تُحْمَلُ، وَتُنْصَبُ بِالمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو): وفي نسخة: (الأوزاعيُّ) بعد (أبي عمرو)[2]، وهو هو، وهو عبد الرَّحمن ابن عمرو، أبو عمرو الأوزاعيُّ، تقدَّم مرارًا.

١٥- بابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالحُيَّضِ إِلَى المُصَلَّى

٩٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ العَوَاتِقَ ذَوَاتِ الخُدُورِ.

وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنَحْوِهِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: قَالَ -أَوْ قَالَتِ-: العَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الخُدُورِ، وَيَعْتَزِلْنَ الحُيَّضُ المُصَلَّى.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): وفي نسخة: (ابن زيد)[3]، وهو هو، وقد تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، العالمُ المشهورُ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ): هو ابن سيرين، العالمُ المشهورُ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بنو سيرين كم هم مِن

---

(١) (الشين): ليس في (ج).

(٢) (بعد أبي عمرو): سقط من (ب)، وزيد فيها: (تقدَّم)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت.

واحد؛ رجلًا وامرأةً، في أوائل هذا التعليق[ح٦٧].

قوله: (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ): تقدَّم أنَّها نُسَيبة، بضمِّ النُّون، وفتح السِّين، على الأصحِّ، مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها[ح١٦٧، قبل ح٣٠٥].

قوله: (أُمِرْنَا): تقدَّم أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وتقدَّم [الكلامُ] عليه، وأنَّه مَرْفوعٌ مُسنَدٌ عند أهل الحديث، وهو الصَّحيح وقولُ أكثر أهل العلم، قال ابنُ الصَّلاح: (وخالف في ذلك فريقٌ؛ منهم: أبو بكر الإسماعيليُّ)[علوم الحديث ص٤٩](١)، وقد قدَّمتُ المسألةَ بأطولَ مِن هذا، وكلامَ مَن خصَّ الخلافَ بغير أبي بكر، وهو حسنٌ[ح٣١٣]، والله أعلم.

قوله: (العَوَاتِقَ): يعني: الجواري، وقد تقدَّم مُطوَّلًا[ح٣٢٤].

قوله: (ذَوَاتِ الخُدُورِ): تقدَّم الكلام على (الخدور) أعلاه[ح٩٧١].

قوله: (وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ): هذا معطوفٌ على السَّند قبله الذي فيه: (أيُّوب عن مُحمَّد بن سيرين)، وهذا الحديث: (أيُّوب عن حفصة)، فإيَّاك أن تجعلَه تعليقًا، وقد تقدَّم له نظراءُ، فهذا الثَّاني يرويه البخاريُّ عن عبد الله بن عبد الوهَّاب -وهو الحَجَبِيُّ- عن حمَّاد، عن أيُّوبَ، عن حفصةَ به، والله أعلم.

١٦- بابُ خُرُوجِ الصِّبْيَانِ إِلَى المُصَلَّى

٩٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحًى، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ): تقدَّم أنَّه بالمُوَحَّدة، والسِّين المهملة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه ليس في الكتب السِّتَّة عمرو بن عيَّاش؛ بالمُثَنَّاة تحت والمعجمة(٢)[ح٣٩١].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هذا هو ابن مَهْدِيٍّ بن حسَّان، أبو سعيد البصريُّ، مولى الأزد، أحد الأعلام في الحديث، عن عمر بن ذرٍّ، وأيمن بن نابِل، وعنه: أحمد، ورُسْتَه، والذُّهليُّ، وكان أفقهَ من القطَّان، وقال الذُّهليُّ: (ما رأيتُ في يده كتابًا قطُّ)، قال ابن المدينيِّ: (أعلم النَّاس بالحديث عبدُ الرَّحمن بن مَهْديٍّ)، تُوُفِّيَ عن ثلاث وستِّين سنة، سنة (١٩٨هـ)، أخرج له الجماعة(٣).

---

(١) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٢٦-١٢٧).

(٢) في (ب): (وبالمعجمة).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٤٣٠)، «تاريخ بغداد» (١٠/٢٤٥-٢٤٧).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بنُ سعيد، العَلَمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ): هو بالمُوَحَّدة والسِّين المهملة، وقد تقدَّم، وتقدَّم[ح٨٦٣] أنَّ لهم عبدَ الرَّحمن بن عائش، بالمُثَنَّاة تحت، والشِّين المعجمة، لكنَّ هذا الثَّاني ليس له في الكتب شيءٌ سوى في «التِّرمذيِّ» في[1] حديث الرُّؤية[ت٣٢٣٥]، والله أعلم.

١٧- بابُ اسْتِقْبَالِ الإِمَامِ النَّاسَ فِي خُطْبَةِ العِيدِ

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَابِلَ النَّاسِ.

قوله: (وَقَالَ[2] أَبُو سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعْدُ بن مالك بن سنان الأنصاريُّ الخُدْرِيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

٩٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى البَقِيعِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسُكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا شَيْءٌ عَجَلَهُ لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ»، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي ذَبَحْتُ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ فَقَالَ: «اذْبَحْهَا، وَلَا تَفِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ): هذا هو ابن مُصرِّف الياميُّ الكوفيُّ، عن أبيه، والحكم، وزُبَيد اليامِيِّ، وجماعةٍ، ولم يرحل، وعنه: شَبَابة، وأَسَد بن موسى، وحجَّاجٌ الأعور، وأبو داود الطَّيالسيُّ، وابنُ مَهْديٍّ، وأبو نُعَيم، وخلقٌ، قال أحمد: (لا بأس به، إلَّا أنَّه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه: حدَّثنا)، وقال ابنُ مَعِين: (يُتَّقى حديثُه)، وقال مَرَّةً: (صالحٌ)، وقال مرَّةً: (ضعيفٌ)، وقال النَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)، وقال ابن حِبَّان في «الثِّقات»: (مات سنة سبعٍ وستِّين ومئة، وكان يخطئ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[3].

---

(١) (في): ليس في (ج).

(٢) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (قال)؛ بلا واو.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/٥٨٧) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٤١٧)، «تذهيب التهذيب» (٨/١٤٥)، «الجرح والتعديل» (٧/٢٩١-٢٩٢)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٩٦)، «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٣٤)، «الثقات» (٧/٣٨٨).

قوله: (عَنْ زُبَيْدٍ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه بضمِّ الزاي وبالمُوَحَّدة، وأنَّه ابن الحارث اليامي بأطولَ مِن هذا[ح٤٨].

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل الشَّعبيُّ، بفتح الشِّين المعجمة.

قوله: (إِلَى البَقِيعِ): هو بفتح المُوَحَّدة، وكسر القاف، والباقي معروفٌ، مَدفَن أهل المدينة، وهذا ظاهرٌ جدًّا/. [١/١٤٣ب]

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ): تقدَّم أنَّه أبو بردة بن نِيَار، وقد تقدَّم قريبًا الاختلافُ في اسمه، وأنَّه عَقَبيٌّ بدريٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[ح٩٥٤].

قوله: (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ): تقدَّم الكلام فيها غيرَ مَرَّةٍ، وأنَّها بالذَّال المعجمة[ح٩٥٤].

١٨ - بابُ العَلَمِ الَّذِي بِالمُصَلَّى

قوله: (بَابُ العَلَمِ الَّذِي بِالمُصَلَّى): (العَلَم[(١)]): تقدَّم أنَّه بفتح اللَّام، وهذا ظاهرٌ.

٩٧٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفيانَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قِيلَ لَهُ: أَشَهِدْتَ العِيدَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنَ الصِّغَرِ؛ مَا شَهِدْتُهُ، حَتَّى أَتَى العَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، فَصَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يُهْوِينَ بِأَيْدِيهِنَّ، يَقْذِفْنَهُ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: العَلَم.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم مرارًا.

وقوله: (عَنْ سُفْيانَ): هو ابن سعيدٍ الثَّوريُّ، تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٢)] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ): تقدَّم قريبًا جدًّا أنَّه بالمُوَحَّدة والسِّين المهملة[ح٩٧٥]، ومُطَوَّلًا بعيدًا[ح٨٦٣].

قوله: (عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ): تقدَّم أنَّ (كَثِيرًا) بفتحِ الكافِ وكسرِ المُثلَّثة، وقد تقدَّمَتْ ترجمتُه، وأنَّه ابنُ الصَّلْت بن معديكرب الكنديُّ[ح٨٦٣].

---

(١) (العلم): سقط من (ب).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حَدَّثَنِي).

قوله: (يُهْوِينَ[(١)]): تقدَّم أنَّه رُباعيٌّ وثُلاثيٌّ[(٢)][ح٨٦٣].

١٩- بابُ مَوْعِظَةِ الإِمَامِ النِّسَاءَ يَوْمَ العِيدِ

٩٧٨- ٩٧٩- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الفِطْرِ فَصَلَّى، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ، نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَّرَهُنَّ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ، يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءُ الصَّدَقَةَ.

قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةُ يَوْمِ الفِطْرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَدَقَةً يَتَصَدَّقْنَ حِينَئِذٍ، تُلْقِي فَتَخَهَا[(٣)]، وَيُلْقِينَ، قُلْتُ: أَتُرَى حَقًّا عَلَى الإِمَامِ ذَلِكَ وَيُذَكِّرُهُنَّ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ؟

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي الحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدْتُ الفِطْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ يُصَلُّونَهَا قَبْلَ الخُطْبَةِ، ثُمَّ يُخْطَبُ بَعْدُ، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشُقُّهُمْ، حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ مَعَهُ بِلَالٌ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾...الآيَةَ [الممتحنة: ١٢]، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ مِنْهَا: «آنْتُنَّ عَلَى ذَلِكِ؟»، قَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا: نَعَمْ، -لَا يَدْرِي حَسَنٌ مَنْ هِيَ- قَالَ: «فَتَصَدَّقْنَ»، فَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ، ثُمَّ قَالَ: «هَلُمَّ، لَكُنَّ فِدَاءٌ أَبِي وَأُمِّي»، فَيُلْقِينَ الفَتَخَ وَالخَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: الفَتَخُ: الخَوَاتِيمُ العِظَامُ كَانَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، العَلَمُ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

قوله: (عَنْ[(٤)] عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ[(٥)]): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي رَباح، مفتي أهل مكَّة، وتقدَّم[ح٨٥٤] أنَّه ليس في الكتب (عطاءٌ عن جابرٍ) غيرُ هذا، وعطاءُ بن يسار مولى ميمونة، روى له عنه أبو داود فقط حديثًا واحدًا[د٥١٠٣]، وقد تقدَّم، وباقي الأحاديث كلِّها (عطاءٌ عن جابر): هو ابن أبي رباح.

---

(١) في هامش (ق): (قال الزجاج: هويت إليه بالسيف، وأهويت إليه).

(٢) في (ب): (أنَّه ثلاثيٌّ ورُباعيٌّ)، وهو في «اليونينيَّة» ثلاثيٌّ.

(٣) في هامش الأصل: (هـ حس- صح: فَتَخَتَها).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنِي).

(٥) (عن جابر): ليس في (ب).

قوله: (فَبَدَأَ) وكذا قوله: (يَتَوَكَّأُ[١]): هما مهموزان، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فَتَخَهَا): هو بالفاء[٢]، وبالمُثنَّاة فوق، وبالخاء المعجَمة، المفتوحات، وهي (**الخَوَاتِيمُ العِظَامُ كَانَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ**)، كذا فسَّره في «البخاريِّ» عبدُ الرَّزَّاق في هذا الباب[ح٩٧٩]، وقوله فيه: (عِظَام)؛ أي: كِبار، وقال غيره: هي خواتيمُ تُلبَس في الرِّجْل، الواحدة (فَتْخة)، بسكون التَّاء، وتُحرَّك، وقال الأصمعيُّ: (هي خواتيمُ لا فُصوصَ لها)[٣]، وتُجمَع أيضًا: فِتاخٌ[٤] وفَتَخاتٌ، وفي «الجمهرة»: (الفَتْخة: حلقةٌ مِن ذهبٍ أو فضَّة، لا فُصوصَ لها، وربَّما اتُّخِذَ لها فصٌّ كالخاتم)[٥].

قوله: (وَيُذَكِّرُهُنَّ): هو مَرْفوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمْه ناصبٌ ولا جازمٌ، وهذا هيِّنٌ.

قوله: (**قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي الحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدْتُ العِيدَ**[٦]...) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السَّند قبله، وكأنَّه قال فيه البخاريُّ: (حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم ابن نصر عن عبد الرَّزَّاق، عن ابن جُرَيج، عن الحسن بن مسلم -هو ابن يَنَّاق، و«يَنَّاقُ»: لا ينصرف- عن طاوس، عن ابن عبَّاس به)، فإيَّاك أن تجعلَه تعليقًا، والله أعلم، وقد تقدَّم[٧] له نظراءُ.

قوله: (ثُمَّ يُخْطَبُ بَعْدُ): (يُخطَب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(بعدُ): مضمومٌ مقطوعٌ عن الإضافة.

قوله: (حِينَ يُجْلِسُ): هو بضمِّ أوَّله، وسكون ثانيه، وبفتح ثانيه، وتشديد ثالثه مكسور، كذا في أصلنا بالقلم[٨]، والذي في «الصِّحاح»: (جلَسَ الرجلُ، وأجلَسَه غيرُه)، ولم أرَ فيه التَّشديدَ، لكن قال النَّوويُّ في (العيدين) من «شرح مسلم»: (يُجلِّس؛ بكسر اللَّام المُشدَّدة، أي: يأمرهم بالجلوس)[شرح مسلم٦/٤١٢] انتهى[٩]، والله أعلم.

قوله: (عَلَى ذَلِكِ): هو بكسر الكاف، خطابٌ لمُؤنَّث، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

---

(١) في النسخ: (متَّكئًا)، والمثبت موافق للفظ الحديث.

(٢) في (ب) و(ج): (بفتح الفاء).

(٣) انظر «غريب الحديث» للحربيِّ (٣/١٠٤٧).

(٤) في النسخ: (فتخ)، والمثبت من «المطالع» (٥/١٨٩)، و«غريب الحديث» (٣/١٠٤٧)، وغيرهما.

(٥) «جمهرة اللغة» (١/٣٨٩)، والكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (٥/١٨٨-١٨٩) و«النهاية» (٣/٤٠٨) مادَّة (فتخ).

(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الفطر).

(٧) في (ج): (قدَّمتُ).

(٨) الضبط الأوَّل في الأصل، والثاني في هامشه.

(٩) انظر «الصحاح» مادَّة (جلس).

قوله: (**فَقَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ**): هذه المرأة لا أعرفها -[وقال بعض حُفَّاظ[(١)] العصر: (يحتمل أن تكون أسماء بنت يزيد بن السَّكن خطيبة النِّساء، فهي التي قالت في شيءٍ من هذه القصَّة: «وكيف تَكفُرْنَ؟»، أخرجه الطَّبرانيُّ[طب٢٤/١٦٨] والبيهقيُّ[هب٨٧٠٦] من حديثها) انتهى][هُدَى٢٨١][(٢)]- وكذا في الرِّواية: (**لَا يَدْرِي حَسَنٌ مَنْ هِيَ**)، و(**حَسَنٌ**): هو ابن مسلم بن يَنَّاق الذي ذكره أعلاه، وقوله: (حسنٌ) هو الصَّواب، ووقع في «مسلم» (حينئذٍ)[م٨٨٤] عوض (حسن)، كذا في جميع النُّسخ، قال القاضي[إكمال٣/٢٩٣] وغيره: (وهو تصحيف، وصوابه: «حسن»)، وقال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ: (قلت: ويحتمل تصحيح «حينئذٍ»، ويكون معناه: لكثرة النِّساء واشتمالهنَّ بثيابهنَّ لا يدري مَن هي؟)[شرح مسلم٦/١٧٤]، والله أعلم.

قوله: (**هَلُمَّ**): اعلم أنَّ (هَلُمَّ) يستوي فيه الواحدُ والجمعُ والتَّأنيث والتَّذكير في لغة أهل الحجاز، وأهل نَجْدٍ يُصرِّفونها، والأوَّل أفصح، وهي لغة القرآن، وهو الذي جاء هنا.

قوله: (**لَكُنَّ**): هو بضمِّ الكاف، وتشديد النُّون، وهذا ظاهرٌ[(٣)].

قوله: (**فِدَاءٌ أَبِي وَأُمِّي**): مَرْفوعٌ منوَّن، ومنصوبٌ مثله، قال الأصمعيُّ: (الفِداء: يُمدُّ ويُقصَرُ)[(٤)]، وأمَّا المصدر من «فاديت»؛ فمَمْدودٌ لا غير، والفاء في كلِّ ذلك مكسورةٌ، وحكى الفرَّاء: (فَدًى لك)، مقصورٌ وممدودٌ ومفتوحٌ، و(فَدَاكَ أبي وأمِّي)، فعل ماضٍ مفتوحُ الأوَّل، ويكون اسمًا على ما حكاه الفرَّاء[(٥)].

تنبيهٌ هو فائدةٌ: فقهُ هذا الحديث أنَّه جائز هذا الكلام لمَن كان أبواه غيرَ مُؤمِنَين، وأمَّا مَن كان أبواه مُؤمِنَين، فلا يجوز؛ لأنَّه كالعقوق لهما، قال السُّهيليُّ: (سمعت شيخنا أبا بكر يقول في هذه المسألة)؛ يعني به: ابن العربيِّ المالكيَّ القاضي[(٦)]، وما ذكره فيه نظرٌ؛ لأنَّه سُمِع من كلامِ غيرِ واحدٍ مِن المُتقدِّمين ممَّن أبواه مؤمنان، ومِن ذلك قولُ الصِّدِّيق للنَّبيِّ ﷺ بحضرته[(٧)]: (فَدَيناكَ بآبائنا وأمَّهاتنا)[(٨)]،

---

(١) (حُفَّاظ): سقط من (ج).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وقال في «الفتح» (٢/٥٤٢): (ولم أقف على تسمية هذه المرأة، إلَّا أنَّه يختلج في خاطري أنَّها أسماء بنت يزيد)، ثمَّ ساق شاهده الذي أخرجه الطبرانيُّ والبيهقيُّ.

(٣) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ متأخِّرة بعد قوله: (حيًّا كان أو ميِّتًا).

(٤) انظر «المخصَّص» لابن سيده (٣/٤٤٢).

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (١٤/١٤١)، «مطالع الأنوار» (٥/٢٠٤).

(٦) انظر «عارضة الأحوذي» (٥/١٢٩).

(٧) (بحضرته): ليس في (ج).

(٨) أخرجه البخاريُّ (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢)، من حديث أبي سعيد الخدريِّ ﷺ.

وهذا الكلام قاله الصِّدِّيقُ[(١)] له عليه الصلاة والسلام حين صعِد المنبرَ في آخر حياته، وكان إذ ذاك أبو قحافة قد أسلم؛ لأنَّه أسلم في الفتح، وأمُّ أبي بكر صحابيَّة مسلمة قبل ذلك بزمنٍ كثير، ومنه قولُ عائشةَ في «مسلم» في (الصَّلاة): (فإذا هو راكعٌ أو ساجدٌ يقول: «سبحانك وبحمدك لا إله إلَّا أنت»، فقلت: بأبي [أنت] وأمِّي، إنِّي لفي شأن وإنَّك لفي آخرَ)[م٤٨٥]، وقد لا يَمْنَعُ هذه المسألة القاضي أبو بكر؛ لأنَّه مَن[(٢)] فَدَى النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم بأبويه؛ فليس بعاقٍّ؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يجب عليه أن يفدي مُهْجتَه بمُهْجتِه، وإنَّما الكلامُ في غيره، والله أعلم[(٣)]، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (كتاب الإيمان) -بكسر الهمزة-: (وفيه جوازُ قولِ الرَّجل للآخَرِ: بأبي أنت وأمِّي، قال القاضي عياض[إكمال١/٢٦٦]: وقد كرهه بعض السَّلف وقال: «لا يُفدَى بمسلمٍ»، قال القاضي عياض: والأحاديث الصَّحيحة تدلُّ على جوازه، سواء كان المُفدَى به مسلمًا أو كافرًا، حيًّا كان أو ميِّتًا)[شرح مسلم١/١٨٥].

قوله: (الفَتَخُ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه[(٤)][ح٩٧٨].

٢٠ - بابٌ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي العِيدِ

قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ): هو بكسر الجيم، قال ابن شُمَيل: (ثوبٌ أقصرُ من الخِمار وأعرضُ، وهي المقنعة، تغطِّي به المرأةُ رأسَها)[(٥)]، وقال غيره: (ثوبٌ واسعٌ دون الرداء، تغطِّي به المرأة ظهرَها وصدرَها)[(٦)]، وقال ابن الأعرابيِّ: (هو الإزار)، وقال غيره: (الخمار)، وقيل: (هو كالمُلاءة والمِلْحَفة)[(٧)]، وقد تقدَّم ذلك[ح٣٢٤]، ولكن طال العهدُ به.

٩٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ جَوَارِيَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ العِيدِ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ، فَنَزَلَتْ قَصْرَ بَنِي خَلَفٍ، فَأَتَيْتُهَا، فَحَدَّثَتْ أَنَّ زَوْجَ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، فَكَانَتْ أُخْتُهَا مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ، فَقَالَتْ: فَكُنَّا

(١) (الصِّدِّيق): ليس في (ج).

(٢) في (ج): (قد).

(٣) نعم؛ هو كما قال، فقد استثنى ابنُ العربيِّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، وجوَّز فداءه بالأبوين سواء كانا مسلمين أم كافرين، انظر «عارضة الأحوذي» (٥/١٢٩).

(٤) (أعلاه): سقط من (ب).

(٥) انظر «مقدمة فتح الباري» (ص١٠٤).

(٦) قاله الخليل في «العين» (٦/١٣٢).

(٧) انظر الأقوال في «تهذيب اللغة» (١١/٦٤)، و«مطالع الأنوار» (٢/١٢٥)، وغيرهما.

نَقُومُ عَلَى المَرْضَى وَنُدَاوِي الكَلْمَى، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: «لِتُلْبِسْهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، فَلْيَشْهَدْنَ الخَيْرَ وَدَعْوَةَ المُؤْمِنِينَ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ، أَتَيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا: أَسَمِعْتِ فِي كَذَا وَكَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ بِأَبِي، وَقَلَّمَا ذَكَرَتِ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي، قَالَ: «لِتَخْرُجِ العَوَاتِقُ ذَوَاتُ الخُدُورِ، أَوْ قَالَ: العَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الخُدُورِ -شَكَّ أَيُّوبُ- وَالحُيَّضُ، وَيَعْتَزِلُ الحُيَّضُ المُصَلَّى، وَيَشْهَدْنَ الخَيْرَ وَدَعْوَةَ المُؤْمِنِينَ»، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهَا: آلْحُيَّضُ؟ فقَالَتْ: نَعَمْ، أَلَيْسَ الحَائِضُ تَشْهَدُ عَرَفَاتٍ، وَتَشْهَدُ كَذَا، وَتَشْهَدُ كَذَا؟!

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم مرارًا(١) أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّ اسمه عبد الله ابن عمرو المقعد، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥]/. [١/١٤٤]

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن(٢) سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٣].

قوله: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة كيسان السَّخْتِيانيُّ الإمام، وتقدَّم شيءٌ من ترجمتِه[ح٣١].

قوله: (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ): تقدَّم أنها من أعظم نساء التابعين(٣)، وتقدَّم أنَّ أفضلَ نساءِ التابعين: حفصةُ، وعَمْرَةُ، وأمُّ الدرداء الصغرى[ح٣١٣]، وتقدَّم الكلامُ في عدد أولاد سيرين النِّساءِ والرِّجالِ[ح٦٧].

قوله: (فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ): تقدَّم أن هذه المرأة لا أعرفها[ح٣٢٤].

قوله(٤): (فَنَزَلَتْ قَصْرَ بَنِي خَلَفٍ): تقدَّم الكلام أين هو، وأنَّه بالبصرة(٥)، ومَن خلفٌ[ح٣٢٤].

قوله: (فَحَدَّثَتْ أَنَّ زَوْجَ أُخْتِهَا): تقدَّم[ح٣٢٤] أنَّ أختَها وزوجَها لا أعرفهما، غيرَ أنَّ الصَّحابيَّ لا يضرُّ الجهلُ به، ولكنَّ الحديثَ فيه هذه المرأةُ المجهولةُ التي حدَّثت عن زوج أختها -وقد قدَّمتُ[ح٣٢٤] ما قاله شيخُنا في أختها، وهو غيرُ ظاهرٍ، والله أعلم-، والحُجَّة في قوله: (فلمَّا قَدِمَتْ أمُّ عطيَّة)، هذا حُجَّة؛ لأنَّ حفصةَ روَت ذلك عن أمِّ عطيَّة، ولم يَحتجَّ بحديث المرأة المجهولة، والله أعلم.

---

(١) (مرارًا): ليست في (ب).

(٢) (ابن): سقط من (ب).

(٣) في (ج): (التابعات).

(٤) (قوله): ليس في (ج).

(٥) (وأنه بالبصرة): سقط من (ج).

قوله: (مِنْ جِلْبَابِهَا): قيل: المراد الجنس، أي: من جلابيبِها، وقد رُوِيَ ذلك[1]، وقيل: هو على المواساة، أي: تُلبِسها[2] طائفةً من ثوبها، أو على المبالغة، أي: يَخرُجنَ ولو [اثنتان] في جِلباب[3].

قوله: (أُمُّ عَطِيَّةَ): تقدَّم بعضُ ترجمتِها، وأنَّها نُسَيبة، بضمِّ النُّون وفتح السِّين على الصحيح [ح١٦٧، قبل ح٣٠٥].

قوله: (بِأَبِي): أي: أفديه بأبي، وقد تقدَّم الكلام في الروايات في (بأبي)، والله أعلم، وكذا على (العَوَاتِقُ)، و(الخُدُورِ)، و(آلْحُيَّضُ)، بمدِّ همزة الاستفهام، كلُّ ذلك في (باب شهود الحائض العيدَين) في (الحيض)[ح٣٢٤].

٢١ - بابُ اعْتِزَالِ الحُيَّضِ المُصَلَّى

٩٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: أُمِرْنَا أَنْ نَخْرُجَ، فَنُخْرِجَ الحُيَّضَ، وَالعَوَاتِقَ، وَذَوَاتِ الخُدُورِ.

وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: أَوِ العَوَاتِقَ ذَوَاتِ الخُدُورِ، فَأَمَّا الحُيَّضُ؛ فَيَشْهَدْنَ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَدَعْوَتَهُمْ، وَيَعْتَزِلْنَ مُصَلَّاهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): هو مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عديٍّ السُّلَميُّ، أبو عمرو البصريُّ، عن حُميد وطبقتِه، وعنه: أحمد بن سنان وجماعةٌ، وثَّقوه، مات سنة (١٩٤هـ)، أخرج له الجماعة[4].

قوله: (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ): تقدَّم[ح٦٧] أنَّه عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون، مولى عبد الله بن مُغَفَّل المزنيِّ، أحدُ الأعلام، وأنَّه ليس بعبد الله بن عون ابنِ أمير مِصْر، هذا الثاني ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ، إنَّما روى [له] مسلمٌ والنَّسائيُّ، والله أعلم.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ): هو ابن سيرين، الإمام المشهور.

قوله: (قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ): تقدَّم الكلام عليها أعلاه، وقبل ذلك مُطوَّلًا[ح١٦٧، قبل ح٣٠٥]، رضي الله عنها.

قوله: (أُمِرْنَا): تقدَّم الكلامُ عليه، وأنَّه مَرْفوعٌ مسندٌ على الصحيح، قبل هذا وفي (الحيض) مُطوَّلًا[ح٣١٣].

---

(١) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٤٦٧)، والترمذيُّ (٥٣٩)، من حديث أمِّ عطيَّة رضي الله عنها.

(٢) في (ب): (يليها)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٢٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢١).

قوله: (وَالعَوَاتِقَ): تقدَّم، وكذا (الخُدُورِ)[ح٣٢٤].

٢٢- بابُ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمُصَلَّى

٩٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ، أَوْ يَذْبَحُ بِالمُصَلَّى.

قوله: (حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ): (كَثِير): بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، مشهورٌ[1].

٢٣- بابُ كَلَامِ الإِمَامِ وَالنَّاسِّ فِي خُطْبَةِ العِيدِ، وَإِذَا سُئِلَ الإِمَامُ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَخْطُبُ

قوله: (بَابُ كَلَامِ الإِمَامِ وَالنَّاسِ فِي خُطْبَةِ العِيدِ): (الناسِ): مجرورٌ، أي: مع الناس، ويُرفَع أيضًا على أنَّه مبتدأ، و(في خطبة العيد): خبرُه.

٩٨٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ المُعْتَمِرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ البَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَتِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ»، فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَاللهِ لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ اليَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، فَتَعَجَّلْتُ وَأَكَلْتُ، وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ»، قَالَ: فَإِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ جَذَعَةٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْ لَحْمٍ، فَهَلْ تَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ): هو بالحاء والصاد المهملتين، سلَّام بن سُلَيم، وسلَّام: بتشديد اللام، وسُلَيم: بضمِّ السِّين، وفتح اللام، مشهورٌ[2].

تنبيهٌ: لهم (الأخوص) بالخاء المعجمة، والباقي مثله، رجلٌ مجهول، وهو الأخوص بن عمرو -ووقع في كلام بعضهم: عمير- ابن عتَّاب بن هرميِّ بن رِيَاح[3].

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم أنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ): تقدَّم الاختلافُ في اسمه، هل هو هانئ أو غيره، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٩٥٤].

قوله: (فَإِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ جَذَعَةٍ): تقدَّم الكلام على (العَنَاق)[ح٩٥٥]، وعلى (الجَذَعَة)[ح٩٥٤]،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤٤/٢٤).

(٢) تقدَّمت ترجمته في الحديث (٧٥١).

(٣) انظر «الإكمال» (٣٢/١)، «تبصير المنتبه» (١٠/١).

و(عَنَاق): اسم(١) (إنَّ) مَنْصوبٌ غير منوَّن، و(جَذَعةٍ): مضاف إليه، ورُوِيَ بنصبهما(٢).

قوله: (فَهَلْ تَجْزِي): تقدَّم أنَّه ثلاثيٌّ معتلٌّ، ويجوز رُباعيٌّ مهموز[ح٩٥٥]، وكذا قوله: (وَلَنْ تَجْزِيَ).

٩٨٤ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذِبْحَهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، جِيرَانٌ لِي -إِمَّا قَالَ-: بِهِمْ خَصَاصَةٌ -وَإِمَّا قَالَ: فَقْرٌ- وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدِي عَنَاقٌ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْ لَحْمٍ، فَرَخَّصَ لَهُ فِيهَا.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة، تقدَّم.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ): هو ابن سيرين، تقدَّم.

قوله: (أَنْ يُعِيدَ ذِبْحَهُ): هو بكسر الذال، و(الذِّبح): المذبوح، وقد رأيت النَّوويَّ قال في «شرح مسلم»: (أن يعيد ذِبحًا)[م(١٩٦٢)(١١)] ما لفظُه: (اتَّفقوا على ضبطه بكسر الذال، أي: حيوانًا يُذبَح)[شرح مسلم١٣/١١٨] انتهى، والذال في أصلنا كانت مدلَّسةً، وقد عُمِل عليها الآن الفتحُ والكسرُ بالقلم، وفي الفتح نظرٌ؛ لأنَّه مصدرٌ، وقد وقع، فلا يُعَاد، ورأيته في بعض النسخ بفتح الذال(٣)، وفيه النظرُ أيضًا، والله أعلم، وقد رأيتُ بعضَهم قيَّده بهما أيضًا باللَّفظ(٤).

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه أبو بردة بن نِيَار خالُ البراء(٥)، عَقَبِيٌّ بدريٌّ، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٩٥٤].

قوله: (إِمَّا قَالَ): هو بكسر الهمزة، وتشديد الميم، وكذا الثانية: (وإِمَّا قَالَ).

قوله: (خَصَاصَةٌ): هي بفتح الخاء، سوءُ الحالِ والحاجةُ، وأصلها: الخَلَل، من (خَصاص الباب)(٦).

قوله: (وَعِنْدِي عَنَاقٌ): تقدَّم ما هو في (كتاب العيدين) من هذا الكتاب[ح٩٥٥].

---

(١) (اسم): ليست في (ب).

(٢) أي: (عناقًا جذعةً)، وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ.

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٤) هو الزركشيُّ في «التنقيح» (١/٢٥٧).

(٥) زيد في (ب): (بن عازب).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٦٤).

٩٨٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ جُنْدَبٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ، تقدَّم، وقد تقدَّم الكلام على نسبه: أنَّه إلى جدِّه فُرْهُود مُطَوَّلًا، فانظره[ح٢٦٤].

قوله: (عَنِ الأَسْوَدِ): هو الأسود بن قيس العبديُّ، أبو قيس الكوفيُّ، عن جُنْدبٍ وجماعةٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُيَينة، وخلقٌ، ثِقَةٌ، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (عَنْ جُنْدَبٍ): هو جُنْدَب بن عبد الله بن سفيان البجليُّ، ويُنْسَب إلى جدِّه، صحابيٌّ مشهور، روى عنه الحسن، وأبو عِمران الجونيُّ، وعبد الملك بن عُمَير، وغيرُهم، صحبة جُنْدَب ليست بالقديمة، ويكنى بأبي عبد الله، وكان بالكوفة، ثمَّ صار إلى البصرة، وله روايةٌ عن أُبَيِّ بن كعب وحذيفةَ، تُوُفِّيَ سنة (٦٤هـ(٢))، أخرج له الجماعةُ، رضي الله عنه(٣).

٢٤- بابُ مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ العِيدِ

قوله: (بَابُ مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ العِيدِ): وقد اختُلِف في معنى فعله [ﷺ] ذلك لمعانٍ؛ **أظهرها**: توخِّي الأطول ذهابًا، **الثاني**: شهادة الطريقَين، [وقال النَّوويُّ في «رياضه»: (لتكثير مواضع العبادة)[الرياض١٥٤]، وهذا غير الذي قبله، ويحتمل أن يكون هو هو](٤)، **الثالث**: يتبرَّك به أهلهما(٥)، **الرابع**: اقتداؤهما به، **الخامس**: زيادة غيظ المنافقين، **السادس**: الرَّحمة، **السابع**: تصدُّقه على فقرائهما، **الثامن**: نفاد الصدقة في الأولى، **التاسع**: حذر كيد المنافقين، **العاشر**: زيارة قبور أقاربه، **الحادي عشر**: تفاءَلَ بتغيُّر الحال إلى المغفرة، **الثاني عشر**: ليساوي بين الأوس والخزرج، فإنَّهم كانوا يتفاخرون بذلك، ذكره الجيليُّ، وفيه قولٌ آخرُ(٦): أنَّ الملائكة يقفون

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٢٩).

(٢) في (ب): (١٦٤هـ)، وليس بصحيح.

(٣) الترضية سقطت من (ب)، وانظر «الاستيعاب» (ص١١٢)، «تهذيب الكمال» (٥/١٣٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٢٤٤).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٥) في (ب) و(ج): (أهلها)، وهو تحريف.

(٦) في النسخ: (قولان آخران)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

على الجهات يكتبون الخارجين إلى الصَّلاة والداخلين، فمَن رجع على طريقهم، لم يكتبوه، وإن رجع على غيرها، ذكروه مرَّتين، ذكره الزَّنَاتيُّ(١).

فمَن شاركه [ﷺ] في المعنى، نُدِب له، وكذا غيرُه(٢) على أظهر الوجهين في «الشرح الصغير»، كالرَّمَل والاضطباع، سواء الإمام والقوم على النصِّ، فإن جُهِلَ السبب، سُنَّ قطعًا، قاله في «الروضة»، وقول إمام الحرمين: (الرجوع ليس بقربة) غلطٌ، قال الماورديُّ: (ما فعله رسول الله ﷺ لمعنًى وزال ذلك المعنى؛ هل نفعله نحن أو لا نفعله إلَّا بدليل؟ فيه وجهان)(٣).

قال الشَّافعيُّ في «الأمِّ»: (ويُسْتَحبُّ للإمام في رجوعه أن يقف في طريقه فيستقبل القبلة ويدعو)، ورَوَى فيه حديثًا(٤).

وسمعت شيخنا الفقيه العلَّامة شهاب الدين الأذرعيَّ(٥) يقول: (إنَّ في حكمة الرجوع في طريقٍ والذهاب في آخرَ ثلاثين قولًا)، ثمَّ رأيته نقل في بعض مؤلَّفاته أنَّه ذكر فيه خمسة عشر قولًا، والله أعلم/. [١/١٤٤ب]

٩٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ -يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ- عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الحَارِثِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ، خَالَفَ الطَّرِيقَ.

تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ.

---

(١) انظر الأقوال في «الحاوي الكبير» (٢/١٢٢)، «التوضيح» (٨/١٤٦-١٤٧)، «فتح الباري» (٢/٥٨٤).

(٢) يعني: من لم يوجد فيه معنًى من المعاني المذكورة.

(٣) انظر «الحاوي الكبير» (٢/١٢٣)، «روضة الطالبين» (٢/٧٧)، «نهاية المطلب» (٦٢٢)، «المجموع» (٥/١٣).

(٤) في النسخ: (حديث)، ولعلَّ المثبت هو الصواب، انظر «الأم» (٢/٤٩٦)، ولفظ الحديث الذي رواه الشافعيُّ فيه: (عن معاذ بن عبد الرحمن التيميِّ، عن أبيه، عن جدِّه: أنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ رجع من المُصلَّى يومَ عيدٍ، فسلك على التَّمَّارِين من أسفل السُّوقِ حتَّى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي هو عند موضع البركة التي بالسوق؛ قام فاستقبل فَجَّ أَسْلَمَ، فدعا، ثمَّ انصرف).

(٥) هو أحمد بن حمدان بن أحمد، شهاب الدين، أبو العباس، الأذرعيُّ، الإمام العلَّامة المُطَّلِع، قرأ على الحافِظَين المِزِّيِّ والذَّهبيِّ، من تصانيفه: «تعليقة على المهمَّاتِ للإسنويِّ»، «التوسُّط والفتح بين الروضة والشرح»، «روضة الأحباب في مختصر الاستيعاب»، «غنية المحتاج في شرح المنهاج للنووي»، «قوت المحتاج في شرح المنهاج» أيضًا، وغير ذلك، توفِّي في جمادى الآخرة سنة (٨٧٣هـ) بحلب، انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/١٤١-١٤٣)، «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (١/١٢٥).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا[(١)] أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري[(٢)]- في «كتاب العيدين»: «حدَّثنا مُحَمَّدٌ: حدَّثنا أبو تُمَيلة»... إلى آخره، نسبه أبو نصر وأبو عليٍّ ابن السكن[(٣)] في «مصنَّفه»: مُحَمَّدَ بن سلَام البيكنديَّ)[التقييد١٠٢٨/٣]، انتهى.

وقال شيخُنا الشَّارحُ: (وأمَّا «مُحَمَّد» شيخُ البخاريِّ؛ فهو مُحَمَّد بن سلَام البيكنديُّ، صرَّح به الجيَّانيُّ وابنُ بطَّال، وفي «أطراف خلف» على الحاشية: «ابن مقاتل: حدثنا أبو تُمَيلة») انتهى[(٤)].

[ورأيت في نسختي بـ«أطراف المِزِّيِّ» بِخَطِّ بعض فضلاء المُحَدِّثين من أصحابنا ما لفظه: (حاشية: وقع في بعض النُّسَخ: «عن مُحَمَّد بن مقاتل، عن أبي تُميلة»)، انتهت الحاشية][(٥)].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٦)] أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ): (أبو تُميلة): بضمِّ المُثنَّاة فوق، وهو كما سمَّاه ونسبه، المروزيُّ الحافظ، مولى الأنصار، عنِ الحُسَينِ بن واقد[(٧)] وابنِ إسحاق، وعنه: أحمدُ، وابنُ أبي شيبة، ويعقوبُ الدورقيُّ، صدوقٌ، أخرج له الجماعة[الكاشف١٥٩أ]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤١٣/٤].

قوله: (عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه فردٌ في الكتب السِّتَّة[ح٥٩].

قوله: (تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة بعد (فُليح): (عن سعيد عن أبي هريرة)، ثمَّ قوله: (وحديثُ جابرٍ أصحُّ)[(٨)].

الضمير في (تابعه) يعود على يحيى بن واضح، وإنَّما أتى بهذه المتابعة؛ لما قلتُ: إنَّ له ترجمةً في «الميزان»، فقوَّاه بمتابعة يونس بن مُحَمَّد، وهو المؤدِّب البغداديُّ الحافظ، ثقةٌ بلا كَلَام[(٩)]، فقويَ

---

(١) كذا في النُّسَخ وهامش (ق)، وهي رواية الأَصيليِّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٢) (البخاري): ليست في (ج).

(٣) (بن السكن): ليست في (ج).

(٤) (حدَّثنا أبو تميلة، انتهى): سقط من (ج)، «التوضيح» (١٤٥/٨-١٤٦).

(٥) ما بين معقوفين جاء في النسخ قبل قوله: (قوله: باب إذا فاته العيد)، ولعلَّ مكانها هنا، وانظر «تحفة الأشراف» (١٧٩/٢).

(٦) كذا في النُّسَخ وهامش (ق)، وهي رواية الأَصيليِّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٧) زيد في (ج): (حدثنا أبو ثميلة، انتهى).

(٨) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٩) في (أ): (تكلام)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥٤٠/٣٢).

الحديثُ، وزال ما يُخْشَى من أبي تُميلة؛ لأنَّ[(١)] أبا داود قال: (قال ابن مَعِين: إنَّه كان لا يُحسِن شيئًا)، وقال ابنُ مَعِين وغيرُه: (ثقة)، وقد وهم أبو حاتم إذ قال: (إنَّ البخاريَّ تكلَّم فيه وذكره في «الضعفاء»)، قال الذَّهبيُّ: (ولم أرَ ذلك، فإنَّ البخاريَّ احتجَّ به، ولولا أنَّ ابنَ الجوزيِّ ذكره في «الضعفاء»؛ لما أوردته[(٢)])[(٣)]، فالحاصل: تقويته بالمتابعة، والله أعلم، وأيضًا لما يأتي.

قال أبو عليٍّ الجيَّانيُّ: (إنَّ في روايته[(٤)] هكذا -يعني: كما ذكرته أنا أنَّه في أصلنا- عن أبي الحسن والأَصيليِّ، ولأبي ذرٍّ وعند ابن السَّكَن بزيادةٍ بعدَ «فُليح»: «عن سعيد، عن أبي هريرة، [وحديث جابر أَصحُّ»، وقال أبو مسعود في روايته عن البخاريِّ: «تابعه يونس عن فُليح، وقال مُحَمَّد بن الصَّلْت: عن فليح عن سعيد، عن أبي هريرة...»)][(٥)] إلى آخر كلامه[التقييد٢/٥٩٣]، وهذا بهذه الزيادة التي وقعت عند ابن السكن واضحٌ، وبدونها يبقى الكلام مشكلًا[(٦)].

وقد قال المِزِّيُّ عن أبي مسعود كما وقع في [هامش] أصلنا، قال: (وقد رواه مُحَمَّد بن حميد عن أبي تُميلة، عن فُليح، عن[(٧)] سعيد، عن أبي هريرة، هكذا رواه الناس عنه، وأمَّا حديث يونس ابن مُحَمَّد، فإنَّما رواه فُليح عن سعيد عن أبي هريرة، لا عن جابر، وكذلك رواه الهيثم بن جميل، عن فُليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، كما رواه مُحَمَّد بن الصلت عن فُليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، فصار مرجع الحديث إلى أبي هريرة)[تحفة٢/١٧٩]، انتهى كلامه، والله أعلم.

وقد ذكر المِزِّيُّ الحديث في مسند أبي هريرة، وعنه سعيد بن الحارث بن أبي سعيد بن المعلَّى الأنصاريُّ -وهو المشار إليه في بعض نسخ «البخاريِّ»: (فُليح، عن سعيد، عن أبي هريرة)- وعَلَّم عليه: (خت، ت) -يعني: أخرجه البخاريُّ تعليقًا، والتِّرمذيُّ في الأصول- (التِّرمذيُّ في «الصَّلاة»

---

(١) في (ب): (إلا أن).

(٢) في (ج): (ورد به)، وانظر «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزيِّ (٣/٢٠٥).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٤١٣)، وانظر «تاريخ بغداد» (١٤/١٢٦)، «الجرح والتعديل» (٨/١٩٤).

(٤) يعني: الجيَّاني.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) في زيادة ابن السَّكَن توجيه قوله: (أصحُّ)، ويبقى الإشكال في قوله: (تابعه)، فإنَّه لم يتابعه، بل خالفه، ويزيل هذا الإشكالَ ما جاء في نسخة الدمياطيِّ بعد متابعة يونس عن فليح: (وقال محمَّد بن الصلت: عن فُلَيح، عن سعيد، عن أبي هريرة، وحديث جابر أصحُّ)، انظر «فتح الباري» (٢/٥٤٨-٥٤٩).

(٧) في (ب): (بن)، وهو تحريف.

عن عبدالأعلى بن واصل بن عبدالأعلى وأبي زرعة الرازيِّ، كلاهما عن مُحَمَّد بن الصَّلْت الأسَديِّ، عن فُليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث به، وقال: «حسن غريب، وروى أبو تُميلة -في «البخاريِّ»- ويونسُ بنُ مُحَمَّد هذا الحديثَ عن فُليح[1] [عن سعيد] عن جابر»[ت٥٤١]، وقد تقدَّم كلامُ البخاريِّ وكلامُ أبي مسعود الدِّمشقيِّ عليه في مسند جابر[2])[تحفة٩/٤٦٦]، انتهى.

وفي نسخة الدِّمياطيِّ بعد متابعة يونس بن مُحَمَّد عن فليح ما لفظه: (وقال مُحَمَّد بن الصَّلْت عن فُلَيح، عن سعيد، عن أبي هريرة)، قال[3] الدِّمياطيُّ: (روى البخاريُّ عن أبي جعفر مُحَمَّد بن الصلت الأسديِّ الكوفيِّ الأصمِّ، مات سنة «٢١٩هـ»، روى عنِ ابنِ المبارك في «مناقب عمر»[ح٣٦٨١]، وروى البخاريُّ أيضًا عن أبي يعلى مُحَمَّد بن الصلت التَّوَّزِيِّ، مات سنة «٢٢٨هـ»، وروى عن الوليد بن مسلم، وفُلَيح بن سليمان، وجماعةٍ[4])، انتهى.

٢٥- بابٌ: إِذَا فَاتَهُ العِيدُ، يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ، وَمَنْ كَانَ فِي البُيُوتِ وَالقُرَى

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا عِيدُنَا أَهْلَ الإِسْلَامِ».

وَأَمَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مَوْلَاهُمُ ابْنَ أَبِي عُتْبَةَ بِالزَّاوِيَةِ، فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَبَنِيهِ، وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ المِصْرِ وَتَكْبِيرِهِمْ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: أَهْلُ السَّوَادِ يَجْتَمِعُونَ فِي العِيدِ، يُصَلُّونَ رَكْعَتَيْنِ، كَمَا يَصْنَعُ الإِمَامُ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا فَاتَهُ العِيدُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

قوله: (**بَابُ إِذَا فَاتَهُ العِيدُ، صَلَّى[5] رَكْعَتَيْنِ**): موضع الاستدلال من حديث عائشة الإشارةُ بقوله ﷺ: «إنَّها أيَّامُ عيدٍ»، فأضاف سُنَّة العيد إلى اليوم على الإطلاق، فيستوي في إقامتها الفذُّ والجماعة، والنساء والرجال، والله أعلم، قاله ابن المُنَيِّر[6].

قوله: (**أَهْلَ الإِسْلَامِ**): [7]مَنصوبٌ على الاختصاص، أو على النداء المضاف.

---

(١) (عن فليح): ليست في (ب).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٢/١٧٩-١٨٠).

(٣) في (ب) و(ج): (وقال).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٩٦)، (٢٥/٤٠٠).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يصلِّي).

(٦) انظر «المتواري» (ص١١٦).

(٧) زيد في (ج): (قوله).

قوله: (وَأَمَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مَوْلَاهُمُ ابْنَ أَبِي عُتْبَةَ): هو بضمِّ العين المهملة، وبالمُثنَّاة فوق، ثمَّ مُوَحَّدة(١)، ثمَّ تاء التأنيث، هذا ممَّا لا أعلم فيه خلافًا، واسمه عبد الله، وقيل: عبيد الله، قال شيخُنا الشَّارحُ: (وجاء في «الجعديات» بالشكِّ: عن عبد الله أو عبيد الله)[التوضيح ١٥٠/٨]، انتهى، عن مولاه أنس وعِدَّةٍ من الصَّحابة، روى له البخاريُّ، ومسلمٌ، وابن ماجه، ذكره ابن حِبَّان في «ثقاته»[٢٤/٥] في (عبد الله) مُكبَّرًا، قال: (ومَن قال: عبيد الله بن عتبة؛ فقد وَهِم)، وكذا ذكره في المُكبَّر ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[١٢٤/٥]، ولم يذكر فيه شيئًا(٢).

قوله: (بِالزَّاوِيَةِ): هو موضعٌ بالمدينة فيه قصرُ أنس بن مالك على فرسخَين منها، وقد تقدَّم، وتقدَّم ما (الفرسخ)[ح٩٠١]، وسيجيء الكلام في (الفرسخ) أيضًا[ح٥٢٢٤].

قوله: (وَقَالَ عِكْرِمَةُ): هذا هو عكرمة بن عبد الله المفسِّر، مولى عبد الله بن العبَّاس، قدَّمتُ ترجمتَه، وأنَّه روى له البخاريُّ والأربعةُ، ومسلمٌ مقرونًا، وقد تُكُلِّم فيه لرأيه، وتقدَّمتْ بعضُ ترجمتِه، فانظرها إن شئت[ح٣٠٩]، وهو ثبتٌ إباضيٌّ يرى السيف، وقد تحايده مالكٌ إلَّا في حديثٍ أو حديثَين(٣).

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي رباح، مفتي أهل مكَّة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

٩٨٧ - ٩٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامِ مِنًى تُدَفِّفَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مُتَغَشٍّ بِثَوْبِهِ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ، وَتِلْكَ الأَيَّامُ أَيَّامُ مِنًى».

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الحَبَشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي المَسْجِدِ، فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «دَعْهُمْ، أَمْنًا بَنِي أَرْفِدَةَ»؛ يَعْنِي: مِنَ الأَمْنِ.

قوله: (عَنْ عُقَيْلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابن خالد، وتقدَّم[ح٣] مَن يقال [له]: عُقَيل في «البخاريِّ» و«مسلمٍ»، وأنَّ هذا في «البخاريِّ» و«مسلم»، وأنَّ القبيلة عُقَيلًا لها ذكرٌ في «مسلم»، وأنَّ مسلمًا روى ليحيى بن عُقَيل منفردًا به.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مرارًا، وهو مُحمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله ابن شهاب، العالمُ المشهورُ.

---

(١) (ثمَّ مُوَحَّدة): سقط من (ج).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧١/١٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦٤/٢٠)، «ميزان الاعتدال» (٩٣/٣).

قوله: (وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ): تقدَّم أنَّهما لعبد الله بن سلَام في «الأربعين» للسُّلَمِيِّ[١]، وتقدَّم أنَّ إحداهما[٢] اسمها حمامة، كما رواه ابن أبي الدُّنيا في كتاب «العيدَين»، وأنِّي لا أعرف أحدًا من الصَّحابيَّات اسمها حمامة إلَّا أمَّ بلال رضي الله عنها[٣][ح٩٤٩].

قوله: (فِي أَيَّامِ مِنًى): يعني: في أيَّام التشريق الثلاثة بعد عيد الأضحى، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (مُتَغَشٍّي[٤] بِثَوْبِهِ): أي: متغطٍّ بثوبه، كذا في أصلنا: (متغشِّي) بالياء، والجادَّة حذفها، وثبوتُها لغةٌ.

قوله: (أَمْنًا): نصب على المصدر؛ أي: أَمِنْتُم أَمْنًا، ويحتمل أن يكون مفعولًا؛ أي: وافقتُم، أو: وجدتُم، كذا قيَّده الأَصيليُّ والهرويُّ، و[عند] غيرهما: (آمِنًا)؛ أي: صادفتم زمانًا آمِنًا، أو أمرًا، أو مكانًا، أو نزلتم بلدًا آمِنًا، ومعناه في كلا الجِهَتَين: أنتم آمِنُون[٥].

قوله: (بَنِي أَرْفِدَةَ): هو منادًى مضاف، و(أرفدة): تقدَّم أنَّه لقبٌ لهم، أو جدُّ الحبشة، والله أعلم، وأنَّه بفتح الهمزة والفاء، وبكسر الفاء أيضًا[ح٩٥٠].

٢٦ - بابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ العِيدِ وَبَعْدَهَا

وَقَالَ أَبُو المُعَلَّى: سَمِعْتُ سَعِيدًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ العِيدِ.

قوله: (بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ العِيدِ وَبَعْدَهَا): يعني: هل جاء فيه شيءٌ صحيحٌ؟ ولم يَذْكُرْ فيه شيئًا، فلا تُستَحَبُّ صلاةٌ قبلها ولا بعدها، قال النَّوويُّ في «شرح المهذَّب»: (قال الشَّافعيُّ والأصحاب: وليس لصلاة العيد سُنَّةٌ قبلها ولا بعدها؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام لم يصلِّ قبلها ولا بعدها)[المجموع٥/١٣]، قال: (وهو إجماعٌ) انتهى[٦]، لكن في «سنن ابن ماجه» فقط عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه قال: (كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم لا يصلِّي قبل العيد شيئًا، فإذا[٧] رجع إلى منزله، صلَّى ركعتين)[ق١٢٩٣]، في إسناده عبد الله بن مُحَمَّد بن

---

(١) في (ج): (السلمي)، «الأربعون في التصوُّف» (ص١٥).

(٢) (إحداهما): سقط من (ج).

(٣) في (ج): (عنها).

(٤) كذا في النُّسَخ وهامش «اليونينيَّة» من رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (متغشٍّ).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (١/٢٩١).

(٦) انظر «المجموع» (٥/١٤)، ثمَّ قال بعد نقله الإجماع: (واختلفوا في كراهة النَّفل قبلها وبعدها، فمذهب الشافعيِّ أنَّه لا يكره...) إلى أن قال: (ودليلنا: أنَّ الأصل إباحة الصلاة حتَّى يثبت النَّهي)، وقال مثله في «المنهاج شرح مسلم» (٦/٤٢١).

(٧) في (ج): (وإذا).

عَقِيل، مُختَلَف فيه، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه» في آخر ترجمته: (وحديثه في رتبة الحسن)[٤٨٥/٢] انتهى[(١)]، وقد أخرجه الحاكم في «مستدركه»، وقال الحاكم عَقِيبه: (صحيح)، وأقرَّه الذَّهبيُّ عليه، ولمَّا ذكره الحاكم، قال: (سُنَّةٌ غريبةٌ بإسنادٍ صحيحٍ)[(٢)]، وقد قال ابن المنذر في كتابه[(٣)] «الإقناع» -على ما نقله بعض مشايخي-: (ويصلِّي المرءُ قبل العيد وبعدها ما شاء)، انتهى[(٤)]/. [١/١٤٥أ]

قوله: (وَقَالَ أَبُو المُعَلَّى): قال الدِّمياطيُّ: (أبو المعلَّى اسمُه يحيى بن ميمون العطَّار)، انتهى، يحيى بن ميمون الضَّبِّيُّ، أبو المُعَلَّى -بفتح العين، وتشديد اللام، مقصور[(٥)]- العطَّارُ الكوفيُّ، عن أبي عثمان النهديِّ، وسعيد بن جبير، وغيرِهما، وعنه: شعبة[(٦)]، وحمَّاد بن زيد، وابنُ عُلَيَّة، وعليُّ ابن عاصم، وجماعةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، أخرج له النَّسائيُّ، وابن ماجه، وعلَّق له البخاريُّ، تُوُفِّيَ سنة (١٣٢هـ)، له ترجمة في «الميزان»[(٧)].

قوله: (سَمِعْتُ سَعِيدًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ): هو سعيد بن جبير، وهذا ظاهرٌ.

٩٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الفِطْرِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَمَعَهُ بِلَالٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا[(٨)] أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٧].

❋❋❋

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٧٨/١٦).

(٢) «المستدرك» وبهامشه «تلخيص الذهبيِّ» (٢٩٧/١).

(٣) في (ج): (كتاب).

(٤) (انتهى): ليست في (ج)، «الإقناع» (١٠٤/١).

(٥) في (ب) و(ج): (منصور)، ولعله تحريف.

(٦) (وعنه شعبة): ليست في (ج).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٤١١/٤)، وانظر «الجرح والتعديل» (١٨٨/٩)، «تهذيب الكمال» (١٥/٣٢).

(٨) (مرارًا): سقط من (ج).

١٤- كتابُ الوِتْرِ

١- بابُ مَا جَاءَ فِي الوِتْرِ

(كِتَابُ الوِتْرِ)

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الوِتْرِ)... إلى (كِتَاب الاسْتِسْقَاءِ).

تنبيهٌ: صلاة الوتر كانت واجبة على النَّبيِّ ﷺ على الصحيح عند الشافعيَّة(١)، وليس لهم حديثٌ صحيح يدلُّ على وجوبه عليه [عليه] الصَّلاة والسَّلام، كيف وقد أوتر عليه الصلاة والسلام على الراحلة؟!(٢) والله أعلم.

٩٩٠- ٩٩١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً، تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».
وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ مِنَ الرَّكْعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ فِي الوِتْرِ، حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ): قال شيخنا الشَّارح: (هذا الرجل جاء أنَّه من أهل البادية، ولم أرَه مسمًّى)[التوضيح٨/١٦٢]، انتهى، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (في «معجم الطَّبرانيِّ الصغير»[ح٢٨٧] أنَّه ابن عمر الرَّاوي)، ثمَّ قال: (لكن في «مسلم» ما ينفي هذا...) فذكره[م(٧٤٩) (١٤٨)]، ثمَّ قال: (وأخرجه أبو داود وفيه: «أنَّ رجلًا من أهل البادية»[د١٤٢١])[الإفهام١٣٩].

قوله: (تُوتِرُ): هو بالرفع، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَعَنْ نَافِعٍ...) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السند قبله، غير أنَّه رواه مالك عن نافع فقط، بخلاف الأوَّل فإنَّه رواه عن نافع وعبد الله بن دينار، وإيَّاك أن تجعلَه تعليقًا، والله أعلم.

٩٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ خَالَتُهُ، فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ وِسَادَةٍ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (٣/٧).

(٢) أجاب عنه النوويُّ في «المجموع» (٣/٣٥٧): (أنَّ من خصائصه ﷺ جواز هذا الواجب الخاصِّ عليه على الراحلة).

وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، فَاسْتَيْقَظَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **إِلَى شَنٍّ** مُعَلَّقَةٍ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَصَنَعْتُ مِثْلَهُ، **فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ**، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي يَفْتِلُهَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

قوله: (**فِي عَرْضِ الوِسَادَةِ**[(١)]): تقدَّم الكلام عليها، وأنَّها بفتح العين، وضمُّها روايةٌ، والفتح أظهر[ح١٨٣].

قوله: (**إِلَى شَنٍّ**): تقدَّم ما هو[ح١٣٨].

وكذا قوله: (**فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ**): تقدَّم الكلام على المحوَّلين[ح١١٧]، وأنَّهم ثلاثة: ابن عبَّاس في «البخاريِّ» و«مسلمٍ»[ح١١٧، م٧٦٣]، وجابر بن عبد الله في «مسلم»[م٣٠١٠]، وجبَّار بن صخر في «المسند»[حم١٥٤٧١].

٩٩٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْصَرِفَ **فَارْكَعْ رَكْعَةً تُوتِرُ** لَكَ مَا صَلَّيْتَ».

قَالَ الْقَاسِمُ: وَرَأَيْنَا أُنَاسًا مُنْذُ أَدْرَكْنَا يُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ، وَإِنَّ كُلًّا لَوَاسِعٌ أَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَأْسٌ.

قوله: (**فَارْكَعْ رَكْعَةً تُوتِرْ**): (توتِرْ): مجزومٌ، ويجوز رفعُه[(٢)]، وهذا ظاهرٌ جدًّا[(٣)].

٩٩٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، **كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتَهُ** -تَعْنِي: بِاللَّيْلِ- فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن[(٤)] شهاب.

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وسادةٍ).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة»، وفي (ق) بالرفع والجزم معًا.

(٣) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣٤): (فائدةٌ: أوتر النبيُّ ﷺ بثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة).

(٤) زيد في (ب): (بن عبيد الله بن عبد الله).

قوله: (**كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتَهُ**): (صلاتَه): مَنصوبٌ خبر (كان)، و(تلك): الاسم، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٢ - بَابُ سَاعَاتِ الوِتْرِ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِالوِتْرِ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ.

٩٩٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الغَدَاةِ أُطِيلُ فِيهِمَا القِرَاءَةَ؟ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ، وَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الغَدَاةِ، **وَكَأَنَّ الأَذَانَ** بِأُذُنَيْهِ، قَالَ حَمَّادٌ: أَيْ سُرْعَةً.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عَارِمٌ.

قوله: (**وَكَأَنَّ الأَذَانَ**): (كأنَّ): مُشدَّدة من أخوات (إنَّ)[١]، و(الأذان): اسمها، وهذا ظاهرٌ.

٩٩٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: **حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ** قَالَ: **حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ**، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: **كُلَّ اللَّيْلِ** أَوْتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَانْتَهَى وِتْرُهُ **إِلَى السَّحَرِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه سُلَيمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (**حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ**): هو مسلم بن صُبَيح -بضمِّ الصاد المهملة، وفتح المُوحَّدة- العطَّار، أبو الضُّحَى الهَمْدانيُّ، عنِ ابنِ عبَّاس وعلقمةَ، وعنه: منصورٌ، والأعمشُ، وفِطْر، مات في خلافة ابنِ عبد العزيز، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو زُرْعة[٢]، وقد تقدَّم أنَّ خلافةَ عُمَرَ لعشرٍ خلون من صفر سنة (٩٩هـ)، وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهرٍ[٣][ح١٠٢].

قوله: (**كُلَّ اللَّيْلِ**): هو[٤] بنصب (كلَّ)، وهذا إعرابُه ظاهر.

قوله: (**إِلَى السَّحَرِ**): هو قُبَيل الفجر.

٣ - بابُ إِيقَاظِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالوِتْرِ

قوله: (**أَهْلَهُ**): هو[٥] بالنصب مفعول المصدر وهو (**إِيقَاظِ**).

---

(١) (من أخوات إن): سقط من (ج).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١٨٦/٨)، «تهذيب الكمال» (٥٢٠/٢٧)، «تبصير المنتبه» (٨٣٢/٣).

(٣) انظر «تاريخ الخلفاء» (ص٢٧٠).

(٤) في (ب): (هذا).

(٥) (هو): سقط من (ب).

٩٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيْقَظَنِي، فَأَوْتَرْتُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى[(١)]: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ[(٢)]): أمَّا (يحيى) فهو ابن سعيد القطَّان، وأمَّا (هشام) فهو ابن عروة، وقد تقدَّم[ح٥١٢] أنَّ جماعةً كلٌّ منهم اسمه (يحيى) يروون عن هشام، عن أبيه، عن عائشة في الكتب السِّتَّة أو بعضِها، منهم: الحافظ يحيى بن سعيد القطَّان شيخُ الحُفَّاظ، ويحيى بن زكريَّاء بن أبي زائدة، ويحيى بن عبد الله بن سالم، ويحيى بن مُحمَّد بن قيس أبو زُكَير، ويحيى بن يمان، والله أعلم.

٤- بابٌ لِيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وِتْرًا

قوله: (بَابٌ لِيَجْعَلْ): هو مجزومُ اللامِ على الأمر، وهذا ظاهرٌ.

٩٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو القطَّان، شيخُ الحُفَّاظِ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عُبَيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تقدَّم مرارًا.

٥- بَابُ الوِتْرِ عَلَى الدَّابَّةِ

٩٩٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ابْنِ الخَطَّابِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ، فَأَوْتَرْتُ، ثُمَّ لَحِقْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: خَشِيتُ الصُّبْحَ، فَنَزَلْتُ، فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟! فَقُلْتُ: بَلَى وَاللهِ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى البَعِيرِ.

قوله: (حَدَّثَنِي[(٣)] إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي أويس، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٢].

قوله: (أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ): تقدَّم أنَّها بضمِّ الهمزة وكسرها لغتان[ح٣٩٥]، وهما قراءتان في السبع[(٤)].

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (هشام قال: حدَّثني أبي).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٤) ضمَّ الهمزة عاصم، وكسرها الباقون، انظر «السبعة» (ص٥٢٠)، «الحجَّة» (٤٧٢/٥)، «حجَّة القراءات» (ص٥٧٥).

٦- بَابُ الوِتْرِ فِي السَّفَرِ

١٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ -حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يُومِئُ إِيمَاءً- صَلَاةَ اللَّيْلِ إِلَّا الفَرَائِضَ، وَيُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ.

قوله: (يُومِئُ): هو بهمزة في آخره، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (صَلَاةَ اللَّيْلِ): هو بالنصب مفعول (يُصَلِّي) الذي قبله.

٧- بَابُ القُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ

١٠٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ: أَقَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ: أَوَقَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة السَّختِيانيُّ، العالمُ المشهورُ، تقدَّم مرارًا.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ): هو ابن سيرين، العالمُ المشهورُ، وكذا هو منسوبٌ في نسخة[1].

قوله: (أَوَقَنَتَ؟): هو بتحريك الواو على الاستفهام.

١٠٠٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ القُنُوتِ فَقَالَ: قَدْ كَانَ القُنُوتُ، قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ، قَالَ: فَإِنَّ فُلَانًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ، قَالَ: كَذَبَ، إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا -أُرَاهُ- كَانَ بَعَثَ قَوْمًا -يُقَالُ لَهُمُ: القُرَّاءُ- زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ المُشْرِكِينَ دُونَ أُولَئِكَ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هو ابن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم[ح٣٦].

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ): (عاصمٌ) هذا: هو ابن سليمان الأحول، أبو عبد الرَّحمن البصريُّ.

فائدةٌ: مَن يقال له: (عاصمٌ) وهو يروي عن أنسٍ: هذا، أَخرج له عنه البخاريُّ ومسلم وأبو داود والتِّرمذيُّ [والنسائيُّ]، وعاصم بن عمر بن قتادة، أخرج له عنه أبو داود فقط[2]، والله أعلم.

---

(١) هو منسوبٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٨٥، ٥٢٨).

قوله: (فَإِنَّ فُلَانًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ): فلانٌ المُخبِر لا أَعرفه، والله أَعلم [به، وقال بعض حُفَّاظ العصر: إنَّه ابن سيرين مُحَمَّدٌ[1]، والله أعلم]/. [١/١٤٥ب]

قوله: (أُرَاهُ): هو بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّه.

قوله: (بَعَثَ قَوْمًا): هذا البعثُ كان في صفر على رأس أربعةِ أشهرٍ من أُحُد، عند ابن إسحاق[2]، وهم أصحاب قصَّة بئر معونة، وستأتي في (السِّيَر)[ح٤٠٨٨].

قوله: (زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا): هو بضمِّ الزَّاي، وبالمدِّ، مَنصوبٌ، أي: قَدْرَ سبعين، وقوله: (سبعين) كذا في «الصَّحيح»، وقال ابن إسحاق: (أربعون)[3]، وسيجيء في «الصَّحيح»: أنَّهم (سبعون أو أربعون[3]) [ح٣١٧٠] بالشَّكِّ، والصَّواب من أحد الشَّكَّين: (سبعون)، وقد اختُلِف فيهم، فقيل: سبعون كما هنا، وقيل: أربعون، وقيل: ثلاثون، وسيأتي كلُّ ذلك بزياداتٍ في (المغازي)[ح٤٠٨٨] فلا نُطوِّل به ونستعجله هنا.

قوله: (إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ): سيأتي تعيينهم[ح٤٠٨٨].

١٠٠٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): [هو أحمد بن عبد الله بن يونس]، نسبه إلى جدِّه، تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ): هو ابن قدامة، أبو الصَّلْت، تقدَّم[ح٢٦٩].

قوله: (عَنِ التَّيْمِيِّ): هو سليمان بن طَرْخَان، أبو المُعتمِر التَّيميُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٢٩]، و(طَرخان): يجتمع فيه من كلام جماعةٍ اللُّغاتُ الثَّلاثُ في الطَّاء[4]، وهو اسمٌ للشريف بلغة أهل خراسان[5].

قوله: (عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ): تقدَّم[قبل ح٧٢٩] أنَّه لاحقُ بن حُمَيد السَّدوسيُّ البصريُّ، نزل مروَ[6]، عن جُنْدب وابنِ عبَّاس، وعنه: سليمانُ التَّيميُّ وعاصمٌ الأحول، ثقةٌ إمامٌ، من العلماء، مات سنة (١٠٦هـ)،

---

(١) قال الحافظ في «هدى الساري» (ص٢٨١): (روى عن أنسٍ أنَّ القنوتَ بعدَ الركوع محمَّدُ بن سيرين وغيرُه)، وقال في «الفتح» (٢/٥٦٩): (لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحًا، ويحتمل أن يكونَ محمَّد بن سيرين؛ بدليل روايته المتقدِّمَة).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٤).

(٣) في النُّسَخ: (أربعين)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) في (ب): (في الظاهر)، وقد تقدَّم ذلك في الحديث (١٢٩).

(٥) انظر «القاموس المحيط» مادة (طرخ).

(٦) في (ب): (المرو).

أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»(١).

فائدةٌ: ليس في الكتب السِّتَّة راوٍ أَوَّلُ اسمه (لا) إلَّا هو، والله أعلم.

قوله: (**عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ**): (رِعْل) -بكسر الرَّاء، ثمَّ عين مهملة ساكنة، ثمَّ لام- و(ذَكْوان): قبيلتان من العرب.

١٠٠٤ - حَدَّثَنَا **مُسَدَّدٌ**: حَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنَا **خَالِدٌ**، عَنْ **أَبِي قِلَابَةَ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ القُنُوتُ فِي المَغْرِبِ وَالفَجْرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، ابنُ عُلَيَّة الإمامُ، أبو بشر، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٦٧].

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ**): هذا هو خالد بن مِهْران الحذَّاء، الحافظُ البصريُّ، تقدَّم الكلامُ على ترجمتِه ونسبته إلى الحذَّاء[ح٧٥].

قوله: (**عَنْ أَبِي قِلَابَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بكسر القاف، وبعد اللَّام ألف(٢) المخفَّفة مُوَحَّدةٌ، وهذا ظاهرٌ، واسمُه عبدُ الله بن زيد الجَرْمِيُّ الأزديُّ.

❁❁❁

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/١٧٦).

(٢) في النسخ: (وبعد الألف)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥- كِتَابُ الاِسْتِسْقَاءِ

١- وَقَولِ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِيِّ يُوسُفَ

(كِتَابِ الاِسْتِسْقَاءِ)... إلى (كِتَاب الكُسُوفِ).

فائدةٌ: قال أبو الفتح اليَعْمَريُّ في «سيرته»: (وفيها -أي[1]: في السَّنة السَّادسة من الهجرة- قُحِطَ الناسُ، فاستسقى لهم رسول الله ﷺ فَسُقوا في رمضان)، وكذا قاله مُغُلْطاي في «سيرته الصُّغرى» في (الحديبية)[2]، والظَّاهر أنَّ مرادهما الاستسقاء الذي صلَّى فيه، وإلَّا فقد استسقى رسول الله ﷺ مرَّاتٍ فاستسقى بمكَّة[3]، واستسقى يوم الجمعة على المنبر بالمدينة في أثناء خطبته[4]، واستسقى على منبر المدينة استسقاءً [مُجرَّدًا في غير يوم[5] جمعة[6]، ولم يُحفَظ عنه في هذا الاستسقاء صلاةٌ، واستسقى وهو جالسٌ في المسجد، ورفع يديه ودعا الله عَزَّ وَجَلَّ، واستسقى عند] أحجار الزَّيت قريبًا من الزَّوراء خارج باب المسجد الذي يُدعى اليومَ بابَ السَّلام[7]، واستسقى في بعض غزواته لمَّا سبقه المشركون إلى الماء[8]، واستسقى مرَّةً، فقام إليه أبو لُبابة، فقال: (يا رسول الله إنَّ التَّمر في المرابد...) الحديث[9]، فهذه استسقاءاته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وكلُّ هذا غيرُ المرَّة التي استسقى به عبدُ المطَّلب جدُّه بمكَّة[10]، الذي أنشد

(١) في (ج): (إن)، «عيون الأثر» (٢/٣٧٣).

(٢) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (١/٢٧٨).

(٣) أخرجه البخاريُّ (١٠٢٠)، ومسلم (٢٧٩٨)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاريُّ (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) (يوم): سقط من (ب).

(٦) أخرجه ابن ماجه (١٢٧٠) من حديث ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٧) أخرجه أبو داود (١١٦٨) من حديث عمير مولى آبي اللحم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والترمذيُّ (٥٥٧)، والنسائيُّ في «المجتبى» (١٥١٣) كلاهما من حديث آبي اللحم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٨) أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٢٥١٤).

(٩) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الصغير» (٣٨٦)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣/٣٥٤)، من حديث أبي لبابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٠) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٥٩)، والبيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٢/١٥)، من حديث رُقَيقَة بنت أبي صيفي.

فيه أبو طالب: [من الطويل]

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

والله أعلم(١).

١٠٠٧- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِدْبَارًا قَالَ: «اللَّهُمَّ سَبْعٌ كَسَبْعِ يُوسُفَ»، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا الجُلُودَ وَالمَيْتَةَ وَالجِيَفَ، وَيَنْظُرُ أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى الدُّخَانَ مِنَ الجُوعِ، فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللهِ وَبِصِلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا، فَادْعُ اللهَ لَهُمْ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَآئِدُونَ ۝ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [الدخان: ١٠-١٦]، فَالبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَدْ مَضَتِ الدُّخَانُ وَالبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، وتقدَّم بعض الترجمة له(٢)[ح٧٠].

قوله: (عَنْ مَنْصُورٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه منصور بن المُعتمِر، أبو عتَّاب السُّلَميُّ، مِن أئمَّة الكوفة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٠].

قوله: (عَنْ أَبِي الضُّحَى): تقدَّم أنَّ اسمَه مسلمُ بن صُبَيح، تقدَّم في الورقة التي قبل هذه[ح٩٩٦] وقبلَ ذلك[ح٣٦٣] مُتَرْجَمًا.

قوله: (كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابنُ مسعود بن غافل، الصَّحابيُّ المشهورُ، وهذا ظاهرٌ عند أهله، وإلَّا ففي الصَّحابة مَن اسمه (عبد الله) نحوُ خمسِ المئة(٣)، والرُّواة منهم جماعة غزيرة.

قوله: (مِنَ النَّاسِ) أي: من كفَّار قريش.

قوله: (قَالَ: اللَّهُمَّ سَبْعٌ): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ خارجَ الأصل على الهامش: (سبعًا)(٤)، وإعرابُ هذه ظاهرٌ، وهو مفعولٌ بفعلٍ مُقدَّر، أي: سَلِّطْ، أو ابعَثْ، أو أعطِني، أو نحو ذلك، وأمَّا رواية

(١) انظر أوجه استسقاءاته ﷺ في «زاد المعاد» (١/٤٣٩-٤٤٢).

(٢) في (ج): (بعض ترجمته).

(٣) في (ب): (الخمس المئة).

(٤) وهي رواية أبوَي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ.

الرَّفع، وعُزِيت لنسخة أبي[1] ذرٍّ، [فعَلى إضمارِ مبتدأٍ، أو فعلٍ رافعٍ][2].

قوله: (فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ): (السَّنَة): القَحْط والجَدْب، و(العام): الخِصْب.

قوله: (حَصَّتْ): هو بالحاء والصَّاد المُشدَّدة المهملتين، ثمَّ علامة التَّأنيث، أي: استأصلت، وأذهبت النَّبات، فانكشفتِ الأرضُ، والأحصُّ: القليل الشَّعر[3].

قوله: (وَيَنْظُرَ أَحَدُهُمْ): هو بنصب الرَّاء وضمِّها، والفتح أظهر، وبالضَّمِّ في نسخة أبي ذرٍّ، والله أعلم.

قوله: (فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ): هو صخرُ بنُ حَرْبِ بنِ أُميَّةَ بنِ عبدِ شمسٍ، وكان إذ ذاك كافرًا، وإنَّما أسلم ليلة الفتح، أو صبيحة ليلة الفتح، وكانت هذه القصَّةُ بمكَّة، وقد تقدَّم بعضُ الكلامِ على أبي سفيان في أوَّل هذا التعليق لمَّا روى عنه عبدُ الله بن العبَّاس حديثَ هرقل[ح٧].

قوله: (وَبِصِلَةِ الرَّحِمِ): سيأتي الكلام على (الرَّحِم) التي يجب وصلها في الجملة في (كتاب الأدب)، وأذكر هناك قولين فيها[قبل ح٥٩٨٢]، والله أعلم.

قوله: (﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾) [الدُّخان: ١٠]: هذا تصريح من ابن مسعود بأنَّ الدُّخان المذكور في الآية هو الذي رأَوه في الجَدْب، وفيه مقالٌ [سيأتي في (التَّفسير) في (الرُّوم) إن شاء الله تعالى وقدَّره][ح٤٧٧٤].

قوله: (فَالبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ): (يوم): يجوز رفعُه ونصبُه، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فَقَدْ مَضَتِ الدُّخَانُ وَالبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ): سيأتي الكلام عليها في (تفسير الرُّوم) إن شاء الله تعالى[ح٤٧٧٤].

١٠٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم ضبطُ (دُكَين)، وبعضُ ترجمةِ أبي نُعَيم[ح١١٢].

---

(١) في (ج): (وعزيت لأبي).

(٢) ما بين معقوفين أخلى له بياضًا في (أ) و(ج)، وهو مستفادٌ من «شواهد التوضيح» لابن مالك (ص٢٢٢)، «الكواكب الدراري» للكرمانيِّ (٦/١٠١)، «عمدة القاري» (٦/٨).

(٣) انظر «التوضيح» (٨/٢٢٢).

[١/١٤٦أ] قوله: (حَدَّثنا سُفْيَانُ): هذا هو(١) الثَّوريُّ، سفيانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروق، الإمامُ المشهورُ/.

قوله: (عَن عَمِّهِ): تقدَّم أنَّ (عمَّه): هو عبدُ الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف بن مبذول بن عمرو بن غَنْم بن مازن بن النَّجَّار، أبو مُحمَّد الأنصاريُّ النَّجَّاريُّ المازنيُّ، رضي الله عنه(٢)، تقدَّم ببعضِ التَّرجمةِ رضي الله عنه[ح١٣٧، ١٥٨].

١٠٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»، وَأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «غِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ».

قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ: هَذَا كُلُّهُ فِي الصُّبْحِ.

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن ذكوان، وتقدَّم عليه بعض ترجمته، وأنَّه بالنُّون[ح١٦٢].

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم(٣) أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، تقدَّم(٤) مرارًا.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

فقوله: (اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ): (أَنجِ) بقطع الهمزة رُباعيٌّ، و(عيَّاش) بالمُثنَّاة تحت، والشين المعجمة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه رضي الله عنه، وأنَّه أخو أبي جهل لأمِّه[ح٨٠٤].

قوله: (سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ): تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه أخو أبي جهل لأبوَيه، رضي الله عن سلمة[ح٨٠٤].

قوله: (الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ): تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه أخو خالدِ بن الوليد رضي الله عنه[ح٨٠٤].

قوله: (اشْدُدْ وَطْأَتَكَ): تقدَّم الكلام عليها، وأنَّها بالهمز[ح٨٠٤].

قوله: (عَلَى مُضَرَ): تقدَّم أنَّها القبيلة المعروفة، والمراد بها: قريش.

قوله: (كَسِنِي يُوسُفَ): تقدَّم ما (السَّنَة)، وأنَّ (سِنِي) بالتَّخفيف، ويقال: بالتَّشديد[ح٨٠٤](٥).

---

(١) زيد في (أ): (هو)، وهو تكرار.

(٢) انظر «الاستيعاب»(ص٤٠٥)، «تهذيب الكمال» (١٤/٥٣٨).

(٣) (تقدَّم): سقط من (أ)، وزيد في (ج): (هو).

(٤) (تقدَّم): سقط من (ب).

(٥) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣٤): (قوله: «كَسِني يوسف»: أي: قحطًا وجدبًا).

قوله: (غِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ): هما قبيلتان من العرب.

٣- بابُ سُؤَالِ النَّاسِ الإِمَامَ الاِسْتِسْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا

قوله: (بَابُ سُؤَالِ النَّاسِ الإِمَامَ): (الإمامَ): مَنْصوبٌ مفعول المصدر، وهو (سؤال)، قال شيخنا الشَّارح: (واعترض الإسماعيليُّ، فقال: ما رواه[1] خارجٌ عن التَّرجمة، إذ ليس فيها السُّؤال، وتمحَّله ابن المُنَيِّر، فقال: فاعل «يستسقي» «النَّاسُ»، وهو محذوف، وكذا قول عمر[2]: «اللَّهمَّ إنَّا كنَّا نتوسَّل إليك بنبيِّك مُحَمَّد»[خ١٠١٠] دلَّ على أنَّهم كانوا يتوسَّلون، وأنَّ لعامَّة المؤمنين مدخلًا في الاستسقاء)، قال شيخنا: (ويُؤخَذ أيضًا مِن قوله: «على المنبر يستسقي»[3]، ومعلومٌ أنَّه استسقى على المنبر لمَّا سأله الأعرابيُّ وقال: هلكتِ الأموالُ... الحديث[خ١٠١٣، م٨٩٧]، وهو صريحٌ فيه وقتُ القحط) انتهى[4]، وقد راجعتُ كلام ابن المُنَيِّر فوجدته كذلك، فيقرأ: (يستسقي): مبنيًّا للفاعل، و(الغمامَ): مَنصوبٌ على ما ضبطتُه هنا[5] وفيما[6] يأتي[ح١٠٠٨]، ولم أره في أصلنا إلَّا مبنيًّا للمفعول، و(الغمامُ) مَرْفوعٌ، ولا سمعتُ أحدًا يقرؤه إلَّا كذلك، والله أعلم.

قوله: (إِذَا قُحِطُوا): هو مبنيٌّ للفاعل، وللمفعول أيضًا.

١٠٠٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ أَبِي طَالِبٍ: [مِنَ الطَّويل]

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ): هو سَلْم -بفتح السِّين، وإسكان اللَّام- ابن قُتَيبة الشَّعِيريُّ، الخراسانيُّ بالبصرة، عن عيسى بن طَهْمان ويونسَ بنِ أبي إسحاق، وعنه: الذُّهليُّ وهارون بن سليمان، ثقةٌ يَهِمُ، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٠هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعة، وله ترجمة في «الميزان»[7]، وقد تقدَّم،

---

(١) يعني: من أحاديث الاستسقاء، وفيها شعر أبي طالب: (وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ....).

(٢) زيد في (ب): (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

(٣) أخرجه بزيادة لفظ (على المنبر) البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦٢١٩).

(٤) انظر «التوضيح» (٨/٢٣٢)، «المتواري» (ص١١٧).

(٥) (هنا): ليس في (ب) و(ج).

(٦) في (ب): (فيما).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٢/١٨٦) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/٢٣٢).

لكن[(١)] بعيدًا فطال العهد به[ح٩٠٩].

قوله: (فِي شِعْرِ[(٢)] أَبِي طَالِبٍ): واسمه عبد مناف، وقيل: اسمه كنيته، وقال بعضُهم: اسمه عِمران، وليس بشيء[(٣)]، وترجمتُه معروفةٌ.

قوله: (وَأَبْيَضُ): يجوز[(٤)] جرُّه بالفتحة، لعدم صرفه، ورفعُه[(٥)]، وكذا (ثِمَالُ) يجوز جرُّه ورفعُه بالعطف، وكذا[(٦)] (عِصْمَةٌ)، فالأوَّل[(٧)]: (الواو) بمعنى (رُبَّ)، والثَّاني معروف، وقد نبَّهني بعضُ فضلاء الشَّاميِّين وقال: إنَّ القصيدة التي هذا البيتُ منها تدلُّ على أنَّه معرفةٌ، وأنَّ الواوَ لم تكن بمعنى: (رُبَّ) لأنَّ (رُبَّ) للنَّكرة، والله أعلم، ثمَّ رأيتُ بعضَهم ذكره كذلك[(٨)]، وقال أيضًا: (ومنهم مَن[(٩)] جوَّز في «أبيض» الرَّفعَ والنَّصبَ)[(١٠)].

قوله: (يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ): هو مبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(الغمامُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مَقام الفاعل، وتقدَّم قريبًا أنَّه[(١١)] (يستسقي) مبنيٌّ للفاعل، و(الغمامَ) مَنْصوبٌ، فانظره[(١٢)].

قوله: (ثِمَالُ اليَتَامَى): هو بكسر الثَّاء المُثلَّثة، وتخفيف الميم، أي: مُطعِمُهم، ويكون ظلَّهم،

---

(١) في (ب) و(ج): (وكلن)، وليس بصحيح.

(٢) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بِشِعْرِ).

(٣) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣١٦/٧): (وزعمتِ الرَّوافض أنَّ اسمَ أبي طالب عِمران، وأنَّه المراد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقد أخطؤوا في ذلك كثيرًا، ولم يتأمَّلوا القرآنَ قبلَ أن يقولوا هذا البهتان من القول في تفسيرهم له على غير مرادِ الله تعالى؛ فإنَّه قد ذكر بعد هذه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ فذكر ميلادَ مريمَ بنتِ عِمران عليها السلام، وهذا ظاهرٌ، ولله الحمد)، انظر لترجمته «الإصابة» (١١٥/٤).

(٤) زيد في (ب): (رفعه و).

(٥) (ورفعه): سقط من (ب)، وضُبِط في «اليونينيَّة» بالوجهين معًا.

(٦) في (ج): (ورفعه وكذا بالعطف).

(٧) في (ب): (والأول).

(٨) زيد في (ج): (فانظره)، وهو سبق نظر.

(٩) (من): مثبت من (ج).

(١٠) انظر «التنقيح» (٢٦٢/١)، «مغني اللبيب» (ص١٨٠-١٨٢).

(١١) في (ج): (أن).

(١٢) تقدَّم في الكلام على ترجمة الباب قبل هذا الحديث.

و(الثَّمَل): الظِّلُّ[(١)].

قوله: (**عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ**): (العِصْمة): المانع، أي: ينلن ببركته وفضله ما يقوم لهنَّ مقام الأزواج، ويمنعُهنَّ من الحاجة إلى أحدٍ، والله أعلم، و(الأرامل): جمع (أرملة) و(أرمل)، وأصله: فناء الزَّاد[(٢)].

١٠٠٩ - وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ: رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ: [من الطَّويل]

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

قوله: (**وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ...**) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به[(٣)]، فهو صحيحٌ على شرطه إلى عُمَرَ ابنِ حمزة، وعمرُ لم يكن مِن شرطه، وهو عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، عن عمّه سالمٍ ومُحَمَّدِ بن كعب، وعنه: أبو أسامة وجماعةٌ، ضعَّفه ابنُ مَعِين[(٤)] والنَّسائيُّ، وقال أحمدُ: (أحاديثُه مناكيرُ)، علَّق له البخاريُّ، وروى عنه مسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه، وقد أخرج له مسلمٌ حديثَ أبي سعيد الخُدْريِّ: «إنَّ مِن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرَّجلَ يُفضِي إلى امرأته...»، الحديث، رواه مسلمٌ في (النِّكاح)[م(١٤٣٧)(١٢٤)]، وفي طريقه عمر بن حمزة، عن عبد الرَّحمن بن سعد مولى آل أبي سفيان، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، وكذا أخرجه أبو داود[د٤٨٧٠]، فاعلمْه، وإنَّما ذكرت ذلك، لأنَّ في نسختي من «الكاشف»: (مسلم تبعًا)، وفيه نظرٌ، بل الصَّواب حذف (تبعًا)، إنَّما[(٥)] روى له استقلالًا، وكذا ذكره الذَّهبيُّ في «ميزانه» لمَّا ذكره في آخر التَّرجمة، فقال: (واحتجَّ به مسلم)[(٦)].

قوله: (**قَوْلَ الشَّاعِرِ**): تقدَّم أنَّه أبو طالب[ح١٠٠٨]، كما ذكره غيرُ واحد، منهم: السُّهيليُّ، قال ما لفظه: (**فإن قيل**: كيف قال أبو طالب:

وأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٥٨).

(٢) انظر «التوضيح» (٨/٢٣٣).

(٣) (به): ليس في (ب).

(٤) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص١٤٢)، «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/٥٠٦)، «تهذيب الكمال» (٢١/٣١١).

(٥) في (ب): (لما).

(٦) انظر «الكاشف» (٢/٢٩٩)، «ميزان الاعتدال» (٣/١٩٢).

ولم يره قطُّ استسقى، إنَّما[١] كانت استسقاءاته عليه الصلاة والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر، وفيها شُوهِد [ما كان من] سرعةِ إجابة الله له؟

فالجواب: أنَّ أبا طالب قد شاهد من ذلك أيضًا في حياة عبد المطَّلب ما دلَّه على ما قال، روى أبو سليمان حَمْدُ بن مُحَمَّد بن إبراهيم البُستيُّ النَّيسابوريُّ[٢]: أنَّ رُقَيْقَة بنت أبي صيفيٍّ بن هاشم قالت: «تتابعَتْ على قريش سنون[٣]...»، فذكرت استسقاء عبد المطَّلب، وعلى عاتقه مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم) انتهى.

وقد ذكر هذا الحديثَ أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس في «سيرته» في (ذكر الخبر عن وفاة أمِّه آمنة)، قال: (وروينا عن ابن سعد: أخبرنا هشام بن مُحَمَّد بن السَّائب الكلبيُّ: حدَّثني الوليد بن عبد الله بن جُمَيع الزُّهريُّ، عن ابنٍ لعبد الرَّحمن بن موهب بن رَبَاح الأشعريِّ حليف بني زُهرة، عن أبيه: حدَّثني مخرمة ابن نوفل الزُّهريُّ قال: سمعت أمِّي رُقَيْقَةَ بنت أبي صيفيٍّ بن هاشم بن عبدمناف، وكانت لِدَةَ عبد المطَّلب...)، فذكره[٤]، وفيه الكلبيُّ، وترجمته معروفة[٥].

قوله: (حَتَّى يَجِيشَ): هو بالجيم والشِّين المعجمة، جاش البحر: إذا هاج، وجاشتِ القِدرُ: إذا غَلَتْ، وكأنَّه استعار ذلك للميزاب، قال شيخنا الشَّارح: (يُرْوَى بالجيم وبالحاء، كذا رأيته بِخَطِّ الدِّمياطيِّ) انتهى[٦]، قال ابن قُرْقُول: (يجيش: أي: يفور، وجاشتِ الرَّكيَّة والقِدْر: غَلَت وفارت[٧]، وكذلك البحرُ، والهمُّ، والنَّفسُ، والغُصَّةُ، والمعدة للقيء، وقيل: جاش: [ارتفع، وكان الأصمعيُّ يفرِّق بين «جاشت»] و«حاشت[٨]»، فيقول: جاشت: فارت، وحاشت: ارتفعت) انتهى[٩]، وهذا من حيث اللُّغةُ، ولا يؤخذ منه أنَّه بالحاء المهملة [روايةٌ]، غير أنَّ شيخنا أسند مقالته[١٠] إلى خطِّ الدِّمياطيِّ، وهو

---

(١) في (ج): (كذا).

(٢) هو الخطَّابيُّ رواه بسنده في «غريب الحديث» (١/٤٣٥-٤٣٦)، وانظر «الروض الأُنُف» (٢/٢٨-٢٩).

(٣) في (ج): (تتابعت سنون على قريش).

(٤) (فذكره): ليس في (ب)، انظر «الطبقات الكبرى» (١/٧٠-٧١)، «عيون الأثر» (١/١٠٠).

(٥) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٣٠٤).

(٦) انظر «التوضيح» (٨/٢٣٤).

(٧) في (ب): (قاربت).

(٨) كذا في النسخ مضبوطًا بحاء صغيرة تحت الحرف، وكذا الموضع اللاحق، وليس بصحيح، ولعلَّه وهمٌ؛ فإنَّما جاء به للكلام على رواية الحاء، والصواب: (جشَأت) كما في المصادر المذكورة.

(٩) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٩٠)، و«تهذيب اللغة» (١١/٩٣)، «غريب الحديث» للخطَّابيِّ (٢/٥١٥).

(١٠) في (ج): (مقالة).

رجلٌ عالمٌ حافظ، قال المِزِّيُّ أبو الحجَّاج: (لم ترَ عينايَ أحفظَ من الدِّمياطيِّ في الحديث)، ولم يذكر فيه ابنُ الأثير إلَّا أنَّه بالجيم[1]، والله أعلم.

١٠١٠ - حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ المُثَنَّى، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالعَبَّاسِ ابْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ.

قوله: (فَاسْقِنَا): هو بوصل الهمز[2] في أصلنا، وهو جائزٌ فيه الثُّلاثيُّ والرُّباعيُّ، وكلاهما في القرآن، أعني: اللُّغتَين، وقد قُرِئَ بهما في بعض الأماكن، مثل: ﴿نسقيكم﴾ في (النَّحل) [٦٦][3].

قوله: (فَيُسْقَوْنَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٤ - بابُ تَحْوِيلِ الرِّدَاءِ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

قوله: (الرِّدَاءِ): تقدَّم أنَّ كلَّ ما كان على أعالي البدن يقال له: رِداء[قبل ح٣٥٢]، وهو بكسر الرَّاء ممدودٌ، وهذا ظاهرٌ جدًّا، [وسيأتي بيانُ طول رداء النَّبيِّ ﷺ وعرضه قريبًا][قبل ح١٠١٨].

١٠١١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَقَلَبَ رِدَاءَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ): قد تقدَّم الكلام عليه في (الأذان)[ح٦١٢]، قال الجيَّانيُّ: (نسب ابنُ السَّكَن موضِعَين مِن هذه -يعني: الأماكنَ الثَّلاثةَ التي وقع فيها: «إسحاق: حدَّثنا وَهْب» في «الأذان»[ح٦١٢] و«الاستسقاء»[ح١٠١١]، و«ذِكْر الملائكة»[٣٢١٤]- إسحاقَ بن إبراهيم، وأهمل الذي في «الأذان»، وذكر أبو نصر: أنَّ وَهْبَ بنَ جَرير يروي [عنه] إسحاقُ بن إبراهيم الحنظليُّ)، انتهى[4].

قوله: (حَدَّثَنَا وَهْبٌ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ جَرير، وكذا هو منسوبٌ في نسخة على هامش أصلنا[5]،

---

(١) انظر «تذكرة الحُفَّاظ» (٤/١٤٧٨)، «النهاية» لابن الأثير (١/٣٢٤) مادَّة (جيش).

(٢) في (ب) و(ج): (الهمزة).

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم بفتح النون، وضمَّها الباقون، انظر «السبعة» (ص٣٧٤)، «الحجَّة» (٥/٧٤)، «حجَّة القراءات» (ص٣٩١).

(٤) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٧٦١)، «تقييد المهمل» (٣/٩٦٥-٩٦٦).

(٥) هو منسوبٌ في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

وهو وَهْبُ بنُ جَرِير بن حازم الأزديُّ الحافظ، تقدَّم[ح١٨٠].

١٠١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ يُحَدِّثُ أَبَاهُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى المُصَلَّى فَاسْتَسْقَى، فَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ صَاحِبُ الأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهْمٌ، لأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ المَازِنِيُّ، مَازِنُ الأَنْصَارِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَينة، الإمامُ المشهورُ.

قوله: (كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ صَاحِبُ الأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهْمٌ؛ لأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ المَازِنِيُّ، [مَازِنُ] الأَنْصَارِ) انتهى: قال الدِّمياطيُّ: (وصاحب الأذان: هو عبد الله بن زيد بن عبد ربِّه ابن ثعلبة(١))، انتهى، وهذا معروفٌ، إلَّا أنِّي أريد أن أمشي على حواشي الدِّمياطيِّ؛ لأنَّ فيها فوائدَ.

٦- بابُ الاِسْتِسْقَاءِ فِي المَسْجِدِ الجَامِعِ

١٠١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وُجَاهَ المِنْبَرِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ أَنْ يُغِيثَنَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا»، قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَزَعَةٍ وَلَا شَيْئًا، وَلَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ، قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ: وَاللهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ البَابِ فِي الجُمُعَةِ المُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ الأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُمْسِكْهَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الإِكَامِ، وَالجِبَالِ، وَالآجَامِ، وَالظِّرَابِ، وَالأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، قَالَ: فَانْقَطَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ، قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسًا: أَهُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالتَّخفيف على الأصحِّ، وقد بسطتُ القولَ فيه [١٤٦/١ب] في أوائل هذا التَّعليق[ح٢٠]، وفي بعضِ النُّسَخ: (مُحَمَّد) غير/ منسوبٍ، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (مُحَمَّد

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٤٩٧/٣)، «الاستيعاب» (ص٤٠٤).

ابن سلَام) منسوبًا بلا مدافعة، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ» فوجدته لمَّا طرَّفه قال: (البخاريُّ في «الاستسقاء» عن مُحَمَّد، هو ابن سلام)[تحفة١/٢٣٨]، فيحتمل(١) [أنَّه هو وضَّحه، ويحتمل] أنَّ(٢) غيرَه ممَّن تأخَّر مِن الرُّواة عنِ البُخاريِّ وضَّحه، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ): هو بفتح النُّون، وكسر الميم، وهذ ظاهرٌ(٣).

قوله: (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ): تقدَّم أنَّ هذا لا أعرف اسمه، [تقدَّم في (الجمعة) ما قاله بعض حُفَّاظ هذا العصر مُطَوَّلًا، وأنَّه خارجة بن حصن بن حذيفة أخو عُيَينة بن حصن][ح٩٣٢].

قوله: (وُِجَاهَ): هو بكسر الواو وضمِّها(٤) أي: قُبَالَة(٥).

قوله: (يُغِيثُنَا): قال ابن قُرْقُول: («يَغيثُنا»: بفتح الياء من الغَيث والغَوث معًا، وجوابُ الأمر محذوفٌ يدلُّ عليه الكلام، أي: يُجِبْك ويُحيِ النَّاس، وهذه رواية(٦) ابن الحذَّاء، وعند أكثرهم: «يُغِثْنا» على الجواب، ومنهم من ضمَّ الياء من الإغاثة والغَوث، وهو الإجابة) انتهى(٧)، وسيأتي بُعَيد هذا ما يتعلَّق به إن شاء الله تعالى[ح١٠١٤].

قوله: (اللَّهُمَّ اسْقِنَا): وكذا الذي بعده، وكذا الذي بعده، يجوز فيه الرُّباعيُّ والثُّلاثيُّ، وهما لغتان، وقد تقدَّم ذلك.

قوله: (وَلَا قَزَعَةً): تقدَّم أنَّها بفتح القاف والزَّاي، كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (قزْعة) بالإسكان بالقلم، وهذا لم أرَهُ أنا لغةً، والله أعلم، و(قَزَعة): جمعها: قَزَع، كَ(قَصَبة وقَصَب)، قال النَّوويُّ: (قال أبو عبيد(٨): وأكثر ما يكون ذلك في الخريف) انتهى، و(قزعة) يجوز نصبُها مُنوَّنةً، وجرُّها كذلك(٩).

---

(١) في (ب): (فيحمل).

(٢) في (ب): (أنَّه).

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٢/٤٧٥).

(٤) الضمُّ رواية أبي الوقت والأَصيليِّ، والكسر رواية غيرهما.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٧٩).

(٦) في (ج): (الرواية).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٦٩).

(٨) في النُّسَخ: (عبيدة)، والكلام في مصادره، انظر «غريب الحديث» (١/٢٣٥)، «المنهاج شرح مسلم» (٦/٤٣٢).

(٩) الجرُّ رواية أبوَي ذرٍّ والوقت، والنصب رواية غيرهما.

قوله: (سَلْعٍ): قال ابن قُرْقُول: (بسكون اللَّام: جُبَيلٌ بسوق المدينة، ووقع عند ابن سهلٍ بفتح اللَّام وسكونها، وذكر أنَّ بعضهم رواه بغين معجمة، وكلُّه خطأٌ) انتهى[(١)].

قوله: (سَحَابَةً مِثْلُ): هو بضمِّ لام (مثلُ)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (ثُمَّ أَمْطَرَتْ): كذا في أصلنا، قال الدِّمياطيُّ: (العرب تقول: مطرت وأمطرت، وحكى المفسِّرون: «مطرت» في الرَّحمة، و«أمطرت» في العذاب) انتهى، وما قاله الدِّمياطيُّ نحو لفظ ابن قُرْقُول، ولكنَّ «ابن[(٢)] قُرْقُول» فيه زيادةٌ، قال ابن قُرْقُول: (مطرتِ السَّماء وأمطرت بمعنًى واحدٍ، وحكى[(٣)] بعض المفسِّرين: «مطرت» في الرَّحمة، و«أمطرت» في العذاب؛ لأنَّهم وجدوه كذا في القرآن في مواضعَ، والصَّحيح: أنَّهما بمعنًى، ألا تراهم قالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وإنَّما ظنُّوه مطرَ رحمةٍ، فقيل لهم: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٢٤]) انتهى، وقال الجوهريُّ: (مطرتِ السَّماء، وأمطرها الله، وناسٌ يقولون: مطرتِ السَّماءُ وأمطرت بمعنًى) انتهى مُلَخَّصًا[(٤)].

قوله: (سِتًّا): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ هي خارج الأصل في الطُّرَّة: (سَبْتًا[(٥)])، قال ابن قُرْقُول: («سَبْتًا» أي: مدَّةً، قال ثابتٌ: والنَّاس يحملونه على أنَّه من سَبْتٍ إلى سَبْتٍ، وإنَّما «السَّبتة»: قطعةٌ من الدَّهر، ورواه[(٦)] القابسيُّ، وعُبدوس، وأبو ذرٍّ: «سَبْتَنا» كما تقول: جُمْعَتَنا[(٧)] أي: من الجمعة إلى الجمعة، والمعروفُ الأوَّل، وكأنَّ هذه الرِّوايةَ محمولةٌ على ما أنكره ثابتٌ، أي: جُمعتَنا، وكذا [ذكره] الدَّاوديُّ: «ستًّا»[(٨)]، وفسَّره: ستَّة أيَّام من الجمعة إلى الجمعة، وهو وَهَمٌ وتصحيفٌ) انتهى.

قوله: (ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ البَابِ): هذا الرجل هو الأوَّل، وتقدَّم أنِّي لا أعرفه، [وتقدَّم أعلاه ما قيل فيه، وتقدَّم في (الجمعة) مُطَوَّلًا][ح٩٣٢] وسيأتي. (قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسًا أَهُوَ الرَّجُلُ

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٨٧).

(٢) (ابن): سقط من (ب).

(٣) في (ب) بلا واو.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٦)، «الصحاح» مادَّة (مطر).

(٥) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر عن الكُشْمِيهَنِيِّ، والأولى رواية الحمُّويي والمستملي، كما في هامش «اليونينيَّة» نقلًا عن «الإرشاد» (٢/٢٣١).

(٦) في (ب) بلا واو.

(٧) في النُّسَخ مضبوطًا: (سَبَتْنا... جمعنا)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٨) في النُّسَخ ونُسَخ من «المطالع» (٥/٤٣٨-٤٣٩): (سَبْتًا)، والمثبت موافق لما في «فتح الباري» (٢/٥٨٥)، فانظره.

الأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَدْرَي)، كذا هنا، وقد جاء في غير طريق ما يدلُّ على أنَّه الأوَّل، مثل قوله: (فأتى الرَّجل)[ح١٠٢٩]، وظاهره الأوَّل، وفي أخرى: (فقام ذلك الأعرابيُّ)[ح٩٣٣]، والله أعلم.

قوله: (**عَلَى الإِكَامِ**): هو بكسر الهمزة، جمع (أَكَمَة) وهي الرَّابية، ويجمع (الإكام) على (أُكَم)، و(الأُكَم) على (آكَام)، وقال النَّوويُّ: (الإكام، بالكسر: جمع «أَكَمَة»، ويقال في جمعها: «آكام» بالفتح والمدِّ، ويقال: «أَكَم» بفتح الهمزة والكاف، و«أُكُم» بضمِّهما، وهي[(١)] دون الجبل، وأعلى من الرَّابية، وقيل: دون الرَّابية)[شرح مسلم٦/٤٣٣]، وقال المُحبُّ الطَّبريُّ: (قيل: هي الجبال الصِّغار، وقيل: ما اجتمع مِن التراب أكبر من الكُدْية، وقيل: ما علا من الأرض ولم يبلغ أن يكون حجرًا، وقيل: هي فوق الرَّابية ودون الجبل، وقيل: هي الرَّابية، وقيل: هي التَّلُّ العظيم المرتفع من الأرض) انتهى، والرِّواية بكسر الهمزة فيما يظهر، وفي قوَّة كلام النَّوويِّ الذي قدَّمتُه ذلك، وقال ابن الأثير: («الإكام» في «الاستسقاء»: بالكسر، جمع «أَكَمة» وهي الرَّابية، وتُجمَع «الإكام» على «أَكَمٍ»، و«الأَكَم» على «آكام»)، فصريحُ كلامه أنَّ الرِّواية بالكسر، والله أعلم، وقد رأيتُ بعضهم قيَّده بالكسر، ثمَّ قال: (ورُوِيَ بالمدِّ)[(٢)].

قوله: (**وَالآجَامِ**): كذا في رواية، وهي جمع (أَجَمةٍ)، قال الجوهريُّ: («الأَجَمة»: من القَصَب، والجمع: أَجَماتٌ، وأَجَمٌ، وإِجامٌ، وآجَامٌ، وأُجُمٌ، كما قلناه في «الأَكمة»)، انتهى.

قوله: (**وَالظِّرَابِ**): هو بكسر الظَّاء المعجمة، واحدها: ظَرِب، بفتح الظَّاء، وكسر الرَّاء، قال ابن قُرْقُول: (ويقال فيه أيضًا: ظِرْب، كذا قيَّدناه عن أبي الحسين) انتهى[(٣)]، وهي الرَّوابي الصِّغار، وقول ابن قُرْقُول: (ويقال أيضًا: ظِرْب) يعني: [أنَّه] بكسر الظَّاء، وسكون الرَّاء، قال شيخنا مجد الدين في «القاموس»: («الظَّرِب» كـ«كَتِف» -يعني: فيه اللُّغتان اللَّتان في «كتف» وهما فتح الكاف وكسر التَّاء، وكسر الكاف وسكون التَّاء-: ما نتأ من الحجارة، وحُدَّ طَرَفُه، أو الجبل المُنبسِط أو الصَّغير، و«ج»: ظِراب) انتهى، ويعني[(٤)] بالجيم: الجمع، كذا اصطلاحُه[(٥)].

قوله: (**فَسَأَلْتُ أَنَسًا: أَهُو الرَّجُلُ الأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي**): تقدَّم الكلام عليه أعلاه.

---

(١) في (ب): (وهو).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٣٨-٤٣٩)، «النهاية» (١/٥٩) مادَّة (أكم)، «التنقيح» (١/٢٦٥).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٠٤).

(٤) في (ب): (والمراد).

(٥) تحرفت في (أ) و(ب): إلى (اصلاحه).

٧- بابُ الاِسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الجُمُعَةِ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِ القِبْلَةِ

١٠١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ **كَانَ نَحْوَ دَارِ القَضَاءِ** وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ الأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، **فَادْعُ اللهَ يُغِيثُنَا**، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا**»، قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، **وَلَا قَزَعَةً، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ** مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ، قَالَ: **فَطَلَعَتْ** مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ **مِثْلُ التُّرْسِ**، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، فَلَا وَاللهِ **مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ البَابِ فِي** الجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ هَلَكَتِ الأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ **يُمْسِكْهَا عَنَّا**، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ **عَلَى الإِكَامِ، وَالظِّرَابِ، وَبُطُونِ الأَوْدِيَةِ**، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، قَالَ: **فَأَقْلَعَتْ**، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ.

قَالَ شَرِيكٌ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: **هُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ**؟ قَالَ: مَا أَدْرِي.

قوله: (**كَانَ نَحْوَ دَارِ القَضَاءِ**): قال ابن قُرْقُول: (هي دار مروان بالمدينة، كانت لعمرَ رضي الله عنه، فبيعت في قضاء دَينه بعد موته، وغلِط بعضهم في تفسيرها، فقال: هي دار الإمارة، قلت: وهذا مُحتملٌ؛ لأنَّها صارت لأمير المدينة، والله أعلم) انتهى، قال القاضي عياض: (كان دَينُه ثمانيةً وعشرين ألفًا)[إكمال المُعلِم ٣/٣١٩] كذا قال، والصَّواب المشهور: أنَّه كان ستَّةً وثمانين ألفًا أو نحوه، كذا رواه البخاريُّ في «صحيحه» في (مناقب عثمانَ) في (قصَّة البيعة والاتِّفاق على عثمان)[ح٣٧٠٠]، وكذا رواه غيرُ واحد من أهل الحديث والسِّير والتَّواريخ(١)، وقد رأيت ما قاله القاضي في «تاريخ المدينة» لزين الدين بن حسين(٢)، عن ابن زَبالة -وهو مُحَمَّد بن الحسن بن زَبالة- والله أعلم، فهو سلفُه.

قوله: (**فَادْعُ اللهَ يُغِيثُنَا**): وفي نسخة: (يُغِثْنا)(٣)، قد تقدَّم الكلام عليه أعلاه[ح١٠١٣]، وقال الدِّمياطيُّ [هنا]: (كذا وقع، وهو جائزٌ أن تجعله من «الغَوث»، والمعروف عند العرب: «اللَّهمَّ غِثْنا» لأنَّه من الغيث الذي هو المطر) انتهى/. [١/١٤٧أ]

---

(١) انظر «المنتظم» (٤/٣٣٠)، «أسد الغابة» (٣/٦٧٢)، «تاريخ الإسلام» (٣/٢٧٩).

(٢) هو الإمام زين الدين أبو بكر بن الحسين المراغيُّ، في «تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة» ص٩٩.

(٣) وهي رواية الكشميهنيِّ.

قوله: (اللَّهُمَّ أَغِثْنَا...) إلى آخره: قال ابن قُرْقُول: (كذا الروايةُ من الإغاثة، لا من الغَيث، أي: تداركْنا مِن عندِكَ بغَوثٍ، يقال: غاثه الله وأغاثه، والرُّباعيُّ أعلى، واستُعمِل، أي: غاثه[1]، ومن فتح الياءَ؛ فمِنَ «الغَيث»، يقال: غِيثَتِ الأرضُ، وغاثه[2] الله بالمطر، ولا يقال منه: أغاث، ويحتمل أن يكون معنى «أغِثْنا»: أعطِنا غَوثًا، كما قيل في «أَسقَيْنَا»[3]: جعلنا سقيًا، و«سقينا»: ناولناهم ذلك، وقيل: «سقى» و«أسقى» لغتان، في «البارع»: «قال أبو زيد: أغِثْنا، أي: تداركْنا منك بغياثٍ) انتهى[4]، وقد تكلَّم الناس قديمًا وحديثًا على هذه اللَّفظة، و(يُغيثنا) أيضًا[ح١٠١٣]، ويكفي هذا.

قوله: (وَلَا قَزَعَةٍ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا[ح٨١٣ و١٠١٣] أنَّه بفتح[5] الزَّاي، وما وقع في أصلنا هناك، وهنا أيضًا بالسُّكون والحركة، [وتقدَّم] [أنَّه يجوز تنوينُها منصوبةً، ومجرورةً كذلك[6]][7].

[قوله: (وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا وبعيدًا أيضًا][ح١٠١٣].

قوله: (مِثْلُ): تقدَّم قريبًا أنَّه بضمِّ اللَّام، وهذا[8] ظاهر.

قوله: (مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا): وفي روايةٍ هي في هامش أصلنا: (سَبْتًا)[9]، وقد تقدَّم الكلامُ عليها قريبًا[ح١٠١٣]، وفي نسخة في هامش أصلنا: (سَبْعًا)[10].

قوله: (ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ البَابِ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا، وأنِّي لا أعرفه، [وتقدَّم ما قاله فيه بعض حُفَّاظ العصر قريبًا[ح١٠١٣]، وفي (الجمعة) مُطَوَّلًا][11][ح٩٣٢].

قوله: (يُمْسِكْهَا): هو بجزم الكاف، جوابٌ، ويجوز من حيث العربيَّةُ الرَّفعُ، وقد تقدَّم.

---

(١) كذا في النُّسخ، وله وجهٌ، لكنَّ ابن قُرْقُول نقل هنا كلام ابن دريد فقال: (وقال ابنُ دريدٍ: الأصلُ غَاثَه الله يَغُوثُه غَوثًا، فَأُمِيتَ، واستُعمِل أَغَاثَه)، فلعلَّ في نسخة المؤلِّف سقطًا، ففسَّره على ما وقع عنده، والله أعلم.

(٢) في مصدره: (وغاثها)، وفي نسخٍ منه كالمثبت.

(٣) في (ج): (اسقنا).

(٤) انظر «البارع» (ص٤٣٢)، «مطالع الأنوار» (٥/١٦٩-١٧٠).

(٥) في النسخ: (بإسكان)، والمثبت موافقٌ للموضعَين السابقين اللَّذين ذكر تقدُّمهما.

(٦) الجرُّ هنا رواية أبوَي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، والنصب رواية غيرهم.

(٧) ما بين معقوفين جاء في (ج) بعد قوله: (أصلنا هناك).

(٨) في (ج): (وهو).

(٩) وهي رواية أبوَي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر.

(١٠) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(١١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: (**عَلَى الإِكَامِ وَالظِّرَابِ**): تقدَّم الكلام على (الإكَام) و(الظِّراب) قريبًا فانظره[ح١٠١٣].

قوله: (**أَهُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ؟**): تقدَّم الكلام عليه قريبًا، [ومَن هو[ح١٠١٣]، وتقدَّم في (الجمعة) مُطوَّلًا][ح٩٣٢].

٨- بابُ الاِسْتِسْقَاءِ عَلَى المِنْبَرِ

١٠١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا **أَبُو عَوَانَةَ**، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ **قُحِطَ المَطَرُ** فَادْعُ اللهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فَدَعَا، فَمُطِرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا، فَمَا زِلْنَا **نُمْطَرُ** إِلَى الجُمُعَةِ المُقْبِلَةِ، قَالَ: فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ادْعُ اللهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَقَطَّعُ يَمِينًا وَشِمَالًا **يُمْطَرُونَ، وَلَا يُمْطَرُ أَهْلُ المَدِينَةِ**.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) **أَبُو عَوَانَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨].

قوله: (**قَحَطَ**(٢) **المَطَرُ**): يقال: قَحَط يقْحَط قُحُوطًا، إذا احتبس، وحكى الفرَّاء: قحِط [المطر] -بالكسر- يقحَط، وأقحَط القومُ، إذا أصابهم القَحْطُ، وقُحِطوا -على ما لم يُسمَّ فاعله- قَحْطًا، قاله الجوهريُّ.

قوله: (**نُمْطَرُ**): هو بضمِّ النُّون، وفتح الطَّاء، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا بعده (**يُمْطَرُونَ وَلَا يُمْطَرُ أَهْلُ المَدِينَةِ**).

٩- بابُ مَنِ اكْتَفَى بِصَلَاةِ الجُمُعَةِ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

١٠١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **جَاءَ رَجُلٌ** إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَدَعَا، فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، **تَهَدَّمَتِ** البُيُوتُ، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ المَوَاشِي، فَقَامَ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ **عَلَى الإِكَامِ، وَالظِّرَابِ**، وَالأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، **فَانْجَابَتْ** عَنِ المَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ.

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ**): تقدَّم أنِّي لا أعرفه، [وقد تقدَّم ما قاله بعض الحُفَّاظ مِن أنَّه خارجة بن حصن][ح٩٣٢،١٠١٣].

---

(١) (حدَّثنا): سقط من (ب).

(٢) في (ق): (قُحِطَ)، وهي رواية أبي الوقت من نسخة.

قوله: (عَلَى الإِكَامِ وَالظِّرَابِ): تقدَّم الكلام عليهما قريبًا[ح١٠١٣].

قوله: (فَانْجَابَتْ...) إلى آخره: أي: تقطَّعت وانكشفت، كالثَّوب الخَلَق إذا تقطَّع[(١)]، وقيل: «انجابت»: انفرجت عن المدينة مُستديرةً حولها، فصارت منها مثل الجَوبة، وهي الفَجْوة بين البيوت[(٢)]، ونقل شيخنا الشَّارح عن ابن التِّين عن ابن شعبان أنَّه قال في «زاهره»[(٣)]: (معناه: خرجت عن المدينة كما خرج الجَيب عن الثَّوب)[(٤)].

١٠- بابُ الدُّعَاءِ إِذَا تَقَطَّعَتِ السُّبُلُ مِنْ كَثْرَةِ المَطَرِ

١٠١٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَهَدَّمَتِ البُيُوتُ، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ المَوَاشِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ عَلَى رُؤُوسِ الجِبَالِ وَالإِكَامِ، وَبُطُونِ الأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، فَانْجَابَتْ عَنِ المَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّه إسماعيل بن أبي أويس، ابنُ أخت [الإمامِ] مالكِ بن أنس.

قوله: (شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ): تقدَّم قريبًا أنَّه بفتح النُّون، وكسر الميم[ح١٠١٣]، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَالإِكَامِ): تقدَّم قريبًا[ح١٠١٣].

قوله: (فَانْجَابَتْ عَنِ المَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه.

١١- بابُ مَا قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يُحَوِّلْ رِدَاءَهُ فِي الاِسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الجُمُعَةِ

قوله[(٥)]: (بَابُ مَا قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يُحَوِّلْ رِدَاءَهُ فِي الاِسْتِسْقَاءِ): قال الإسماعيليُّ: (لا أعلم أحدًا ذكر في حديث أنس تحويل الرداء، وإذا قال المُحَدِّث: «لم يذكر أنَّه حَوَّل» لم يجز أن

---

(١) في (ب): (انقطع).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٧٨).

(٣) كذا تبعًا لمصدره، والمشهور في كتب التراجم وفهارس الكتب: أنَّ كتاب أبي إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان اسمُه «الزاهي الشعباني»، وهو في فقه المالكية، ولعلَّه قد ذكر هذا الكلام في سياق حديثه عن الوديعة، كما هو ظاهر تمام النصِّ في «التوضيح»، وكتاب الوديعة ساقطٌ من المخطوط الذي بين أيدينا لابن شعبان، والله أعلم.

(٤) انظر «التوضيح» (٨/٢٥٠).

(٥) (قوله): ليس في (أ).

يقال: إنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم لم يُحوِّل؛ لأنَّ ما لم يُنقَل لا يجب أن لا يكون) انتهى.

فائدة: نقل ابن بَزِيزَة عن أهل الآثار: (أنَّ رداءه عليه الصلاة والسلام كان طوله أربعةَ أذرع وشبر، في عرض ذراعين وشبر، كان يلبسه يوم الجمعة والعيد)(١)، وعن الواقديِّ: (كان بُرْدُه طولُه ستَّةُ أذرعٍ في ثلاثةٍ وشبرٍ، وإزارُه من نسج عُمَان، طوله أربعةُ أذرعٍ وشبرٍ، في عرض ذراعين وشبرٍ، كان(٢) يلبسهما يوم الجمعة والعيد، ثمَّ يُطوَيان)[الكبرى١/٢١٥]، [وقال بعض فقهاء الشَّافعيَّة ممَّن عاصرته واجتمعت به عن السُّهيليِّ قال: (وكان طولُ ردائه أربعةَ أذرعٍ، وعرضُه ذراعان وشبرٌ)[الروض٣/٨٥] انتهى، والظاهر أنَّ هذا في أوقات وأردية، والله أعلم].

١٠١٨- **حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ**: حَدَّثَنَا مُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ، **عَنِ الأَوْزَاعِيِّ**، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم هَلَاكَ المَالِ **وَجَهْدَ العِيَالِ**، فَدَعَا اللهَ عز وجل يَسْتَسْقِي، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَوَّلَ رِدَاءَهُ وَلَا اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ.

[قوله: (**حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ**): هو بكسر المُوَحَّدة، وبالشِّين المعجمة.

قوله: (**عَنِ الأَوْزَاعِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرو، عبدُ الرَّحمن بن عمرو، وتقدَّم لماذا نُسِب، وبعضُ ترجمتِه[ح٧٨]، وهو شيخُ الإسلامِ].

قوله: (**وَجَهْدَ العِيَالِ**): هو بالفتح، يقال: جُهِدَ الرَّجل، فهو مجهودٌ، من المشقَّة، يقال: أصابهم قحوطٌ من المطر، فجُهِدُوا جَهْدًا شديدًا(٣).

١٢- بابٌ: إِذَا اسْتَشْفَعُوا إِلَى الإِمَامِ لِيَسْتَسْقِيَ لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ

قوله: (**لَمْ يَرُدَّهُمْ**) في التبويب: هو بضمِّ الدَّال المُشدَّدة، هذا الأفصح، والمشهور على ألسنة النَّاس الفتحُ(٤)، والله أعلم.

١٣- بابٌ: إِذَا اسْتَشْفَعَ المُشْرِكُونَ بِالمُسْلِمِينَ عِنْدَ القَحْطِ

١٠٢٠- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَالأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الضُّحَى**، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا أَبْطَؤوا عَنِ الإِسْلَامِ، فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم،

(١) انظر «التوضيح» (٨/٢٣٩).

(٢) في (ج): (وكان).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (جهد).

(٤) وفي «اليونينيَّة» بالوجهين معًا، وفي (ق٢) الفتح فقط.

فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا، وَأَكَلُوا المَيْتَةَ وَالعِظَامَ، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، جِئْتَ تَأْمُرُ بِصِلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ هَلَكُوا، فَادْعُ اللهَ، فَقَرَأَ ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ الآيَةَ [الدخان: ١٠]، ثُمَّ عَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [الدُّخان: ١٦] يَوْمَ بَدْرٍ.

قَالَ: وَزَادَ أَسْبَاطٌ عَنْ مَنْصُورٍ: فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسُقُوا الغَيْثَ، فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا، وَشَكَا النَّاسُ كَثْرَةَ المَطَرِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، فَانْحَدَرَتِ السَّحَابَةُ عَنْ رَأْسِهِ، فَسُقُوا النَّاسُ حَوْلَهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا[١] أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة.

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ): هذا هو ابن عُيَينة فيما ظهر لي[٢]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَالأَعْمَشُ): أمَّا (منصورٌ) فهو ابن المعتمر، تقدَّم مرارًا، وأمَّا (الأَعْمَش) فهو سليمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، تقدَّم مرارًا أيضًا.

قوله: (عَنْ أَبِي الضُّحَى): تقدَّم مِرارًا أنَّه مسلم بن صُبَيح، بضمِّ الصَّاد، وفتح المُوَحَّدة.

قوله: (فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ): تقدَّم أنَّها القحطُ والجدبُ.

قوله: (فَجَاءَ[٣] أَبُو سُفْيَانَ): تقدَّم أنَّه[٤] صخرُ بن حربٍ قريبًا فانظره[ح١٠٠٧]، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه في أوَّل هذا التعليقِ في حديث هرقل[ح٧].

قوله: (بِصِلَةِ الرَّحِمِ): تقدَّم[١٠٠٧] أنَّه يجيء قولان في كلامي في الرَّحم التي تجب صِلَتُها في الجملة في (كتاب الأدب) إن شاء الله تعالى[قبل ح٥٩٨٢].

قوله: (وَزَادَ أَسْبَاطٌ عَنْ مَنْصُورٍ: فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسُقُوا الغَيْثَ...) إلى آخره: (منصور): هو ابن المعتمر، تقدَّم، قال الحافظ الدِّمياطيُّ ما لفظه: (الذي زاد أَسْباطٌ وهَمٌ واختلاطٌ، وهو أنَّه ركَّب سندَ حديثِ عبد الله بن مسعود على متن حديث أنس بن مالك، وهو قوله: فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَسُقُوا الغَيْثَ، فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا، وَشَكَا النَّاسُ كَثْرَةَ المَطَرِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، قاموا له يشكُون وهو يخطب يوم الجمعة بالمدينة[خ١٠٣٣،م٨٩٧]، وحديث عبد الله بن مسعود كان بمكَّة، وليس فيه

---

(١) (مرارًا): سقط من (ب).

(٢) بل هو الثوريُّ، وسيأتي مستندُ ذلك في الحديث (١٣٣٥).

(٣) كذا في النُّسَخ و(ق٢)، وفي «اليونينيَّة»: (فَجَاءَهُ).

(٤) (أنَّه): مثبت من (ج).

[١/١٤٧ب] هذا، والعجب من البخاريِّ كيف أورد هذا -وإن كان مُعلَّقًا- مُخالِفًا لما رواه الثِّقات؟!)/ انتهى، قال شيخُنا الحافظ العراقيُّ: (هو كما ذكره الدِّمياطيُّ، فهو مما أُنكِرَ على أسباطٍ، ولذلك قال أبو نُعَيم الفضلُ بن دُكَين: «أحاديث أسباطِ بن نصرٍ عامَّتها مقلوبُ الأسانيد»، وضعَّفه أحمدُ ابن حنبل، ووثَّقه ابنُ مَعِين[(١)]، انتهى، وهو كما ذكراه[(٢)]، وقد تقدَّم الحافظَ الدِّمياطيَّ غيرُهُ في تغليط هذا المكان، قال شيخُنا الشَّارحُ: (قال -يعني: الدَّاودي-: والذي زاد أسباطٌ في «البخاريِّ» عن منصور... إلى أن قال: غلطٌ، وليس مِن شأن قريش في شيء؛ لأنَّه أدخل قصَّةَ المدينة في قصَّةِ قريش؛ لأنَّه إنَّما دعا على أهل مكَّة والذي يليهم، والذي أصاب أهلَ المدينة لم يدعُ النَّبيُّ ﷺ أن يصابوا به، يبيِّنه قوله: «حوالينا ولا علينا»، وانْحدرتِ السَّحابة عن رأسه، وليس [الوقتُ الذي أُصِيب][(٣)] فيه أهل مكَّة أصيب فيه أهل المدينة، قاله الدَّاوديُّ وأبو عبد الملك، ونقله ابن التِّين عنهم، وكذا قال الحافظ شرف الدين الدِّمياطيُّ...) فذكر ما نقلتُه عنه[التوضيح ٨/٢٥٦]، انتهى[(٤)].

و(أسباط) المذكور: هو أسباط بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن، قاله شيخنا الشَّارح، وقد قدَّمتُ عن شيخنا العراقيِّ[(٥)]: أنَّه ابن نصر، فليُحرَّر[(٦)]، ولم يميِّزه المِزِّيُّ [في «أطرافه»، بل ذكر زيادته، ولم ينسبه[(٧)].

وابنُ نصر وابنُ مُحَمَّد مُتكلَّم فيهما، لكنَّ ابن مُحَمَّد أخرج له الجماعةُ، وقد صحَّح الذَّهبيُّ على اسمه في «الميزان»، فالعمل على توثيقه، وابن نصر أخرج له مسلمٌ، والأربعة]، والبخاريُّ في كتاب «الأدب المفرد»، [ولم يصحِّح عليه في «الميزان»][(٨)]، وظاهر كلام المِزِّيِّ والذَّهبيِّ[(٩)]: أن يكون ابنَ

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٣٣٢)، تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/٢٦٦).

(٢) في (ج): (ذكره).

(٣) (الوقت الذي أصيب): مثبت من مصدره.

(٤) تَعَقَّبَ الحافظُ في «الفتح» (٢/٥٩٤) تَعَقُّبَ الداوديِّ وغيرِه هذه الزيادة، وتغليطَ أسباط بن نصر، فقال: (وليس هذا التعقُّبُ عندي بجيِّدٍ؛ إذ لا مانعَ أن يقع ذلك مرَّتَين، والدليل على أنَّ أسباطَ بن نصر لم يغلط: ما سيأتي في «تفسير الدُّخَان» من رواية أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي الضحى في هذا الحديث: فقيل: يا رسول الله؛ استسقِ اللهَ لمُضَرَ، فإنَّها قد هلكت، قال: «المضرَ؟! إنَّك لجريء»، فاستسقى فسقوا [ح٤٨٢١]).

(٥) زيد في (ب): (في).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٥٩٣): (هو ابن نصر، ووَهِمَ مَن زعم أنَّه أسباط بن محمَّد).

(٧) انظر «تحفة الأشراف» (٧/١٤٦)، وما بين معقوفين ليس في (ج).

(٨) انظر «ميزان الاعتدال» (١/١٧٥)، وما بين معقوفين ليس في (ج).

(٩) في (ب): (الذَّهبي والمِزِّي).

مُحَمَّد[١]، كما قاله[٢] شيخُنا الشَّارح، والله أعلم.

[وقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين في تعليق أسباط ما لفظه: (وقد وصله البيهقيُّ في «السُّنن الكبير» فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: حدَّثنا أبو العبَّاس مُحَمَّد بن يعقوب: حدَّثنا مُحَمَّد بن عبيد بن عتبة[٣]: حدَّثنا عليُّ بن ثابت: حدَّثنا أسباط بن نصر، عن منصور، عن أبي الضُّحى، عن مسروق، عن ابن مسعود قال...» فذكر الحديث)[تغليق٢/٣٩٠] انتهى[٤]، فهذا تصريحٌ من هذا الحافظ بأنَّه ابن نصر، والله أعلم].

١٤- بابُ الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ المَطَرُ «حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»

١٠٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: **حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَقَامَ النَّاسُ فَصَاحُوا وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَحَطَ المَطَرُ، **وَاحْمَرَّتِ الشَّجَرُ**، وَهَلَكَتِ البَهَائِمُ، **فَادْعُ اللهَ يَسْقِينَا**، فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ اسْقِنَا**»، مَرَّتَيْنِ، **وَايْمُ اللهِ**، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً مِنْ سَحَابٍ، فَنَشَأَتْ سَحَابَةٌ وَأَمْطَرَتْ، وَنَزَلَ عَنِ المِنْبَرِ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ لَمْ تَزَلْ تُمْطِرُ إِلَى الجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ صَاحُوا إِلَيْهِ: تَهَدَّمَتِ البُيُوتُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يَحْبِسْهَا عَنَّا، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، [ثُمَّ] قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، فَكَشَطَتِ المَدِينَةُ، فَجَعَلَتْ تُمْطِرُ حَوْلَهَا وَلَا تَمْطُرُ بِالمَدِينَةِ قَطْرَةٌ، فَنَظَرْتُ إِلَى المَدِينَةِ وَإِنَّهَا **لَفِي مِثْلِ الإِكْلِيلِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ**): هو المعتمر بن سليمان، عن أبيه، ومنصور، وعبد الملك بن عمير، وعنه: ابن مَهْديٍّ، وعفَّان، ومُسَدَّد، وابن عرفة، تُوُفِّيَ سنة (١٨٧هـ)، وكان رأسًا في العلم والعبادة كأبيه، أخرج له الجماعة[٥].

قوله: (**عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تقدَّم مرارًا.

قوله: (**وَاحْمَرَّتِ الشَّجَرُ**) أي: سقط ورقُها من الجَدْب.

---

(١) وذلك لأنَّ المِزِّيَّ رقمَ على ابن محمَّد في «تهذيب الكمال» (٢/٣٥٤): (ع)، أمَّا ابن نصر؛ فرقم عليه (٢/٣٥٧): (بخ م ٤)، وتبعه الذهبيُّ في «تذهيب التهذيب» (١/٣٠٨) و(١/٣٠٨).

(٢) في (ب): (قال).

(٣) في (أ) و(ب) و«تغليق التعليق»: (عقبة)، والمثبت من «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٣/٣٥٢).

(٤) انظر «هدى الساري» (ص٣٣)، «فتح الباري» (٢/٥٩٣-٥٩٤)، وما بين معقوفين ليس في (ج).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٥٠).

قوله: (فَادْعُ اللهَ يَسْقِينَا): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (أن يسقيَنا)(١)، والأولى لغة.

قوله: (اللَّهُمَّ اسْقِنَا): تقدَّم أنَّه يجوز فيه الثُّلاثيُّ والرُّباعيُّ.

قوله: (وَايْمُ اللهِ): تقدَّم الكلام فيه مُطَوَّلًا، وأنَّه بوصل الهمزة وتُقطَع، وهو حَلِفٌ[ح٣٤٤].

قوله: (الإِكْلِيلِ): هو بكسر الهمزة، قال(٢) ابن قُرْقُول: (هو ما أحاط بالظُّفُر من اللَّحم، وكلُّ ما أحاط بشيء فهو إكليل، ومنه: إكليل الملك، وهو عصابته، لإحاطتها بالجبين، وقيل: هي كالرَّوضة).

١٥- بابُ الدُّعَاءِ فِي الاِسْتِسْقَاءِ قَائِمًا

١٠٢٢- **وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: خَرَجَ عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الأَنْصَارِيُّ،** وَخَرَجَ مَعَهُ البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ بِهِمْ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مِنْبَرٍ، فَاسْتَغْفَرَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ بِالقِرَاءَةِ، وَلَمْ يُؤَذِّنْ، وَلَمْ يُقِمْ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَرَأَى عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ النَّبِيَّ ﷺ.

قوله: (وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم الكلام على قول البخاريِّ: (وقال لنا فلان) ما حكمه[ح١٤٢]، وقد أخذه عنه في حال المذاكرة(٣)، و(أبو نُعَيم): هو الفضل بن دُكَين،(٤) تقدَّم.

قوله: (عَنْ زُهَيْرٍ): هو زهير بن معاوية بن حُديج الحافظ، أبو خيثمة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٥٦]، وتقدَّم هو مرارًا.

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): هو عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق الهمْدانيُّ السَّبيعيُّ الكوفيُّ، أحدُ الأعلامِ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٠].

قوله: (خَرَجَ عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الأَنْصَارِيُّ...) إلى آخره: هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حُصَين، أبو موسى الأوسيُّ الخَطْميُّ، شهد الحديبية وهو ابنُ سبعَ عشرةَ سنةً، وشهد مع عليٍّ حروبَه، ووُلِّيَ

(١) وهي رواية أبوَي ذرٍّ والوقت، وابن عساكر، ووقعت في (ق٢) في الأصل، وعليها علامة رواتها، فلعلَّها من تغيير الناسخ كما فعل في غيرها من المواضع.

(٢) في (ب): (وقال).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٥٩٦/٢): (ليس استعمالُ البخاريِّ لذلك منحصرًا في المذاكرة، فإنَّه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف، وفيما يصلح للمتابعات؛ لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة، والدليل على ذلك: وجودُ كثيرٍ من الأحاديث التي عبَّر فيها في «الجامع» بصيغة القول معبرًا فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن «الجامع»).

(٤) زيد في (ب): (وقد).

إمرة الكوفة، روى عن النَّبيِّ ﷺ، وعُمرَ، وحذيفةَ، وأبي أيُّوب، وأبي مسعود البدريِّ، وزيد ابن ثابت، وجماعةٍ، وعنه: ابنه موسى، والشَّعبيُّ، وابن سيرين، وسبطُه عديُّ بن ثابت، ومُحَمَّد ابن كعب القرظيُّ، وأبو إسحاق، وجماعةٌ، وبعضهم ينكر صحبةَ عبدِ الله، وفي آخر هذا الحديث: (**قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَرَأَى عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ النَّبِيَّ ﷺ**)، وفي نسخةٍ هي في هامش أصلنا عوض هذا: (قال أبو إسحاق: وروى عبد الله بن يزيد عن النَّبيِّ ﷺ) انتهى[١]، قال ابن مَعِين: (له رؤيةٌ)[٢]، وقال مصعب الزُّبيريُّ: (ليس له صحبةٌ)، وقال أبو حاتم: (كان صغيرًا، فإن صحَّت روايته[٣] فله) يعني: صحبة، وكلام النَّاس فيه كثير[٤]، ويكفي هذا، والله أعلم، وقد تقدَّم أيضًا[ح٦٩٠].

١٠٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ: أَنَّ عَمَّهُ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ- أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي لَهُمْ، فَقَامَ، فَدَعَا اللهَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ القِبْلَةِ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ فَأُسْقُوا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع.

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة، وتقدَّم أنَّ (**الزُّهْرِيَّ**): مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (**أَنَّ عَمَّهُ**): تقدَّم أنَّه عبد الله بن زيد بن عاصم المازنيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه رضي الله عنه[ح١٥٨].

١٦- بابُ الجَهْرِ بِالقِرَاءَةِ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

١٠٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَتَوَجَّهَ إِلَى القِبْلَةِ يَدْعُو، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالقِرَاءَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب الإمامُ، أحدُ الأعلام.

---

(١) وهي أبي ذرٍّ عن الحمُّويي ورواية أبي الوقت.

(٢) «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٢٠٠-٢٠١)، ولفظه: (رؤية يقولون، قال أبو داود: سمعت يحيى بنَ مَعين يقول هذا).

(٣) في «الجرح والتعديل»: (رؤيته) (١٩٧/٥)، «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٢٠١).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٢)، «تهذيب الكمال» (٣٠١/١٦)، «الكاشف» (١٣٧/٢)، «الإصابة» (٣٨٢/٢).

١٨- بابُ صَلَاةِ الِاسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَيْنِ

١٠٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عيينة، الإمام المشهور، كذا عيَّنه المزِّيُّ[١].

١٩- بابُ الِاسْتِسْقَاءِ فِي المُصَلَّى

١٠٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى المُصَلَّى يَسْتَسْقِي، وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، قَالَ سُفْيَانُ: فَأَخْبَرَنِي المَسْعُودِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَعَلَ اليَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا[٢] [الظاهر أنَّه][٣] المُسنَديُّ، والله أعلم، [وقد تقدَّم الكلام عليه في (الجمعة)][ح٨٩٩].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَينة، كما قاله المِزِّيُّ في «أطرافه»[٤]، وكذا قوله بعده[٥]: (قَالَ سُفْيَانُ): هو ابن عُيَينة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَأَخْبَرَنِي المَسْعُودِيُّ): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عتبة [بن عبد الله][٦] ابن مسعود، أخو أبي العُمَيس عتبةَ) انتهى، وهو كما قال، أخرج له الأربعة، وعلَّق له البخاريُّ[٧]، له ترجمة في «الميزان»[٢/٥٧٤]، قال أحمدُ: (ثقة، كثير الحديث، وإنَّما اختلط ببغداد)، ووثَّقه غيرُه، تُوُفِّيَ سنة (١٦٠هـ)، والله أعلم[٨]/. [١/١١٤٨]

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٣٣٧).

(٢) زيد في (ب): (هو).

(٣) بدل ممَّا بين معقوفين في (ج): (لم أعرفه بعينه وقد تقدَّم أنَّ البخاريَّ يروي عن أربعة أشخاص؛ كلٌّ منهم يقال له: عبد الله بن مُحمَّد، الظَّاهر أنَّ هذا إمَّا ابن أبي شيبة أو)، وضُرِبَ عليها في (أ).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٣٣٧).

(٥) (بعده): سقط من (ب) و(ج).

(٦) (بن عبد الله): مستدركٌ من مصادر ترجمته.

(٧) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/٥٢٤): (علَّم عليه المصنِّفُ -يعني: المِزِّي- علامةَ تعليقِ البخاريِّ، ولم أرَ له في «صحيح البخاريِّ» شيئًا معلَّقًا، نعم؛ له في «الاستسقاء» -يعني: هذا المكان- زيادةٌ رواها عنه سفيانُ، وتبيَّن من سياق الحديث أنَّها ليست معلقةً)، وانظر «فتح الباري» (٢/٥٩٨).

(٨) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٣٢٥)، «تهذيب الكمال» (١٧/٢١٩).

قوله: (عَنْ أَبِي بَكْرٍ): هو أبو بكر بن مُحَمَّد بن عَمرو بن حَزْم، وكذا هو مُصرَّح به في بعض طرقِ الحديث[ح٢٤٠٢]، أبو مُحَمَّد، قاضي المدينة وأميرُها، عن السَّائب بن يزيد وخالتِه عَمْرة، وعنه: ابناه عبدُ الله ومُحَمَّدٌ، والأوزاعيُّ، مات سنة (١٢٠هـ)، أخرج له الجماعة[1]، وقد تقدَّم[قبل ح١٠٠].

٢٠- بابُ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

١٠٢٨- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ مُحَمَّدٍ**: أَنَّ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ زَيْدٍ الأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى المُصَلَّى يُصَلِّي يَدْعُو، وَأَنَّهُ لَمَّا دَعَا -أَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو- اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ هَذَا مَازِنِيٌّ، وَالأَوَّلُ كُوفِيٌّ، وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا**[2] **عَبْدُ الوَهَّابِ**): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ هي خارج أصلنا[3] في الطُّرَّة: (ابن سلام)[4]، وعليها علامة راويها، وقد قُدِّم كلامُ الجيَّانيِّ على هذا الموضع في (الصَّلاة) فانظره[ح٣٢٤].

قوله: (**حَدَّثَنَا**[5] **عَبْدُ الوَهَّابِ**): تقدَّم في ذاك المكانِ أنَّه الثَّقفيُّ، وهو عبد الوهَّاب بن عبد المجيد ابن الصَّلت بن عبيد الله بن الحكم الثَّقفيُّ، تقدَّم[ح٤٥٦].

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هذا هو الأنصاريُّ، تقدَّم الكلامُ عليه، وبعضُ ترجمتِه[ح٣٨].

قوله: (**أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تقدَّم أعلاه الكلامُ عليه[ح١٠٢٧]، وكذا في أوَّل (الصَّلاة) مُتَرْجَمًا[ح٣٤٩].

٢١- بابُ رَفْعِ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الإِمَامِ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

قوله: (**بَابُ رَفْعِ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ**): (أيديَهم): مَنْصوبٌ مفعول المصدر، وهو (رَفْع)، و(النَّاسِ): مجرورٌ مضاف إليه.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٣٧/٣٣).

(٢) كذا في النسخ وهامش (ق٢)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق٢): (أخبرنا).

(٣) في (ج): (الأصل).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ في نسخة، لكن جاءت في (ق٢) في الأصل وعليها علامة راويها، لا في الطرَّة، فلعلَّه من تغيير الناسخ.

(٥) كذا في النسخ وهامش (ق٢)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق٢): (أخبرنا).

١٠٢٩- وَقَالَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَتَى رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ المَاشِيَةُ، هَلَكَ العِيَالُ، هَلَكَ النَّاسُ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ] عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُونَ، قَالَ: فَمَا خَرَجْنَا مِنَ المَسْجِدِ حَتَّى مُطِرْنَا، فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ حَتَّى كَانَتِ الجُمُعَةُ الأُخْرَى، فَأَتَى الرَّجُلُ إِلَى نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَشِقَ المُسَافِرُ، وَمُنِعَ الطَّرِيقُ.

قوله: (وَقَالَ(١) أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ(٢)): هو أيُّوب بن سليمان بن بلال، أبو يحيى المدنيُّ، له عن عبدالحميد بن أبي أويس عن أبيه سليمانَ بن بلال نسخةٌ كبيرةٌ، ولم يصحَّ أنَّه لقي أباه، وعنه: البخاريُّ، ومُحَمَّد بن يحيى، ومُحَمَّد بن إسماعيل التِّرمذيُّ، والزُّبير بن بكَّار، وطائفةٌ، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٨/١٢٦]، وأنَّه سمع مالكًا(٣)، مات سنة أربع وعشرين ومئتين، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، قال البخاريُّ: (لا بأس به)(٤)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[١/٢٨٧].

وقد تقدَّم أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ) وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا- أنَّه مُتَّصلٌ، ويكون أخذه عنه في حال المذاكرة مُطَوَّلًا فانظره إن أردته[ح١٤٢].

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه عبدُ الحميد بن أبي أويس، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه فيما مضى[ح١٢٠]، له ترجمةٌ في «الميزان»(٥)، وقد زلَّ فيه الأزديُّ، والله أعلم.

قوله: (عَنْ(٦) يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٨].

قوله: (أَتَى رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ البَدْوِ): تقدَّم هذا الرَّجل(٧) في (الجمعة) وبعدَها(٨)[ح٩٣٢و١٠١٣].

---

(١) كذا في النسخ و(ق٢)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة»: (قال) بلا واو.

(٢) زيد في (ب): (هذا).

(٣) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢٠٤/١): (نسبَ الدَّارقطنيُّ في «غرائب مالك» أيوبَ بنَ سليمان الراويَ عن مالكٍ خزاعيًّا، فكأنَّه غيرُ هذا، واشتبه على ابن حِبَّان، أو يكونان جميعًا رويا عن مالكٍ، والله أعلم).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٤٧٢/٣).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٥٣٨/٢)، وصحَّح عليه.

(٦) كذا في النسخ وهامش (ق٢)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق٢): (قال).

(٧) زيد في (ج): (لا أعرفه)، وضرب عليها في (أ).

(٨) (في الجمعة وبعدها): سقط من (ج).

قوله: (مِنْ أَهْلِ البَدْوِ): (البَدْو): بفتح المُوَحَّدة، وسكون الدَّال المهملة، ثمَّ واو، غير مهموز، أي: البادية.

قوله: (بَشَقَ المُسَافِرُ): هو بمُوَحَّدة، وشين معجمة، ثمَّ قاف، مفتوحاتٍ، قال الدِّمياطيُّ: (قيل: الصَّواب: نَشق، بالنُّون)، قال أبو الحسن عليُّ بن حَازم اللِّحيانيُّ في «نوادره»: (يقال: نَشِق فلان في حِبالَتِي، ونَشِبَ، وعَلِقَ[1]، واستورطَ، وارتبطَ، وارتبقَ، وانربقَ، في معنًى واحدٍ) انتهى، قال ابن قُرْقُول: («بَشَقَ المسافرُ»: كذا قيَّده الأَصيليُّ، وفي «المُنضَّد»: بَشِق المسافر -بكسر الشِّين: تأخَّر، وقال غيره: ملَّ، وقيل[2]: ضعُف، وقيل: حُبِس، وقيل: هو مُشتقٌّ من الباشق، وهو طائرٌ لا يتصرَّف إذا كثُر المطر، وقيل: يُنفِّر الصَّيد ولا يَصيد) انتهى[3]، وقال ابن الأثير: (بشَقَ المسافر [ومُنِع الطَّريق]: قال البخاريُّ: أي: انسدَّ[4]، وقال ابن دريد: «بشَقَ» أي: أسرع، مثل: بَشَكَ، وقيل: معناه: تأخَّر، وقيل: حُبِس، وقيل: ملَّ، وقيل: ضعُف، وقال الخطَّابيُّ: «بشَقَ» ليس بشيءٍ، وإنَّما هو «لَثِق»، من «اللَّثَق» الوَحْل، وكذا هو في رواية عائشة قالت: «فلمَّا رأى لَثْقَ[5] الثِّياب على النَّاس...»[حب٩٩١]، وفي روايةٍ أخرى لأنسٍ: «إنَّ رجلًا قال لمَّا كثُر المطرُ: يا رسول الله، إنَّه لَثِقَ المالُ»[6]، قال[7]: ويحتمل أن يكون «مَشَقَ» أي: صار مَزِلَّةً وزلَقًا، والميم والباء يتقاربان[أعلام الحديث١/٦٠٧]، وقال غيره: إنَّما هو بالباء من بشقت الثَّوب وبشكته، إذا قطعتَه في خِفَّة، أي: قُطِعَ بالمسافر، وجائزٌ أن يكون بالنُّون مِن قولهم: نَشِق الظَّبْيُ في الحبالة، إذا علِقَ فيها، ورجُلٌ نشِقٌ، إذا كان ممَّن يدخل في أمورٍ لا يكاد يخلص منها)، انتهى[8].

قوله: (وَمُنِعَ الطَّرِيقُ): (مُنِع): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الطريقُ): قائمٌ مَقام الفاعل، ونصبُه فيما يظهر لي أَولى، وهو مفعولٌ ثانٍ لـ(مُنِع) بدليل قوله: (بَشَقَ المسافرُ)، وهو مُدَلَّسٌ في أصلنا ليس مضبوطًا، والله أعلم.

---

(١) (وعلق): سقط من (ب) و(ج).

(٢) في (ج): (وقد).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٤٤).

(٤) في «أعلام الحديث» (١/٦٠٦) و«التوضيح» (٨/٢٧١): (اشتدَّ).

(٥) كذا ضُبِط في النسخ، وفي مصادره بفتح الثاء.

(٦) لم أقف على تخريجه في مظانِّه.

(٧) يعني: الخطَّابي.

(٨) انظر «أعلام الحديث» (١/٦٠٦)، «المجمل» لابن فارس (٣/٨٦٨).

٢٢- بابُ رَفْعِ الإِمَامِ يَدَهُ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

١٠٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الاِسْتِسْقَاءِ، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ.

قوله: (بَابُ رَفْعِ الإِمَامِ يَدَهُ): (يدَهُ): مَنصوبٌ مفعول المصدر، وهو (رَفْع).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وتقدَّم أنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بُندارٌ، وتقدَّم ما معنى (البندار)[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): أمَّا (يحيى) فهو ابن سعيد القطَّان، شيخُ أهلِ الحديثِ، وأمَّا (ابنُ أبي(١) عَدِيٍّ) فهو مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ، أبو عَمرو، بصريٌّ، عن حُمَيد وطبقتِه، وعنه: أحمدُ بن سنان وجماعةٌ، وثَّقوه، وهو ثقةٌ، مات سنة (١٩٤هـ)، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ): هو ابن أبي عَرُوبة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، واسم أبي عَرُوبة مِهْرَانُ، وتقدَّم ما قاله في «القاموس»[ح٢٨٤].

قوله: (لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِن دُعَائِهِ إِلَّا فِي الاسْتِسْقَاءِ): أُوِّلَ هذا على إرادة الرَّفع البالغ بحيث يُرى بياضُ إبطيه إلَّا في هذا الموضع، أو أنَّ الراوي لم يره، ورآه غيرُه، وذلك لأنَّه ثبتَ رَفْعُ يديه في مواضعَ غيرِ هذا، قال النَّوويُّ: (وقد جمعت منها نحوَ ثلاثين حديثًا من «الصَّحيحين» أو أحدهما، وذكرتها في أواخر «صفة الصَّلاة» من «شرح المُهذَّب»(٣)...) إلى أن قال: (ولا بدَّ من تأويله، كما ذكرناه) يعني: التَّأويلَين المذكورَين[شرح مسلم٦/٤٣١]، انتهى، ويظهر لي أنَّه أراد رفعًا مخصوصًا، وهو أن يرفع يديه وظهورهما إلى السَّماء، وقد صحَّ ذلك في «مسلم»: (أنَّه ﷺ استسقى وأشار بظهر كفَّيه إلى السَّماء)[م٨٩٦]، قال النَّوويُّ في «الرَّوضة»: (قال العلماء: السُّنَّة لكلِّ مَن دعا لرفع بلاء: أن يجعل ظهر كفَّيه إلى السَّماء، وإذا سأل شيئًا، جعل بطن كفَّيه إلى السَّماء)[الروضة٢/٩٤]، والله أعلم.

٢٣- بابُ مَا يُقَالُ إِذَا أَمْطَرَتْ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كَصَيِّبٍ﴾: المَطَرُ.

---

(١) (أبي): سقط من (ج).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢١).

(٣) انظر «المجموع» (٣/٣٣٧-٣٣٩).

وَقَالَ غَيْرُهُ: صَابَ وَأَصَابَ يَصُوبُ.

قوله: (بَابُ مَا يُقَالُ إِذَا أَمْطَرَتْ): وفي نسخةٍ هي في هامش أصلنا: (مَطَرت)، وقد تقدَّم أنَّهما لغتان، وكلامُ مَن قال: بينهما فرقٌ[ح١٠١٣]/. [١٤٨/١ب]

قوله: (﴿كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]: المَطَرُ): (الصَّيِّب): بفتح الصَّاد، ثمَّ مُثَنَّاة تحت مُشدَّدة مكسورة، ثمَّ مُوَحَّدة، وزان (طَيِّبٍ)، وقوله: (المطر) إن شئت جررتَه؛ لأنَّه تفسيرٌ لـ(صيِّب)، وإن شئتَ رفعتَه على أنَّه خبرٌ لـ(صيِّب)، وضبطه القابسيُّ: (صَيْبًا) بتخفيف الياء، يقال: صاب السَّحاب وأصاب؛ إذا أمطر، وفي رواية النَّسفيِّ: (صاب وأصاب)، وفي حاشية الأَصيليِّ: [صاب أصاب]، أظنُّ الواو تصحَّفت بألفٍ، انتهى ما قاله ابن قُرْقُول(١)، وفي «النِّهاية»: (صيِّبًا، أي: منهمرًا مُتدفِّقًا، وأصله الواو؛ لأنَّه من «صاب يصوب» إذا نزل، وبناؤه: «صَيُوِب»، فأُبدِلَت الواوُ ياءً، وأُدغِمَت) انتهى، وفي «ابن ماجه»: (سَيْبًا)[ق٣٨٨٩] بفتح السِّين، وإسكان الياء، من (السَّيْب) وهو العطاء.

١٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -هو ابْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ المَرْوَزِيُّ-: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى المَطَرَ قَالَ: «صَيِّبًا نَافِعًا».
تَابَعَهُ القَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، وَرَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ وَعُقَيْلٌ، عَنْ نَافِعٍ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ خُراسان.

قوله: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ): قال الدِّمياطيُّ: (هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر العُمريُّ) انتهى، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (تَابَعَهُ القَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): الضَّمير في (تابعه) يعود على عبد الله، هو ابن المبارك، و(القاسم بن يحيى) هذا: هو ابن عطاء بن مُقدَّم، أبو مُحمَّد الهلاليُّ المُقدَّميُّ الواسطيُّ، عن منصور ابن صفيَّة، وعبد الله بن عثمان بن خُثَيم، والأعمش، وطائفةٍ، وعنه: ابن أخيه مُقدَّم بن مُحَمَّد وغيرُه، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[الثقات٣٣٦/٧]، مات سنة بضعٍ وتسعين ومئة، أخرج له البخاريُّ فقط(٢)، ومتابعته لم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة، ولا خرَّجها(٣) شيخنا(٤).

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣٠٩/٤)، وما بين معقوفين زيادة منه.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤٥٩/٢٣).

(٣) في (ب): (أخرجها).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٦٠٣/٢): (لم أقف على هذه الرواية موصولة)، وبيَّض لها في «تغليق التعليق» (٣٩٥/٢).

قوله: (وَرَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ وَعُقَيْلٌ، عَنْ نَافِعٍ): وهذه متابعة أيضًا لعبيد الله المذكور في السَّند، هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، و(الأوزاعيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرو عبدُ الرَّحمن ابن عمرو، العالم، شيخُ الإسلام، وقد تقدَّم بعضُ ترجمته، ولماذا نُسِب[ح٧٨]، ومتابعةُ الأوزاعيِّ عن نافع أخرجها النَّسائيُّ وابن ماجه[كن١٠٦٨٨، ق٣٨٩٠].

و(عُقَيلٌ): تقدَّم أيضًا أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، وتقدَّم[ح٣] ضبطُ ما في «البخاريِّ» و«مسلم» من (عُقَيل)، والباقي بالفتح (عَقِيل)، والله أعلم، [ورواية عُقَيل عن نافع(١) لم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة، ولا ذكرها شيخُنا، والله أعلم](٢).

وفي نسخة الدِّمياطيِّ: (ورواه الأوزاعيُّ عن عُقيل)، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ» فرأيتُه ذكر ما مُلخَّصُه: (ورواه الأوزاعيُّ وعُقيل، عن نافع)[تحفة الأشراف١٢/٢٨٨]، كما في أصلنا، ثمَّ طرَّفه، ثمَّ قال: (وأخرجه النَّسائيُّ: «الأوزاعيُّ: حدَّثنا نافع به»[كن١٠٦٨٨]، و«الأوزاعيُّ: حدَّثني به رَجلٌ، عن نافع به»[كن١٠٦٨٩]، وأخرجه أيضًا: «الأوزاعيُّ عن مُحمَّد بن الوليد -وهو الزُّبيديُّ- عن نافع به»[كن١٠٦٩٠]، وأخرجه ابنُ ماجه بإسناده «عن الأوزاعيِّ: أخبرني نافعٌ عن القاسم، عن عائشة به»[ق٣٨٩٠]، ولم يذكرِ الزُّبيديَّ)، وقد قال شيخُنا الشَّارحُ: (ذُكِرَ عن الدَّارقطنيِّ روايةُ الأوزاعيِّ مرَّةً عن نافع، ومرَّةً عن رجلٍ عنه، ومرَّةً عن مُحمَّد بن الوليد عن نافع، وذكره مرَّةً عن عُقَيل بن خالد عن نافع(٣)، ونقل البيهقيُّ عنِ ابنِ مَعِين: أنَّه كان يزعم أنَّ الأوزاعيَّ لم يسمع من(٤) نافع قولَ(٥) ابن عمر)، انتهى، فظهر من هذا أنَّ ما في نسخة الدِّمياطيِّ هو روايةٌ من الرِّوايات عن الأوزاعيِّ(٦).

---

(١) في (أ) و(ب): «ورواية الأوزاعي عن نافع»، في (ج): ورواية: «الأوزاعي عن عقيل»، ولعلَّ المثبت هو الصواب، لسبق تخريجه لرواية الأوزاعي عن النسائي وابن ماجه.

(٢) ما بين معقوفين جاء في (ب): بعد قوله: (الروايات عن الأوزاعيِّ).

(٣) انظر «علل الدارقطني» (١٤/٢٤٣).

(٤) في (ب): (عن).

(٥) في «سنن البيهقيِّ الكبرى»: «مولى»، وهي أولى، وانظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٤/٤١٩)، «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٣/٣٦١).

(٦) زيد في (ب): (انتهى)، ذكر الدارقطنيُّ في «علله» (١٤/٢٤٣) روايةَ عُقَيل عن نافعٍ، لا رواية الأوزاعيِّ عن عقيل عن نافع؛ كما في نسخة الدِّمياطيِّ.

٢٤- بَابُ مَنْ تَمَطَّرَ فِي المَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ

قوله: (بَابُ مَنْ تَمَطَّرَ): هو بتشديد الطَّاء، أي: تطلَّب نزولَ المطر عليه، فهو (تفعَّل) من لفظ (المطر) مثل: (تصبَّر)، وقد يكون من قولهم: (ما مَطَرَ لي[١] بخير) أي: ما أعطانيه، والمُستمطِر: طالب الخير، قاله ابن قُرْقُول[٢].

١٠٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَبَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ عَلَى المِنْبَرِ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَ المَالُ، وَجَاعَ العِيَالُ، فَادْعُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَنَا أَنْ يَسْقِيَنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدَيْهِ، وَمَا فِي السَّمَاءِ قَزَعَةٌ، قَالَ: فَثَارَ سَحَابٌ أَمْثَالُ الجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ المَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ، قَالَ: فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ، وَفِي الغَدِ وَمِنْ بَعْدِ الغَدِ وَالَّذِي يَلِيهِ إِلَى الجُمُعَةِ الأُخْرَى، فَقَامَ ذَلِكَ الأَعْرَابِيُّ أَوْ رَجُلٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَهَدَّمَ البِنَاءُ، وَغَرِقَ المَالُ، فَادْعُ اللهَ لَنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا». قَالَ: فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ حَتَّى صَارَتِ المَدِينَةُ فِي مِثْلِ الجَوْبَةِ، حَتَّى سَالَ الوَادِي -وَادِي قَنَاةَ- شَهْرًا، قَالَ: فَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالجَوْدِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا[٣] عَبْدُ اللهِ): كذا هو في أصلنا، وفي الهامش: (ابن مقاتل) نسخة، وعليها علامة راويها[٤]، [وهو في أصلنا الدِّمشقيِّ: (مُحَمَّد بن مقاتل أبو الحسن)][٥]، ذكر الجيَّانيُّ أبوابًا فيها مُحَمَّد عن عبد الله، وليس هذا منها، ثمَّ قال: (وحدَّثنا أبو عمر بن الحذَّاء: حدَّثنا أبو مُحَمَّد بن أسد: حدثَّنا أبو عليٍّ ابن السَّكن، قال: كلُّ ما في «كتاب البخاريِّ» ممَّا يقول: «حدَّثنا مُحَمَّدٌ: حدَّثنا عبدُ الله» فهو ابن مقاتل المروزيُّ، عن عبد الله بن المبارك)، انتهى[٦]، وقد ذكر المِزِّيُّ تطريف هذا الحديث، ولم يذكر فيه هذا المكانَ، بل ذكر طريقَ الحسن بن بشر عن المعافى بن عمران، ثمَّ قال:

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي مصدره: (مطرني).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣٦/٤).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت وابن عساكر.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) انظر «تقييد المهمل» (١٠٣٠/٣-١٠٣١).

(وفي «الاستئذان»[(١)] عن مُحَمَّد بن مُقاتل، عنِ ابن المبارك، ثلاثتُهم[(٢)] عنه به[(٣)])[تحفة١/٨٣] أي: عن الأوزاعيِّ، عن إسحاق بن عبد الله[(٤)] بن أبي طلحة، عن أنس، والله أعلم، وحديثُ الحسنِ بن بشر عن المعافى[(٥)]، تقدَّم في (باب ما قيل: إنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يُحوِّل رداءه في الاستسقاء)[ح١٠١٨].

قوله: (أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرو عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، وتقدَّم لماذا نُسِب، وبعضُ ترجمتِه[ح٧٨].

قوله: (سَنَةٌ): تقدَّم أنَّ (السَّنة): القحطُ والجدبُ، وأنَّ (العام) بعكسها.

قوله: (قَامَ أَعْرَابِيٌّ): تقدَّم أنِّي لا أعرفه، [وقد تقدَّم في (الجمعة) أنَّ بعض حُفَّاظ العصر سمَّاه خارجةَ أخا عيينة بن حصن][ح٩٣٢و١٠١٣]، وكذا تقدَّم (قَزَعَةٌ) وأنَّها بفتح الزَّاي، وتقدَّم ما هي[ح٨١٣].

قوله: (مِثْلِ الجَوْبَةِ): تقدَّم ضبطها، وما هي، قريبًا[ح٩٣٣].

قوله: (الوَادِي[(٦)] قَنَاة): تقدَّم الكلام عليه[(٧)] مُطَوَّلًا قريبًا[ح٩٣٣] وبعيدًا.

قوله: (بِالجَوْدِ): تقدَّم ضبطه، وما هو، قريبًا[ح٩٣٣].

٢٥- بابٌ: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ

١٠٣٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَتِ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم أنَّه نسبه إلى جدِّه، وهو ابن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم، مولى بني جُمَحٍ، وتقدَّم بعضُ الترجمةِ[(٨)] له[ح٢٤١].

---

(١) كذا قال المِزِّيُّ، وقد تعقَّبه الحافظُ ابنُ حجر في «النكت الظِّراف» -المطبوع بهامش «تحفة الأشراف»- (١/٨٢) فقال: (هذه الطريق ما هي في «الاستئذان»، وإنَّما هي في «الاستسقاء» [ح١٠٣٣]، وكذا ذكر ذلك أبو مسعود على الصواب).

(٢) يعني: الوليد بن مسلم (ح٩٣٣) والمُعافى بن عِمران (ح١٠١٨) وابن المبارك (ح١٠٣٣).

(٣) (به): سقط من (ج)، وجاء في (أ) و(ب) بعد قوله: (أي: عن الأوزاعي).

(٤) (بن عبد الله): سقط من (ج).

(٥) زيد في (ب): (بن عمران).

(٦) ما بين معقوفين ليس في النسخ وهو من اليونينية و(ق).

(٧) في (ب): (عليها).

(٨) في (ب): (ترجمة).

٢٦ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا»

قوله: (نُصِرْتُ بِالصَّبَا): هي بفتح الصَّاد، ثمَّ مُوَحَّدةٍ، مقصورٌ، وهي الرِّيح الشَّرقيَّة، وهي القَبُول، وهي التي تأتي من المشرق، وقيل: هي التي تخرج من وسط المشرق إلى القطب الأعلى حذاء الجدي، وقيل: ما بين مطلع الشَّمس إلى الجدي(١)، وإنَّما سُمِّيت القَبُول؛ لأنَّها تُقابِل بابَ الكعبة(٢).

فائدةٌ: إن قيل: ما لنا لم نرَ الشُّعراء يذكرون في غزلهم إلَّا ريحَ الصَّبا(٣)؟ **فالجواب**: أنَّها قيل: إنَّها التي حملت ريح يوسفَ إلى يعقوبَ صلَّى الله عليهما وسلَّم، فحملت ريحَ محبوب إلى مُحبٍّ، فلهذا تغزَّلوا بها، قال بعض المفسِّرين في قوله تعالى: ﴿رِيحَ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩٤]: قيل: استأذنت الرِّيحُ ربَّها أن تأتيَ بريح يوسفَ إلى يعقوبَ قبل أن يأتيَه البشير، فأذن لها، وقيل: هاجت الصَّبا بريحه من مسيرة ثمانيةِ أيَّامٍ، وقيل: شهر، والله أعلم(٤).

١٠٣٥ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ**): هذا ابن إبراهيم الفراهيديُّ، تقدَّم، وتقدَّم(٥) الكلامُ على نسبه[ح٢٦٤].

قوله: (**عَنِ الحَكَمِ**): هذا(٦) ابن عُتَيبة، القاضي الإمامُ، تقدَّم[ح١١٧].

قوله: (**وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ**): (أُهلِكت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(عادٌ): مَرْفوعٌ نائب مَناب الفاعل.

قوله: (**بِالدَّبُورِ**): هي بفتح الدَّال المهملة، ثمَّ مُوَحَّدة مضمومة مخفَّفة: الرِّيح الغربيَّة، وهي ما هبَّ مِن وسط المغرب إلى مطلع الشَّمس، [وقيل: ما هبَّ من مَغربِ الشَّمسِ] إلى سُهَيل، وقيل: ما خرج بين المغربَين، وإنَّما سُمِّيت دَبُورًا؛ لأنَّها تأتي من دُبُرِ الكعبة(٧).

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٥٩).

(٢) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (قبل).

(٣) في (ب): (صبا).

(٤) انظر «زاد المسير» (٢/٤٧٠)، «الجامع لأحكام القرآن» (١١/٤٤٧).

(٥) (وتقدَّم): سقط من (ب).

(٦) في (ب): (هو).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٨)، «جمهرة اللغة» (١/٢٩٦).

٢٧ - بَابُ مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالآيَاتِ

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالآيَاتِ): اعلم أنَّ ما سوى الكُسوفَين مِن الآيات، والزَّلازل، والصَّواعق، والرِّياح الشديدة، لا يُصلَّى لها جماعةً، لكن يُستحبُّ الدُّعاء والتَّضرُّع، ويُستحبُّ لكلِّ أحدٍ أن يصلِّيَ منفردًا؛ لئلَّا يكون غافلًا، وقد روى الشَّافعيُّ: (أنَّ عليًّا رضي الله عنه صلَّى في زلزلةٍ جماعةً)، ثمَّ قال: (إن صحَّ قلتُ به)[الأم ٨/٤١٢]، فمِن الأصحاب مَن قال: هذا قولٌ آخر له في الزَّلزلة وحدها[(١)]، ومنهم[(٢)] مَن عمَّمه في جميع الآيات، قال في «شرح المُهذَّب» النَّوويُّ: (لم يصحَّ عن عليٍّ ذلك، ولو ثبت فالأصحاب حملوه على الصَّلاة منفردًا، وكذا جاء عن [غير] عليٍّ رضي الله عنه مِن نحو هذا)[(٣)].

[١/١٤٩أ] قال أبو ثور: (يُصلَّى لكلِّ آيةٍ/ مهيبةٍ صلاةُ الكسوف)[(٤)]، وكأنَّ هذا البابَ الذي بوَّب به البخاريُّ هنا للردِّ عليه؛ لأنَّه لم يصحَّ فيه شيء، ولو صحَّ فيه لأخرجه.

قال العبَّاديُّ من الشافعيَّة: (ويُندَب الخروجُ إلى الصحراء وقت الزَّلزلة؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام كان إذا مرَّ بهدفٍ مائلٍ أسرع المشي[(٥)]) انتهى، وقد أخرج هذا أبو داود في «مراسيله» بنحوه، وقال: (روي مسندًا، ولا يصحُّ)[(٦)]، وفي[(٧)] حفظي أنَّ نحوه في «مسند أحمد»[حم ٨٦٦٦]، وفي حفظي أيضًا أنَّه مُنكَر[(٨)]، والله أعلم.

١٠٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ العِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الهَرْجُ -وَهوَ القَتْلُ القَتْلُ- حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمُ المَالُ فَيَفِيضَ».

---

(١) القول الأول له -كما في «الأم» (٢/٥٣٥)-: (لا آمر بصلاة الجماعة في زلزلة ولا ظلمة ولا لصواعق...).

(٢) (ومنهم): سقط من (ج).

(٣) انظر الكلام بتمامه في «المجموع» (٥/٤٤-٤٥)، قال البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣/٣٤٣) بعد أن أخرج حديث عليٍّ من طريق الشافعي وذَكَرَ ما قاله الشافعيُّ فيه: (هو عن ابن عبَّاس ثابتٌ...)، ثمَّ ذكره.

(٤) انظر «الأوسط» (٥/٣١٥)، وهو قولٌ للإمام أحمد، انظر «الفروع» (٢/١٢٢).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (١٢٩٩)، ولفظ الحديث في «مراسيل أبي داود» و«مسند أحمد»: (بجدار أو حائط مائل)، والهدف: كلُّ بناء مرتفع مشرف، انظر «لسان العرب» مادَّة (هدف).

(٦) في النسخ: (هو أسند ولا يصح) والمثبت من مصدره، «مراسيل أبي داود» (١/٣٣١).

(٧) في (ج): (في).

(٨) في سنده إبراهيم بن إسحاق، وهو إبراهيم بن الفضل، ذكره العقيليُّ في «الضعفاء» (١/٦٠)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/٢٣٠)، وذكرا في ترجمته هذا الحديث، وقال ابن عدي: (غير محفوظ، وإبراهيم بن الفضل لا يجوز الاحتجاج بحديثه).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم[١] أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (أَبُو الزِّنَادِ): أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، وتقدَّم (عَبْد الرَّحْمَنِ): أنَّه الأعرجُ، ابنُ هُرْمُز.

قوله: (وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ) قيل: هو دنُوُّه من السَّاعة، وقيل: هو قِصَرُ الأعمار، وقيل: قِصَرُ اللَّيل والنَّهار، وقيل: تقارُب النَّاس في الأحوال، وقلَّة الدِّين والعلم، وعدم التفاضل في الدين والعلم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويكون أيضًا [بمعنى]: يَرِدَى ويسوء؛ لما ذكره من كثرة الفتن وما يتبعها، ومنه قولهم: (شيء مُقارِب) بكسر الرَّاء عند[٢] ابن الأعرابيِّ، قال ثابت: وجميع أهل اللُّغة يخالفونه، فيقولونه بالفتح.

قوله: (الهَرْجُ): هو بفتح الهاء، وإسكان الرَّاء، وبالجيم، وقد فسَّره بـ(القَتْلُ)، وفي موضعٍ آخرَ هو مُفسَّرٌ بلغة الحبشة بالقتل[ح٧٠٦٤]، قال ابن قُرْقُول: (فقوله: «بلغة[٣] الحبشة» من بعض الرُّواة، وإلَّا فهي عربيَّة صحيحة، و«الهرْج»: الاختلاط).

قوله: (فَيَفِيضُ): هو بالنَّصب، والرَّفع[٤]، وبهما ضُبِط في أصلنا، وإعرابهما ظاهر.

١٠٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الحَسَنِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمَنِنَا»، قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمَنِنَا»، قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: «هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عون بنِ أرطبانَ، مولى عبد الله بن مُغَفَّل، وهو أحدُ الأعلام، لا[٥] عبدُ الله بن عَون ابنِ أمير مِصر أبي عون عبدِ الملك بن يزيد، الهلاليُّ، أبو مُحمَّد البغداديُّ الزَّاهد، هذا الثاني ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ، إنَّما روى له مسلم والنَّسائيُّ[٦]، وقد قدَّمتُ ذلك[ح٦٧].

قوله: (فِي شَامِنَا): تقدَّم الكلام عليه في أوَّل هذا التَّعليق، وعلى حَدِّه طُولًا وعَرضًا[ح٧].

---

(١) زيد في (ج): (مرارًا).

(٢) في النُّسَخ: (وعند)، ولا يصحُّ، والمثبت موافقٌ لما في مصدره، انظر «مطالع الأنوار» (٣٢٦/٥).

(٣) كذا تبعًا لمصدره، ولفظ البخاريِّ: (بلسان)، انظر «مطالع الأنوار» (١٢١/٦).

(٤) النصب رواية أبي ذرٍّ، والرفع رواية غيره.

(٥) في (ب): (إلا)، وفي (ج): (لأن).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٢/١٥)، «تذهيب التهذيب» (٢٤٩/٥).

قوله: (وَفِي نَجْدِنَا): تقدَّم الكلام على (نجد)، وأنَّها ما بين جُرش إلى سواد الكوفة، وحدُّه من الغرب: الحجازُ، وعن يسار الكعبة: اليمنُ، ونجدٌ كلُّها مِن عمل اليمامة[ح٤٦ و٩٤٢].

قوله: (قَرْنُ الشَّيْطَانِ) قيل: أمَّته والمُتَّبِعون لرأيه من أهل الضَّلال والكفر، وقيل: قوَّته، وانتشاره، وتسلُّطه[(١)]، وقيل: أراد: قرنَ رأسه: جانبَه[(٢)]، وأراد به: حينئذٍ يتسلَّط، ومِن هناك يتحرَّك[(٣)].

٢٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شُكْرَكُمْ.

قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شُكْرَكُمْ): يعني: شُكْرَ رزقِكم، على حذف مضافٍ، وقيل: الرِّزقُ: اسمٌ من أسماء الشُّكر، قيل في لغة أزد شَنوءة: (ما رَزَق فلانٌ فلانًا رزقًا) بمعنى: ما شَكَره، وقيل: شكركُم[(٤)] حظَّكم مِن القرآن؛ لأنَّه خيرُ ما قُسِم، قيل: عنى به قولهم إذا نزل الغيث: (مُطِرنا بنوءِ كذا وكذا)[(٥)].

١٠٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالحُدَيْبِيَةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي أويس، ابنُ أختِ الإمامِ مالكِ بن أنس[(٦)]، واسمُ أبي أويس عبدُ الله.

قوله: (بِالحُدَيْبِيَةِ): تقدَّم أنَّ فيها لُغَتَين، التَّخفيفَ والتَّشديدَ، والأوَّل عليه المتقِنون، والثَّاني عليه عامَّة الفقهاء والمُحَدِّثين[قبل ح٢٤١].

---

(١) في (ج): (وبسطه).

(٢) كذا في النُّسَخ، وله وجهٌ، والعبارة في «المشارق» (٢/٤١٦) و«المطالع» (٥/٣٤٠): (وقيل: أراد: قَرْنَي رأسِه، وهما جانباه).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٤٠).

(٤) في (ج): (شكرتم).

(٥) انظر «معالم التنزيل» للبغويِّ (٢/٤٤٨)، «فتح الباري» (٢/٦٠٧).

(٦) زيد في (أ) و(ج): (الإمام)، وهو تكرارٌ.

قوله: (عَلَى إِثْرِ): تقدَّم أنَّ فيها لغتين، إثْر وأثَر، وأنَّ شيخنا نقل فيها تثليثَ الهمزة[ح٢٧٨].

قوله: (سَمَاءٍ) أي: مطر، وقد تقدَّم.

قوله: (وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ): تقدَّم أنَّه بالهمز[1]، وتقدَّم الكلام عليه ما هو، وما قيل فيه[ح٨٤٦].

٢٩ - بابٌ لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ المَطَرُ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ».

١٠٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مِفْتَاحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ المَطَرُ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، تقدَّم مرارًا، وهو شيخُ الإسلامِ.

❋❋❋

(١) في (ج): (بالهمزة).

بسم الله الرحمن الرحيم

١٦- كِتَابُ الكُسُوفِ

(كِتَابُ الكُسوفِ)... إلى (بَاب مَا جَاءَ فِي سُجُودِ القُرْآنِ وَسُنَّتِهَا).

فائدةٌ: كسفت الشَّمس في السَّنة السَّادسة، كذا ذكره النَّوويُّ في «روضته» و«تهذيبه»(١)، [وكذا قال ابنُ سيِّدِ النَّاس فتحُ الدِّين، وقال: (في شهر رمضان)](٢)، وكذا قال مُغْلْطاي في «سيرته»، ذكره في (الحديبية)(٣)، وفيه نظرٌ، لما سيأتي قريبًا.

واعلم أنَّه ﷺ الذي صحَّ عنه في صلاة الكسوف أخرجه البخاريُّ، وهو ركوعان في كلِّ ركعة مقتصرًا عليه، وقد رُوِي عنه أنَّه صلَّاها على صفاتٍ أُخَرَ، منها: (في كلِّ رَكعة ثلاثُ ركوعات)[م٩٠٤(١٠)]، ومنها: (كلُّ ركعة أربعُ ركوعات)[م٩٠٨]، وكلاهما في «مسلم»(٤) ومنها: (كأحدث صلاة صُلِّيت) كلُّ ركعة بركوع واحد، أخرجه أبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٥)[د١١٨٥، س٣/١٤١]، ولكنَّ كبار الأئمَّة لا يصحِّحون ذلك، كالإمام أحمدَ، والبخاريِّ، والشَّافعيِّ، ويرونه غلطًا(٦)، وقد رُوِي: (خمس ركوعات في ركعة)، أخرجه أبو داود[د١١٨٢]، وصحَّحه ابن السكن، قال الحاكم: (رواته صادقون)[ك٢/٥٢].

وقد ذكر ابن قيِّم الجوزيَّة الكلام على ما عدا ما ذكره البخاريُّ، وتكلَّم فيه وعليه بكلامٍ حسنٍ، فإن أردته فانظره من «الهدي» في (فصل في هديه ﷺ في صلاة الكسوف)[الهدي١/٤٣٦]، والله أعلم... إلى أن قال ابن القيِّم: (وإنَّما صلَّى النَّبيُّ ﷺ الكسوف مرَّةً واحدةً يوم مات إبراهيم)، انتهى،

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (١٠/٢٠٧)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٩١).

(٢) كذا قال، والذي في «عيون الأثر» (٢/٣٧٣) ذكْرُ الاستسقاء في السنة السادسة في شهر رمضان، لا الكسوف؛ فليتنبَّه، وما بين معقوفين سقط من (ج).

(٣) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٢٧٨).

(٤) (وكلاهما في مسلم): سقط من (ج).

(٥) كذا تبعًا لتطريف المزِّيِّ في «تحفة الأشراف» (٩/٢٥) لحديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما، وابن ماجه أخرج الحديث في «سننه» (١٢٦٢)، لكن ليس فيه: (كأحدث صلاة...)، وقوله: (أخرجه أبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه): سقط من (ج).

(٦) انظر «الأم» (كتاب اختلاف مالك والشافعي) (٨/٥١٤)، «مسائل الإمام أحمد وابن راهُوْيَه» (١/١٩٩).

وإبراهيمُ تُوُفِّيَ سنة عشرٍ، [ثبت في «البخاريِّ»: (أنَّه تُوُفِّيَ وله سبعةَ عشرَ شهرًا، أو ثمانيةَ عشرَ شهرًا)، كذا بالشَّكِّ[(١)]، وقيل: غير ذلك، قال الواقديُّ: (تُوُفِّيَ يوم الثُّلاثاء لعشرٍ خلون من ربيع الأوَّل سنة عشرٍ][(٢)]، ودُفِنَ بالبقيع، وقبره مشهور هناك، وولدته أُمُّه ماريَة القبطيَّة -بتخفيف الياء- في ذي الحَجَّة سنة ثمان من الهجرة)[(٣)]، وستأتي تتمَّة هذا إن شاء الله تعالى في (الجنائز)[١٣٠٣].

فائدةٌ: كسوف القمر، قال شيخنا العراقيُّ في «منظومته»: (إنَّه صلَّاها النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم في السنة الخامسة)[(٤)]، وسأذكر ما في ذلك في هذا البابِ إن شاء الله تعالى[قبل ح١٠٦٢].

فائدةٌ ثانيةٌ: روى الكسوفَ عنه صلى الله عليه وسلم نيِّفٌ وعشرون صحابيًّا عدَّ منهم التِّرمذيُّ سبعةَ عشرَ نفرًا[ت٥٦٠]، وسيأتي الكلام في الخسوف والكسوف، حيث عقده البخاريُّ قريبًا[قبل ح١٠٤٧].

١- بابُ الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

١٠٤٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ المَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عليه السلام: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا، حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِكُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ**): هذا هو ابن عبد الله الواسطيُّ الطَّحَّان، أحدُ العلماء، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه اشترى نفسَه من الله عزَّ وجلَّ ثلاثَ مرَّاتٍ، كلَّ مرَّةٍ بزنته فضَّةً[ح١٩١].

قوله: (**عَن يُونُسَ**): هو يونس بن عُبَيد، أحدُ أئمَّة البصرة، عن الحسنِ وأبي بُرْدَة، وعنه: عبدُ الوهَّاب الثَّقفيُّ وابنُ عُلَيَّة، من العلماء العاملين الأثبات، مات سنة (١٣٩هـ)، أخرج له الجماعة[(٥)].

قوله: (**عَن الحَسَنِ، عَن أَبِي بَكْرَةَ**): أمَّا (الحسن) فهو ابن أبي الحسن البصريُّ الإمام، وأمَّا (أبو بَكْرَة) فاسمُه نُفَيع بن الحارث[(٦)]، وقيل: اسمُه مسروح، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١].

---

(١) عزاه للبخاريِّ النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٢٧٦) والحافظ في «الإصابة» (١/٩٤).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ج)، قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣٥) بعد أن ذكر تاريخ وفاة إبراهيم: (وعاش النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بعده سنة ويومين، على قول).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (١/١١٢، ١١٧، ١١٩).

(٤) انظر «ألفيَّة السيرة النبويَّة» (ص٧١).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥١٧).

(٦) (نفيع بن الحارث): سقط من (ج).

فائدةٌ هي تنبيهٌ: تكلَّم النَّاس في سماع الحسن من أبي بكرة، وقد قدَّمتُ ذلك في (الصَّلاة)[ح٧٨٣]، والصَّحيح: أنَّه سمع منه، وسيأتي قريبًا تصريحُه بالإخبار/ منه[ح١٠٤٨]، ويأتي بعد ذلك أيضًا(١)[ح٢٧٠٤]. [١٤٩/١ب]

١٠٤١- حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَقُومُوا فَصَلُّوا».

قوله: (عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ): أمَّا (إسماعيل) فهو ابن أبي خالد، الحافظُ الإمامُ، تقدَّم، وأمَّا (قيس) فهو ابن أبي حازم -بالحاء والزَّاي- أبو عبد الله، تابعيٌّ كبيرٌ، هاجر إلى النَّبيِّ ﷺ، ففاتته الصُّحبة بليالٍ، تقدَّم في أوَّل التعليق بعضُ ترجمتِه[ح٥٧].

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ): هو عقبة بن عَمرو، أبو مسعود الأنصاريُّ، تقدَّم الكلام عليه رضي الله عنه[ح٥٥].

١٠٤٢- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ): هو ابن الفرج المصريُّ الفقيه، يروي عن ابنِ وَهْب، والدَّرَاوَرْدِيِّ، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، وسَمُّويه، وطائفةٌ، قال ابن معين: (كان أعلمَ خَلْقِ الله برأي مالكٍ)(٢)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٢١٠].

ومَن يقال له: (أصبَغ) جماعةٌ غيره: أصبَغ بن(٣) زيد(٤)، وأصبَغ بن نُبَاتة(٥)، وأصبَغ: يروي عن مولاه عمرِو بن حُرَيث(٦)، هذا في الكتب السِّتَّة أو بعضِها، والله أعلم.

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه عبدُ الله بن وَهْب، أبو مُحَمَّد الفهريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٨٩].

(١) في (ج): (قريبًا).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢١٦/٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠٤/٣).

(٣) (بن): سقط من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠١/٣).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠٨/٣).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣١١/٣).

قوله: (**أَخْبَرَنِي عَمْرٌو**): هو عمرو بن الحارث بن يعقوب، أبو أميَّة الأنصاريُّ المصريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٠٢].

١٠٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ القَاسِمِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ زِيَادِ ابْنِ عِلَاقَةَ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ **يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ**، فَقَالَ النَّاسُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا، وَادْعُوا اللهَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ القَاسِمِ**): [هذا هو المُسنديُّ، كما نبَّه عليه ابنُ طاهر](١)، الحافظ المشهور(٢)، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ**): هذا هو شيبانُ بنُ عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، تقدَّم مرارًا، وأنَّه منسوب إلى القبيلة، لا إلى صناعة العربيَّة، [كذا قاله ابن الأثير(٣)، وتقدَّم أنَّ ابنَ أبي داود وغيرَه قالوا غيرَ ذلك][ح١١٢].

قوله: (**يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ**): تقدَّم قريبًا متى وُلِد، وكم عاش، ومتى تُوُفِّيَ رضي الله عنه، وأنَّه من ماريَة[قبل ح١٠٤٠]، وجميع أولاده ﷺ من خديجة إلَّا إبراهيم؛ فإنَّه من ماريَة، وقد جاء في حديثٍ ضعيفٍ: (أنَّ عائشة أسقطت منه عليه السلام سقطًا سمَّاه عبدَ الله)، ولا يصحُّ(٤)، والله أعلم.

٣- بابُ النِّدَاءِ بِالصَّلَاةُ جَامِعَةٌ فِي الكُسُوفِ

قوله: (**بَابُ النِّدَاءِ بِالصَّلَاةُ جَامِعَةٌ**): (الصَّلاة): يجوز نصبها على الحكاية إغراء، و(جامعةً): حالٌ، ويجوز [جرُّ (الصَّلاة) لدخول حرف الجرِّ عليها، ويجوز] رفع (الصَّلاة)(٥) على الابتداء، و(جامعةٌ): مرفوعة(٦) منوَّنة على الخبر.

---

(١) بدل ممَّا بين معقوفين في (ج): (الظَّاهر أنَّه أبو بكر ابن أبي شيبة)، وضرب عليها في (أ)، وانظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٦٦-٢٦٧).

(٢) زيد في (ج): (فإن كان هو وهو الظاهر؛ فقد تقدَّم)، وضرب عليها في (أ).

(٣) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/٣٠١).

(٤) أخرجه ابن السنِّيِّ في «عمل اليوم والليلة» (٤١٧)، وفي سنده داود بن المُحبَّر، وهو متروك، انظر «تهذيب الكمال» (٨/٤٤٣)، «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠)، «البدر المنير» (٩/٣٤٣)، «التمييز» (٣/٦٢٤).

(٥) في (ج): (بالصلاة).

(٦) (مرفوعة): سقط من (ج).

١٠٤٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ أَبِي سَلَّامٍ الحُبْشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ نُودِيَ إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري-: في «الكسوف»[ح١٠٤٥]، و«الوكالة»[ح٢٣١٢]، و«الأيمان والنذور» [ح٦٦٢٦]، و«عمرة الحديبية»[ح٤١٧١]: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا يحيى بن صالح»، لم ينسبه أحدٌ من شيوخنا فيما بلغني، ويشبه أن يكون إسحاقَ بن منصور، فقد روى مسلمٌ عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن صالح...) فذكر حديثًا من عند مسلم[م١٥٩٤]، (قلت: وهذا هو[1] الحديث الذي خرَّجه البخاريُّ في «كتاب الوكالة»[ح٢٣١٢])، انتهى، ولم ينسبه المِزِّيُّ في «أطرافه»[2]، ولكن[3] قال شيخُنا عن المِزِّيِّ -يعني: في «تهذيبه»-: (وذكر -يعني: المِزِّي- في ترجمة يحيى ابن صالح: أنَّ إسحاقَ بنَ منصور الكوسج روى له مسلمٌ، وأنَّ إسحاقَ غيرَ منسوب روى له البخاريُّ، قال[4]: «ويقال: إنَّه الكوسج»)[التوضيح٣٢٠/٨]، انتهى[5]، وهو ابن منصور المشار إليه، والله أعلم[6].

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ أَبِي سَلَّامٍ الحُبْشِيُّ): (سلَّام): بالتشديد فيهما[7]، و(الحبشيُّ): قال ابن قُرْقُول: (الحَبَشيُّ: إلى بلاد الحبشة، قال عبد الغنيِّ: «الحَبش[8]: حيٌّ من حِمْيَر»، وقال فيه بعضُهم: «الحُبْشيُّ»، وكذا ضبطه الأَصيليُّ مرَّةً وأبو ذرٍّ، ويقال: حَبَش وحُبْش؛ كما يقال: عَرَب وعُرْب، وعَجَم وعُجْم)[المطالع٤٠٠/٢]، انتهى، وذكر أبو عليٍّ الغسَّانيُّ: (أنَّه بفتح الحاء والمُوَحَّدة، وأنَّ عبد الغنيِّ قال: إنَّه منسوب إلى بلاد الحبش، وقال ابنُ مَعِين: «الحبشيُّ: إلى قبيلةٍ[9] من حِمْيَر»[الدوري٨/٣]، وقال

(١) (هو): سقط من (ب).
(٢) انظر «تقييد المهمل» (٩٦٨/٣-٩٦٩)، «تحفة الأشراف» (٣٩٦/٦).
(٣) في (ب): (لكن).
(٤) (قال): سقط من (ج).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٧/٣١).
(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٦١٩/٢): (هو ابن منصور على رأي الجيَّانيِّ، أو ابن راهُوْيَه على رأي أبي نُعيم).
(٧) انظر «تقييد المهمل» (٢٩٢/٢).
(٨) (الحبش): سقط من (ج).
(٩) في «تاريخ ابن معين» و«تقييد المهمل»: (حيّ).

بعضُهم: «الحُبْشيُّ» بضمِّ الحاء، وإسكان الباء، [و]كذا قيَّده الأَصيليُّ وغيرُه في «الجامع»، يُقال: حَبَش وحُبْش؛ كما يقال: عَجَم وعُجْم، وعَرَب وعُرْب)، انتهى مُلَخَّصًا[١].

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف.

٤- بابُ خُطْبَةِ الإِمَامِ فِي الكُسُوفِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ خَطَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.

١٠٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. [(ح): وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ]: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَخَرَجَ إِلَى المَسْجِدِ، فَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَكَبَّرَ، فَاقْتَرَأَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَامَ وَلَمْ يَسْجُدْ، وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً -هِيَ أَدْنَى مِنَ القِرَاءَةِ الأُولَى-، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، -وَهْوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ-، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَانْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ قَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «هُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتْ بِالمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ، قَالَ: أَجَلْ؛ لأَنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا[٢] اللَّيْثُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سعد، أحدُ الأعلام، وتقدَّم أنَّ (عُقَيْلًا) بضمِّ العين، وأنَّه ابنُ خالد[٣]، وتقدَّم أنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، شيخُ الإسلام.

قوله: (فَصَفَّ النَّاسُ): (الناسُ) بالرفع فاعل (صفَّ)، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) انظر «تقييد المهمل» (١/٢٣١-٢٣٢)، قال الحافظُ في «الفتح» (٢/٦١٩): (الحَبَشيُّ: بفتح المهملة والموحَّدة، بعدها معجمة، ووهِمَ مَن ضبطه بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه).

(٢) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حدَّثني).

(٣) (وأنه ابن خالد): سقط من (ب).

قوله: (وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ): قائل ذلك هو الزُّهريُّ، شيخُ الحجازِ والشام، أَحدُ الأعلام، و(كَثِير): بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وهذا ظاهرٌ، و(العبَّاسُ): ابن عبد المطَّلب، وهذا أيضًا ظاهر، وكنيةُ كَثِيرٍ أبو تمَّام، وهو ابن عمِّ رسول الله ﷺ، يروي عن أبيه، وأخيه عبدِ الله، وأبي بكرٍ، وعُمرَ، وغيرِهم، وعنه: الأعرجُ والزُّهريُّ، قال[١] مصعب الزبيريُّ: (كان فقيهًا فاضلًا، وأمُّه أمُّ ولد)، قيل: وُلِد في حياته عليه الصلاة والسلام، قال ابن حِبَّان: (كان صالحًا فاضلًا فقيهًا، تُوُفِّيَ أيَّام عبد الملك)، له في الكتب حديثان من رواية الزُّهريِّ عنه[٢]، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[٣].

قوله: (فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ): قائل هذا الكلام هو الزُّهريُّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا يُعرَف مِن سند الحديث.

قوله: (إِنَّ أَخَاكَ): أخوه هو عبد الله بن الزبير بن العوَّام، رضي الله عنهما.

قوله: (مِثْلِ الصُّبْحِ): هو بجرِّ (مثلِ)، ويجوز نصبُها[٤].

قوله: (قَالَ: أَجَلْ): هو بفتح الهمزة والجيم، وتخفيف اللام ساكنة، وهي كلمة مبنيَّة على الوقف، أي: نَعَمْ.

٥ - بابُ هَلْ يَقُولُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ، أَوْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ؟

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٨].

قوله: (بَابٌ هَلْ يَقُولُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ؟ أَوْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ[٥]؟): اعلم أنَّه يقال: كَسَفَتِ الشمسُ والقمر -بفتح الكاف- وكُسِفا -بضمِّها- وانْكَسَفا، وانْخَسَفا، وخُسِفا، وخَسَفا بمعنًى[٦]، وقيل: كسفت الشمس -بالكاف- وخسف القمر، بالخاء، وحكى القاضي عياضٌ عكسَه عن بعض أهل اللُّغة والمتقدِّمين[٧]، قال النَّوويُّ: (وهو باطلٌ مردودٌ بقول الله تعالى: ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٨]، ثمَّ جمهور

(١) في (ب): (وقال).

(٢) هذا أحدهما، والآخر عن أبيه العبَّاس رضي الله عنه: (شهدتُ مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث رسولَ الله ﷺ...) الحديث، أخرجه مسلمٌ (١٧٧٥).

(٣) انظر «نسب قريش» (ص٢٧)، «الثقات» (٥/٣٢٩)، «تهذيب الكمال» (٢٤/١٣١).

(٤) وهو رواية «اليونينيَّة»، وفي (ق) بالجرِّ والنصب معًا.

(٥) كذا في النُّسَخ، وهي رواية ابن عساكر، و(الشمس): ليس في رواية «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة وعلامة راويها.

(٦) تقدَّم في الحديث (١٨٤) أنَّها ثبتت كلها في «البخاريِّ» و«مسلم»، وتقدَّم تخريجها؛ فانظره إن أردته.

(٧) انظر «مشارق الأنوار» (١/٤٩٢).

أهل اللُّغة وغيرهم على أنَّ الخسوف والكسوف يكون لذهاب ضوئهما كلِّه، ويكون لذهاب بعضه، وقال جماعةٌ منهم اللَّيث بن سعد: الخسوف في الجميع، والكسوف في البعض، وقيل: الخسوف: ذهاب لونهما، والكسوف: تغيُّره)(١)، والله أعلم.

١٠٤٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ فَكَبَّرَ، فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَقَامَ كَمَا هُوَ، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، وَهِيَ أَدْنَى مِنَ القِرَاءَةِ الأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الرَّكْعَةِ الأُولَى، ثُمَّ سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سَعْد الإمام.

وقوله: (حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ): تقدَّم أنَّه ابنُ خالد.

[١/١٥٠أ] وقوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم/.

٦ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُخَوِّفُ اللهُ عِبَادَهُ بِالكُسُوفِ»

وَقَالَ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (قالَهُ(٢) أَبُو مُوسَى): تقدَّم مرارًا أنَّه الأشعريُّ عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١].

١٠٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ».

وَتَابَعَهُ مُوسَى، عَنْ مُبَارَكٍ، عَنِ الحَسَنِ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ

---

(١) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٦/٤٣٨).

(٢) كذا في النُّسَخ، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وقال).

وَتَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ». لَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الوَارِثِ وَشُعْبَةُ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ: «يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ». وَتَابَعَهُ أَشْعَثُ عَنِ الحَسَنِ.

قوله: (عَنْ يُونُسَ): هو ابنُ عُبَيد، تقدَّم قريبًا ببعضِ الترجمةِ[ح١٠٤٠].

قوله: (عَنِ الحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ): تقدَّم قريبًا[ح١٠٤٠] أنَّ (الحسن): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، وأنَّ (أبا بَكْرَة): هو نُفيع بن الحارث، أو مسروح، وتقدَّم أنَّ بعضَهم أنكرَ سماعَ الحسنِ من أبي بَكْرة، وأنَّ الصحيحَ: أنَّه سمع منه، وأنَّه صرَّح[(١)] بالإخبار منه في «الصحيح»، والله أعلم.

قوله: (تَابَعَهُ[(٢)] مُوسَى، عَنْ مُبَارَكٍ، عَنِ الحَسَنِ): الظاهر أنَّ الضمير في (تابعه) يعود على حمَّاد ابن زيد، أي: تابع موسى -وهو ابن داود كما سيأتي في كلامي- حمَّادَ بنَ زيد، فرواه عن مبارك عن الحسن، وحمَّاد رواه عن يونس عن الحسن.

وأمَّا (موسى) فهو ابن داود الضَّبِّيُّ، قال شيخُنا الشَّارحُ فيما قرأتُه عليه: («موسى»[(٣)] هذا: هو ابن داود الضَّبِّيُّ، كوفيٌّ، قاضي الثغور، مات سنة ستَّ -أو[(٤)] سبعَ- عشرة[(٥)] ومئتين، روى له أيضًا مسلمٌ، كذا نقلتُه من خطِّ الدِّمياطيِّ)، قال: (وذكر المِزِّيُّ أنَّه موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، وهو أيضًا يروي عن مُبارك بن فَضالة، فذكر أنَّ البخاريَّ علَّق عن التَّبُوذكيِّ عن مبارك، ولم يذكرِ الضَّبِّيَّ في «البخاريِّ»، لا روايةً ولا تعليقًا[(٦)])[التوضيح٣٢٩/٨]، انتهى.

وموسى بن داود الضَّبِّيُّ الطرسوسيُّ، أبو عبد الله الخُلْقانيُّ، كوفيٌّ، نزل بغداد، ثمَّ وُلِّيَ قضاء طرسوس وبها مات، عن شعبة، وسفيان، وعبد العزيز الماجشون، وحمَّاد بن سلمة[(٧)]، واللَّيث، ومالك، وطبقتِهم، وعنه أحمد ابن حنبل، وحجَّاج بن الشاعر، وإسحاق بن بهلول، وخلقٌ، قال ابن

---

(١) في (ب): (خرج).

(٢) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وتابعه) بزيادة واو، وهذه المتابعة جاءت في «اليونينيَّة» بعد قول البخاريِّ: (لم يذكر عبدُ الوارث...)، وفي هامش (ق) كلامٌ على تأخيرها بخطِّ الحاضريِّ.

(٣) (موسى): ليست في (ج).

(٤) (ست أو): ليست في (ج).

(٥) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (سنة ستٍّ -أو سبعٍ- وعشرين ومئتين)، والمثبتُ هو الصوابُ كما سيأتي في ترجمة المصنِّف له.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٩)، (٥٧/٢٩).

(٧) في النسخ: (زيد)، والمثبت من مصادر ترجمته.

سعد: (كان ثقةً صاحبَ حديثٍ)، وقال مُحَمَّد بن عبد الله بن عمَّار: (ثقة زاهد، صاحب حديث)، وقال أبو حاتم: (في حديثه اضطراب)، وقال الدَّارقطنيُّ: (كان مصنِّفًا مكثِرًا مأمونًا، وُلِّيَ قضاء الثغور، فحُمِد فيها)، قال ابن سعد: (مات سنة سبعَ عشرةَ ومئتين)، له في «مسلم» حديثٌ واحدٌ في سجود السهو[م٥٧١]، أخرج له مسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»(١)، وأمَّا التَّبُوذكيُّ، فقد ذكرته مُتَرْجَمًا بعيدًا(٢)[ح٦٣].

وأمَّا (مبارك) فهو ابن فَضالة -فهو بفتح الفاء- مولى آل الخطَّاب، العَدَويُّ، بصريٌّ عالم، عن الحسن وبَكْر بن عبد الله المزنيِّ، وعنه: ابنُ مبارك، ومسلم بن إبراهيم، وشيبان، وهُدبة، وعدَّةٌ، قال عفَّان: (ثقة، من النُّسَّاك)، وقال أبو زُرعة: (إذا قال: حدَّثنا، فهو ثقةٌ)، وقال النَّسائيُّ: (ضعيف)، تُوُفِّيَ سنة (١٦٥هـ)، أخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه، له ترجمة في «الميزان»(٣).

والحكمةُ في الإتيان بهذه المتابعة: أنَّ الحديثَ الذي قبلها فيه الحسنُ عنعن، وهو مشهورٌ بالتدليس، فأتى بهذه المتابعة؛ لأنَّ فيها روايةَ الحسنِ عن أبي بَكْرَة بالإخبار، فانتفى ما يُخْشَى من تدليسه، وأيضًا فيها(٤) ردٌّ على مَن يقولُ: إنَّه لم يسمع من أبي بَكْرة(٥)، والله أعلم.

قوله: (**لَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الوَارِثِ، وَشُعْبَةُ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ**): أمَّا (عبد الوارث) فهو ابن سعيد، تقدَّم، وأمَّا (شعبة) فشعبة بن الحجَّاج، أميرُ المؤمنين في الحديث(٦)، وأمَّا (خالد بن عبد الله) فهو الطحَّان الواسطيُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم قريبًا[ح١٠٤٠] وبعيدًا[ح١٩١]، و[أمَّا] (حمَّاد بن سلمة) فهو ابن دِينار الإمام، أبو سَلَمة، أحدُ الأعلام، يُقال: ولاؤه لقريش، عن أبي عِمران الجونيِّ، وسلمة بن كُهَيل، وابن أبي مُلَيْكَة، وعنه: شعبة، ومالك، وأبو نَصْر التَّمَّار، قال ابنُ مَعِين:

(١) «ميزان الاعتدال» (٢٠٤/٤) وصحَّح عليه، وانظر «الطبقات الكبرى» (٣٤٨/٩)، «تاريخ بغداد» (١٤١/٨) (٣٣/١٣)، «تهذيب الكمال» (٥٧/٢٩)، «تذهيب التهذيب» (١٣٦/٩).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٦٢٣/٢-٦٢٤): (موسى: هو ابن إسماعيل التَّبوذكيُّ؛ كما جزم به المِزِّيُّ، وقال الدمياطيُّ ومَن تبعه: هو ابن داودَ الضَّبِّيُّ، والأوَّلُ أرجحُ؛ لأنَّ ابنَ إسماعيل معروفٌ في رجال البُخاريِّ دون ابن داود).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤٣١/٣)، وانظر «الجرح والتعديل» (٣٣٩/٨)، «تاريخ بغداد» (٢١٣/١٣)، «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٣٩)، «تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٧).

(٤) (فيها): ليست في (ج).

(٥) وهو قول الدارقطنيِّ؛ كما تقدَّم في الحديث (٧٨٣).

(٦) (في الحديث): ليست في (ج).

(إذا رأيت مَن يقع فيه، فاتَّهِمْه على الإسلام)، وقال عمرو بن عاصم: (كتبتُ عن حمَّاد ابن سلمة بضعة عشر ألفًا)، قال الذَّهبيُّ: (قلت: هو ثقةٌ صدوقٌ يغلط، وليس في قوَّة مالك، تُوُفِّيَ سنة «١٦٧هـ»)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا، ومسلمٌ، والأربعةُ، وله ترجمة في «الميزان»[١/٥٩٠][(١)]، وأمَّا (يونس) فهو ابن عبيد، تقدَّم قريبًا[ح١٠٤٠].

قوله: (**وَتَابَعَهُ أَشْعَثُ**): الضمير في (تابعه) يعود على مَن روى عن يونس بعدم[(٢)] هذه الزيادة، وهم: عبدُ الوارث، وشعبةُ، وخالدُ بن عبد الله، وحمَّادُ بن سَلَمة، قال شيخُنا الشَّارح في هذه المتابعة: (فكأنَّ الأشعثَ تابع مَن روى عن يونس بعدم[(٢)] هذه الزيادة[(٣)]، وكذا رواه الطَّبرانيُّ من طريق الأشعث بدونها، وكذا البيهقيُّ من طريق أشعث أيضًا[(٤)])، انتهى[(٥)].

وأمَّا (أشعث)، فهو بالمثلَّثة، يحتمل أن يكون ابنَ عبد الملك الحُمْرانيَّ، عن الحسنِ وابنِ سيرين، وعنه: شعبةُ، والقطَّانُ، وخلقٌ، وثَّقوه، تُوُفِّيَ سنة (١٤٦هـ)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا، والأربعة، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه[(٦)].

ويحتمل أن يكون ابنَ عبد الله بن جابر الحُدَّانيَّ البصريَّ، فإنَّ كلًّا منهما يروي[(٧)] عن الحسن، وروى عنه خالد بن الحارث؛ فإنَّ النَّسائيَّ أخرج هذه المتابعة عن خالد بن الحارث، عن أشعث، عن الحسن به[س٣/١٢٧]، والحُدَّانيُّ وثَّقه النَّسائيُّ، قال الذَّهبيُّ: (وما علمتُ أحدًا ضعَّفه)، قاله في «التذهيب»، وأمَّا في «الميزان» فقد صحَّح عليه، ثمَّ قال فيه: (أورده العقيليُّ في «الضعفاء»، وقال: في حديثه وَهَمٌ)، ثمَّ ذكر له حديثًا، ثمَّ قال الذَّهبيُّ: (قول العقيليِّ: «في حديثه وَهَمٌ» ليس بمُسَلَّم إليه، وأنا أتعجَّب كيف لم يخرِّج له البخاريُّ ومسلم؟!) انتهى[(٨)]، قال عبدُ الغنيِّ بن سعيد: (هو أشعث ابن جابر الحُدَّانيُّ، وهو أشعث بن عبد الله البصريُّ، وأشعث الأعمى، وأشعث الأزديُّ، وأشعث

---

(١) انظر «تاريخ دمشق» (٤١/١٠٣)، «الكاشف» (١/٢٠٨)، «تهذيب الكمال» (٧/٢٥٣).

(٢) في (ب): (تقدَّم)، وفي (ج): (لعدم).

(٣) في (ب): (الرواية).

(٤) «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٣/٣٣٧).

(٥) «التوضيح» (٨/٣٣١).

(٦) «ميزان الاعتدال» (١/٢٦٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٧٧).

(٧) في (ب) و(ج): (روى).

(٨) «ميزان الاعتدال» (١/٢٦٦)، وانظر «تذهيب التهذيب» (١/٣٩٨)، انظر «ضعفاء العقيليِّ» (١/٢٩).

الجَمليُّ[(١)])، انتهى، علَّق له البخاريُّ، وأخرج له الأربعة[(٢)]، والله أعلم.

فائدةٌ: قال البرقانيُّ: (قلت للدارقطنيِّ: أشعث عن الحسن؟ قال: هم ثلاثةٌ يحدِّثون عن الحسن جميعًا، أحدهم: الحُمْرانيُّ، منسوب إلى حُمْران مولى عثمان، ثقة، وأشعث بن عبد الله الحُدَّانيُّ، بصريٌّ، روى عن الحسن وأنس بن مالك، يُعتَبَر به، وأشعث بن سوَّار الكوفيُّ، يُعتَبَر به، وهو أضعفُهم، روى عنه ستَّةَ أحاديثَ[(٣)])[(٤)].

[وأمَّا أشعب -بالمُوَحَّدة- فهو الطامعُ، فردٌ، ليس له في الكتب السِّتَّة شيءٌ][(٥)].

٧- بابُ التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ فِي الكُسُوفِ

١٠٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، **عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: **أَنَّ يَهُودِيَّةً** جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَيُعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَائِذًا بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ**».

قوله: (**عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**) هذا هو الأنصاريُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٨].

قوله: (**أَنَّ يَهُودِيَّةً**) هذه اليهوديَّة لا أعلم أحدًا سمَّاها.

قوله: (**عَائِذًا بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ**): أمَّا (عائذًا) فهو مَنْصوبٌ على الحال المؤكِّدة أو المصدر، وأمَّا (مِن ذلكَ) فالظاهر أنَّ الكاف بالفتح، وليست الكاف خطابًا لمؤنَّث[(٦)]، ويدلُّ لذلك: أنَّ في [بعض] النسخ عوض (ذلك): (عذابِ القبر)، يبقى الكلام على هذه النسخة: (من عذاب القبر)، وكذا حلَّه شيخُنا فقال: (أي: أعوذُ عياذًا به منه، ويحتمل أن يريد: التعوُّذ بالله من أن يُعذَّب الناسُ في قبورهم إن لم يكن أُخبِر بذلك، ويحتمل أن يعوذ بالله من عذاب القبر وإن كان الناس [يُعذَّبون] في قبورهم)، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ) مضبوطًا بجيم معجمة مفتوحة، وكذا جاء في نسخةٍ من «تذهيب التهذيب» (٣٩٨/١)، وكذا ضبطه السَّمعانيُّ في «الأنساب» (٨٧/٢)، وضبطه الأميرُ ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٢٥٣/٢) وابنُ حجر في «تبصير المنتبه» (٣٥٣/١): (الحُمْلِي).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧٢/٣)، و(أشعث) هنا: هو ابن عبد الملك الحُمْرانيُّ؛ كما نصَّ عليه ابن الملقِّن في «التوضيح» (٣٣١/٨) وابنُ حجر في «الفتح» (٦٢٣/٢)، أمَّا أشعث بن عبد الله بن جابر؛ فلم يخرِّج له البخاريُّ عنِ الحسن شيئًا، وإنَّما علَّق له عن أنسٍ رضي الله عنه؛ كما رقم عليه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

(٣) في مصدره و«تهذيب الكمال» (٢٨٥/٣): (روى عنه شعبةُ حديثًا).

(٤) «سؤالات البرقانيِّ للدارقطنيِّ» (ص١٧).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٢٥٨/١).

(٦) لكنَّها في «اليونينيَّة» مكسورة الكاف، وعليها (صح).

٨- بابُ طُولِ السُّجُودِ فِي الكُسُوفِ

١٠٥١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ نُودِيَ: إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ، فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ جُلِّيَ عَنِ الشَّمْسِ، قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكين، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ (دُكَينًا) بالدال المهملة[ح٢/١١٢].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هو شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢/١١٢]، وتقدَّم هو مرارًا.

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كثير، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢/١١٢]، وتقدَّم هو مرارًا.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم(١) أنَّه ابن(٢) عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، واسمُه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، تقدَّم[ح٤].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو): كذا هو في أصلنا بفتح العين وزيادة واو، وكذلك هو، وفي(٣) الطرَّة: (عُمَر)(٤) -نسخة- بضمِّ العين، وفي هذه نظرٌ، والحديث إنَّما ذكره المِزِّيُّ في مسند عبد الله بن عمرو، يعني: ابن العاصي[تحفة٦/٣٩٦]، ولم يذكره في مسند عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (عبد الله بن عَمرو) بفتح العين/، وزيادة واو، بلا نسخة بالكُلِّيَّة، فهذه النسخة هي الصَّواب، وقد راجعت [١/١٥٠ب] «المطالع»، فلم أرَ في ذلك(٥) الاختلاف في (عَمرو) و(عُمر)(٦)، ونظرت «تقييد المهمل» في (الأوهام التي وقعت في «البخاريِّ»)، فلم أرَ ذلك، والله أعلم(٧).

(١) (تقدَّم): ليست في (ج).

(٢) (ابن): ليست في (ب).

(٣) في (ب): (في).

(٤) وهي رواية الكشميهنيِّ؛ كما في هامش «اليونينيَّة»، ورواية أبي ذرٍّ؛ كما في هامش (ق).

(٥) في (ب): (ذلك في).

(٦) زيد في (أ) و(ج): (ذلك)، وقد استُدركَت الأُولى في (أ).

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٦٢٦): (وقع في رواية الكشميهنيِّ: «عبد الله بن عُمَرَ»؛ بضمِّ أوَّله، وفتح الميم، بلا واو، وهو وهمٌ).

٩- بابُ صَلَاةِ الكُسُوفِ جَمَاعَةً

وَصَلَّى ابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ فِي صُفَّةِ زَمْزَمَ، وَجَمَّعَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ.

قوله: (فِي صُفَّةِ زَمْزَمَ): هو بالصاد المهملة المضمومة، وتشديد الفاء، كذا أحفظه، وكذا سمعتُه، وأسمعُ الناس يقرؤونه كذلك، وفي شرح شيخنا: (قال ابن التِّين: «صُفَّة زمزم»: مؤخَّره[١]، قيل: كانت أبنيةً، فصلَّى فيها ابن عبَّاس)، انتهى.

ورأيت في نسخة صحيحة: (ضِفَّة زمزم) مجودَّة بالضاد مكسورة ومفتوحة، وعَمِل عليها (معًا) و(صح)، وفي الهامش: (صُفَّة) كما أحفظه، وعزاها لدار الذهب، وهي نسخة معروفة ببغداد، وقد كَتَب تجاه (ضفَّة) التي هي رسمها بالضاد المعجمة كلامَ الجوهريِّ وغيره، قال الجوهريُّ: (الضِّفَّة، بالكسر: جانب النهر)، وينبغي أن يُحَرَّر هذا الإعجام، فإنِّي لم أرَه إلَّا فيما سأذكره قريبًا لك، ولم أرَ أحدًا ذكره[٢]، والله أعلم، ثمَّ رأيتُها في نسخةٍ أخرى عتيقة، وفتَحَ الضَّادَ وأَعْجَمَها بالقلم، ثمَّ ضرب عليها، وكتب حاشية: (الضِّفَّة: جانب النهر والطريق[٣]، [و]بالفتح: الفَعلة الواحدة، من اتَّضافَّ[٤] الناس على النهر، إذا كثُروا عليه)، انتهت، وهذه بالإعجام، والحاشية مأخوذةٌ من«صحاح الجوهريِّ»، قال الجوهريُّ في (ضفف[٥]) بإعجام الضاد: (والضَّفَف أيضًا: ازدحام الناس على الماء، والضَّفَّة: الفَعْلة الواحدة منه، يقال: تضافُّوا على الماء: إذا كثُروا عليه، قال الأصمعيُّ: ماءٌ مَضفوفٌ، إذا كثُر[٦] عليه الناس، مثل: مَشْفوهٍ)، [انتهى، ورأيتُها أيضًا في نسخةٍ وعليها صفة: (صغ) يعني بذلك: نسخة الصغانيِّ، يعني: اللغويَّ البغداديَّ، العالم المشهور في اللُّغة وغيرها].

قوله: (وَجَمَّعَ[٧] عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ): أمَّا (جمَّع) فهو بتشديد الميم، وأمَّا (عليُّ بن

---

(١) في مصدره: (موجزة)، وفي «عمدة القاري» (٦/٧١): (والصُّفَّة: موضعٌ مظلَّل يُجعَل في دار أو في حوش، وقال ابن الأثير في ذكرِ أهل الصُّفَّة: هم فقراء المهاجرين، ولم يكن لواحدٍ منهم منزلٌ يسكنه، فكانوا يأوون إلى موضعٍ مظلَّل في مسجد المدينة يسكنونه)، وهو يدلُّ على المثبت.

(٢) ذكره الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٦/١٣٨)، وانظر «الصحاح» مادَّة (ضفف).

(٣) زيد في (ب): (لعلَّه)، وكتبت في (أ) فوقها، ولعلَّها محرَّفة عن (والضَّفَّة)، كما سيأتي في نصِّ الجوهريِّ.

(٤) كذا في النُّسَخ، والذي في المصادر: (تضافَّ).

(٥) في (ب): (ضفة).

(٦) في (ج): (أكثر).

(٧) كذا في النُّسَخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (جمَع) بتخفيف الميم، وينظر هامشها.

عبد الله بن عبَّاس) فهو ابن عبد المطَّلب بن هاشم الهاشميُّ، المعروف أبو مُحمَّد، وأبو عبد الله، عن أبيه، وأبي هريرة، وطائفةٍ، وعنه: بنوه، والزُّهريُّ، ومنصور، وابن طاوس، وُلِدَ ليلة قُتِلَ عليٌّ رضي الله عنه، وكان أجمل قرشيٍّ في الدُّنيا، وقال عليُّ بن أبي حَمَلة: (كان يسجد كلَّ يوم ألفَ سجدةٍ، ورأيتُه آدمَ جسيمًا، بين عينيه أثرُ السجود)، تُوُفِّيَ سنة (١١٨هـ)، وقيل: سنة (١١٧هـ) بالحُمَيمة[1]، أخرج له مسلمٌ والأربعةُ[2].

١٠٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ البَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ القِيَامِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، [ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ القِيَامِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ القِيَامِ الأَوَّلِ]، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَاذْكُرُوا اللهَ عز وجل»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعْكَعْتَ، قَالَ عليه السلام: «إِنِّي رَأَيْتُ الجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ عُنْقُودًا، وَلَوْ أَصَبْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا، وَأُرِيتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَاليَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»، قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «بِكُفْرِهِنَّ»، قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ العَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

قوله: (ثُمَّ[3] كَعْكَعْتَ) أي: حَبَسْتَ.

قوله: (وَلَوْ أَخَذْتُهُ[4] لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا): يريد: أنَّهم يأكلون منه ويأكل منه مَن بعدهم حتَّى تنقضيَ الدُّنيا؛ لأنَّه كان لا يفنى ولا ينقطع بموته، وقد قدَّمتُ[ح٧٤٥] ما في «المسند»[حم١٧٦٤٢]

(١) قال ياقوت الحمويُّ في «معجم البلدان» (٢/٣٠٧): (الحُمَيْمَةُ؛ بلفظ تصغير «الحمة»...: بلدٌ من أرض الشراة، من أعمال عَمَّان في أطراف الشام).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٣٥)، «تاريخ دمشق» (٤٣/٤٩).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (رَأَيْنَاكَ).

(٤) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَصَبْتُه).

ومِن[١] عند ابن عبد البرِّ[التمهيد٣/٣٢١] عِظَم عنقود الجنَّة من حديث عتبة بن عبدٍ السُّلَميِّ، وعزاه ابن قيِّم الجوزيَّة إلى «المسند» في «حادي الأرواح»، والقرطبيُّ في «تذكرته» لعبد الرَّزَّاق، ثمَّ[٢] قال: (ذكره أبو عمر في «التمهيد» بإسنادٍ؛ وهو إسنادٌ صحيحٌ)[٣].

قوله: (أَفْظَعَ): هو بالظاء المعجمة، أي: أعظم، وأشدَّ، وأَهْيَب، و(أفظع) هنا: أشدَّ فظاعةً، أي: أفظع ممَّا سواه من المناظر الفظيعة، فحذف اختصارًا؛ لدلالة الكلام عليه، وقد تقدَّم[ح٤٣١].

قوله: (وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ): تقدَّم الكلام على نصب (أكثرَ) فيما مضى[ح٣٠٤].

سؤالٌ: إن قيل[٤]: كيف يلتئم هذا مع حديث أبي هريرة: «إنَّ أدنى أهل الجنَّة مَن له زوجتان من الدُّنيا»[٥] ومقتضاه: أنَّ النساء ثُلُثَا أهل الجنَّة؟

والجواب: أن يُحمَل حديثُ أبي هريرة هذا على ما بعد خروجهنَّ من النَّار، أو خرج الحديث الأوَّل مخرجَ التَّغليظ والتخويف، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه أخبر عمَّا رأى، وأجاب بعضهم: بأنَّه مخصوص ببعض النِّساء دون بعض[٦].

وفي «تذكرة القرطبيِّ»: (قال علماؤنا: لم يختلفوا في جنس النِّساء، وإنَّما اختلفوا في نوع من الجنس؛ وهو نساء الدُّنيا ورجالها أيُّهما أكثر؟ فإن[٧] اختلفوا في المعنى الأوَّل، وهو جنس النساء مطلقًا، فحديث أبي هريرة حُجَّة)، ويعني بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لكلِّ واحد منهم زوجتان»، قال: (وإن اختلفوا في نوع من الجنس -وهم أهل الدُّنيا-، فالنِّساء في الجنَّة أقلُّ)، قال القرطبيُّ: (ويحتمل

---

(١) في (ج): (من).

(٢) (ثمَّ): ليس في (ج).

(٣) انظر «حادي الأرواح» (١/١١٥)، «التذكرة» (ص٤٩٤). وأخرجه من طريق عبد الرزَّاق الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٧/١٢٨)، وانظر «التمهيد» (٣/٣٢١).

(٤) في (ج): (كيف).

(٥) أخرج البخاريُّ (٣٢٤٥) عن أبي هريرة مرفوعًا: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَلِجُ الجَنَّةَ صُورَتُهُمْ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ...» إلى أن قال: «وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ»، وأخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١٠٩٣٢) عن أبي هريرة أيضًا مرفوعًا: «إنَّ أدنى أهل الجنة منزلة...» إلى أن قال: «وإنَّ له مِن الحور العين لاثنين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا»، قال الحافظ في «الفتح» (٦/٣٧٥): (والذي يظهر أنَّ المراد: أنَّ أقلَّ ما لكلٍّ واحد منهم زوجتان).

(٦) انظر «التوضيح» (٨/٣٤٥).

(٧) زيد في (أ) و(ب): (كان).

أن يكون هذا في وقت كون النساء في النار، وأمَّا بعد خروجهنَّ بالشَّفاعة ورحمة الله حتَّى لا يبقى فيها أحد ممَّن قال: لا إله إلَّا الله، فالنِّساء في الجنَّة أكثر، وحينئذٍ يكون[١] لكلٍّ واحد زوجتان، أي: من نساء الدُّنيا، وأمَّا الحور العِين، فقد يكون لكلٍّ واحد منهم الكثيرُ منهنَّ)، ثمَّ ذكر حديثَ أبي سعيد مرفوعًا: «إنَّ أدنى أهل الجنَّة مَن له اثنتان وسبعون زوجة»[٢]، ورأيت شيخنا ﵀ نقل هذا الاحتمال عن الحكيم التِّرمذيِّ وغيره جازمين به، والله أعلم[٣]، وسيجيء الكلام في (باب صفة الجنَّة) في زوجات الجنَّة، والأحاديث في ذلك إن شاء الله تعالى ذلك[ح٣٢٤٥].

قوله: (يَكْفُرْنَ[٤] العَشِيْر): تقدَّم الكلام عليه في (الحيض)[ح٣٠٤].

قوله: (قَطُّ): تقدَّمت[٥] اللُّغات التي فيها[ح٧].

١٠- بابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الكُسُوفِ

١٠٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللهِ! فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ، أَيْ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الغَشْيُ، فَجَعَلْتُ أَصُبُّ فَوْقَ رَأْسِي المَاءَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ مِثْلَ -أَوْ قَرِيبًا مِنْ- فِتْنَةِ الدَّجَّالِ -لَا أَدْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ- يُؤْتَى أَحَدُكُمْ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا المُؤْمِنُ -أَوِ المُوقِنُ لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ وَالهُدَى، فَأَجَبْنَا، وَآمَنَّا، وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا، وَأَمَّا المُنَافِقُ -أَوِ المُرْتَابُ لَا أَدْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ».

قوله: (الغَشْيُ): تقدَّم الكلام عليه في (باب مَن لم يتوضَّأ إلَّا من الغَشْيِ المُثقِل) وغيره[ح١٨٤و٨٦].

---

(١) (يكون): ليس في (ب).

(٢) أخرجه الترمذيُّ (٢٥٦٢)، وقال: (حديث غريب)، وانظر «التذكرة» (ص٥١٦-٥١٧).

(٣) انظر «التوضيح» (١٢٨/١٩).

(٤) في (ج): (ويكفرن).

(٥) في (ب) و(ج): (تقدَّم).

قوله: (**حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ**): تقدَّم أنَّه يجوز في إعرابه ثلاثةُ أوجه -والله أعلم- النَّصبُ، والجرُّ، والرَّفع،[ح٨٦].

قوله: (**الدَّجَّالِ**): سيأتي الكلام عليه في بابه[قبل ح٧١٢٢]، وتقدَّم[١] عليه بعضُ الكلام[ح٨٦].

قوله: (**أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ**): هو مَنْصوبٌ.

قوله: (**يُؤْتَى أَحَدُكُمْ**): تقدَّم أنَّ فتنة القبر هل هي مختصَّة بالمؤمنين والمنافقين أو عامَّةٌ حتَّى الكفَّار؟ قولان، والصَّحيح: التَّعميم[ح٨٦].

وتقدَّم الكلام في فتنة الأمم قبلنا، وكلام القرطبيِّ وابن قيِّم الجوزيَّة فيها: (أنَّ كلَّ أمَّة مع نبيِّها)[٢]، كذلك قاله ابن القيِّم تفقُّهًا، وليس في المسألة نقلٌ عنده[ح٨٦].

وتقدَّم هل الأطفال يُسأَلون في قبورهم؟ ذكر ابن القيِّم فيها قولين، قال: (وهما وجهان في مذهب أحمد)، وفي «تذكرة القرطبيِّ»: (أنَّهم يُسأَلون، وأنَّ ظواهر الأخبار تقتضيه)، ذكر ذلك في (باب ذكر حديث البراء) عقيبه في (الرَّدِّ على المُلحِدة)، وهو[٣] في أوائل «التذكرة»[٤][ح٨٦].

وذَكَر مسألةً في «الرُّوح» فيمن هم في أعلى المقامات، [هل يُسأَلون في قبورهم في كتاب «الرُّوح» في أوَّل الكرَّاسة التَّاسعة، وذَكَر فيها قولين، قال: (وهما وجهان في مذهب أحمد وغيره)، انتهى[٥]، وهذا غريبٌ جدًّا][٦].

قوله: (**أَيَّ ذَلِكَ**): هو بالنَّصب[٧].

قوله: (**إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا**): وفي[٨] نسخة: (لمؤمِنًا)[٩]، تقدَّم أنَّ همزة (إِنْ) مكسورة، وأنَّها مخفَّفةٌ من الثَّقيلة[ح٨٦].

---

(١) في (ب): (وقد تقدَّم).

(٢) انظر «التذكرة» (ص١٢٢، ١٥٤)، «الروح» (ص٨٦-٨٧).

(٣) (هو): ليس في (ب).

(٤) انظر «الروح» (ص٨٧)، «التذكرة» (ص١٣٥).

(٥) انظر «الروح» (ص٨١).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٧) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ سابقة قبل قوله: (يؤتى أحدكم)، وهي مستدركةٌ في (أ).

(٨) في (ب): (في).

(٩) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ.

قوله: (**وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوِ الْمُرْتَابُ**): تقدَّم الكلام عليه أعلاه[(١)] أنَّ الصَّحيح تعميمُ السؤال للمؤمن والمنافق والكافر، والله أعلم.

قوله: (**أَيَّهُمَا**[(٢)]): هو بالنَّصب.

١١- بابُ مَنْ أَحَبَّ العَتَاقَةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

١٠٥٤- حَدَّثَنا رَبِيعُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا **زَائِدَةُ**، **عَنْ هِشَامٍ**، **عَنْ فَاطِمَةَ**، **عَنْ أَسْمَاءَ** قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.

قوله: (**العَتَاقَةَ**): هي بفتح العين، وهذا ظاهرٌ جدًّا/. [١/١٥١أ]

قوله: (**زَائِدَةُ**): هو زائدةُ بنُ قدامةَ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٦٩].

قوله: (**عَنْ هِشَامٍ**): هذا هو هشام بن عروة، مشهورُ الترجمة.

قوله: (**عَنْ فَاطِمَةَ**): هي فاطمة بنت المنذر بن الزُّبير، زوجُ هشامٍ، مشهورةٌ معروفةٌ.

قوله: (**عَنْ أَسْمَاءَ**): هي بنت أبي بكر الصِّدِّيق، وهي جدَّة فاطمة، تقدَّم[ح٨٦] بعضُ ترجمتِها ﵄.

١٢- بابُ صَلَاةِ الكُسُوفِ فِي المَسْجِدِ

١٠٥٥- ١٠٥٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ **يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**، عَنْ **عَمْرَةَ بِنْتِ** عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ **أَنَّ يَهُودِيَّةً** جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: **أَيُعَذَّبُ** النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **عَائِذًا بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ**.

ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرْكَبًا، فَكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَرَجَعَ ضُحًى، فَمَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ **ظَهْرَانَيِ الحُجَرِ**، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ القِيَامِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهوَ دُونَ القِيَامِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ القِيَامِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ وَهوَ دُونَ السُّجُودِ الأَوَّلِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ القَبْرِ.

---

(١) (أعلاه): ليس في (ج).

(٢) كذا في النُّسَخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت من نسخةٍ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أيَّتهما).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّه إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيس عبدِ الله، ابنُ أخت الإمامِ[1] مالكِ ابن أنس، شيخِ الإسلام.

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هو الأنصاريُّ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٨].

قوله: (أَنَّ يَهُودِيَّةً): تقدَّم أنِّي لا أعرف أحدًا سمَّاها.

قوله: (عَائِذًا بِاللهِ): تقدَّم أنَّه مَنْصوبٌ على الحال المُؤكِّدة أو المصدر قريبًا[ح١٠٤٩].

قوله: (مِنْ ذَلِكَ): تقدَّم عليه[2] الكلام، وأنَّ الظَّاهر أنَّه بفتح الكاف، قريبًا[ح١٠٤٩].

قوله: (ظَهْرَانَيِ الحُجَرِ): تقدَّم أنَّ (ظهرانَي) بفتح النُّون، و(الحُجَر): جمع (حُجرة) وهي بيوت أزواجه رضي الله عنهن.

١٣- بابٌ لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ

رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ، وَالمُغِيرَةُ، وَأَبُو مُوسَى، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ.

قوله: (رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ): تقدَّم أنَّه نُفَيعُ بن الحارث، أو مسروحٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه رضي الله عنه[ح٣١].

قوله: (وَأَبُو مُوسَى): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار الأشعريُّ.

١٠٥٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «الشَّمْسُ وَالقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم مرارًا.

قوله: (عَنْ إِسْمَاعِيلَ): هو إسماعيل بن أبي خالد، الكوفيُّ الإمام، وكان[3] طحَّانًا، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم في بعض المرَّات ترجمتُه[ح٩٠].

قوله: (حَدَّثَنِي قَيْسٌ): هو قيس بن أبي حازم، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٧].

قوله: (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ): هو عُقبة بن عَمرٍو الأنصاريُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ الصَّحيح: أنَّه ليس ببدريٍّ، وإنَّما كان ينزل ماءً[4] ببدر[5]، فنُسِب إليها[ح٥٥].

---

(١) (الإمام): ليس في (ج).

(٢) (عليه): مثبتٌ من (ب).

(٣) في (ب): (كان).

(٤) (ماء): سقط من (ج).

(٥) في (ج): (بدرًا).

١٠٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَأَطَالَ القِرَاءَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ القِرَاءَةَ وَهِيَ دُونَ قِرَاءَتِهِ الأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ دُونَ رُكُوعِهِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ يُرِيهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: [حَدَّثَنَا هِشَامٌ): يعني: ابنَ يوسف][(١)]، هذا هو المُسنَديُّ الحافظ، [وكذا قاله بعضُ الحُفَّاظ العصريِّين، قال: (ويُؤيِّده أنَّه أخرج[(٢)] عن عبد الله بن مُحمَّد المُسنَديِّ عدَّةَ أحاديثَ مِن روايته عن هشام بن يوسف الصنعانيِّ، وكان سماعه منه بصنعاء، وابنُ أبي شيبة لم يدخلِ اليمن، ولا له عن هشام بن يوسف روايةٌ)، انتهى][(٣)]، والمسنَديُّ[(٤)] تقدَّم مرارًا، وتقدَّم الكلامُ على ترجمتِه[(٥)]، ولم قيل له: المُسنَديُّ[ح٩].

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٨٨٥].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٦)] مَعْمَرٌ): تقدَّم أنَّه بميمَين مفتوحَتَين، بينهما عَينٌ ساكنةٌ، وهو [ابنُ] راشد، وتقدَّم أنَّ (الزُّهْرِي): مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، العَلَمُ الفَرْدُ.

قوله: (وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ): (هشامٍ): مجرورٌ معطوفٌ على (الزُّهريِّ)، ومَعْمَر رواه عنهما، فاعلمه.

١٤- بابُ الذِّكْرِ فِي الكُسُوفِ

رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

١٠٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي

---

(١) ما بين معقوفين ليس في (ب) و(ج).

(٢) يعني: البخاري.

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ج)، وتقدَّم كلام الحافظ ابن حجر مطوَّلًا في الحديث (٨٩٩) فانظره إن أردته، وانظر «فتح الباري» (١٢/٣٠٤-٣٠٥).

(٤) (والمُسنديُّ): مثبت من (ب).

(٥) زيد في (ب): (بعض).

(٦) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

مُوسَى قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَزِعًا، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ، وَقَالَ: «هَذِهِ الآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللهُ بِهِ عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، المشهورُ، الإمامُ.

قوله: (**عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ المُوَحَّدة، وفتح الرَّاء، وهذا ظاهرٌ عند أهله، وهو ابن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعريِّ.

قوله: (**عَنْ أَبِي بُرْدَةَ**): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي موسى، الفقيهُ، قاضي الكوفة، الحارث أو عامر، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١].

قوله: (**عَنْ أَبِي مُوسَى**): تقدَّم أعلاه اسمُه ونسبُه[قبل ح١٠٥٧].

قوله: (**يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ**): قد يُستشكَل هذا من حيث إنَّ السَّاعة لها مُقدِّماتٌ كثيرةٌ، ولا بدَّ مِن وقوعها، ولم تكن وقعت[(١)]؛ كطلوع الشَّمس مِن مغربها، وخروج الدَّابَّة والنَّار، وغير ذلك من الأمور المشهورة في الأحاديث، ويُجاب عنه بأجوبة، **أحدها**: لعلَّ هذا الكسوف كان قبل إعلام النَّبيِّ ﷺ بهذه الأمور، **الثَّاني**[(٢)]: لعلَّه خشي أن يكون بعض مُقدِّماتها، **الثَّالث**: أنَّ الرَّاوي ظنَّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ يخشى أن تكون السَّاعة، وليس يلزم من ظنِّه أن يكون النَّبيُّ ﷺ خشي ذلك حقيقة، بل خرج النَّبيُّ ﷺ مستعجلًا مُهتمًّا بالصَّلاة وغيرها من أمور الكسوف مبادرًا إلى ذلك، وربَّما خاف أن يكون نوع عقوبة، كما[(٣)] كان ﷺ عند هبوب الرِّياح تُعرَف الكراهية في وجهه، ويخاف أن يكون عذابًا[(٤)]، فظنَّ الرَّاوي خلاف ذلك، فلا اعتبار بظنِّه، والله أعلم[(٥)]، قاله النَّوويُّ بأطولَ مِن هذا[شرح مسلم٦/٤٥٤].

(١) في (ج): (طلعت).

(٢) في (ج): (والثاني).

(٣) في (ب): (لما).

(٤) أخرج البخاريُّ (١٠٣٤) عن أنس رضي الله عنه قال: (كانت الريح الشديدة إذا هبَّت، عُرِف ذلك في وجه النَّبيِّ ﷺ).

(٥) (والله أعلم): ليس في (ج).

١٥- بابُ الدُّعَاءِ فِي الخُسُوفِ

قَالَهُ أَبُو مُوسَى وَعَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (قَالَهُ أَبُو مُوسَى): تقدَّم أنَّه الأشعريُّ عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار.

١٠٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ المُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللهَ، وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وتقدَّم بعض ترجمته[ح١٧].

قوله: (**حَدَّثَنا زَائِدَةُ**): تقدَّم أعلاه(١) أنَّه ابنُ قُدامةَ، وتقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[ح٢٦٩].

قوله: (**عَنْ**(٢) **زِيادِ بنِ عِلَاقَةَ**): (عِلاقة): بكسر العين وفتحِها(٣)، أبو مالك الثَّعْلَبيُّ، عن عمِّه قُطْبة بن مالك وجريرٍ البجليِّ، وعنه: شعبةُ والسُّفيانان، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ) تقريبًا وقد قارب المئة، أخرج له الجماعة(٤).

قوله: (**يَومَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ**): تقدَّم في أوَّل (الكُسوف) متى وُلِد إبراهيم، وكم عاش، ومتى تُوُفِّيَ رضي الله عنه[قبل ح١٠٤٠].

١٦- بابُ قَوْلِ الإِمَامِ فِي خُطْبَةِ الكُسُوفِ: أَمَّا بَعْدُ

قوله: (**أَمَّا بَعْدُ**): تقدَّم في أوَّل هذا التَّعليق أنَّه يجوز فيها أربعةُ أوجه، وتقدَّم الخلاف في أوَّل مَن قالها[ح٧]، وتقدَّم في (الجمعة) أيضًا، وتقدَّم في (الجمعة) كم روى (أمَّا بعد) عن النَّبيِّ ﷺ مِن صحابيٍّ؛ فانظر ذلك في (الجمعة) إن أردته[ح٩٢١].

---

(١) (أعلاه): ليس في (ب).

(٢) كذا في النسخ، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٣) ضبطها ابنُ قرقول في «المطالع» (٥/٧٢) والنوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (٢/٢٢٩) وابنُ حجر في «تبصير المنتبه» (٣/٩٦٢) وغيرُهم بكسر العين فقط، وقال المطرزي في «المُغرِب» (٢/٧٩): (عِلاقَة السَّوطِ؛ **بالكسر**: معروفةٌ، وبها سُمِّيَ والدُ زياد بن عِلاقَة الغَطَفاني).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٤٩٨)، «الكاشف» (١/٢٨٦).

١٠٦١- وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ المُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ، فَحَمِدَ اللهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

قوله: (وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم أنَّه حمَّاد بن أسامة، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو على شرطه، وقد ذكره في (الجمعة) بلفظ: (وَقَالَ مَحْمُودٌ/: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ...) فذكره به[ح٩٢٢]. [١/١٥١ب]

١٧- بابُ الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ القَمَرِ

قوله: (بَابُ الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ القَمَرِ): فائدةٌ: سمعت مِن بعض مشايخي في الحديث والفقه من أهل حلبَ -وهو الإمام العلَّامة كمال الدِّين أبو حفص عمر بن الشَّيخ تقيِّ الدِّين إبراهيم ابن العجميِّ(١)- يقول: (كسوف القمر يتَّفق كثيرًا، وقلَّ سنةٌ تمضي إلَّا وينكسف فيها القمر، ولكن لم يصحَّ في حديث: أنَّه ﷺ صلَّى لخسوف(٢) القمر)، هذا كلامه أو معنى كلامه، انتهى، وكذا قال غيره، كابن القيِّم في «الهدي»، وعبارته: (وانكسف القمر على عهد رسول الله ﷺ دفعاتٍ كثيرةً، ولم يُنقَل أنَّه صلَّاها في جماعة، ولا أنَّه دعا إلى ذلك)، قال شيخنا الشَّارح: (ومِن الغريب قولُ ابن رُشْد: «إنَّه لم يُروَ أنَّه ﷺ صلَّى في كسوف القمر مع كثرة دورانه»[بداية المجتهد١/١٥٥]، وقد أسلفنا مِن طريقٍ هناك أنَّه صلَّى فيه)[التوضيح٨/٣٦٢] يريد بذلك: ما رواه الدَّارقطنيُّ عن عروة عن عائشة ﵂: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يصلِّي في كسوف الشَّمس والقمر(٣) أربعَ ركعات، وأربع سجدات، ويقرأ في الأولى: بالعنكبوت أو الرُّوم، وفي الثَّانية: بياسين)[قط١٧٧٤]، فيه إسحاقُ بن راشد، وهو من رجال البخاريِّ والأربعة، صدوق، انتهى(٤)، قال المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه» عقب حديث عائشة: (وذِكرُ القمر غريبٌ) انتهى، قال شيخنا المؤلِّف: (وروى الدَّارقطنيُّ أيضًا من حديث ابن عبَّاس ﵄: أنَّه ﵇ صلَّى في كسوف القمر والشمس ثماني ركعات في أربع سجدات) انتهى(٥).

وقد روى الحسن البصريُّ قال: (خَسَفَ القمرُ وابن عبَّاس أمير بالبصرة، فصلَّى بنا ركعتين،

---

(١) انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (٣/١٤٧)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/١٠٨).

(٢) في (ج): (بخسوف).

(٣) في (ج): كسوف القمر.

(٤) «التوضيح» (٨/٣٠٩). وانظر «تهذيب الكمال» (٢/٤١٩)، «ميزان الاعتدال» (١/١٩٠).

(٥) «التوضيح» (٨/٣٠٩)، وانظر «غاية الإحكام» (٣/٢٥٥)، «سنن الدارقطني» (١٧٧٣).

في كلِّ ركعة ركعتان، فلمَّا فرغ ركب وخَطَبَنا، فقال: صلَّيت بكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلِّي)، رواه الشَّافعيُّ في «مسنده»[ح٣٥٤]، قال ابنُ المدينيِّ[العلل٥١] -كما نقله العلائيُّ في «المراسيل»-: (إنَّه لم يَسمَع من ابن عبَّاس)[جامع التحصيل١٦٣]، وكذا قال بَهْزُ بنُ أَسَد(١)، وأحمدُ ابنُ حنبل، ويحيى بنُ مَعِين[الدوري ٤/٢٣٠]، قال ابنُ المدينيِّ[العلل٥١] في(٢) قول الحسن: (خَطَبَنا ابنُ عبَّاس بالبصرة): (إنَّما هو كقول ثابت: قَدِم علينا عِمرانُ بن حُصَين، ومثل قول مجاهد: قدم علينا عليٌّ، وكقول الحسن: إنَّ سراقة بن مالك بن جُعشم حدَّثهم، وقولِه: غزا بنا مجاشع بن مسعود)[جامع التحصيل١٦٣].

وقد تقدَّم[قبل ح١٠٤٠] أنَّ شيخي العراقيَّ قال في «سيرته» المنظومة[الألفيَّة ٧١]:

وَقِيلَ فِي الخَمْسِ وَفِيهِ نَزَلَتْ ... آيُ الحِجَابِ وَالخُسُوفُ صُلِّيَتْ
لِقَمَرٍ وَفِيهِ غَزْوُ الخَنْدَقِ ... مَعَ قُرَيْظَةٍ مَعَ المُصْطَلَقِ

لكن قال في أوَّل هذه «السِّيرة» ما لفظه[الألفيَّة ٢٩]: [من الرَّجز]

وَلْيَعْلَمِ الطَّالِبُ أَنَّ السِّيَرَا ... تَجْمَعُ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ أُنْكِرَا

انتهى، وقال مُغْلْطاي في «سيرته الصُّغرى»: (وفي جمادى الآخرة -يعني: سنة خمس- خُسِفَ القمرُ، وصلَّى صلاة الخسوف)[الإشارة٢٥٤](٣).

١٠٦٢- **حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ**): هو محمود بن غَيْلان المروزيُّ الحافظ، أبو أحمدَ، عن الفضل بن موسى السِّينانيِّ وابنِ عُيَينة، وعنه: مَن سوى أبي داود، وابنُ خزيمة، والبغويُّ، مات في رمضان سنة (٢٣٩هـ)، أخرج له مَن روى عنه مِنهم، قال النَّسائيُّ: (ثقة)[مشيخة النسائيِّ٦٨](٤)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٥٧٠].

قوله: (**عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ**): أمَّا (يونسُ) فقد تقدَّم أنَّه ابن عُبَيد، وتقدَّم بعض

(١) في (ب): (راشد).

(٢) (في): ليس في (ب).

(٣) قال ابن حبَّان في «الثقات» (١/٢٦٣) في (السنة الخامسة): (وكسف القمر في جمادة الآخرة.. فصلَّى رسول الله ﷺ صلاة الكسوف).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٠٥).

ترجمتِه[ح٣١]، وأمَّا (الحسن) فهو ابن أبي الحسن البصريُّ الإمام، و(أبو بَكْرَة): نُفَيع بن الحارث، تقدَّم[ح٣١].

١٠٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى المَسْجِدِ، وَثَابَ إِلَيْهِ النَّاسُ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، فَانْجَلَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، وَإِنَّهُمَا لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا كَانَ ذَاكَ فَصَلُّوا، وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِكُمْ»، وَذَاكَ أَنَّ ابْنًا لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاتَ، يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ فِي ذَاكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بفتح المِيمَيْن، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عمرو بن أبي الحجَّاج المِنقريُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سعيد التَّنُّوريُّ الحافظُ، وتقدَّم عليه بعض الكلامِ[ح٢١٣].

قوله: (وَثَابَ النَّاسُ إِلَيْهِ(١)): (ثاب) أي: اجتمع، ويقال: رجعوا، وهو قريب.

قوله: (وَذَاكَ أَنَّ ابْنًا لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاتَ يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ): تقدَّم متى وُلِد إبراهيم، وكم عاش، ومتى مات، في أوَّل (الكسوف)[قبل ح١٠٤٠].

١٨- بابُ الرَّكْعَةُ الأُولَى فِي الكُسُوفِ أَطْوَلُ

١٠٦٤- حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي سَجْدَتَيْنِ، الأَوَّلُ الأَوَّلُ أَطْوَلُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ): تقدَّم أعلاه أنَّه محمودُ بنُ غَيْلان، وتقدَّم أيضًا فيه بعضُ ترجمتِه[ح١٠٦٢].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ): قال الدِّمياطيُّ: (الزُّبيريُّ، مُحَمَّدُ بن عبد الله بن الزُّبير بن عُمر بن درهم، الأَسَديُّ مولاهم، الكوفيُّ)، انتهى، (الزُّبيريُّ) بضمِّ الزَّاي، عن فِطر بن خَلِيفة، ومِسْعَر، وخلقٍ، وعنه: أحمدُ، ومحمودُ بن غَيْلان، وأحمدُ بن الفرات، وخلقٌ، قال بندار: (ما رأيتُ أحفظَ منه)(٢)، وقال آخرُ: كان يصوم الدَّهرَ، مات سنة (٢٠٣هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٥٩٥/٣](٣).

(١) في (ق): (إليه الناس)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) «سنن الترمذيِّ» عقيب الحديث (٤١٧).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤٧٦/٢٥).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ الإمامُ، شيخُ الإسلام، وأحدُ الأعلام، مشهورُ الترجمة.

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن سعيد الأنصاريُّ، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٨].

قوله: (الأَوَّلُ الأَوَّلُ أَطْوَلُ): (الأوَّل): مَرْفوعٌ فيهما، و(أطولُ): خبره[(١)]، وفي رواية: (الأُولى فالأُولى)[(٢)].

١٩- بابُ الجَهْرِ بِالقِرَاءَةِ فِي الكُسُوفِ

١٠٦٥- ١٠٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ نَمِرٍ: سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: جَهَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي صَلَاةِ الكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ فَرَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، ثُمَّ يُعَاوِدُ القِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الكُسُوفِ، أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ.

وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَبَعَثَ مُنَادِيًا بِالصَّلَاةِ جَامِعَةٌ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ.

وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ: سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ مِثْلَهُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ: مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، مَا صَلَّى إِلَّا رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ إِذْ صَلَّى بِالمَدِينَةِ، قَالَ: أَجَلْ، إِنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ.

تَابَعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الجَهْرِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ نَمِرٍ): هو بفتح النُّون، وكسر الميم، واسمُه عبدُ الرَّحمن، وسيأتي قريبًا مُسمًّى[ح١٠٦٦]، وهو يَحصَبيٌّ[(٣)]، عن مكحول والزُّهريِّ، وعنه: الوليدُ بن مسلم فقط، قال أبو حاتم[الجرح والتعديل٥/٢٩٥] وغيرُه: (ليس بقويٍّ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، له

(١) (وأطول خبره): ليس في (ج).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ، والأَصيليِّ، وابن عساكر.

(٣) كذا ضبطه المصنِّف بفتح الصاد بالقلم، وعليه اقتصر الجوهريُّ في «الصحاح» مادة (حصب)، لكن قال الشيخُ مجدُ الدِّين في «القاموس المحيط» مادة (حصب): (يَحْصِبُ: مُثَلَّثَة الصَّادِ: حَيٌّ بها -أي: باليمن-، والنِّسْبةُ مُثَلَّثَةٌ أيضًا، لا بالفتح فقط؛ كما زَعَمَ الجوهرِيُّ)، وقال السمعانيُّ في «الأنساب» (٥/٦٨٢): (اليَحْصُبِيُّ: بفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وسكون الحاء المهملة، وكسر الصاد المهملة وقيل: بضمِّ الصاد وهو أشهرُ، وكسرِ الباء المنقوطة بواحدة).

ترجمة في «الميزان»[٢/٥٩٥](١).

قوله: (سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله ابن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ): قال شيخنا الشَّارح: (وقول البخاريِّ: «وقال الأوزاعيُّ وغيرُه: سمعتُ الزُّهريَّ، عن عروة، عن عائشة: أنَّ الشمس خَسَفَت...» الحديث، ذكر خلفٌ أنَّ مُسلِمًا رواه عن مُحَمَّد بن مِهْران: حدَّثنا الوليد: حدَّثنا الأوزاعيُّ، عنِ ابن شهاب[م(٩٠١)(٤)]، ثمَّ قال: وهو حديث البخاريِّ عن مُحَمَّد بن مِهْران، عن الوليد، وقال -يعني: الوليد-: وقال الأوزاعيُّ وغيرُه: سمعتُ الزُّهريَّ)[التوضيح٨/٣٦٩] انتهى، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (البخاريُّ في «الكسوف» في أثناء حديث مُحَمَّد بن مِهْران، عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرَّحمن بن نَمِر، عن الزُّهريِّ، قال -يعني: الوليد-: وقال الأوزاعيُّ وغيرُه: سمعتُ الزُّهريَّ به)[تحفة١٢/٥٤].

[وقال بعضُ حُفَّاظ العصر: ([غيرُه]: هو عبد الرَّحمن بن نَمِر عند مسلم[م(٩٠١)(٥)])](٢).

قوله: (وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ): قائل ذلك هو الوليد بن مسلم.

قوله: (فَقُلْتُ: مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ): الزُّهريُّ يخاطبُ عروةَ بنَ الزُّبير.

قوله: (مِثْلَ الصُّبْحِ): (مثلَ): بالنَّصب فقط، لا كما تقدَّم[ح١٠٤٦]، تلك يجوز فيها الكسر والنَّصب.

قوله: (أَجَلْ): تقدَّم الكلام عليها قريبًا، وأنَّها بمعنى: نَعَم.

قوله: (تَابَعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الجَهْرِ): الضمير في (تابعه) يعود على عبد الرَّحمن بن نَمِر، و(سفيان بن حسين): واسطيٌّ، يكنى أبا مُحَمَّد وأبا الحسن، عن الحسن، ومُحَمَّد بن سيرين، والزُّهريِّ، وعنه: شعبةُ ويزيدُ بن هارون، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ إلَّا في الزُّهريِّ)(٣)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/١٦٥]، أخرج له البخاريُّ تعليقًا، والأربعة[تهذيب الكمال١١/١٣٩]، وأمَّا (سليمان ابن كثير) العبديُّ، فعنِ الزُّهريِّ وعَمرو بن دِينار، وعنه: أخوه مُحَمَّد وعفَّان، صُوَيلِحٌ، ضعَّفه ابنُ مَعِين، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأس إلَّا في الزُّهريِّ)(٤)، وله ترجمةٌ في

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٤٦٠).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج)، وانظر «هدى الساري» (ص٢٨٢).

(٣) «سنن النسائيِّ الكبرى» عقب الحديث (٣١٩).

(٤) «سنن النسائيِّ الكبرى» عقب الحديث (٣٣٥٨)، وانظر «الجرح والتعديل» (٤/١٣٨).

«الميزان»[(١)]، وقال الدِّمياطيُّ: (سليمان بن كثير العبديُّ البصريُّ اتَّفقا عليه، وسفيان بن حسين احتجَّ به مسلمٌ[(٢)]، واستشهد به البخاريُّ، وهما ضعيفان في حديث الزُّهريِّ) انتهى.

فائدةٌ: متابعة سفيان بن حسين أخرجها التِّرمذيُّ في (الكسوف) عن أبي بكر مُحَمَّد بن أبان، عن إبراهيم بن صدقة، عن سفيان بن حسين به[(٣)]، وقال: (حسن صحيح، ورواه أبو إسحاق الفزاريُّ عن سفيان بن حسين نحوه)[ت٥٦٣]، وأخرجها النَّسائيُّ فيه عن إسحاق بن إبراهيم، عن مُحَمَّد بن يزيد، عن سفيان بن حسين نحوه[كن١٨٩٤].

ومتابعة (سليمان بن كثير) أخرجها النَّسائيُّ فيه عن مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله، عن أبي داود، عن سليمان بن كثير نحوه[كن١٨٩٣]، حديث النَّسائيِّ في رواية ابن الأحمر، ولم يذكره أبو القاسم ابنُ عساكر[(٤)]/. [١/١٥٢أ]

❁❁❁

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/٢٢٠) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٦).

(٢) أخرج له مسلمٌ في مقدِّمة «صحيحه»؛ كما رقم عليه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١١/١٣٩).

(٣) زيد في النسخ تبعًا لـ«تحفة الأشراف» (١٢/٣٤): (وهذا لفظه)، وكان المِزِّيُّ قد أورد لفظَ الترمذيِّ في بداية تطريفه للحديث، فتبعه المصنِّف رحمه الله دون أن يسوق اللفظ، والله أعلم.

(٤) قوله: (حديث النَّسائيِّ في رواية ابن الأحمر، ولم يذكره أبو القاسم ابنُ عساكر) هو قول المِزِّيِّ في «التحفة» (١٢/٣٤)، وهو يعني: أنَّ حديثَ النسائيِّ ممَّا استدركه الحافظُ المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» على ابنِ عساكر في «أطرافه»، ولا غرضَ لذكره هنا، والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَّتِهَا

(بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَّتِهَا)... إلى (بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ).

[سيأتي قريبًا متى شُرِعَ سجود القرآن، وما أوّل سجدةٍ نزلت قبلُ][ح١٠٦٧].

١٠٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الأَسْوَدَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ بِمَكَّةَ، فَسَجَدَ فِيهَا، وَسَجَدَ مَنْ مَعَهُ غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصًى أَوْ تُرَابٍ، فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، فَرَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم أنَّه بُندارٌ، ولِمَ لُقِّب بذلك، وأنَّ (بشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، ثمَّ راء، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وتقدَّم مَن لقَّبه بذلك[ح٨٧].

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عَمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ، وتقدَّم عليه بعضُ الكلام[ح٤٠].

قوله: (سَمِعْتُ الأَسْوَدَ): تقدَّم مرارًا أنَّه الأسود بن يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ، من السَّابقين والمهاجرين الأوَّلين، رضي الله عنه.

قوله: (قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ «النَّجْمَ» بِمَكَّةَ): اعلم أنَّ هذه أوَّلُ سورةٍ نزل فيها سجدةٌ، وهي أوَّل السَّجدات، فلهذا بدأ بها، وكانت السَّجدةُ في رمضان سنة خمس من النُّبوَّة، وكانت هجرة مَن هاجر إلى الحبشة مِن الصَّحابة في رجب من السَّنة، فأقاموا شعبان وشهر رمضان، وكانت السَّجدةُ في رمضان، قاله الواقديُّ[الكبرى١/١٧٦]، والله أعلم.

قوله: (غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصًى): هذا الشَّيخ هو أميَّة بن خلف، كما ذكره البخاريُّ في تفسير (النَّجم)[ح٤٨٦٣]، وأخرج البخاريُّ أيضًا في (باب قتل أبي جهل) ما يُشعر بأنَّه أميَّة بن خلف(١)[ح٣٩٧٢]،

---

(١) قال المؤلِّف في شرحه الحديث (٣٩٧٢): (هذا الشيخ: تقدَّم أنَّه أميَّة بن خلف... وإليه يشعر سياق حديثه هنا بعد مقتله).

قال شيخنا: (وقال ابن سعد: «إنَّه الوليد بن المغيرة، قال[(١)]: قال بعضهم: إنَّه أبو أُحَيحَة، وقال بعضهم: كلاهما جميعًا فعلَ ذلك»، وحكى المنذريُّ أقوالًا: الوليد بن المغيرة، عتبة بن ربيعة، أبو أحيحة سعيد بن العاصي، قال: «وما ذكره البخاريُّ أصحُّ») يعني: أميَّة بن خلف، قال شيخنا: (ولم يحكِ ابنُ بطَّال غير الوليد بن المغيرة)، قال: (وذكر ابن بَزِيزَة: أنَّ ذلك كان مِن المنافقين، وهو[(٢)] وَهَمٌ) انتهى مُلَخَّصًا[(٣)].

وفي «مبهمات ابن بَشْكُوال» قال: (الرَّجل أميَّة بن خلف...)، وساق شاهده من «البخاريِّ»، (وقيل: الوليد بن المغيرة، وقيل: عتبة بن ربيعة، ذكر ذلك سُنَيد بن داود في «تفسيره» عن ابن جريج، وذكر أبو جعفر النَّحَّاس: أنَّه أبو أحيحة سعيد بن العاصي)، ثمَّ قال: (والذي ذكره البخاريُّ أصحُّ إن شاء الله تعالى، وذكر الطَّبريُّ: أنَّه أبو أحيحة)[الغوامض والمبهمات ٢/٥٩٨] انتهى[(٤)]، وفي «تفسير الأستاذ العلَّامة أثير الدين أبي حيَّان شيخ شيوخنا» «البحر»: (أنَّه أبو لهب)[البحر المحيط ١٠/٩]، والله أعلم[(٥)].

فائدةٌ: اختُلِف في عدد سجود القرآن على أقوال:

أصحُّها: أربعَ عشرةَ[(٦)].

ثانيها: أربعَ عشرةَ، بإسقاط ثانية (الحجِّ)، وإثبات ﴿صٓ﴾، وهو مذهب أبي حنيفة، وداود، وابن حزم[(٧)].

---

(١) في (ب) و(ج): (وقال).

(٢) (وهو): سقط من (ب).

(٣) انظر «التوضيح» (٨/٣٨٣)، وانظر «الطبقات الكبرى» (١/١٧٤-١٧٥)، «مختصر سنن أبي داود» (٢/١١٨)، «شرح ابن بطَّال» (٣/٥٤).

(٤) انظر «الناسخ والمنسوخ» (ص٥٧٢)، وذكر قبله أنَّه الوليد بن المغيرة، «تفسير الطبري» (٧/٥٨٧٧)، وذكر في أثرٍ قبله أنَّه الوليد بن المغيرة.

(٥) لمَّا ذَكَر هذا في «العقد الغالي» (ق٣٥) قال: (اختُلِف فيه؛ هو أمية بن خلف، وأميَّة بن خلف قتل ببدر، وقال أبو حيَّان: إنَّه أبو لهب، وأبو لهب لم يُقتَل ببدر).

(٦) وهو أصحُّ قولي الشافعي وأحمد، انظر «المهذَّب» (١/٨٥)، «الكافي في فقه الإمام أحمد» (١/٢٧٢)، وهي في (الأعراف)، و(الرعد)، و(النحل)، و(بنو إسرائيل)، و(مريم)، وثنتان في (الحجِّ)، وفي (الفرقان)، و(النمل)، و﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾، و﴿حمٓ﴾ السجدة، و(النجم)، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾، و﴿ٱقۡرَأۡ﴾.

(٧) انظر «الهداية» (١/١٩٧)، «المحلَّى» (٥/١١٦).

ثالثها: إحدى عشرةَ، بإسقاط سجدات المفصَّل وسجدةِ آخر (الحجِّ)[١]، وهو مشهورُ مذهبِ مالكٍ وأصحابِه[٢]، ورُوِيَ عن ابن عمر وابن عبَّاس[٣].

الرَّابع: خمسَ عشرةَ، بإثبات ﴿صٓ﴾ وثانية (الحجِّ)، وهو قول المدنيِّين عن مالكٍ[٤]، ومذهبُ عمر وابنه عبد الله، واللَّيث، وإسحاق، وروايةٌ عن أحمدَ وابن المنذر[٥].

الخامس: أربعَ عشرةَ، بإسقاط (النَّجم)، وهو قول أبي ثور[٦].

سادسها: ثنتا عشرةَ، وهو قول مسروق، بإسقاط ثانية (الحجِّ)، و﴿صٓ﴾، و(الانشقاق)[٧].

السَّابع: ثلاثَ عشرةَ، بإسقاط ثانية (الحجِّ) و(الانشقاق)، وهو قول عطاء الخراسانيِّ.

الثَّامن: عزائمُ السُّجود خمسٌ: (الأعراف)، و(بنو إسرائيل)، و(النَّجم)، و(الانشقاق)، و﴿ٱقۡرَأۡ﴾، وهو مرويٌّ عن ابن مسعود[٨].

التَّاسع: عزائمه أربعٌ: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، و﴿حمٓ﴾ السَّجدة، و(النَّجم)، و﴿ٱقۡرَأۡ﴾، وهو مرويٌّ عن ابن عبَّاس[٩]، ويُروَى عن عليٍّ أيضًا[١٠]؛ لأنَّه أَمْرٌ بالسُّجود، والباقي وصفٌ.

العاشر: ثلاث: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾، و(النَّجم)، و﴿ٱقۡرَأۡ﴾، يُروَى عن سعيد بن جُبَير[١١].

الحادي عشر: عشرٌ، قاله عطاء[١٢].

الثَّاني عشرَ: عزائم السُّجود: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾، و﴿حمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾، و(الأعراف)، و(بنو إسرائيل)، وهو

---

(١) يعني: وبإثبات ﴿صٓ﴾.

(٢) انظر «المدوَّنة الكبرى» (١/١٠٩).

(٣) «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» (٥٨٦٠)، «الأوسط» لابن المنذر (٥/٢٦٧).

(٤) انظر «الكافي في فقه أهل المدينة» (١/٢٦٣).

(٥) انظر «الإقناع» لابن المنذر (١/١٣٧)، «المغني» (٢/١٩٨).

(٦) انظر «الأوسط» (٥/٢٦٧).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٤٣٧٦).

(٨) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٧٩).

(٩) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٨١).

(١٠) «مصنَّف عبد الرزَّاق» (٥٨٦٣).

(١١) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٨٢).

(١٢) «مصنَّف عبد الرزَّاق» (٥٨٥٩).

مرويٌّ عن عبيد بن عمير[(١)]، مُلخَّصٌ من كلام شيخنا الشَّارح رحمه الله تعالى[(٢)].

٢- بابُ سَجْدَةِ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ

١٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيابيُّ، تقدَّم، و(سُفْيَانُ): هو الثَّوريُّ فيما يظهر.

قوله: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو الأعرج، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا.

٣- بابُ سَجْدَةِ ﴿صٓ﴾

١٠٦٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو النُّعْمَانِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿صٓ﴾ لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْجُدُ فِيهَا.

قوله: (وَأَبُو النُّعْمَانِ): هو مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، تقدَّم[ح٥٨]، و(حَمَّادٌ[(٣)]): هو ابن زيد، وكذا هو في نسخة في طرَّة أصلنا.

قوله: (﴿صٓ﴾ لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ): في ﴿صٓ﴾ قراءاتٌ، قال مكِّيٌّ[(٤)]: (فيها أربعٌ: «صادْ» بالإسكان[(٥)]، و«صادِ» بكسر الدَّال، و«صادَ» بفتحها، و«صادٍ» بالكسر والتَّنوين) انتهى[(٦)]، وما عدا الإسكانِ شواذٌّ.

وقوله: (من عزائم السُّجود): قال ابن قُرْقُول: (أي: مُؤكَّداته[(٧)] عند أهل الحجاز، وموجباتِه عند العراقيِّين، وقيل: عزائم السُّجود: ما أُمِر في القرآن بالسُّجود فيه)[(٨)].

---

(١) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٨٠).

(٢) انظر «التوضيح» (٨/٣٨٤-٣٨٦).

(٣) (تقدَّم وحماد): سقط من (ج).

(٤) في (ب): (حكى).

(٥) وهي قراءة الجمهور.

(٦) انظر «مشكل إعراب القرآن» (٢/١٦٨)، الأولى قراءة الجمهور، والثانية قراءة الحسن وغيره، والثالثة قراءة عيسى ابن عمر، والرابعة قراءة ابن أبي إسحاق، انظر «القراءات الشاذة» (ص١٢٩)، «المحتسب» (٢/٢٣٠). «المحرَّر» (١٢/٤١٤)، «البحر» (٩/١٣٥).

(٧) في (ج): (مؤكدًا أنَّه).

(٨) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ قبل الحديث (١٠٦٨)، وهي مستدركة في (أ)، وقوله: (قوله: حدَّثنا محمَّد بن يوسف... طرَّة أصلنا) مستدركٌ أيضًا في (أ)، وانظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٢٦).

٥- بابُ سُجُودِ المُسْلِمِينَ مَعَ المُشْرِكِينَ

وَالمُشْرِكُ نَجَسٌ لَيْسَ لَهُ وُضُوءٌ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ.

قوله: (وَالمُشْرِكُ نَجَسٌ): قال ابن قُرْقُول: (يقال: رِجْسٌ: نِجْسٌ، وثوبٌ نَجَسٌ ونَجِسٌ، وكذلك في التثنية والجمع، والذَّكر والأنثى، أعني: نَجَسًا، قاله الكسائيُ، وقال غيره: إنَّما هو بفتحهما ما لم يُتْبَعِ الرِّجْسَ، والنَّجَس: كلُّ مُستقذَرٍ)[١]، وفي «الصَّحاح»: (نَجِسَ الشَّيءُ -بالكسر- ينجَس نجَسًا، فهو نجِسٌ[٢] ونجَسٌ أيضًا، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، قال الفرَّاء: إذا قالوه مع الرِّجْس، أتبعوه إيَّاه، فقالوا: رِجْس نِجْس، بالكسر[٣]) انتهى.

قوله: (لَيْسَ لَهُ وُضُوءٌ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الواو، ويجوز فتحها، وكذا قوله: (عَلَى غَيْرِ[٤] وُضُوءٍ) [قبل ح١٣٥].

[قوله: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ): هذا الأثر أسنده ابن أبي شيبة من حديث سعيد بن جبير، قال: (كان عبد الله بن عمر ينزل عن راحلته فيهريق الماء، ثمَّ يركب، فيقرأ السَّجدة فيسجد وما يتوضَّأ)، رواه عن مُحمَّد بن بشر: حدثنا زكريَّاء بن أبي زائدة: حدثنا أبو الحسن -يعني: عبيد الله بن الحسن- عن رجل -زعم أنَّه ثقةٌ[٥]- عن سعيد به[٦]، لكن روى البيهقيُّ من حديث قتيبة ابن سعيد: حدَّثنا اللَّيث، عن نافع، عنِ ابنِ عُمَرَ أنَّه قال: (لا يسجد الرجل إلَّا وهو طاهر)[هق ٩٠/١]، ووقع في رواية أبي الهيثم عن الفِرَبْرِيِّ: (كان ابن عمر يسجد على وضوء) بحذف لفظة (غير)، وكذا في نسخة الأَصيليِّ، لكن الذي رواه ابن السَّكن كما في الكتاب، وهو الصَّواب، كما قاله ابن بطَّال[٥٦/٣]، قاله شيخنا[التوضيح ٣٩٨/٨].

وقد ذُكِر مثل مذهب ابن عمر عن الشَّعبيِّ[٧]، وروى مثلَه عطاءٌ عن أبي عبد الرَّحمن[٨]، وكذلك

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٢٥-١٢٦).

(٢) كذا مضبوطًا في (أ)، وفي مصدره بإسكان الجيم، وكلاهما وارد.

(٣) انظر «معاني القرآن» (١/٤٣٠).

(٤) قوله: (غير) ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ، وسيأتي.

(٥) في مصدره: (زعم أنَّه كنفسه).

(٦) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٥٤).

(٧) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٥٧).

(٨) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٦٠)، لكن ليس فيه: (على غير وضوء)، إنَّما: (على غير القِبلة)، ولعلَّ المصنِّف =

رُوي عن ابن عبَّاس(١)، روى كلَّ ذلك(٢) ابنُ أبي شيبة، وقال ابن حزم: (ليس السُّجود فرضًا، ولكنَّه فضلٌ، ويُسجَد لها في الفرض والتَّطوُّع، وفي غير الصَّلاة في كلِّ وقت، وفي وقت النَّهي، إلى القبلة، وإلى غير القبلة، وعلى طهارة وغير طهارة)[المحلَّى ٥/١١٦] انتهى، و(إلى غير القبلة) مُشكِلٌ، والله أعلم، وهذا يتمشَّى في السَّفر، وقد كان الإصطخريُّ يتنفَّل على بغلته في بغداد إلى القبلة وغيرِها، وهي سائرةٌ(٣)].

١٠٧١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ، وَسَجَدَ مَعَهُ المُسْلِمُونَ وَالمُشْرِكُونَ وَالجِنُّ وَالإِنْسُ.

وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تقدَّم أنَّه ابن سعيد بن(٤) ذكوان التَّنُّوريُّ الحافظ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**أَيُّوبُ**): أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (**رَوَاهُ(٥) ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ**) أي: تابع ابنُ طهمانَ -وهو إبراهيم بن طهمان- على رواية هذا الحديث عبدَ الوارث، وقولي في (ابن طهمان): إنَّه(٦) إبراهيم، كذا جاء منسوبًا في نسخة هي في هامش أصلنا(٧)، وراجعتُ أصلَنا الدِّمشقيَّ فوجدته كذلك، ولم يزد، وراجعتُ شرحَ شيخِنا فلم يزد على ذلك، وفي «أطراف المِزِّيِّ» زيادةٌ على ذلك بعد متابعة ابن طَهمان عن أيُّوب ما لفظه: (ولم يذكرِ ابنُ عُليَّة عن أيُّوبَ ابنَ عبَّاس)[تحفة ٥/١١٣]، انتهى(٨)، يعني: أنَّ ابنَ عُلَيَّة -وهو إسماعيل بن إبراهيم ابنُ عُلَيَّة- ذكره مرسلًا، فلم يذكرِ ابنَ عبَّاس، بل قال: عن أيُّوب عن عكرمة: أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام سجد بالنَّجم...) الحديث.

= تبع فيه ابنَ الملقِّن في «التوضيح» (٨/٣٩٩) فإنَّه لما ذكر أثر أبي عبد الرحمن معزوًّا لابن أبي شيبة؛ قال: (كان يقرأ السجدة وهو على غير وضوء...).

(١) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤٣٥٩)، ولكن ليس فيه: (على غير وضوء)، بل فيه: (على غير القِبلة).

(٢) زيد في (ب): (عن)، وضُرِب عليها في (أ).

(٣) انظر «التعليقة» للقاضي حسين (١/٦٧٥).

(٤) (بن): سقط من (ب).

(٥) كذا في النسخ، وهي رواية ابن عساكر؛ كما في «اليونينيَّة»، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (ورواه).

(٦) (إنَّه): ليس في (ب).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت في نسخة.

(٨) هذه الزيادة جاءت في «البخاريِّ» في (تفسير سورة النجم) (ح٤٨٦٢)، لا هنا، وقد ساقها المِزِّيُّ بعد أن ذكر الطريقَ التي في (التفسير).

والحاصل: أنَّه رواه عن أيُّوبَ ثلاثةُ أشخاص: عبدُ الوارث، وابنُ طَهمان، وابنُ عُلَيَّة، فاثنان وَصَلَاهُ، وهما: عبدُ الوارث، وابنُ طَهمان، وواحدٌ أرسله، وقد تقدَّم[ح٤٥٦] أنَّ في هذه المسألة -وهي ما إذا رواه بعضُ الرُّواة الثِّقات مرفوعًا وبعضُهم موقوفًا، أو بعضُهم موصولًا[(١)] وبعضُهم مُرسَلًا[(٢)]- أربعة أقوالٍ، والصَّحيح منها: أنَّ العِبرة بمَن وصله إذا كان ثقةً، وهذان ثقتان وَصَلَاهُ، فالعبرة بهما، وقيل: بل الأكثرون على الإرسال/، وقيل: العبرة بالأكثر، وقيل: بالأحفظ[(٣)]. [١/١٥٢ب]

٦ - بابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ

١٠٧٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: **أَخْبَرَنَا يَزِيدُ ابْنُ خُصَيْفَةَ**، **عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ**، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

قوله: (**أَخْبَرَنَا يَزِيدُ ابْنُ خُصَيْفَةَ**): هو بخاء معجمة مضمومة، ثمَّ صاد مهملة مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ تاء التَّأنيث، وهذا ظاهرٌ، قال الدِّمياطيُّ: (يزيد بن عبد الله بن خُصَيفةَ الكنديُّ[(٤)]).

قوله: (**عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ**): هو بضمِّ القاف، ثمَّ سين مهملة مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ طاء مهملة، قال الدِّمياطيُّ: (ويزيد بن عبد الله بن قُسَيط الكِنانيُّ اللَّيثيُّ، ثقتان -يعني[(٥)]: هو وابن خُصَيفة- مُتَّفَق عليهما)، انتهى، واعلم أنَّ ليزيدَ ابنِ خُصَيفة ولابنِ قُسَيط ترجمَتين في «الميزان»[(٦)]، وسيأتي قريبًا جدًّا أنَّه يزيد بن عبد الله بن قُسَيط[ح١٠٧٣].

١٠٧٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٩].

---

(١) في (ج): (وهي إذا ما رواه... وبعضهم موصولاً).

(٢) زيد في النسخ: (على)، ولعلَّ حذفَها هو الصوابُ.

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٧١-٧٢)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٧٤-١٧٩)، «النكت» للزركشي (٢/٥٨-٦١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٧٢).

(٥) في (ج): (بمعنى).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٤/٤٣٠) و(٤/٤٣٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٧٧).

٧- بابُ سَجْدَةِ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾

١٠٧٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ وَمُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ فَسَجَدَ بِهَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَمْ أَرَكَ تَسْجُدُ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْجُدُ، لَمْ أَسْجُدْ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ وَمُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): أمَّا (ابن فَضالة) فهو بفتح الفاء، تقدَّم، وأمَّا (مسلمٌ) فهو ابن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ، تقدَّم، وتقدَّم أنَّه نُسِب إلى جدِّه فُرهود، وأنَّ النِّسبة إليه: (فُرهوديٌّ) و(فَراهيديٌّ)، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٦٤].

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتَوائِيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح٤٤].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي كَثِير، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤].

قوله: (رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ): تقدَّم(١) مرارًا كثيرة أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٨- بابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ القَارِئِ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِتَمِيمِ بْنِ حَذْلَمٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً فَقَالَ: اسْجُدْ، فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهَا.

قوله: (لِسُجُودِ القَارِئِ): هو مهموز الآخِر، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (لِتَمِيمِ بْنِ حَذْلَمٍ): (تميم بن حَذْلَمٍ)(٢) هذا: هو بفتح الحاء المهملة، ثمَّ ذال معجمة ساكنة، ثمَّ لام مفتوحة، ثمَّ ميم، مصروفٌ، و(الحَذْلمة): الهَذْلَمَة، وهو الإسراع، يقال: مرَّ يُحَذْلِم، إذا مرَّ كأنَّه يتدحرج(٣)، و(تميم) هذا: ضبِّيٌّ، كنيته أبو سلمة، أدرك أبا بكر وعمرَ، وصحب ابنَ مسعود، روى عنه: إبراهيم النَّخعيُّ، وسِمَاك بن سلمة الضَّبِّيُّ، والعلاء بن بدر، وآخرون، أخرج له البخاريُّ في «الأدب المفرد»(٤)،

---

(١) في (ج): (وتقدَّم).

(٢) (تميم بن حذلم): سقط من (ب).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (حذلم).

(٤) انظر «الأدب المفرد» باب التسليم على الأمير (١٠٢٦)، و«تهذيب الكمال» (٤/٣٢٨).

وقال ابنُ ماكولا: (وقد يقال فيه: ابن حِذْيَم)، انتهى[١]، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، وقال: (وقد قيل: كنيته أبو حَذْلَم)[الثقات٤/٨٥]، انتهى، وقد ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل»، ولم يذكر فيه كلامًا لأحد لا جرحًا ولا تعديلًا[٢]، والله أعلم.

١٠٧٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هو[٣] مُصغَّرٌ، وهو عُبَيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمرَ بن الخطَّاب، تقدَّم، وتقدَّم[ح٤٣٠] أنَّ مَن يقال له: (عبيد الله) ويروي عن نافعٍ عن عبد الله بن عمر في الكتب السِّتَّة أو بعضِها: عبيدُ الله بن الأخنس، وعبيد الله بن أبي جعفر، والمشار إليه ابنُ عمر بن حفص، والله أعلم.

وأمَّا مَن يقال له: (يحيى) ويروي عن عبيد الله بن عمر -المُشَارِ إليه ابن الخطَّاب- فيحيى بن زكريَّاء بن أبي زائدة، ويحيى القطَّان الحافظ[٤]، ويحيى بن سُلَيم الطَّائفيُّ، والله أعلم[٥].

٩- بابُ ازْدِحَامِ النَّاسِ إِذَا قَرَأَ الإِمَامُ السَّجْدَةَ

١٠٧٦- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَيَسْجُدُ، وَنَسْجُدُ مَعَهُ فَنَزْدَحِمُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا لِجَبْهَتِهِ مَوْضِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ): هو بكسر المُوَحَّدة، وبالشِّين المعجمة، تقدَّم[٦]، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) «الإكمال» (٢/٤٠٦)، وقد فرَّق البخاريُّ بين (تميم بن حذلم) و(تميم بن حذيم) في «التاريخ الكبير» (٢/١٥٢)، وقال ابن حجر في «تبصير المنتبه» (١/٤٢١): (حِذْيَم؛ بالكسر وسكون الذال وفتح الياء الأخيرة: جماعةٌ؛ منهم: تميم بن حِذْيَم، وقيل: تميم بن حَذْلَم، وقيل: هما اثنان).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٤٤٢).

(٣) في (ب): (وهو).

(٤) (الحافظ): سقط من (ب).

(٥) تقدَّم هذا مع زيادةٍ في الحديث (٤٤٠) فانظره إن أردته.

(٦) لم يتقدَّم، وهو بشر بن آدم الضرير البغداديُّ؛ كما رجَّح الحافظُ في «الفتح» (٢/٦٤٨)، وكما رقم عليه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٤/٩٣)، ورجَّح ابنُ عَدِيٍّ في «أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح» (ص١٠٤) أنَّه بشر بن آدم بن يزيد، ابنُ بنتِ أزهر بن سعد السَّمَّان.

قوله: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ): تقدَّم أعلاه مَن هو، ونسبُه إلى عمرَ بنِ الخطَّاب[ح١٠٧٥].

١٠- بابُ مَنْ رَأَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ

وَقِيلَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: الرَّجُلُ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ لَهَا، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ قَعَدَ لَهَا؟ كَأَنَّهُ لَا يُوجِبُهُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ سَلْمَانُ: مَا لِهَذَا غَدَوْنَا.

وَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنِ اسْتَمَعَهَا.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا، فَإِذَا سَجَدْتَ وَأَنْتَ فِي حَضَرٍ فَاسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ، فَإِنْ كُنْتَ رَاكِبًا فَلَا عَلَيْكَ حَيْثُ كَانَ وَجْهُكَ، **وَكَانَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ لَا يَسْجُدُ لِسُجُودِ القَاصِّ.**

قوله: (وَقَالَ سَلْمَانُ): هو الفارسيُّ ﷺ، وهو سلمان الخير، مولى رسول الله ﷺ، سُئِل عن نسبه، فقال: أنا ابن الإسلام، أصلُه -كما رواه ابن إسحاق بسنده عنه- من فارسٍ، من جَيٍّ[(١)]، بفتح الجيم، وتشديد الياء: قرية من قرى أصبهان[(٢)]، وقيل: من رَامَهُرْمُز، وفي «البخاريِّ» روايةُ ذلك عنه، رواه عنه أبو عثمان[ح٣٩٤٧]، وسأذكر ضبطَ (رَامَهُرْمُز) قُبَيل (المغازي) إن شاء الله تعالى ذلك[قبل ح٣٩٤٦]، وسببُ إسلامِه مشهورٌ، وأوَّلُ مشاهدِه الخندقُ، ولم يتخلَّف عن مشهدٍ بعدها، وقد نقل النَّوويُّ الاتِّفاقَ على أنَّه عاش مئتين وخمسين سنة[(٣)]، وقيل: ثلاث مئة وخمسين[(٤)]، [وقيل: إنَّه أدرك وصيَّ عيسى ﷺ، وسيأتي بأبسطَ مِن هذا في المكان المُشار إليه[قبل ح٣٩٤٦]، قال الذَّهبيُّ: (ثمَّ ظهر لي أنَّه من أبناء الثَّمانين، لم يبلغِ المئةَ)][(٥)]، تُوُفِّيَ ﷺ سنة (٣٦هـ)، وقيل: (٣٥هـ)، ويقال:

---

(١) انظر «سيرة ابن إسحاق» (ص٦٦).

(٢) انظر «معجم البلدان» (٢/٢٠٢).

(٣) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٥٣٨)، ولفظه: (ونقلوا اتِّفاق العلماء على...).

(٤) زيد في (ب): (سنة).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج)، «الكاشف» (١/٣٣٥)، وقال الحافظ في «الإصابة» (٢/٦٢) متعقِّبًا الذهبيَّ: (لم يذكرْ مستندَه في ذلك، وأظنُّه أخذَه من شهودِ سلمان الفتوحَ بعدَ النَّبيِّ ﷺ، وتزوُّجِه امرأةً من كندة، وغيرِ ذلك ممَّا يدلُّ على بقاء بعض النشاط، لكن إن ثبتَ ما ذكروه؛ يكونُ ذلك مِن خوارق العادات في حقِّه، وما المانع من ذلك؟! فقد روى أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيِّين» من طريق العبَّاس بن يزيد قال: «أهلُ العلم يقولون: عاشَ سلمانُ ثلاثَ مئةٍ وخمسين سنةً»، فأمَّا مئتان وخمسون؛ فلا يشكُّون فيها)، والله أعلم، وانظر «طبقات المحدِّثين بأصبهان» (١/٢٣٠).

في خلافة عمر رضي الله عنه، وهو غلطٌ[1].

قوله: (مَا لِهَذَا غَدَوْنَا): قال شيخنا الشَّارح: (روى البيهقيُّ[هق ٢/٣٢٤] من حديث سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرَّحمن، قال: مرَّ سلمان بقومٍ يقرؤون السَّجدة، قالوا: نسجد؟ فقال لهم: ليس لها غدونا، ورواه ابن أبي شيبة[ش ٤٢٥٠] عن ابن فضيل عن عطاء بن السائب)[التوضيح ٨/٤١٣] انتهى، وإنَّما ذكرت هذا ليُعرَف معنى قولِه: (ما لهذا غدونا).

قوله: (وَقَالَ الزُّهْرِيُّ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (وَكَانَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ): هو ابن أخت نَمِرٍ الكنديِّ، صحابيٌّ، وله عن عمرَ، وعنه: ابنُه عبدُ الله، والزُّهريُّ، ويحيى بن سعيد، وروايتُه عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في الكتب كلِّها، تُوُفِّيَ سنة (٩١هـ)، وقيل: سنة (٨٦هـ)، أخرج له الجماعةُ، رضي الله عنه[2].

قوله: (لِسُجُودِ القَاصِّ): هو بتشديد الصَّاد المهملة، وهذا ظاهرٌ وهو صاحب الأخبار يقصُّها.

١٠٧٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الهُدَيْرِ التَّيْمِيِّ -قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ رَبِيعَةُ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ- عَمَّا حَضَرَ رَبِيعَةُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَرَأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ عَلَى المِنْبَرِ بِسُورَةِ النَّحْلِ حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ، نَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الجُمُعَةُ القَابِلَةُ، قَرَأَ بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ.

وَزَادَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: إِنَّ اللهَ لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ.

قوله: (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمام المشهورُ، وتقدَّم شيءٌ من ترجمتِه[ح ٢٩٦]/. [١/١٥٣أ]

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): هو أبو بكر[3] بنُ عُبيد الله ابن أبي مليكة زهيرِ بن عبد الله ابن جُدعان، التَّيميُّ، وتقدَّم أنَّ زهيرًا صحابيٌّ رضي الله عنه[قبل ح ٤٨]، عن عائشةَ وعُبَيد بن عُمَير، وعنه: ابنه

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٢٩١)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٥٣٥)، «تهذيب الكمال» (١١/٢٤٥).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣١٣)، «تهذيب الكمال» (١٠/١٩٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٠٧).

(٣) زيد في النسخ وهو في (أ) مستدرك: (عبد الله)، وإنَّما هو أخوه.

عبد الرَّحمن، وابنُ جريج، وهشامُ بن عروة، وغيرُهم، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[١]، أخرج له البخاريُّ فقط[٢].

قوله: (عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الهُدَيْرِ التَّيْمِيِّ): (الهُدَير[٣]): بضمِّ الهاء، وفتح الدَّال المهملة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء[٤]، وهذا معروفٌ.

قوله: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ رَبِيعَةُ مِنْ خِيَارِ...): قائلُ هذا الكلام هو أبو بكر ابنُ أبي مليكة المذكورُ في السَّند، وهذا ظاهرٌ مُصرَّحٌ به هنا.

قوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ): هي منصوبةٌ؛ لأنَّها مفعول، وهذا ظاهرٌ، وكذا قوله[٥] بعده: (جَاءَ السَّجْدَةَ)، وفي رواية: (جاءتِ السَّجدةُ)[٦] هذه بالرَّفع، فاعلٌ.

قوله: (وَزَادَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ): قال شيخنا: (قائل: «وزاد نافع»: هو ابنُ جُرَيج، كما بيَّنه البيهقيُّ[هق ٢/٣٢١]، وكذا وقع في بعض نسخ «البخاريِّ»)، قال: (وعزاها الحُمَيديُّ[الجمع ١/١٢٣] إلى البُخاريِّ، فقال: «قال البُخاريُّ: وزاد نافعٌ عَنِ ابنِ عُمَرَ»)[التوضيح ٨/٤١٤]، انتهى، [وقال بعضُ الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (القائل: «زاد نافع»: هو[٧] ابنُ جُرَيج؛ بدليل أنَّ الإسماعيليَّ وأبا نُعَيم والبيهقيَّ أخرجوه من طريق حجاج ابن مُحَمَّد، عنِ ابن جُرَيج، عنِ ابنِ أبي مُلَيكة به[٨])][٩].

١١- بابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا

١٠٧٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنِي بَكْرٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ العَتَمَةَ فَقَرَأَ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ فَقَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي القَاسِمِ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الثقات».

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/١٢١).

(٣) (التيمي الهدير): سقط من (ج).

(٤) انظر «تبصير المنتبه» (٤/١٤٥٣)، وانظر ترجمة ربيعة في «تهذيب الكمال» (٩/١٢٠).

(٥) (قوله): سقط من (ج).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٧) في (ب): (عن).

(٨) «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٢/٣٢١)، وقد أخرجه من طريق الإسماعيليِّ.

(٩) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «هدى الساري» (ص٣٤).

قوله: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ[1]): هو معتمر بن سليمان بن طرخان، معروفان مشهوران هو وأبوه.

قوله: (عَنْ بَكْرٍ[2]): هو بَكْرُ بن عبد الله المزنيُّ، تقدَّم[ح٢٨٣]، وهو ثقةٌ إمامٌ، أخرج له الجماعة[3].

قوله: (عَنْ أَبِي رَافِعٍ): هو نُفَيع -بضمِّ النُّون، وفتح الفاء- أبو رافعٍ الصَّائغُ البصريُّ، مدنيٌّ، نزل البصرة، عن عمرَ، وعثمانَ، وأُبيٍّ، وعنه: قتادةُ وبكرُ بن عبد الله المزنيُّ، ثقةٌ نبيلٌ[4]، تقدَّم بعضُ الشيءِ مِن ترجمتِه[ح٢٨٣].

١٢- بابُ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلسُّجُودِ مِنَ الزِّحَامِ

١٠٧٩- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى): هذا هو ابن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ الذي قال[5] فيه أحمدُ ابن حنبل: (ما رأيتُ بعيني مثلَ يحيى بن سعيد القطَّان)[6].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تقدَّم.

❋❋❋

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي بكرٌ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢١٦/٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٣٠).

(٥) في (أ) و(ج): (قاله).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٢٣٣/١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ، وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يُقَصِّرَ[١]؟

(بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ)... إلى (كِتَاب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ).

يقال: قَصَرَ المسافرُ الصَّلاةَ وقَصَّرها -بتخفيف الصَّاد وتشديدها- لغتان مشهورتان، التَّخفيف أفصحُ وأشهر، وبه جاء القرآن[٢]، وقد استعمل البخاريُّ اللُّغة الأخرى، قال شيخنا: (وأقصرتُها) انتهى[٣]، ولم أرَ أنا هذه[٤]، وحكاها بعضُهم عن الواحديِّ[٥].

فائدةٌ: قصر الصَّلاة كان في السَّنة الرَّابعة من الهجرة على القول به، نبَّه عليه غير واحد[٦]، وهذا على القول بأنَّها فُرِضَتْ أربعًا على النَّاس إلَّا الصُّبح والمغرب، ثمَّ خُفِّف عن المسافر، وقد قدَّمتُ الأقوال في ذلك في أوَّل (الصَّلاة)[ح٣٥٠].

قوله: (حَتَّى يُقَصِّر): هو بتشديد الصاد المكسورة على ما استعمله البخاريُّ، وعلى اللُّغة الفصحى: (يَقْصُر) بفتح أوَّله، وسكون ثانيه، وضمِّ ثالثه[٧].

١٠٨٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ وَحُصَيْنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ، فَنَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ قَصَرْنَا، وَإِنْ زِدْنَا أَتْمَمْنَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هذا هو التَّبُوذكيُّ الحافظ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا[٨] نُسِب[ح٦٣].

---

(١) هكذا ضبط في الأصل، واللغات التي فيها: (يُقَصِّرَ) (يَقْصُرَ) (يُقْصِرَ).

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١].

(٣) انظر «التوضيح» (٤٢٣/٨).

(٤) (أنا): ليس في (ج).

(٥) انظر «التنقيح» (٢٨٠/١).

(٦) انظر «التوضيح» (٤٢٤/٨).

(٧) وهي رواية غير ابن عساكر، وروايته التشديد.

(٨) في (ج): (ولما).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، الحافظ اليشكريُّ.

قوله: (عَنْ عَاصِمٍ وَحُصَيْنٍ): أمَّا (عاصم) فهو ابنُ سليمان الأحولُ، البصريُّ، تقدَّم، وأمَّا (حُصَين) فهو بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، ابنُ عبد الرَّحمن السُّلَميُّ الكوفيُّ، تقدَّم أيضًا.

قوله: (يَقْصُرُ): يجيء فيه اللُّغتان المتقدِّمتان، وهو في أصلنا بإسكان القاف، وفي الهامش نسخة: (يُقَصِّر) بتشديد الصَّاد، وذكر أنَّه كذلك بِخَطِّ اليونينيِّ[1]، ويجيء فيه اللُّغة الثالثة، وهي (أقصَرَ)، فيكون هو (يُقْصِر) بضمِّ أوَّله، وكسر ثالثه.

١٠٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ المَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى المَدِينَةِ، قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المِيمَيْن، بينهما عَين ساكنةٌ، واسمُه عبد الله بن عَمرو بن أبي الحجَّاج.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه [ح٢١٣].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ أَبِي إِسْحَاقَ): هذا هو يحيى بن أبي إسحاقَ الحَضرميُّ النَّحْويُّ، عن أنسٍ وسُلَيمان بن يسارٍ، وعنه: عبَّاد بن العوَّام، وعبدُ الوارث، وابنُ عُلَيَّة، ثقة، صاحب قرآنٍ وعربيَّةٍ، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين[2] والنَّسائيُّ، قال الفلَّاس وغيرُه: (تُوُفِّيَ سنة «١٣٦هـ»)[3].

قوله: (أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا) أي: بمكَّة وما حولها.

٢ - بابُ الصَّلَاةِ بِمِنًى

١٠٨٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ، ثُمَّ أَتَمَّهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابنُ سعيدٍ القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عُبيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمَرَ بنِ الخطَّاب.

---

(١) وهي رواية ابن عساكر، كما تقدَّم.

(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢٧/٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٩٩/٣١).

قوله: (صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ، ثُمَّ[١] أَتَمَّهَا): اعلم أنَّ عثمان إنَّما أتمَّ بعد سبع سنين من إمارته، وكان قبلها يقصر، وسيأتي[٢] في (باب مَن لم يتطوَّع في السَّفر): (صَحِبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ[٣]...) إلى أن قال: (وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ)[ح١١٠٢].

١٠٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٧].

قوله: (أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ): هذا هو أبو إسحاق عَمرُو بنُ عبد الله، أبو إسحاقَ الهمْدانيُّ السَّبيعيُّ، أحدُ أعلامِ التَّابعين، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٠].

قوله: (سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ): هو حارثة -بالحاء المهملة، وبعد الرَّاء ثاء مُثلَّثة- الخزاعيُّ، أخو عُبَيد الله بن عمر بن الخطَّاب لأمِّه، أمُّه: أمُّ كلثوم بنت جرول بن مالك بن المسيَّب بن ربيعة بن أصرم الخزاعيَّةُ، روى عن حارثةَ أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ ومعبدُ بن خالدٍ الجُهَنيُّ، يُعَدُّ في الكوفيِّين[٤].

١٠٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنِ الأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بِمِنًى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): كذا في أصلنا، وفي الهامش: (ابن سعيد)، انتهى[٥]، وفي هذا نظرٌ، إنَّما هو عبد الواحد بن زياد، وليس في الكتب السِّتَّة أحدٌ يقال له: عبد الواحد بن سعيد.

وعبد الواحد بن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، أبو بشر، وقيل: أبو عُبَيدة، أحدُ أعلامِ الحديثِ،

---

(١) (ثمَّ): سقط من (ج).

(٢) زيد في (ب): (قريبًا).

(٣) (على ركعتين): سقط من (ب).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص١٤٢)، «تهذيب الكمال» (٥/٣١٨).

(٥) وعليها رمز لروايتي أبي ذر والأصيلي، وروايتاهما هي (قتيبة بن سعيد)، لا (عبد الواحد بن سعيد)، كما في هامش «اليونينيَّة»، ولعلَّه سبق نظر من مُثْبِت الروايات.

قال أبو حاتمٍ[الجرح والتعديل٦/٢١] وغيرُه(١): (ثقة)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٦٧٢]، وقد أخرج له الجماعةُ، تُوُفِّيَ سنة (١٧٦هـ)، وقد قدَّمتُ ترجمتَه[ح٣٦].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا أنَّه سُلَيمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ(٢): [سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ): هو](٣) ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، [وقد ذكر المِزِّيُّ في «تهذيبه» في ترجمته: (أنَّه روى عن خالِه عبدِ الرَّحمن(٤) بن(٥) يزيد)(٦)، ولم أرَ(٧) في «التَّهذيب» أنَّ إبراهيمَ بنَ يزيد التَّيميَّ روى عن عبد الرَّحمن بن يزيد](٨)، والله أعلم.

قوله: (فَاسْتَرْجَعَ): قال: (إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون)، وهذا ظاهرٌ/. [١/١٥٣ب]

٣- باب كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ

١٠٨٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ البَرَّاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلَبُّونَ بِالحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ مَعَهُ هَدْيٌ.

تَابَعَهُ عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذكيُّ، وتقدَّم الكلام على هذه النِّسبة[ح٦٣].

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هذا هو وُهَيب بن خالد، الباهليُّ مولاهم، الكرابيسيُّ الحافظ، تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٨٤].

قوله: (عَنْ(٩) أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو أيُّوبُ(١٠) بن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ الإمام.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٤٥٠).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قَالَ).

(٣) بدل مما بين معقوفين في (ج): (يحتمل أن يكون).

(٤) زيد في (ج): (ويحتمل أن يكون إبراهيم بن يزيد التيمي)، وضرب عليها في (أ)، وزيد في (أ): (والله أعلم).

(٥) (بن): سقط من (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٣٥).

(٧) زيد في (ب): (أنا).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٣٢).

(٩) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(١٠) (أيُّوب): سقط من (ب).

قوله: (عَنْ أَبِي العَالِيَةِ البَرَّاءِ): تقدَّم[قبل ح٦١] أنَّ هذا زياد بن أُذَينة، وقيل: كلثوم، وقيل: لقبُه أُذينة، وثَّقه أبو زُرْعة(١)، مشهور، و(البَرَّاء): بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الرَّاء، وهمزة ممدودة، وهو الذي يَبري(٢) النُّشَّابَ(٣).

قوله: (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صُبْحَ(٤) رَابِعَةٍ): كان قدومه مكَّة يوم الأحد في حجَّة الوداع صبيحة رابعة ذي الحجَّة، فلمَّا فرغ من رمي الجمار، بات بالمُحصَّب ليلة الأربعاء، وهي ليلة الرَّابع عشر من ذي الحجَّة، وفي(٥) تلك اللَّيلة اعتمرت عائشة ﵂، وخرج مِن صبيحتها، والله أعلم.

قوله: (تَابَعَهُ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ): الضَّمير في (تابعه) يعود على أبي العالية زياد بن أُذَينة، وقد تقدَّم أعلاه، و(عطاء): هو ابن أبي رباح، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

[ومتابعة عطاء عن جابر أخرجها البخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه](٦)[ح١٥٦٨، م١٢١٦، س٥/١٧٨، ق٢٩٨٠].

٤ - بابٌ فِي كَمْ تُقْصَرُ الصَّلَاةُ؟

وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ السَّفَرَ يَوْمًا وَلَيْلَةً.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ يُفْطِرَانِ وَيَقْصُرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرُدٍ، وَهيَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا.

قوله: (تُقْصَرُ الصَّلَاةُ(٧)): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الصَّلاةُ): مرفوعة قائمة مَقام الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ السَّفَرَ يَوْمًا وَلَيْلَةً(٨)): يعني: في حديث أبي هريرة: «لا(٩) يحلُّ لامرأةٍ تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلَّا مع ذي مَحْرَم»، خرَّجهُ البخاريُّ في هذا

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٥٤٢).

(٢) في (ج): (برى).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٤).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لِصُبْحِ).

(٥) في (ب): (في).

(٦) ما بين معقوفين جاء في النسخ بعد الفقرة اللَّاحقة، وفي (أ) مستدركًا.

(٧) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة»: (يَقْصُرُ الصَّلاةَ).

(٨) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبوَي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (يومًا وليلةً سفرًا).

(٩) في (ج): (ولا).

الباب[ح١٠٨٨]، ومسلم أيضًا[م(١٣٣٩)(٤٢٠)].

قوله: (فِي أَرْبَعَةِ بُرُدٍ): وفي نسخة بعد (بُرُد): (وهي ستَّةَ عشرَ فرسخًا)، اعلم أنَّ البريد: أربعةُ فراسخَ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والميل: أربعة آلاف خطوة، كلُّ خطوة ثلاثة أقدام[1]، يُوضَع قدمٌ أمام قدم، ويُلصَق به، وقال القلعيُّ: (الميل: أربعة آلاف خطوة، أو ستَّة آلاف ذراع، أو اثنا عشر ألف قدم)[2]، وفي الميل خلافٌ غير ذلك، وحاصله ثمانيةُ أقوال، **الأوَّل**: عشرُ غُلًا، والغَلْوةُ: طِلْقُ الفرس[3]، وهو مئتا ذراع، فيكون الميل ألفي ذراع، وفي «المُغْرِب»: (أنَّ الغلوةَ ثلاثُ مئة ذراع إلى أربعِ مئة)[المغرب٢/١١١]، وقال غيره: الغلوة: قدر رميةٍ بسهمٍ[4]، **الثَّاني**: ثلاثة آلاف ذراع وخمس مئة، وقيل: إنَّه أصحُّ ما فيه[5]، **الثالث**: ثلاثة آلاف ذراع، **الرَّابع**: أربعة آلاف ذراع[6]، **الخامس**: مدُّ البصر، ذكره الجوهريُّ عن ابن السِّكِّيت[7]، **السَّادس**[8]: ألف خطوة بخطوة الجمل، **السَّابع**: أن ينظر إلى الشَّخص، فلا يعلم أهو آتٍ أم ذاهب؟ رجل أو امرأة؟[9] **الثَّامن**: ستَّة آلاف ذراع، قاله النَّوويُّ في «القواعد والضَّوابط»[ص٤١] له، وفي آخر كتاب «الرِّياض»[ص٣٤٧] له، والذراع: أربعةٌ وعشرون إصبعًا، والإصبع: ثلاث شَعِيرات مضمومة بعضها إلى بعض عرضًا، بطن [كلٍّ] منها إلى ظهر الأخرى، هكذا قال[10]: (ثلاث شَعِيرات)، وهو غلط، وصوابه: (ستُّ شَعِيراتٍ)، قاله النَّوويُّ[11]، ثمَّ الشَّعِيرة: ستُّ شعرات من شعر بغل، وقد نُظِمَ ذلك في رَجَزٍ[12].

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (١/٣٨٥).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦٠٦).

(٣) هو الشوط الواحد في جري الفرس، انظر «تاج العروس» مادَّة (طلق).

(٤) قاله ابن الأثير في «النهاية» (٣/٣٨٣) مادَّة (غلا).

(٥) قاله ابن عبد البرِّ في «الاستذكار» (١/٢٣٧).

(٦) قاله ابن الأثير في «النهاية» (١/١١٦) مادَّة (برد).

(٧) انظر «إصلاح المنطق» (ص٣٠)، «الصحاح» مادَّة (ميل).

(٨) (السادس): سقط من (ج).

(٩) انظر الأقوال السبعة السابقة في «التوضيح» (٨/٤٦٥-٤٦٦).

(١٠) يعني: القلعيُّ؛ كما في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦٠٦).

(١١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦٠٦).

(١٢) ذكرها البكري الدمياطيُّ في «إعانة الطالبين» (٢/٩٨): [من الرجز]

مَسَافَةُ القَصْرِ احْفَظُوهَا وَاسْمَعُوا ... هِيَ أَرْبَعٌ مِنْ قِيْسِ بُردٍ تُذْرَعُ

ثُمَّ البَرِيدُ مِنَ الفَرَاسِخِ أَرْبَعُ ... وَلِفَرْسَخٍ فَثَلَاثُ أَمْيَالٍ ضَعُوا

=

١٠٨٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيُّ: قُلْتُ لأَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَكُمْ عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرِ المَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

قوله: (لِأَبِي أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تقدَّم مرارًا كثيرة، وهو مشهورُ الترجمةِ.

قوله: (حَدَّثَكُمْ عُبَيْدُ اللهِ): هو عُبيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمر بن الخطَّاب، تقدَّم مرارًا.

١٠٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُسَافِرِ المَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

تَابَعَهُ أَحْمَدُ، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن سعيد القطَّانُ، شيخُ المُحَدِّثين والحُفَّاظِ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): تقدَّم أعلاه نسبُه[ح١٠٨٦].

قوله: (تَابَعَهُ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): الضَّمير في (تابعه) يعود على مُسَدَّد، و(أحمد) هذا: هو أحمد بن مُحَمَّد بن موسى، أبو العبَّاس المروزيُّ، المعروف بمردويه، وقال الدَّارقطنيُّ: (أحمد هذا: هو ابن مُحَمَّد بن ثابت بن عثمان المروزيُّ، المعروف بابن شبُّويه[(١)])[(٢)]، ذكر القولَين أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده» بمعناه[(٣)]، وكذا ذكر الذَّهبيُّ في ابن شبُّويه، فقال ما لفظه: (روى البخاريُّ في «الوضوء»[ح٢٣٧] و«الأضاحي»[ح٥٥٦٦] و«الجهاد»[ح٢٨٦٢] عن أحمد بن مُحَمَّد عن عبد الله، وهو ابن المبارك...)، فذكر كلامَ الدَّارقطنيِّ، ثمَّ قال: (وقال الكَلَاباذيُّ وجماعةٌ: إنَّه أحمد بن مُحَمَّد بن موسى، مردويه[الهداية١/٤٢])[تذهيب١/١٨٤]، انتهى.

= وَالمِيلُ أَلْفٌ، أَيْ: مِنَ البَاعَاتِ قُلْ ... وَالبَاعُ أَرْبَعُ أَذْرُعٍ فَتَتَبَّعُوا
ثُمَّ الذِّرَاعُ مِنَ الأَصَابِعِ أَرْبَعُ ... مِنْ بَعْدِهَا العِشْرُونَ ثُمَّ الإِصْبَعُ
سِتُّ شَعِيرَاتٍ فَبَطْنُ شَعِيرَةٍ ... مِنْهَا إِلَى ظَهْرٍ لِأُخْرَى تُوضَعُ
ثُمَّ الشَّعِيرَةُ سِتُّ شَعْرَاتٍ كَذَا ... مِنْ شَعْرِ بَغْلٍ لَيْسَ مِنْ ذَا مَدْفَعُ

(١) في النسخ: (المعروف بشبُّويه)، والمثبت من مصدره.

(٢) «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/٦٣).

(٣) انظر «تقييد المهمل» (٣/٩٤٩).

فائدة: متابعة أحمد عن ابن المبارك به ليست في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(١).

وأمَّا(٢) (مردويه) فسِمسارٌ، روى عنِ ابنِ المُبارك وجريرٍ الضَّبِّيِّ، وعنه: البُخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٥هـ)، قال النَّسائيُّ: (لا بأس به)[مشيخة النسائيّ ص٥٨]، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٨/٢٩]، قال بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه: (وإنَّما تُوُفِّيَ سنة «٢٣٨هـ»، قاله المَعْدانيُّ في «تاريخ مرو»، والشِّيرازيُّ في «الألقاب»، والذي تُوُفِّيَ سنة «٢٣٥هـ» هو مردويه الصَّائغ، واسمُه عبدُ الصَّمد بن يزيد(٣)، ولم يخرِّج له أحدٌ مِن الجماعة، وذِكْرُ عبدِ الغنيِّ في «الكمال» له وَهَمٌ(٤)).

وأمَّا ([ابن] شبُّويه) فروى عنِ ابنِ عُيَينة، وعبدِ الرَّزَّاق، وخلقٍ، وعنه: أبو داود، وأحمد بن زهير، وطائفةٌ، وكان مِن كبار الأئمَّة، قال النَّسائيُّ: (ثقة)، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٠هـ)، أخرج له أبو داود فقط(٥).

١٠٨٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ».

تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَسُهَيْلٌ وَمَالِكٌ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا**(٦) **سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ**): تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ (المقبُريَّ) بضمِّ المُوَحَّدة، وفتحِها، وكسرِها، ولماذا نُسِب[ح٣٩].

قوله: (**تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَسُهَيْلٌ، وَمَالِكٌ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): الضَّمير في (تابعه) يعود على ابنِ أبي ذئب، و(تابعه) يعني: على قوله: (مسيرة يوم وليلة)، [ولم يتابعوه على السَّند، بل رواه ابن أبي ذئب بإثبات (أبيه) -وهو والد سعيد بن أبي سعيد- وهؤلاء أسقطوه](٧).

---

(١) وقال الحافظ في «هدي الساري» (ص٣٤): (لم أجدها).

(٢) في (ب): (أما).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١/٤٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/٤٥).

(٤) انظر هامش «تهذيب الكمال» (١٨/١٠٥).

(٥) «الكمال» (٧/٦٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/٤٣٣).

(٦) كذا في النُّسخ، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).

و(كَثِير): بالثاء المُثلَّثة، و(سُهَيل): هو ابنُ أبي صالح السَّمَّانِ، أبو يزيد، عن أبيه وابنِ المسيَّب، وعنه: شعبةُ، والحمَّادان، وعليُّ بن عاصم، قال ابنُ مَعِين: (هو مثلُ العلاءِ بن عبد الرَّحمن، وليسا بحجَّة)، وقال أبو حاتم: (لا يُحتَجُّ به)[الجرح والتعديل٤/٢٤٧]، ووثَّقه ناسٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٤٣]، أخرج له مسلمٌ، والأربعةُ، والبُخاريُّ مقرونًا، تُوُفِّيَ سنة (١٤٠هـ)(١)، وأمَّا (مالك) فمالكٌ النَّجم، كما قال الشَّافعيُّ(٢)، مشهورُ الترجمةِ، أحدُ أئمَّة الإسلام رحمة الله عليهم.

فائدةٌ: متابعةُ يحيى بن أبي كثير، عن سعيد المَقْبُريِّ، عن أبي هريرة ليست في شيء من الكتب السِّتَّة(٣)، ومتابعة سُهَيل عن المَقْبُريِّ به أخرجها أبو داود في (الحجِّ) عن يوسف بن موسى عن جرير عن سهيل به(٤)[د١٧٢٥]، ومتابعة مالكٍ عن المَقْبُريِّ به أخرجها مسلمٌ في (الحجِّ) عن يحيى ابن يحيى، عن مالك، عنِ المَقْبُريِّ به(٥)، وفي بعض النُّسخ: (عن أبيه، عن أبي هريرة)(٦)[م(١٣٣٩)(٤٢١)]، [وأخرجها أبو داود[د١٧٢٤] في (الحجِّ) عن القعنبيِّ والنُّفيليِّ، كلاهما عن مالك]، والله أعلم(٧)/. [١/١٥٤أ]

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٢٢٣)، «تذهيب التهذيب» (٤/٢١١).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١/١٤).

(٣) أخرجها الإمام أحمد في «مسنده» (٩٦٣٠) لكن بإثبات: (أبيه)، وقال البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣/١٣٩) بعد أن روى الحديث من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة: (وكذلك قاله يحيى بن أبي كثير عن سعيدٍ)، وقال العينيُّ في «عمدة القاري» (٥/١٢٨): (لم يُختَلَف على يحيى في روايته عن أبي سعيدٍ عن أبيه)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤١٧).

(٤) كان النصُّ في النسخ: (ومتابعة سهيلٍ عن المَقْبُريِّ به أخرجها أبو داود في «الحجِّ» **عن القعنبيِّ والنُّفيليِّ؛ كلاهما عن مالك**، وعن يوسف بن موسى عن جرير؛ **كلاهما عن سهيل به**)، ولا يصحُّ؛ وذلك أنَّ طريق القعنبيِّ والنُّفيليِّ إنَّما هي عن مالك عن المَقْبُريِّ، لا عن سُهَيل، فهذا تخريجٌ لمتابعة مالك عن المَقْبُريِّ أضفناه في موضعه بعدُ.

(٥) (به): ليس في (ج).

(٦) وكذا هو في المطبوع، وقال النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (٩/١١٢): (هكذا وقع هذا الحديثُ في نسخ بلادنا: «عن سعيد عن أبيه»، قال القاضي عياض: وكذا وقع في النسخ عن الجلودي وأبي العلاء والكسائي)، وانظر «إكمال المعلم» (٤/٤٤٩).

(٧) قال النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (٩/١١٢): (حصل اختلافٌ ظاهرٌ بين الحفَّاظ في ذكر «أبيه»، فلعلَّه سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثمَّ سمعه من أبي هريرة نفسِه، فرواه تارةً كذا، وتارةً كذا، وسماعُه من أبي هريرة صحيحٌ معروفٌ، والله أعلم)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٦٦٢): (اختُلِف على سُهَيل وعلى مالكٍ فيه، وكأنَّ الروايةَ التي جزم بها المصنِّفُ أرجحُ عنده عنهم، ورجَّح الدَّارقطنيُّ أنَّه عن سعيد عن أبي هريرة، ليس فيه: «عن أبيه»... لكنَّ الزيادةَ مِن الثقةِ مقبولةٌ، ولا سيَّما إذا كان حافظًا، وقد وافقَ ابنَ أبي ذئبٍ على قوله: «عن أبيه» الليثُ بنُ سعد عند =

٥ - بابٌ يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

وَخَرَجَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ فَقَصَرَ وَهوَ يَرَى البُيُوتَ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الكُوفَةُ، قَالَ: لَا، حَتَّى نَدْخُلَهَا.

١٠٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ،** عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ الظُّهْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالمَدِينَةِ أَرْبَعًا، **وَبِذِي الحُلَيْفَةِ** رَكْعَتَيْنِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه الفضلُ بن دُكَين، الحافظُ المشهورُ، وقد تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٥٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ**): هو مجرورٌ معطوفٌ على (**مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ**)، وكلاهما رواه عن أنسٍ.

قوله: (**وَبِذِي الحُلَيْفَةِ**): تقدَّم أنَّ (ذا الحُليفة): الميقات على ستَّة أميالٍ من المدينة أو سبعةٍ، وقال شيخنا عن ابن حزم: (أربعة)[(١)]، وتقدَّم [ما] قاله بعض الشَّافعيَّة وردُّه[ح١٣٣].

١٠٩٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،** عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: **الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ فَأُقِرَّتْ** صَلَاةُ السَّفَرِ، وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الحَضَرِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ؟ قَالَ: **تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): الظاهر أنَّه[(٢)] المُسنَديُّ، وقد تقدَّم[(٣)] [الكلامُ عليه في (الجمعة) فانظره][ح٨٩٩].

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هو ابن عُيَينة الإمامُ، الذي قال فيه الشَّافعيُّ: (لولا سفيانُ ومالكٌ، لَذهب عِلمُ[(٤)] الحجاز)[الجرح والتعديل ١/٣٢].

= أبي داود [د١٧٢٣]، والليثُ وابنُ أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد)، وانظر «علل الدارقطنيِّ» (١٠/٣٣٣-٣٣٩)، «الإلزامات والتتبُّع» (ص١٣٤).

(١) انظر «المُحلَّى» (٧/٩١)، «التوضيح» (٨/٤٧٣).

(٢) زيد في (ج): (ابن أبي شيبة أو)، وضرب عليها في (أ).

(٣) في (ج): (تقدَّمت ترجمتهما)، وضرب على ترجمتهما في (أ).

(٤) (علم): ليس في (أ).

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ[١]، العَلَمُ[٢] المشهورُ.

قوله: (الصَّلاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ): (الصَّلاةُ): مَرْفوعٌ، وكذا (أَوَّلُ)، وهذا معروفٌ.

قوله: (تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ): اعلم أنَّه اختلف العلماء[٣] في تأويلهما، فالصَّحيح الذي عليه عامَّة المُحقِّقين: أنَّهما رأيا القصرَ والإتمامَ جائزًا، فأخذا بأحد الجائزَين، وهو الإتمام، وقيل: إنَّ عثمان إمامُ المؤمنين وعائشةَ أُمُّهم، فكأنَّهما في منازلهما، وأبطله المُحقِّقون؛ بأنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان أولى بذلك، وكذلك أبو بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وقيل: لأنَّ عثمان تَأهَّل بمكَّة، وأُبطِل بأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ سافر بأزواجِهِ وقَصَر، وقيل: فعلَ ذلك مِن أجل الأعرابِ الذين حضروا معه؛ لئلَّا يظنُّوا أنَّ فَرْضَ الصَّلاةِ ركعتان أبدًا حضرًا وسفرًا، وأُبطِل بأنَّ هذا[٤] المعنى كان موجودًا في زمنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بل قد اشتُهِر[٥] أمر الصَّلاة في زمن عثمان أكثر ممَّا[٦] كان، [وقيل: لأنَّ عثمان نوى الإقامة بمكَّة بعد الحجِّ، وأُبطِل بأنَّ الإقامة بمكَّة حرامٌ على المهاجر فوق ثلاث، وقيل: كان لعثمان أرضٌ بمنًى، وأُبطِل بأنَّ ذلك لا يقتضي الإتمامَ والإقامةَ، والصَّواب الأوَّل، والله أعلم][٧].

٦- بابٌ يُصَلِّي المَغرِبَ ثَلاثًا فِي السَّفَرِ

قوله: (يُصَلِّي المَغْرِبَ ثَلَاثًا): (يُصلِّي): مبنيٌّ[٨] للفاعل وللمفعول[٩]، فإن بنيتَ للمفعول رفعتَ (المغرب)، وإن بنيتَ للفاعل نصبتَ (المغربَ).

١٠٩١- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ

---

(١) (الزهري): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (العالم).

(٣) في (ب): (اعلم أن العلماء اختلفوا).

(٤) في (ج): (وأبطل هذا بأن).

(٥) في (ج): (أشهر).

(٦) في (ج): (ممن).

(٧) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣/٦)، «المنهاج شرح مسلم» (٥/٢٠٠-٢٠١).

(٨) زيد في (ب): (ما لم يسم فاعله).

(٩) رواية «اليونينيَّة» بالبناء للفاعل، وهي رواية غير أبي ذرٍّ، وبالضبطين ضُبِطَ في (ق)، وقوله: (وللمفعول): سقط من (ب).

عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ المَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ العِشَاءِ.

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله[(١)].

١٠٩٢- **وَزَادَ اللَّيْثُ**: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ سَالِمٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَجْمَعُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ بِالمُزْدَلِفَةِ، قَالَ سَالِمٌ: وَأَخَّرَ ابْنُ عُمَرَ المَغْرِبَ **وَكَانَ اسْتُصْرِخَ عَلَى امْرَأَتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةَ**، فَقَالَ: سِرْ، فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ، فَقَالَ: سِرْ، **حَتَّى سَارَ مِيلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً**، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُقِيمُ لِلْمَغْرِبِ، فَيُصَلِّيهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ قَلَّمَا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ العِشَاءَ فَيُصَلِّيَهَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، **وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ العِشَاءِ** حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ.

قوله: (**وَزَادَ اللَّيْثُ**): تقدَّم أنَّ (زاد) مثلُ: (قال)، فهو تعليقٌ مجزومٌ به، و(اللَّيث): هو ابن سعد، أحدُ الأعلامِ والأجوادِ.

قوله: (**وَكَانَ اسْتُصْرِخَ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: استُغِيث به.

قوله: (**عَلَى امْرَأَتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ**): (صفيَّةُ) هذه: بنتُ أبي عبيد بن مسعود الثَّقفيَّة، أختُ المختارِ بن أبي عبيد الكذَّاب، زَوْجُ ابن عمر، رأت عمرَ، وروت عن عائشةَ، وحفصةَ، وأمِّ سلمة، وغيرِهنَّ، وعنها: سالمٌ، ونافعٌ، وعبدُ الله بن دينار، وموسى بن عُقبة، وجماعةٌ، وثَّقها العِجْليُّ أحمدُ[(٢)] وغيرُه، علَّق لها البخاريُّ، وروى لها مسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[(٣)].

وكان أصابها شدَّةُ وجعٍ، فكتبت إليه وهو في زراعة له: (إنِّي في آخِرِ يومٍ من أيَّام الدُّنيا، وأوَّل يوم من الآخرة)[ن ٥٨٨]، وفي رواية: (خرج في سفر يريد أرضًا له، فأتاه آتٍ، فقال: إنَّ صفيَّة بنت أبي عبيد لما بها؛ فانظر أن تدركها، فخرج مُسرِعًا ومعه رجلٌ من قريش يسايره)[ن ٥٩٥].

---

(١) زيد في (ب): (بن شهاب).

(٢) انظر «معرفة الثقات» (٢/٤٥٤).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٢١٢).

قوله: (**فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ**): يجوز نصب (الصَّلاة) ورفعُها[١]، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**حَتَّى إذا**[٢] **سَارَ**[٣] **مِيلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً**): تقدَّم قريبًا (الميلُ) كم هو، والاختلاف فيه قريبًا[٤] فانظره إن أردته[قبل ح١٠٨٦].

قوله: (**وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ العِشَاءِ**): معناه: لا يصلِّي النَّافلة، **فإن قيل**: لم خُصَّت النَّافلة بـ(السُّبْحة) وإن شاركتْها الفريضة في التَّسبيح؟ **قيل**: لأنَّ التَّسبيحاتِ في الفرائض نوافلُ، فقيل لصلاة[٥] النَّافلة: سُبْحة؛ لأنَّها نافلة، كالتَّسبيحات والأذكار في أنَّها غيرُ واجبة، قاله ابن الأثير في «النِّهاية».

٧- بابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّوَابِّ، وَحَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

١٠٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، **عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ** قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى**): هذا هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى السَّاميُّ -بالسِّين المهملة- عنِ الحذَّاء والجُرَيْرِيِّ، وعنه: إسحاقُ وبندارٌ، ثقة، لكنَّه قَدَريٌّ، تُوُفِّيَ سنة (١٨٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»[٦].

قوله: (**حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المِيمَيْن، وإسكان العين بينهما، وأنَّه ابنُ راشد، وتقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحمَّد بن مُسْلِم[٧]، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ**): وفي نسخة: (عن عبد الله بن عامر بن ربيعة) منسوب إلى جدِّه، وهو هو، و(عبد الله): عنزيٌّ مدنيٌّ، له عن النَّبيِّ ﷺ وعن عمر، وعنه: الزُّهريُّ ويحيى بن سعيد، تُوُفِّيَ عن ثمانين سنةً، سنةَ خمسٍ وثمانين، أخرج له الجماعة[٨]، وقد ذكره ابن عبد البرِّ في صحابته، فقال: (وُلِد على عهد رسول الله ﷺ، قيل: في سنة ستٍّ من الهجرة، وحفِظ عنه وهو

---

(١) وفي «اليونينيَّة» بالوجهين معًا.

(٢) كذا في النُّسخ، وليس «اليونينيَّة» و(ق): (إذا).

(٣) في (ب): (صار)، وليس بصحيح.

(٤) (قريبًا): سقط من (ب).

(٥) في (ب): (الصَّلاة).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٣١) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/٣٥٩).

(٧) زيد في (ب): (بن عبيد الله).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/١٤٠).

صغيرٌ، وتُوُفِّيَ رسولُ الله ﷺ وهو ابنُ أربع -أو خمس- سنين، وأمُّه وأمُّ أخيه(١) ليلى بنت أبي حَثْمة ابن غانم، وأبوهما عامر بن ربيعة من كبار الصَّحابة، حليفٌ للخطَّاب بن نُفَيل...) إلى آخِر كلامه[الاستيعاب٤٢٦]، وكذا ذكره الذَّهبيُّ في الصَّحابة، وعلَّم عليه: بقيُّ بن مَخْلَد أنَّه أخرج له حديثَين(٢)، أعني: لعبد الله، قال: (وقد وعى عنِ النَّبيِّ ﷺ)[التجريد١/٣٢٠]، انتهى، وعامر بن ربيعة بدريٌّ جليل، وتُوُفِّيَ قبيل عثمان رضي الله عنهما(٣).

١٠٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ القِبْلَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا [منها في أوَّل الصفحة هذه](٤)[ح١٠٨٩].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هو شيبان بنُ عبدِ الرَّحمن النَّحْويُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه منسوبٌ للقبيلة(٥)، لا إلى صناعة العربيَّة، قاله ابن الأثير في «لُبابه»، وتقدَّم أنَّ ابنَ أبي داود وغيرَه قالوا: (إنَّ المنسوبَ إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبانُ النَّحْويُّ)، انتهى(٦)[ح١١٢].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كَثِير، تقدَّم مرارًا.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن ثَوبان القرشيُّ، أبو عبد الله

[١/١٥٤ب] المدنيُّ، عن زيدِ بن ثابت، وابنِ عبَّاس، وجابرٍ، وأبي هريرة، وطائفةٍ/، وعنه: أخوه، ويحيى بن أبي كثير، والزُّهريُّ، وجماعةٌ، وثَّقه أبو زُرْعة والنَّسائيُّ، وقال أبو حاتم: (هو من التَّابعين، لا يُسأَل عن مثله)، أخرج له الجماعة(٧).

١٠٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، وَيُخْبِرُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

---

(١) يعني: عبد الله بن عامر بن ربيعة الأكبر.

(٢) رقم عليه في المطبوع: (د) يعني: أخرج له بقيُّ بن مخلد حديثًا واحدًا، أمَّا مَن أخرج له بقيٌّ حديثَين؛ فيرقم عليه الذهبيُّ: (س) كما صرَّح به في مقدِّمة «تجريده» (١/ب).

(٣) وقيل: بعدَ مقتل عثمان رضي الله عنه، انظر «الاستيعاب» (ص٥١٢)، «سير أعلام النبلاء» (٢/٣٣٣).

(٤) بدل ممَّا بين معقوفين في (ب): (أنَّه الفضل بن دكين).

(٥) في (ج): (إلى القبيلة).

(٦) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/٣٠١)، «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٧/٣١٢)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٩٦).

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن خالد، الحافظُ الكرابيسيُّ.

٨- بابُ الإيماءِ عَلَى الدَّابَّةِ

١٠٩٦- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ: كَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ يُومِئُ، وَذَكَرَ عَبْدُ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): كذا في أصلنا، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (ابن إسماعيل)، وكذا هو في «أطراف المِزِّيِّ»: (موسى بن إسماعيل)[تحفة ٥/٤٥٩]، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ غيرُ منسوب إلى أبيه، وهذا هو التَّبُوذكيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح٦٣].

٩- بابٌ يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ

١٠٩٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ ابْنِ رَبِيعَةَ: أَنَّ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ، يُومِئُ بِرَأْسِهِ قِبَلَ أَيِّ وَجْهٍ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ.

قوله: (يُومِئُ): هو بهمزةٍ في آخره، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (يُسَبِّحُ) أي: يُصلِّي النَّافلة، وقد تقدَّم قريبًا لِمَ قيل لصلاة النَّافلة: (سُبْحة)[ح١٠٩٢].

قوله: (قِبَلَ أَيِّ وَجْهٍ): (قِبَل) بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، مَنْصوبٌ على الظَّرف.

١٠٩٨- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: كَانَ عَبْدُ اللهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهْوَ مُسَافِرٌ، مَا يُبَالِي حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قِبَلَ أَيِّ وَجْهٍ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا المَكْتُوبَةَ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ...) إلى آخره: هذا تعليقٌ، وهو مجزوم به، هذا مُقتضى عمل المِزِّيِّ في «أطرافه»، وليس معطوفًا على السَّند الذي قبله؛ وذلك لأنَّه لمَّا طرَّفه في ترجمة يونسَ [ابنِ يزيدَ الأيليِّ [عن الزُّهريِّ]، عن سالم، عنِ ابنِ عُمَرَ، لم يَسُقِ السَّندَ الذي سبقَ له هنا، ثمَّ عقَّبه بقوله: (وقال اللَّيث)، بل قال: (البخاريُّ في «تقصير الصَّلاة»: وقال اللَّيث عنه -أي: عن يونس-] به)[تحفة ٥/٤٠٣] أي: بالسَّند الذي ذكرتُه أنا -وذكره البخاريُّ أيضًا- إلى ابنِ عُمَرَ، ولو كان موصولًا عنده، لقال: (البخاريُّ عن يحيى ابن بُكَير، عن اللَّيث، عنه به).

قوله: (قِبَلَ): تقدَّم الكلامُ فيها أعلاه.

١٠٩٩- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتَوائِيُّ، تقدَّم مرارًا، ولماذا نُسِب[ح٤٤].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي كَثِير، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٢].

١٠- بابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الحِمَارِ

١١٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: اسْتَقْبَلْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّأْمِ، فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ -يَعْنِي: عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ- فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ؟! فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ.

رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثنا حَبَّانُ: حَدَّثَنا هَمَّامٌ): (حَبَّان) هذا: بفتح الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، وهو ابن هلال، وقد قدَّمتُ مَن يقال له: (حَبَّان) بالفتح، وقلت: وقد يَرِدُ حَبَّان هذا مطلقًا غير منسوب إلى أبيه -كهذا-، فيتميَّز بشيوخه مثل: (حَبَّان عن شعبة)، و(حَبَّان عن وُهَيب)، و(حَبَّان عن همَّام)، و(حَبَّان عن أبان)، و(حَبَّان عن سليمان بن المغيرة)، و(حَبَّان عن أبي عَوانة)، والمراد به في هذه الأمثلة: هذا حبَّانُ بن هلال، والله أعلم(١)، وذكرتُ مَن يقال له: (حِبَّان) بالكسر[ح٥٧٤].

قوله: (حَدَّثَنا هَمَّامٌ): هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٩]، وتقدَّم هو مرارًا.

قوله: (فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ): (عين التَّمر): مكانٌ بطريق البصرة، معروف.

قوله: (رَوَاهُ(٢) ابنُ طَهْمَانَ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ):

---

(١) زيد في النسخ وهو في (أ) مستدركٌ: (وقد تقدَّم أنَّ «حَبَّان» -بالفتح- يأتي غيرَ منسوبٍ؛ فتارةً يروي عن شعبة، وتارةً عن وُهَيب، وتارةً عن همَّام، وتارةً عن أبان، وتارةً عن سُلَيمان بن المغيرة، وتارةً عن أبي عَوانة، والمراد به في الكلِّ: ابنُ هلالٍ)، وهو تكرار، وانظر «تقييد المهمل» (١/٢٠٠)، «مطالع الأنوار» (٢/٣٨٩-٣٩٠).

(٢) زيد في (ق): (إبراهيم)، وإثباته رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي.

كذا رأيته في نسخة، ولا أدري أهو في أصلنا أم لا؟ و(ابن طَهمان): هو إبراهيم[١]، وقد ذكر هذه المِزِّيُّ في «أطرافه» عقب حديث أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك[٢]، وليست رواية إبراهيم[٣] هذه في شيء مِن الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، والله أعلم.

١١- بابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَهَا

قوله: (**دُبُرَ الصَّلَوَاتِ**): تقدَّم أنَّ (دُبُر) بضمِّ الدَّال والمُوَحَّدة[ح٨٤٤]، وقد قدَّمتُ قول ابن قُرْقُول: (إنَّ الخطَّابيَّ قال: «الدَّبْر» بفتح الدَّال، وإسكان[٤] الباء، [و«الدُّبُر» أيضًا بضمِّهما: آخر وقت الشَّيء[٥]، وكذا الرِّواية بضمِّ الدَّال والباء، وفي كتاب «اليواقيت»[٦]: المعروف في اللُّغة بفتح الدَّال وسكون الباء] في مثل[٧] هذا، ومنه[٨]: «جعلتُه دَبْرَ أُذُني» أي: خلفي، وأمَّا الجارحة فبالضَّمِّ في الدَّال، مع ضمِّ الباء وإسكانها أيضًا)[المطالع٨/٣]، وهو[٩] مَنصوبٌ على الظَّرف، وكذا قوله: (**وَقَبْلَهَا**).

١١٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَنَّ حَفْصَ ابْنَ عَاصِمٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَافَرَ ابْنُ عُمَرَ فَقَالَ: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قوله: (**يُسَبِّحُ**): تقدَّم أنَّ (السُّبْحَة): صلاةُ النَّافلة، وتقدَّم لِم قيل لها: (سُبْحة)[ح١٠٩٢].

[تنبيهٌ: اتَّفق الفقهاء على استحباب النَّوافل المطلقة في السفر، واختلفوا في استحباب النَّوافل الراتبة، فتركها ابن عمر وآخرون، واستحبَّها الشَّافعيُّ وأصحابُه، والجمهورُ، ودليله: الأحاديثُ

(١) في النسخ: (و«إبراهيم»: هو ابن طهمان).
(٢) انظر «تحفة الأشراف» (١/٩٥).
(٣) في (أ) و(ب): (أنس بن سيرين)، وسقط من (ج)، والمثبت كان في (أ) ثمَّ ضُرِب عليه، وقد أخرج حديثَ أنسِ بن سيرين مسلمٌ في «صحيحه» (٧٠٢) لكن مِن طريق عفَّان عن همَّام عنه به، أمَّا حديث إبراهيم فليس في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا.
(٤) في (ج): (وسكون).
(٥) انظر «غريب الحديث» (٢/٢٦٨).
(٦) هو لأبي عمر محمد بن عبد الواحد المطرزي (ت٣٤٥)، انظر «بغية الوعاة» (١/١٦٤).
(٧) (مثل): سقط من (ب).
(٨) في (ب): (ومثله).
(٩) في (ب): (أو هو).

العامَّةُ المُطلَقة في نَدْبِ الرَّواتب، وحديث صلاتِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الضُّحى يوم الفتح بمكَّة[خ١١٠٣، م٣٣٦(٧١)]، وركعتي الصُّبح حين ناموا حتَّى طلعت الشَّمس(١)، وأحاديثُ أُخَرُ صحيحةٌ، ذكرها أصحاب السُّنن، والقياس على النَّوافل المُطلَقة، ولعلَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يصلِّي الرَّواتب في رحله ولا يراه ابن عمر، فإنَّ النَّافلة في الرَّحل أفضلُ، أو لعلَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تركها أحيانًا بيانًا(٢) للجواز(٣).

وجواب القائلين بتركها: مِن أنَّها لو شُرِعَت لكان إتمامُ الفريضة أولى؛ جوابُه(٤): أنَّ الفريضة مُحتَّمةٌ، فلو شُرِعت تامَّةً انْحتَم(٥) إتمامُها، وأمَّا النَّافلة فهي إلى خيرة المُكلَّف، فالرِّفق به أن تكون مشروعةً، ويتخيَّر إن شاء فعلها وحصَّل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه(٦).

لكن اعلم أنَّه لا يُحفَظ عنه -كذا قال بعضهم(٧)- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاةُ سُنَّة الفرائض قبلها ولا بعدها [في السَّفر] إلَّا ما كان من سُنَّة الصُّبح والوتر، فإنَّه لم يكن يدعُها حضرًا ولا سفرًا، والله أعلم، وحديث أبي داود في «السُّنن» والتِّرمذيِّ عن البراء قال: (سافرتُ مع النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثمانيةَ عشرَ سفرًا فلم أره ترك ركعتين عند رفع الشَّمس قبل الظُّهر)[د١٢٢٢، ت٥٥٠]، وحديث عائشة: (أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان لا يدع أربعًا قبل الظُّهر وركعتين بعدها)، رواه البخاريُّ[خ١١٨٢]، وهذا ليس بصريح في أنَّه في السَّفر، ولعلَّها أخبرت(٨) عن غالب أحواله، والأوَّل صحيح، قال التِّرمذيُّ: (غريبٌ، وسألت مُحمَّدًا عنه فلم يعرفه إلَّا من حديث اللَّيث، ولم يعرف اسم أبي بُسْرة، ورآه(٩) حَسَنًا)، فيحتاج إلى جواب، والله أعلم].

---

(١) أخرجه مسلم (٦٨١)، ولمَّا ساق النووي في «المجموع» (٤/٢٠٠) هذا الحديث قال: (فهاتان الركعتان سنة الصبح، وهما مراد البخاريِّ بقوله في «الصحيح»: «وركع النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ركعتي الفجر في السفر») يعني: في التبويب قبل الحديث (١١٠٣).

(٢) (بيانًا): ليس في (ب).

(٣) انظر «شرح معاني الآثار» (١/٤٢٤)، «المدوَّنة الكبرى» (١/٨٠)، «المجموع» (٤/٢٠٠-٢٠١)، «المغني» (٢/٦٠١).

(٤) في (ب): (وجوابه).

(٥) في (ب): (تحتم).

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٥/٢٠٣-٢٠٤).

(٧) هو ابن قيِّم الجوزية في «زاد المعاد» (١/٣٠٥).

(٨) في (أ): (أخبر).

(٩) في (ب): (ورواه).

قوله: (﴿إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]): تقدَّم أنَّ ﴿إِسْوَةٌ﴾ بضمِّ الهمزة وكسرها، لغتان هما قراءتان في السَّبع[١].

١١٠٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سعيد القطَّان، سيِّدُ الحُفَّاظ، وتقدَّم[٢] بعض ترجمتِه[ح٤٣].

١٢- بابُ مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ فِي غَيْرِ دُبُرِ الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَهَا

وَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَي الفَجْرِ فِي السَّفَرِ.

١١٠٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: مَا أَخْبَرَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضُّحَى غَيْرُ أُمِّ هَانِئٍ ذَكَرَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا، فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، فَمَا رَأَيْتُهُ ﷺ صَلَّى صَلَاةً أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

قوله: (أَخْبَرَنَا[٣] ابْنُ أَبِي لَيْلَى): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن أبي ليلى الأنصاريُّ، عالمُ الكوفة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٩٢].

قوله: (غَيْرَ أُمِّ هَانِئٍ): أمَّا (غير) فإنَّه يجوز فيها الرَّفع والنَّصب، وهو ظاهرٌ، وأمَّا (أمُّ هانئ) فقد تقدَّم أنَّه اختُلِف في اسمها، فقيل: فَاخِتة، أو هند، أو فاطمة، أو عاتكة، أو جمانة، أو رملة، أقوال، أشهرُها أوَّلُها[ح٢٨٠].

١١٠٤- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ...) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو صحيحٌ عنده إلى المُعلَّق عنه، وهنا صحيحٌ عنده إلى آخره؛ لأنَّ رجالَه رجالُ «الصَّحيح»، والله أعلم.

---

(١) ضمَّ الهمزة عاصم، وكسرها الباقون، انظر «السبعة» (ص٥٢٠)، «الحجَّة» (٤٧٢/٥)، «حجَّة القراءات» (ص٥٧٥).

(٢) في (ب): (تقدَّم).

(٣) كذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ؛ كما في هامش (ق)، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (عن).

تنبيهٌ: حديثُ اللَّيث عن يونس، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة: أنَّ أباه أخبره: (أنَّه رأى رسولَ الله[(١)] ﷺ صلَّى السُّبْحة في السَّفَر...) الحديث، لم يذكره المِزِّيُّ في «أطرافه» في هذا الباب، إنَّما ذكر حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة في (تقصير الصَّلاة) عن[(٢)] عليٍّ، عن[(٣)] عبد الأعلى، عن مَعْمَر[ح١٠٩٣]، وعن يحيى ابن بكير، عن ليث، عن عُقَيل[ح١٠٩٧]، [كلاهما] عنِ الزُّهريِّ به[(٤)]، ولم يذكره هنا[(٥)]، وهو واردٌ عليه، والله أعلم[(٦)].

١١٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ **يُسَبِّحُ** عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، **يُومِئُ** بِرَأْسِهِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِي**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (**يُسَبِّحُ**): تقدَّم أنَّ معناه: يصلِّي النَّافلة، وتقدَّم لمَ سُمِّيت صلاةُ النَّافلة (سُبْحةً)[ح١٠٩٢].

قوله: (**يُومِئُ**): تقدَّم أنَّه مهموز الآخر.

١٣ - بابُ الجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ

١١٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ** قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ.

قوله: (**حَدَّثَنا سُفْيَانُ**): هذا هو ابنُ عُيَينة، الإمامُ المشهورُ.

١١٠٧ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنِ الحُسَيْنِ المُعَلِّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ.

---

(١) في (ب): (النبي).

(٢) (عن): سقط من (ب) و(ج).

(٣) في النسخ: (بن)، وهو تحريف.

(٤) (به): ليس في (ج).

(٥) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٢٢٨).

(٦) (والله أعلم): سقط من (ج).

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَن حُسَيْنٍ[١] المُعَلِّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ...) الحديث: هذا الحديثُ ليس في شيء مِن الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا في هذا التَّعليق[٢].

١١٠٨- وَعَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ حَفْصٍ عَنْ عُبَيْدِاللهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ فِي السَّفَرِ. وَتَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ المُبَارَكِ وَحَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَنَسٍ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (وَعَنْ حُسَيْنٍ): هو المُعلِّم المذكور قبله، وهو حُسينُ بنُ ذكوانَ، المُعلِّمُ البصريُّ الثِّقةُ، تقدَّم[٣] بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٢]، وقائل: (وعن حسين): هو إبراهيم بن طَهمان، وهذا[٤] التَّعليقُ ليس في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، والله أعلم.

قوله: (عَنْ حَفْصٍ): هو حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالكٍ، عن جدِّه أنسٍ وأبي هريرة، وعنه: ابنُ إسحاق وأسامةُ بن زيد، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، قال أبو حاتمٍ: (لا يثبُت له سماعٌ إلَّا من جدِّه)[الجرح والتعديل٣/١٧٦]، انتهى، وسماعُه من جابرٍ في «البخاريِّ»[ح٩١٨ و٣٥٨٥]، والله أعلم[٥].

قوله: (وَتَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ المُبَارَكِ وَحَرْبٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَنَسٍ): قال الدِّمياطيُّ: (حديثُ حربٍ هذا ذكره في الباب بعدَه[ح١١١٠]، وهو حربُ بنُ شدَّاد اليشكريُّ البصريُّ العطَّار، وقيل: القطَّان، وقيل: القصَّاب)، انتهى، كنيةُ هذا: أبو الخطَّاب، يروي عنِ الحسنِ، وشَهْر، وغيرِهما، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ، وعمرُو بنُ مرزوق، وجماعةٌ، وثَّقه أحمدُ[٦]، تُوُفِّيَ سنة (١٦١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٧]/. [١/١٥٥أ]

(١) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (الحُسَين).

(٢) هذا التعليق وصله البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣/١٦٤)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤٢٦).

(٣) في (ب): (وقد تقدَّم).

(٤) في (ب): (هذا).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (٧/٢٥).

(٦) انظر «العلل ومعرفة الرِّجال» (٣/٤٥٣).

(٧) «ميزان الاعتدال» (١/٤٧٠)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/٥٢٤).

١٤- بابٌ هَلْ يُؤَذِّنُ أَوْ يُقِيمُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ

١١٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ، يُؤَخِّرُ صَلَاةَ المَغْرِبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ العِشَاءِ.

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ، وَيُقِيمُ المَغْرِبَ فَيُصَلِّيهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ قَلَّمَا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ العِشَاءَ، فَيُصَلِّيهَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ **وَلَا يُسَبِّحُ** بَيْنَهَا بِرَكْعَةٍ، وَلَا بَعْدَ العِشَاءِ بِسَجْدَةٍ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحمَّد بن مُسْلِم بن عُبيد الله، العَلَمُ.

قوله: (**وَلَا يُسَبِّحُ**): تقدَّم أنَّ (السُّبْحَةَ): صلاةُ النافلة، وتقدَّم لم سُمِّيت سُبْحةً[ح١٠٩٢].

١١١٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: **أَخْبَرَنَا حَرْبٌ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى** قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ ابْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، يَعْنِي: المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ**): قال الجيَّانيُّ في «تقييده[(١)]»: (وقال -يعني: البخاري-: في «الوضوء»[ح١٧٣]، وفي «الصَّلاة» في موضِعَين، في «بَاب هَل يُؤَذِّنُ إِذَا جمع بَيْنَ المَغْرِب وَالعِشَاء؟»[ح١١١٠] وفي «باب صلاة القاعد»[ح١١١٥]، وفي «الأوقاف»[ح٢٧٧٤]، و«مناقب سعد بن عُبادة»[ح٣٨٠٧]، و«غزوة خيبر»[ح٤٢٢٣]، و«غزوة الفتح»[ح٤٢٨٨]، و«الاستئذان»[ح٦٢٤٤]، و«الأحكام»[ح٧١٥٤]، و«الاعتصام»[ح٧٣٦٥]: «حدَّثنا إسحاقُ: حدَّثنا عبد الصَّمد» يعني: ابن عبد الوارث، فنسب أبو مُحمَّد[(٢)] الأَصيليُّ ثلاثةَ مواضع من[(٣)] هذه: الذي في «الأوقاف»، وفي «غزوة الفتح»، وفي «الأحكام»: «إسحاق بن منصور»، وأهمل سائرَها، ولم أجده لابن السَّكن ولا لغيره منسوبًا في شيء مِن هذه المواضع، وقد نسبه البخاريُّ في «باب مَقدَم[(٤)] النَّبيِّ ﷺ» فقال: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: حدَّثنا عبد الصمد، عن

---

(١) في (ج): (في تقييد المهمل).

(٢) في (أ): (مجد).

(٣) في (ب) و(ج): (في).

(٤) في (ب): (تقدَّم)، وليس بصحيح.

أبيه، عن أبي التَّيَّاح...» الحديث[ح٣٩٣٢]، وذكر أبو نصر: أنَّ إسحاقَ بن منصور وإسحاقَ بن إبراهيم يرويان عن عبد الصَّمد، وقد روى مسلمٌ في «كتاب الحجِّ» في «باب تَقْلِيد الغَنَم» عن إسحاقَ بن منصور، عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن مُحَمَّد بن جُحَادة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة... وذكر الحديث[م(١٣٢١)(٣٦٨)]، انتهى[(١)]، وقال شيخُنا الشَّارح: (وإسحاق: هو ابن إبراهيم، كما ذكره البخاريُّ في «باب مَقْدَم رسول الله ﷺ المدينة»[(٢)])، ثمَّ ذكر كلامَ الكَلَاباذيِّ، ثمَّ قال: (ورواه أبو نُعَيم من حديث إسحاق بن إبراهيم: حدَّثنا عبد الصَّمد، ثمَّ قال: رواه البخاريُّ عن إسحاق، عن عبد الصَّمد) انتهى[(٣)]، وقد علمتَ أنَّ الجيَّانيَّ قال: (إنَّه في «المَقْدَم»: إسحاق بن منصور)، لا إسحاق بن إبراهيم، والمِزِّيُّ لم ينسبه[(٤)]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ عبد الوارث، وهو مشهورُ الترجمةِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا حَرْبٌ): هو حرب بن شدَّاد، أبو الخطَّاب البصريُّ، عن شَهْر بن حَوْشَب، والحسنِ، وقتادةَ، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ، وعبدُ الصَّمد بن[(٥)] عبد الوارث، وعَمرُو بن مرزوق، وجماعةٌ، وثَّقه أحمدُ[العلل٣/٤٥٣]، وقال ابن مَعِين: (صالح)، تُوُفِّيَ سنة (١٦١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمة في «الميزان»[١/٤٧٠]، وصحَّح عليه[(٦)]، وقد تقدَّم في ظاهرها[١١٠٨].

قوله: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى): هو ابن أبي كثير، تقدَّم مرارًا.

١٥- بابٌ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى العَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ

فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١١١- حَدَّثَنَا حَسَّانُ الوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا المُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ العَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا زَاغَتْ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَكِبَ.

---

(١) «تقييد المهمل» (٣/٩٦٦-٩٦٨)، وانظر «الهداية والإرشاد» (٢/٤٩٥).

(٢) وهو في (المَقدَم) (ح٣٩٣٢): (ابن منصور) كما ذكره الجيَّانيُّ، لا ابن إبراهيم.

(٣) «التوضيح» (٨/٥١٨-٥١٩).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١/١٦٩).

(٥) (عبد الصمد بن): سقط من (ب).

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٢٥١)، «تهذيب الكمال» (٥/٥٢٤).

قوله: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ الوَاسِطِيُّ): (حسَّان): بعضُهم قال: إنَّ نونه أصلٌ، فهذا[١] يصرفُه، ومَن قال: إنَّ الألف والنُّون زائدتان، قال: لا ينصرف، والأرجحُ: عدم الصَّرف، وهذا هو حسَّان بن عبد الله الواسطيُّ بمصر، عن اللَّيثِ ومُفضَّل بن فَضالة، وعنه: البخاريُّ والفَسَويُّ، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٢هـ)، أخرج له البخاريُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[٢]، قال[٣] الدِّمياطيُّ: (ابن عبد الله بن سهل، أبو عليٍّ الواسطيُّ)، انتهى.

١٦- بابُ إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ

١١١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ العَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَكِبَ.

قوله: (حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ): هو بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (عَنْ عُقَيْلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، تقدَّمَتْ[٤] ترجمتُه[ح٣]، وتقدَّم أنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِم.

١٧- بابُ صَلَاةِ القَاعِدِ

١١١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا».

قوله: (وَهوَ شَاكٍ): هو بتخفيف الكاف، أي: مريضٌ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

١١١٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَقَطَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ فَرَسٍ فَخُدِشَ -أَوْ فَجُحِشَ- شِقُّهُ الأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُودُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا قُعُودًا، وَقَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين، وتقدَّم أنَّ (دُكَينًا) بالدَّال المهملة،

---

(١) في (ج): (فلهذا).

(٢) (وابن ماجه): سقط من (ب) و(ج)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/٦).

(٣) في (ب) و(ج): (وقال).

(٤) في (ب): (تقدَّم).

وتقدَّم بعضُ ترجمةِ أبي نُعَيم[ح١١٢].

قوله: (مِن فَرَسٍ): تقدَّم أنَّ هذه لا أعرفها بعينها، وأنَّه ﷺ له سبعةُ أفراس مُتَّفق عليها، وخمسةَ عشرَ فرسًا مُختلَفٌ فيها[ح٣٧٨]، وسيأتي الكلُّ في (الجهاد)[ح٢٨٥٥].

قوله: (فَخُدِشَ أو فَجُحِشَ): (جُحِشَ): هو بضمٍّ(١) الجيم، وكسر الحاء المهملة، ثمَّ بالشين المعجمة، ومعناه: خُدِشَ، وقد تقدَّم[ح٣٧٨].

١١١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّهُ سَأَلَ نَبِيَّ اللهِ ﷺ.
قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ -وَكَانَ مَبْسُورًا- قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، فَقَالَ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَاعِدِ».

قوله: (أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ): هذا هو ابن ذكوان، المعلِّم البصريُّ الثِّقة، عن ابن بُريدة، وعطاء، وعَمرو بن شعيب، وعنه: القطَّانُ وغندُرٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٤٥هـ)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٢٩٢]، له(٢) ترجمةٌ في «الميزان»[٥٣٤/١]، وصحَّح عليه(٣).

قوله: (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ): تقدَّم الكلام على (إسحاقَ) هذا أعلاه(٤)[ح١١١٠]، وقد قال المِزِّيُّ في هذا الحديث: (إنَّه إسحاق بن إبراهيم)[تحفة٨/١٨٤](٥)، و(عبدُ الصَّمد): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن عبد الوارث.

قوله: (حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن ذكوان المُعلِّم، وتقدَّم قريبًا بعضُ ترجمتِه، وكذا بعيدًا[ح٢٩٢].

قوله: (عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ): هو عبد الله بن بُرَيدة، كما مرَّ مُصرَّحًا به في الحديث الذي قبله(٦).

---

(١) (جحش) و(بضمٍّ): ضرب عليها في (ج).
(٢) في (ب): (وله).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٢/٦)، «تهذيب التهذيب» (٤٢٢/١).
(٤) في (ب): (قريبًا).
(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٦٨١/٢): (إسحاقُ بن منصور، شيخُه في الإسناد الذي قبلَه).
(٦) يعني: الإسناد الأوَّل.

قوله: (وَكَانَ مَبْسُورًا): قال ابن قُرْقُول: (هو بالباء عند كافَّة الرواة، وعند بعضهم: «مَنْسورًا»، في حديث عبد الصمد، بنون، أي: به ناسور، وهو قريبٌ من الأوَّل، إلَّا أنَّه لا يُسمَّى ناسورًا إلَّا إذا جرى وتفتَّحت أفواهُ عُروقُه من خارج المَخرَج) انتهى[١]، وحُكِي في (النَّاسور) -بالنُّون- الصَّادُ أيضًا مع النُّون، حكاه الجوهريُّ في «صحاحه».

قوله: (وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا): كذا في أصلنا بالنُّون، من النَّوم، قال ابن قُرْقُول: («[ومَن صلَّى] بإيماءٍ فله نصفُ أجر القاعد»، كذا عند النَّسفيِّ بباءِ الجرِّ في أوَّله، وعند القابسيِّ: «ومن صلَّى نائمًا»، من النوم، وكذا في كتاب أبي ذرٍّ وعُبدوس، وهو عند الأَصيليِّ مُهمَلٌ، وكان عنده في الباب قبله: «نائمًا»/، [١/١٥٥ب] وكذا لكافَّتهم، ورواه بعضهم هنا: «نائمًا»، من النَّوم، قال القابسيُّ: «كذا عندي؛ ومعناه: مضطجعًا»، وكذا وقع[٢] هذا الحرف عند النَّسفيِّ مُفسَّرًا: «مضطجعًا» مكان «نائمًا»، وترجمة البخاريِّ بعدُ: «صلاة القاعد بالإيماء» تُصحِّح الرِّواية الأولى) انتهى ما قاله في «المطالع»[٣]، وفي أصلنا في آخرِ (باب صلاة القاعد) نسخةٌ وعليها علامة رواتها[٤]، ولفظها: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «نَائِمًا» عِنْدِي: مُضْطَجِعًا، هُنَا).

واعلم أنَّ الإيماء في النَّافلة للقادر لا يجوز عند الشَّافعيَّة على[٥] الأصحِّ[٦]، فيحتاجون إلى جواب مع أنَّه قد حكى الإجماعَ الخطَّابيُّ، ولفظه: (ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنَّه رخَّص في صلاة التَّطوُّع نائمًا كما رخَّصوا فيه قاعدًا)[٧]، وزعم السُّهيليُّ في «روضه»: (أنَّ الخطَّابيَّ وابن عبد البرِّ قالا: أجمعتِ الأمَّة على المنع منه[٨])، انتهى[٩]، وأمَّا فعل النَّافلة مضطجعًا؛ ففيه وجهان

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٤٢).

(٢) زيد في (ج): (في).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٥٨).

(٤) في (ج): (راويها).

(٥) في (ب): (في).

(٦) المراد هنا: اقتصاره على الإيماء بحيث لا يأتي بالركوع والسجود، انظر «نهاية المَطْلَب» (٢/٧٢)، «روضة الطالبين» (١/٢٣٩)، «التوضيح» (٨/٥٣٤).

(٧) «معالم السنن» (١/٢٥٥)، وتبعه ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاريِّ» (٣/١٠٢)، فقال: (العلماء مجمعون أنَّ النافلة لا يصليها القادر على القيام إيماءً)، قال ابن الملقِّن في «التوضيح» (٨/٥٣٠) متعقِّبًا ابن بطَّال: (قلت: لا إجماع، فهو عندنا وجه: أنَّه يجوز مضطجعًا مومئًا).

(٨) انظر «معالم السنن» (١/٢٥٥)، «التمهيد» (١/١٣٤).

(٩) انظر «الروض الأُنُف» (٣/١٧)، وقال بعد نقله ذلك عنهما: (وليست بمسألة إجماع كما زعما، بل كان من السلف =

عند الشافعيَّة، والأصحُّ الجواز[(١)]، ويُعكِّر[(٢)] على الجواز الإجماعُ[(٣)]، والله أعلم.

١٨- بابُ صَلَاةِ القَاعِدِ بِالإِيمَاءِ

١١١٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ المُعَلِّمُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ: أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ الحُصَيْنِ -وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُورًا- وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ مَرَّةً: عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهْوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهْوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَاعِدِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن عَمرو بن أبي الحجَّاج، أبو مَعْمَر -بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنة- المنقريُّ[(٤)]، الحافظُ المُقعَدُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم أنَّه ابن سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ، أبو عبيدة الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٣].

قوله: (وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُورًا): تقدَّم قريبًا الكلامُ عليه[ح١١١٥].

١٩- بابٌ إِذَا لَمْ يُطِقْ قَاعِدًا، صَلَّى عَلَى جَنْبٍ

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى القِبْلَةِ، صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ.

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه عطاء بن أبي رَباح، مفتي مكَّة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

١١١٧- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الحُسَيْنُ المُكْتِبُ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَعَلَى جَنْبٍ».

= من يجيز للصحيح أن يتنفَّل مضطجعًا؛ منهم: الحسن البصريُّ، ذكر ذلك أبو عيسى الترمذيُّ في «مصنَّفه» [٣٧٢])، وانظر «فتح الباري» (٢/٦٨٢).

(١) أي: يصلِّي مضطجعًا لكن يقعد للركوع والسجود، انظر «روضة الطالبين» (١/٢٣٩)، «التوضيح» (٨/٥٣٤)، «مغني المحتاج» (١/٢٣٩).

(٢) في (ب): (ولعله).

(٣) لكنَّ هذا الإجماع ليس ثابتًا، قاله السهيليّ وابن الملقِّن، كما قدَّمته في التعليقين السابقين، انظر «الروض الأُنُف» (٣/١٧)، «التوضيح» (٨/٥٣٠)، «فتح الباري» (٢/٦٨٢).

(٤) في (ب): (المقرئ)، وليس بصحيح.

[قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه][ح٦].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): هو ابنُ المبارك، العالمُ الزَّاهدُ، شيخُ الإسلامِ.

قوله: (الحُسَيْنُ المُكْتِبُ): هو بإسكان الكاف، هذا أفصح، ويجوز (المُكَتِّب) بفتح الكاف، وتشديد التَّاء، [وبهما ضُبِط في الأصل الذي لنا؛ الأوَّل: في الأصل، والثاني: على الهامش نسخة، وهو] الذي يعلِّم الصِّبيان الكتابة(١).

قوله: (عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ): هو عبد الله بن بُريدة، وهذا ظاهرٌ جدًّا؛ لأنَّه مُصرَّح به قبل ذلك[ح١١١٥].

٢٠ - بابٌ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا ثُمَّ صَحَّ، أَوْ وَجَدَ خِفَّةً، تَمَّمَ مَا بَقِيَ

وَقَالَ الحَسَنُ: إِنْ شَاءَ المَرِيضُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَاعِدًا وَرَكْعَتَيْنِ قَائِمًا.

قوله: (بَابٌ: إِذَا صَلَّى قَاعِدًا، ثُمَّ صَحَّ، أَوْ وَجَدَ خِفَّةً أَتَمَّ(٢) مَا بَقِيَ): قال ابن المُنَيِّر: (**إن قلت**: ما وجه دخول الترجمة في الفقه ومن المعلوم ضرورةً: أنَّ القيام إنَّما سقط لمانعٍ منه، فإذا جاءت الصِّحَّة، وزال المانع وجبَ الإتمام قائمًا؟

قلتُ: إنَّما أراد دفع خيال مَن تخيَّل أنَّ الصَّلاة لا تتبعَّض، فإمَّا قائمًا كلُّها تُستأنَف إذا صحَّ، وإمَّا جالسًا كلُّها إذا استعصتِ(٣) العلَّة، فبيَّن بهذا الحديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يحافظ على القيام في النَّافلة ما أمكنه، ولمَّا أسنَّ تعذَّر عليه استيعابُها بالقيام، فبعَّضها، فكذلك الفريضة، إذا زال المانع لم يستأنفها(٤) بطريق الأَوْلى، والله أعلم)[المتواري١٢١] انتهى، وقال شيخنا: (ووجه استنباط البخاريِّ منه الفرضَ(٥)، أنَّه لمَّا جاز في النَّافلة القعودُ لغير علَّة مانعة من القيام وكان عليه الصلاة والسلام يقوم فيها قبل الرُّكوع كانت الفريضة التي لا يجوز فيها إلَّا بعدم(٦) القدرة على القيام أَوْلى أن يَلْزَمَ القيامُ فيها إذا ارتفعت العلَّةُ المانعةُ منه)، ثمَّ ذكر كلام ابن المُنَيِّر(٧).

(١) انظر «الصحاح» مادة (كتب).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (تَمَّمَ).

(٣) في مصدره: (استصحبت)، وكلاهما له وجهٌ.

(٤) في النسخ: (إذا زال المانع؛ أنشأها)، ولا يصحُّ مع المعنى المراد، والمثبت من مصدره.

(٥) في (ج): (الفريضة).

(٦) في (ب): (بعد)، وليس بصحيح.

(٧) انظر «التوضيح» (٥٣٨/٨-٥٣٩)، وقال الحافظ في «الفتح» (٦٨٦/٢): (وفي هذه الترجمة إشارةٌ إلى الرَّدِّ على من قال: مَن افتتح الفريضة قاعدًا؛ لعجزه عن القيام، ثمَّ أطاق القيام؛ وجب عليه الاستئناف، وهو محكيٌّ عن =

تنبيهٌ: تجوز الرَّكعة الواحدة مِن النافلة، بعضُها من قيامٍ، وبعضُها من قعودٍ، هذا مذهب الشَّافعيِّ، ومالكٍ، وأبي حنيفة، وعامَّة العلماء، وسواء قام ثمَّ قعد، أو قعد ثمَّ قام[1]، ومنعه بعض السَّلف، قال النَّوويُّ: (وهو غلط)، قال: (وحكى القاضي عن أبي يوسف ومُحمَّد في آخَرِينَ: كراهةَ القعود بعد القيام، ولو نوى [القيام] ثمَّ أراد أن يجلس؛ جاز عند الشَّافعيَّة والجمهور، وجوَّزه من المالكيَّة ابنُ القاسم، ومنعه أشهبُ)[شرح مسلم٦/٢٥٥][2].

١١١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا فَيَقْرَأُ وَهوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً؛ قَامَ فَقَرَأَهَا وَهوَ قَائِمٌ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ سَجَدَ، يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ، نَظَرَ، فَإِنْ كُنْتُ يَقْظَى، تَحَدَّثَ مَعِي، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً، اضْطَجَعَ.

قوله: (**عَن عَبدِ اللهِ بنِ يَزِيدَ، وأَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بنِ عُبَيدِ اللهِ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ**): أمَّا (عبد الله بن يزيد)، فهو المخزوميُّ، يروي عن أبي سلمة عبدِ الله -وقيل: إسماعيل، أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، ابن عبد الرَّحمن بن عوف، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤]- وعروةَ، وعنه: إسماعيلُ بن[3] أميَّة ومالكٌ، ثقة، أخرج له الجماعة، وثَّقه أحمدُ[4] وابنُ مَعِين[5]، وأمَّا (أبو النَّضر) فإنَّه بالضَّاد المعجمة، وقد تقدَّم أنَّه لا يُلبِس؛ لأنَّ (نصرًا) -بالمهملة- لا يُكتَب بالألف واللَّام[ح١٥٢]، واسمُه سالمُ بن أبي أميَّة، مولى عمر بن عُبيد الله بن معمَّر[6] التَّيميِّ، روى عن أنسٍ، وكتب إليه ابنُ أبي أوفى، وعنه: مالكٌ واللَّيث، ثقةٌ نبيلٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٩هـ)، أخرج له الجماعة[7]، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٢٠٢]، والله أعلم.

❋❋❋

= محمد بن الحسن، وخفي ذلك على ابن المُنَيِّر).

(١) انظر «الهداية» (١/١٩٥-١٩٦)، «المدوَّنة الكبرى» (١/٧٩)، «التنبيه» (ص٣٥)، «كشَّاف القناع» (١/٤٤١).

(٢) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣/٧٧)، «الهداية» (١/١٩٦)، «البيان والتحصيل» (١/١٢٤).

(٣) زيد في النسخ: (أبي)، ولا يصحُّ.

(٤) انظر «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/٤٨٣).

(٥) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/٢١٠)، «تهذيب الكمال» (١٦/٣١٨).

(٦) كذا ضبطه المصنِّف بالتشديد بالقلم.

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٢٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩- كتابُ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ

وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

(كِتَابُ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ)... إلى (بَاب المُدَاوَمَةِ عَلَى رَكْعَتَي الفَجْرِ).

قال الدِّمياطيُّ: (قيل: التَّهجُّد من الأضدادِ، تهجَّد: إذا نام، وإذا سهر لصلاةٍ أو سببٍ)، -[وكذا قال غيرُه من أهل اللُّغة[١]، قال]-: (وقيل: هجد: نام، وتهجَّد: قام وسهر) انتهى.

ثمَّ اعلم أنَّ التَّهجُّد كان واجبًا عليه ﷺ، قال القفَّالُ: (وهو أن يُصلِّي من اللَّيل وإن قلَّ)[٢]، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩] أي: زيادة لك على ثواب الفرائض، بخلاف تهجُّدِ غيرِه؛ فإنَّه جابرٌ للنُّقصان المُتطرِّق إلى الفرائض، وهو عليه الصلاة والسلام معصوم عن تطرُّق الخلل إلى مفروضاته، وقد غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، حكاه إمام الحرمين[٣]، وذكر البغويُّ في «تفسيره» نحوَه[٤]، قال الحسن وغيره: (ليس لأحدٍ نافلةٌ إلَّا النَّبيَّ ﷺ؛ لأنَّ فرائضَه كاملةٌ، وأمَّا غيره فلا يخلو عن نقص، فنوافله تُكمِلُ فرائضَه)، وأسنده البيهقيُّ في «دلائل النُّبوَّة»[٥/٤٨٧] عن مجاهد، وكذا ابن المنذر في «تفسيره»، وذكر ابن المنذر عن الضَّحَّاك نحوه[٥]، وذكره سليم[٦] بن حيَّان، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، ثمَّ استدلَّ الرَّافعيُّ وغيره أيضًا بحديث عائشة رضي الله عنها: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ثلاثٌ هنَّ عليَّ فرائضُ، وهنَّ لكم سُنَّةٌ: الوتر، والسِّواك، وقيام اللَّيل»[٧]، وهو حديثٌ ضعيفٌ، أخرجه البيهقيُّ في «سننه»[٧/٣٩]، و«خلافيَّاته»[٨]، وفي سندِه موسى بن عبد الرَّحمن الصَّنعانيُّ/، قال ابن عديٍّ: (مُنكر [١/١٥٦أ]

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (هجد).

(٢) نقله النووي في «روضة الطالبين» (٧/٣).

(٣) انظر «نهاية المطلب» (١٢/٦).

(٤) انظر «تفسير البغوي» (٣/١٢٩).

(٥) انظر «الدر المنثور» (٥/٢٨٣).

(٦) في النسخ: (سليمان)، والمثبت من «مسند أحمد» (٢٢١٩٦) و«شعب الإيمان» (٢٥٢٤) هو الصواب.

(٧) انظر «الشرح الكبير» (٧/٤٣٢).

(٨) «مختصر الخلافيات» (٢/٨).

الحديث)[الكامل٦/٣٤٩]، وضع على ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عبَّاس كتابًا في التَّفسير، جمعه من كلام مقاتل والكلبيِّ، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه»: (وضعه على ابن جريج...) إلى آخر كلامه عن ابن حِبَّان[المجروحين٢/٢٤٢] بزيادة: (دجَّالٍ)[٤/٢١١]، وقال البيهقيُّ: (موسى هذا ضعيف جدًّا، ولم يثبُت في هذا إسنادٌ)[هق٧/٣٩].

واعلم أنَّ الشيخ أبا حامد نقل بعد حكاية ذلك عن الأصحاب: (أنَّ الشَّافعيَّ نصَّ على أنَّه نُسِخ وجوبُه في حقِّه، كأمَّته[(١)])[(٢)]، قال ابن الصَّلاح والنَّوويُّ في «الرَّوضة»: (وهذا هو الصَّحيح الذي تشهد له الأحاديث، منها: حديث سعد بن هشام عن عائشة في «مسلم»...)[(٣)] فذكر الحديث إلى قوله: (فصار قيام اللَّيل تطوُّعًا بعد فريضةٍ)[م٧٤٦]، والمسألة طويلة.

وحكى النَّوويُّ في «شرح مسلم» عن القاضي عياض في (باب صلاة اللَّيل) عن بعض السَّلف: (أنَّه يجبُ على الأمَّة من قيام اللَّيل ما يقع عليه الاسم، ولو قدر حلبِ شاة[إكمال٣/٩٥])، قال: (وهو غلطٌ مردودٌ بإجماع مَن قَبْلَه مع النُّصوص الصحيحة أنَّه[(٤)] لا واجب إلَّا الصَّلواتُ الخمسُ)[شرح مسلم٦/٢٦٩]، والله أعلم[(٥)].

١١٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ، أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ الحَقُّ، وَوَعْدُكَ الحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ المُقَدِّمُ وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ -أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ-».

قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ عَبْدُ الكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ».

قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) انظر «الأم» (١/١٤٩-١٥٠).

(٢) انظر «المجموع» (٣/٦).

(٣) انظر «روضة الطالبين» (٧/٣-٤).

(٤) في (ج): (لأنه).

(٥) انظر الكلام على التهجد بتمامه في «غاية السول» (١/٨٧-٩٥).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ عُيَينة الإمامُ، مشهورُ الترجمةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ): هو سليمان بن أبي مسلم الأحول المكِّيُّ، عن أبي سلمة وطاوسٍ، وعنه: شعبةُ وابنُ عُيَينة، وثَّقه ابنُ مَعِين[١] وجماعةٌ، أخرج له الجماعة[٢].

قوله: (أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ): (القيِّم): من صفاته تعالى، وقيِّم، وقيَّام، وقيُّوم: قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرَّعد: ٣٣]، قال الهرويُّ: (ويقال: قوَّام)[الغريبين ٥/١٥٩٥]، قال ابن عبَّاس: (القيُّوم: الذي لا يزول)[٣]، وقال غيره: (هو القائم على كلِّ شيء)[٤]؛ ومعناه: مدبِّر خلقِه، وهما سائغان في تفسير الآية[٥].

قوله: (أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ): قال الخطَّابيُّ في تفسير اسمه (النُّور): (معناه: الذي يُبصِر بنوره ذو العماية، وبهدايته يَرشد ذو الغواية)، قال: (ومنه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النُّور: ٣٥] أي: مُنوِّرهما)، قال: (ويحتمل أن يكون معناه: ذو النُّور، ولا يصحُّ أن يكون النُّور صفةَ ذاتِ الله تعالى، وإنَّما هو صفة فعلِه، أي: هو خالقه)، وقال غيره: (معنى: ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]: مُدبِّر شمسها وقمرها ونجومها)[٦]، والله أعلم.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ عَبْدُ الكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ): أمَّا (سفيان) فهو ابن عُيَينة المذكور في السند غيرَ منسوبٍ[٧]، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به[٨]، فهو صحيحٌ إلى سفيان، وأمَّا (عبد الكريم أبو أميَّة) فهو

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٤/١٤٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٦٢).

(٣) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (٤/٢٦٨).

(٤) قاله مجاهد، كما في «جامع البيان» للطبريِّ (٢/١٤٨٥) وغيره.

(٥) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٦/٢٩٦).

(٦) قاله ابن عبَّاس ومجاهد وغيرهما، كما في «جامع البيان» للطبريِّ (٧/٦٠٥١)، والكلام بتمامه في «إكمال المُعْلِم» (٣/١٢٩)، «المنهاج شرح مسلم» (٦/٢٩٦).

(٧) (منسوب): سقط من (ب).

(٨) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٨): (هذا موصولٌ بالإسناد الأوَّل، ووهم مَن زعم أنَّه معلَّق)، واستدلَّ بأنَّ الحميديَّ أخرج هذا الحديث في «مسنده» (٤٩٥) عن سفيان عن سليمان به، وقال في آخره: (وزاد فيه عبد الكريم: «ولا حول ولا قوَّة إلَّا بك»، ولم يقُلْهَا سُليمان)، وأخرجه أبو نُعَيم في «مستخرجه» من طريق إسماعيل القاضي عن عليِّ بن المدينيِّ شيخِ البخاريِّ فيه وقال في آخره: (قال سفيان: وكنت إذا قلتُ لعبد الكريم آخر حديث سليمان: «ولا إله غيرك»؛ قال: «ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله»، قال سفيان: وليس هو في حديث سليمان).

عبد الكريم بن أبي المخارق -واسم أبي المخارق: قيس، فيما قيل، ويقال: طارق- البصريُّ المُؤدِّب، عن أنس، والحارث الأعور، وسعيد بن جُبَير، وعنه: مالك والسُّفيانان، وكان من أعيان التابعين، ضعَّفه أحمدُ(١) وغيرُه، مات سنة (١٢٧هـ)، وقد روى له البخاريُّ تعليقًا هنا، وليس له عنده سواه، وأخرج له مسلمٌ متابعةً(٢)، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٦٤٦]، وليس هو بمُطَّرَح؛ لكونه علَّق له البخاريُّ، وروى له مسلم متابعةً(٣)، والله أعلم.

قوله: (وَزَادَ...) إلى آخره: يعني: أنَّ عبد الكريم زاد عن طاوس هذه الزِّيادة.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ طَاوُسٍ): إنَّما أتى البخاريُّ بهذا؛ لأنَّ سليمان بن أبي مسلم في السَّند رواه عن طاوس بـ(عن)، وإن كان سليمان هذا لم أر مَن قال: إنَّه مُدلِّس، إلَّا لأجل الخلاف الذي ذكرتُه في العنعنة مطلقًا، والله أعلم.

٢- بابُ فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ

١١٢١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقُصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا، وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَلَقِيَنَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ لِي: لَمْ تُرَعْ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ -بفتح النُّون- تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩]، حافظٌ مشهورٌ(٤).

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤٠١).

(٢) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/٦٠٤): (وأمَّا رَقْمُ المؤلِّف -يعني: المِزِّي- على اسمه علامة التعليق؛ فليس بجيِّد؛ لأنَّ البخاريَّ لم يعلِّق له شيئًا...، وأمَّا مسلمٌ؛ فقال المؤلِّف: «روى له في المتابعات»، وهذا الإطلاقُ يقتضي أنَّه أخرجَ له عدَّة أحاديثَ، وليس كذلك، ليس له في كتابه سوى موضعٍ واحدٍ، وقد قيل: إنَّه ليس هو أبا أميَّة، وإنَّما هو الجزريُّ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٢٥٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/٦٠٣).

(٤) هذه الفقرة جاءت في (ج) بعد الفقرة اللَّاحقة، وعليهما في (أ) علامة تقديم وتأخير.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، ذكرتُ بعضَ ترجمتِه[ح٨٨٥]، وثَّقه ابنُ مَعِين، وقال ابنُ أبي حاتم [عن أبيه]: (ثقةٌ مُتقِنٌ)[الجرح والتعديل٩/٧١](١).

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عَينٌ، وهو ابنُ راشد، مشهورٌ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٣٧].

قوله: (وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ): هذا هو ابن غَيلان المروزيُّ الحافظ، مشهورُ(٢) الترجمةِ.

قوله: (رُؤْيَا): هي (فُعْلى) بلا تنوين، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ البِئْرِ) أي: مبنيَّةٌ كبناء البئر.

قوله: (وَإِذَا لَهَا(٣) قَرْنَانِ): (القرنان): الدِّعامتان من خشب، أو بناء على البئر، يُمدُّ عليهما خشبةٌ ثالثةٌ تكون فيها البَكْرة(٤).

قوله: (لَمْ تُرَعْ) أي: لا فزعَ عليك، و(تُرَعْ): بضمِّ التَّاء المُثَنَّاة فوقُ، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ عين مهملة ساكنة، وهذا ظاهرٌ غايةً.

٣- بابُ طُولِ السُّجُودِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

١١٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتَهُ، يَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ المُنَادِي لِلصَّلَاةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧]، وقد(٥) تقدَّم أيضًا (شُعيبٌ): أنَّه ابن أبي حمزة، وتقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه أبو بكر مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (صَلَاتَهُ): مَنْصوبٌ خبر (كان)، واسم الإشارة الاسمُ.

---

(١) انظر «الكاشف» (١٥٢ب)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/٢٦٥).

(٢) في (ب): (المشهور).

(٣) في (ب): (بها)، وليس بصحيح.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٤١).

(٥) (قد): سقط من (ج).

٤ - بابُ تَرْكِ القِيَامِ لِلْمَرِيضِ

١١٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَسْوَدِ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا يَقُولُ: اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بن دُكَين الحافظُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو ابن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ الإمامُ، أحدُ الأعلام.

قوله: (**عَنِ الأَسْوَدِ**): هو ابن قيس العبديُّ، أبو قيسٍ الكوفيُّ، عن جُنْدب وجماعةٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُيَينة، وخلقٌ، ثقةٌ، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (**سَمِعْتُ جُنْدَبًا**): هو جُنْدب بن عبد الله بن سفيان البجليُّ، وينسبُ إلى جدِّه، صحابيٌّ، صحبتُه ليست بالقديمة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨٥]، أخرج له الجماعة رضي الله عنه(٢)/. [١/١٥٦ب]

١١٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: احْتَبَسَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَنَزَلَتْ ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى ١-٣].

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**): هو بفتح الكاف، وبالثَّاء(٣) المُثلَّثة(٤)، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو الثَّوريُّ، كما تقدَّم قريبًا جدًّا.

قوله: (**احْتَبَسَ**): هو بفتح المُثنَّاة فوقُ، أي: تأخَّر عن المجيء، قال شيخنا: (واختُلِف في المدة التي احتبس لها جبريلُ، فذكر ابن جريج: أنَّها كانت اثني(٥) عشر يومًا، وقال ابن عبَّاس: خمسةَ عشرَ يومًا(٦)، وفي رواية كانت: خمسًا وعشرين يومًا، ويقال: ثلاثة أيَّام) انتهى، وفي (سورة والضُّحى) تَركَ القيام (ليلتين أو ثلاثًا) بالشَّكِّ[ح٤٩٥٠]، وفي أوائل (فضائل القرآن): (ليلة أو ليلتين)[ح٤٩٨٣]، وهذا في التَّهجُّد أيضًا[ح١١٢٤]، وهو يُعيِّن المدَّة، والله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٢٩).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١١٢)، «تهذيب الكمال» (٥/١٣٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٢٤٤).

(٣) (وبالثاء): سقط من (ج).

(٤) في (ج): (وبالمثلثة).

(٥) في (ب): (اثنا)، وليس بصحيح.

(٦) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (٢٢/٣٣٧).

قوله: (فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ): قال ابن المُنَيِّر: (ذكر شارح «البخاريِّ» -يعني ابن بطَّال-: أنَّ هذه المرأة التي نزلت بسببها سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ فلانة[ابن بطال٣/١١٣])، فذكر امرأة صالحة، قال ابن المُنَيِّر: (وهذا لا يصحُّ عنها، ولا يقتضيه إيمانها وفَضْلُها...) إلى آخر كلامه [المتواري١٢٢]، وإنَّما حذفته؛ لأنَّه يُعيِّن المُبْهَمة(١)، ولا أحبُّ تعيينها، فإنَّ هذا من زَبَد الصُّدور، لا مِن زُبْدها(٢)، ولا(٣) ينبغي أن يُوضَع في كتابٍ، ولكنَّ هذا روي عن زوجة أبي لهبٍ، وهي أمُّ جميل بنت حرب أخت أبي سفيان بن حرب، واسمها العوراء، ذكر ذلك الحاكم في «مستدركه» في (سورة والضُّحَى) في (التَّفسير)، وقال: (إسناده صحيح) قال: (إلَّا أنِّي وجدت له علَّةً...)، فذكرها[ك٢/٥٢٧]، وهذا لا شكَّ أنَّه لائقٌ بهذه المرأة، وقد اختُلِف في اسم زوج أبي لهب، وسأذكره إن شاء الله تعالى وقدَّره في (سورة تبَّتْ)[ح٤٩٧٣].

وقال شيخنا: (وفي «تفسير سُنَيد»: أنَّ قائل ذلك...)، فذكر(٤) امرأةً هي في العِظَم والإيمان بمحلٍّ كبيرٍ(٥)، قال شيخنا: (وفيه نظر؛ لأنَّ السُّورة مكيَّةٌ اتِّفاقًا) انتهى، والقولُ فيها كالقول في التي قبلَها، ولا أظنُّ يصحُّ هذا الكلام عن مؤمنةٍ، والله أعلم، ومن قال هذا وهو يدَّعي الإسلام، كان رِدَّةً في حقِّه، قال شيخنا: (وزعم أبو عبد الله مُحَمَّد بن عليٍّ بن عسكر أنَّ قائل ذلك إحدى عمَّاته)، قال: (وروى ابن جرير عن جندب بن عبد الله: امرأةٌ من أهله أو من قومه[ابن جرير١٠/٨٦٨٥]، والله أعلم) انتهى.

---

(١) المرأة المبهمة في كلام ابن المنيِّر خديجة رضي الله عنها، قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/١٢): (وقد رواه شعبة عن الأسود على لفظٍ آخرَ أخرجه المصنِّف في «التفسير» قال: «قالت امرأة: يا رسول الله؛ ما أرى صاحبك إلَّا أبطأ عنك» [ح٤٩٥١]...، وهذه المرأة فيما ظهر لي غير المرأة المذكورة في حديث سفيان -يعني حديث الباب-؛ لأنَّ هذه المرأة عبَّرت بقولها: «صاحبك»، وتلك عبَّرت بقولها: «شيطانك»، وهذه عبَّرت بقولها: «يا رسول الله»، وتلك عبَّرت بقولها: «يا محمَّد»، وسياق الأولى يُشعِر بأنَّها قالته تأسُّفًا وتوجُّعًا، وسياق الثانية يُشعِر بأنَّها قالته تهكُّمًا وشماتة).

(٢) الزَّبَد: طفاوة الشيء وقذاه، والزُّبْد: خلاصته، انظر «تاج العروس» مادَّة (زبد).

(٣) في (ب): (فلا).

(٤) في (ب): (فذكرت).

(٥) المرأة التي ذكرها هي عائشة رضي الله عنها، قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٢): (وغلط سنيد في ذلك، فقد رواه الطبريُّ عن أبي كريب، عن وكيع، فقال فيه: «قالت خديجة» [«تفسير الطبري» (١٠/٨٦٨٦)]، وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم، من طريق أبي معاوية، عن هشام [«أسباب نزول القرآن» للواحدي (ص٤٨٩-٤٩٠)]).

وفي «المستدرك» أيضًا في (أخبار نبيِّنا ﷺ): (ابن إسحاق[١] عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن خديجة أنَّها قالت: لمَّا أبطأ عن رسول الله ﷺ الوحيُ جَزِع من ذلك جزعًا شديدًا، فقلت ممَّا رأيت مِن جزعه: لقد قلاك ربُّك لما يرى من جزعك؟! فأنزل الله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣])[ك٢/٦١٠] انتهى، وهذا استفهام إنكار، وليس خبرًا، قال الذَّهبيُّ: (صحيحٌ مُرسَلٌ)، وصَدَق؛ لأنَّ عروةَ لم يدرك خديجة.

وفي «مبهمات ابن بَشْكُوال»: (عن جندب قال: أبطأ جبريل على رسول الله[٢] ﷺ، فقالت امرأة: لقد تركه صاحبُه، فأُنزِلت: ﴿وَالضُّحَىٰ ۞ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾، المرأة: هي فلانة) فذكرها، وعزاه لإسماعيلَ ابنِ إسحاقَ القاضي وغيرِه في «أحكامه»، قال: (وقد جاء أنَّها فلانة) فذكر أيضًا[٣] امرأةً هي[٤] قريبة منها في الإيمان وأرفع درجةً في العلم، وذكر شاهده من[٥] «تفسير سُنَيد»[٦]، ولا أرى هذا يصحُّ عن مُسْلِمَةٍ قطُّ، ولا أن يُحكَى هذا، ولا تُسوَّد به الأوراق.

٥- بابُ تَحْرِيضِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابٍ، وَطَرَقَ النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ وَعَلِيًّا لَيْلَةً لِلصَّلَاةِ

قوله: (وَطَرَقَ النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ وَعَلِيًّا) أي: أتاهما ليلًا، هذا هو المشهور، وقيل: (طرقه): أتاه[٧].

١١٢٦- حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدَ بِنْتِ الحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ! مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتْنَةِ؟ مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ؟ مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجُرَاتِ؟ يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ».

---

(١) كذا تبعًا لـ«تلخيص الذهبي»، والذي في «المستدرك» (٢/٦١٠-٦١١): (حدَّثنا أبو العبَّاس محمَّد بن يعقوب: حدَّثنا أحمد بن عبد الجبَّار: حدَّثنا يونس بن بُكَير عن هشام بن عروة...)، ورواه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٧/٦٠) عن الحاكم كما في «المستدرك»، وأحمد بن عبد الجبَّار لا يروي عن ابن إسحاق، فلعلَّه سبق قلم من الذهبيِّ.

(٢) في (ج): (النبي).

(٣) (أيضًا): سقط من (ج).

(٤) في (ج): (وهي).

(٥) في (ج): (في).

(٦) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٣٤٦-٣٤٨).

(٧) انظر «التوضيح» (٩/٣٧).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ): هو مُحَمَّد بن مقاتل، وكذا هو منسوبٌ في نسخةٍ على هامش أصلنا، وهو أبو الحسن المروزيُّ رُخٌّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦٥].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو عبدُ الله بن المُبارك، شيخُ الإسلام، وأحدُ الأعلام، رحمةُ الله عليه.

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحَتَين، بينهما عَينٌ ساكنةٌ، وتقدَّم مرارًا أيضًا أنَّ (الزُّهْرِيَّ): مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العَلَمُ(١) المشهورُ.

قوله: (عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الحَارِثِ): تقدَّم أنَّ (هندًا) تُصرَف ولا تُصرَف، وتقدَّم بعضُ ترجمةِ (هند) هذه، وأنَّها زوجُ معبدِ بن المقداد، عن أمِّ سلمة، وعنها: الزُّهريُّ(٢)[ح١١٥].

قوله: (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّها هند بنتُ أبي أميَّة المخزوميَّة، أمُّ المؤمنين، تقدَّم بعض ترجمتها، وأنَّها آخِرُ أمَّهات المؤمنين موتًا، تُوُفِّيَت في ولاية يزيدَ بنِ معاوية بعد مقتل الحسين رضي الله عنه وعنها، وتقدَّم أنَّ الواقديَّ قال: (تُوُفِّيَت سنة «٥٩هـ»[الكبرى١٠/٩٣])، والله أعلم[ح١١٥].

قوله: (صَوَاحِبَ الحُجُرَاتِ): جمع (حُجْرة) يريد: أزواجَهُ، كما جاء في بعض طرق الحديث [ح٧٠٦٩].

قوله: (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّ (عارية) يجوز رفعُه وجرُّه[ح١١٥]، والله أعلم.

١١٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ ابْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةً فَقَالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْنَا شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٍّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾» [الكهف: ٥٤].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي حمزة، وأنَّ (الزُّهْرِيَّ): مُحَمَّد بن مسلم(٣) ابن شهاب، العالمُ المشهورُ.

---

(١) في (ج): (العالم).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٢٠).

(٣) زيد في (ب): (بن عبيد الله بن عبد الله).

قوله: (أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[(١)]): تقدَّم أنَّ هذا زينُ العابدين، رضي الله عنه وعن أبيه وجدِّه، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٥٢].

قوله: (أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا): (بعثه) إذا أيقظه من نومه، وهذا ظاهرٌ.

١١٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَيَدَعُ العَمَلَ وَهْوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لأُسَبِّحُهَا.

قوله: (وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم سُبْحَةَ الضُّحَى): تقدَّم أنَّ (السُّبْحَة): صلاةُ النَّافلة، وتقدَّم لِمَ سُمِّيت صلاةُ النَّافلة سُبْحةً[ح١٠٩٢].

وسيجيء تَعدادُها [رضي الله عنهم] مع مَن روى صلاة الضُّحى عنه صلى الله عليه وسلم قريبًا[ح١١٧٩]، [وهو في «مسلم»[م٧١٩]، وأذكر توفيقًا في ذلك[ح١١٧٧]، والله أعلم].

قوله: (وَإِنِّي لأُسَبِّحُهَا): كذا في أصلنا، وفي نسخة خارج الأصل، وهي في هامش الأصل: (لأستحبُّها)، قال ابن قُرْقُول: («لأستحبُّها»: من المَحبَّة، كذا لابن السَّكن، والنَّسفيِّ، وابن ماهان، وأكثر شيوخنا في «المُوطَّأ»، وللباقين من رواة «البخاريِّ»: «لأسبِّحها» أي: أُصلِّيها[(٢)]، وكذلك لكافَّة شيوخ مسلم إلَّا ابنَ ماهان، وهي رواية عُبيد الله[(٣)] عن أبيه من طريق أبي عُمر، وقد رواه بعضهم: «أستحسنُها»)، قال ابن قُرْقُول: (وهذا غير معروف) انتهى[(٤)].

٦ - بابُ قِيَامِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَتىَّ تَرِمَ قَدَمَاهُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَتَّى تَفَطَّرَ قَدَمَاهُ
وَالفُطُورُ الشُّقُوقُ، ﴿انفَطَرَتْ﴾: انْشَقَّتْ.

١١٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ المُغِيرَةَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَيَقُومُ -أَوْ لَيُصَلِّيَ- حَتَّى تَرِمُ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ، فَيُقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!».

---

(١) كذا في (أ) و(ب)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) و(ج): (حُسَين).

(٢) (أي أصليها): سقط من (ب)، وفي (ج): (لأصليها).

(٣) في النُّسخ: (عبد الله)، وهو تحريف.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٥١).

قوله: (حتَّى تَرِمُ[1] قَدَمَاهُ)[2]: (ترم): هو بالرَّفع في أصلنا بالقلم، وعليه: (صح) في الحديث، وكذا في الترجمة مَرْفوعٌ، ولم يصحَّح عليه، وعُمِلَ على (ترم) في التَّرجمة علامةُ رواتِها.

واعلم أنَّ (حتَّى) تكونُ جارَّةً بمنزلة (إلى) في الانتهاءِ والغايةِ، وتكونُ عاطفةً بمنزلة الواو، وقد تكون حرفَ ابتداءٍ يُستَأنَفُ بها الكلام، كما قال جَريرٌ: [من الطويل]

فَمَا زَالَتِ القَتْلى تَمجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[3]

فإن أدخلْتَها على الفعل المستقبَل -كالذي نحن فيه (حتَّى ترم)- نصبتَه بإضمار (أنْ)، تقول: (سِرتُ إلى الكوفة حتَّى أدخُلَها) بمعنى: إلى أن أدخلها، فإن كنتَ في حالِ دخولٍ، رفعتَ، وقُرِئ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ و﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]: فمَنْ نَصَبه جعلَه غايةً، ومَن رَفَع جعلَه حالًا، بمعنى: حتَّى الرَّسولُ هذه حالُه[4]، وقد قرأ نافعٌ بالرَّفع، والباقون بالنَّصب[5]، وكذا الذي نحن فيه يجوز فيه الوجهان، [و(ترم) معناه: تنتفخ].

قوله: (حَتَّى تَفَطَّرَ): هو محذوف إحدى التَّاءين، أي: تتفطَّر: تتشقَّق/. [١/١٥٧أ]

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفَضلُ بن دُكَين.

قوله: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ): تقدَّم أنَّه بكسر الميم، وإسكان السِّين، وبفتح العين، المهملتين، وهذا ظاهرٌ، وهو ابن كِدام، أبو سَلَمة الهلاليُّ الكوفيُّ العَلَم، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا [ح٢٠١].

قوله: (فَيُقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!»): روى البخاريُّ في (التَّفسير) عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت له: (أتصنع هذا وقد غفر الله لك ما تقدَّم من ذنبك؟!...) الحديث [ح٤٨٣٧]، فهذا[6] يعيِّن القائل له، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (تورم) في الموضعين، وليس بصحيح.

(٢) في (ق): (لا هـ ص ط إلى) فوق: (حتَّى ترم قدماه).

(٣) «ديوان جرير» (ص٣٦٧)، وفيه: (تَمُورُ دِمَاؤُهَا)، وهو من شواهد «أسرار العربية» (ص٢٤١)، «شرح المفصل» (١٨/٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٢٧٨/٤)، «مغني اللبيب» (ص١٧٣)، «همع الهوامع» (٢٤/٢)، «شرح الأشموني» (٥٣٤/٣)، «خزانة الأدب» (٤٧٩/٩).

(٤) انظر «الصحاح»، «لسان العرب» مادة (حتت).

(٥) انظر «السبعة» (ص١٨١)، «الحجة» (٣٠٥/٢)، «حجة القراءات» (ص١٣١)، «النشر» (١٧١/٢).

(٦) زيد في (ج): (يدل).

٧- باب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ

قوله: (بَابُ مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ): تقدَّم أنَّ (السَّحَر): قُبَيل الفجر[ح٤٨٦].

١١٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللهِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ عُيَينة الإمامُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١].

قوله: (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِي): تقدَّم[ح٨٣] الكلام على(١) ياء (العاصي)، وتقدَّم كلامُ ابنِ الصَّلاح وكلامُ النَّوويِّ، وأنَّ النَّوويَّ قال: (الصحيحُ: إثباتُها)[شرح مسلم ١/٣٧].

١١٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَشْعَثَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: أَيُّ العَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتِ: الدَّائِمُ، قُلْتُ: مَتَى كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الأَحْوَصِ عَنِ الأَشْعَثِ قَالَ: إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، الحافظ، وتقدَّم عليه بعض الكلام[ح٦].

قوله: (عَنْ أَشْعَثَ قَالَ(٢): سَمِعْتُ أَبِي): أمَّا (أشعثُ) فهو بثاء مُثلَّثة في آخِره، وأمَّا (أبوه) فهو أبو الشَّعثاء سُلَيم -بضمِّ السِّين وفتح اللَّام- المحاربيُّ، و(أشعث): يروي عن أبيه، والأسود، وعدَّة، وعنه: شعبةُ وزائدةُ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ)، وأخرج(٣) له الجماعة(٤)، وقد تقدَّم، و(أبوه): سُلَيم بن أسود، أبو الشَّعثاء الكوفيُّ، عن عُمرَ، وابنِ مسعود، وأبي ذرٍّ، وعنه: ابنُه أشعثُ وأبو إسحاق، ولازم عليًّا، تُوُفِّيَ سنة (٨٢هـ)، أخرج له الجماعة(٥).

---

(١) (على): ليس في (أ).

(٢) (قال): ليس في «اليونينيَّة»، وهو مستدرك في (ق).

(٣) في (ج): (أخرج).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٧١).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٤٠)، «الكاشف» (١/٣٤١).

قوله: (إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ): (الصَّارخ): هو الدِّيك، قال النَّوويُّ: (باتِّفاق العلماء)[شرح مسلم٦/٢٦٥]، انتهى، قال بعضهم: (وأوَّل ما يصيح نصف اللَّيل)(١).

فائدةٌ: نقل شيخنا العراقيُّ في «سيرته المنظومة»: (أنَّه ﷺ كان له ديكٌ أبيضُ)، وعزاه للمُحبِّ(٢)، والظاهر: أنَّه أراد الشَّيخَ الحافظ مُحبَّ الدين الطَّبريَّ فقيهَ مكَّة وحافظَها(٣).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ: حَدَّثَنَا(٤) أَبُو الأَحْوَصِ): قال الجيَّانيُّ: (قال -يعني: البخاري- في «الأيمان والنذور»: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا أبو الأحوص»[ح٦٦٤٠]، نسبه ابن السَّكن: مُحَمَّد بن سلَام، وقال في «باب مَن نام عند السَّحر» بعد حديثٍ ذكره عن عبدان، عن أبيه، عن شعبة: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا أبو الأحوص، عن الأشعث» مثله[ح١١٣٢]، هكذا قال: «مُحَمَّد» غير منسوب، ونسبه ابن السكن وغيرُه: مُحَمَّد ابن سلَام، ووقع في [نسخة] أبي ذرٍّ عن الحمُّويي: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سالم»، وذلك وَهْم، وقد تقدَّم ذِكْرُ الصَّواب في ذلك في «علل كتاب(٥) البخاريِّ»)[التقييد٣/١٠٢٢]، انتهى، وقد رأيتُه في (العِلَل) وقد ذكره، ثمَّ قال: (قال لي أبو الوليد: سألت أبا ذرٍّ عنه فقال: أُراه ابن سلَام، وسها فيه أبو مُحَمَّد الحمُّويي) [التقييد٢/٥٩٩]، انتهى، ولم ينسبه المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة١٢/٣٢٦]، وأمَّا شيخُنا فقال: (حدَّثنا مُحَمَّد، هو ابن سلام).

قوله: (حَدَّثَنَا(٦) أَبُو الأَحْوَصِ): تقدَّم(٧) أنَّه بفتح الهمزة، وبالحاء السَّاكنة، والصَّاد في آخره، المهملَتَين، سلَّام -بالتَّشديد- ابنُ سُلَيم -بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام- الحافظُ، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٧٥١].

١١٣٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: ذَكَرَ أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا، تَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ.

---

(١) انظر «التنقيح» (١/٢٨٦).

(٢) قال الحافظ العراقي في «ألفيَّة السيرة النبوية» (ص١٤٣): [من الرجز]

وَكَانَ أيضًا عِنـدَه ديـكٌ لَـهُ ... أَبْـيَضُ فالمُحـبُّ قَـدْ نَقَلَـهُ

(٣) انظر «خلاصة سير سيِّد البشر» (ص٢٥٥).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٥) في (ج): (في كتاب علل).

(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٧) زيد في (ج): (مرارًا).

قوله: (**مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ**): (ألفاه) بالفاء، أي: وجده، و(السَّحرُ): مَرْفوعٌ فاعلُ (ألفى) وهو قبيل الفجر، كما تقدَّم.

٨- بابُ مَنْ تَسَحَّرَ فَلَمْ يَنَمْ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ

١١٣٤- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: **حَدَّثَنَا رَوْحٌ**: **حَدَّثَنَا سَعِيدٌ**، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا، **فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا** قَامَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى، قُلْنَا لأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَقَدْرِ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً.

قوله: (**حَدَّثَنَا رَوْحٌ**): هذا هو روح بن عُبادة القيسيُّ، أبو مُحَمَّد، الحافظ البصريُّ، عنِ ابنِ عَون وابنِ جُرَيج، وعنه: أحمدُ، وعبدٌ، والكُدَيميُّ، وصنَّف الكتب، وكان من العلماء البحور، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٥هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٥٨]، وصحَّح عليه(١)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٤٧].

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدٌ**): كذا في أصلنا، وفي نسخة في طُرَّة أصلنا: (ابن أبي عَروبة)، وهو هو، هو(٢) سعيد بن أبي عَروبة مِهْران، أبو النَّضر اليشكريُّ مولاهم، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وتقدَّم ما قاله شيخُنا مجدُ الدين في «قاموسه» في (عَرُوبة)[ح٢٨٤].

قوله: (**فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا**) وكذا (**مِنْ سَحُورِهِمَا**): هما بفتح السِّين في أصلنا، وقد تقدَّم أنَّ (السَّحُور) -بالفتح-: اسمُ ما يُؤكَل في السَّحر، وكذلك (الفَطور): اسم ما يُفطَر عليه، وبالضَّمِّ: اسم الفعل، وأجاز بعضهم أن يكون اسم الفعل بالوجهين، والأوَّل أكثر(٣)، وقد تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ[ح٥٧٦ و٦٢١].

٩- بابُ طُولِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ

١١٣٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنِ الأَعْمَشِ**، **عَنْ أَبِي وَائِلٍ**، **عَنْ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ **بِأَمْرِ سُوْءٍ**. قُلْنَا: وَمَا هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٢٣٨)، «الكاشف» (١/٢٦٨).

(٢) في (ب): (وهو).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٦١).

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (عَنْ أَبِي وَائِلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه شقيقُ بن سَلَمة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٨].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابن مسعود بن غافل الهذليُّ، من سادة الصَّحابة، رضي الله عنهم أجمعين.

قوله: (بِأَمْرِ سُوْءٍ): هو بالإضافة، و(سُوْء) بضمِّ سينه وتُفتَح.

١١٣٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ.

قوله: (عَنْ حُصَيْنٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ الأسماء بالضَّمِّ، والكُنى بالفتح، وهذا هو حُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَميُّ، أبو الهذيل الكوفيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٩٥].

قوله: (يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ): هو بالشين المعجمة، والصَّاد المهملة، قال الحربيُّ: (يستاك عرضًا)، وهو قول أكثر أهل اللُّغة، وقال وكيع: (الشَّوص: بالطُّول، والسِّواك: بالعرض، وعرض الفم: من الأضراس إلى الأضراس)، وقال ابن حبيب: (الشَّوص: الحكُّ)، وقال ابن الأعرابيِّ: (الشَّوص: الدَّلك، واللَّوص[(١)]: الغسل)[(٢)]، قاله برمَّته ابنُ قُرْقُول[(٣)]، وقد تقدَّم[ح٢٤٥و٨٨٩].

سؤالٌ: إن قلتَ: ما وجه دخول حديث حذيفةَ في هذه الترجمة ومضمونها طول قيام اللَّيل، وحديث حذيفة إنَّما فيه: أنَّه كان يشوص فاه بالسِّواك إذا قام للتَّهجُّد؟

قال ابن المُنَيِّر: (قد استشكله ابن بطَّال حتَّى عدَّ ذِكرَهُ فيها مِن غلط النُّساخ، أو لأنَّ البخاريَّ رحمه الله اختُرِم قبل تنقيح كتابه[ابن بطال٣/١٢٦]، ويَحتمل عندي -والله أعلم- أن يكونَ في الحديث إشارةٌ إلى معنى التَّرجمة من جهة أنَّ استعمال السِّواك حينئذٍ يدلُّ على مناسبةٍ من إكمال الهيئة والتَّأهُّب للعبادات، وأخذ النَّفْس حينئذٍ بما تُؤخَذ[(٤)] به/ في النَّهار، وكان ليله عليه الصلاة والسلام نهارًا، وهو دليل طول [١/١٥٧ب] القيام فيه إذ النَّافلة المُخفَّفة لا يَتهيَّأ لها[(٥)] هذا التَّهيُّؤَ الكاملَ)[المتواري١٢٣] انتهى، والله أعلم.

---

(١) كذا، ومعناه: الإدارة، والذي في المصادر: (الموص)، فلعلَّه بمعناه.

(٢) انظر «الغريبين» (٣/١٠٤١)، «مشارق الأنوار» (٢/٥٦٩).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٨٨).

(٤) في (ب): (يوجب)، وهو تحريف.

(٥) في (ب): (بها).

١٠- باب كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ؟

١١٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عُبَيدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ[(١)]): هو سالم بن عبد الله بن عمر، أحدُ فقهاءِ[(٢)] التَّابعين، ووقع في أصلنا: (ابن عبيد الله)، وهو خطأ، وقد ضبَّبتُ أنا عليه، وصوَّبتُ التَّكبيرَ.

قوله: (إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟): تقدَّم أنِّي لا أعرفه، وتقدَّم أنَّ شيخنا قال: (إنَّه من أهل البادية)[التوضيح ٨/١٦٢]، وتقدَّم كلام ابن شيخِنا البُلْقينيِّ قريبًا[(٣)] فانظره إن أردته[ح٩٩٠].

١١٣٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يَعْنِي: بِاللَّيْلِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو[(٤)] ابن سعيد القطَّان، وقد تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٣].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٥)] أَبُو جَمْرَةَ[(٦)]): تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ أنَّه نَصر بن عِمران الضُّبَعيُّ، وتقدَّم أنَّه بالجيم والراء، وأنَّه فَرْدٌ في الكتب السِّتَّة، وتقدَّم غير ذلك فيه مُطَوَّلًا[ح٥٣].

١١٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: سَبْعٌ، وَتِسْعٌ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، سِوَى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ.

---

(١) في (ق): (بن عبيد الله)، وفي هامشها بخطِّ المصنِّف: (صوابُه: «عبد الله»؛ مكبَّرًا، وهو سالم بن عبد الله بن عمر، أحدُ فقهاء التابعين على قول، ولا أعلم أحدًا من رواة الكتب السِّتَّة يقال له: سالم بن عُبيد الله؛ فاعلمه).

(٢) في (ب): (الفقهاء السبعة)، وكانت كذلك في (ج)، ثمَّ ضُرِب عليها.

(٣) (قريبًا): سقط من (ب).

(٤) زيد في (ج): (يحيى).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٦) في (ب): (حمزة)، وهو تصحيف.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (عبيد الله بن موسى)، وعليها علامة راويها[(١)]، أمَّا (إسحاقُ) فقال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البُخاري- في «الصَّلاة»[ح١١٣٩]، وفي «فضائل القرآن»[ح٥٠٥٤]: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا عبيد الله بن موسى»، لم أجده منسوبًا لأحدٍ مِن رواة الكتاب، وذكر أبو نصر: أنَّ إسحاقَ الحنظليَّ يروي عن عُبيد الله بن موسى في «الجامع»[الهداية١/٤٦٩]) [التقييد٣/٩٨٢] انتهى، وراجعتُ «الأطراف» للمزِّيِّ، فلم أرَه نسبه[(٢)]، بل قال: (إسحاق) فقط، لكن نسب عبيد الله، فقال: (ابن موسى)[تحفة١٢/٣٢٣]، وذكر شيخُنا كلامَ الجيَّانيِّ، ثمَّ قال: (ويُؤيِّد ذلك -أي: ما قاله أبو نصر- أنَّ أبا نُعَيم أخرجه كذلك، ثمَّ قال في آخِره: «رواه -يعني: البخاري- عن إسحاقَ، عن عبيد الله»، وكذا ذكره الدِّمياطيُّ: أنَّه ابنُ راهُوْيَه، لكنَّ الإسماعيليَّ رواه في كتابه عن إسحاق بن سيَّار النَّصِيبيِّ، عن عبيد الله، و«إسحاق» هذا: صدوقٌ ثقةٌ، كما قاله ابنُ أبي حاتم[الجرح والتعديل٢/٢٢٣]، لكن ليس له روايةٌ في الكتب السِّتَّة، ولا ذكره البخاريُّ في «تاريخه الكبير»، فتعيَّن أنَّه الأوَّل) [التوضيح٩/٦٨]، انتهى، وقد رأيتُ إسحاقَ بن سيَّار في «ثقات ابن حِبَّان»، قال فيه: (أبو يعقوب النَّصِيبيُّ، يروي عن عبيد الله بن موسى، وأبي عاصم، والبصريِّين، روى عنه أهلُ الجزيرة، مات في ذي الحجَّة، سنة «٢٧٣هـ»)[الثقات٨/١٢١] انتهى، وراجعتُ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم فوجدته كما قاله شيخُنا عنه، والله أعلم.

قوله: (أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ): هذا هو إسرائيل بن يونس[(٣)] بن أبي إسحاق، يروي عن جدِّه وغيرِه، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه، فانظرها[ح١٢٦].

قوله: (عَنْ أَبِي حَصِينٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين، واسمُه عثمانُ بن عاصم بن حُصَين، بضمِّ الحاء، وفتح الصَّاد، وتقدَّم الكلامُ عليه[ح١١٠].

قوله: (عَنْ يَحيَى بْنِ[(٤)] وَثَّابٍ): هو بفتح الواو، ثمَّ ثاءٍ مُثلَّثة مُشدَّدة، وفي آخره مُوَحَّدةٌ، و(يحيى) هذا: أَسَديٌّ مولاهم، عنِ ابنِ عبَّاس، وابنِ عُمَرَ، وعلقمةَ، وعنه: الأعمشُ وأبو العُمَيس، ثقةٌ مُتَألِّهٌ خاشعٌ مُقرِئٌ، مات سنة (١٠٣هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[(٥)].

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت.

(٢) في (ج): (نسب).

(٣) في (ب) و(ج): (موسى)، وكذا كانت في (أ) ثمَّ أُصْلِحت.

(٤) (بن): مُثبَت من (ج).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٦)، «تقريب التهذيب» (ص٥٩٨).

١١٤٠- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، مِنْهَا الوِتْرُ وَرَكْعَتَا الفَجْرِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ): هو حنظلةُ بنُ أبي سفيان بن عبد الرَّحمن بن صفوان بن أميَّة الجُمَحيُّ المكِّيُّ، من الأثبات، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٨٥].

١١- بابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ، وَنَوْمِهِ، وَمَا نُسِخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا ۝ إِنَّ لَكَ فِى ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزمِّل: ١-٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «نَشَأَ»: قَامَ، بِالحَبَشِيَّةِ، ﴿وِطَآءً﴾ قَالَ: مُوَاطَأَةَ القُرْآنِ أَشَدُّ مُوَافَقَةً لِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَقَلْبِهِ، ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا۟﴾ [التوبة: ٣٧]: لِيُوَافِقُوا.

قوله: (وَمَا نُسِخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ): تقدَّم الكلام على نسخه في حقِّ الأمَّة، وعلى أنَّه نُسِخ في حقِّه عليه الصَّلاة والسَّلام على الصَّحيح من مذهب الشَّافعيِّ في أوَّل (التَّهجُّد)[قبل ح١١٢٠].

قوله: (وَمَا نُسِخَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَقَوْلِهِ ﷻ): هو مجرورٌ معطوفٌ على (قيام)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (نَشَأَ): هو بهمزة في آخره مفتوحة، وهذا ظاهرٌ: (قَامَ بِالحَبَشِيَّةِ)، كذا هو، والله أعلم أنَّ الحبشيَّة وافقتِ العربيَّة، وإلَّا فالقرآن ليس فيه غير العربيِّ، قال ابن قُرْقُول: (﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ [المزَّمِّل: ٦]: قيامُه، مصدرٌ جاء على «فَاعِلَة» كـ«عَافية»، وقيل[(١)]: ساعاته، وقيل: كلُّ ما حدث باللَّيل وبدأ فهو ناشئة، وقال نفطويه: كلُّ ساعةٍ قامها قائمٌ من اللَّيل فهي ناشئة)[المطالع٤/٢١٩].

١١٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئًا، وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ.

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ وَأَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ عَنْ حُمَيْدٍ.

---

(١) في النسخ تبعًا لمصدره: (وقال)، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/١٤٥).

قوله: (تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ وَأَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ حُمَيْدٍ): الضَّمير في (تابعه) يعود على (مُحَمَّد بن جَعْفَرٍ) وهو مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير المدنيُّ، عن زيدِ بن أسلم وطبقتِه، وعنه: سعيد بن أبي مريم، والأويسيُّ، وطائفةٌ، ثقةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين[١]، وقال ابن المدينيِّ: (معروفٌ)، وقال النَّسائيُّ: (صالحٌ)، أخرج له الجماعة[٢].

و(سليمان): هو ابن بلال المدنيُّ، أبو مُحَمَّد مولى [آل] أبي بكر، عن زيدِ بن أسلم وعبدِ الله ابن دينار، وعنه: ابنُه أيُّوبُ، والقعنبيُّ، ولُوَين، ثقةٌ إمامٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٧٢هـ)[٣]، وقد قدَّمتُ ذلك، ولكن طال العهد به[ح٩٩]، ومتابعتُه ليست في شيءٍ من الكتب السِّتَّة[٤].

وأمَّا (أبو خالد الأحمر) فاسمه سليمان بن حيَّان -بالمُثنَّاة تحت المُشدَّدة- كوفيٌّ، يروي عن عاصم الأحول ويحيى بن سعيد الأنصاريِّ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وهنَّاد، صدوق إمام، قال ابن مَعِين: (ليس بحُجَّة)[الكامل في الضعفاء٣/٢٨١]، تُوُفِّيَ سنة (١٨٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»[٢/٢٠٠]، وصحَّح عليه[٥]، وقد تقدَّم فيما أظنُّ، ولكن طال العهد به[ح٤٣٠]، ومتابعتُه أخرجها البخاريُّ في (الصَّلاة)[٦] وفي (الصَّوم)[ح١٩٧٣] عن مُحَمَّد بن سلَام عنه به.

١٢- بابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ

١١٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ كُلَّ عُقْدَةٍ: عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِنِ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانَ».

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٧/٢٢١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٨٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٧٢)، «تذهيب التهذيب» (٤/١٣٠).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٢٥٤): (لم أره بعد التَّتبُّع التَّامِّ من حديثه) يعني: سليمان بن بلال، وقال في «تغليق التعليق» (٢/٤٣١): (الذي يتبادر إلى ذهني أنَّ الواوَ في قوله: «وأبو خالد» زائدةٌ؛ فإنَّني لم أجد الحديثَ من طريق سليمانَ بنِ بلال ولا غيرِه إلَّا مِن طريق أبي خالد الأحمر، واسمُه أيضًا سُليمان)، وانظر «فتح الباري» (٣/٢٩-٣٠).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٩٤)، «الكاشف» (١/٣٤٥).

(٦) كذا تبعًا لـ«تحفة الأشراف» (١/١٩٢)، وقال ابنُ حجر في «النكت الظراف» بهامش «التحفة»: (لم يذكره في «الصلاة» موصولًا، بل تعليقًا) يعني: هذا الموضع.

قوله: (بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ): اعلم أنَّ ظاهر الحديث: أنَّ مَن لم يجمع بين الأمور الثلاثة، وهي الذِّكر، والوضوء، والصَّلاة، فهو داخل فيمن يصبح خبيثَ النَّفس كسلانَ، ذكره النَّوويُّ، وهو ظاهرٌ، ثمَّ قال بُعيدَه: (واعلم أنَّ البخاريَّ بوَّبَ لهذا الحديث...)، فذكر الباب، ثمَّ قال: (فأنكر عليه المازريُّ وقال: «الذي في الحديث أنَّه يعقد على قافية رأسه وإن صلَّى بعده، وإنَّما تُحَلُّ عقدُه بالذِّكر، والوضوء، والصَّلاة»، قال: «ويُتَأَوَّل[1] كلامُ البخاريِّ: أنَّه أراد [١/١٥٨أ] أنَّ استدامة العَقْد إنَّما تكون على مَن ترك الصَّلاة، وجعل/ مَن صلَّى وانحلَّت عُقَدُه كمَن لم يُعقَد عليه؛ لزوال أثره») انتهى لفظه في «شرح مسلم»[2].

قوله: (عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ[3]): قال ابن الأثير: (القافِية: القَفَا، وقيل: قافية الرَّأس: مُؤخَّره، وقيل: وسطه، أراد تَثْقيله في النَّوم وإطالتِه، فكأنَّه قد شدَّ عليه شِدَادًا، وعَقَده[4] ثلاث عُقَد، والله أعلم) انتهى، وقيل: هو على ظاهره، وإنَّ الشَّيطان يفعل ذلك نحو ما يفعله السَّواحر من عَقْدِها ونَفْثِها[5].

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وأنَّه بالنُّون، وهذا ظاهرٌ، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٦٢].

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم عليه بعضُ الكلام[ح١١٨].

قوله في الأخيرة: (انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ): كذا في أصلنا بالتَّوحيد مُجوَّدة، وفي الهامش: (عُقَدُهُ) بالجمع، وعلى كلٍّ منهما: (صح)، قال ابن قُرْقُول: (وقد اختلف فيها -يعني: في الأخيرة- فوقع في «المُوطَّأ» لابن وضَّاح على الجمع[الموطأ١/١٧٦])، قال: (وكذا ضبطناه في «البخاريِّ»)، قال: (وكلاهما صحيح) يعني: الإفراد والجمع، قال: (والجمع أوجهُ، لا سيَّما وقد جاء في رواية لمسلم في الأولى: «عُقْدَة»، وفي الثَّانية: «عُقْدَتَان»، وفي الثَّالثة: «العُقَد»[م٧٧٦]، وفي «بدء الخلق»: «انحلَّت عُقَدُه كلُّها»[ح٣٢٦٩]) [المطالع٥/٣٨] انتهى.

(١) في (ب): (ويتناول)، وليس بصحيح.

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٦/٣٠٨)، «المُعْلِم» (١/٤٥٧).

(٣) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣٥): (قافية الرأس: مؤخَّره، وقافية الشِّعْر: آخره).

(٤) في (ج): (وعقد).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٧٥).

١١٤٣- حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّؤْيَا قَالَ: «أَمَّا الَّذِي يُثْلَغُ رَأْسُهُ بِالحَجَرِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ القُرْآنَ فَيَرْفِضُهُ، وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ): (مُؤمَّل): اسم مفعول، مفتوح الميم مُشدَّدة، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنَّه سُئِلت عنه.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (ابن عُليَّة) بعد (إسماعيل) وهو هو، إسماعيلُ بنُ إبراهيم، ابنُ عُلَيَّة الإمام، أبو بِشْرٍ، تقدَّم[ح١٦٧].

قوله: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ): هو عوفٌ الأعرابيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وإنَّما قيل له: الأعرابيُّ، لدخوله درب الأعراب، قاله ابنُ دقيق العيد، وقد تقدَّم[ح٤٧].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ): تقدَّم أنَّه عِمران بن تَيْم، ويقال: ابن مِلْحان، العطارديُّ، تقدَّم الكلامُ عليه[ح٣٤٤]، وأنَّه أسلم في حياته عليه الصلاة والسلام.

قوله: (حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ): تقدَّم أنَّ دال (جندَب) بالضَّمِّ والفتح، الفزاريُّ، و(سَمُرة[(١)]): صحابيٌّ مشهور رضي الله عنه[(٢)].

قوله: (يُثْلَغُ رَأْسُهُ): (يُثْلَغ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بضمِّ المُثنَّاة تحت، ثمَّ ثاء مُثلَّثة ساكنة، ثمَّ لام، ثمَّ غين معجمة، أي: يُشَقُّ، ويُشْدَخ[(٣)]، ويُفضَخ، ومثله: «إذًا يثْلَغُوا رأسي»[(٤)]، قال ابن قُرْقُول: (ومن رواه بعين مهملة، فقد صحَّف)[المطالع٢/٥٤].

قوله: (فَيَرْفِضُهُ): هو بكسر الفاء وضمِّها، لغتان، قال شيخنا: (ومعنى «يرفضه»: يتركه، وهو بفتح الفاء وكسرها، كما ذكره ابن التِّين عن الضَّبط، وعن أهل اللُّغة) انتهى، وفي الفتح نظرٌ، وما إخاله صحيحًا، فإن كان صحيحًا، فيكون فيه ثلاثُ لغات، والله أعلم، ومعنى (يرفضه) أي: يترك تلاوته حتَّى ينساه، أو يترك العمل به، قال شيخنا: (وعبارة ابن بطَّال: يترك حفظَه والعملَ بمعانيه، قال: فأمَّا إذا تَرَك حِفْظَ حروفه، وعَملَ بمعانيه، فليس برافضٍ له، قد أتى في الحديث: «أنَّه يُحشَر يوم القيامة

(١) في النسخ: (جندب)، ولعلَّه سبق قلم.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٠)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٣٠).

(٣) في النسخ: (ويخدش)، ولا يستقيم، والمثبت من «مطالع الأنوار».

(٤) «صحيح مسلم» (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حِمَار رضي الله عنه.

أجذم»[١] أي: مقطوع الحجَّة، والرَّافض له يُثلَغ رأسه كما سلف، وذلك لِعَقْدِ الشَّيطان فيه، فوقعت العقوبة في موضع المعصية[شرح ابن بطّال٣/١٣٥][التوضيح٩/٩٢].

١٣- بابٌ

١١٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَقِيلَ: مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ، مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنَيهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ): تقدَّم أنَّه بالحاء والصَّاد المهملتين، وأنَّ اسمَه سلَّامُ بن سُلَيم، (سلَّام): بتشديد اللَّام، و(سُلَيم): بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٥١].

قوله: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ): تقدَّم أنَّه ابن المعتمر السُّلَميُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧٠].

قوله: (عَنْ أَبِي وَائِلٍ): تقدَّم أنَّه شقيقُ بن سَلَمَة الكوفيُّ، تقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[ح٤٨].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أنَّه ابن مسعود بن غافل الهذليُّ، من كبار الصَّحابة رضوان الله[٢] عليهم أجمعين.

قوله: (ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ): (ذُكِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رجلٌ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل، وهذا ظاهرٌ، لكنِ الرَّجلُ لا أعرفه.

قوله: (بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ[٣]): لا إخاله على ظاهره، ويحتمل أن يُراد به: صرفه عن الصَّلاة، بما يلقيه في أذنه حتَّى لا ينتبه[٤]، فكأنَّه ألقى في أذنه بولَه، فاعتلَّ سمعُه بسبب ذلك، ويَحتمل أن يكون كنايةً عن استرذالِه وجَعْلِ أذنه كالمحلِّ الذي يُبال فيه[٥].

١٤- بابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٧-١٨] أَيْ: مَا يَنَامُونَ.

---

(١) أخرج أبو داود (١٤٧٤): «ما من امرئٍ يقرأ القرآن ثمَّ ينساه إلَّا لقي الله يوم القيامة أجذم»، من حديث سعد بن عبادة ﵁ مرفوعًا.

(٢) (لفظ الجلالة): ليس في (أ).

(٣) كذا في النسخ و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (أذنيه).

(٤) في (ب): (يتنبه)، وليس بصحيح.

(٥) انظر «التنقيح» (١/٢٨٨).

١١٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟».

قوله: (عَنِ ابنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ، وأنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ، وتقدَّم أنَّ (أَبَا سَلَمَةَ): اسمُه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن ابن عوف، وهو أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (وأَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ): هو بفتح الهمزة، وفتح الغين المعجمة، وتشديد الرَّاء، واسمُه سلمان، مولى جُهَينة، يروي عن أبي هريرة وأبي أيُّوبَ، وعنه: الزُّهريُّ وبكير ابن الأشجِّ، أخرج له الجماعة(١)، تقدَّم[ح٩٢٩].

قوله: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى): (يَنزِل) بفتح الياء، وكذا مقتضى كلام غير واحد، وقال شيخنا: (هو بضمِّ الياء، من «أنزل»، قال ابن فُورك: ضَبَط لنا بعضُ أهل النَّقل هذا الخبر عن رسول الله ﷺ بضمِّ الياء من «يُنزِل»، وذكر أنَّه ضَبَط عمَّن سَمِع منه من الثِّقات الضَّابطين[مشكل الحديث٢٠٤]، وكذا قال القرطبيُّ: قيَّده بعض النَّاس بذلك، فيكون مُعدًّى(٢) إلى مفعولٍ محذوفٍ، أي: يُنزِل اللهُ ملكًا، قال: والدَّليل على صحَّة هذا: ما رواه النَّسائيُّ من حديث الأغرِّ عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله يُمهِل حتَّى يمضي شطرُ اللَّيل الأوَّل، ثمَّ يأمر مناديًا، يقول: هل مِن داعٍ فيُستجابَ له...»[كن١٠٢٤٣] الحديث[المفهم٢/٣٨٦]، وصحَّحه عبد الحقِّ(٣))[التوضيح٨/٩٧] انتهى لفظه، وقال في «شرح المنهاج» له نحو ذلك، وعزاه إلى القرطبيِّ في «شرح الأسماء»، ولم يذكر ضمَّ أوَّله، ومقتضى كلامه: أنَّه بالفتح، وعلى أنَّ النازل ملكٌ يقول ذلك بأمر الله تعالى، حلَّه شيخنا في (كتاب الدُّعاء)، ثمَّ قال: (ورواه بعض النُّقَّاد: «يُنزِل» بضمِّ الياء(٤)، وهو يُؤيِّد هذا التَّأويلَ)

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٢٥٦).

(٢) في (ب): (تعدَّى).

(٣) أخرجه في «الأحكام الوسطى» (٢/٥٢)، وسكت عنه، وسكوته دليل على صحَّة الحديث كما نصَّ على ذلك في مقدِّمة كتابه (١/٦٦) حيث قال: (وإن لم تكن فيه علَّة؛ كان سكوتي عنه دليلًا على صحَّته).

(٤) (بضمِّ الياء): سواد في (أ).

انتهى[(١)]، لكن في «صحيح ابن حِبَّان»: «يَنْزِل الله إلى السَّماء الدُّنيا، فيقول: لا أسأل عن عبادي غيري»[(٢)]، والله أعلم، والنُّزول نزولٌ معنويٌّ يقتضي رحمته، ومزيد لطفه على عباده، والله أعلم.

قوله: (**حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ**): و(الآخرُ): بالرَّفع، صفةٌ لـ(ثُلُثُ)، كذا هنا، وكذا أخرجه في ثلاثة مواضعَ من «صحيحه»[ح١١٤٥ و٦٣٢١ و٧٤٩٤]، وأخرجه مسلمٌ بألفاظٍ هذا أحدها[م٧٥٨]، ثانيها[(٣)]: «حين[(٤)] يمضي/ ثلثُ اللَّيل الأوَّلُ»[م(٧٥٨)(١٦٩)]، ثالثها: «إذا مضى شطر اللَّيل أو ثلثاه»[م(٧٥٨)(١٧٠)]، [١٥٨/١ب] رابعها: «لشطر اللَّيل أو ثلث اللَّيل الآخر»[م(٧٥٨)(١٧١)]، وذكر التِّرمذيُّ: (أنَّ الرواية الأولى أصحُّ الرواياتِ)[(٥)] يعني: التي أخرجها البخاريُّ التي لم يُخرِّج غيرها، قال القاضي عياض: (الصحيح روايةً: «حين يبقى ثلث اللَّيل الآخر»، كذا قال شيوخ الحديث، وهو الذي تظاهرت عليه الأخبار بلفظه ومعناه)، قال القاضي: (ويَحتمل أن يكون النُّزول بالمعنى المراد [عند مُضِيِّ] الثُّلث الأوَّل، و«مَن يدعوني...» إلى آخره [في] الثُّلث الأخير)[إكمال٣/١١١]، وقال النَّوويُّ: (إنَّه يحتمل أنَّ الشَّارع أُعلِمَ بأحد الأمرين، فأَخبرَ به، ثمَّ بالآخر، فأَخبر به، فسمع أبو هريرة الخبرَين، فنقلهما، وأبو سعيد خبرَ الثُّلث الأوَّل، فأَخبرَ به مع أبي هريرة)[شرح مسلم٦/٢٧٩]، وقال شيخنا الشَّارح: (وقال ابن حِبَّان: صحَّ: «حين يمضي شطر اللَّيل أو ثلثاه»، [و«حين يبقى ثلث اللَّيل»]، و«حتَّى يذهب ثلث اللَّيل الأوَّل»، فيَحتمل أنَّه في بعض اللَّيالي حين[(٦)] يبقى ثلثُ اللَّيل الآخرُ، وفي بعضها حين يبقى ثلث اللَّيل الأوَّل[(٧)])، قال شيخنا: (ويجوز -والله أعلم- أن يكون ابتداء النِّداء مِن أوَّل الثُّلث الثَّاني إلى الثَّالث) انتهى.

قوله: (**فَأَسْتَجِيبَ لَهُ**)، وكذا (**فَأُعْطِيَهُ**)، وكذا (**فَأَغْفِرَ لَهُ**): كلُّه مَنصوبٌ، ونصبه معروفٌ ظاهرٌ على جواب الاستفهام، قال أبو البقاء: (والرَّفع جائز)[إعراب الحديث ٣٥٦].

(١) انظر «التوضيح» (٢٢٨/٢٩).

(٢) «صحيح ابن حبَّان» (٢١٢)، من حديث رفاعة بن عرابة ﷺ مرفوعًا، وقال الحافظ في «الفتح» (٣٧/٣): (وليس فيه -يعني: حديث رفاعة- ما يدفع التأويل المذكور).

(٣) في (ب): (أحدهما ثانيهما)، وهو تحريف.

(٤) في (ب) و(ج): (حتَّى)، وهو تحريف.

(٥) «سنن الترمذي» بعد الحديث (٤٤٦).

(٦) في (ج): (حتَّى).

(٧) «صحيح ابن حبَّان» (٢٠٢/٣) بعد الحديث (٩٢١).

١٥- بابُ مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ

وَقَالَ سَلْمَانُ لأَبِي الدَّرْدَاءِ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ: قُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ».

قوله: (**وَقَالَ سَلْمَانُ لأَبِي الدَّرْدَاءِ**): قد تقدَّم الكلام عليهما رضي الله عنهما مُفرَّقين[قبل ح١٠٧٧، قبل ح١٥١]، و(أَبُو الدَّرْدَاءِ): تقدَّم أنَّ اسمَه عُوَيمر بن مالك، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن ثعلبة، وقيل غير ذلك، تأخَّر إسلامه، أسلم عقب بدر رضي الله عنه[ح٦٥٠].

١١٤٦- حَدَّثَنَا **أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَحَدَّثَنِي **سُلَيْمَانُ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ **أَبِي إِسْحَاقَ**، عَنِ **الأَسْوَدِ** قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: كَيْفَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ، فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَذَّنَ المُؤَذِّنُ وَثَبَ، فَإِنْ كَانَتْ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ، وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وتقدَّم عليه بعضُ الكلامِ[ح١٧].

قوله: (**وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ**): هذا هو سليمان بن حَرْب، شيخُ البُخاريِّ، مشهورُ الترجمة(١)، وقد قدَّمتُه.

قوله: (**عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ**): تقدَّم مرارًا(٢) أنَّه عَمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ الهمْدانيُّ الكوفيُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (**عَنِ الأَسْوَدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ الكوفيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٢٦].

١٦- بابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ

١١٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ **سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ** أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٨٤).

(٢) (مرارًا): سقط من (ب).

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه بضمِّ المُوَحَّدة، وفتحِها، وكسرِها، ولماذا نُسِب[ح٣٩]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): أنَّه أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ.

قوله: (وَلَا يَنَامُ قَلْبِي): تقدَّم الكلام على هذه الخصوصيَّة، وأنَّ الأنبياء كذلك -كما في «الصَّحيح»[ح٣٥٧٠]-: (تنام أعينهم، ولا تنام قلوبهم)، وتقدَّم ما وقع في ذلك[ح٦٩٨].

١٧- بابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الوُضُوءِ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ

قوله: (بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ): تقدَّم أنَّه بالضَّمِّ، وأنَّ المراد: [الفعلُ وإن كان بالفتح فالمراد: الماء، والمراد هنا: الفعل، وأنَّه يجوز فيه الفتحُ غيرَ مَرَّةٍ[قبل ح١٣٥].

قوله: (وَالوُضُوءِ[(١)]): تقدَّم مرارًا أنَّه بالضَّمِّ، والمراد] به: الفعل، وأنَّ الماء بالفتح، وأنَّه يجوز في كلٍّ منهما الضَّمُّ والفتحُ[قبل ح١٣٥].

١١٤٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الفَجْرِ: «يَا بِلَالُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ»، قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طُهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: دَفَّ نَعْلَيْكَ: تَحْرِيكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٢].

قوله: (عَنْ أَبِي حَيَّانَ): هو بفتح الحاء، وتشديد[(٢)] المُثَنَّاة تحت، واسمه يحيى بن سعيد بن حيَّان -بالمُثَنَّاة تحت أيضًا- التَّيميُّ، عن أبي زُرْعة، والشعبيِّ، وغيرِهما، وعنه: يحيى القطَّان، وأبو أسامة، وآخرون، إمامٌ ثبتٌ، مات سنة (١٤٥هـ)، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان»[٤/٣٨٠] تمييزًا.

قوله: (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ): تقدَّم أنَّ اسمَه هَرِمٌ، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرَّحمن، وقيل: جرير، وقيل: عمرو، [ابن عَمرو] بن جرير بن عبد الله البجليُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٦].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بعد الوضوء).

(٢) زيد في (ب): (الياء).

قوله: (عَن أَبِي هُريرةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمَه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (بِأَرْجَى): هو بترك الهمز، من الأمل، تقول: رجوتُ فلانًا أَرْجُوه رَجْوًا، ورَجَاءً، ورَجَاوةً، يقال: ما أتيتك إلَّا رَجَاوةَ الخير، وتَرجَّيتُهُ، وارتجيتُهُ، ورَجَّيْتُهُ، كلُّه بمعنى رَجَوْتُه، و(ما لي في فلان رَجْيَة[١]) أي: ما أرجُو، وقد يكون بمعنى: الرُّجُوِّ[٢].

قوله: (دَفَّ نَعْلَيْكَ): (الدَّفُّ): بفتح الدَّال المهملة، وبالمعجمة، -وذكره بهما ابنُ الأثير في «نهايته»[٣]، وذكر شيخنا الشَّارح عن أبي موسى المدينيِّ في «مغيثه» [الإعجامَ][٤]- وتشديد الفاء، قال ابن قُرْقُول في (الدَّال المهملة مع الفاء): («دفَّ نعليك»، بالفتح لا غير، أي: صوت مشيك فيها، وعند ابن السَّكن: «دَوِيَّ نعليك»، والمعنى قريب، وهو الصوت أيضًا)[٥].

قوله: (أَرْجَى): هو بترك الهمز، كما تقدَّم أعلاه.

قوله: (بِذَلِكَ الطُّهُورِ): تقدَّم أعلاه[٦] وقبله مرارًا أنَّه بالضَّمِّ الفعل، وأنَّه بالفتح الماء، وأنَّه يجوز فيهما الضَّمُّ والفتحُ.

١٨- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي العِبَادَةِ

١١٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الحَبْلُ؟» قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لِزَيْنَبَ، فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، حُلُّوهُ، لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ، فَلْيَقْعُدْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن عمرو بن أبي الحجَّاج المنقريُّ الحافظُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعيد بن ذكوان التَّميميُّ[٧] مولاهم، التَّنُّوريُّ الحافظ.

(١) كذا في (أ) مضبوطًا، وفي «الصحاح» و«لسان العرب» مادَّة (رجو): (رَجِيَّة).
(٢) كذا في (أ) مضبوطًا، وفي «الصحاح» و«لسان العرب» مادَّة (رجو): (الرَّجْو).
(٣) انظر «النهاية» (٢/١٦٢) مادَّة (ذفف).
(٤) انظر «المجموع المُغيث في غريبي القرآن والحديث» (١/٧٠٤)، «التوضيح» (٩/١١٧).
(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤٤).
(٦) في (ب): (بظاهرها).
(٧) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريف.

قوله: (لِزَيْنَبَ): هذه هي زينب بنت جحش، أمُّ المؤمنين، وهي بنت عمَّةِ النَّبيِّ ﷺ أميمةَ بنتِ عبد المطَّلب، مناقبُها كثيرةٌ، منها: أنَّ الله زوَّجها في السَّماء، والذي يظهر أنَّها أفضل الزَّوجات بعد خديجة وعائشة، تُوُفِّيَت سنة عشرين، أخرج لها الجماعة ﵂(١)، وذكر ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ بعد ذكر أنَّها زينب بنت جحش: (وفي «أبي داود»: حَمنة بنت جحش[د١٣١٢]، وفي بعض الشُّروح: قال ابنُ الجوزيِّ في حديث «فلانة تصلِّي»: هي حَمْنة، وقيل: أختها زينبُ أمُّ المؤمنين، وقيل: ميمونة بنت الحارث، وذكر في «المُوطَّأ»: أنَّها الحولاء بنت تُوَيت(٢))، انتهى، ثمَّ تعقَّب كونَها الحولاءَ، ثمَّ قال: (وذكر الخطيبُ الثَّلاثةَ في حديث أنس، وبدأ بحَمْنة(٣)، ثمَّ قال: (وما في «البخاريِّ» ـُ)[الإفهام١٤٦]، انتهى.

١١٥١- **وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: فُلَانَةُ لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ...، فَذُكِرَ مِنْ صَلَاتِهَا، فَقَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا».**

قوله: (**وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ...**) إلى آخره: هذا شيخُه عبدُ الله بن مَسْلمة بن قَعْنَب القَعْنَبيُّ الحارثيُّ، أبو عبد الرَّحمن، أحدُ الأعلام[تهذيب الكمال١٦/١٣٦].

وقد(٤) تقدَّم أنَّ مثلَه أخذه عنه في حال المذاكرة، وأنَّ مثلَ هذا يَرْقُم عليه المِزِّيُّ والذَّهبيُّ تعليقًا، وقد تقدَّم أنَّه موصولٌ، وهو الذي ذكره ابن الصَّلاح(٥)[ح١٤٢].

قوله: (**كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ**): (أَسَد): هو بفتح السِّين، وقد تقدَّم أنَّ هذه هي الحولاء بنت تُوَيْت، وتقدَّم ضبط (تُوَيْت) في (بابٌ: أحبُّ الدِّين إلى الله أَدْومُه) في (الإيمان)[ح٤٣]/. [١/١٥٩أ]

قوله: (**فَذُكِرَ مِنْ صَلَاتِهَا**): كذا هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله في أصلنا، وفي نسخة مبنيٌّ للفاعل(٦)، وفي نسخة: (تَذكُر) بإسناد الفعل لعائشة(٧)، قال الدِّمياطيُّ: (قائلُ: «فذَكَر من صلاتها»: هو مِن قول عروة أو مِن رواة الحديث، وهو تفسيرٌ لقول عائشة: «لا تنام اللَّيل») انتهى، وقد تقدَّم هذا أيضًا عن

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨٤/٣٥).
(٢) «الموطَّأ» (١١٨/١)، وانظر «التوضيح» (١١٩/٩).
(٣) انظر «الأسماء المبهمة» (ص٤١٠).
(٤) (وقد): سقط من (ج).
(٥) انظر «علوم الحديث» (ص٦٧-٧٠) و(ص١٣٦).
(٦) هي رواية الدمياطيِّ: (فَذَكَرَ)، كما في هامش (ق).
(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

الدِّمياطيِّ في (بابٌ: أحبُّ الدين إلى الله أَدْومُه)(١).

قوله: (فَقَالَ: مَهْ): تقدَّم الكلام عليها في (بابٌ: أحبُّ الدين إلى الله أَدْومُه)[ح٤٣].

قوله: (لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا): تقدَّم الكلام عليه في (بابٌ: أحبُّ الدين إلى الله أَدْومُه)[ح٤٣].

١٩- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ

١١٥٢- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الحُسَيْنِ: حَدَّثَنَا مُبَشِّرٌ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

وَقَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي العِشْرِينَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ مِثْلَهُ.

وَتَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الحُسَيْنِ): هو بالمُوَحَّدة والسِّين المهملة، وهو عبَّاس بن الحُسين القَنْطَريُّ، منسوب إلى قنطرة بَرَدَان ببغداد(٢)، عن أبي أسامة وطبقتِه، وعنه: البخاريُّ وموسى بن هارون، تُوُفِّيَ سنة أربعين ومئتين، أخرج له البخاريُّ فقط، له ترجمة في «الميزان»، وقد صحَّح عليه(٣).

قوله: (حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بنُ إِسْمَاعِيلَ(٤)): (مبشِّر): هو بالمُوَحَّدة، والشين المعجمة المُشدَّدة(٥)، اسم فاعل من (بَشَّر) المضعَّف، وهو ابنُ إسماعيل -كما في نسخة في طرَّة أصلنا-(٦)، عن جعفر بن بُرْقان والأوزاعيِّ، وعنه: أحمدُ ودُحَيم، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٠هـ)، أخرج له الجماعة، لكن البخاريُّ مقرونًا بآخرَ، وهنا هو مقرون بعبد الله -هو ابن المبارك- في السند الثاني، وهذا قرنٌ أيضًا، والقرن

(١) لم يتقدَّم.

(٢) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٥٥١/٤).

(٣) ليس في المطبوع التصحيح عليه «ميزان الاعتدال» (٣٨٣/٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠٧/١٤).

(٤) (بن إسماعيل): هو في هامش (ق) من رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ، وعليه في (أ) و(ب) علامة نسخة.

(٥) زيد في (ب): (هو).

(٦) في (ب) و(ج) زيادة: (الحلبي) وضرب عليها في (أ)، وفي النسخ: (أصلنا الدمشقي)، وليس في (ش) -أي اليونينية- هذه النسخة: (ابن إسماعيل)، وإنَّما هي في أصله القاهريِّ، انتهى.

الظَّاهر لكلِّ أحد: فلان وفلان، وهذا قرنٌ خفيٌّ، والله أعلم، له ترجمةٌ في «الميزان» مختصرةٌ، وفيها: أنَّه تُكُلِّم فيه بلا حجَّة(١).

قوله: (عَنِ الأَوْزَاعِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرو عبدُ الرَّحمن بن عمرو الأوزاعيُّ، وتقدَّم لماذا نُسب[ح٧٨].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ المبارك، العَلَمُ الفردُ.

قوله: (مِثْلَ فُلَانٍ): (فلان): لا أعرف أحدًا سمَّاه، والله أعلم به.

قوله: (وَقَالَ هِشَامٌ): (هشام) هذا: هو ابن عمَّار، وهو شيخُ البخاريِّ، وقد تقدَّم أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ) وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه، يكون قد حمل عنه ذلك في حال المذاكرة مُطَوَّلًا[ح١٤٢]، و(هشام بن عمَّار) هذا: سُلَميٌّ دمشقيٌّ مقرئٌ حافظٌ، خطيبُ دمشقَ وعالمُها، أبو الوليد، عن مالك ويحيى بن حمزة، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، ومُحَمَّد بن خُرَيم، والباغنديُّ، عاش اثنتين وتسعين سنةً، تُوُفِّيَ سنة (٢٤٥هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعة، له ترجمةٌ في «الميزان»(٢).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي العِشْرِينَ): اسمُه عبدُ الحميد بن حَبِيب -بالحاء المهملة المفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة مكسورة- كاتبُ الأوزاعيِّ، وليس له عن غيرِه شيءٌ، عنه: أبو الجُمَاهر وهشام بن عمَّار الراوي عنه هنا، وثَّقه أحمدُ(٣)، وضعَّفه دُحَيم، علَّق له البخاريُّ -وهذا على القول بأنَّ قولَ البخاريِّ: (قال فلانٌ) إذا كان المسنَدُ إليه القولُ شيخَه، يكون تعليقًا، كما يصنعه المِزِّيُّ والذَّهبيُّ، وقد تقدَّم ما قاله فيه ابن الصَّلاح، وتقدَّم أنَّه محمول على المذاكرة[ح١٤٢]- وأخرج له التِّرمذيُّ وابنُ ماجه، وله ترجمة في «الميزان»[٢/٥٣٩](٤).

قوله: (حَدَّثَنِي يَحْيَى): هذا هو يحيى بن أبي كثير، وقد تقدَّم مرارًا، وقد عيَّنه في السند الذي قبل هذا، وإنَّما ذكر هذا الثاني؛ لأنَّ فيه يحيى عن(٥) عمر بن الحكم بن ثَوبان عن أبي سلمة، والأوَّل فيه: يحيى عن أبي سلمة، لكنَّ الأوَّل بصيغة التحديث، فانتفى ما يُخشَى منه، وذلك(٦) لأنَّه

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/٤٣٣)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/١٩٠)، «تقريب التهذيب» (ص٥١٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٣٠٢) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٤٢).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٣٦٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٤٢٠).

(٥) في (ب): (بن)، وهو تحريف.

(٦) في (ب): (ذلك).

يُدلِّس[١]، كثير الإرسال، فالظَّاهر أنَّه رواه عن أبي سلمة، وعن عمر بن الحكم عنه، والله أعلم.

قوله: (**وَتَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ**): الضَّمير في (تابعه) يعود على عبد الله، وهو ابن المبارك[٢]، و(عَمرو) هذا: هو أبو حفص التِّنِّيسيُّ، عن حفص بن غَيلان، والأوزاعيِّ، وعدَّةٍ، وعنه: الشَّافعيُّ، وابنُ وَارَةَ، وعبدُ الله بن مُحَمَّد ابن أبي مريم، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (لا يُحْتَجُّ به)[الجرح والتعديل٦/٢٣٦]، ووثَّقه جماعةٌ، مات سنة (٢١٤هـ)، أخرج له الجماعةُ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٦٢][٣].

فائدةٌ: متابعة عمرٍو هذه أخرجها مسلم في (الصَّوم) عن أحمد بن يوسف الأزديِّ، عن عمرو بن أبي سلمة، عن الأوزاعيِّ به[٤][م(١١٥٩)(١٨٥)].

٢٠ - بابٌ

١١٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي العَبَّاسِ**: **سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عَمْرٍو** قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟**» قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ **هَجَمَتْ عَيْنُكَ**، وَنَفِهَتْ نَفْسُكَ، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ حَقٌّ، وَلأَهْلِكَ حَقٌّ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَنَمْ وَقُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو سفيانُ بنُ عُيَينة، وقد ذُكِر مرارًا، وهو أحدُ الأعلام.

قوله: (**عَنْ عَمْرٍو**): هذا هو عَمرو بن دينار، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٣].

قوله: (**عَنْ أَبِي العَبَّاسِ**): هذا هو السَّائب بن فرُّوخ، أبو العبَّاس المكِّيُّ، الشَّاعرُ الأعمى، عن عبدِ الله بن عَمرو، وابنِ عُمر بن الخطَّاب، وعنه: عطاءٌ وعَمرو بن دينار، ثقةٌ، أخرج له الجماعة[٥].

قوله: (**أَلَمْ أُخْبَرْ؟**): هو بفتح المُوَحَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**هَجَمَتْ عَيْنُكَ**): هو بالجيم المفتوحة، قال الدِّمياطيُّ: (غارت) انتهى، وكذا هو.

---

(١) في (ج): (مُدَلِّس).

(٢) بل يعود على ابن أبي العشرين؛ وذلك أنَّ مُسلمًا أخرج متابعة عمرٍو في «صحيحه» (١١٥٩) عن الأوزاعيِّ عن يحيى عن **عمر بن الحكم** بن ثوبان عن أبي سلمة؛ كما رواه ابنُ أبي العشرين، لا كما رواه ابنُ المبارك عن الأوزاعيِّ عن **يحيى عن أبي سلمة**؛ بلا واسطة بين يحيى وأبي سلمة.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٥١).

(٤) (به): سقط من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٩٠).

قوله: (وَنَفِهَتْ[١]): هو بالنُّون المفتوحة، ثمَّ فاء مكسورة، قال الدِّمياطيُّ: (أعيت) انتهى، وكذا هو.

قوله: (وَإِنَّ لِنَفْسِكَ حَقٌّ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخةٌ: (حقًّا)[٢]، وهذه إعرابها ظاهر، وأمَّا رفع (حق) ففيه إشكالٌ، والظاهر: أنَّه بغير تنوينٍ، ويكون قد كُتِب بغيرِ ألفٍ على لغةِ مَن يقول: رأيتُ زيدْ، وهو مذهبٌ مِنَ المذاهب معروفٌ[٣]، والله أعلم، أو يكونُ ضميرُ الشَّأن محذوفًا، والله أعلم.

٢١- بابُ فَضْلِ مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى

١١٥٤- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الحَمْدُ للهِ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا اسْتُجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ قُبِلَتْ صَلَاتُهُ».

قوله في الترجمة: (مَنْ تَعَارَّ)، وكذا في الحديث (تَعَارَّ): هو بفتح المُثنَّاة فوق، ثمَّ عينٍ مهملة، وفي آخره راءٌ مُشدَّدةٌ، أي: هَبَّ مِن نومه واستيقظ، والتَّاء فيه زائدةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا[٤] الوَلِيدُ): هو ابن[٥] مسلم الحافظ، أبو العبَّاس، عالمُ الشَّامِ، أخرج له الجماعةُ،

---

(١) في (ب): (ونفهمت)، وليس بصحيح، وفي هامش (ق): (هجمت عينك ونفهت: أعيت).

(٢) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت والأَصيلي.

(٣) وهي لغة ربيعة، وفي الوقف على المنوَّن ثلاث لغات:

إحداها: لغةُ ربيعةَ؛ وهي أنْ يُوقَف عليه بحذفِ التنوين، وتسكين الآخر مطلقًا؛ كقولك: (هذا زيدْ)، و(مررت بزيدْ) و(رأيت زيدْ)، ومن شواهد هذه اللغة قولُ الشاعر: [من الطويل]

أَلَا حَبَّذَا غَنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا ... لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفْ

والثانية: لغةُ الأزد؛ وهو أنْ يُوقَف عليه بإبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة؛ كقولك: (رأيت زيدا)، و(هذا زيدو)، و(مررت بزيدي).

والثالثة: لغةُ سائرِ العرب؛ وهي أنْ يُوقَف على المنصوبِ -وهو ما فتحته فتحةُ إعرابٍ نحو: (رأيت زيدًا)- والمفتوحِ -وهو ما فتحتُه لغيرِ إعرابٍ نحو: (إيهًا) و(واهًا)- بإبدال التنوين ألفًا، وعلى غيرِهما بالسكونِ وحذفِ التنوين بلا بَدَلٍ، انظر «شرح الكافية» (١٩٨٠/٤-١٩٨١).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٥) (ابن): سقط من (ب).

[وهو مُدَلِّس، بل قالوا: إنَّه يُدلِّس تدليسَ التَّسوية[1]، وقد عنعن هنا[2]، لكنَّه مُكثِرٌ عن الأوزاعيِّ وهو شيخُه، مشهورٌ به، وقد صرَّح في الحديث [عند] التِّرمذيِّ[3] بالتَّحديث عنِ الأوزاعيِّ[ت٣٤١٤]، ولـم أكشف غيرَه ممَّا الحديث فيه؛ فإنَّه في «البخاريِّ»، و«أبي داود»[د٥٠٦٠]، و«التِّرمذيِّ»[ت٣٤١٤]، و«عمل اليوم واللَّيلة» للنَّسائيِّ[4]، و«ابن ماجه»[5][ق٣٨٧٨]، والله أعلم]، لا[6] الوليدُ بن مسلم، أبو بِشْرٍ العنبريُّ[7]، هذا أخرج له مسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ.

١١٥٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الهَيْثَمُ ابْنُ أَبِي سِنَانٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَقُصُّ فِي **قَصَصِهِ**، وَهُوَ يَذْكُرُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَخًا لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفَثَ**» **يَعْنِي بِذَلِكَ عَبْدَ اللهِ بْنَ رَوَاحَةَ**:

وَفِينَا رَسُولُ اللهِ يَتْلُو كِتَابَهُ ... إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنَ الفَجْرِ سَاطِعُ
أَرَانَا الهُدَى بَعْدَ العَمَى فَقُلُوبُنَا ... بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعُ
يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ ... إِذَا اسْتَثْقَلَتْ بِالمُشْرِكِينَ المَضَاجِعُ

تَابَعَهُ عُقَيْلٌ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ وَالأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (**فِي قَصَصِهِ**): هو بفتح القاف، يقال: قصَّ عليه الخبر قَصَصًا، والاسم أيضًا: القَصصُ -بالفتح- وُضِع موضع المصدر حتَّى صار أغلب عليه، وأمَّا بكسر القاف، فجَمْعُ (قِصَّةٍ) التي تُكتَبُ.

قوله: (**إِنَّ أَخًا لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفَثَ**): قائل ذلك هو رسول الله ﷺ.

قوله: (**لَا يَقُولُ الرَّفَثَ**) أي: لا يأتي الرَّفث من الكلام وفُحْشِه، وهو بفتح الفاء، وهو الاسم، والمصدر بالسُّكون.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٨٦/٣١)، «ميزان الاعتدال» (٣٤٧/٤).

(٢) لكن في رواية أبي ذرٍّ: (حدَّثنا الأوزاعيُّ)، وفي رواية الأَصيليِّ: (أخبرنا الأوزاعيُّ).

(٣) زيد في (أ) و(ب): (فيه)، ولا يستقيم.

(٤) في (ب): (والتِّرمذي والنَّسائي)، «عمل اليوم والليلة» (٨٦١).

(٥) وقد صرَّح الوليدُ بالتحديث في «سنن الترمذيِّ» -كما قاله المصنِّف- و«عمل اليوم والليلة» و«سنن ابن ماجه»، أمَّا في «سنن أبي داود»؛ فقال: (قال الأوزاعيُّ).

(٦) في (ج): (إلا).

(٧) في (ب): (الفهري)، والمثبت موافق لما في التراجم، وانظر «تهذيب الكمال» (٨٥/٣١).

قوله: (يَعْنِي بِذَلِكَ عَبْدَ اللهِ بْنَ رَوَاحَةَ): هو عبدُ الله بن رَواحة -كما قال- ابن ثعلبة بن امرئ القيس ابن عمرو، الأنصاريُّ الخزرجيُّ، أبو مُحَمَّد، ويقال: أبو رواحة، ويقال: أبو عمرو المدنيُّ، عَقَبيٌّ، بدريٌّ، نقيب، أميرٌ، شهيدٌ، روى عنه أبو هريرة، وابنُ عبَّاس، وأنسٌ، والنُّعْمان بن بشير، وأرسل عنه قيس بن أبي حازم/، وعبد الرَّحمن بن أبي ليلى، وعروة، وجماعةٌ، استُشهد بمؤتة، وكانت في جمادى [١/١٥٩ب] الأولى سنة ثمان، ومناقبُه كثيرة رضي الله عنه(١).

قوله: (يُجَافِي جَنْبَهُ): هو مَنْصوبٌ مفعول (يُجَافي)، والفاعل (هو) راجعٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: (تَابَعَهُ عُقَيْلٌ): الضَّمير في (تابعه) يعود على يونس، وتقدَّم أنَّ (عُقَيلًا) بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد مرارًا، ومتابعة عُقَيل ليست في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما(٢) في «البخاريِّ».

قوله: (وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الزَّاي[ح٧٧]، قال الدِّمياطيُّ: (مُحَمَّد بن الوليد بن عامر، أبو الهذيل) انتهى، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ): قال الدِّمياطيُّ: (مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، أبو بكر) انتهى، وهذا تقدَّم مرارًا كثيرة.

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ وَالأَعْرَجِ): أمَّا (سعيد) فهو ابن المسيَّب المشهورُ، وأمَّا (الأعرجُ) فهو عبدُ الرَّحمن(٣) بن هُرْمُز المشهور، يعني: أنَّهما رويا ذلك عن أبي هريرة، وهذا ظاهرٌ، وقد جاء ذلك في بعض النُّسخ(٤)، وقول الزُّبيديِّ بهذا الإسناد لم يكن في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، والله أعلم(٥)، [وإنَّما أتى به البخاريُّ؛ لأنَّ يونس عنعن، والزُّبيديُّ صرَّح بالإخبار من الزُّهريِّ؛ ليخرج مِن خلاف مَن خالف في عنعنة غير المُدلِّس](٦).

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٩٦)، «تهذيب الكمال» (١٤/٥٠٦).

(٢) (ما): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (الله)، وليس بصحيح.

(٤) جاء كذلك في «اليونينيَّة» و(ق): (عَنْ سَعِيدٍ وَالأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

(٥) رواية الزبيديِّ وصلها البخاريُّ في «التاريخ الأوسط» (١/١٠١)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤٣٤-٤٣٥).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٥١): (فيه إشارةٌ إلى أنَّه اختُلِف عن الزهريِّ في هذا الإسناد، فاتَّفق يونسُ وعُقَيلٌ على أنَّ شيخه فيه الهيثم، وخالفهما الزُّبيديُّ، فأبدله بسعيدٍ -أي: ابن المسيَّب- والأعرجِ، أي: عبد الرحمن ابن هُرْمُز، ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين؛ فإنَّهم حفَّاظٌ أثباتٌ، والزُّهريُّ صاحبُ حديثٍ مُكْثِرٌ، ولكن ظاهر صنيع البخاريِّ ترجيح رواية يونس؛ لمتابعة عُقَيل له، بخلاف الزُّبيديِّ).

١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةَ إِسْتَبْرَقٍ، فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ، وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَيَانِي أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَتَلَقَّاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ: لَمْ تُرَعْ، خَلِّيَا عَنْهُ. ⌐فَقَصَّتْ حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ»، فَكَانَ عَبْدُ اللهِ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ.⌐ وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقُصُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيْهَا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ عارمٌ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٥٨].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيانيُّ المشهورُ.

قوله: (كَأَنَّ بِيَدِي): (كأنَّ): مُشدَّد النُّون التي هي للتَّشبيه، من أخوات (إنَّ) وهذا ظاهرٌ، و(قِطْعَةَ): مَنصوبٌ اسمُها.

[قوله: (إِسْتَبْرَقٍ): تقدَّم أنَّه غليظ الدِّيباج[ح٩٤٨].

قوله: (كَأَنَّ آتِيَيْنِ أَتَيَانِي): (كأنَّ): من أخوات (إنَّ)، قوله: (آتِيَيْن): هو بمدِّ الهمزة، تثنية (آتي)(١) أي: جائي، كذا في أصلنا الدِّمشقيِّ مُصلَّحٌ، وأظنُّه بِخَطِّ ابن المقريزيِّ، وكذا رأيته في نسخة أخرى شاميَّةٍ، والذي رأيته في النُّسخ: (اثنين(٢))(٣)، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ كلامٌ مقبولٌ، وكذا الذي في النُّسخ، والله أعلم، ورأيت في نسخةٍ صحيحةٍ: (اثنين) كما في النُّسخ].

قوله: (لم تُرَعْ): تقدَّم أنَّه بضمِّ المُثنَّاة فوقُ، وفتح الرَّاء، وإسكان العين المهملة، أي: لا تفزعْ.

قوله: (خَلِّيَا عَنْهُ): هو(٤) بكسر اللَّام المُشدَّدة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (إِحْدَى رُؤْيَايَ): كذا في الأصل، وفي الطُّرَّة: (رُؤيَيَّ، صوابه)، انتهى(٥)، وكذا هو؛ لأنَّه

(١) وهي رواية أبي الوقت، كما في هامشي «اليونينيَّة» و(ق).
(٢) (اثنين): سقط من (ب).
(٣) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).
(٤) (هو): سقط من (ب).
(٥) على الأوَّل: هو اسم جنس مضاف لياء المتكلِّم، وعلى الثاني: مثنًّى مضافٌ إليه مُدغَمٌ، انظر «الكواكب الدراري» =

رأى كأنَّ في يده قطعة إستبرق... إلى آخرها، ورأى كأنَّ اثنين أتياه...، وقال شيخنا الشَّارح: («إحدى رؤياي»، كذا هنا، ويجوز: رُؤْيَيَّ أو رُؤَايَيَّ) انتهى[1].

قوله: (قَدْ تَوَاطَأَتْ[2]): هو بهمزة بعد الطَّاء، كذا في أصلنا، وفي الحاشية: (تَوَاطَتْ)، وعليها صورة (صح)، قال ابن قُرْقُول: («توافقت»، وجاء في عامَّة نسخ «البخاريِّ»، و«مسلم»[١١٦٥]، و«المُوطَّأ»[٣٢١/١]: بغير همز، وعند ابن الحذَّاء: بالهمز، وكذا للقابسيِّ، وكذا قيَّدناه عن شيخنا أبي إسحاق، ولعلَّهم لم يكتبوا الهمز ألفًا، فترك[3] بعضهم همزَها جهلًا)[المطالع١٩٩/٦] انتهى.

قوله: (مُتَحَرِّيْهَا فَلْيَتَحَرَّهَا): (التَّحرِّي): الطَّلب للصَّواب، و(المُتحرِّي): قاصد طريق الصَّواب، والله أعلم.

٢٢ - بابُ المُدَاوَمَةِ عَلَى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ

١١٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ -هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ- قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ العِشَاءَ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ وَرَكْعَتَيْنِ جَالِسًا وَرَكْعَتَيْنِ بَيْنَ النِّدَاءَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ يَدَعُهُمَا أَبَدًا.

(بَابُ المُدَاوَمَةِ عَلَى رَكْعَتَي الفَجْرِ)... إلى (بَاب اسْتِعَانَةِ اليَدِ فِي الصَّلَاةِ، إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ).

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (بَيْنَ النِّدَاءَيْنِ): يعني: بين الأذان والإقامة.

٢٣ - بابُ الضِّجْعَةِ عَلَى الشِّقِّ الأَيْمَنِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ

قوله: (بَابُ الضَّجْعَةِ[4]): هي -بفتح الضَّاد- المرَّةُ، وهي في أصلنا مضبوطة بكسر الضَّاد[5]، وبكسرها هي الهيئةُ، وفي نسخة صحيحةٍ عملها روايتين، والذي أعرفه أنَّها بالفتح، والله أعلم،

= (٢٠٧/٦)، «اللامع الصبيح» (٤٧/٥).

(١) انظر «التوضيح» (١٣٥/٩).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ و(طع)، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (تَوَاطت).

(٣) في (ب): (فتركهم).

(٤) في هامش (ق): (بفتح الضَّاد أصحُّ وأولى)، ورواية «اليونينيَّة»: بكسر الضَّاد.

(٥) هي مضبوطة الآن في أصله بالكسر والفتح، مصحَّحًا على الفتح، ولعلَّ الفتح طارئ.

وقال بعضهم: (بكسر الضَّاد؛ لأنَّ المرادَ: الهيئةُ، ويجوز الفتح على إرادة المرَّة، وإنَّما ذكر البخاريُّ في هذا الباب حديثَ عائشة؛ ليُنبِّه على أنَّه لم يكن يفعلها دائمًا، وبذا احتجَّ الأئمَّة على عدم وجوبها، وحملوا الأمرَ في حديث التِّرمذيِّ [على الإرشاد إلى الرَّاحة والنَّشاط للصُّبح)، انتهى[(١)]، وحديث الأمر]، رواه عبد الواحد بن زياد[ت٤٢٠]، ولم يخرِّجه البخاريُّ، وسيجيء بقيَّة الكلام عليه قريبًا جدًّا[(٢)].

١١٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: **حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ**، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ اضْطَجَعَ **عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ**.

قوله: (**حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ**): هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن نوفل بن الأسود، أبو الأسود، يتيم عروةَ، الأَسَديُّ، عن عروةَ وطبقتِه، وعنه: شعبةُ، ومالكٌ، واللَّيثُ، وخلقٌ، وثَّقه أبو حاتم[(٣)]، مات بعد الثلاثين والمئة، أخرج له الجماعةُ[(٤)]، وقد تقدَّم، ولكن طال به العهد[(٥)][ح٢٨٨].

قوله: (**عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ**): **إن قيل**: ما الحكمة في تخصيص الأيمن في الاضطجاع عليه هنا دون الأيسر؟ **قيل**: لئلَّا يستغرق في النَّوم؛ لأنَّ القلب في جهة اليسار، فيتعلَّق حينئذٍ، فلا يستغرق، بخلاف ما إذا نام على يساره، فإنَّه في دَعةٍ واستراحةٍ، فيستغرق.

واعلم أنَّه اختُلِف في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، فقال ابن حزم ومَن تابعه: (هو واجب)، وأبطل ابنُ حزمٍ صلاةَ من لم يضطجعْها[(٦)]، وهذا ممَّا انفرد به عن الأمَّة، قال ابنُ قيِّم الجوزيَّة: (ورأيتُ فيها مُجلَّدًا[(٧)] لبعض أصحابه، وقد نصرَ هذا المذهبَ) انتهى، وكرهها جماعةٌ من الفقهاء، وسمَّوها بدعةً، وتوسَّط فيها مالكٌ وغيره، فلم يرَوا بها بأسًا لمَنْ فَعَلَها راحةً، وكرهوها لمَنْ فَعَلَها استينانًا[(٨)]،

(١) «التنقيح» (١/٢٩١).

(٢) (جدًّا): سقط من (ب).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٧/٣٢١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٤٥)، «الكاشف» (٣/٥٣).

(٥) في (ج): (طال العهد به).

(٦) انظر «المحلَّى» (٣/١٦٢).

(٧) في (ج): (في مجلد)، وانظر «زاد المعاد» (١/٣٠٩).

(٨) كذا في (أ) مضبوطًا، ولعلَّه على الإشباع، والأصل: (استنانًا) من اتِّباع السنَّة، وانظر «المدوَّنة الكبرى» (١/١٢٥).

واستحبَّها طائفةٌ على الإطلاق سواء(١) استراح بها أم لا(٢).

ومُستَمْسَك ابن حزم في ذلك: حديثٌ في «أبي داود» و«التِّرمذيِّ» عن أبي هريرة ﵁: أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: «إذا صلَّى أحدكم الرَّكعتين قبل صلاة الصُّبح، فليضطجع على جنبه الأيمن»[د١٢٦١، ت٤٢٠]، قال التِّرمذيُّ: (حديث صحيح غريب)، وفي بعض النُّسخ: (حديث حسن صحيح)، قال ابن قيِّم الجوزيَّة: (فسمعت شيخنا شيخَ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا باطل، وليس بصحيح، وإنَّما الصحيح عنه الفعلُ، لا الأمر بها، وهذا ممَّا انفرد به عبد الواحد بن زياد، وغلط فيه)[الهدي١/٣٠٨] انتهى، ولعبد الواحد ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٦٧٢]، وقد قال لي(٣) شيخنا الإمام برهان الدين إبراهيم ابن داود الآمديُّ(٤) بالقاهرة: (سألتُ الحافظ المِزِّيَّ عن الحديث الذي فيه الأمر بالاضطجاع، فقال لي: عبد الواحد بن زياد ليس بالحافظ)، أو نحو هذا الكلام، وعبد الواحد هو في سند حديث الأمر، والله أعلم.

٢٤ - باب مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ

١١٦١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الحَكَمِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعَ حَتَّى يُؤْذَنَ بِالصَّلَاةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الحَكَمِ**): تقدَّم أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هو ابن عُيَينة، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه في أوَّل هذا التعليق[ح١].

قوله: (**حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ**): تقدَّم أنَّ (النَّضر) بالضَّاد المعجمة، وأنَّه لا يلتبس بـ(نصر) لأنَّ الذي بالإعجام لا يأتي إلَّا مُعرَّفًا، بخلاف (نصرٍ) بالمهملة[ح١٥٢]، وهو سالم بن أبي أميَّة، مولى

---

(١) في (ج): (وسواء).

(٢) انظر «التمهيد» (٨/١٢٥)، «زاد المعاد» (١/٣٠٩).

(٣) (لي): سقط من (ب) و(ج).

(٤) إبراهيم بن داود الآمدي: مات أبوه وهو صغير على دين النَّصرانية، فصحبه وصيُّه إلى ابن تيمية، فأسلم على يده، وصحبه، سمع الحافظَ المزِّيَّ، وسمع عليه الحافظ ابن حجر، توفِّي سنة (٧٩٧هـ)، انظر «الدرر الكامنة» (١/٢٥)، «ذيل التقييد» (١/٤٢٥).

عمر بن عبيد الله بن مُعمَّر[(١)] التَّيميُّ، تقدَّم بعض ترجمته[ح٢٠١].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أعلاه[(٢)][ح١١٥٩] وقبلَه مرارًا كثيرة.

قوله: (حَتَّى يُؤَذَّنَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو في أصلنا: بتشديد الذَّال المعجمة المفتوحة، وفي نسخة في طُرَّة أصلنا: بإسكان الواو، وفتح الذَّال، وهذان ظاهران/. [١/١٦٠أ]

٢٥- بابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى

وَيُذْكَرُ ذَلِكَ عَنْ عَمَّارٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَنَسٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ: مَا أَدْرَكْتُ فُقَهَاءَ أَرْضِنَا إِلَّا يُسَلِّمُونَ فِي كُلِّ اثْنَتَيْنِ مِنَ النَّهَارِ.

قوله: (وَيُذْكَرُ ذَلِكَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا الذي يُذكَر[(٣)] عمَّن نقله عنه لم يصحَّ عنده على شرط كتابه، والله أعلم.

قوله: (عَنْ عَمَّارٍ): هو ابن ياسر الصَّحابيُّ، أبو اليقظان، تقدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٢٨]، وقوله: (وَأَبِي ذَرٍّ): تقدَّم أنَّه جُنْدب بن جُنادة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٠]، وقوله: (وَأَنَسٍ): هو ابن مالك الخادمُ، وتقدَّم[ح٦٨٠] أنَّ في الصَّحابة جماعةً كلٌّ منهم اسمُه أنسٌ، وأنَّ أنسَ بن مالك اثنان، هذا، وآخَرُ قُشَيريٌّ، له حديثٌ في «السُّنن الأربعة»: «إنَّ الله وضع عن المسافر الصَّومَ، وشطرَ الصَّلاة»[د٢٤٠٨، ت٧١٥، س٤/١٨٠-١٨٢، ق١٦٦٧]، وقوله: (وَالزُّهْرِيُّ): تقدَّم أنَّه مُحمَّد بن مسلم[(٤)]، العالمُ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣].

١١٦٢- **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي المَوَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاِسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌّ**

---

(١) كذا ضبطه المصنِّف بالتشديد بالقلم.

(٢) في (ب): (بظاهرها).

(٣) في (ج): (يدل).

(٤) زيد في (ب): (بن عبد الله).

لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي، قَالَ: وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي المَوَالِي[(١)]): تقدَّم مرارًا أنَّ (ابن أبي الموالي) و(ابن الهادي) و(ابن اليماني) و(ابن العاصي) الأصحُّ في الكلِّ: إثباتُ الياء، قاله النَّوويُّ[(٢)][قبل ح٦١]، و(الموالي) في أصلنا هنا: بغير ياء، واسمُ أبي الموالي زيدٌ، وهو[(٣)] مولى عليٍّ رضي الله عنه، تقدَّم له بعضُ الترجمةِ[ح٣٧٠]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٥٩٢/٢][(٤)].

[تنبيهٌ: حديثُ عبد الرَّحمن بن أبي الموالي في الاستخارة هذا: قال الإمام أحمد: (مُنكَرٌ)[(٥)]، وقد رأيت البخاريَّ قد أخرجه، وأخرجه معه الأئمَّةُ إلَّا مُسلِمًا[د١٥٣٨، ت٤٨٠، س٨٠/٦-٨١، ق١٣٨٣]، قال التِّرمذيُّ: (حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلَّا مِن حديثِ ابن أبي الموالي، وهو مدنيٌّ ثقة) انتهى، وأخرجه أيضًا البخاريُّ في (الدَّعوات)][ح٦٣٨٢].

قوله: (فَاقْدُرْهُ لِي)، وكذا (فَاقْدُرْ[(٦)] لِي الخَيْرَ): هو بهمزة وصلٍ وبضمِّ الدَّال وكسرها، وبالكسر ضبطه الأَصيليُّ، وبهما ضبطه غيره[(٧)]، ومعنى (اقدره لي) أي: قدِّره لي.

١١٦٣- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ: سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ الأَنْصَارِيَّ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ».

قوله: (عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ): (سُلَيم): بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، و(الزُّرَقي) بضمِّ الزاي، وفتح الرَّاء، وبالقاف: نسبة إلى بني زُرَيق من الأنصار[(٨)].

---

(١) في (ق): (الموالِ).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٣٧/١).

(٣) يعني: عبد الرحمن.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٤٤٦/١٧).

(٥) «الكامل في الضعفاء» (٣٠٨/٤).

(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَاقْدُرْ).

(٧) انظر «مشارق الأنوار» (٤٠٦/٢).

(٨) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (١٤٧/٣).

قوله: (سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ): تقدَّم مرارًا أنَّ (أبا قتادة): اسمُه الحارثُ بن رِبْعيٍّ، وقيل: اسمُه النُّعْمان، وقيل: عَمرو، فارسُ رسول الله ﷺ[ح١٥٣].

١١٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَيْفٌ، سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: أُتِيَ ابْنُ عُمَرَ فِي مَنْزِلِهِ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ الكَعْبَةَ، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ فَأَجِدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ، وَأَجِدُ بِلَالًا عِنْدَ البَابِ قَائِمًا، فَقُلْتُ: يَا بِلَالُ، صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَأَيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ هَاتَيْنِ الأُسْطُوَانَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الكَعْبَةِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِرَكْعَتَيِ الضُّحَى.

وَقَالَ عِتْبَانُ: غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَ مَا امْتَدَّ النَّهَارُ، وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا سَيْفٌ): هو سَيف بنُ سُلَيمان، ويقال: ابنُ أبي سُلَيمان، المخزوميُّ مولاهم، المكِّيُّ، عن مجاهد وعَديِّ بن عَديٍّ، وعنه: القطَّان وأبو نُعَيم، قال النَّسائيُّ: (ثقة ثبت(١))، تُوُفِّيَ سنة (١٥١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٥٥]، وقد صحَّح عليه(٢).

قوله: (أُتِيَ ابْنُ عُمَرَ): (أُتِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ابنُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (الأُسْطُوَانَتَيْنِ): تقدَّم الكلام على (الأُسطوانة) في (باب الأبواب والغلق للكعبة)[ح٤٦٨].

قوله: (فِي وَجْهِ الكَعْبَةِ): (وجهها): هو جهة بابها، انتهى، وهو أشرفُ جهاتها، قاله ابن عبد السَّلام السُّلميُّ الشَّافعيُّ(٣).

٢٦- بابُ الحَدِيثِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ

١١٦٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعَ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ يَرْوِيهِ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ، قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ ذَاكَ.

---

(١) (ثبت): سقط من (ب).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٣٢٠).

(٣) انظر «قواعد الأحكام» (١/٣٣٨).

قوله: (حَدَّثَنَا[١] سُفْيَانُ): تقدَّم في ظاهرها[٢] أنَّه ابنُ عُيَينة الإمامُ، وكذا قولُه بعدَ الحديثِ: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ) فهو هو.

قوله: (قَالَ أَبُو النَّضْرِ): تقدَّم في ظاهرها أنَّه سالم بن أبي أميَّة[٣]، وتقدَّم أنَّه بالإعجام[ح١١٦١].

[تنبيهٌ: في أصلنا بعد قوله: (قال[٤] أبو النَّضر) ما لفظه: (حدَّثني أبي عن أبي سلمة)، وقد كُتِبَ على قوله: (حدَّثني أبي): (صح)، وعلامة مُنفِيها، ولم يُطرِّفه المِزِّيُّ إلَّا عن أبي النَّضر، عن أبي سلمة، ولم يذكر (حدثني أبي)[٥]، وهذه غلطٌ صريحٌ، وأبو[٦] أبي النَّضْر: يقال له: أبو أميَّة، ولا أعلمُ له روايةً في الكتب السِّتَّة، بل ولا أعرف[٧] ترجمتَه، والله أعلم][٨].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم في ظاهرها[٩].

٢٧- بابُ تَعَاهُدِ رَكْعَتَي الفَجْرِ، وَمَنْ سَمَّاهُمَا تَطَوُّعًا

١١٦٩- حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ.

---

(١) (حدَّثنا): سقط من (ب).

(٢) (في ظاهرها): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (تقدم أنه سالم بن أمية).

(٤) في النسخ: (حدَّثني)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) في (أ) و(ب): (عن أبيه)، وكذا كانت في الموضعين السَّابقين، ثمَّ أُصلِحت؛ كالمثبت، انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٣٤٧).

(٦) في (ب): (فأبو).

(٧) في (أ) و(ب): (عرف)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٨) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٥٤-٥٥): (وقع هنا في بعض النسخ: «عن سفيان: قال سالمٌ أبو النَّضْر: حدَّثني أبي»، وقوله: «أبي» زيادةٌ لا أصلَ لها، بل هي غلطٌ محضٌ حمل عليها تقديمُ الاسمِ على الصفة، فظنَّ بعضُ مَن لا خِبرة له أنَّ فاعلَ «حدَّثني» راوٍ غير سالمٍ، فزاد في السند لفظ: «أبي»، وقد تقدم الحديثُ بهذا السند قريبًا «عن بشر بن الحكم، عن سفيان، عن أبي النضر، عن أبي سلمة»؛ ليس بينهما أحدٌ [ح١١٦١]...، وليس لوالد أبي النَّضر مع ذلك روايةٌ أصلًا؛ لا في «الصحيح» ولا في غيره، فمَن زادها؛ فقد أخطأ).

(٩) (في ظاهرها): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ونكاحه بالمتعة(١)[ح٢٩٦].

٢٨- بابُ مَا يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَي الفَجْرِ

١١٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

١١٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمَّتِهِ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ. (ح) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى -هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ هَلْ قَرَأَ بِأُمِّ الكِتَابِ؟!

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (بَشَّارًا) بالشِّين المعجمة مُشدَّدة، وقبلها مُوَحَّدة مفتوحة، وأنَّه بُنْدارٌ، وتقدَّم ما (البُنْدَار)[ح٦٩].

قوله: (ح): تقدَّم الكلام عليها كتابةً ولفظًا في أوائل هذا التَّعليق[ح٦].

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هو زهير بن معاوية بن حُدَيج(٢) الحافظُ، أبو خيثمة، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٥٦].

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ(٣) عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ): هذا هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن، قيل في نسبه: ابنُ عبد الله بن عبد الرَّحمن بن سعد بن زُرَارة، الأنصاريُّ، والي المدينة، و(عَمْرة): عمَّتُه، وقيل: إنَّه أخوها، وقيل: ابنُ ابنِ أخيها، تقدَّم بعضُ ترجمتِه(٤)، ولهم: مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن أبو الرِّجال، يروي أيضًا عن عَمْرة، عن عَائشة، وهو أبو الرِّجال، وعَمْرة هي أمُّه(٥)، وهذا المكان هو من حديث ابن أخيها عنها(٦)، وليس له في الكتب السِّتَّة عنها سوى هذا الواحد، وهو في «البخاريِّ»،

(١) في (ج): (المتعة).

(٢) في (ب): (خديج)، وهو تصحيف.

(٣) زيد في النسخ وهو في (أ) مستدرك: (عمَّته)، وهي رواية السند الأوَّل، لا الثاني.

(٤) لم يتقدَّم، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٠٩).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٠٢).

(٦) (عنها): سقط من (ب).

و«مسلم»[م(٧٢٤)(٩٢، ٩٣)]، و«أبي داود»[د١٢٥٥]، و«النَّسائيِّ»[س٢/١٥٦].

وقد اختُلِف في هذا الحديث أهو عن هذا أو هذا؟ وقد ذكره أبو مسعود في ترجمة: أبي الرِّجال عن أمِّه عَمْرةَ، ووهم في ذلك أيضًا، وتبعه الحُميديُّ في «جَمْعِه» على وهمه(١)، ووهم غيرُهما [أيضًا فيه من الرواة المتقدِّمين] فانظر ذلك إن أردته من «أطراف المِزِّيِّ»(٢).

قوله: (حَتَّى إِنِّي لأَقُولُ): (إنِّي): هو بكسر الهمزة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٢٩- بابُ التَّطَوُّعِ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ

١١٧٢- ١١٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الجُمُعَةِ، فَأَمَّا المَغْرِبُ وَالعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: بَعْدَ العِشَاءِ فِي أَهْلِهِ.

تَابَعَهُ كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ، وَأَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ.

وَحَدَّثَتْنِي أُخْتِي حَفْصَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الفَجْرُ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا.

[تَابَعَهُ كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ: عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ بَعْدَ العِشَاءِ فِي أَهْلِهِ].

قوله: (وَقَالَ(٣) ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ): اعلم أنَّ مِن قوله: (وقال ابن أبي الزِّناد) إلى قوله: (وأيُّوب عن نافع) مكتوب عليه(٤) في أصلنا: (مُكرَّر عند الجميع)، كذا قال، ولكن هو في أصلنا الدِّمشقيِّ ثابتٌ بلا خلاف، وقد جعل الجملةَ كلَّها في أصلِنا المصريِّ في الآخِر ما بعدها إلَّا (باب من لم يتطوَّع بعد المكتوبة)، والحاصل: أنَّه جعلها آخرَ الباب، وكانت في الأوَّل في مكانٍ ذكرتُها أنا، وكما هو في أصلنا الدِّمشقيِّ، وهذا أمره قريب، غير أنَّه في مسألة التأخير قدَّم متابعةَ كثيرٍ ومَن معه على مُتابعة ابن أبي الزِّناد.

---

(١) انظر «الجمع بين الصحيحين» (٤/١٥٢).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٤١٤-٤١٥).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال) بلا واو.

(٤) في (ب): (عليها).

و(ابن أبي الزِّناد[١]): بالنُّون، واسمُه عبد الرَّحمن بن عبد الله بن ذكوان، أبو مُحَمَّد، عن أبيه، وشُرَحْبيل بن سعد، وصالح مولى التَّوءَمة، وعنه: لُوَين، وهنَّاد، وعليُّ بن حُجْر، قال ابن معين: (هو أثبت النَّاس في هشام بن عروة)، وقال أبو حاتم وغيرُه: (لا يُحتجُّ به)، تُوُفِّيَ سنة (١٧٤هـ) وكان يفتي ببغداد، له ترجمة في «الميزان»، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وروى له الأربعة[٢].

وقد قدَّمتُ أنَّ التعليقَ المجزومَ به -كهذا- هو صحيحٌ عمَّن علَّقه عنه، والشَّأن مِن[٣] المُعلَّق عنه إلى آخره، فتارةً يكون على شرطه، وتارةً لا[قبل ح١٧٦]، وهذا ليس على شرطه؛ لأنَّ هذا الرجل لم يُخرِّج له في الأصول، فاعلمه، وهذا التعليقُ ليس في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا.

قوله: (**تَابَعَهُ كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ وَأَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ**): الضمير في (تابعه) يعود على ابن أبي الزِّناد[٤]، [هذا إن قلنا بتقديم ابن أبي الزِّناد، وإن قلنا بتأخيره، فالضَّمير يعود على عُبَيد الله[٥]].

و(**كَثِير**): بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وهو مدنيٌّ، يروي عن نافع وجماعةٍ، وعنه: مالكٌ واللَّيثُ، وُثِّقَ، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، ووثَّقه ابنُ مَعِين[٦]، قيل: كان مِن الفقهاء الألبَّاء[٧]، ولكن عاجلته المنيَّة، فلم يشتهر[٨].

(**وَأَيُّوبُ**): هو ابن أبي تميمةَ السَّختيانيُّ، العالمُ المشهورُ.

ومتابعة كَثِير[٩] ليست في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ومتابعةُ أيُّوبَ في «التِّرمذيِّ»[١٠][ت٤٣٣].

---

(١) زيد في (ب): (هو)، وضرب عليها في: (أ).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١٠/٢٢٨)، «الجرح والتعديل» (٥/٢٥٢)، «ميزان الاعتدال» (٢/٥٧٥)، «تهذيب الكمال» (١٧/٩٥).

(٣) (من): سواد في (أ).

(٤) الأَولى إعادة الضمير على موسى بن عقبة؛ وذلك أنَّ كثير وأيُّوب في طبقة موسى؛ وثلاثتهم يروون هذا الحديث عن نافعٍ.

(٥) وهذا هو الأَولى؛ فقد أخرج البخاريُّ متابعةَ أيُّوبَ في «صحيحه» (١١٨٠ و١١٨١) ولفظه: (في بيته) كما رواه عبيد الله عن نافع.

(٦) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/١٨٩).

(٧) في (ج): (الأولياء).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/١٤٤)، «تذهيب التهذيب» (٧/٤٤٣).

(٩) في (ج): (ومتابعتهما).

(١٠) الأولى تخريج متابعة أيُّوب من «البخاريِّ»؛ فقد أخرجها في «صحيحه» (١١٨٠)، وتخريجُها من «الترمذيِّ» فقط يوهم عدمَ إخراجِ البخاريِّ لها، وقوله: (ومتابعة أيُّوب في «التِّرمذيِّ»): سقط من (ج).

ولهم: (أيُّوبُ) آخَرُ يروي عن نافع عن ابن عمر، وهو أيُّوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاصي الأمويُّ، أخرج له به[(١)] مسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ في «الشَّمائل»، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وأخرج لأيُّوبَ المشارِ إليه الجماعةُ، لكن ليس مِن هذا الطَّريق، والله أعلم[(٢)].

[وأمَّا قول ابن أبي الزِّناد عن موسى بن عقبة، عن نافع، فليس في شيء مِن الكتب السِّتَّة، والله أعلم].

قوله: (**وَحَدَّثَتْنِي أُخْتِي**[(٣)] **حَفْصَةُ**): قائل ذلك هو عبد الله بن عُمر، وهذا غاية في الظُّهور عند أهله.

قوله: (**وَكَانَتْ سَاعَةً**): (ساعةً): مَنْصوبٌ منوَّنٌ خبرُ (كان)، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

٣٠- بابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ

١١٧٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو** قَالَ: **سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ** جَابِرًا قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَمَانِيًا جَمِيعًا وَسَبْعًا جَمِيعًا، قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَظُنُّهُ أَخَّرَ الظُّهْرَ، وَعَجَّلَ العَصْرَ، وَعَجَّلَ العِشَاءَ، وَأَخَّرَ المَغْرِبَ، قَالَ: وَأَنَا أَظُنُّهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو ابن عُيَينة الإمامُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح ١].

قوله: (**عَنْ عَمْرٍو**): هو ابن دِينار، المشهورُ التَّرجمةِ.

قوله: (**سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ**): هو بفتح الشين المعجمة، وبعد العين المهملة ثاءٌ مُثلَّثةٌ، وبالمدِّ، واسمُه جابرُ بن زيد الأزديُّ الإمامُ، صاحب ابن عبَّاس، وعنه: قتادةُ، وأيُّوبُ، وخلقٌ، قال ابن عبَّاس: (لو نزل أهل البصرة عند قوله؛ لأوسعهم علمًا من كتاب الله)، تُوُفِّيَ سنة (٩٣هـ)، أخرج له الجماعة[(٤)].

٣١- بابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ

قوله: (**بَابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ**): قال ابن المُنَيِّر: (**إن قلت**: ما وجه مطابقة حديث ابن عمر للترجمة، وهي مخصوصةٌ بصلاة الضُّحى في السَّفر، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما نفيٌ مطلقٌ عن الحضر والسَّفر؟). ثمَّ قال: (**قلت**: أشكل هذا على ابن بطَّال، فحمله على غَلَط الناسخ، وأنَّه جعل[(٥)] الحديث

---

(١) (به): سقط من (ب) و(ج).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٤٩٤).

(٣) (أختي): سقط من (ب).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٤٩٤-٤٩٥)، «تهذيب الكمال» (٤/٤٣٤).

(٥) في مصدره: (نقل).

من الترجمة التي بعد هذه، وهي قوله: «باب مَن لم يُصلِّ الضحى ورآه واسعًا»، وهو معذور إذا أذعنت[(١)] فكرته في غَوْرِ هذا المُصَنِّف للقصور[(٢)]؛ فإنَّ بَحْرَ البخاريِّ عميقٌ، ونَظَرُه في أصول الشَّريعة عريقٌ)، فذكر كلامًا حاصله: أنَّه إنَّما أورده[(٣)] هنا، وحمله على السفر؛ لأنَّه قد ثبت صلاتُها في الحضر من حديث أبي هريرة: «أوصاني...»، فإذا حمل حديث ابن عمر على السفر؛ كان جمعًا بين الأحاديث، وإذا[(٤)] حمله على الإطلاق وقع التَّعارُض والاختلاف، فالجمع أولى، انتهى[(٥)]، وقد ذكر شيخنا الشَّارح فيما قرأتُه عليه: (أنَّ ابن عمر روى إثبات صلاة الضُّحى)[(٦)]، فكأنَّ[(٧)] البخاريَّ على هذا جمع[(٨)] بين حديثيه، والله أعلم، وقد روى الحاكم في «المستدرك» من حديث أنس[(٩)]: (أنَّه رأى رسول الله ﷺ [في سفر] صلَّى الضحى ثماني ركعات)، وهو صحيح الإسناد[ك١/٣١٤]/. [١/١٦٠ب]

١١٧٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ تَوْبَةَ، عَنْ مُوَرِّقٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَتُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَعُمَرُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ فَالنَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَا إِخَالُهُ.

قوله: (عَنْ[(١٠)] يَحْيَى): هذا هو القطَّان يحيى بن سعيد، سيِّدُ الحُفَّاظِ وشيخُهم، تقدَّم مرارًا.

قوله: (عَنْ تَوْبَةَ): هو بالمُثَنَّاة فوقُ[(١١)]، والباقي معروفٌ، وهو ابن كيسان العَنْبَرِيُّ، عن أنسٍ، وأبي العالية، وعدَّةٍ، وعنه: شعبةُ وسفيانُ، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٣١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٣٦١]، وقد صحَّح عليه[(١٢)].

(١) في مصدره: (ذهبت).
(٢) في (ب): (لقصوره).
(٣) في (ج): (أفرده).
(٤) في (ج): (وإنما).
(٥) انظر «المتواري» (ص١٢٥). «شرح ابن بطَّال» (١٦٥/٣).
(٦) انظر «التوضيح» (١٨٥/٩).
(٧) في (ج): (وقال).
(٨) في (ب): (يجمع).
(٩) في النسخ: (من حديثه)، والمثبت موافق لما في «المستدرك»، ولِمَا سيأتي في كلام المصنِّف في شرحه الحديث (١١٧٩).
(١٠) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).
(١١) انظر «تبصير المنتبه» (١١٢/١).
(١٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣٦/٤).

قوله: (عَنْ مُوَرِّقٍ): هو بضمِّ الميم، ثمَّ واو مفتوحة، ثمَّ راء مكسورة مُشدَّدة، ثمَّ قاف، اسم فاعل من (ورَّق)، كذا أحفظه، وهو العِجْليُّ، عن عمرَ، وسلمانَ، وخلقٍ، وعنه: قتادةُ وحميدٌ، ثقةٌ، عابدٌ، مجاهدٌ، مُؤثِرٌ، أخرج له الجماعة، قال مُحَمَّد بن عليِّ بن حمزة المروزيُّ: (هو مُوَرِّق بن مُشَمْرِج بن رِفاعة بن بَذْر بن ضُبَيعة بن عِجْل بن بكر بن وائل، كان يحجُّ مع [ابن] عُمرَ ويصحبُه)، قال ابنُ سعد: (مات في ولاية عُمر بن هبيرة على العراق)، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، قال ابنُ سعد: (كان ثقةً عابدًا)[الكبرى٩/٢١٢](١).

قوله: (لَا إِخَالُهُ(٢)) أي: لا أظنُّه، و(إخالُ) بكسر الهمزة، وهو أفصح، وبنو أسد تقول: (أخال) بفتح الهمزة، وهو القياس، قاله الجوهريُّ وغيره(٣).

١١٧٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: مَا حَدَّثَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى غَيْرُ أُمِّ هَانِئٍ، فَإِنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَاغْتَسَلَ، وَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، فَلَمْ أَرَ صَلَاةً قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

قوله: (غَيْرُ أُمِّ هَانِئٍ): (غيرُ): يجوز ضمُّها ونصبُها(٤)، وهذا ظاهرٌ، وقد تقدَّم الاختلافُ في اسمِ (أمِّ هانئ) مع بعض ترجمتها رضي الله عنها[ح٢٨٠].

قوله: (دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ): تقدَّم أنَّ فتح مكَّة كان في رمضان سنة ثمان من الهجرة، وتقدَّم ما وقع من ذلك في «صحيح البخاريِّ» عن ابن عبَّاس[ح٤٢٧٦]، وقد اختُلِف كم كان في الشهر، فذكرتُه، وكان يوم الجمعة، وقيل: يوم الاثنين، والصحيح الأوَّل[ح١٠٤].

٣٢- بابُ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضُّحَى وَرَآهُ وَاسِعًا

١١٧٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى، وَإِنِّي لأُسَبِّحُهَا.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٦)، «تذهيب التهذيب» (٩/١٢٥)، «تقريب التهذيب» (ص٥٤٩).

(٢) في هامش (ق): (قال ابن الأثير: إخاله؛ بكسر الهمزة وبفتحها، والكسر أكثر، والفتح أقيس وسمعناه، قاله الجوهري في «صحاحه»).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (خيل)، «النهاية» (٢/٩٣) مادَّة (خيل).

(٤) قال الزركشيُّ في «التنقيح» (١/٢٩٢): (بالرَّفع بدل من «أحد»).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه[1] مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب الإمامُ، وتقدَّم شيءٌ من ترجمتِه[ح١١٩].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا كثيرة[2]، مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، أحدُ الأعلام، وشيخُ الإسلام.

قوله: (سُبْحَةَ الضُّحَى): تقدَّم أنَّ (السُّبْحـة): صلاةُ النَّافلة، وتقدَّم لم قيـل للنَّافلة: سُبْحة[ح١٠٩٢].

قوله: (وَإِنِّي لأُسَبِّحُهَا): كذا في أصلنا هنا، وتقدَّم اختلافُ الرُّواة في (لأُسَبِّحها) أو (لأستحبُّها)، وأنَّ بعضهم رواه: (لأستحسنُها)، وأنَّ ابن قُرْقُول قال: (إنَّ هذا ليس بمعروف)[3][ح١١٢٨].

تنبيهٌ: هذا الحديث الذي فيه النَّفي، وحديثها في «مسلم»: (أنَّه ﷺ كان يصلِّي الضُّحى أربع ركعات، ويزيد[4] ما شاء الله)[م٧١٩ (٧٩)]، والجمع -كما قاله النَّوويُّ- بين حديثيها في نفيها وإثباتها: (فهو أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يصلِّيها بعض الأوقات لفضلها، ويتركها في بعضها خشية أن تُفرَض، كما ذكرته عائشة[م٧١٨]، ويُتأوَّل قولها: «ما كان يصلِّيها إلَّا أن يجيء من مغيبه»[خ٧١٧]، معناه: ما رأيته، كما قالت[5] في الرِّواية الثَّانية: «ما رأيتُ رسول الله ﷺ يصلِّي سبحة الضُّحى...» الحديث[خ١١٧٧، ٧١٨]، وسببه: أنَّه عليه الصلاة والسلام كان ما يكون عند عائشة في وقت الضُّحى إلَّا في نادر من الأوقات، فإنَّه قد يكون مسافرًا، وقد يكون حاضرًا ولكنَّه في المسجد أو في موضعٍ آخرَ، وإذا كان عند نسائه فإنَّما[6] يكون [لها يومٌ][7] من تسعة أو ثمانية، فيصحُّ قولها: «ما رأيته يصلِّيها[8]»...) إلى آخر كلامه.

---

(١) (أنَّه): ليست في (أ) و(ب).

(٢) زيد في (ب) و(ج): (أنَّه).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤٥١/٥).

(٤) في (ب): (ويزيدها).

(٥) في (ب) و(ج): (قال).

(٦) في (ب) و(ج): (وإنما).

(٧) (لها يومٌ): مُثبَت من مصدره.

(٨) في (ب): (يصلِّي)، «المنهاج شرح مسلم» (٢٣٧/٥).

٣٣- باب صَلَاةِ الضُّحَى فِي الحَضَرِ

قَالَهُ عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٧٨- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: **حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ الجُرَيْرِيُّ** -هو ابْنُ فَرُّوخٍ- عَنْ **أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ **بِثَلَاثٍ** لَا أَدَعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ: **صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ** مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَنَوْمٍ عَلَى وِتْرٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ الجُرَيْرِيُّ**): (عبَّاس): بالمُوَحَّدة والسِّين المهملة، و(الجُريريُّ): بضمِّ الجيم[١]، وهو العبَّاس بن فَرُّوخ الجُرَيْريُّ، وفي نسخة هي في أصلنا وعُلِّم عليها علامة رواتها[٢] بعد (الجُريريِّ): (هو ابن فَرُّوخ) انتهى[٣]، البصريُّ، أبو مُحَمَّد، وليس بأخٍ لسعيد الجُرَيريِّ، عن أبي عثمان النَّهديِّ، وعَمرِو بن شعيب، وغيرِهما، وعنه: شعبةُ، وهمَّام، والحمَّادان، وجماعةٌ، قال أحمدُ: (ثقة ثقة)، وقال أبو حاتم: (صدوقٌ، صالحُ الحديث)، مات كهلًا بعد العشرين ومئة، أخرج له الجماعة[٤].

قوله: (**عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ**[٥]): تقدَّم أنَّ اسمَ (أبي عثمان) هذا: عبدُ الرَّحمن بن[٦] مَلٍّ، وتقدَّمتِ اللُّغاتُ في (ملٍّ)، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٢٦].

قوله: (**صَوْمِ ثَلَاثَةِ**[٧] **أَيَّامٍ**): (صوم): بالجرِّ، بدلٌ من (**ثَلَاثٍ**)، وكذا الذي بعده معطوفٌ عليه، ويصحُّ في الكلِّ الرَّفعُ[٨]، وهذا ظاهرٌ.

تنبيهٌ: الجزء الذي فيه وصيَّة أبي هريرة كلُّه كذبٌ على النَّبيِّ ﷺ إلَّا هذه الثَّلاث، نبَّه عليه غيرُ واحد من الحُفَّاظ فاعلمه[٩].

---

(١) انظر «تبصير المنتبه» (١/٣١٩).

(٢) في (ج): (راويها).

(٣) وهذا ثابتٌ في رواية غير أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت؛ كما في هامش «اليونينيَّة» و«الإرشاد» (٢/٣٣٨)، وفي (ق) بدل (الأَصيليِّ): (ابن عساكر).

(٤) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٢٥)، «الجرح والتعديل» (٦/٢١٢)، «تهذيب الكمال» (١٤/٢٣٨).

(٥) (النهدي): سقط من (ب).

(٦) (بن): سقط من (ب).

(٧) في (ب): (ثلاث)، وليس بصحيح.

(٨) على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، انظر «التنقيح» (١/٢٩٢).

(٩) انظر «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/١٨٦)، «تلخيص كتاب الموضوعات» للذهبيِّ (ص٣٢١).

١١٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصَارِيَّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ -وَكَانَ ضَخْمًا- لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ، وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ بِمَاءٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ فُلَانُ بْنُ فُلَانِ ابْنِ جَارُودٍ لأَنَسٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى غَيْرَ ذَلِكَ اليَوْمِ.

قوله: (سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصَارِيَّ): و(الأنصاري): هي نسخةٌ، وعليها علامةُ راويها(١)، وقد تقدَّم أنَّه احترَزَ بها عن أنس بنِ مالكٍ القُشَيريِّ أو الكعبيِّ[ح٦٨٠].

قوله: (قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ وَكَانَ ضَخْمًا) أي: سمينًا، تقدَّم أنَّ هذا الرَّجل السَّمين قال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ: (إنَّه عِتبان بن مالك)[الإفهام١١١]، والله أعلم[ح٦٧٠]، [وكذا قال بعض حُفَّاظ العصر، قال: (وفي «الطَّبرانيِّ» من طريق عبَّاد بن منصور عن أنس قال: «اتَّخذ أبو طلحة مسجدًا في داره، فأرسلَ إلى النَّبيِّ ﷺ...» الحديث[طب٥/٩١]، فيَحتمل أن يُفسَّر به(٢))[هُدى٢٨٢] انتهى](٣).

قوله: (وَقَالَ فُلَانُ بْنُ فُلَانِ بْنِ جَارُودٍ): تقدَّم أنَّ هذا اسمُه عبدُ الحميد بن المنذر بن الجارود[ح٦٧٠]، ذكره ابن حِبَّان في «ثقاته»، أخرج له ابنُ ماجه(٤).

فائدةٌ: قال شيخنا الشَّارح: (روى إثباتَ صلاةِ الضُّحى قولًا أو فعلًا أمُّ هانئ[ح١١٠٣، م٣٣٦ (٧١)]، وأنسٌ[خ ٦٧٠]، وأبو ذرٍّ[م٧٢٠]، وأبو هريرة -رواه الحاكم[ك١/٣١٤](٥)-، وأبو الدَّرداء[م ٧٢٢]، وابنُ مسعود(٦)، وجابرٌ[طس٢٧٤٧]، وعائشة -رواه مسلم[م٧١٩]-، ونعيم بن همَّار -رواه أبو داود[د١٢٨٩]-، وعمر، ومعاذ(٧) -رواه أبو داود[د١٢٨٧]-، وأبو أمامة -رواه الحاكم(٨)-، وعتبة بن عبدٍ السُّلَميُّ -رواه الطَّبرانيُّ[طب٨/١٤٨]-،

---

(١) سقط (الأنصاري) عند أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت.

(٢) في (ب): (أنَّه يفسره).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٤) انظر «الثقات» (٥/١٢٧). «تهذيب الكمال» (١٦/٤٦٠).

(٥) حديثه في «صحيح البخاريِّ» (١١٦٧)، و«صحيح مسلم» (٧٢١)، وقوله: (رواه الحاكم): سقط من (ب)، وقد رُمِز له في (أ) و(ج) فوق الكلمة: (ك)، وكذا في المواضع اللاحقة إلى قوله: (وابن عباس) رُمِز للمُخرِج فيهما، وسقطت الرموز من (ب).

(٦) ذكر ابن الملقِّن في «التوضيح» (٩/١٨٣): عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «من صلَّى الضُّحى عشر ركعات؛ بُنِي له بيتٌ في الجنَّة».

(٧) يعني: معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه.

(٨) أخرجه أبو داود (٥٥٨).

وابنِ أبي أوفى[مي١٥٠٣]، وأبو سعيد -رواه التِّرمذيُّ[ت٤٧٧]-، وزيد بن أرقم -رواه مسلم[م٧٤٨] والحاكم-، وابن عبَّاس -رواه الحاكم(١)-، وعقبة بن عامر، رواه الحاكم(٢)، وابن عمر أخرجه أيضًا، وبريدة أيضًا(٣)، وغيرهم) انتهى(٤).

وقد روى الحاكم في «المستدرك» من حديث أنس قال: (رأيت رسولَ الله ﷺ(٥) في سفر صلَّى [سبحة الضُّحى](٦) ثماني ركعاتٍ)، وهو صحيحُ الإسنادِ[ك١/٣١٤]، وقد قدَّمتُه[ح١١٧٥]، قال شيخُنا الشَّارح: (وممَّا زدناه: جبير بن مُطعِم: «أنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ يُصلِّي الضُّحَى»، أخرجه الحاكم(٧)...) إلى أنْ قال: (وممَّا زدناه: الحسن، أخرجه الحاكم) انتهى(٨)، وقد راجعت «المستدرك» في (صلاة التَّطوُّع) فلم أرَ فيه حديثًا في الضُّحى إلَّا حديث أبي هريرة مرفوعًا: «لا يحافظ على الضُّحَى إلَّا أوَّاب»، وحديث أنس الذي ذكرته: أنَّه رآه ﷺ في سفر صلَّى(٩) سُبْحة الضُّحى ثماني ركعات، ولعلَّ شيخنا أراد بقوله: (أخرجه الحاكم في حديث ابن عمر، وعقبة بن عامر، وبُريدة) أي: في «مصنَّفه في صلاة الضُّحَى»(١٠)، لا في «المستدرك»، ولم أُراجع أنا «مصنَّف الضُّحَى» للحاكم، ولا هو عندي.

---

(١) (رواه الحاكم): سقط من (ب) و(ج)، روى الحاكم في «المستدرك» (٤/٥٣) عن عبد الله بن الحارث: (أنَّ ابن عبَّاس كان لا يصلِّي الضحى حتَّى أدخلناه على أمِّ هانئ، فقلت لها: أخبري ابن عبَّاس بما أخبرتينا به، فقالت أمُّ هانئ دخل رسول الله ﷺ في بيتي، فصلَّى صلاة الضحى ثمان ركعات، فخرج ابن عبَّاس وهو يقول: لقد قرأت ما بين اللوحين فما عرفت صلاة الإشراق إلَّا السَّاعة، ﴿يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، ثمَّ قال ابن عبَّاس: هذه صلاة الإشراق)، وأخرج الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٥٠): (عن ابن عبَّاس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ثلاثٌ هنَّ عليَّ فرائض وهنَّ لكم تطوُّع: الوتر والنحر وصلاة الضحى).

(٢) أخرج حديثه الإمام أحمد (١٧٣٩٠).

(٣) أخرج حديثه الإمام أحمد (٢٢٩٩٨)، وأبو داود (٥٢٤٢).

(٤) انظر «التوضيح» (٩/١٨٥-١٨٦).

(٥) زيد في (ج): (يصلي بالضحى).

(٦) (سبحة الضُّحى): مثبت من مصدره، ومن الموضع اللَّاحق.

(٧) عزاه ابن القيم في «زاد المعاد» (١/٣٣٣) للحاكم في كتاب «فضل الضحى»، وذكر سنده، وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/١٣٥).

(٨) انظر «التوضيح» (٩/١٨٨).

(٩) في النُّسخ: (صلاه)، والمثبت من مصدره.

(١٠) ذكر ابن القيم في «زاد المعاد» (١/٣٣٢-٣٣٤) بعضًا من الأحاديث التي رواها الحاكم في كتاب «فضل الضحى»، ثمَّ قال: (قال الحاكم: وفي الباب عن أبي سعيد الخُدريِّ، وأبي ذرٍّ الغِفاريِّ، وزيد بن أرقم، وأبي =

٣٤ - بابُ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

١١٨٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، كَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرَّات أنَّه ابنُ أبي تميمة كيسان السَّخْتِيَانيُّ الإمام.

قوله: (وَكَانَتْ سَاعَةً): (ساعةً): مَنْصوبٌ منوَّن خبرٌ، وهذا ظاهرٌ، وقد تقدَّم قريبًا[ح١١٧٣].

قوله: (لَا يُدْخَلُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

١١٨٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدَعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الغَدَاةِ.

تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَمْرٌو، عَنْ شُعْبَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) هذا: هو شيخُ الحُفَّاظ يحيى بنُ سعيد القطَّان، مشهورُ الترجمة، وقد قدَّمتُ بعضَها[ح٤٣].

قوله: (تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَمْرٌو، عَنْ شُعْبَةَ): أمَّا (ابن أبي عديٍّ) فقد قال الدِّمياطيُّ: (مُحَمَّد بن إبراهيم) انتهى، وأمَّا (عَمرو) فقال الدِّمياطيُّ: (هو عَمرو بن مرزوق، أبو عثمان الباهليُّ مولاهم، البصريُّ) انتهى.

والضَّمير في (تابعه) يعود على يحيى -وهو القطَّان كما سبق- والحكمة في الإتيان بهذه المتابعة: تقوية لما رواه القطَّان عن شعبة، قال النَّسائيُّ: (هذا هو الصَّواب، وحديث عثمان بن عمر خطأ)[س٣/٢٥٤] يعني: عن شعبة، عن إبراهيم بن مُحَمَّد بن المُنتشِر(١)، عن أبيه، عن مسروق، عن عائشة، انتهى(٢)، ومتابعةُ ابنِ أبي عَدِيٍّ وعَمرٍو -هو ابن مرزوق- عن شعبة ليستا في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا

= هريرة، وبُريدة الأسلميِّ، وأبي الدرداء، وعبد الله بن أبي أوفى، وعِتبان بن مالك، وأنس بن مالك، وعُتبة بن عبد الله السلميِّ، ونعيم بن همَّار الغطفانيِّ، وأبي أمامة الباهليِّ رضي الله عنهم، ومن النساء: عائشة بنت أبي بكر، وأم هانىء، وأم سلمة رضي الله عنهن، كلُّهم شهدوا أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُصلِّيها).

(١) تحرف في (ب): إلى (المبشر).

(٢) الكلام للمزيِّ في «تحفة الأشراف» (٣٠٢/١٢)، وانظر «علل الدارقطني» (٢٧٠/١٤-٢٧١).

ما هنا[(١)]، والله أعلم.

٣٥- باب الصَّلَاةِ قَبْلَ المَغْرِبِ

١١٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنِ الحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ المُزَنِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ المَغْرِبِ» -قَالَ: فِي الثَّالِثَةِ- لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بفتح المِيمَيْن[(٢)]، بينهما عين ساكنة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو المنقريُّ المُقعَدُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ.

قوله: (عَنِ الحُسَيْنِ): تقدَّم[(٣)]، ابنُ ذكوان المُعلِّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٢].

قوله: (عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ): وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (عبد الله بن بُريدة)[(٤)]، وكذا هو عبد الله ابن بُريدة بن الحُصَيب الأسلَميُّ، تقدَّم[ح٣٣٢]/. [١/١٦١أ]

قوله: (عَنْ[(٥)] عَبْدِ اللهِ المُزَنِيِّ): هذا هو عبد الله بن مُغَفَّل، وتقدَّم أنَّه بضمِّ الميم، وفتح الغين المعجمة، ثمَّ فاء مفتوحة مُشدَّدة، وتقدَّم أنَّه صحابيٌّ، وأنَّه فَرْد، وتقدَّم أنَّ هُبَيبَ بن مُغْفِل -بضمِّ الميم، وإسكان الغين المعجمة، وكسر الفاء- وأنَّ مَن عداهما (مَعقِل)[ح٥٦٣]، و(عبد الله المزنيُّ) هذا: صحابيٌّ من أصحاب الشَّجرة، روى عنه: الحسن، وسعيد بن جبير، وابن بُرَيدة، وهو أوَّل مَن دخل تُسْتَر وقت الفتح، تُوُفِّيَ سنة ستِّين، وقد أخرج له الجماعة[(٦)]، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولكن طال العهد به[ح٥٦٣]، وقد قدَّمتُ أنَّ المُغفَّل هو أخو ذي البِجَادَين، وأنَّه تُوُفِّيَ قبل فتح مكَّة[(٧)].

فائدةٌ: أخرج ابن حِبَّان في «صحيحه»: (أنَّه ﷺ صلَّى قبل المغرب ركعتين، [ثمَّ قال:

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٧١) في متابعة عمرو بن مرزوق: (وصل حديثَه البرقانيُّ في «المصافحة»)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤٣٩).

(٢) في (ب): (الميم).

(٣) زيد في (ج): (أنَّه).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت.

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٤١١)، «تهذيب الكمال» (١٦/١٧٣).

(٧) لم يتقدَّم ذلك، وإنَّما تقدَّم في الحديث (٥٦٣) أنَّه صحابيٌّ، وانظر «الاستيعاب» (ص٧٠٩).

«صلُّوا قبل المغرب ركعتين»]، ثمَّ قال عند الثَّالثة: «لمن شاء»، خاف أن يحسبها النَّاس سُنَّة)(١)، وهذه رواية عزيزةٌ أنَّه عليه الصلاة والسلام صلَّاها، وقد خفي هذا الحديث على ابن قيِّم الجوزيَّة، فقال في «الهدي»: (وأمَّا الرَّكعتان قبل المغرب فلم يُنقَل عنه صلى الله عليه وسلم أنَّه كان يصلِّيهما، وصحَّ عنه: أنَّه أقرَّ أصحابَه عليهما، وكان يراهم يصلُّونهما، فلم يأمرهم ولم ينهَهُم، وفي «الصَّحيحين»...) فذكر هذا الحديث حديثَ ابن مُغَفَّل[م٨٣٨]، ثمَّ قال: (وهذا هو الصَّواب في هاتين الرَّكعتين أنَّهما مستحبَّتان مندوبٌ إليهما، وليستا(٢) بسُنَّةٍ راتبةٍ كسائر السُّنن الرَّواتب)[الهدي١/٣٠٢].

قوله: (كَرَاهِيَةَ): تقدَّم أنَّها بتخفيف الياء، وأنَّه يجوز فيها لغةً: (كراهي)، لا روايةً، والله أعلم [ح٤١٧].

قوله: (سُنَّةً): قال النَّوويُّ: (أي: فرضًا ثبت بالسُّنَّة)، وقال شيخنا في «العجالة شرح المنهاج»: (والمراد بالسُّنَّة: الطَّريقةُ الملازمة، لا المعنى الاصطلاحيُّ)(٣).

١١٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: سَمِعْتُ **مَرْثَدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيَّ** قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ فَقُلْتُ: **أَلَا أُعْجِبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ** يَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؟ فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الآنَ؟ قَالَ: **الشُّغْلُ**.

قوله: (سَمِعْتُ مَرْثَدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيَّ): أمَّا (مَرْثَد) فهو بفتح الميم، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ ثاء مُثلَّثة مفتوحة، ثمَّ دال مهملة، و(اليَزَنيُّ): بفتح المُثنَّاة تحت والزَّاي، ثمَّ بالنُّون، ثمَّ ياء النِّسبة، وهذا كلُّه ظاهرٌ.

قوله: (أَلَا أُعْجِبُكَ): هو بضمِّ الهمزة، وسكون العين، وفي نسخة: (أُعَجِّبُكَ) بفتح [العين، وكسر] الجيم المُشدَّدة، والأُولى في أصلنا، والثَّانية في الطُّرَّة، وهما لغتان.

قوله: (مِنْ أَبِي تَمِيمٍ): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الله بن مالك الجيشانيُّ المصريُّ، مات سنة «٧٧هـ»، يقال: أسلم في حياة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم) انتهى، هاجر أبو تميم من اليمن زمن عمر، وسمع منه ومن عليٍّ، وقرأ القرآن على معاذ، وعنه: بكر بن سوادة، وكعب بن علقمة، وعدَّةٌ، وكان من العابدين، وهو مُخضرَمٌ

---

(١) «صحيح ابن حبَّان» (١٥٨٨) من حديث عبد الله المزنيِّ رضي الله عنه.

(٢) في النسخ: (أنَّهما مستحبَّة مندوب إليهما، وليست)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «عجالة المحتاج» (١/٢٧٥).

-وقد أفردتُ المخضرمين في وُرَيقاتٍ قلَّ أن تراهم مجموعين كَهُو[١]- أخرج لأبي تميم مسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، ووثَّقه ابنُ مَعِين[٢].

قوله: (قَالَ: الشُّغْلُ): هو[٣] مَرْفوعٌ، ورفعه معروف.

٣٦- بابُ صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً

ذَكَرَهُ أَنَسٌ وَعَائِشَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٨٥- ١١٨٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ رَبِيعٍ الأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بِئْرٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ.

فَزَعَمَ مَحْمُودٌ أَنَّهُ سَمِعَ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الأَنْصَارِيَّ -وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ- يَقُولُ: كُنْتُ أُصَلِّي لِقَوْمِي بِبَنِي سَالِمٍ، وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَادٍ، إِذَا جَاءَتِ الأَمْطَارُ فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ قِبَلَ مَسْجِدِهِمْ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَإِنَّ الوَادِيَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمِي يَسِيلُ إِذَا جَاءَتِ الأَمْطَارُ، فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّي مِنْ بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ»، فَغَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى المَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَكَبَّرَ وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ، فَحَبَسْتُهُ عَلَى خَزِيرٍ يُصْنَعُ لَهُ، فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِي فَثَابَ رِجَالٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي البَيْتِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا فَعَلَ مَالِكٌ؟ لَا أَرَاهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ؟!» فَقَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، أَمَّا نَحْنُ: فَوَاللهِ لَا نَرَى وُدَّهُ وَحَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى المُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»، قَالَ مَحْمُودٌ: فَحَدَّثْتُهَا قَوْمًا مِنْهُمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا، وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمْ بِأَرْضِ الرُّومِ، فَأَنْكَرَهَا

---

(١) وهو «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنَّه مخضرم»، وهو كتابٌ مطبوع.

(٢) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص٢٣٩)، «تهذيب الكمال» (١٥/٥٠٣).

(٣) (هو): سقط من (ب).

عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ، وَقَالَ: وَاللهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ، فَكَبُرَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لِلّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفُلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ، فَقَفَلْتُ، فَأَهْلَلْتُ بِحَجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ المَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

قوله: (حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا[1] يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تقدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة)، وأنَّه نسبه ابن السَّكن: (إسحاقَ بنَ إبراهيم) يعني: ابن راهُوْيَه، وقد أتى إسحاقُ هذا عن يعقوب منسوبًا من رواية الأَصيليِّ وابن السَّكن في (كتاب الحجِّ) في موضعين: (حدَّثنا إسحاق بن منصور[2]: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم...) فذكر حديثًا[ح١٧٣٨]، وفي مكانٍ آخرَ فيه: (حدَّثنا إسحاقُ: أخبرنا يعقوب ابن إبراهيم: حدَّثنا[3] ابن أخي ابن شهاب...) فذكر حديثًا[ح١٨٥٧]، نسبه الأَصيليُّ وحدَه في هذا[4] الموضع: «إسحاق ابن منصور»، وذكر أبو نصر: أنَّ إسحاقَ بنَ إبراهيم وإسحاقَ بنَ منصور يرويان عن يعقوبَ هذا، وهو يعقوبُ بن إبراهيم بن سعد الزُّهريُّ)، انتهى مُلَخَّصًا[5]، وقد تقدَّم مُطَوَّلًا[ح٣٦٩].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ رَبِيعٍ[6] الأَنْصَارِيُّ): تقدَّم الكلام عليه في (كتاب العلم)[ح٧٧].

قوله: (قِبَلَ): هو بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، تقدَّم مرَّاتٍ.

قوله: (فَوَدِدْتُ): هو بكسر الدَّال الأولى، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَتَّخِذُهُ): هو مَرْفوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمه ناصبٌ ولا جازمٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَحَبَسْتُهُ عَلَى خَزِيرٍ)[7]: (حبسته) أي: أخَّرتُه، وتقدَّم[ح٤٢٥] أنَّ (الخَزِير) بفتح الخاء المعجمة، وكسر الزاي، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء، وهو اللَّحم يُقطَعُ صِغارًا، ويُصبُّ عليه ماءٌ

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثنا).

(٢) (منصور): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (أخبرنا)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

(٤) في النُّسخ: (هذه)، والمثبت موافق لمصدره.

(٥) انظر «تقييد المهمل» (٣/٩٦٢-٩٦٤)، «الهداية والإرشاد» (٢/٨٢٢).

(٦) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الرَّبيع).

(٧) زيد في (ج): (أي)، وضُرِب عليها في (أ).

كثيرٌ، فإذا نضج ذُرَّ عليه الدَّقيق، فإن لم يكن فيها لحمٌ فهي عَصِيدة، وقيل: هي حساء من دقيق ودسم، وقيل: إذا كان من دقيق فهي حريرة، وإذا كان من نخالة فهي خزيرة، وقيل غير ذلك[(١)].

قوله: (فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ): يعني: أهل المحلَّة.

قوله: (فَثَابَ): تقدَّم أنَّه بالمثلَّثة، وفي آخره مُوَحَّدة، أي: اجتمع.

قوله: (مَا فَعَلَ مَالِكٌ؟ لَا أَرَاهُ): (مالك) هذا: هو مالك بن الدُّخْشُم بن مالك بن غَنْم الأنصاريُّ، عَقَبيٌّ بَدريٌّ، وقيل: (مَرْضَخةٌ) في جدِّه، ولعلَّه لقبُه، تقدَّم، وتقدَّم ما قيل في (دُخْشُم) من اللُّغات[ح٤٢٥].

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ[(٢)]: ذَلِكَ[(٣)] مُنَافِقٌ): تقدَّم أنَّ قائل ذلك هو[(٤)] عِتبان بن مالك، قاله شيخنا المؤلِّف[(٥)]، وعزاه لابن عبد البرِّ[(٦)]، وقد ذكرت فيما تقدَّم أنَّ الظاهر أنَّهما قضيَّتان[ح٤٢٥].

قوله: (يَبْتَغِي بِذَلِكَ) أي: يطلب.

قوله: (فِيهِمْ[(٧)] أَبُو أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه خالد بن زيد الأنصاريُّ، وتقدَّم ببعض[(٨)] التَّرجمة، وأنَّ ابنَ عبَّاس أعطاه لمَّا وفد[(٩)] عليه بالبصرة منزلَه بما أُغلِق عليه، ولمَّا قفل أعطاه عشرين ألفًا، وأربعين عبدًا، وقدَّمتُ وفاتَه، وأنَّه تُوُفِّيَ سنة اثنتين وخمسين، أخرج له الجماعة رضي الله عنه[(١٠)][ح١٤٤].

قوله: (وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمْ): قدَّمتُ بعضَ الكلامِ عليه[(١١)]، وأنَّه يزيدُ بن معاوية بن أبي سفيان صخرِ بن حرب بن أميَّة الأمويُّ الخليفةُ، وأنَّه مَقدوحٌ في عدالته، ليس بأهل أن يُروَى عنه، قال أحمدُ: (لا ينبغي أن يُروَى عنه)[٤/٤٤٠].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٦٩).

(٢) في هامش (ق): (ذكرتُ في أوَّل «الصحيح» أنَّ قائل ذلك هو عتبان بن مالك، ذكر ذلك ابن عبد البرِّ، وهكذا نقله شيخنا ابن التِّين، وفيه وقفة، والصحيح أنَّهما قضيتان).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ذَاكَ).

(٤) (هو): سقط من (ب).

(٥) انظر «التوضيح» (٥/٤٤٩).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٦٥٨).

(٧) في (ق): (منهم).

(٨) في (ب): (بعض).

(٩) في (ج): (قدم).

(١٠) انظر «الاستيعاب» (ص١٩٦)، «تهذيب الكمال» (٨/٦٦).

(١١) لم يتقدَّم عليه كلامٌ.

قوله: (أَقْفُلَ): هو بضمِّ الفاء، أي: أرجع.

٣٧- بابُ التَّطَوُّعِ فِي البَيْتِ

قوله: (بَابُ التَّطَوُّعِ فِي البَيْتِ): في هذا التَّبويب استحبابُ جعل النَّوافل في البيت سواء الرَّاتبة وغيرها، ولا خلاف في هذا عند الشَّافعيَّة/ فيما أعلمه [إلَّا ما ذكروه في التَّراويح على الصَّحيح][1]، وبه [١٦١/١ب] قال الجمهور[2]، وسواءٌ عندَهم راتبةُ فرائض النَّهار واللَّيل، وقال جماعة من السَّلف: الاختيار فعلها في المسجد كلُّها، وقال مالك والثَّوريُّ: الأفضل فعل نوافل النَّهار الرَّاتبة في المسجد، وراتبة اللَّيل في البيت[3]، ودليلُ الجمهور: الأحاديثُ الصَّحيحة التي فيها التَّصريحُ بأنَّه ﷺ صلَّى سنَّة الصُّبح والجمعة في بيته[4]، وهما صلاتا نهار، مع قوله ﷺ: «أفضل الصَّلاة صلاة المرء في بيته إلَّا المكتوبة»[5]، وهذا عامٌّ صريحٌ لا معارضَ له، فليس لأحدٍ العدولُ عنه[شرح مسلم ٦/٢٥٢] ففي تبويب البخاريِّ الردُّ علَى مَنْ قالَ مِنَ السَّلف: إنَّ فعل النَّوافل كلِّها في المسجد أفضلُ، وعلى مَن فصَّل.

[فرعٌ غريبٌ: لو صلَّى سنَّة المغرب في المسجد، فهل تجزئ عنه وتقع موقعها، اختَلَف قولُ الإمام أحمد، فروى عنه ابنُه عبد الله أنَّه قال: (بلغني عن رجل سمَّاه أنَّه قال: لو أنَّ رجلًا صلَّى الرَّكعتين بعد المغرب في المسجد، ما أجزأه، فقال: ما أحسنَ ما قال هذا الرَّجل! وما أجود ما ابتدع[6]!)، وقد ذكر ذلك ابن القيِّم في أوائل «الهدي» بأطولَ مِن هذا][7].

قالَ العلماءُ: والمعنى في مشروعيَّة النَّوافل: تكميلُ الفرائضِ بها إنْ عَرَضَ فيها نقصٌ، كما ثبت في الحديث في «سنن أبي داود»[د٨٦٤] وغيره[8]، وترتاض نفسه بتقديم النَّافلة، وتنشطُ[9] بِها، ويَتفرَّغُ

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «المجموع» (٣٧٢/٣).

(٢) انظر «شرح معاني الآثار» (٣٣٩/١)، «الفروع» (٤٨٧/١).

(٣) انظر «البيان والتحصيل» (٢٦١/١).

(٤) أمَّا سنَّة الصبح؛ فأخرجه البخاريُّ (١٨٣) ومسلم (٧٦٣) (١٨٢) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وأمَّا سنَّة الجمعة؛ فأخرجه البخاريُّ (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢) (٧١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه البخاريُّ (٧٣١)، ومسلم (٧٨١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٦) في (ب): (انتزع)، وكذا في «زاد المعاد»، والمثبت موافق لـ«مسائل الإمام أحمد»، رواية ابنه عبد الله (٩٧/١).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «زاد المعاد» (٣٠٢/١-٣٠٣).

(٨) «مسند أحمد» (٩٤٩٤)، «سنن الترمذي» (٤١٣)، «المجتبى» (٢٣٢/١)، «سنن ابن ماجه» (١٤٢٥) من حديث أبي هريرة.

(٩) في (ب) و(ج): (يبسط).

قلبه أكمل فراغ للفريضةِ، ولهذا استُحِبَّ أنْ تُفتَتَح صلاةُ اللَّيل بركعتينِ خفيفتين، والله أعلم(١).

١١٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ وَعُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا».

تَابَعَهُ عَبْدُ الوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم أنَّه وُهَيب بن خالد البَاهِليُّ الكرابيسيُّ الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٨٤].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه ابن أبي تميمة كيسان السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (وَعُبَيْدِ اللهِ): تقدَّم أنَّه عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب مرارًا.

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدُ الوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على (وُهَيْب)، و(عبد الوهَّاب): هو ابن عبد المجيد بن الصَّلت الثَّقفِيُّ الحافظُ، ومتابعة عبد الوهَّاب عن أيُّوب أخرجها مسلم في (الصَّلاة) عن مُحَمَّد بن المثنَّى عنه به[م(٧٧٧)(٢٠٩)].

❋❋❋

(١) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٦/٢٥٢).

٢٠- باب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ

قوله: (بَابُ[١] الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ): اعلم أنَّ الصَّلاة بمكَّة بمئةِ ألفٍ في الكعبةِ وفي المسجدِ حولها، وفي مسجدِ المدينةِ بزيادةٍ على ألفٍ، وسيأتي: (بخمسين ألف صلاةٍ)، وأنَّه مُنكَرٌ[قبل ح١١٩١]، وقد روى عبد الله بن الزُّبير: قال رسولُ الله ﷺ: «صلاةٌ في مسجدِي هذا أفضلُ من ألف صلاةٍ فيما سواه من المساجدِ إلَّا المسجدَ الحرامَ، وصَلاةٌ في المسجدِ الحرامِ أفضل من مئة صلاةٍ في مسجدي»، حديثٌ حسنٌ، رواه أحمد ابن حنبل في «مسنده»[حم١٦١١٧]، والبيهقيُّ[هق٥/٢٤٦]، وغيرهما[حب١٦٢٠]، بإسنادٍ حسن، وعزاه ابن قيِّم الجوزيَّة لـ«المسند» و«النَّسائيِّ»[٢]، ولم أره في «النَّسائيِّ»، وعن عبدِ الله بنِ الزُّبَير: أنَّه سمعَ عمرَ[٣] رضي الله عنه يقول: (صلاةٌ في المسجدِ الحرامِ خيرٌ من مئة ألفِ صلاةٍ فيما سواهُ من المساجد إلَّا مسجدَ الرسولِ ﷺ)[٤]، فالصَّلاةُ في المسجد الحرامِ بمئة ألفٍ، وفي مسجدِ المدينةِ بزيادةٍ على ألفٍ، وستأتي الرِّواياتُ في بيتِ المقدسِ، والله أعلم.

١١٨٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ قَزَعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ أَرْبَعًا قَالَ: سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

١١٨٩- (ح) حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى».

قوله: (عَنْ قَزَعَةَ): هو بفتح الزَّاي، وقالَ ابن قُرْقُول: (ومنهم[٥] مَن يُسكِّنُ الزَّاي، وصوَّبه[٦]

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فضل).

(٢) انظر «زاد المعاد» (١/٤٩).

(٣) زيد في (ب): (بن الخطاب).

(٤) أخرجه الحميديُّ في «مسنده» (٩٤١)، وهو عنده من مسند عبد الله بن الزُّبير، لا من مسند عمر رضي الله عنه، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٧٦٠٠)، والطَّحاويُّ في «شرح مُشْكِل الآثار» (٢/٦١).

(٥) في (ج): (منهم).

(٦) في (ب): (وصوابه).

ابنُ مكِّيٍّ، وكذلك وُجِد بِخَطِّ ابن الأنباريِّ) انتهى(١)، وهو قزَعة بن يحيى، ويقال: ابن الأسود، عن أبي هريرة، وأبي سعيدٍ، وعنه: قتادةُ، وعاصمٌ الأحولُ، وعدَّةٌ، وثَّقه العِجْليُّ(٢) وغيرُه، وقال ابن خراش(٣): (صدوق)، وليس لقَزَعة في «صحيح البخاريِّ» سوى هذا الحديث الواحد(٤).

قوله: (**سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ أَرْبَعًا**): هذا هو أبو سعيدٍ سعدُ بن مالكٍ بن سنانٍ الخُدْريُّ، تقدَّم بعض ترجمتهِ[ح١٩].

تنبيهٌ: اختلَف النُّحاة في (سمعت) هل تتعدَّى إلى مفعولين على قولين، أحدهما: نَعم، وهو مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ في «إيضاحه»[ص١٥٣]، قال: لكن لا بدَّ أن يكون الثَّاني ممَّا يُسمَع، كقولك: سمعت زيدًا يقول كذا، ولو قلت: سمعتُ زيدًا أخاك، لم يَجُز، والصَّحيح: أنَّها لا تتعدَّى إلَّا إلى واحد، والفعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال، أي: سمعته حال قوله كذا، والله أعلم، والظَّاهر أنَّ (أربعًا) مَنصوبٌ بنزع الخافض، وسيأتي قريبًا: (بِأَرْبَعٍ)[ح١١٩٧].

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو ابن عُيينة الإمامُ، تقدَّم بعضُ الكلامِ عليه[ح١].

قوله: (**عَنْ سَعِيدٍ**): هذا هو ابن المسيَّب، تقدَّم.

١١٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنْ زَيْدِ بْنِ رَبَاحٍ** وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ، **عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ».

قوله: (**عَنْ زَيْدِ بْنِ رَبَاحٍ**): هو بفتح الرَّاء، وبالمُوَحَّدة، روى زيدٌ هذا عن أبي عبد الله الأغرِّ، وعنه: مالكٌ، له حديث: «صلاةٌ في مسجدي هذا...»، قال عبد الرَّحمن بن شيبة: قُتِلَ سنة إحدى وأربعين ومئة(٥)، قال(٦) أبو حاتم: (ما أرى بحديثه بأسًا)[الجرح والتعديل٣/٥٦٣]، أخرج له البخاريُّ،

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٢٣).

(٢) انظر «معرفة الثقات» (٢/٢١٨).

(٣) تحرف في (ب): إلى (حواس)، وفي باقي النسخ بلا نقط.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٩٧).

(٥) كذا ذكر المِزِّيُّ قولَ ابن شيبة، وفي «التاريخ الكبير» (٣/٣٩٤): (قال ابن شيبة: قُتِل سنة إحدى وثلاثين)؛ يعني: ومئة، وانظر «إكمال تهذيب الكمال» (٥/١٥٦).

(٦) في (ب): (وقال).

والتِّرمذيُّ، وابن ماجه(١)، قال الذَّهبيُّ في «الكاشف»[٤٥أ]: (صدوقٌ)(٢)، وقال في: «الميزان»[١٠٣/٢]: (ما وجدتُ راويًا عنه سوى مالكٍ، فقرنه بعُبيدِ الله بن الأَغَرِّ، وقال أبو حاتم: «ما أرى بحديثه بأسًا»[٥٦٣/٣])، انتهى.

قوله: (عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ): هو بفتح الهمزة، وفتح الغين المعجمة، وتشديد الرَّاء، واسمه سلمان المدنيُّ، مولى جُهينةَ، عن أبي هريرة وأبي أيُّوب، وعنه: الزُّهريُّ، وبُكَير ابن الأشَجِّ، أخرج له الجماعة، قال(٣) شعبة: (كان الأغرُّ قاصًّا من أهل المدينة، وكان رضًا)(٤)، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٢٩].

٢- بابُ مَسْجِدِ قُبَاءٍ

قوله: (بَابُ مَسْجِدِ قُبَاءٍ): تقدَّم الكلام على (قباء)، وأنَّهُ بالمدِّ، مُذكَّر، مُنوَّن مصروفٌ، هذه اللُّغة الفصيحة، وحكى صاحب «المطالع»: القصرَ، وأخرى: وهي التَّأنيث وتركُ الصَّرف(٥)، والمختار ما قدَّمتُه، وتقدَّم أنَّه على ثلاثةِ أميالٍ من المدينة المُشرَّفة[ح٤٠٣]، [وأصله بئر هناك، ومسجد قباء أوَّل مسجدٍ أُسِّسَ على التَّقوى على قولٍ، ويقال: مسجدُ المدينةِ، وهو أصحُّ، وأوَّلُ من وضع فيه حجرًا رسولُ الله ﷺ، ثمَّ أبو بكرٍ، ثمَّ عمر رضي الله عنهما](٦).

تنبيهٌ: رُوِي في مسجدِ قُباء حديثٌ صحيحٌ في «التِّرمذيِّ» و«ابن ماجه» عن أُسَيْد بن ظُهَير رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «صلاةٌ في مسجدِ قباءَ كعمرةٍ»[ت٣٢٤، ق١٤١١]، ذكر(٧) الذَّهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة زيادٍ أبي الأبرد: (عن أُسَيد بن ظُهَيرٍ، صَحَّح له التِّرمذيُّ حديثَه، وهو: «صلاةٌ في مسجدِ قباءَ كعمرةٍ»)، قال: (وهذا حديثٌ مُنكَر، روى عنه عبد الحَميد بن جعفر فقط)[٩٦/٢]، انتهى، والحديث في «التِّرمذيِّ» و«ابن ماجه(٨)» من(٩) طريقه.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٦٧/١٠).
(٢) وقع في نسخة دار الفكر من «الكاشف» (٢٩١/١): (ضعيف)، والمثبت في المتن من نسخة المصنف.
(٣) في (ج): (وقال).
(٤) «الجرح والتعديل» (٢٩٧/٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥٦/١١).
(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤١٨/٥).
(٦) انظر «التوضيح» (٢٤١/٩).
(٧) في (ب): (وذكر).
(٨) (وابن ماجه): سقط من (ب).
(٩) في (ب): (ومن).

فائدةٌ: في «ابن ماجه» من حديثِ ميمونةَ رضي الله عنها بإسنادٍ جيِّد في بيت المقدس: «ائتوه وصلُّوا فيه، فإنَّ صلاةً فيه كألف صلاةٍ في غيره»[ق١٤٠٧]، وله مِن حديثِ أنسٍ رضي الله عنه: «صلاةٌ في المسجدِ الأقصى بخمسين ألف صلاة، وصلاةٌ في مسجدي بخمسين ألف صلاةٍ»[ق١٤١٣]، ليس في إسناده مَن ضُعِّف(١)، قال الذَّهبيُّ: (مُنْكَر(٢))، ورأيتُ عن عُمر بن بدرٍ الموصليِّ قال: لا يصحُّ في بيت المقدسِ غيرُ ثلاثة أحاديثَ منها: «أنَّ الصَّلاة فيه بسبعِ مئةِ صلاة»)، انتهى، وهذا لا أحفظه، والذي أحفظه ما ذكرتُه لك، ورأيت عن الدَّارقطنيِّ في روايةٍ في «علله»: «بمئتين وخمسين صلاة»(٣)، وروى ابن عبد البرِّ في: «التَّمهيد»: (أنَّ الصَّلاة في مسجدِ المدينةِ بألف صلاة، والصَّلاة في الأقصى بخمسِ مئة، قال البزَّار: إسناده حَسَنٌ(٤))(٥)، نقلهُ بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه، والرِّواياتُ كلُّها مُندَرجةٌ في الأَلْفِ، إلَّا أنَّ الخمسين ألفًا(٦) مُنكَرٌ؛ لأنَّه ليس في رواية القليلِ ما ينفي الكثير، وهو من بابِ مفهومِ العددِ، ولا شكَّ في إنكار الخمسين ألفًا، والله أعلم.

١١٩١- ١١٩٢- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يُصَلِّي مِنَ الضُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ يَوْمَ يَقْدَمُ بِمَكَّةَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدَمُهَا ضُحًى، فَيَطُوفُ بِالبَيْتِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ المَقَامِ، وَيَوْمَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ، فَإِذَا دَخَلَ المَسْجِدَ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، قَالَ: وَكَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَزُورُهُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ): هو إسماعيل بن إبراهيم، ابنُ عُلَيَّةَ، الإمامُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ، الإمامُ العَلَمُ.

قوله: (يَوْمَ يَقْدَمُ بِمَكَّةَ)، وكذا قوله: (وَيَوْمَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ): هما بالجرِّ بدلٌ من (في يومين)، ويجوز نصبُهما.

---

(١) انظر «المغني عن حمل الأسفار» (١/١٩٨).

(٢) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٥٢٠).

(٣) «العلل» (٦/٢٤٣)، ولفظه عن أبي ذرٍّ مرفوعًا: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من أربع صلوات في مسجد بيت المقدس».

(٤) «كشف الأستار» (١/٢١٢)، لكن فيه: (قال البزَّار: لا نعلمه يروى بهذا اللَّفظ مرفوعًا إلَّا بهذا الإسناد).

(٥) انظر «التمهيد» (٦/٣٠).

(٦) زيد في النسخ -مستدركًا في (أ)-: (فإنَّه)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

قوله: (لَا تَتَحَرَّوْا): هو بتاءين مثنَّاتين فوقُ، أي: تتعمَّدُوا وتتقصَّدُوا، وقد تقدَّم معنى (التَّحرِّي)[ح٤٨٣].

٤ - بابُ إِتْيَانِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا

١١٩٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي قُبَاءً رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ: فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم أنَّه ابنُ سعيدٍ القطَّان الإمامُ، شيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمريُّ.

قوله: (زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ): هو عبدُ الله بنُ نُميرٍ الهمْدانيُّ الكوفيُّ، عن هشام بن عُروةَ والأعمش، وعنه: ابنُه، وأحمدُ، وابنُ مَعِين، حُجَّة، تُوُفِّيَ سنة (١٩٩هـ)، أخرج له الجماعة(١).

وإنَّما أتى بزيادة ابن نُمَير لفائدتين، إحداهما(٢): ذكر الصَّلاة فيه، والثَّانية: أنَّه قال: (حدَّثنا عُبيدُ الله)، ويحيى قال: (عن)، وإن حُوشِي يحيى من التَّدليس، إلَّا أنَّه تقدَّم أنَّ في العنعنة خلافًا وإن كانت من غير مُدَلِّس، فأحبَّ أن يخرجَ من الخلاف، والله أعلم، وزيادتُه هذه رواها مع الحديث مسلمٌ في «صحيحه» في (الحجِّ)، عن مُحمَّد بن عبد الله بن نُمَير، وأبي بكر ابن أبي شيبة[م(١٣٩٩) (٥١٦)]، وأبو داود فيه عن عثمان ابن أبي شيبة[د٢٠٤٠] ثلاثتهم عن عبد الله بن نُمَيْرٍ به، والله أعلم/. [١/١٦٢أ]

٥ - بابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ القَبْرِ وَالمِنبَرِ

قوله: (بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ القَبْرِ وَالمِنبَرِ): فائدةٌ: قال النَّوويُّ في «المناسك الكبرى الإيضاح»: (وفي كتاب «المدينة»: أنَّ ذرع ما بين القبر والمِنْبَر ثلاثٌ وخمسون ذراعًا وشِبْرٌ، وأنَّ ذرع ما بين المِنْبَر ومَقَام النَّبيِّ ﷺ الذي كان يصلِّي فيه حتَّى تُوُفِّيَ أربعةَ عشرَ ذِراعًا وشِبْرٌ)[الايضاح٤٤٨] انتهى.

١١٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ المَازِنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ».

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢٥/١٦).

(٢) في (ب): (أحدهما)، وليس بصحيح.

قوله: (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ): وقد صحَّ: «ما بين قبري ومنبري»[(١)]، ولا تنافي؛ لأنَّ قبره في بيته.

قوله: (رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ): حَمَلَه جماعةٌ على ظاهرِهِ، فقالوا: يُنقَلُ ذلك الموضعُ بعينِه إلى الجنَّة، ويحتمل أن يريد به: أنَّ العمل الصَّالح في ذلك الموضعِ يُودِي بصاحبِه إلى الجنَّة، واستَبعدَهُ بعضُهم[(٢)]، انتهى، ولا شكَّ في بُعده.

١١٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي».

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم أنَّه يحيى بن سعيد القطَّان، سيِّدُ الحُفَّاظ.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): تقدَّم قريبًا أنَّه العُمَريُّ عبيدُ الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمر ابن الخطَّاب.

قوله: (حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو بالخاء المعجمة المضمومة، الخزرجيُّ، عن عمَّته أُنَيسة -ولها صحبةٌ- وحفصِ بنِ عاصمٍ، وعنه: شُعبةُ ومالكٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ، تُوُفِّيَ في إمارةِ مروان، كذا في «التذهيب»، وفي «ثقات ابن حِبَّان»: (تُوُفِّيَ في سنة «١٣٢هـ»)، أخرج له الجماعة[(٣)].

قوله: (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ): هو حفص بن عاصم بن عُمر بن الخطَّاب، ثقةٌ، أخرج له الجماعة[(٤)].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٦- بابُ مَسْجِدِ بَيْتِ المَقْدِسِ

قوله: (مَسْجِدِ بَيْتِ المَقْدِسِ): تقدَّم بظاهرها[(٥)] الصَّلاةُ فيه بكم هي، والروايات في ذلك

---

(١) جاء بهذا اللفظ في رواية ابن عساكر وحده في «صحيح البخاريِّ» (١٨٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ كما في «الفتح» (١٢٠/٤) و«الإرشاد» (٣٤١/٣)، وخطَّأها الحافظ ابن حجر، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٦١٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، والنسائيُّ في «السنن الكبرى» (٤٢٩٠) من حديث أمِّ سلمة رضي الله عنها.

(٢) هو ابن التين، انظر «التوضيح» (٢٥٠/٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢٧/٨)، «تذهيب التهذيب» (١١٨/٣)، «الجرح والتعديل» (٣٨٧/٣)، «الثقات» (٢٧٤/٦).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٧).

(٥) في (ب): (أنَّ).

فانظره هناك(١)[قبل ح١١٩١].

١١٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ: سَمِعْتُ قَزَعَةَ مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ يُحَدِّثُ بِأَرْبَعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْجَبْنَنِي، وَآنَقْنَنِي، قَالَ: «لَا تُسَافِرِ المَرْأَةُ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ: الفِطْرِ وَالأَضْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى، وَمَسْجِدِي».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح١٧].

قوله: (عَنْ عَبْدِ المَلِكِ): هذا هو عبد الملك بن عُميرٍ الكوفيُّ، رأى عليًّا، وسمع جَريرًا، والمغيرة، والنُّعْمان بن بَشير، وعنه: شعبةُ والسُّفيانان، قال أبو حاتم: (صالح الحديث، ليس بالحافظ)[الجرح والتعديل٥/٣٦١]، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس به بأس)، مات سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»(٢).

قوله: (سَمِعْتُ قَزَعَةَ): تقدَّم بظاهرها(٣) أنَّه بفتح الزَّاي وتُسكَّن، وقد تقدَّم بظاهرها(٤) بعض ترجمتِه[ح١١٨٨].

قوله: (أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ -بالدال المهملة- نسبة إلى خُدرة، من الأنصارِ(٥)، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

قوله: (وَآنَقْنَنِي): هو بهمزةٍ ممدودةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ نون مفتوحةٍ، ثمَّ قافٍ ساكنةٍ، ثمَّ نونان -الأولى مفتوحة- بمعنى: أعجبْنَني إعجابًا بالغًا، قال ابنُ قُرْقُول: (ورواه بعضُهم: «أينقنني» بالياء)، قال: (وإنَّما هي صورة ألف المدَّة التي بعد الهمزة، فغلط الرَّاوي)(٦)، قال ابن الأثير: [(ويرويه المُحَدِّثون:

(١) في النسخ: (هنا)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.
(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/٦٦٠)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/٣٧٠).
(٣) في (ب): (في الورقة التي قبل هذه).
(٤) (بظاهرها): سقط من (ب).
(٥) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٢/٣٣١).
(٦) انظر «مطالع الأنوار» (١/٣١٤).

«أينقُنني»، وليس بشيء) انتهى، قال ابن قُرْقُول]: (وضبطه الأَصيليُّ: «أتَقْنَنِي» من التَّوق، وهو الشَّوق البالغ، أي: شوَّقْنَنِي أو جعلْنَنِي تائقًا، والأَوَّلُ أليقُ بالمعنى، يقال: تُقْتُ إلى الشَّيء أَتُوق تَوقًا، وتتوَّقت إليه تتوُّقًا، وآنقني[1] الشَّيءُ يُؤنقني إيناقًا: صيَّرني نائقًا، أي: كسَّبني ذلك)، انتهى[2]، وفيه غير ما ذكره من الرِّوايات، والله أعلم.

❋❋❋

(١) في النُّسخ (وآنقنني)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١/٣١٤).

٢١ - بابُ اسْتِعَانَةِ اليَدِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ.

وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ قَلَنْسُوَتَهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا.

وَوَضَعَ عَلِيٌّ كَفَّهُ عَلَى رُسْغِهِ الأَيْسَرِ، إِلَّا أَنْ يَحُكَّ جِلْدًا، أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا.

(بَابُ اسْتِعَانَةِ اليَدِ فِي الصَّلاة...) التَّرجمة... إلى (بَاب مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ).

قوله: (وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ قَلَنْسُوَتَهُ(١)): (أبو إسحاق) هذا: لم أرَ أحدًا عيَّنه، ومن يقالُ له: (أبو إسحاقَ) من العلماءِ جماعةٌ، والذي ظهر لي أنَّه أبو إسحاق السَّبيعيُّ عَمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السَّبيعيُّ الهَمْدانيُّ، فإنَّه أحد الأعلام، [قال ابن المدينيِّ]: وقد روى أبو إسحاق السَّبيعيُّ عن سبعين -أو ثمانين- نفرًا لم يروِ عنهم غيرُه، وله نحوُ ثلاثِ مئةِ شيخٍ، وفي موضعٍ آخَرَ: له أربع مئة شيخٍ، وقال العِجْليُّ: (سمع ثمانيةً وثلاثين صحابيًّا)، انتهى، وهو يشبه الزُّهريَّ في الكثرة، وقيل لشعبة: سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ قال: ما كان يصنع بمجاهد؟! هو أحسن من مجاهد ومن الحسن وابن سيرين، وثناء النَّاس على عِلمه الغزير ودينه كثيرٌ، وهو ثقة، وثَّقه ابنُ مَعِين وأحمدُ، تُوُفِّيَ سنة ثمان وعشرين، وقال ابن عُيَينة: (سنة ستٍّ)، وقال يحيى القطَّان: (سنة سبعٍ) يعني: وعشرين ومئة، عاش تسعًا وتسعين سنةً، وقال الذَّهبيُّ: (قلت: إنَّما عاش نحوًا من خمس وتسعين سنةً)[تذهيب التهذيب ١٧٢/٧](٢)، فإن لم يكن هذا، فلا أعرفُه بعينه، والله أعلم، وكذا رأيتُ بعضَ الحُفَّاظ المُتأخِّرين نسبه، فقال: (السَّبيعيُّ)، ولم يخرِّج أثره[فتح الباري ٨٦/٣]، والله أعلم(٣).

قوله: (قَلَنْسُوَتَهُ(٤)): تقدَّم الكلام عليها قبل هذا، وقد ذكر ابن الأنباريِّ فيها سبعَ لغات[قبل ح٣٨٥]، وهي كالقُبَّع.

---

(١) في (ج): (قلنسوة).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٠٢)، «معرفة الثقات» (٢/١٧٩)، «الجرح والتعديل» (٦/٢٤٣).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) في (ج): (قلنسوة).

قوله: (وَرَفَعَهَا): كذا في أصلنا، وفي بعض الأصول: (أو رفعها)، حكاه ابن قُرْقُول خلافًا في الرواية، وقال: (حذفها هو الصَّواب)، ولفظه في (حرف الهمزة) في (فصل «أو»)، فذكر الأثر: («أو رفعها» كذا لعُبْدُوس والقابسيِّ على الشَّكِّ، وعند النَّسفيِّ وأبي ذرٍّ والأَصيليِّ: «ورفعها» من غير شكٍّ، وهو الصَّواب)، انتهى[١].

قوله: (عَلَى رُسْغه): هو بضمِّ الرَّاء، وإسكان السِّين المهملة، ثمَّ غين معجمة، و(الرُّصغ) بالصَّاد مثله، وهو مَفْصِلُ ما بين الكفِّ والسَّاعد، ومُجتمَعُ السَّاق مع القدم رسغٌ أيضًا.

قوله: (إِلَّا أَنْ يَحُكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا): هذا من كلام البخاريِّ، ومراده: أنَّه لا حرج عليه فيه؛ لأنَّه أمرٌ عامٌّ لا يمكن الاحتراز عنه، والله أعلم، هذا الذي فهمتُه أنَّه من[٢] كلام البخاريِّ، وقال حافظٌ معاصرٌ ما لفظه: (ليس هو من كلام البخاريِّ، بل هو بقيَّة الأثر المرويِّ عن عليٍّ، وهذا من فوائد وصل التعاليق) لأنَّه يحصل بذلك الاطِّلاع على مثل هذه الأشياء، وقد عزا هذا التعليقَ المعاصرُ إلى الأماكن التي هو فيها، وذكره[٣]، وهو من كلام عليٍّ رضي الله عنه، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَع.

١١٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ -وَهِيَ خَالَتُهُ- قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرْضِ الوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَجَلَسَ، فَمَسَحَ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ العَشْرَ آيَاتٍ خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي اليُمْنَى يَفْتِلُهَا بِيَدِهِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٣٥٢).

(٢) زيد في (أ) مستدركًا و(ب): (أنَّه)، ولا يستقيم.

(٣) عزا الحافظ التعليق بتمامه لـ«السفينة الجرائديَّة» و«مصنَّف ابن أبي شيبة» (٣٩٦١)، انظر «فتح الباري» (٣/٨٧)، «تغليق التعليق» (٢/٤٤٢-٤٤٣).

قوله: (عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ): تقدَّم الكلام عليها رضي الله عنها[ح٢١٠]، ومتى تزوَّجها(١)، وبنى بها بسَرِف، وتُوُفِّيَت بها(٢).

قوله: (عَلَى عَرْضِ): تقدَّم أنَّه بفتح العين، ضدُّ الطُّول، وقد تقدَّم ما فيه من أنَّ بعضهم رواه بضمِّها، وهو النَّاحية والجانب، وأنَّ الفتح أظهر[ح١٨٣].

قوله: (إِلَى شَنٍّ): تقدَّم أنَّه القِربة البالية[ح١٣٨].

قوله: (مُعَلَّقَةٍ): أنَّثها على إرادة القِربة.

قوله: (فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الواو الفعلُ، وأنَّ الماءَ بالفتح، وأنَّه يجوز في كلٍّ منهما الضمُّ والفتح، مرارًا[قبل ح١٣٥].

قوله: (وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتِلُهَا): تقدَّم أنَّ المُحوَّلين من الشِّمال إلى اليمين: ابن عبَّاس في «البخاريِّ» و«مسلم»[ح١١٧، م٧٦٣]، وجابرُ بن عبدِ الله في «مسلم»[م٣٠١٠]، وجَبَّار بن صخر في «مسند أحمد» [حم١٥٤٧١]، وحذيفةُ بن اليماني كما هو في كتاب «زوائد معجمَي(٣) الطَّبرانيِّ الصغير والأوسط»[مجمع البحرين٢/١١١]، والله أعلم/. [١/١٦٢ب]

٢ - بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

قوله: (بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ(٤) مِنَ الكَلَامِ فِي الصَّلاةِ): اعلم أنَّ الكلامَ في الصَّلاة سواءٌ كان بحاجة أو غيرها، وسواءٌ كان لمصلحة الصَّلاة أو غيرها، حرامٌ، فإن احتاج إلى تنبيهٍ أو إذنٍ لداخل ونحوه، سبَّح إن كان رجلًا، وصفَّقتِ المرأة، هذا مذهب الشَّافعيِّ، ومالكٍ، وأبي حنيفة، وأحمد، والجمهور(٥)، وقالت طائفةٌ -منهم الأوزاعيُّ-: يجوز الكلام لمصلحة الصَّلاة، لحديث ذي اليدين(٦)، وهذا في كلام العامد

---

(١) لم يتقدَّم متى تزوَّجها.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٣٦)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣١٢).

(٣) في (ب): (معجم).

(٤) (عنه): ليس في رواية «اليونينيَّة» و(ق)، وهو في هامشهما من رواية الأَصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، وعليه في (أ) و(ج) علامة نسخة.

(٥) انظر «الهداية» (١/١٥٦)، «الكافي في فقه أهل المدينة» (١/٢٤٣)، «الأم» (١/٢٨١)، «الفروع» (١/٤٣١).

(٦) وهو أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، أخرجه البخاريُّ (٤٨٢) مطوَّلًا، ومسلم (٥٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر «الحاوي الكبير» (٢/٢٣٧).

العالم، أما النَّاسي فلا تبطل صلاته بالكلام القليل عند الشافعيَّة، وبه قال مالكٌ، وأحمد[١]، والجمهور[٢]، وقال أبو حنيفة والكوفيُّون: تبطل[٣]، فإن كثر كلام النَّاسي ففيه وجهان للشَّافعيَّة أصحُّهما: تبطل صلاته؛ لأنَّه نادر[٤]، وأمَّا كلام الجاهل إذا كان قريب العهد بالإسلام، فلا تبطل بقليله؛ لحديث[٥] معاوية بن الحكم[٦] لأنَّه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لم يأمره بالإعادة.

وقال جماعة: يُرَدُّ السَّلام نطقًا في الصَّلاة منهم: أبو هريرة[٧]، وجابر[٨]، والحسن[٩]، وابن المسيِّب، وقتادة، وإسحاق[١٠].

وأجمع العلماء على أنَّ الكلام فيها عامدًا عالمًا بتحريمه لغير مصلحتها ولغير إنقاذ هالكٍ وشبهه، مبطلٌ[١١]، فحصل في الكلام في الصَّلاة مذاهبُ، والله أعلم.

فرعٌ: التلفُّظ بالنذر عامدًا لا يبطل الصَّلاة على الأصحِّ في «شرح المهذَّب»، والصدقة، والعتق، وسائر القرب مثله قياسًا إذا لم يكن فيه خطاب[١٢].

---

(١) (وأحمد): سقط من (ب).

(٢) انظر «المدوَّنة الكبرى» (١/١٣٥)، «الأم» (١/٢٨١)، «الفروع» (١/٤٣١)، وفي مذهب الإمام أحمد أيضًا أنَّها تبطل، وهو ما رجَّحه صاحب «الفروع».

(٣) انظر «الهداية» (١/١٥٦).

(٤) انظر «المهذَّب» (١/٨٧).

(٥) في (ج): (بحديث).

(٦) أخرجه مسلم (٥٣٧)، ولفظه: عن معاوية بن الحكم السلميِّ قال: بينا أنا أصلِّي مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ؛ إذ عطس رجلٌ من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: وا ثُكْل أمِّياه! ما شأنكم تنظرون إلي؟! فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلمَّا رأيتهم يصمتونني لكني سكتُّ، فلمَّا صلَّى رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ -فبأبي هو وأمِّي ما رأيتُ معلِّمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه، فوالله ما كهرني، ولا ضربني، ولا شتمني- قال: «إنَّ هذه الصَّلاة لا يصلح فيها شيءٌ من كلام النَّاس، إنَّما هو التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن».

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٤٨٤٩)، ولفظه: (إذا سُلِّم عليك وأنت في صلاة؛ فرُدَّ).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٤٨٥٠)، ولفظه: (ما أحبُّ أن أسلِّم على الرجل وهو يصلِّي، ولو سلَّم عليَّ؛ لرددت عليه)، قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٥٧): (أراد بقوله: «لرددت» أي: بعد فراغي من الصلاة)، ثمَّ ساق ما يشهد له.

(٩) أخرج أثره وأثر قتادة عبدُ الرزَّاق في «مصنَّفه» (٣٦٠٤).

(١٠) انظر «شرح السنة» للبغويِّ (٢/٣٤٠)، «المنهاج شرح مسلم» (٥/٢٩).

(١١) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٥/٣٠).

(١٢) انظر «المجموع» (٤/١٤)، «المهمَّات» (٣/١٧٨).

فرعٌ: لو دعا النَّبيُّ ﷺ مصلِّيًا فأجابه لم تبطل على الصحيح، والذي يظهر أنَّ إجابته بالفعل الكثير كالقول[(١)].

فرعٌ: دعاء أحد الوالدين سيأتي بمقلوبها[(٢)][قبل ح١٢٠٦].

فرعٌ: إنذار المشرف على الهلاك ليس بمبطل على الأصحِّ عند القاضي أبي الطَّيب طاهر بن عبد الله الطبريِّ وغيره، والشيخ محيي الدين النَّوويِّ في «التحقيق»، وأمَّا الرافعيُّ فصحَّح البطلان، وتابعه النَّوويُّ في «الروضة»[(٣)] لأنَّه قد لا يقع فيما يخاف منه، والله أعلم.

١١٩٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا».

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ): هذا هو مُحَمَّد بن عبد الله بن نُمير، أبو عبد الرَّحمن الخَارِفِيُّ -بالخاء المعجمة، وبعد الألف فاء، ثمَّ ياء النسبة إلى خارِفٍ- بطن من همْدان[(٤)]، الحافظُ الكوفيُّ الزاهدُ، عنِ المطَّلبِ بن زياد وابنِ عُيَينة، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، ومطيَّن، وأبو يعلى، قال أبو إسماعيل التِّرمذيُّ: (كان أحمدُ يعظِّم ابنَ نُمير تعظيمًا عجيبًا)، وقال أحمد بن صالح: (ما رأيتُ بالعراق مثلَه ومثلَ أحمدَ ابنِ حنبل)، مات سنة (٢٣٤هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه[(٥)].

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ فُضَيْلٍ): هو مُحَمَّد بن فُضَيل؛ بضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، وهذا ظاهرٌ، وهو مُحَمَّد بن فُضيل بن غَزْوان الضَّبِّيُّ مولاهم، الحافظ، أبو عبد الرَّحمن، عن أبيه، ومُغيرة، وحُصَين، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، والعطارديُّ، ثقةٌ شيعيٌّ[(٦)]، مات سنة (١٩٤هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ

(١) انظر «المجموع» (٤/١١)، «نهاية المحتاج» (٢/٤٦).

(٢) (بمقلوبها): سقط من (ب).

(٣) انظر «التحقيق» (ص٢٤٠)، «المجموع» (٤/١٢)، «الشرح الكبير» (٢/٤٩)، «روضة الطالبين» (١/٢٩١).

(٤) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/٤١٠).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٦٦)، «تهذيب التهذيب» (٣/٦١٨).

(٦) في (ب): (سبعي)، وهو تصحيف.

في «الميزان»(١)، وقد تقدَّم، ولكن بَعُدَ العهد به[ح٢٨١].

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه سُلَيمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٢].

قوله: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ(٢) الفقيه، تقدَّم.

قوله: (عَنْ عَلْقَمَةَ): هو علقمة بن قيس النَّخَعيُّ، أبو شبل الكوفيُّ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن مسعود بن غافل الهذليُّ، من سادة(٣) الصَّحابة رضي الله عنهم.

ثمَّ اعلم أنَّ البخاريَّ ذكر في هذا الباب حديثَي ابن مسعود وزيد بن أرقم، وقد اختلف النَّاس في تحريم الكلام هل حُرِّم بمكَّة أو بالمدينة؟ فمَن قال بالأول تمسَّك بحديث ابن مسعود، ومن قال بالثاني تمسَّك بحديث زيد، وإسلامُه بالمدينة، وسورة (البقرة) مدنيَّة خصوصًا الآية التي ذكرها، وأجاب(٤) القائلون بهذا: بأنَّ ابن مسعود لمَّا عاد إلى مكَّة من الحبشة رجع إلى النجاشيِّ بالحبشة في الهجرة الثانية، ثمَّ ورد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يتجهَّز إلى بدر، وقال الخطَّابيُّ: (إنَّما نُسِخَ الكلام بعدَ الهجرةِ بمدَّة يسيرة)[أعلام الحديث١/٤١٣]، وأجاب الأوَّلون: بأنَّ الظاهر يحدِّدُ هذه الحال في غيبة ابن مسعود الأُولى فإنَّه قال: (فلمَّا رجعنا من عند النَّجاشيِّ)، ولم يقل: في المرَّة(٥) الثانية، وحملوا حديث زيد على أنَّه إخبار عن الصَّحابة المتقدِّمين، كما يقول(٦) القائل: قتلناكم وهزمناكم يعنون: الآباء والأجداد، وقول الخطَّابيِّ يحتاجُ إلى تأريخ، والتأريخُ بعيدٌ(٧).

قال شيخنا الشَّارح: (وأبدى ابن حِبَّان فيه شيئًا حسنًا، فإنَّه قال: قد توهَّم من لم يُحْكِم صناعة العلم أنَّ نَسْخَ الكلام في الصَّلاة بالمدينة لحديث(٨) زيد بن أرقم، وليس كذلك؛ لأنَّ الكلام في الصَّلاة(٩) كان

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٩٣).

(٢) في (ج): (هو إبراهيم النخعي).

(٣) في (ج): (سادات).

(٤) في (ب): (وأما).

(٥) في (ج): (المدة).

(٦) في (ب): (يقوله).

(٧) الكلام بتمامه في «التوضيح» (٩/٢٦٥-٢٦٦).

(٨) في (ب) و(ج): (بحديث)، وهو محتمل في (أ).

(٩) زيد في (ب): (كما).

مباحًا إلى أن رجع ابنُ مسعود وأصحابه من عند النجاشيِّ، فوجدوا إباحة الكلام قد نُسِخَت، وكان بالمدينة مصعب بن عُمير يُقرِئ المسلمين ويفقِّههم، وكان الكلام بالمدينة مباحًا كما كان بمكَّة، فلمَّا نُسِخ ذلك بمكَّة تركه النَّاس بالمدينة، فحكى زيد ذلك الفعلَ، لا أنَّ نسخ الكلام كان بالمدينة[١])، انتهى[٢].

وقال ابن قيِّم الجوزيَّة في «الهدي» في (الهجرة الأولى إلى الحبشة): (وفي هذه المرَّة دخل ابن مسعود فسلَّم على النَّبيِّ ﷺ وهو في الصَّلاة، فلم يردَّ عليه، فتعاظم ذلك على ابن مسعود، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ الله قد أحدث من أمره أن لا تكلَّموا في الصَّلاة»[٣]، وهذا هو الصَّواب، وزعم ابن سعد وجماعة أنَّ ابن مسعود لم يدخل، وأنَّه رجع إلى الحبشة حتَّى قدم في المرَّة الثانية إلى المدينة مع مَن قَدِم[٤]، ورُدَّ هذا بأنَّ ابن مسعود شهد بدرًا...) إلى آخر كلامه[٥]، وهو في الجزء الثَّاني من «الهدي» تجزئة ستَّة أجزاء.

قوله: (فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ): هو بتشديد الياء وتخفيفها، وفتح النُّون وكسرها، تُوُفِّيَ في السَّنة التاسعة من الهجرة في رجب، واسمه أَصْحَمَة[٦] -كما جاء في «البخاريِّ»[ح١٣٣٤]- ابن أبجر، وجاء فيه: صحمة[٧] بتقديم الحاء على الميم، وعكسه، وبالخاء، نقله شيخنا الشَّارح في مكان غير هذا المكان قال: (وقال[٨] مقاتل في «نوادره»: ابن صصَّة[٩])[التوضيح٩/٤١٤]، انتهى[١٠]، ومعنى أَصْحَمة: عطيَّة، وقيل: اسمه سُلَيم، وقيل: حازم، مناقبه كثيرة، وهو تابعيٌّ جليل[١١]، وقد تقدَّم[١٢] في أوَّل هذا التعليق أنَّ النَّجاشيَّ اسمٌ

---

(١) «صحيح ابن حبَّان» (٦/١٩-٢٠) بعد الحديث (٢٢٤٥)، وتعقَّبه الحافظ في «الفتح» (٣/٩٠): (بأنَّ الآية مدنيَّة باتِّفاق...، وبأنَّ في حديث زيد بن أرقم: «كنَّا نتكلَّم خلف رسول الله ﷺ»، كذا أخرجه الترمذيُّ [٤٠٥]).

(٢) انظر «التوضيح» (٩/٢٦٦).

(٣) أخرجه البخاريُّ معلَّقًا قبل (٧٥٢٢)، وأحمد (٤١٤٥)، وأبو داود (٩٢٤)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٣/١٩).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (١/١٧٦).

(٥) انظر «زاد المعاد» (٣/٢٢).

(٦) في (ب): (أضحمة)، وهو تصحيف.

(٧) في (ب): (ضحمة)، وهو تصحيف.

(٨) في (ج): (قال).

(٩) كذا ضبطه المصنِّف بالتشديد بالقلم، وفي (ب): (صيصة)، ولعلَّه تحريف.

(١٠) انظر «فتح الباري» (٣/٢٤١).

(١١) انظر «الإصابة» (١/١٠٩)، «تاج العروس» مادة (نجش).

(١٢) (في): سقط من (ب).

لكلِّ مَن مَلَك الحبشة[ح٧]، وسأذكره في (الجنائز) بأطولَ من هذا إن شاء الله تعالى[ح١٢٤٥]، وفيه لطيفةٌ، وهو أنَّه تابعيٌّ وقد أسلم على يديه صحابيٌّ؛ لأنَّه أسلم على يديه عمرو ابن العاصي[(١)]، وهذا غريبٌ لا يوجد -فيما أعلم- لغيره، والله أعلم.

قوله: (فَلَمْ يَرُدَّ): تقدَّم أنَّ الأفصحَ (يردُّ) بضمِّ الدَّال المُشدَّدة، ويجوز فتحها، وهو المشهور عند كثير من النَّاس[قبل ح٨٣٩].

قوله: (شُغْلًا): يعني: أنَّ المصلِّي يشتغل بصلاته، ولا يعرِّج على سلامٍ ولا غيره، واكتفى بذكر الموصوف عن الصِّفة، فكأنَّه قال: شغلًا كافيًا أو مانعًا من الكلام وغيره، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، وتقدَّم فيه[(٢)] بعضُ ترجمتِه [ح١١٩٩].

قوله: (حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سُفْيَانَ): هو بضمِّ الهاء، وفتح الرَّاء، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ ميم، البَجَليُّ، عن منصور وعبد الملك بن عُمير، وعنه: أبو نُعيم، وأحمد ابن يونس، ثبْتٌ، أخرج له الجماعة، وثَّقه جماعةٌ[(٣)].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم أعلاه[(٤)] أنَّه سُلَيمان بن مِهران، وكذا تقدَّم أعلاه (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، وكذا (عَلْقَمَة): أنَّه ابن قيس، وكذا (عَبْد اللهِ): أنَّه ابن مسعود.

١٢٠٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: إِنْ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

قوله: (أَخْبَرَنَا عِيسَى): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (هو ابن يونس)، وهو كذلك عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعيِّ، أحدُ الأعلام في الحفظ والعبادة، عن أبيه، وهشام بن عروة، والأعمش، وخلقٍ، وعنه: حمَّادُ بن سلمة مع تقدُّمه وجلالته، وابنُ المدينيِّ، وإسحاقُ، وابنُ عرفة، وأُمَمٌ، وكان يحجُّ سنةً ويغزو سنةً، مات سنة (١٨٧هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه أبو حاتم وجماعةٌ[(٥)].

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٤٩٦).

(٢) (فيه): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٦٨)، «تقريب التهذيب» (ص٥٧١).

(٤) (أعلاه): سقط من (ب).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٢٩٢)، «تهذيب الكمال» (٢٣/٦٢).

تنبيهٌ: يلتبس به عيسى بن يونس، شيخٌ روى عن مالك، قال الدَّارقطنيُّ: (مجهول)[١]، ويشتبه[٢] به[٣] عيسى بن يونس الطَّرسوسيُّ، من مشيخة أبي داود[٤]، وعيسى بن يونس الرمليُّ الفاخوريُّ، ثقةٌ من مشيخة النَّسائيِّ وابن ماجه[٥]، هذان[٦] الأخيران في بعض الكتب السِّتَّة، وأما الذي روى عن مالك فليس له شيءٌ في شيءٍ منها، والله أعلم/. [١٦٣/١أ]

قوله: (عَنْ إِسْمَاعِيلَ): هو ابن أبي[٧] خالد، تقدَّم، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٠].

قوله: (عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ): تقدَّم أنَّه بالشين المعجمة، وأنَّ اسمَه سعدُ بن إياس، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه مخضرمٌ ثقةٌ، وأنَّه عُمِّر مئةً وعشرين سنةً، وأنَّه تُوُفِّيَ سنة (٩٨هـ)، وأنَّه أخرج له الجماعة[٨][ح٥٢٧].

٣- بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرِّجَالِ

١٢٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْلِحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: حُبِسَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَؤُمُّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتُمْ، فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشُقُّهَا شَقًّا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الأَوَّلِ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ، قَالَ سَهْلٌ: هَلْ تَدْرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟ هُوَ التَّصْفِيقُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا التَفَتَ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّفِّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللهَ، ثُمَّ رَجَعَ القَهْقَرَى وَرَاءَهُ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء المهملة، وتقدَّم الكلام على والده أبي حازم، واسمُه سَلَمة بن دِينار، وأنَّه أحد الأعلام[قبل ح٣٥٢].

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٣٢٨/٣).
(٢) في (ب) و(ج): (ونسبته).
(٣) (به): ليست في (ج).
(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٧٦/٢٣).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٦٠/٢٣).
(٦) في (ج): (وهذان).
(٧) (أبي): سقط من (ب).
(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥٨/١٠)، «الكاشف» (٣٠٤/١).

قوله: (بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ): تقدَّم أنَّ هؤلاء من الأوس، وأن منزلهم قباء[ح٦٨٤].

قوله: (حُبِسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ(١)): (حُبِس): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رسولُ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل، وهذا ظاهرٌ، ومعناه: أُخِّر.

قوله: (بِالتَّصْفِيحِ): هو ضرب اليد على اليد، مثل التصفيق، وقيل: بإصبعين من إحداهما على صفحة الأخرى للتَّنبيه، وقد تقدَّم[ح٦٨٤].

قوله: (القَهْقَرَى): هو مقصورٌ، الرجوع إلى خلف، وفي «العين»: (الرُّجوع على الدُّبُر)(٢)، وحكى أبو عبيد عن أبي عَمرو بن العلاء: («القهقرى»: الإحضار)، كذا(٣) رواه ابن دريد في «المصنَّف»، وفي(٤) رواية غير(٥) ابن دُريد: (القَهْمَزَى)(٦)، قال أبو عليٍّ: وهو(٧) الصَّواب، قاله ابن قُرْقُول(٨)، وقد تقدَّم[ح٩١٧].

٤- بابُ مَنْ سَمَّى قَوْمًا، أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

١٢٠٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ: التَّحِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ، وَنُسَمِّي، وَيُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ».

قوله: (حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تقدَّم أنَّ الأسماءَ بالضَّمِّ، والكنى بالفتح، وأنَّ حُضين ابن المنذر أبا ساسان فردٌ بالضاد المعجمة[ح١١٠].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيُّ).

(٢) انظر «العين» (١١١/٤).

(٣) في (ب) و(ج): (وكذا).

(٤) في (أ) و(ب): (في)، وفي (ج): (من)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٥) في النُّسخ: (عن)، والمثبت من مصدره.

(٦) في النُّسخ تبعًا لمصدره: (القهقرى)، والتصحيح من «مشارق الأنوار» (٤٤٣/٢)، وانظر «لسان العرب» مادَّة (قهمز).

(٧) (وهو): سقط من (ب).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٣٩٩/٥).

قوله: (عَنْ أَبِي وَائِلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه شقيقُ بن سلمة، وتقدَّم عليه بعضُ الكلام[ح٤٨].

قوله: (قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلهِ): تقدَّم الكلام عليها في مكانها[ح٨٣١].

٥- بابُ التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ

١٢٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابن عُيينة، الإمام المكِّيُّ، وتقدَّم عليه بعض الكلام في أوَّل التعليق هذا[ح١].

قوله: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه مُحمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، وتقدَّم أنَّ (أَبَا سَلَمَةَ) اسمُه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

١٢٠٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا(١) وَكِيعٌ): (يحيى) هذا: تقدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة)[ح٩٤٥]، وسأذكره في (تفسير الأعراف) إن شاء الله تعالى[ح٤٦٤٣].

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ): هذا هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه بالحاء المهملة، واسمُه(٢) سلمةُ بن دينار، وأنَّه أحدُ الأعلام(٣)[ح١٢٠١]، وتقدَّم قبل ذلك مُتَرْجَمًا[قبل ح٣٥٢].

٦- بابُ مَنْ رَجَعَ القَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ

رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ مَنْ رَجَعَ القَهْقَرَى): تقدَّم الكلام على (القهقرى) أعلاه(٤)[ح١٢٠١]، وقبل ذلك أيضًا[ح٩١٧].

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (أخبرنا).

(٢) في (ب) و(ج): (وأنه).

(٣) في (ب): (الفقهاء).

(٤) في (ب): (بظاهرها).

١٢٠٥- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَا هُمْ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الاِثْنَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِهِمْ، فَفَجِئَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقِبَيْهِ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهَمَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ فَرَحًا بِالنَّبِيِّ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ أَتِمُّوا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ، وَأَرْخَى السِّتْرَ، وَتُوُفِّي ذَلِكَ الْيَوْمَ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ مُحَمَّدٍ): تقدَّم أنَّه بكسر المُوَحَّدة، والشين المعجمة.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، الإمام الزاهد المشهور، شيخُ خراسان.

قوله: (قَالَ يُونُسُ): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٧١]، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ) أعلاه.

قوله: (فَفَجِئَهُم): هو بكسر الجيم، ثمَّ همزة مفتوحة، وفي نسخة: (ففجَأَهم) بهمزة مفتوحة بعد الجيم، وهما لغتان.

قوله: (فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ) أي: رجع إلى ورائه، وقد تقدَّم[ح٦٨٠].

قوله: (وَهَمَّ الْمُسْلِمُونَ): (هَمَّ): فعل ماضٍ، بفتح الهاء، وتشديد الميم، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَتِمُّوا): هو بهمزة القطع؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

قوله: (وتُوُفِّيَ[(٢)] ذَلِكَ الْيَوْمَ): تقدَّم متى تُوُفِّيَ من النهار[ح٦٨٠]، وسأذكره في (باب مرض النَّبيِّ ﷺ) [قبل ح٤٤٢٨].

٧- بابٌ إِذَا دَعَتِ الأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ

قوله: (بَابٌ: إِذَا دَعَتِ الأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ): ذكر[(٣)] فيه حديثًا معلَّقًا عن اللَّيث بصيغة جزم، وقد أسنده، لكن ليس من طريق اللَّيث بهذه الطريق التي ساقها، بل أخرجها في (أحاديث الأنبياء)[ح٣٤٣٦] وفي (المظالم)[ح٢٤٨٢] عن مسلم بن إبراهيم، عن جَرير بن حازم، عن مُحَمَّد بن سيرين، عن أبي هريرة، وأخرجه

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

(٢) زيد في (ج): (في).

(٣) في (ج): (وذكر).

مسلم بهذه الطريق[١][م(٢٥٥٠)(٨)]، وأخرجه أيضًا مسلمٌ في (الاستئذان)[٢]، لكن من طريق حُميد بن هلال، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، قال شيخُنا الشَّارح: (وأسنده أبو نُعَيم من حديث اللَّيث، من حديث يحيى ابن بُكَير، عن اللَّيث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة يأثُر عن النَّبيِّ ﷺ، وأسنده الإسماعيليُّ من حديث عاصم بن عليٍّ عن اللَّيث به)، انتهى[٣].

وقوله: (**إِذَا دَعَتِ الأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ**): يعني: فأجابها، ما حكمه؟ والذي ظهر لي من إخراجه الحديث، ومن عادته في الاحتجاج بشرع من قبلنا أنَّه قائلٌ بأنَّه[٤] يجيبها، ولكن هل تبطل صلاته أم لا؟ لم يتعرَّض لذلك، وفي قوَّة تبويبه ومن عادته أنَّها لا تبطل.

واعلم أنَّ في إجابة أحد الوالدين في الصَّلاة ثلاثةَ أوجه في مذهب الشَّافعيِّ في «البحر» للرُّوْيَانيِّ[٥]، ذكر ذلك في (باب إمامة المرأة): **أصحُّها عنده**: أنَّ الإجابة لا تجب، **وثانيها**: تجب، وتبطل الصَّلاة، **وثالثها**: تجب، ولا تبطل[٦]، والله أعلم، وهذا الذي يظهر أنَّه كذلك عند البخاريِّ.

فائدةٌ: قال الدِّمياطيُّ: (روى اللَّيثُ بن سعْدٍ عن يزيد بن حوشب، عن أبيه قال: سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول: «لو كان جُريج الراهب فقيهًا عالمًا؛ لعلم أنَّ إجابة أمِّه خيرٌ من عبادة ربِّه عَزَّ وَجَلَّ»[٧]. حوشبٌ هذا: هو حوشب بن طخْمة الحِمْيَريُّ، من أهل اليمن، نزل الشام، قال: لـمَّا أظهر الله محمَّدًا، انتدبتُ إليه في أربعين فارسًا من قومي، فقدمتُ[٨] المدينة)، انتهى كلام الدِّمياطيِّ.

وهذا حوشب بن[٩] طخيَّة -وقيل: طخْمة- الحِمْيَريُّ الألهانيُّ، يعرف بذي ظليم، أسلم على

---

(١) لكن عن زهير بن حرب، عن يزيد بن هارون، عن جريرٍ به.

(٢) كذا تبعًا للمِزِّيِّ في «تحفة الأشراف» (١٠/٣٨٨)، وقد تعقَّبه الحافظُ ابنُ حجر في «النكت الظِّراف» -المطبوع بهامش «تحفة الأشراف»- فقال: (هو في «البرِّ والصلة» [م٢٥٥٠]).

(٣) انظر «التوضيح» (٩/٢٨٣).

(٤) في (ج): (أنَّه).

(٥) في (ب): (البحر لكن ويأتي ذكر).

(٦) انظر «بحر المذهب» (٢/٣٠٦).

(٧) أخرجه أبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» (٢/٨٨٠) والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٧٤٩٦) وقال عقيبه: (هذا إسناد مجهول)، وأخرجه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (١٣/٣-٤).

(٨) كذا قال، وذو ظُلَيم لم يقدم المدينة، ولا سمع النبيَّ ﷺ، وإنَّما كتب إليه، وسيأتي تعقُّبُ ابنِ حجر للدمياطيِّ.

(٩) (بن): سقط من (ب).

عهد النَّبيِّ ﷺ، وعداده في[1] أهل اليمن، وكان مطاعًا في قومه، كتب إليه النَّبيُّ ﷺ في قتل الأسود العنسيِّ، وكان من رجَّالة حمص يوم صفِّين[2]، لكنِّي رأيت في «تجريد الذَّهبيِّ» بعد أن ذكر حوشب بن طخيَّة -أو طخمة- حوشبًا آخرَ، وقال: (لعلَّه الأوَّل)[التجريد ١/١٤٤]، ثمَّ ذكر حوشبًا آخرَ/؛ [١/١٦٣ب] فقال ما لفظه: (حوشب بن يزيد الفهريُّ، مجهول، روى عنه يزيد في ذكر جُريج الرَّاهب)[التجريد ١/١٤٤] انتهى، فجعل قصَّة جُريج في ترجمة هذا، والدِّمياطيُّ جعل الحديث في ترجمة ابن طخيَّة؛ فاعلمه، قال بعض حُفَّاظ العصر ما لفظه: (صنيع الدِّمياطيِّ خطأٌ، فإنَّ ذا ظليم[3] لم يسمع من النَّبيِّ ﷺ كما تراه في ترجمته)، انتهى[4].

فائدةٌ: روى الإمام أحمد في «مسنده» من حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام قال: «كان رجلٌ في بني إسرائيل تاجرًا[5]، وكان يُنْقِصُ مرَّة، ويزيد أخرى، قال: ما في هذه التجارة خيرٌ، لألتمسنَّ تجارةً هي خيرٌ من هذه، فبنى صومعةً وترهَّب فيها...»، فذكره[6].

فائدةٌ: هذا الحديثُ حديثُ جُريج يدلُّ على أنَّ الكلام في شريعة جُريج كان مباحًا كما كان في شريعتنا، وقد تقدَّم القولان متى حُرِّم[ح١١٩٩]، أو أنَّه كان كلام أحد الوالدين مباحًا، فلمَّا لم يأت جريج من إجابة أمِّه ما هو مباحٌ له، استُجِيبَت[7] دعوة أمِّه فيه.

١٢٠٦- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَادَتِ امْرَأَةٌ ابْنَهَا، وَهوَ فِي صَوْمَعَةٍ قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي، قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي، قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي، قَالَتِ: اللَّهُمَّ لَا يَمُوتُ جُرَيْجٌ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِ المَيَامِيسِ، وَكَانَتْ تَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ رَاعِيَةٌ تَرْعَى الغَنَمَ، فَوَلَدَتْ، فَقِيلَ لَهَا: مِمَّنْ هَذَا الوَلَدُ؟ قَالَتْ: مِنْ جُرَيْجٍ نَزَلَ مِنْ صَوْمَعَتِهِ، قَالَ جُرَيْجٌ: أَيْنَ هَذِهِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ وَلَدَهَا لِي؟ قَالَ: يَا بَابُوسُ، مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: رَاعِي الغَنَمِ».

---

(١) في (ب): (وفي).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١٩٢)، «معرفة الصحابة» (٢/٨٨١)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٤٤)، «الإصابة» (١/٣٨٢).

(٣) في (ب): (لخيم)، وليس بصحيح.

(٤) انظر «فتح الباري» (٣/٩٤).

(٥) في النسخ: (تاجر).

(٦) هذه الفائدة جاءت في (ب) بعد قوله: (أمه فيه...)، «مسند أحمد» (٩٦٠٣).

(٧) (استجيب): سقط من (ب).

قوله: (إِلَى وَجْهِ) وفي نسخة: (وجوه)[١] (المَيَامِيسِ): هو بفتح الميم الأولى، ثمَّ مُثَنَّاة تحت، وبعد الألف ميم ثانية مكسورة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ سين مهملة، قال في «النِّهاية»: (المُومِسة: الفاجرة، ويجمع على «ميامس» أيضًا، و«موامس»، وأصحاب الحديث يقولون: «مياميس»، ولا يصحُّ إلَّا على إشباع الكسرة لتصير[٢] ياءً؛ كـ«مُطفِل، ومَطافِل، ومَطافِيل»...) إلى أن قال: (وقد اختُلِف في أصل هذه اللَّفظة؛ فبعضُهم يجعله من الهمزة، وبعضهم يجعله من الواو، وكلٌّ منهما تكلَّف له اشتقاقًا فيه بُعْدٌ، فذكرناها في حرف الميم؛ لظاهرها[٣] واختلافهم في أصلها)، انتهى، وقال ابن قُرْقُول: («وجوه المَيَامِيس»، و«المُومِسَات»[٤]: المجاهرات بالفجور، الواحدة: مُومِسة؛ بالياء[٥] المفتوحة، رويناه عن جميعهم، وكذلك ذكره أصحاب العربيَّة في «الواو والميم والسِّين»، ورواه أبو الوليد عن ابن السَّمَّاك: «المأَميس» بالهمز، فإن صحَّ الهمزُ، فهو من مأَس الرَّجل [إذا لم يلتفت][٦] إلى موعظة، ومأَس بين القوم: أفسد، وهذا بمعنى: المجاهرة والاستهتار، ويكون وزنه على هذا: «فعاليل[٧]»)[المطالع٦/٢١٤]، انتهى، وقد أخرجه في (ومس) في «الصِّحاح»، وهو موافقٌ لما قاله أهل العربيَّة فيما تقدَّم نَقْلُه عنهم.

قوله: (رَاعِيَةٌ): هذه الرَّاعية لا أعرف اسمها، وفي «مبهمات ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ» في (باب إذا هدم حائطًا) ما لفظه: (في «معجم الطَّبرانيِّ الأوسط» فيمن اسمه مُحَمَّد بن شعيب: عن عمران بن حصين: أنَّ التي قالت عنه أنَّه فعل بها هي بنت ملك القرية)[الإفهام٢٢٤]، انتهى، وقد رأيته في «الأوسط»[طس٧٤٩٤]، وفي سنده جماعةٌ لا أعرفهم، وأنا أستبعد أن تكون بنت الملك ترعى، وتزني، وتكذب على هذا الرَّجل الصَّالح[٨]، والله أعلم[٩].

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) في (ب): (فتصير).

(٣) في (ج): (بظاهرها).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٨٢)، ومسلم (٢٥٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) في النُّسخ: (بالتَّاء)، والمثبت من مصدره.

(٦) ما بين معقوفين مثبت من المطبوع من «المطالع»، وسقط من بعض نسخه المخطوطة.

(٧) في (ج): (إفعاليل)، وليس بصحيح.

(٨) (الصالح): سقط من (ب) و(ج).

(٩) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٩٥): (ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأنَّها خرجت من دار أبيها بغير علم أهلها متنكرةً، وكانت تعمل الفساد إلى أن ادَّعت أنَّها تستطيع أن تفتن جريجًا، فاحتالت بأن خرجت في صورة راعية، ليمكنها أن تأوي إلى ظلِّ صومعته، لتتوصل بذلك إلى فتنته).

قوله: (**يَا بَابُوسُ**): (البابُوس): بمُوحَّدتين، الثَّانية مضمومة، بينهما ألفٌ، وبعد الثَّانية واوٌ ساكنة، ثمَّ سينٌ مهملةٌ، قال في «المطالع» في (الباء مع الهمز): («البابوس»: اسم الرَّضيع من أيِّ نوعٍ كان، وقال صاحب «جامع اللُّغة»: هو وَلَدُ كلِّ شيءٍ في صغره، والمعنى مُتقارِبٌ، وقيل: هو ولد النَّاقة خاصَّة، ثمَّ يُستعار لغيرِها، وقيل: هو عربيٌّ، وقيل: ليس بعربيٍّ، ولكنَّه عُرِّب، وذكر أهل اللُّغة مِن مثل هذا البناء أربعةَ عشرَ لفظًا على «فاعول»، لام الفعل منه سينٌ، وقال(١) الدَّاوديُّ: هو اسم عَلَمٍ لذلك المولود، والصَّحيح ما قاله أهل اللُّغة، وقد رُوِي من طريقٍ غير ثابتٍ: أنَّه ناداه في بطن أمِّه قبل أن يخرج، فيُسمَّى أو يُعلَم أذكر هو أو أنثى؟(٢) وقد جاء في «الصَّحيح»: «مَن أبوك يا غلام؟»[ح٢٤٨٢] وهذا يدلُّ على تفسيره بأنَّه الغلام؛ يعني: الصَّغير، وأنَّه كان مولودًا، وأنَّه ليس بعَلَمٍ، وقد قال أهل اللُّغة: إنَّه ليس في العربيَّة اسمٌ فاؤه وعينه حرف واحدٌ إلَّا هذا، و«دَدٌ» يعني: اللَّهو، و«بَبَّان»)[المطالع١/٤٣٣]، انتهى، وقد ذكره ابن الأثير وقال: (إنَّ الكلمة غير مهموزة)، انتهى، وكذا أحفظه أنا غير مهموزٍ، ولهذا قلت في أوَّل الكلام عليه: (بمُوحَّدتين بينهما ألفٌ).

قوله: (**قَالَ: رَاعِي الغَنَمِ**): قال ابن بَشْكُوال: (اسم الرَّاعي صُهَيب)[الغوامض والمبهمات٢/٥٧٥]، وساق له شاهدًا، وكذا قال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (قال القسطلانيُّ في «مُبْهَماته»: اسم الراعي صُهَيبٌ)[الإفهام٢٢٤]، انتهى، وابن القسطلانيِّ اختصر «مُبْهَمَات ابن بَشْكُوال»، فاعلمه.

فائدةٌ: في «البخاريِّ» و«مسلمٍ»: لم يتكلَّم في المهد إلَّا ثلاثةٌ؛ عيسى ابن مريم، وصاحب جريج، وذكر الثَّالث، وهو الذي مرَّ بأُمِّه(٣) الرَّاكبُ[ح٣٤٣٧، م(٢٥٥٠) (٨)]، وهذا يقتضي الحصرَ، وقد تكلَّم في المهد رضيعُ المرأة الَّتي تقاعست في الأخدود، وهو في آخر «صحيح مسلم»[م٣٠٠٥]، وقد قالوا: تكلَّم في المهد شاهد يوسف ﵇، ذكره القرطبيُّ[الجامع لأحكام القرآن١١/٣٢١] عن ابن عبَّاس، وقد روى أحمد في «المسند» ذلك موقوفًا على ابن عبَّاس[حم٢٨٢١]، وقيل: إنَّه كان رجلًا ذا لحية، وقيل: إنَّ شاهده القميص، وفي «المستدرك» في عيسى ابن مريم من حديث جرير بن حازم: حدثنا مُحَمَّد عن أبي هريرة مرفوعًا: «لم يتكلَّم في المهد إلَّا عيسى، وشاهد يوسف، وصاحب جريج، وابن ماشطة فرعون»(٤)،

(١) في (ج): (قال).
(٢) أخرجه أحمد (٨٩٩٤)، وعبد الرزَّاق في «مصنَّفه» (٢٠١٢٧).
(٣) في (ج): (به).
(٤) «المستدرك» (٢/٥٩٥)، لكن فيه: (وابن ماشطة بنت فرعون).

وتكلَّم(١) أيضًا يحيى بن زكريًا، قاله الضَّحَّاك(٢)، وتكلَّم في المهد أيضًا ابن ماشطة ابنة فرعون، كذلك في «مسند أحمد»[حم٢٨٢١]، فيحتمل أنَّ هذا والذي ذكرته عن «المستدرك» واحدٌ(٣)، ويُؤوَّل أحدهما(٤)، ومبارك اليمامة كلَّمه رسول الله ﷺ، ذكره في «الدَّلائل»[٥٦/٦]، وقد ذكر النَّوويُّ في حديث: «لم يتكلَّم [في المهد] إلَّا ثلاثة»: (لم(٥) يذكر معهم الصَّبيَّ الذي في حديث السَّاحر والرَّاهب) يعني: رضيع المتقاعسة، قال: (وجوابه: أنَّه لم يكن في المهد؛ بل كان أكبر من صاحب المهد، ولكن كان صغيرًا)[شرح مسلم١٦/٣٢٢]، انتهى، وهذا يردُّه ما حكاه السُّهيليُّ في أوَّل «روضه»: عن ابن قتيبة (أنَّه كان ابنَ سبعة أشهر)[الروض١/٥٣](٦)، والله أعلم، والظَّاهر في الجواب: أنَّ الله أَطْلَعَ رسولَه بعد قوله: «لم يتكلَّم في المهد إلَّا ثلاثةٌ»، وتكلَّم أيضًا في المهد إبراهيمُ ﵇، ذكره البغويُّ[٢/١٠٩] في (تفسيرالأنعام)، وأفادني بعض أهل العلم: أنَّ النَّبيَّ ﷺ تكلَّم حين وُضِع، انتهى، وفي كلام السُّهيليِّ في آخر «روضه»: (أنَّ أوَّل كلمة تكلَّم بها رسول الله ﷺ، وهو مُسترضَعٌ(٧) عند حليمة أنْ(٨) قال: الله أكبر)، قال السُّهيليُّ: (رأيت ذلك في بعض كتب الواقديِّ)[الروض٤/٢٧٠]، وخبر شاصونة في كلامه ﵇ ذكره الدَّارقطنيُّ وغيره(٩).

٨- بابُ مَسْحِ الحَصَى فِي الصَّلَاةِ

١٢٠٧- **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِيبٌ**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا، فَوَاحِدَةً».

---

(١) في (ج): (وقد تكلَّم).

(٢) انظر «التوضيح» (٩/٢٩١).

(٣) هذا بناء على ما ذَكَرَ عن الحاكم في «المستدرك»، والذي فيه -كما سلف- موافق لما عند الإمام أحمد في «المسند»؛ فليتنبَّه.

(٤) في (ب): (أحد)، وفي (ج): (إحداهما).

(٥) في (ج): (ولم).

(٦) انظر «المعارف» (ص٦٣٧).

(٧) في (ب): (يترضع)، وفي (ج): (مرتضع).

(٨) (أن): ليس في (ج).

(٩) خبر شاصونة هو خبر مبارك اليمامة المتقدِّم، أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/٢٦٥٠)، وتقدَّم أنَّ البيهقيَّ أخرجه في «دلائل النبوَّة» (٥٦/٦)، ولم أقف عليه في «سنن الدارقطنيِّ».

قوله[١]: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّ (أبا نعيم) هذا: هو الفضل بن دُكَين، وتقدَّم ضبط (دُكَين)، وبعضُ ترجمةِ أبي نُعَيم[ح١١٢].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هذا هو شيبان بن عبد الرَّحمن النحْويُّ، تقدَّم مرارًا، وأنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْو[٢]، وقد تقدَّم كلامُ ابنِ[٣] أبي داود وغيرِه: أنَّ المنسوبَ إلى القبيلةِ يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبانُ[الكاشف٥٩أ]. انتهى[ح١١٢]، وشيبانُ كنيته: أبو معاوية المؤدِّب.

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم أنَّه ابن أبي كَثِير، وأنَّ (كَثِيرًا) بالثَّاء المُثلَّثة، وفتح الكاف، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف.

قوله: (مُعَيْقِيبٌ): هو مُعَيقِيبُ بن أبي فاطمة الدَّوسيُّ، ويقال: الأصبحيُّ، حليف بني عبد شمس ابن عبد مناف بن قصيٍّ بن كلاب، قال المِزِّيُّ[تهذيب الكمال٢٨/٣٤٥] وكذا الذَّهبيُّ[٤]: (بدريٌّ) [التذهيب٩/٦٨]، ولم يذكره ابن إسحاق، ولا الواقديُّ، ولا ابن عقبة، ولا أبو معشر فيهم، ولكنِّي رأيتُ في «ثقات ابن حِبَّان»[٣/٤٠٤] وَصْفَه بذلك، روى عنه: ابنُه مُحَمَّدٌ وأبو سلمة بنُ عبد الرَّحمن، وابتُلِي بالجُذام -اللَّهمَّ عافِنَا ممَّا ابتليتَ به كثيرًا مِن خلقك- تُوُفِّيَ سنة (٤٠هـ)، وقال ابن عبد البرِّ: (تُوُفِّيَ في آخر خلافة عثمان، وقيل: سنة «٤٠هـ» في آخِر خلافة عليٍّ، وهو قليل الحديث)[الاستيعاب٧٠١]، أخرج الجماعة له[٥].

٩- بابُ بَسْطِ الثَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ لِلسُّجُودِ

١٢٠٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: حَدَّثَنَا غَالِبٌ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ): هو بكسر المُوَحَّدة، وبالشِّين المعجمة، وهو بشر بن المُفَضَّل، تقدَّم.

---

(١) (قوله): سقط من (أ).

(٢) زيد في (ب): (انتهى).

(٣) (ابن): سقط من (ب).

(٤) زيد في (ج): (به).

(٥) في (ب): (أخرج له الجماعة)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٤٤)، «الإصابة» (٣/٤٥١).

قوله: (حَدَّثَنَا غَالِبٌ): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (القطَّان)(١)، وهو هو، وهو غالب بن خُطَّاف، عن سعيد بن جبير والحسن، وعنه: شعبة، وابنُ عُلَيَّةَ، وطائفةٌ، ثقةٌ، وثَّقه أحمدُ ويحيى، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٣٣٠](٢).

١٠- بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ العَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

١٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَمُدُّ رِجْلِي فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَإِذَا سَجَدَ، غَمَزَنِي فَرَفَعْتُهَا، فَإِذَا قَامَ، مَدَدْتُهَا.

قوله: (عَنْ أَبِي النَّضْرِ): هو بالضَّاد المعجمة، وتقدَّم أنَّ هذا لا يلتبس بـ(نصر) بالمهملة؛ لأن الذي هو بالمعجمة لا يجيء إلَّا بالألف واللَّام، بخلاف (نصر) بالمهملة[ح٢/١٥]، واسمُه سالمُ بن أبي أميَّة، أبو النَّضر المدنيُّ، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً(٣) مُتَرجَمًا[ح٢/٠٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أعلاه(٤) بعضُ الكلام عليه، وتقدَّم مُتَرجَمًا قبل ذلك[ح٤].

قوله: (أَمُدُّ رِجْلِي): هو بالإفراد، وفي نسخة بالتَّثنية(٥).

قوله: (غَمَزَنِي): أي طعن بإصبعه(٦) فيَّ لأقبض رجليَّ، وهذا ظاهرٌ(٧)، وقد تقدَّم[ج٢/٨٣].

١٢١٠- حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي، فَشَدَّ عَلَيَّ لِيَقْطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ، فَأَمْكَنَنِي اللهُ مِنْهُ، فَذَعَتُّهُ، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُوثِقَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ: رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي، فَرَدَّهُ اللهُ خَاسِئًا»، [ثُمَّ قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: (فَذَعَتُّهُ) بالذال: أَيْ: خَنَقْتُهُ، وَ(فَدَعَّتُّهُ) مِنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ﴾ [الطُّور: ١٣] أَيْ: يُدْفَعُونَ، وَالصَّوَابُ: (فَدَعَتُّهُ) إِلَّا أَنَّهُ كَذَا قَالَ بِتَشْدِيدِ العَيْنِ وَالتَّاءِ].

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٨٤)، «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/٢٠٦)، «الجرح والتعديل» (٧/٤٨).

(٣) في (ج): (وتقدَّم).

(٤) في (ب): (بظاهرها).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍ عن الكشميهنيِّ، والأَصيلي وأبي الوقت.

(٦) في (ج): (بأصبعيه).

(٧) (وهذا ظاهر): جاء في (ب) و(ج) بعد قوله: (وفي نسخة بالتَّثنية).

قوله: (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ): هو محمود بن غَيلان المروزيُّ الحافظ، أبو أحمد، عنِ الفضلِ بن موسى السِّينانيِّ وابنِ عُيَينة، وعنه: [الجماعة] سوى أبي داود، وابنُ خزيمة، والبغويُّ، مات في رمضان سنة (٢٣٩هـ)، أخرج له مَن أخذ عنه مِن الأئمَّة السِّتَّة، وثَّقه النَّسائيُّ(١)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٥٧٠].

قوله: (حَدَّثَنَا شَبَابَةُ): هو بالشين المعجمة المفتوحة، ومُوحَّدتين مُخفَّفتَين، الثَّانية مفتوحة، بينهما ألفٌ، ثمَّ تاء التَّأنيث، ابن سوَّار -بتشديد الواو/، وفي آخره راءٌ- الفزاريُّ مولاهم، أبو عَمرو المدائنيُّ، عن يونس بن أبي إسحاق وحَرِيز بن عثمان، وعنه: أحمدُ، وعبَّاسٌ الدُّوريُّ، وكان مُرجِئًا صدوقًا، قال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)[الجرح والتعديل٣٩٢/٤]، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٦هـ) أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢٦٠/٢]، وصحَّح عليه(٢)، تقدَّم مُتَرْجَمًا، ولكن طال العهد به[ح٣٣٢]. [١/١٦٤أ]

قوله: (إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي): تقدَّم أنَّه جاء في رواية: «إنَّ عدوَّ الله إبليسَ جاء بشهابٍ من نار...» الحديث[م٥٤٢]، فيحتمل أنَّهما قضيَّتان، ويحتمل أنَّهما واحدة، وهو الذي يظهر لي، وقد تقدَّم أنَّه جاء في صورة هرٍّ(٣)[ح٤٦١].

قوله: (فَشَدَّ): هو بفتح الشين المعجمة، وتشديد الدَّال المهملة(٤) أي: حمل عليَّ، يقال: شَدَّ عليه في الحرب يشُدُّ إذا حمل عليه، والشَّدُّ أيضًا: العَدْوُ(٥)، والظَّاهر أنَّ المرادَ الأوَّلُ، ويحتمل أنَّه عدا حاملًا عليه، والله أعلم.

قوله: (فَذَعَتُّهُ): قال ابن قُرْقُول: («فدعتُّه» بدالٍ مهملةٍ، أي: دفعتُه، وهو الدَّعَّةُ(٦) والدَّعُّ، ويقال: بالمعجمة، وهما سواء، وقيل: هو بالذَّال المعجمة لا غير، ولا يصحُّ «الدَّعُّ» ههنا؛ لأنَّ أصله: دَعَعْتُه، ولا تُدغَم العين في التَّاء؛ إذ لا يُدغَم إلَّا في مثله، أو ما يقرب منه، وعند ابن الحذَّاء في حديث ابن أبي شيبة: «فَذَغتُّه» بذال وغين معجمتين) انتهى، وقد ذكره ابن الأثير في (الذَّال المعجمة)، فقال: («فذعتُّه» أي: خنقتُه، والذَّعت والدَّعْت، بالذَّال والدَّال: الدَّفع العنيف، والذَّعت أيضًا: المَعْك في التُّراب)

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠٥/٢٧).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٣/١٢).

(٣) في (ب): (هرَّة).

(٤) (المهملة): سقط من (ب).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (شدد).

(٦) كذا في النسخ -ومضبوطًا في (أ)- تبعًا لبعض نسخ «المطالع»، وفي المطبوع من «المطالع» وفي «مشارق الأنوار» (٥١٧/١): (الدَّعْت)، انظر «مطالع الأنوار» (٣٨/٣-٣٩).

انتهى، وقد ذكره الهرويُّ في المعجمة فقط[الغريبين ٢/٦٧٥]، وكذا هو في أصلنا، وفي بعض النُّسخ في آخر الحديث كلامٌ عن النَّضر بن شُمَيل في (فذعَتُّه)[١]، وقد رأيتُ في حاشيةِ نسخةٍ صحيحةٍ ما لفظه: (قال ابن الخشَّاب: الصَّواب: فَدَعَتُّه -بالدَّال المهملة، والعين المكرَّرة-، انتهت.

قوله: (**فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي[٢] سُلَيْمَانَ**): تقدَّم الكلام عليه في (باب الأسير أو الغريم يُربَط في المسجد)، ومن جملته كلامُ الدَّاوديِّ: (لمَّا احتمل قولُ سُليمانَ: ﴿لَا يَنۢبَغِى﴾ [ص: ٣٥] لشيء منه أو جميعه كفَّ رسول الله ﷺ عن الفعل)[٣]، وكلامُ القاضي في ذلك[٤]، والله أعلم[ح ٤٦١].

١١- بابٌ إِذَا انْفَلَتَتِ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ قَتَادَةُ: إِنْ أُخِذَ ثَوْبُهُ يَتَّبِعُ السَّارِقَ، وَيَدَعُ الصَّلَاةَ.

قوله: (**وَقَالَ قَتَادَةُ**): هو ابن دِعامة، بكسر الدَّال من (دِعامة)، وبالعين[٥]، المهملتَين، أبو الخطَّاب السَّدوسيُّ، الأعمى، المُفسِّر، ولم يبيِّنه شيخنا الشَّارح، بل ولا عزا أثره[٦]، وكأنَّه لم يقع له، روى قتادةُ عن عبد[٧] الله بن سَرْجِس[٨]، وأنسٍ، وخلقٍ، وعنه: أيُّوبُ، وشعبةُ، وأبو عوانة، وخلقٌ، مات كهلًا سنة سبعَ عشرةَ -أو ثماني عشرة- ومئة، روى له الجماعة، ونقلوا عنه في الخلافيَّات مسائلَ، فنقل عنه[٩] بعضُ فقهاء الشَّافعيَّة في أوَّل (الخُلْع)، وأوَّل (العفو عن القصاص)، وفي (خَرَاج السَّواد)[١٠]، والله أعلم، له ترجمةٌ في «الميزان»[١١].

---

(١) سقط قول النضر في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، وثبت في رواية كريمة عن الكشميهنيِّ كما في «فتح الباري» (٣/٩٧)، «إرشاد الساري» (٢/٣٥٦).

(٢) (أخي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) انظر «التوضيح» (٩/٢٩٨).

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٢/٤٧٣).

(٥) في النُّسخ: (وبالدَّال)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٩٨): (وصله عبدُ الرَّزَّاق عن مَعْمَر عنه بمعناه)، «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» (٣٢٩١).

(٧) في النسخ: (عبيد).

(٨) في (ب): (سرخس)، وهو تصحيف.

(٩) في (ج): (عن).

(١٠) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/١١٨).

(١١) «ميزان الاعتدال» (٣/٣٨٥) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٩٨).

وإنَّما ميَّزته لأنَّ في الصَّحابة من اسمه قتادة أحدَ عشرَ[١]، وفي التَّابعين[٢] وأتباعهم والطَّبقة الثَّالثة والرَّابعة جماعةٌ، والله أعلم.

قوله في الأثر: (إِنْ أُخِذَ ثَوْبُهُ): (أُخِذ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ثوبُه): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (يَتْبَعُ): هو بإسكان التَّاء، وتخفيف المُوَحَّدة، ويجوز (يتَّبِع) بفتح المُثنَّاة فوقُ، وتشديدها، وكسر المُوَحَّدة، وهذا ظاهرٌ.

١٢١١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الأَزْرَقُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ: كُنَّا بِالأَهْوَازِ نُقَاتِلُ الحَرُورِيَّةَ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى جُرُفِ نَهَرٍ، إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، وَإِذَا لِجَامُ دَابَّتِهِ بِيَدِهِ فَجَعَلَتِ الدَّابَّةُ تُنَازِعُهُ، وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا، -قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ أَبُو بَرْزَةَ الأَسْلَمِيُّ- فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنَ الخَوَارِجِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ افْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ، وَإِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أو ثَمَانَ، وَشَهِدْتُ تَيْسِيرَهُ، وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أُرَاجِعَ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدَعَهَا تَرْجِعُ إِلَى مَأْلَفِهَا، فَيَشُقَّ عَلَيَّ.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَزْرَقُ بْنُ قَيْسٍ): هذا هو الأزرق الحارثيُّ، روى عن أبي بَرْزَة الأسلَميِّ، وعَسْعَس ابن سلامة، وعبد الله بن عمر، وأنسٍ، رضي الله عنهم، وعن يحيى بن يَعمَر، وشَريك بن شهاب، وجماعةٍ، وعنه: شعبةُ، والمنهال بن خليفة، والحمَّادان، وجماعةٌ، وثَّقه النَّسائيُّ، قال الذَّهبيُّ: (بقي إلى حدود العشرين ومئة، وهو من كبار شيوخ الحمَّادَين)، انتهى، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ[٣].

قوله: (كُنَّا بِالأَهْوَازِ): هو بفتح الهمزة، وسكون الهاء، وفي آخره زايٌ، من بلاد فارس، وكان صاحبَها الهُرمزانُ إلى أن افتتحها في الإسلام حُرْقُوص بن زهير[٤]، وهو بضمِّ الحاء المهملة، ثمَّ راءٍ ساكنة، ثمَّ قاف مضمومة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ صاد مهملة، و(الحُرْقُوص) في اللُّغة: دُوَيبَّةٌ كالبرغوث، ربَّما نبت[٥] له جناحان، فطار[٦]، وهو حُرْقُوص بن زهير السَّعديُّ، قال الطَّبريُّ: له صحبة[التاريخ ٤/٧٦]، وأمدَّ

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١١-١٢).

(٢) في (ب): (النهاية)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «تذهيب التهذيب» (١/٢٩٨)، «تهذيب الكمال» (٢/٣١٨).

(٤) انظر «تاريخ الطبري» (٤/٧٢-٧٧).

(٥) في (ب) و(ج): (ينبت).

(٦) انظر «الصحاح» مادة (حرقص).

عُمَرُ رضي الله عنه المسلمين الذين نازلوا الأهواز به، فافتتح حُرْقُوص سوقَ الأهواز، وله أثرٌ كبيرٌ في قتل الهرمزان، ثمَّ كان مع عليٍّ رضي الله عنه بصِفِّين، ثمَّ صار من الخوارج، فقُتِل[1]، وفي «المطالع»: (افتتحها حُرْقُوص بن زهير لتأمير عتبة بن غزوان إذ كان واليًا لعمر بن الخطَّاب رضي الله عنه بالبصرة)، قال: (وأهل الأهواز معروفون بالحمق، مَن أقام بها سنةً، نَقص عقلُه، وقد سكنها قومٌ من الأشراف، فانقلبوا إلى طباع أهلها، والحمَّى[2] لساكنيها ملازمةٌ، وجوههم[3] مُصفرَّة) انتهى[4].

تنبيهٌ: (حُرقوص) هذا: هو ذو الخُويصرة، القائل لسيِّدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اعدل)، قُتِل يوم النَّهروان، قاله الذَّهبيُّ[5].

قوله: (**نُقَاتِلُ الحَرُورِيَّةَ**): تقدَّم أنَّ (الحروريَّة) منسوبون إلى حَرُوراء، وأنَّها قريبة[6] من الكوفة، فانظرها في (أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟)[ح٣٢١].

قوله: (**عَلَى جُرُفِ نَهَرٍ**): هو بضمِّ الجيم، وإسكانِ الرَّاء وضمِّها[7] أيضًا -جُرْفه: مثل حَرْفِهِ- مثل: (عُسْر، وعُسُر): ما تجرَّفته[8] السُّيول وأكلته من الأرض، والجمع: جِرَفَة[9]، مثل: (جُحْر وجِحَرَة).

قوله: (**فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنَ الخَوَارِجِ**): هذا الرَّجل لا أعرف اسمه.

قوله: (**وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أَرْجِعَ**[10] **مَعَ دَابَّتِي**): وفي نسخة: (أرجع) بغير (أنْ)[11]، كذا هو مضبوط

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٢٦)، «الإصابة» (١/٣٢٠).

(٢) في (ب): (والحمق)، ولعلَّه تحريف.

(٣) في (ب) و(ج): (ووجوههم).

(٤) (انتهى): سقط من (ب)، «مطالع الأنوار» (١/٣٧٢)، وانظر «معجم البلدان» (١/٢٨٤-٢٨٧).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٦٩)، وليس فيه أنَّه حرقوص.

(٦) في (ج): (قرية).

(٧) في (ج): (والراء وإسكانها)، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بضمِّ الراء.

(٨) في (ب): (ماء تجيء فيه)، وهو تحريف.

(٩) انظر «الصحاح» مادَّة (جرف).

(١٠) في (ج): (راجع)، وكانت في (أ) قبل الإصلاح: (أراجع)؛ وهي رواية «البونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح، والمثبت رواية الأَصيليِّ، وابن عساكر، وأبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(١١) (بغير أن): سقط من (ج)، وقوله: (وفي نسخة: «أرجع» بغير «أن») سيكرَّر في آخر الفقرة، وسبب تكراره ما فعله المؤلِّف من إصلاح هنا؛ حيث كان النصُّ: (قوله: «وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أُرَاجِعَ مَعَ دَابَّتِي»: وفي نسخة: «أرجع»)، وهذا أنسب للسياق؛ فإنَّه ينفي التكرار، ويأتي بالرواية الثالثة: (أن أراجع)، فليتنبَّه.

في أصلنا بالقلم: (إنْ) بكسر الهمزة، قال ابن قُرْقُول: («إنِّي[1] أنْ كنتُ أنْ أرجع» بفتح «أنْ» في الحرفين، و«أنْ» الأولى مع «كنتُ» في موضعِ المصدرِ بمعنى: كوني، وموضعِ البدلِ من الضَّمير في «إنِّي»، وكذلك «أن أرجع» بتقدير: رجوعي أيضًا، ولا يصحُّ الكسر فيها في هذا الحديث)[المطالع ١/٣٠٦]، انتهى، فيُحَرَّر ما وقع في أصلنا من الكسر[2]، وفي بعض النُّسخ: (أرجع) بغير (أن)، والله أعلم.

قوله: (إِلَى مَأْلَفِهَا): هو بهمزةٍ ساكنةٍ بعد الميم، وهو مكان علفها، والموضع الذي أَلِفَته واعتادَته/. [١/١٦٤ب]

قوله: (فَيَشُقَّ عَلَيَّ): هو مَنصوبٌ، ويجوز رفعه.

١٢١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَرَأَ سُورَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ بِسُورَةٍ أُخْرَى، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى قَضَاهَا، وَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى يُفْرَجَ عَنْكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وُعِدْتُهُ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُ أُرِيدُ أَنْ آخُذَ قِطْفًا مِنَ الجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَتَقَدَّمُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرَو ابْنَ لُحَيٍّ، وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ خراسان.

قوله: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، تقدَّم مرارًا كثيرةً، وتُرجِم[3][ح٧١]، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العَلَمُ الفَرْدُ.

قوله: (خَسَفَتِ الشَّمْسُ): تقدَّم أنَّه يقال: خَسفَت، وكَسفَت، وغير ذلك مُطَوَّلًا، وتقدَّم متى خُسِفت، وهل تكرَّر ذلك أم لا[ح١٨٤ و١٠٤٠].

قوله: (وُعِدْتُهُ): هو بضمِّ الواو، وكسر العين، مبنيٌّ لما لم يُسمَّ[4] فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا): (يحطِم): بكسر الطَّاء، أي: يأكل بعضُها بعضًا، ومنه سُمِّيت ﴿الْحُطَمَةُ﴾ [الهمزة: ٥] لأنَّها تأكل كلَّ شيء.

---

(١) في (ب): (إلى)، وهو تحريف.

(٢) قال القسطلاني في «الإرشاد» (٢/٣٥٧): («إنْ كُنتُ» بكسر الهمزة شرطيَّةٌ، والتَّاء اسم «كان»...) إلى أن قال: (وهذه الجملة الشَّرطيَّة سدَّت مسدَّ خبر «إنَّ» في «إنِّي»، وفي بعض الأصول بفتح همزة: «أن كنت»)، ثمَّ ذكر توجيهه.

(٣) زيد في (ب): (عليه).

(٤) (يسم): ليس في (أ).

قوله: (**وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرَو ابْنَ لُحَيٍّ، وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ**): (لُحَيٌّ): بضمِّ اللَّام، وفتح الحاء المهملة، وتشديد الياء، كـ(عُلَيٍّ) المُصغَّر[١]، وظاهر هذا أنَّه هو الذي أبدعها، وفي بعض طرقه: (وهو أوَّل من سيَّب السَّوائب)[ح٤٦٢٤]، وقد ذكر المُفسِّرون قولَين في أوَّل مَن أبدعها وأخواتِها، قيل[٢]: جنادة بن عوف، وقيل: عمرو ابن لُحيٍّ[٣].

قوله: (**سَيَّبَ السَّوَائِبَ**): قال ابن قُرْقُول: (ويُروَى: «السُّيوبَ»[م(٢٨٥٥)(٥١)]، كانوا إذا نذروا، قالوا: ناقتي سائبة تَسرَح[٤] لأنَّها[٥] لا تُمنَع من ماءٍ، ولا من مَرْعًى، ولا يُنتَفع بها، وقيل: كانت النَّاقة إذا تابعت بين اثنتي عشرة[٦] أنثى ليس بينهنَّ ذكر، سُيِّبت، فلم تُركَبْ، ولم تُحلَبْ، ولم تُنحَر، ولم يُجزَّ وبرُها، ثمَّ ما تلده من أنثى تُبحَر، فتكون بحيرةً بنتَ السَّائبة).

فرعٌ مِنْ فُرُوعٍ استُنْبِطَتْ مِن قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ﴾ [المائدة: ١٠٣]: لو ملك إنسانٌ[٧] طائرًا أو صيدًا، وأراد إرسالَه مِن يده -كما يُصنَع في بلادنا، يدور شخصٌ ومعه عصافيرُ أو غيرها من الطَّير، ينادي[٨] بصوتٍ عالٍ: مَن يُعتِق؟ مَن يُعتِق؟ ولا يصنعونه في بلادنا إلَّا في الطَّير-، فيه وجهان، **أحدهما**: الجواز، ويزول مُلكُه عنه، كما لو أعتق عبدًا، وهذا اختيار ابن أبي هريرة، **والثَّاني** وبه قال أبو إسحاق، والقاضي أبو الطَّيِّب، والقفَّال: لا يجوز ذلك، وهو الأصحُّ في «الشَّرح» و«الرَّوضة»[٩]، ولو فعله عصى، ولم يخرج عن ملكه بالإرسال؛ لأنَّه يشبه سوائب الجاهليَّة، وبالقياس على ما لو سيَّب دابَّته، قال القفَّال: (والعوامُّ يسمُّونه عِتقًا، ويحسبونه قُربةً، وهو حرام، ومِن حقِّه أن يُحترَز عنه...) إلى آخر كلامه، واختار صاحب «الإفصاح» وجهًا **ثالثًا**، وهو أنَّه إن[١٠] قصد بعتقه التَّقرُّب إلى الله تعالى، زال

(١) انظر «تبصير المنتبه» (١٤١١/٤).

(٢) في (ج): (وقيل).

(٣) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (٢٤١/٨-٢٤٢).

(٤) في النُّسخ: (فسُرِح)، والمثبت من مصدره.

(٥) في النُّسخ: (لأنَّه)، وليست في مصدره، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «المطالع» (٥٥٣/٥) (اثني عشر)، والمثبت من المطبوع منه.

(٧) في (ج): (السلطان).

(٨) في (ج): (فينادي).

(٩) في (ب): (في شرح الروضة)، وليس بصحيح، وانظر «الشرح الكبير» (٥٠١/٣-٥٠٢)، «روضة الطالبين» (٢٥٦/٣).

(١٠) في (ج): (إذا).

مُلْكُه، وإلَّا فلا، والله أعلم(١).

١٢- بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ البُصَاقِ وَالنَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ

وَيُذْكَرُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُجُودِهِ فِي كُسُوفٍ.

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُجُودِهِ فِي كُسُوفٍ**): هذا الحديث ذكره تعليقًا بصيغة تمريضٍ؛ لأنَّه لم يكن على شرط كتابه، وقد أخرجه أبو داود[د١١٩٤]، والنَّسائيُّ[س٣/١٣٧-١٣٩]، وابن ماجه(٢)، والتِّرمذيُّ في «شمائله»[ح٣١٧]، وإنَّما ذكره بصيغة تمريض؛ لأنَّه من رواية عطاءِ بن السَّائب، ولم يُخرِّج له في الأصول شيئًا، وإنَّما أخرج له مقرونًا بغيره[ح٦٥٧٨]، وقد اختلط، وقد ذكرتُه في وُرَيقاتٍ سمَّيتها «الاغتباط فيمن رُمِي بالاختلاط»، وقد ذكرتُ فيه جماعةً كثيرةً، فإن أردته فسارع إليه، ولم يُخرِّج له مسلمٌ أيضًا شيئًا(٣).

١٢١٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: **حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ المَسْجِدِ، فَتَغَيَّظَ عَلَى أَهْلِ المَسْجِدِ وَقَالَ: «إِنَّ اللهَ **قِبَلَ أَحَدِكُمْ**، فَإِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يَبْزُقَنَّ -أَوْ قَالَ- لَا يَتَنَخَّمَنَّ»، ثُمَّ نَزَلَ فَحَتَّهَا بِيَدِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا بَزَقَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَبْزُقْ عَلَى يَسَارِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ**): أمَّا (حمَّاد) فهو ابن زيد، تقدَّم عليه بعضُ الكلامِ وهو أنَّ حمَّادًا إذا أُطلِقَ، فإن كان الذي أطلقه سليمانُ بن حرب -كهذا- أو عارمٌ مُحمَّدُ بن الفضل، فهو ابنُ زيد، وإن كان الذي أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، أو عفَّان، أو حجَّاج بن منهال، فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه هُدْبة بن خالد[ح٤٢٢]، وتقدَّم أنَّ ابنَ سلمة إنَّما أخرج له البخاريُّ تعليقًا، وروى له مسلمٌ والأربعةُ، والله أعلم[ح١٠٤٨]، وأمَّا (أيُّوب) فهو ابن أبي تميمة السَّختيانيُّ، واسم أبي تميمة كيسانُ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣١].

قوله: (**قِبَلَ أَحَدِكُمْ**): هو بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، وهذا ظاهرٌ.

١٢١٤- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ

---

(١) انظر «حلية العلماء» (٣/٣٨١)، «المجموع» (٩/١٠٠)، «كفاية النبيه» (٨/٢١٠-٢١١).

(٢) كذا قال، ولم أقف عليه في المطبوع من «سنن ابن ماجه»، ولا عزاه المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (٦/٢٩٧) إلى «سنن ابن ماجه».

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٨٦)، «الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط» (ص٢٤١).

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرَى».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني البخاري- في «الصِّيام»[ح١٩٨٦]، و«تفسير ﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾»[ح٤٨٧٣]، و«الطَّلاق»[ح٥٣٢٣](١): «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا غُندُر»، لم ينسب أحدٌ من شيوخنا في شيء من هذه المواضع مُحمَّدًا، ولعلَّه: مُحَمَّدُ بن بشَّار، وإن كان مُحَمَّدُ بن المثنَّى يروي عن غُندُر، وذكر(٢) أبو نصر أنَّ بُنْدارًا ومُحَمَّدَ بن المثنَّى الزَّمِن ومُحَمَّدَ بن الوليد البُسْرِيَّ(٣) قد رَوَوا(٤) عن غُنْدُرٍ في «الجامع»(٥)[التقييد٣/١٠٣٣]، انتهى، ولم يذكر هذا المكان، ولو رآه لقال فيه: ما قال في غيره من الأبواب، والله أعلم، وقد ذكر شيخنا الشَّارح: أنَّه بندارٌ، انتهى(٦)، وكذا ذكر المِزِّيُّ لمَّا طرَّفه، فإنَّه قال: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن آدم[ح٤١٣]، وعن حفص بن عُمر[ح٤١٢]، وعن بُنْدار، عن غندُرٍ[ح١٢١٤]، مسلمٌ فيه عن أبي موسى وبُنْدَار، كلاهما عن غندُر[ح٥٥١]، ثلاثتهم عنه -أي: عن شعبة- به)[تحفة١/٣٢٩] يعني(٧): شعبة عن قتادة عن أنس، والله أعلم.

١٤- بابٌ إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي: تَقَدَّمْ أَوِ انْتَظِرْ، فَانْتَظَرَ، فَلَا بَأْسَ

١٢١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُو أُزْرِهِمْ مِنَ الصِّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

---

(١) وهو فيه منسوب: محمد بن بشَّار.

(٢) في (ج): (وروى).

(٣) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «تقييد المهمل»: (التستري)، وصوابه: (البُسري)، وقد ترجمه المصنِّفُ على الصواب عند الحديث (٤٨٤٣)، وهو من ولد بُسر بن أبي أرطاة، انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٩١).

(٤) في النسخ: (روى)، والمثبت من مصدره.

(٥) لكن لفظ أبي نصر الكَلَاباذيِّ في «الهداية والإرشاد» (٢/٦٤١-٦٤٢): (رَوَى عَنهُ -يعني: عن غُنْدر-: عليُّ ابن المديني وإسحاقُ الحنظليُّ وبُنْدار وأبو موسى وبِشر بن خالد ومحمَّد بن الوليد في «العلم» و«تفسير النِّساء» و«الأدب»... قال البخاريُّ: «قَالَ مُحَمَّدٌ» هُوَ ابْنُ المثنَّى)، فأفاد أنَّ محمَّدًا غير المنسوب عن غُندر هو ابن المثنَّى.

(٦) انظر «التوضيح» (٩/٣٠٦).

(٧) زيد في (ب): (عن).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بن سعيد بن مسروق، العالمُ[(١)] الفَرْدُ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّ اسمَه سلمةُ بن دِينار، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٣٥٢].

قوله: (أُزْرِهِمْ): هو بالجرِّ، مضافٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا»): قال ابن المُنَيِّر: (إن قلتَ: ما في هذه التَّرجمة من حيثُ الفقهُ؟) ثمَّ قال: (قلت: فيها التَّنبيه على جواز إصغاء المُصلِّي في الصَّلاة إلى الخطاب الخفيف وتَفَهُّمِه، والتَّربُّص في أثنائها نحوَ غيره، ويغيِّر مقصود الصَّلاة، فيُؤخَذ[(٢)] من هذا صحَّةُ انتظارِ الإمامِ في الرُّكوع للدَّاخل حتَّى يدرك الإحرامَ والرَّكعةَ معه إذا كان خفيفًا، ويَضعُف القولُ بإبطال الصَّلاة بذلك بناءً على أنَّ الإطالةَ -والحالة هذه- أَجنَبِيَّةٌ عن مقصود الصَّلاة، وهذا كلُّه على أنَّ النِّساء قيل لهنَّ في الصَّلاة: «لا ترفعن رؤوسكنَّ حتَّى يستويَ الرِّجال جلوسًا»، ويكون القائل في غيرِ الصَّلاة، وإن كان مالكٌ قد نصَّ في مشهورِ قولِه: أنَّ الإمامَ لا يُطيل لإدراك أحدٍ[(٣)]، وقال سحنون: وإن فعلَ أبطلَ، فينبغي أن يُحمَل قولُهما على الإطالة المتفاحشة، لا[(٤)] المتقارِبة، والله أعلم بمرادهما من ذلك)[(٥)].

١٥- بابٌ لَا يَرُدُّ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ

١٢١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنْتُ أُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ): هذا هو الحافظ أبو بكر ابن أبي شيبة، وقد تقدَّم، وهو عبد الله ابن مُحَمَّد بن أبي شيبة إبراهيمَ بنِ عثمان بن[(٦)] خُوَاسْتِّي[(٧)] العبسيُّ -بالمُوَحَّدة- الكوفيُّ، أحدُ الأعلام،

(١) زيد في (ب): (المشهور).

(٢) في (ب): (فيوجد)، وهو تحريف.

(٣) انظر «جامع الأمَّهات» (ص١١١).

(٤) (لا): سقط من (ب).

(٥) انظر «المتواري» (ص١٢٧).

(٦) (بن): سقط من (ب).

(٧) كذا ضبطناه تبعًا لضبط المصنِّف له في عدَّة مواضع من هذا الكتاب، وضبطه النوويُّ في «المنهاج شرح مسلمٍ» (٢٤/١) فقال: (خُوَاسْتِي: بخاء معجمة مضمومة، ثمَّ واو مخفَّفة، ثمَّ ألف، ثمَّ سين مهملة ساكنة، ثمَّ تاء مثنَّاة من فوق، ثمَّ ياء مثنَّاة من تحت).

وأخو عثمان والقاسم، وصاحب التصانيف، عن شَرِيك، وابنِ المبارك، وهُشَيم، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وابنُ ماجه، والفِرْيابيُّ، وأبو يعلى، والباغنديُّ، قال الفلَّاس: (ما رأيتُ أحفظَ منه)، وقال صالحٌ جَزَرة: (أحفظ مَن أَدْرَكْنَا عند المذاكرة أبو[1] بكر ابن أبي شيبة)، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٥هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وهو حُجَّة، ما كاد يَسلَم[2]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٤٩٠]، وصحَّح عليه/. [١/١٦٥أ]

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن فُضَيل، بضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، مُصغَّرًا، وسبق[3] بعضُ ترجمتِه[ح٢٨١].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا[4] أنَّه سُلَيمان بن مِهران، وكذا تقدَّم (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، وكذا (عَلْقَمَة): أنَّه ابن قيس النَّخَعيُّ، و(عَبْد اللهِ): هو ابن مسعود، تقدَّم الكلُّ.

قوله: (فَلَمْ يَرُدُّ): تقدَّم أنَّه بالرَّفع، وأنَّ الجاريَ بين النَّاس الفتحُ[5]، وكذا كلُّ مُضعَّفٍ إذا دخل عليه الجازم، وقد تقدَّم مرارًا[قبل ح٨٣٩، وح١١٩٩].

قوله: (إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا): تقدَّم قريبًا معناه[ح١١٩٩].

١٢١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ فَانْطَلَقْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللهُ أَعْلَمُ بِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ المَرَّةِ الأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ فَقَالَ: «إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أُصَلِّي»، وَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ القِبْلَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله ابن عَمرٍو المِنقريُّ المُقعَد.

---

(١) في (ب): (وأبو)، وليس بصحيح.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/٧٠)، و«تهذيب الكمال» (١٦/٣٤).

(٣) في (ب): (وتقدَّم).

(٤) (مرارًا): سقط من (ب).

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق)، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الوارث بن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ[١] مولاهم، التَّنُّوريُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٣].

قوله: (**حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ**): (كَثِير): بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، (وشِنْظِير): بكسر الشين، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ ظاء مكسورة معجمتين، ثمَّ مُثَنَّاة تحت، ثمَّ راء، و(الشِّنظير): السَّيِّئ الخُلُق[٢]، و(كَثِير) هذا: أزديٌّ بصريٌّ، عن مجاهدٍ وطائفةٍ، وعنه: عبدُ الوارث وطائفةٌ، قال أبو زُرْعة: (لَيِّنٌ)، وقال أحمدُ وغيرُه: (صالح الحديث)، له ترجمةٌ في «الميزان»، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٣].

قوله: (**عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ**): هو بفتح الرَّاء، وبالمُوَحَّدة، وهذا[٤] ظاهرٌ عند أهله، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٩٨].

قوله: (**فَلَمْ يَرُدَّ**): تقدَّم أعلاه أنَّه بضمِّ الدَّال، ويجوز فتحُها، وهذا في كلِّ مضعَّفٍ إذا دخل عليه الجازم، والذي نصَّ عليه سيبويهُ: الضَّمُّ[٥]، وكذا (**فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ**) الثَّانية.

قوله: (**وَجَدَ عَلَيَّ**) أي: غضب، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**أَنِّي أَبْطَأْتُ**[٦]): هو بفتح الهمزة من (أَنِّي) أي: من أجل أنِّي، وفي نسخةٍ: (أَنْ أبطأتُ)[٧]، وهي أيضًا بفتح الهمزة وسكون النُّون.

قوله: (**أَشَدُّ**): هو برفع دال (أشدُّ).

١٦- بابُ رَفْعِ الأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ

١٢١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ**، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: **بَلَغَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بِقُبَاءٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فِي أُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحُبِسَ**

---

(١) في النسخ: (التيميُّ)، وهو تحريف.

(٢) انظر «الصحاح» مادة (شنظر).

(٣) كذا تبعًا لـ«ميزان الاعتدال»، والنسائيُّ لم يخرِّج لكَثِير شيئًا، وإنَّما أخرج له مع المذكورين ابنُ ماجه، وانظر «الجرح والتعديل» (١٥٣/٧)، «العلل ومعرفة الرِّجال» (٣٧٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٤٠٦/٣)، «تهذيب الكمال» (١٢٢/٢٤)، «تذهيب التهذيب» (٤٤٠/٧).

(٤) في (ج): (وهو).

(٥) في (ب): (بالضم)، «الكتاب» (٥٣١/٣).

(٦) في (ب): (اتَّكأت)، وهو تحريفٌ.

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ حُبِسَ وَقَدْ حَانَتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَؤُمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشُقُّهَا شَقًّا، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ، قَالَ سَهْلٌ: التَّصْفِيحُ هُوَ التَّصْفِيقُ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ الْتَفَتَ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ، يَأْمُرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَحَمِدَ اللهَ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ؟ إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللهِ»، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ): هذا هو ابن أبي حازم -بالحاء المهملة- سلمةَ بنِ دينار، وهو يروي عن أبيه هنا، وقد تقدَّما مُترجَمين[ح٥٢٨، قبل ح٣٥٢].

قوله: (بَلَغَهُ[١] أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بِقُبَاءٍ): تقدَّم أنَّ بني عمرو بن عوف مسكنُهم قُباءُ[ح٦٨٤]، وهم مِن الأوس، وتقدَّم اللُّغات في (قُباء)، وأنَّه على ثلاثة أميال من المدينة[ح٤٠٣].

قوله: (فَحُبِسَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: أُخِّرَ.

قوله: (فِي التَّصْفِيحِ): تقدَّم الكلامُ عليه[ح٦٨٤]، وقد فسَّره هنا سهلٌ بـ(التَّصْفِيق).

قوله: (الْقَهْقَرَى): تقدَّم الكلام عليه غيرَ مَرَّةٍ[ح٣٧٧ و٩١٧ و١٢٠١].

قوله: (لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ): (أبو قحافة): هو والدُ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، واسمُه عثمانُ بن عامر بن عَمرو ابن كعب بن سعْد[٢] بن تَيْم، أسلم يوم الفتح، وبقي بعد ابنه أبي بكر إلى سنة أربعَ عشرةَ، فتُوُفِّيَ رضي الله عنه ورحمه[٣].

١٧- بابُ الخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ

قوله: (بَابُ الْخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ): هو بفتح الخاء المعجمة، ثمَّ صادٍ مهملةٍ ساكنةٍ، ثمَّ راءٍ، وهو الاختصار، وهو وضع اليد على الخاصرة، قالت عائشة رضي الله عنها: (هو فعل اليهود)، ذكره البخاريُّ[ح٣٤٨٥]،

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بَلَغَ رَسُولَ اللهِ ﷺ).

(٢) (ابن سعد): سقط من (ب).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٥٥٥) و(ص٨٤٦)، «الإصابة» (٤٦٠/٢).

وقيل: هو فعل المُتكبِّرين، أو فعل الشَّيطان، أو أنَّ إبليس أُهبِطَ من الجنَّة كذلك، قالت: (هكذا أهل النَّار في النَّار)[1]، وقيل: الاختصار: حذف الرُّكوع والسُّجود فلا يتمُّهما، من الاختصار للشَّيء، وقيل: أن يصلِّي مُتوكِّئًا على مِخْصَرةٍ، وهي عصًا طولُها نحوٌ مِن قوسٍ، كان الخطباء في العرب يتوكَّؤون عليها مُعتمِدين بخواصرِهم، وقيل: هو أن يقرأ فيها من آخر السُّورة آيةً أو آيتين ولا[2] يتمُّ السُّورةَ في فرضه[3]، وقيل: هو[4] أن يقتصر على الآيات التي فيها السَّجدة، يسجد فيها، وقيل: هو أن يختصر السَّجدة في قراءته إليها ولا يسجُد[5]، حكاهما المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»[6]، والله أعلم.

١٢١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نُهِيَ عَنِ الخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ. وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ[7]): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم[8] أنَّ معنى (عارم): الشِّرِّير أوِ الشَّرس[ح٦٠]، وحاشاه من العرامة.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّاد بن زيد، [وقد تقدَّم قريبًا[ح١٢١٣] وبعيدًا[ح١٤٢]: إذا لم يُنسَب حمَّاد، مَن يكون؟ وأنَّه باعتبار الرَّاوي عنه]، وكذا تقدَّم (أَيُّوب): أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وكذا تقدَّم (مُحَمَّد): أنَّه ابنُ سيرين الإمامُ، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخر.

قوله: (نُهِيَ عَنِ الخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ): (نُهِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، تقدَّم أنَّ قولَ الصَّحابيِّ: (أُمِرْنا بكذا)، أو: (أُمِر بكذا)، أو: (نُهينا[9] عن كذا)، أو: (نُهِيَ) -كهذا[10] الحديث- أنَّه

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٤٦٢٦)، وأخرج ابن خزيمة في «صحيحه» (٩٠٩)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٢٢٨٦)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢/٢٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار».

(٢) في (ب): (فلا).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٦٠)، «المنهاج شرح مسلم» (٥/٣٩).

(٤) (هو): سقط من (ب).

(٥) زيد في (أ) و(ب): (بها)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٦) انظر «غاية الإحكام» (٢/٦٨٦).

(٧) في (ب): (اليمان)، وهو تحريفٌ.

(٨) في (ب): (وقد تقدَّم).

(٩) في (ب) و(ج): (ونهينا).

(١٠) في (ج): (كذا).

من نوع[١] المرفوع والمُسنَد عند أصحاب الحديث، وهو الصَّحيحُ وقولُ أكثر أهل العلم، قاله ابن الصَّلاح، قال: (لأنَّ مُطلَق ذلك ينصرفُ بظاهره إلى مَن له الأمرُ والنَّهيُ، وهو رسولُ الله ﷺ)، قال: (وخالف في ذلك فريقٌ، منهم: أبو بكر الإسماعيليُّ)[علوم الحديث٤٩]، وقد تقدَّم أنَّه جزم به أبو بكر الصَّيرفيُّ في «الدَّلائل»[٢]، وقد تقدَّم أنَّ بعضَهم خصَّ الخلافَ بما إذا كان القائلُ غيرَ الصِّدِّيقِ، فإنَّه[٣] إذا[٤] قاله الصِّدِّيق، فلا خلاف فيه[٥]، وأنَّ هذا حَسَنٌ، والله أعلم[٦][ح٣١٣].

وقد عقَّبه البخاريُّ -كما جاء في بعض النُّسخ[٧]- بما لفظه: (**وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: نَهَى[٨] النَّبِيُّ ﷺ**)، وكذا ذكره المِزِّيُّ في «أطرافه»[٩]، ولم يذكر أنَّه في بعض النُّسخ، فاعلمه، وكذا ذكره شيخُنا في «شرحه» ولم يبيِّنْه[١٠]، وفعلَ ذلك البخاريُّ، خروجًا مِن خلافِ مَن خالفَ فيه، فإنَّه يحتمل أن يكون أحدٌ ممَّن عاصر البخاريَّ أو تقدَّم عليه خالفَ فيه، أو أنَّه فعل ذلك، لأنَّه أصرحُ في الرَّفع.

أمَّا (هشام) فهو: ابن حسَّان[١١] الأزديُّ القُرْدُوسيُّ[١٢] مولاهم، الحافظ، عنِ الحَسَنِ وابنِ سيرين، وعنه: القطَّان، وأبو عاصم، والأنصاريُّ، مات في صفر سنة (١٤٨هـ)، أخرج له الجماعة، وهو إمامٌ كبيرُ الشَّأن، له ترجمةٌ في «الميزان»[١٣]، وأمَّا (أبو هلال) فاسمُه مُحَمَّدُ بن سُلَيم -بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام-

---

(١) في (ج): (أنه مرفوع من).

(٢) انظر «التبصرة والتذكرة» (١/١٢٦-١٢٧).

(٣) في (ب): (فإن).

(٤) (إذا): مثبت من (ج).

(٥) (فيه): سقط من (ب).

(٦) هذا القول حكاه ابنُ الأثير في مقدِّمة «جامع الأصول» (١/٩٤)، وانظر «النكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح» للزركشيِّ (١/٤٢٦-٤٢٧).

(٧) هذا القول ثابتٌ في رواية الأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت؛ كما رُقِمَ عليه في (ق).

(٨) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية الأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة»: (عن).

(٩) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/٣٣١-٣٣٢).

(١٠) انظر «التوضيح» (٩/٣١٩).

(١١) في (ب): (حبان)، ولعلَّه تحريف.

(١٢) في (ب) و(ج): (الفردوسي)، وهو تصحيف.

(١٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٢٩٥) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨١).

الرَّاسبيُّ البصريُّ، عنِ الحسنِ، ومُحَمَّدِ بن سيرين، وقتادةَ، وخلقٍ، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ، وطالوتُ، وشيبانُ، وآخرون، وثَّقه أبو داود، وقال ابن مَعِين: (صدوق)، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس بالقويِّ)، له ترجمة في «الميزان»[٣/٥٧٤]، تُوُفِّيَ سنة (١٦٧هـ)، علَّق عنه البخاريُّ، وروى له الأربعة(١).

وما قاله هشامٌ عن مُحَمَّد بن سيرين عن أبي هريرة، فأخرجه النَّسائيُّ في (الصَّلاة) عن إسحاق ابن إبراهيم، عن جرير بن عبد الحَميد، عن هشامٍ به(٢)[س٢/١٢٧]، وما قاله أبو هلال، فلم يخرِّجه أحدٌ من الأئمَّة السِّتَّة، إلَّا ما ذكره البخاريُّ(٣)، والله أعلم.

١٨- بابُ تَفَكُّرِ الرَّجُلِ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لأُجَهِّزُ جَيْشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ.

١٢٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: **حَدَّثَنَا رَوْحٌ**: حَدَّثَنَا عُمَرُ -هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ- قَالَ: **أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**، عَنْ **عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ** قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ العَصْرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ، وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ القَوْمِ مِنْ تَعَجُّبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ تِبْرًا عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يُمْسِيَ -أَوْ يَبِيتَ- عِنْدَنَا، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا رَوْحٌ**): هذا هو ابن عُبَادة؛ بضمِّ عين (عُبَادة)، وتخفيف بائه، و(رَوح) بفتح الرَّاء، وحكى بعضُهم الضَّمَّ(٤)، وهو قيسيٌّ، أبو مُحَمَّد، الحافظُ البصريُّ، عنِ ابنِ عَون وابنِ جُرَيج، وعنه: أحمدُ، وعبدٌ، والكُدَيميُّ، وصنَّف الكتب، وكان من العلماء، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٥هـ)، أخرج له الجماعة(٥)، وقد تقدَّم، ولكن بَعُد العهد به[ح٤٧]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٥٨]، وصحَّح عليه.

---

(١) انظر: «تاريخ ابن مَعين» رواية الدَّارميِّ (ص٤٩)، «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٣١)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٩٢).

(٢) وأخرجه البخاريُّ عقيب هذا الحديث عن عمرو بن عليٍّ عن يحيى القطَّان عن هشامٍ به (ح١٢٢٠) بلفظ: (نُهِيَ)، لكن جاء في رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٠٧): (أمَّا رواية أبي هلال؛ فوصلها الدارقطنيُّ في «الأفراد»)، وانظر «أطراف الغرائب والأفراد» (٥٣١٨)، «تغليق التعليق» (٢/٤٥٠).

(٤) حكى الزركشيُّ في «التنقيح» (١/١٠٣) عن القابسيِّ الضمَّ في (رَوح بن القاسم)، لا في (روح بن عُبَادة)، وقال الحافظ في «الفتح» (١/٣٨٤): («رَوح بن القاسم»: بفتح الراء على المشهور، ونقل ابنُ التِّين والقابسيُّ: أنَّه قُرِئَ بضمِّها، وهو شاذٌّ مردودٌ).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٢٣٨)، «الكاشف» (١/٢٦٨).

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن عُبَيد الله ابن أبي مُلَيكة[1] التَّيميُّ، أبو بكر، مُؤذِّن ابنِ الزُّبير وقاضيه، عن عائشةَ وابنِ عبَّاس، وعنه: أيُّوبُ/ واللَّيثُ، قال: (بعثني ابنُ الزُّبير على قضاء الطَّائف، فكنت أسألُ ابنَ عبَّاس)، تُوُفِّيَ سنة (١١٧هـ)، أخرج له الجماعة[2]، وتقدَّم مُتَرْجَمًا، ولكن طال العهد به[قبل ح٤٨]. [١/١٦٥ب]

قوله: (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ): هو أبو سِروعة النَّوفليُّ، من مُسْلِمةِ الفتح، عنه: إبراهيمُ بن عبد الرَّحمن وابنُ أبي مُلَيكة، تقدَّم[ح٨٥١]، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[3].

[قوله: (دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ): الظَّاهر أنَّه دخل حجرةَ عائشة؛ لقربها من المسجد، والله أعلم].

قوله: (تِبْرًا عِنْدَنَا): (التِّبْر): الذَّهب والفضَّة قبل أن يُصيَّرا دنانيرَ ودراهمَ، فإذا صُيِّرا كانا عينًا، وقد يُطلَق التِّبر على غيرهما من المعدنيَّات كالنُّحاس، والحديد، والرَّصاص، وأكثر اختصاصه بالذَّهب، ومنهم مَن يجعله في الذَّهب أصلًا، وفي غيره فرعًا ومجازًا[4]، وقد تقدَّم[ح٨٥١].

١٢٢٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنِ الأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أُذِّنَ بِالصَّلَاةِ، أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا سَكَتَ المُؤَذِّنُ، أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوِّبَ، أَدْبَرَ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ، فَلَا يَزَالُ بِالمَرْءِ يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى».

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (عَنْ جَعْفَرٍ): هذا هو ابن ربيعة بن شُرَحبيل ابن حَسَنةَ الكِنديُّ، عن أبي سلمة والأعرجِ، وعنه: اللَّيثُ وبَكْرُ بنُ مُضَرَ، تُوُفِّيَ سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة[5]، قال أحمدُ: (ثقةٌ)[العلل ٢/٤٨١]، وقال أبو زُرْعة[الجرح والتعديل ٢/٤٧٨]: (صدوقٌ)، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه، ولكن بَعُدَ العهدُ به[ح٨٠٧].

قوله: (عَنِ الأَعْرَجِ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١١٨].

---

(١) زيد في (ب): (الإمام).

(٢) انظر: «أخبار القضاة» (١/٢٦١-٢٦٢)، «تهذيب الكمال» (١٥/٢٥٦).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦٢)، «تهذيب الكمال» (٢٠/١٩٢).

(٤) انظر «النهاية» (١/١٧٩) مادَّة (تبر).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٢٩).

قوله: (إِذَا أُذِّنَ بِالصَّلَاةِ): (أُذِّن): بضمِّ الهمزة وكسر الذَّال المعجمة المُشدَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (فَإِذَا ثُوِّبَ): هو بضمِّ الثَّاء المُثلَّثة، ثمَّ واو مكسورة مُشدَّدة، ثمَّ مُوَحَّدة، وفي أصلنا: مبنيٌّ للفاعل، وقد تقدَّم ما التَّثويب، والمراد به هنا: الإقامة، وتقدَّم سؤالٌ -وهو أنَّه [كيف] يهرب من الإقامة، ولا يهرب من الصَّلاة؟- وجوابُه[ح٦٠٨]، واعلم: أنَّه يقع على النِّداء للصَّلاة أوَّلًا، وعلى الإقامة؛ لأنَّ(١) أصله: الدُّعاء إلى الشَّيء، ثوَّب به: إذا دعاه، والأذان والإقامة دعاءٌ إلى الصَّلاة، وقيل: سُمِّيتِ الإقامة تثويبًا؛ لأنَّه عودٌ للدُّعاء والنِّداء، مِن (ثاب إلى كذا) إذا عاد إليه(٢).

قوله: (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحد الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وقول أبي سلمة يأتي قريبًا في (باب إذا لم يدرِ صلَّى ثلاثًا أو أربعًا...) التَّرجمة مُسْنَدًا إلى هشام الدَّسْتَوائِيِّ، عن يحيى بن أبي كثير عنه به[ح١٢٣١]، وأخرجه مسلمٌ والنَّسائيُّ [م(٣٨٩)(٨٣) قبل(٥٧٠)، س٣/٣١].

١٢٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَقُولُ النَّاسُ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَلَقِيتُ رَجُلًا فَقُلْتُ: بِمَا قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْبَارِحَةَ فِي الْعَتَمَةِ؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي، فَقُلْتُ: لَمْ تَشْهَدْهَا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: لَكِنْ أَنَا أَدْرِي، قَرَأَ سُورَةَ كَذَا وَكَذَا.

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا(٣) مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحدُ الأعلام، وتقدَّم ببعضِ ترجمةٍ(٤)[ح١١٩].

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ): تقدَّم مُتَرْجَمًا، ولماذا نُسِب[ح٣٩]، وهو بضمِّ المُوَحَّدة، وفتحها، وكسرها، وهو سعيد بن أبي سعيد كَيسانَ.

قوله: (فَلَقِيتُ رَجُلًا): هذا الرَّجل لا أعرف اسمه.

قوله: (بِمَا قَرَأَ): كذا في أصلنا بإثبات الألف، وإثباتها لغةٌ، والأفصحُ حذفُها(٥).

---

(١) في (ب): (لأنه)، وليس بصحيح.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٧٣).

(٣) زيد في (ج): (أنَّه).

(٤) في (ب): (بعض ترجمته).

(٥) انظر «شواهد التوضيح» (ص٢٢٧-٢٢٨)، «مغني اللبيب» (ص٣٩٣-٣٩٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٢٢- بابُ مَا جاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكْعَتَي الفَرْضِ

١٢٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ.

(بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكْعَتَي الفَرْضِ[1])... إلى (كِتَاب الجَنَائِزِ).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ الفَرْدُ.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ): تقدَّم له بعضُ التَّرجمةِ، وتقدَّم أنَّ (بُحَيْنَةَ) أمُّه، وهي بضمِّ المُوَحَّدة، ثمَّ حاء مهملة مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحتُ ساكنةٍ، ثمَّ نونٍ، ثمَّ تاء، [وأنَّها صحابيَّة، وأنَّ اسمَها عبدةُ]، وأنَّ مالكًا أبوه، وتقدَّم ما وقع في أبيه من الغلط لمن عدَّه صحابيًّا راويًا، وأنَّه لا يُعرَف له صحبةٌ ولا[2] إسلامٌ، مُطوَّلًا فانظر ذلك في (الصَّلاة)[ح٣٩٠و٦٦٣].

قوله: (رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ[3]): سيأتي عنه أنَّه (قَامَ مِنِ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهرِ)، كما يأتي في الطَّريق الثَّاني[ح١٢٢٥]، والله أعلم.

١٢٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ مِنِ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، أبو سعيد، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٨].

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، والأَصيلي، وابن عساكر، وأبي الوقت، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الفريضة).

(٢) زيد في (ب): (يعرف له).

(٣) في (ب): (الصَّلاة)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

٢- بابُ إِذَا صَلَّى خَمْسًا

١٢٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٧].

قوله: (عنِ الحَكَمِ): هذا هو ابن عُتَيبة، تقدَّم مرارًا، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١١٧]، وكذا تقدَّم (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، وكذا تقدَّم (عَلْقَمَة): أنَّه ابنُ قيسٍ، وتقدَّم (عَبْد اللهِ): أنَّه ابن مسعود.

٣- بابُ إِذَا سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ فِي ثَلَاثٍ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ

١٢٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ أَوِ العَصْرَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللهِ أَنَقَصَتْ؟! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَصْحَابِهِ: «أَحَقٌّ مَا يَقُولُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

قَالَ سَعْدٌ: وَرَأَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى مِنَ المَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فَسَلَّمَ وَتَكَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ): تقدَّم أنَّ اسمَه: الخِرْبَاقُ -بخاء معجمة مكسورة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ مُوَحَّدة، ثمَّ ألف، ثمَّ قاف- ابن عَمرٍو، وهو من بني سُلَيم، وليس هو ذا(١) الشِّمالين الذي قُتِلَ يومَ بدر؛ لأنَّ ذا الشِّمالين خزاعيٌّ، قُتِلَ يوم بدر، وذو اليدين سُلَميٌّ، عاش بعدَ النَّبيِّ ﷺ زمانًا حتَّى رآه المُتأخِّرون من التَّابعين، واستدلَّ العلماء لما ذكرناه: بأنَّ أبا هريرة شهد قصَّتَه في السَّهو في الصَّلاة، وقد أجمعوا أنَّ أبا هريرة إنَّما أسلم عام خيبر سنة سبع، أو في آخِرِ سنة ستٍّ، على اختلاف القولين -وقد ذكرتُ مأخذَهما فيما مضى[ح٢٠٩]- بعد بدر بخمسِ سنين أو أربعٍ، وكان الزُّهريُّ يقول: (إنَّ ذا اليدين هو ذو الشِّمالين، وإنَّه قُتِل ببدر(٢)، وإنَّ قصَّتَه في الصَّلاة كانت قبل بدر)، وتابعه أصحابُ أبي حنيفة على هذا، وقالوا: كلامُ النَّاسي في الصَّلاة يبطلُها، وادَّعوا أنَّ هذا الحديث

---

(١) في (ج): (ذو).

(٢) في (ج): (يوم بدر).

منسوخٌ[(١)]، والصَّواب: ما سبق، وقد أطنب الحُفَّاظ في شرح هذا، ومِن أحسنهم إيضاحًا أبو عُمر ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد»[(٢)]، قال ابنُ عبد البرِّ[(٣)]: (واتَّفقوا على أنَّ الزُّهريَّ غلط في هذه القضيَّة[(٤)])[(٥)]، وقد تقدَّم كلُّ ذلك[ح٤٨٢]، والله أعلم.

تنبيهٌ هو فائدةٌ: في «أبي داود» في (باب السَّهو في السَّجدتين) من حديث أبي هريرة قال: (ولم يسجد [سجدتي السَّهو][(٦)] حتَّى يقَّنه الله عَزَّوَجَلَّ ذلك) انتهى[د١٠١٢]، سكت عليه أبو داود.

قوله: (**قَالَ سَعْدٌ: وَرَأَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ...**) إلى آخر كلامه، وفي آخره: (**هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ**[(٧)] صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): هذا هو سعد بن إبراهيم المذكورُ في سند هذا الحديث، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وأمَّا قوله: (هكذا فعل[(٨)]...) إلى آخره، هو مُرسَل؛ لأنَّ عروةَ تابعيٌّ، وقولُ التَّابعيِّ: (قال رسول الله[(٩)]) أو: (فعل) مُرسَلٌ، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

و(المُرسَل): هو قولُ التَّابعيِّ: (قال رسولُ الله)، ومثلُه: (فعلَ رسول الله)، أو قولُ التَّابعيِّ الكبير: (قال رسول الله)، ومثلُه: (فعلَ رسول الله)، أو ما سقط من رجاله واحدٌ، ثلاثةُ أقوالٍ فيه، وفيه أقوالٌ أخرى غيرُ هذا[(١٠)].

أخرجه ابنُ أبي شيبة[ش٤٥٤٥]، عن غُنْدُر، عن شعبة، عن[(١١)] سعد... فذكره، وقال أبو نُعَيم: رواه -يعني: البخاري- عن آدم، عن شعبة، وزاد: (قال سعد: ورأيت عروة...) إلى آخِره، وأورده الإسماعيليُّ من طريق معاذ ويحيى، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم: (سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة...) الحديث،

---

(١) انظر «المبسوط» (١/١٧٠-١٧١).
(٢) انظر «التمهيد» (١/٣٦٢) وما بعدها.
(٣) زيد في (ب): (في التمهيد قال عبد البر).
(٤) في (ج): (القصة).
(٥) «التمهيد» (١/٣٦٦)، والكلام بتمامه للنوويِّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٤٥١-٤٥٢).
(٦) (سجدتي السَّهو): مثبت من مصدره.
(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيُّ).
(٨) زيد في (ب): (رسول الله).
(٩) لفظ الجلالة مثبتٌ من (ج).
(١٠) في (ج): (هذه)، وانظر «علوم الحديث» (ص٥١-٥٣)، «التبصرة والتذكرة» (١/١٤٤-١٤٦).
(١١) في (ب): (عنه).

ثمَّ قال في آخره: (رواه غُنْدر: «فصلَّى ركعتين أخريين، ثمَّ سجد سجدتين»، لم يقل: «ثمَّ سلَّم، ثمَّ سجد»)[(١)].

٤ - بابُ مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ

وَسَلَّمَ أَنَسٌ وَالحَسَنُ وَلَمْ يَتَشَهَّدَا، وَقَالَ قَتَادَةُ: لَا يَتَشَهَّدُ.

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ): اعلم أنَّ هذا الباب عقده للرَّدِّ على مالك حيث قال: يتشهَّد في سجود السَّهو[(٢)]، والصَّحيح من مذهب الشَّافعيِّ: أنَّه يُسلِّم ولا يتشهَّد[(٣)]، وكذا الصَّحيح في سجود التلاوة: أنَّه يُسلِّم ولا يتشهَّد[(٤)]، ودليل مالك ومَن وافقه[(٥)]: ما رواه أبو داود[ح ١٠٣٩] والتِّرمذيُّ[ح ٣٩٥]، وأصل الحديث في «النَّسائيِّ»[س ٦/٣] أيضًا عن عمران بن حصين: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى بهم، فسها، فسجد سجدتين، ثمَّ تشهَّد وسلَّم)، قال التِّرمذيُّ: حسنٌ غريبٌ، وأخرجه ابن حِبَّان[(٦)] أيضًا في «صحيحه»، ولفظه: (أنَّه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ صلَّى بهم، فسجد سجدتي السَّهو، ثمَّ تشهَّد وسلَّم)، وهذا الحديث لم يصحَّ عند البخاريِّ، فلهذا ترجم للرَّدِّ على القائل به.

قوله: (وَسَلَّمَ أَنَسٌ وَالحَسَنُ وَلَمْ يَتَشَهَّدَا): أمَّا (أنسٌ) فهو ابنُ مالكٍ الخادمُ الصَّحابيُّ، رضي الله عنه، وأمَّا (الحسنُ) فهو ابنُ أبي الحسن البصريِّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (وَقَالَ قَتَادَةُ): هو ابن دِعامة، وقد تقدَّم قريبًا مُتَرجَمًا[قبل ح ١٢١١].

١٢٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنِ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ.

---

(١) انظر «التوضيح» (٣٥٣/٩).

(٢) انظر «بداية المجتهد» (١٤٢/١).

(٣) انظر «المهذب» (٩٢/١).

(٤) انظر «المجموع» (٣٨٧/٣).

(٥) هو مذهب أبي حنيفة أيضًا، انظر «الهداية» (١٨٨/١).

(٦) في (ب): (ماجه)، وليس بصحيح، «صحيح ابن حبَّان» (٢٦٧٠).

حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمادٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ: فِي سَجْدَتَي السَّهْوِ تَشَهُّدٌ؟ قَالَ: لَيْسَ فِي حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (السَّخْتِيَانِيِّ): تقدَّم أنَّه يجوز في سِينِه الفتحُ، والضَّمُّ، والكسرُ، وأنَّ التَّاءَ مكسورةٌ[ح٧١٤]، وتقدَّم بعضُ ترجمة أيُّوب، وأنَّ اسمَ أبي تميمة كيسانُ[ح٣١].

قوله: (فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه(١)[ح١٢٢٧]، وقبل ذلك أيضًا[ح٤٨٢] رضي الله عنه.

قوله: (أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟): هو بفتح همزة الاستفهام، وضمِّ قاف (قُصِرَت)، وكسر صادها، معناه: أَنُقِصَت؟ قال القاضي عياض: (ويروى: أَقَصُرتِ الصَّلاةُ؟)، انتهى(٢)، وفي «النِّهاية»: (يُروى على ما لم يُسمَّ فاعله، وعلى تسمية الفاعل، بمعنى: النَّقص)، انتهى(٣)، وقد تقدَّم بعضُ هذا أو كلُّه(٤)[ح٤٨٢].

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ...) إلى آخره: أمَّا (حمَّاد) فهو ابن زيد، كذا قاله المِزِّيُّ، ولفظه في «أطرافه»: (البخاريُّ في «الصَّلاة» عن سليمان بن حرب، عن حمَّاد بن زيد، عن سلمة بن علقمة قال: «قلت لمُحَمَّد: في سَجْدَتَي السَّهو تَشَهُّدٌ؟...» إلى آخره، قال أبو مسعود: رواه عنه بشر بن المُفضَّل، فطوَّله(٥)، وذكر في آخِره هذه اللَّفظةَ، أبو داود فيه عن مُسَدَّد، عن بشر بن المُفضَّل، عن سلمة بن علقمة[د١٠١٠]، بمعنى حديث مالك، عن أيُّوب، عن ابن سيرين[د١٠٠٩]) انتهى[تحفة١٠/٣٤٢]، وإنَّما ذكرت كلام المِزِّيِّ، لأنَّ سلمةَ بنَ علقمة روى عنه الحمَّادان(٦)، وقد قدَّمتُ أنّ حمَّادًا إذا رُوِي عنه ولا ينسبه الرَّاوي عنه، فإن كان سليمانَ بنَ حربٍ -كهذا-؛ فهو ابن زيد، وكذا عارمٌ مُحَمَّدُ بن الفضل، وإن كان الذي أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، أو عفَّان، أوحجَّاج بن منهال، أو هُدْبَة بن خالد؛ فهو ابنُ سلمة[ح١٤٢]، وتقدَّم أنَّ ابنَ سلمة علَّق له البخاريُّ، وروى له مسلمٌ والأربعة[ح١٠٤٨].

---

(١) في (ب): (بظاهرها).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٣١).

(٣) انظر «النهاية» (٤/٧٠) مادَّة (قصر).

(٤) الذي تقدَّم بعضه، فإنَّه لم يتقدَّم ما في «النهاية».

(٥) في (ب): (وطوله).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٢٩٨).

٥ - بابٌ: يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ

١٢٢٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيِ العَشِيِّ -قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي العَصْرَ- رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدَّمِ المَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ، فَقَالُوا: أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذُو اليَدَيْنِ، فَقَالَ: أَنَسِيتَ أَمْ قَصُرَتْ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ تُقْصَرْ». قَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): (مُحَمَّد هذا): هو ابن سيرين، العَلَمُ الفَرْدُ، وكذا بعده: (قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي...) إلى آخره.

قوله: (إِحْدَى صَلَاتَيِ العَشِيِّ): تقدَّم الكلام على (العَشيِّ)[ح٤٨٢].

قوله: (وَأَكْبَرُ ظَنِّي): (أكبرُ): بالمُوَحَّدة، وكذا في أصلنا.

قوله: (العَصْرَ[(١)]): يجوز فيها النَّصب، والجرُّ، والرَّفع، أمَّا النَّصب فعلى أنَّه مفعول (صَلَّى)، والجرُّ على البدل من (صَلَاتَي) لأنَّه مجرور، والرَّفع على الخبر لـ(أَكْبَر).

قوله: (سَرَعَانُ النَّاسِ): تقدَّم أنَّه بفتح الرَّاء، وأنَّ بعضهم ضبطه بسكونها، وله وجهٌ، والأوَّل أوجه[ح٤٨٢].

قوله: (أَقُصِرَتِ الصَّلاة؟): تقدَّم أعلاه أنَّه يقال: بضمِّ القاف، وكسر الصاد، ويقال: بفتح القاف، وضمِّ الصاد.

قوله: (ذُو اليَدَيْنِ): وفي نسخةٍ: (ذا اليدين)[(٢)]، أمَّا (ذا) فمفعول (يَدْعُوهُ)، وأمَّا الرفع فالظاهر أنَّه على الحكاية.

١٢٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الأَسْدِيِّ حَلِيفِ ابْنِ المُطَّلِبِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَكَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ

---

(١) في (ب): (العضو)، وليس بصحيح.

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي وابن عساكر وأبي الوقت.

مَا نَسِيَ مِنَ الجُلُوسِ.

تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ فِي التَّكْبِيرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ): هذا هو ابن سعد الإمامُ، تقدَّم، وكذا (ابْنِ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلمٍ، وكذا (الأَعْرَجِ): عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، وكذا (عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ)، وضَبْطُ أُمِّه قريبًا[ح١٢٢٤].

قوله: (الأَسْدِيِّ): هو بسكون السِّين بلا خلاف، و(الأَسْد) و(الأَزْد): لُغتان، نَصَّ على عبدِ الله هذا أنَّه كذلك غيرُ واحدٍ، وكذا نَصَّ غيرُ واحد على أنَّهما لُغتان(١).

قوله: (حَلِيفِ ابنِ(٢) المُطَّلِبِ): كذا في أصلِنا بلا تردُّد، [وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (حليف بني المطَّلب)، وقد زاد فيها بعدَ (بني): (عبد) -بالحمرة- بعضُ مشايخي الحلبيِّين، وكتب عليها: (خ) انتهى](٣)، قال الشَّيخ محيي الدِّين في «شرح مسلم»: (حليف بني عبد المطَّلب، كذا(٤) في نسخ «البخاريِّ» و«مسلم»[م(٥٧٠)(٨٦)]، والذي ذكره ابنُ سعْد وغيرُه مِن أهل السِّير والتواريخ: أنَّه حليف بني المطَّلب، وكان جدُّه حَالَفَ المطَّلبَ بنَ عبد مناف(٥))[شرح مسلم٦١/٥] انتهى، وفي (الصَّلاة) من هذا الكتاب: (حليفٌ لبني عبد مناف)[ح٨٢٩]، وهذا صحيحٌ في نفس الأمر(٦)، والله أعلم، وقوله هنا: (حليف ابن المطَّلب) يكون على المجاز؛ لأنَّه إذا حالف الأبَ، فقد حالف الابنَ، والله أعلم.

قوله: (تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ فِي التَّكْبِيرِ(٧)): الضَّمير في (تابعه) يعود على اللَّيث هو ابن سعْد، وهذا ظاهرٌ، ومتابعة ابنِ جُرَيج عنِ الزُّهريِّ لم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٨)، والله أعلم.

---

(١) انظر «العين» (٣٢١/١)، «الصحاح» مادة (أسد).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (بني)، وزيد فيها: (عبد).

(٣) وهو الذي في اليونينية، وما بين معقوفين جاء في (ج) بعد قوله: (حالف الأب، والله أعلم)، وكذا كان في (أ) قبل الإصلاح.

(٤) في (ج): (وكذا).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٢٥٩/٥).

(٦) زيد في النسخ: (لأنَّه إذا حالف الابن؛ فقد حالف الأبَ)، ولا يستقيم.

(٧) في (ب): (التكثير)، وهو تصحيف.

(٨) أخرجها عبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٣٤٥٠) وعنه وعن ابن بكر أحمد في «مسنده» (٢٢٩٣٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٤٥١/٢).

٦- بابٌ إِذَا لَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا؟ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهوَ جَالِسٌ

١٢٣١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ، أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الأَذَانُ، أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوِّبَ بِهَا، أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ، أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ المَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهوَ جَالِسٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُعاذُ بنُ فَضَالَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنِّي رأيتُ بعضَ المبتدئين يقرؤونه بالضَّمِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشامُ بنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الدَّسْتَوائِيُّ): تقدَّم أنَّه كان يبيع الثِّيابَ التي تُجلَب من دَسْتَوا، فنُسِب إليها، وتقدَّم ما فيه[ح٤٤ و١٥٣].

قوله: (عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف(١)، وكسر المُثلَّثة، وتقدَّم أيضًا أنَّ (أبا سلمة) بعده: عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (فَإِذَا ثُوِّبَ بِهَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وقد تقدَّم الكلام على (التثويب) قريبًا، وأنَّ المراد به هنا: الإقامة[ح١٢٢٢]، وتقدَّم ما الحكمة أنَّ الشَّيطان يفرُّ من الأذان والإقامة، ولا يفرُّ من الصَّلاة[ح٦٠٨].

قوله: (حَتَّى يَخْطِرَ(٢)): قال ابن قُرْقُول: (بكسر الطَّاء ضبطناه عن المُتقِنين(٣)، وقد سمعناه(٤) من أكثر(٥) شيوخنا بضمِّ الطَّاء، والكسرُ هو الوجه في هذا، يعني: يوسوس)[المطالع٢/٤٣٢]، انتهى، وقد تقدَّم[ح٦٠٨].

---

(١) في (ب): (الكلام)، وليس بصحيح.

(٢) كذا مضبوطًا في (أ) و(ج)، وفي (ب): (عطر)، وهو تحريف، وفي «اليونينيَّة» و(ق): بكسر الطاء فقط.

(٣) في (ج): (المتقدِّمين).

(٤) في (ج): (سمعنا)، وكذا في مصدره.

(٥) في (ب): (أكبر)، وهو تصحيف.

قوله: (إِنْ يَدْرِي): هو بكسر همزة (إِنْ) وسكون النُّون، أي: ما يدري، وهي نافيةٌ، قال ابن قُرْقُول: (بكسر الألف على النَّفي، بمعنى: «ما»، وكذا لجمهور الرُّواة في «المُوطَّأ»[ط١/٧٠] وغيره[م٣٨٩]، وضبطها الأَصيليُّ وابن عبد البرِّ في «المُوطَّأ» بالفتح، وقال ابن عبد البرِّ: «هي[(١)] رواية أكثرهم، ومعناها: لا يدري»[الاستذكار١/٣٨٩]، وهذا ليس بشيءٍ، بل هو مُفسِدٌ للمعنى؛ لأنَّ «إن» المكسورةَ ههنا بمعنى: «ما» النافية، والجملة في موضع خبر «يَظَلَّ»، وفي رواية ابن بكير[خ٦٠٨] والتِّنِّيسيِّ[خ١٢٢٢]: «لا يدري» مُفسَّرًا، وكذا لرواة مسلم في حديث قتيبة: «لا يدري كم صلَّى»[(٢)]، وللعذريِّ هنا: «ما يدري»، وكلُّه بمعنًى واحدٍ.

وبالفتح: إمَّا أن يكون مع فِعْلِها بمعنى الاسم الذي هو مصدر، ولا يصحُّ هنا، أو بمعنى: مِنْ أَجْلِ، ولا يصحُّ أيضًا؛ لأنَّ كلاهما يَقْلِبُ المعنى المرادَ بالحديث، وهذا على الرواية الصَّحيحة في «يَظَلَّ» بالظَّاء المشالة، بمعنى: يصير، وأمَّا على[(٣)] رواية مَن رواه «يضِلَّ»[د٥١٦] بضاد مكسورة غير مشالة، أي: يَنسى، ويسهو، ويتحيَّر، فيصحُّ حينئذ فتحُ الهمزة، وتكون «أنْ» بتأويل المصدر مفعول[(٤)] «ضلَّ[(٥)]»[(٦)] أي: يجهل درايته، وينسى عدد ركعاته، وبكسر الهمزة على ما تقدَّم)[(٧)].

---

(١) (هي): سقط من (ج).

(٢) «صحيح مسلم» (٣٨٩) (١٩)، وفيه: (ما يدري).

(٣) (على): سقط من (ب).

(٤) في النسخ تبعًا لمصدره: (ومفعول)، وكذا في «مشارق الأنوار» (١٢٨/١)، والصواب المثبت: حذف الواو من قوله: (ومفعول)؛ لأنَّ المصدر المؤوَّل من (أن) وما بعدها هو مفعول (ضلَّ)؛ كما قدَّره القاضي وتبعه ابن قرْقول، وحتى لا يرد آخر الكلام أوله، وقد قال القرطبي في «المُفْهِم» (١٧/٢): (فتكون «أن» مع الفعل **بتأويل المصدر، ومفعول «ضل»**: «أن» بإسقاط حرف الجر)، ولمَّا نقل السيوطيُّ كلامه في «تنوير الحوالك» (٦٩/١)؛ قال: (قال القرطبيُّ: فتكون «أن» مع الفعل في تأويل المصدر **في موضع مفعول «ضل»**، أو بإسقاط حرف الجرِّ، أي: يضل من درايته» وكذا قال القاضي عياض: لا يصحُّ فتحها إلَّا على رواية من روى «يضِل»؛ بكسر الضاد، **فتكون «أن» مع الفعل مفعولَه**، أي: يجهل درايته، وينسى عدد ركعاته)، وكذا نقله عنه أبو ذرٍّ في «الناظر»، فلعلَّ في المطبوع من «المفهم» تحريفًا، والله أعلم.

(٥) في (ب): (ظل)، وهو تحريفٌ.

(٦) زيد في النسخ تبعًا لمصدره: (محذوف)، وهو خطأ، والصواب حذفه؛ لأنَّ المفعول هو المصدر المؤوَّل من «أن» وما بعدها؛ كما قدَّره القاضي، وجاء على الصواب في المطبوع من «مشارق الأنوار» (١٢٨/١).

(٧) «مطالع الأنوار» (٣٠٤/١-٣٠٥)، وانظر «المفهم» (١٧/٢).

٧- بابُ السَّهْوِ فِي الفَرْضِ وَالتَّطَوُّعِ

وَسَجَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ وِتْرِهِ.

قوله: (بَابُ السَّهْوِ فِي الفَرْضِ وَالتَّطَوُّعِ): هذا الباب عقده[١] للرَّدِّ على ابن سيرين وقتادة -وهو قولٌ ضعيفٌ غريبٌ عن الشَّافعيِّ- : أنَّه لا يسجد للتَّطوُّع[٢]، وجمهور العلماء: على أنَّه يسجد للسَّهو في صلاة التَّطوُّع كالفرض[٣]، والله أعلم.

١٢٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ مُحمَّد بن مسلم، وتقدَّم أنَّ[٤] (أَبَا سَلَمَةَ ابنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): اسمُه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (فَلَبَسَ عَلَيْهِ[٥]): مُخفَّف الباء، ومنهم مَن ثقَّلها، والتَّخفيف أفصح، وهو مِن قوله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩] أي: خلط عليه أمرَ صلاته، وشبَّهها عليه[٦].

٨- بابُ إِذَا كُلِّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ

قوله: (بَابٌ: إِذَا كُلِّمَ): هو بضمِّ الكاف، وكسر اللَّام المُشدَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

١٢٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالُوا: اقْرَأْ عليها السلام مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلْهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا أُخْبِرْنَا أَنَّكِ تُصَلِّينَهَا، وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ

---

(١) في (ب): (عنده).

(٢) أخرج أثرَ ابن سيرين عبدُ الرزَّاق في «مصنَّفه» (٣٥٥٢)، وابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (٤٤٦٨)، وأخرج أثر قتادة ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (٤٤٦٩)، وانظر «المجموع» (٥٣/٤).

(٣) انظر «المدوَّنة الكبرى» (١٣٧/١)، «المجموع» (٥٣/٤)، «المغني» (٢٦٨/٢).

(٤) (أنَّ): مثبت من (ج).

(٥) في هامش (ق): (فائدة: قال القاضي عياض: «لبس»؛ بتخفيف الباء، ومنهم من يثقلها، والتخفيف أفصح من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم﴾ [الأنعام: ٩] أي: خلط عليه أمر صلاته، وشبهها عليه).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٤١٤/٣).

النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ عَنْهَا، فَقَالَ كُرَيْبٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَدُّونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى العَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الجَارِيَةَ فَقُلْتُ: قُومِي بِجَنْبِهِ قُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ، فَفَعَلَتِ الجَارِيَةُ فَأَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخَرَتْ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «يَا بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ القَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهُمَا هَاتَانِ».

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ): هو عبدُ الله بن وَهْب، أبو مُحَمَّد الفهريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم بعض ترجمتِه[ح٨٩].

قوله: (أَخْبَرَنِي عَمْرٌو): هذا هو عَمرو بن الحارث بن يعقوب المِصريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم له بعضُ الترجمةِ[ح٢٠٢].

قوله: (عَنْ بُكَيْرٍ): هو بكير بن عبد الله بن الأشجِّ، إمامٌ ثبتٌ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢١٠]/. [١/١٦٦ب]

قوله: (وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ): تقدَّم أنَّ (المِسْوَر) بكسر الميم، وإسكان السِّين، وفتح الواو، وأنَّه صحابيٌّ صغير، و(مَخْرمة) والدُه: صحابيٌّ من مُسلِمة الفتح.

قوله: (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ): هذا زهريٌّ مدنيٌّ، شهد حُنَينًا، وهو ابن عمِّ عبد الرَّحمن بن عوف على الصَّحيح(١)، روى عنِ النَّبيِّ ﷺ وعن جُبَير بن مُطعِم، وعنه: ابناه عبدُ الله وعبدُ الحميد، ومُحَمَّد بن إبراهيم التَّيميُّ، له أربعةُ أحاديثَ، قال مُحَمَّد بن سعد: (هو نحوُ ابنِ عبَّاسٍ في السِّنِّ، بقي إلى فتنة ابن الزُّبير)، وقيل: مات قبل الحرَّة، له حديثٌ واحدٌ في «سنن أبي داود»(٢)[د٤٤٨٧]، وليس له في غيره

---

(١) كذا قال المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١٦/٥١٣) وتبعه الذهبيُّ في «تذهيب التهذيب» (٥/٣٨٣)، وقال أبو عُمر في «الاستيعاب» (ص٤٤٨): (عبد الرحمن بن أزهر بن عوف بن عبد عوف...ابنُ أخي عبد الرحمن بن عوف... وقد غلط فيه مَن جعله ابنَ عمِّ عبد الرحمن بن عوف وقال فيه: عبد الرحمن بن أزهر ابن عبد عوف)، وقد قال فيه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٥/٢٤٠) وابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/٥٢٠): (عبد الرحمن بن أزهر بن عبد عوف).

(٢) وهو حديث حدِّ شارب الخمر، وهو في «سنن النسائيِّ الكبرى» أيضًا (٥٢٦٢).

من السِّتَّة غيرُه(١)، وكيف يكون نحوَ ابنِ عبَّاس في السِّنِّ ويشهد حُنينًا؟! ويحتمل أنَّه شهدها وهو صبيٌّ، ومَن عَرَف سنَّ ابن عبَّاس، عَرَف ذلك؛ لأنَّه اختُلِف في سنِّ ابن عبَّاس يوم تُوُفِّيَ رسولُ الله ﷺ على أقوالٍ سأذكرها[ح٥٠٣٥]، الأكثر: أنَّه كان ابنَ ثلاثَ عشرَةَ، دخل في أربعَ عشرةَ، وحُنَين في شوَّال(٢) في السنة الثامنة، والله أعلم.

قوله: (أُخْبِرْنا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ): تقدَّم الكلام عليها، وأنَّها هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّة، آخِرُ أزواجِه عليه الصلاة والسلام وفاةً، وتقدَّم ما وقع في وفاتها[ح١١٥].

قوله: (مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الأَنْصَارِ): هو بالراء، بلا خلاف، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الجَارِيَةَ): هذه (الجارية): لا أعلم(٣) أحدًا سمَّاها.

٩- بابُ الإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ

قَالَهُ كُرَيْبٌ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (قَالَهُ كُرَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): هذا تقدَّم في الباب قبله في (السهو)[ح١٢٣٣]، وهو في (المغازي) أيضًا[ح٤٣٧٠]، وأخرجه مسلمٌ في (الصَّلاة)[م٨٣٤]، وأبو داود فيها[د١٢٧٣].

١٢٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَلَغَهُ: أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فِي أُنَاسٍ مَعَهُ، فَحُبِسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ حُبِسَ وَقَدْ حَانَتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَؤُمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ بِلَالٌ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَفَتَ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللهَ وَرَجَعَ القَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَصَلَّى لِلنَّاسِ،

(١) (من السِّتَّة غيره): سقط من (ج)، انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٨)، «تهذيب الكمال» (٥١٣/١٦)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٧٦/١)، «تذهيب التهذيب» (٣٨٣/٥).

(٢) في (ب): (الشوال).

(٣) في (ج): (أعرف).

فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ فِي التَّصْفِيقِ، إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ سُبْحَانَ اللهِ إِلَّا التَفَتَ، يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّ اسمَه سلمةُ بن دِينار، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[قبل ح٣٥٢].

قوله: (أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ): تقدَّم أنَّ هؤلاء من الأوس، وكان مسكنَهم قباءُ[ح٦٨٤].

قوله: (فِي أُنَاسٍ مَعَهُ): هؤلاء النَّاس(١) لا أعرفهم بأعيانهم.

قوله: (فَحُبِسَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: أُخِّر، و(رَسُولُ): مَرْفوعٌ(٢) قائم مقام الفاعل، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (وَرَجَعَ القَهْقَرَى): تقدَّم الكلامُ عليه قريبًا وبعيدًا[ح٣٧٧و٩١٧و١٢٠١].

قوله: (لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ): تقدَّم الكلام قريبًا على (أبي قحافة)، وأنَّ(٣) اسمَه عثمانُ، وتقدَّم قريبًا أيضًا نسبُه، وأنَّه من مُسلِمة الفتح، وأنَّه تُوُفِّيَ بعد الصِّدِّيق، تُوُفِّيَ سنة أربعَ عشرةَ[ح١٢١٨]، وورث من الصِّدِّيق السُّدسَ، فردَّه على أولاد الصِّدِّيق(٤).

١٢٣٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي قَائِمَةً وَالنَّاسُ قِيَامٌ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا، أي: نَعَمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٥) ابْنُ وَهْبٍ): تقدَّم قريبًا أنَّه عبدُ الله بن وَهْب الفهريُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ): تقدَّم أنَّه سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، أحدُ أركان الإسلام.

قوله: (عَنْ هِشَامٍ): هذا هو هشام بن عروة بن الزُّبير بن العوَّام بن خُوَيلد بن أسد بن عبد العُزَّى،

---

(١) (الناس): سقط من (ب).

(٢) في (أ) و(ج): (فاعل)، ولا يستقيم.

(٣) في (أ) و(ج): (وأنَّه).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٥٥٥) و(ص٨٤٦)، «الإصابة» (٤٦٠/٢).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

مشهورُ الترجمة.

قوله: (عَنْ فَاطِمَةَ): هذه هي فاطمةُ بنت المنذر بن الزُّبير بن العوَّام، بنتُ عمِّ هشام وزوجتُه، تقدَّمت مُترجَمةً[ح٨٦].

قوله: (عَنْ أَسْمَاءَ): هذه تقدَّمت أنَّها بنتُ أبي بكر[١] عبدِ الله بن أبي قحافةَ عثمانَ، الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها رضي الله عنها[ح٨٦].

١٢٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم أنَّ هذا هو ابن أبي أُوَيس، ابنُ أخت مالكِ بن أنس الإمامِ شيخِ الإسلام، وأنَّ اسمَ أبي أُوَيس عبدُ الله.

قوله: (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم أعلاه[٢] أنَّ هذا هشام بن عروة بن الزُّبير، وهذا شيءٌ مشهورٌ.

قوله: (وَهُوَ شَاكٍ) أي: مريض، وفي نسخة: (شاكي)[٣]، وهذه[٤] تأتي على لغةٍ حكاها النَّوويُّ في مثل هذا[٥]، والله أعلم.

❋❋❋

(١) زيد في (ب): (الصِّدِّيق).

(٢) في (ب): (بظاهرها).

(٣) وهي رواية الأَصيلي وابن عساكر وأبي الوقت؛ كما في «اليونينيَّة».

(٤) في (ب): (وهذا يأتي).

(٥) حكاها في إثبات الياء في (العاصي) و(اليماني)، وغيرهما، انظر «المنهاج شرح مسلم» (٣٧/١)، وتقدَّم مثله في هذا «الشرح» عند كلام المؤلِّف على الحديث (٨٣).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٢٣ - كِتَابُ الجَنَائِزِ

١ - بابٌ فِي الجَنَائِزِ، وَمَنْ كَانَ آخِرُ: كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ

وَقِيلَ لِوَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِفْتَاحُ الجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحٌ إِلَّا لَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فُتِحَ لَكَ، وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحْ لَكَ.

(**كِتَابُ الجَنَائِزِ**)... إلى (**بَاب نَقْضِ شَعْرِ المَرْأَةِ**).

(**الجَنَائِز**): بفتح الجيم، بلا خلاف، جمع (جِنَازة) بكسر الجيم وفتحها، اسمٌ للميِّت والسَّرير، وقيل: للميِّت بالفتح، وللسَّرير بالكسر، وقيل: بالعكس[١].

فائدةٌ: سُئلتُ: متى صلَّى النَّبيُّ ﷺ على الجنائز -يعني أوَّل ما صلَّى-؟

فأجبتُ[٢]: ولم أرَ في المسألة نقلًا غيرَ أنَّه ﷺ صلَّى على قبر البراء بن معرور بعد شهرٍ من وفاته والمَقْدَم، وهذا لا أعلم أنَّه صلَّى على أحدٍ قبله، وقد روى صلاته على البراء البيهقيُّ من رواية أبي مُحمَّد بن[٣] معبد بن أبي قتادة، قال: (وهو مُرسَل)، قال: (ورُوِي هكذا بزيادة: «عن أبيه» موصولًا[٤] بدون التَّأقيت)، قال: (ورُوِي: «بعد موته بسَنَةٍ»، والصَّواب: الأوَّل[٥])[هق٤/٤٩]، انتهى.

و(البراء) هذا: تُوُفِّيَ -كما قاله إبن اسحاق، كما نقله أبو عمر في «الاستيعاب»- قبلَ قدومه ﷺ المدينةَ[٦].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٥٠).

(٢) في (ب): (فأجيبت)، وهو تحريف.

(٣) زيد في النسخ: (أبي)، والمثبت موافق لمصدره.

(٤) كذا قال تبعًا لـ«خلاصة البدر المنير» (١/٢٦٧)، ولفظ البيهقيُّ: (وقد رويناه في هذا الكتاب عن عبد العزيز الدراورديِّ، عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن أبيه موصولًا، دون التأقيت).

(٥) كذا قال تبعًا لـ«خلاصة البدر المنير» (١/٢٦٧)، ورواه البيهقيُّ: (بعد موته بسنة)، ثمَّ قال: (كذا وجدته في كتابي، والصواب: «بعد شهر»، والله أعلم).

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٧٤)، «الاستيعاب» (ص٧٩).

وقال غيره: مات في صفر قبل قدوم النَّبيِّ ﷺ المدينة بشهر[(١)]، فلمَّا قدِم[(٢)] رسولُ الله ﷺ أتى قبره في أصحابه، فكبَّر عليه وصلَّى[الاستيعاب٧٩]، انتهى، فعلى هذا: صلاتُه ﷺ على الجنازة في أوَّل الشهر الثاني، أو في آخر الشَّهر الأوَّل من المَقدَم، والله أعلم.

قوله: (وَمَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ): (آخر): يجوز فيه الرَّفع والنَّصب، أمَّا الرفع فلأنَّه اسم (كان)، و(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ): الخبر، أو على أنَّه الخبرُ، فيكون منصوبًا، و(لا إله إلَّا الله): الاسم.

قوله: (وَقِيلَ لِوَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ): (وَهْب بن مُنبِّه) هذا: صنعانيٌّ، أخو همَّام، يروي عن ابن عبَّاسٍ وابنِ عُمر، وعنه: آلُه وسِمَاك بن الفضل، وكان أخباريًّا، علَّامةً، قاصًّا، صدوقًا، صاحب كتب، و(مُنبِّه): اسم فاعل من (نبَّه)، من الانتباه، تُوُفِّيَ سنة (١١٤هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمة في «الميزان»[(٣)].

قوله: (أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِفْتَاحَ الجَنَّةِ؟): (مفتاح): يجوز نصبه على أنَّه خبر (ليس)، و(لا إله إلَّا الله): الاسم، ويجوز رفعه، و(لا إله إلَّا الله): خبر مُقدَّم[(٤)].

قوله: (لَيْسَ مِفْتَاحٌ إِلَّا لَهُ أَسْنَانٌ): (الأسنان) بفتح الهمزة، وهذا غاية في الظُّهور، ويجوز أن يُجمَع (السِّنُّ) على (أسنَّة) أيضًا مثل: (قِنٌّ، وأقنان، وأقِنَّة)، وتصغير (السِّنِّ): سُنينة؛ لأنَّها تُؤنَّث، قال الجوهريُّ: (السِّنُّ: واحد الأسنان...) إلى أن قال: (وتصغير «السِّنِّ»: سُنَينَة؛ لأنَّها تُؤنَّث)/. [١/١٦٧أ]

فائدةٌ: كلامُ وهبٍ هذا وقع حديثًا مرفوعًا رواه البيهقيُّ -كما قاله شيخنا[(٥)]- من حديث معاذ ابن جبل رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال له حين بعثه إلى اليمن: «إنَّك ستأتي قومًا أهل كتابٍ، فيسألونك عن مِفتاح الجنَّة، فقل: شهادة أن لا إله إلَّا الله، ولكن مفتاحٌ بلا أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنانٌ فُتِح لك، وإلَّا لم يُفتَح لك»، انتهى[(٦)]، وكذا عزاه القرطبيُّ في «تذكرته»

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٧٥٢).

(٢) زيد في (ب): (المدينة).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٣٥٢) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/١٤٠)، «الكاشف» (٣/٢٣٤).

(٤) نصب (مفتاح) رواية أبي ذرٍّ، ورفعه رواية غيره.

(٥) انظر «التوضيح» (٩/٣٨٤).

(٦) أخرجه البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (ص١٠٧) مختصرًا إلى قوله: (لا إله إلَّا الله)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣/١٣٢): (أخرجه البيهقيُّ في «الشُّعَب» وزاد: «ولكن مفتاح بلا أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان؛ فُتِح لك، وإلَّا لم يُفتَح لك»، وهذه الزيادة نظير ما أجاب به وهب، فيحتمل أن تكون مدرجة في حديث معاذ)، ولم أقف عليه في «شعب الإيمان».

انتهى[١]، وقد ذكر السُّهيليُّ في أواخر «روضه» ما لفظه: (وممَّا وقع في السِّيرة من حديث العلاء -يعني: ابن الحضرميِّ-[٢] قولُ النَّبيِّ ﷺ: «إذا سُئِلتَ عن مفتاح الجنَّة فقل: مفتاحها لا إله إلَّا الله»)، ثمَّ ذكر ما ذكره البخاريُّ عن وهب، وعزاه إلى «البخاريِّ»، ثمَّ قال: (وفي رواية غيره -يعني: غيرَ البخاريِّ-: أنَّ ابن عبَّاس رضي الله عنهما ذُكِر له قولُ وهبٍ، فقال: صدَق والله، وأنا أخبركم عن الأسنان ما هي، فذكر الصَّلاةَ، والزَّكاة، وشرائعَ الإسلام)[الروض٤/٢٥٠]، انتهى، وفي «التذكرة» للقرطبيِّ: (الأسنان: عبارة عن توحيد الله تعالى وعن عبادته جميعًا، وعن توحيد الله أيضًا فقط، قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقال[٣] تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، وهو كثيرٌ في القرآن، الإيمانُ مع العمل...)[التذكرة٥٦٢] إلى آخر كلامه.

فائدةٌ: روى عبد الله بن مَعقِل: كان وهب بن مُنبِّه جالسًا في مجلس ابن عبَّاس، فسُئِل: أليس تقول: إنَّ مفتاح الجنَّة لا إله إلَّا الله؟ قال: بلى؛ وجدت في التَّوراة: (ولكنِ اتَّخذوا له أسنانًا)، فسمع ذلك ابنُ عبَّاس فقال: (أسنانه والله عندي، أوَّلها: شهادةُ أن لا إله إلَّا الله، وهو المفتاح، والثَّاني: الصَّلاة، وهو القنطرة، والثَّالث: الزَّكاة، وهي الطَّهور، والرابع: الصَّوم، وهو الجُنَّة، والخامس: الجهاد، والسَّادس: الأمر بالمعروف، وهو الأُلْفة، والسَّابع: الطَّاعة، وهي العصمة، والثَّامن: الغُسْل من الجنابة، وهي السَّريرة، وقد خاب مَن لا سنَّ[٤] له، هذا والله أسنانُها)، أفاده شيخنا، انتهى[٥]، وقد تقدَّم أعلاه ما ذكره السُّهيليُّ عن ابن عبَّاس في كلام وهب.

وقد ذكر الحسن[٦] بن عرفة بإسناده عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «مفتاح الجنَّة شهادةُ أن لا إله إلَّا الله»[٧]، ورواه الإمام أحمد في «مسنده»، ولفظه: «مفتاح الجنَّة شهادة[٨] أن لا إله إلَّا الله».

(١) انظر «التذكرة» (ص٥٦٢)، وهو فيه مختصر أيضًا.
(٢) زيد في (ب): (من)، وضرب عليها في: (ج).
(٣) في (ب): (وقوله).
(٤) في (أ) و(ج): (سرَّ)، وفي (ب): (ستر)، ولعلَّ المثبت من «التوضيح» هو الصواب.
(٥) انظر «التوضيح» (٩/٣٨٦).
(٦) زيد في (ب): (ابن).
(٧) انظر «حادي الأرواح» (ص٤٨).
(٨) (شهادة): سقط من (ب)، وانظر «مسند أحمد» (٢٢١٠٢)، وفيه: (مفاتيح الجنة).

فائدةٌ: جعل الله سبحانه وتعالى لكلِّ مطلوب مفتاحًا يُفتَح به، فجعل مفتاحَ الصَّلاة الطَّهورَ، ومفتاحَ الحجِّ الإحرامَ، ومفتاحَ البرِّ الصِّدقَ، ومفتاحَ الجنَّة التَّوحيدَ، وقد ذكر ابن قيِّم الجوزيَّة في «حادي الأرواح» مفاتيحَ الخير[١] والشَّرِّ، فإن أردته فانظره من[٢] «حادي الأرواح».

١٢٣٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا وَاصِلٌ الأَحْدَبُ، **عَنِ المَعْرُورِ ابْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ** ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي ﷿، فَأَخْبَرَنِي -أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي-: أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

قوله: (**عَنِ المَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ**): هو بفتح الميم، ثمَّ عين ساكنة مهملة، ثمَّ راءين، بينهما واوٌ ساكنةٌ، وإيَّاك أن تُعجِمَ العينَ، فإنَّ بعضَ المبتدئين من الفقهاء يعجمونها، و(معرور) معناه: مقصودٌ، والمعرورُ أَسَديٌّ، كنيته أبو أميَّة، عن عمرَ وابنِ مسعود، وعنه: واصل الأحدب والأعمشُ، قيل: عاش مئةً وعشرين سنةً، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو حاتمٍ[٣].

قوله: (**عَنْ أَبِي ذَرٍّ**): تقدَّم أنَّه جُندُب بن جُنادة، وقيل: اسمه بُرَيرٌ، وتقدَّم نسبُه، وأنَّه مِن السابقين، جليلٌ كبيرُ القدر، ﵁[ح٣٠].

١٢٣٨- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: **حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللهِ دَخَلَ النَّارَ»، **وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (**حَدَّثَنَا شَقِيقٌ**): هذا هو أبو وائل، شقيقُ بن سَلَمة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٨].

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابن مسعود بن غافل الهذليُّ، من سادة الصَّحابة ﵃، تقدَّم.

قوله: (**وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ**): وفي رواية لمسلمٍ بالعكس: («من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنَّة»، وقُلْتُ أنا: من مات يشرك بالله شيئًا دخل النَّار)، وهذا في بعض

---

(١) في (ج): (للخير).

(٢) في (ج): (في)، انظر «حادي الأرواح» (ص٤٨).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٤١٦)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٦٢).

الأصول المُعتمَدة، وفي أكثر الأصول: («من مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»، وقلت أنا: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنَّة)[م٩٢]، قال الشيخ محيي الدِّين لمَّا ذكر قولَه عليه الصلاة والسلام: «من مات يشرك بالله شيئًا دخل النَّار»، وقولَ ابنِ مسعود: (قلت أنا: ومن مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنَّة) ما لفظه: (وُجِدَ(١) في بعض الأصول المُعتمَدة عكسُ ذلك، وكذا ذكره الحُمَيديُّ في «جَمْعِه»[١/٣٠٥] عن مسلم، وكذا رواه أبو عوانة في كتابه(٢) المُخرَّج على «مسلم»(٣)، وقد صحَّ اللَّفظان(٤) من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر المذكور) يعني: بعد حديث ابن مسعود في «مسلم»[م٩٣]، قال: (وأمَّا اقتصارُ ابنِ مسعود على رفعِ إحدى اللَّفظتين وضمُّه الأخرى إليها من كلام نفسه، فقال القاضي: «سببه: سماعُه إحداهما، وضمَّ الأخرى إليها لِمَا(٥) عَلِمه من كتاب الله ووَحْيِه، أو أخذه مِن مقتضى ما سمعه من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم» [الإكمال١/٣٦٤])، قال النَّوويُّ: (والجيِّد أن يقال: سمع اللَّفظتين، ولكن في وقتٍ حفظ إحداهما وتيقَّنها عنه عليه السلام، ولم يحفظِ الأخرى، فرفع المحفوظ، وضمَّ الأخرى إليها، وفي وقتٍ آخرَ حفظ الأخرى، ولم يحفظِ الأُوْلى، فرفع المحفوظ، وضمَّ الأخرى إليها، فهذا جمعٌ ظاهر بين روايتَي ابن مسعود، مُوافَقةً لرواية غيرِه في رفع اللَّفظتين، والله أعلم)(٦).

---

(١) في (ب): (وجدت)، وفي (ج): (وحدث)، وفي (أ) بلا نقط، والمثبت من مصدره.

(٢) في (ج): (كتاب).

(٣) «مسند أبي عوانة» (٣٠) وقد ساقه من طريق وكيعٍ وأبي معاوية، وقال في آخره: (هذا لفظ أبي معاوية)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣/١٣٤): (لم تختلفِ الرِّواياتُ في «الصحيحين» في أنَّ المرفوعَ الوعيدُ، والموقوفَ الوعدُ، وزعم الحميديُّ في «الجمع» وتبعه مُغُلْطاي في «شرحه» ومَن أخذ عنه: أنَّ في رواية مسلمٍ من طريق وكيعٍ وابنِ نُمَير بالعكس...، وكأنَّ سببَ الوهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانة والإسماعيليِّ من طريق وكيعٍ بالعكس، لكن بيَّن الإسماعيليُّ أنَّ المحفوظَ عن وكيع كما في «البخاريِّ»، قال: وإنَّما المحفوظُ أنَّ الذي قلبه أبو معاوية وحده، وبذلك جزم ابنُ خزيمة في «صحيحه»، والصواب رواية الجماعة).

(٤) في (ب): (للقطان)، وفي (ج): (اللَّفظات).

(٥) في (ج): (كما).

(٦) «المنهاج شرح مسلم» (٢/٢٨١)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣/١٣٤) بعد أن ذكر كلامَ النوويِّ: (هذا الذي قال محتملٌ بلا شكٍّ، لكن فيه بعدٌ مع اتِّحاد مخرج الحديث، فلو تعدَّد مخرَجه إلى ابن مسعود؛ لكان احتمالًا قريبًا، مع أنَّه يستغرب مِن انفراد راوٍ من الرواة بذلك دون رفقته وشيخهم ومَن فوقه، فنسبة السهو إلى شخصٍ ليس بمعصومٍ أولى من هذا التعسُّف).

٢- بابُ الأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الجَنَائِزِ

١٢٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنِ الأَشْعَثِ** قَالَ: **سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ**، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَعِيَادَةِ المَرِيضِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ المَظْلُومِ، وَإِبْرَارِ القَسَمِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، **وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ**، وَنَهَانَا عَنْ آنِيَةِ الفِضَّةِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ، **وَالقَسِّيِّ**، **وَالإِسْتَبْرَقِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وتقدَّم بعض ترجمته[ح١٧].

قوله: (**عَنِ الأَشْعَثِ**): هو بثاء مُثلَّثة، هو ابن أبي الشَّعثاء سُلَيمٍ، المحاربيُّ، عن أبيه، والأسودِ، وعدَّةٍ، وعنه: شعبةُ وزائدةُ، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ)، أخرج له الجماعة(١)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح١١٣٢]، وأشعب -بالمُوَحَّدة- الطَّامعُ فَرْدٌ، وليس له في الكتب شيءٌ.

قوله: (**سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ**): هو بضمِّ الميم، وفتح القاف، وكسر الرَّاء المُشدَّدة، ثمَّ نون، المزنيُّ، عن أبيه والبراء، وعنه: الشعبيُّ وأشعثُ بن أبي الشَّعْثاء، روى له الجماعة، له في الكتب(٢) حديثان(٣).

قوله: (**وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ**): (والتَّشميت): هو الدُّعاء له، وأصله: الدُّعاء، ويقال: بالشين والسِّين، ولهذه اللَّفظة أخواتٌ(٤)، وهنَّ نيِّفٌ على تسعين لفظة، أفردها شيخنا الأستاذ العلَّامة مجد الدين الفِيرُوزَابَادِيُّ صاحب «القاموس» في مُؤلَّفٍ(٥)، قرأته عليه بالقاهرة، وأجازَنِيهِ مع سائر مَرويَّاته.

قوله: (**وَالقَسِّيِّ**): قال ابن قُرْقُول: («القَسِّيَّة»، وقد فسَّرها في «كتاب البخاريِّ»): بأنَّها ثيابٌ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٧١).

(٢) زيد في (ب): (السِّتَّة).

(٣) هذا أحدُهما، والآخَرُ: (عن معاوية بن سويد قال: لطمتُ مولًى لنا، فهربتُ ثمَّ جئت قُبَيل الظهر، فصلَّيتُ خلفَ أبي، فدعاه ودعاني، ثمَّ قال: امتثل منه، فعفا، ثمَّ قال: كنَّا بني مُقَرِّن على عهد رسول الله ﷺ ليس لنا إلَّا خادم واحدة، فلطمها أحدُنا، فبلغ ذلك النَّبيَّ ﷺ: فقال: «أعتقوها»، قالوا: ليس لهم خادم غيرها، قال: «فليستخدموها، فإذا استغنوا عنها؛ فليخلُّوا سبيلَها»)، أخرجه مسلمٌ (١٦٥٨) وأبو داود (٥١٦٧) والنسائيُّ في «سننه الكبرى» (٤٩٩٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/١٨١).

(٤) تحرفت في (ب): إلى (جواب).

(٥) سمَّاه: «تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين»، وهو مطبوع في دار قتيبة، وهو من مصادر هذا الكتاب.

يُؤتَى بها من الشَّام أو من مصر، مُضلَّعةٌ، فيها حريرٌ، فيها أمثال الأترجِّ[قبل ح٥٨٣٨]، قال صاحب «العين»: «القَسُّ: موضع تُنسَب[1] إليه الثياب القَسِّيَّة»[2]، قال ابن بكير وابن وهب: «هي ثياب مُضلَّعةٌ/ بالحرير، [١/١٦٧ب] تُعمَل بالقَسِّ من بلاد مصر ممَّا يلي الفرْمَا[3]»[4]، وكلُّ هذا بفتح القاف، وشدِّ السِّين، قال أبو عبيد: وأصحاب الحديث يقولونه بكسر القاف، وأهل مصر بالفتح[غريب الحديث١/٢٢٦][المطالع٥/٣٩٧]، انتهى.

وفي «النِّهاية»: (هي ثيابٌ من كتَّانٍ مَخلوطٍ بحريرٍ، يُؤتى بها من مصر، تُنسَب إلى قريةٍ على ساحل البحر قريبًا من تِنِّيس، يقال لها: القَسُّ، بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل: أصل «القسِّيِّ»: «القزِّيِّ» بالزَّاي، منسوبٌ إلى القزِّ، وهو ضربٌ من الإبريسم، فأُبدِل من الزاي[5] سينًا، وقيل: هو منسوب إلى القَسِّ، وهو الصَّقيع؛ لبياضه)، انتهى.

فائدةٌ هي تنبيهٌ: عدَّ هنا المنهيَّ عنه سِتَّةً، وقال في الحديث: (عَنْ سَبْعٍ)، والسَّاقطةُ: هي (ركوب المَيَاثِر[6])، أخرجها البخاريُّ في (الاستئذان)[ح٦٢٣٥] وغيره[ح٥١٧٥ و٥٦٣٥ و٦٢٢٢]، وفي موضعٍ آخرَ: (عن المياثر الحُمر)[ح٥٨٣٨ و٥٨٤٩].

قوله: (وَالإِسْتَبْرَقِ): تقدَّم أنَّه ثخينُ الدِّيباج[ح٩٤٨]، ونزيد[7] هنا: أنَّه قيل[8]: (إنَّه رقيقه)[9].

١٢٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ».

تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. وَرَوَاهُ سَلَامَةُ، عَنْ عُقَيْلٍ.

---

(١) في (ب): (ينسب).

(٢) «العين» (٥/١٣)، وفيه: (قسٌّ: موضع).

(٣) كذا ضبطه المؤلِّف بإسكان الراء، وفي «معجم البلدان» (٤/٢٥٥): (الفَرَما: بالتحريك والقصر...)، وقال أيضًا: (مدينة على الساحل من ناحية مصر).

(٤) في (ب): (الفرماء)، وفي (ج): (الفر)، وليس بصحيح، «مسند الموطَّأ» للجوهريِّ (ص٥٤٨).

(٥) في النُّسخ: (الياء)، ولعلَّ المثبتَ هو الصَّوابُ.

(٦) في (ب): (المباشر)، وهو تصحيف.

(٧) في (ب): (ويريد)، وهو تصحيف.

(٨) (أنَّه قيل): سقط من (ب).

(٩) انظر «مطالع الأنوار» (١/٣٣١).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ): قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (لم ينسب مُحَمَّدًا هذا أحدٌ من شيوخِنا، وذكر أبو نصرٍ فقال: يُقال: إنَّه مُحَمَّد بن يحيى الذُّهليُّ[الهداية٢/٥٥٣][التقييد٣/١٠٤٢]، ولم يبيِّنه[1] المِزِّيُّ في «أطرافه»، وقال[2] شيخنا: (هو الذُّهليُّ، صرَّح به غيرُ واحد).

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ): (عمرو): بزيادة واو في آخره، وهو بفتح العين، (وسَلَمة): بفتح اللَّام، وهو أبو حفص التِّنِّيسيُّ، عن حفص بن غيلان، والأوزاعيِّ، وعدَّةٍ، وعنه: الشَّافعيُّ، ودُحَيم، وأحمد بن صالح، ومُحَمَّد بن يحيى الذُّهليُّ، وأحمد بن يوسف السُّلَميُّ، وابنُ وَارَةَ، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)[الجرح والتعديل٦/٢٣٦]، وضعَّفه غيرُه أيضًا، ووثَّقه جماعةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٢١٤هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٢٦٢][3].

قوله: (عَنِ الأَوْزَاعِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو عَمرو، عبدُ الرَّحمن بنُ عَمرو الأوزاعيُّ، وتقدَّم لماذا نُسِب، وبعضُ ترجمتِه[ح٧٨]، وهو شيخُ الإسلام.

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ، مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العَلَمُ الفَرْدُ.

قوله: (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ): تقدَّم أنَّ ياءَه تُكسَر وتُفتَح[4]، وأمَّا مَنِ اسمُه (المسيَّب) غير والد سعيد، فلا يقال فيه إلَّا بفتح يائه[ح٢٦]، والله أعلم.

قوله: (وَتَشْمِيتُ العَاطِسِ): تقدَّم قريبًا أنَّه يقال بالشين والسِّين، وأنَّه الدُّعاء للعاطس بقولك: يرحمك الله[ح١٢٣٩].

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ[5]: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): الضَّمير في (تابعه) يعود على عمرو بن أبي سلمة، أي: تابع عبدُ الرَّزَّاق عَمْرًا في روايته عَنِ الأوزاعيِّ [عنِ ابن شهاب]، و(مَعْمَر): تقدَّم[6] أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وهو ابن راشد، وقوله: (أخبرنا مَعْمَرٌ) يعني: فرواه عن الزُّهريِّ، ومتابعةُ عبدِ الرَّزَّاق عن معمر رواها مسلمٌ في (الاستئذان) عن عبد بن حميد[م٢١٦٢]، وأبو داود في

(١) في (ب): (يتنبه).

(٢) في (ب): (قال)، وانظر «التوضيح» (٩/٣٩٠).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٥١)، «الكاشف» (٢/٣٢٠).

(٤) في (ج): (ياءه تفتح).

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٦) في (ب): (وتقدَّم).

(الأدب) عن مُحَمَّد بن داود بن سفيان وخُشَيْش بن أصرم[١][د٥٠٣٠]، ثلاثتهم عن عبد الرَّزَّاق به، زاد عبد بن حُمَيد عن عبد الرَّزَّاق قال: (كان مَعْمَرٌ يُرسِل هذا الحديثَ عنِ الزُّهريِّ، فأسنده مرَّةً عن ابن المسيِّب، عن أبي هريرة).

وقوله: (وَرَوَاهُ سَلَامَةُ، عَنْ عُقَيْلٍ): يعني: عن الزُّهريِّ، أمَّا (سَلَامَة) فهو ابن رَوح، وكذا هو في نسخة منسوبًا[٢]، وهو الأيليُّ، يروي عن عمِّه عُقَيل، وعنه: أحمدُ بن صالح ويونسُ بن عبد الأعلى، قال أبو زُرْعة: (مُنكَر الحديث)، وقوَّاه ابنُ حِبَّان[٣]، تُوُفِّيَ سنة (١٩٧هـ)، علَّق له البخاريُّ، وروى له التِّرمذيُّ[٤]، والنَّسائيُّ، قال شيخنا الحافظ العراقيُّ فيما رأيته عنه: (استبعد أحمد بن صالح المصريُّ سماعَ سلامةَ بن رَوْح مِن عُقَيلٍ) انتهى، وعن الدِّمياطيِّ: (أنَّه لم يسمع منه)، انتهى، ثمَّ إنِّي راجعتُ «الميزان» في ترجمة سلامةَ هذا، فرأيتُه ذكر فيها: (قال أحمد بن صالح: سألتُ عنبسةَ بنَ خالد عن سَلَامةَ، فقال: لم يكن له من السِّنِّ ما يسمع مِن عُقَيل، وسألتُ عنه بأيلة، فأخبرني ثقةٌ: أنَّه ما سَمِع من عُقَيل، وحديثُه[٥] عن كتب عُقَيل، قال أحمد بن صالح: سمعتُ سلامةَ يحدِّث عن عُقَيل بحديث السَّقيفة، فقال: «ولا الذي بايع بعرة[٦] أن تفتلا»، [قلت]: هو: «تَغِرَّةً أن يُقتَلا»، قال: لا، قلتُ: فما معناه؟ قال[٧]: البعرة[٨] تقلبها[٩] بيدك، فتنتشر)[الميزان٢/١٨٣][١٠].

وروايةُ سلامةَ عن عُقَيل لم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا[١١]، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (أحرم)، وهو تحريف.

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٣٠٢)، «الثقات» (٨/٣٠٠).

(٤) كذا تبعًا لـ«الكاشف» (١/٣٦٦)، والتِّرمِذيُّ لم يخرِّج له، وإنما أخرج له مع النسائيِّ ابنُ ماجه؛ كما رقم عليه في «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٤) و«تذهيب التهذيب» (٤/٢٣٤).

(٥) زيد في النسخ: (عنه).

(٦) في (أ) مضبوطًا: (بغرة)؛ بغين معجمة، والمثبت من مصدره.

(٧) في (ج): (فقال).

(٨) في (ب): (بعرة).

(٩) كذا في (أ) منقوطة، وفي (ب) و(ج): (تقبلها)، وفي مصدره: (تفتلها).

(١٠) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٤).

(١١) قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٣٦): (أظنُّها في «الزهريات» للذهليِّ).

٣- باب الدُّخُولِ عَلَى المَيِّتِ بَعْدَ المَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي كَفَنِهِ

١٢٤١- ١٢٤٢- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ وَيُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى فَرَسِهِ مِنْ مَسْكَنِهِ بِالسُّنْحِ حَتَّى نَزَلَ، فَدَخَلَ المَسْجِدَ، فَلَمْ يُكَلِّمِ النَّاسَ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَتَيَمَّمَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُسَجًّى بِبُرْدِ حِبَرَةٍ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ، ثُمَّ بَكَى، فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللهِ، لَا يَجْمَعُ اللهُ عَلَيْكَ مَوْتَتَيْنِ، أَمَّا المَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكَ فَقَدْ مُتَّهَا.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ خَرَجَ وَعُمَرُ يُكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَالَ: اجْلِسْ، فَأَبَى، فَقَالَ: اجْلِسْ، فَأَبَى، فَتَشَهَّدَ أَبُو بَكْرٍ فَمَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ، وَتَرَكُوا عُمَرَ، فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ فَإِنَّ اللهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَالَ اللهُ عز وجل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...﴾ إِلَى ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وَاللهِ لَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ حَتَّى تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ النَّاسُ، فَمَا يُسْمَعُ بَشَرٌ إِلَّا يَتْلُوهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو عبد الله[١] بن المبارك، السيِّد الجليل العالم، وهو مولًى رحمة الله عليه[٢]، وشيخُ أهلِ خراسان.

قوله: (أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ وَيُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): أمَّا (معمر) فقد تقدَّم أعلاه[٣] ضبطُه، وأنَّه ابنُ راشد، وأمَّا (يونسُ) فقد تقدَّم فيه ستُّ لغاتٍ[ح٤]، وهو يونس بن يزيد الأيليُّ، تقدَّم بعض ترجمته[ح٧١]، وأمَّا (الزُّهريُّ) فقد تقدَّم مرارًا، وأنَّه[٤] مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب.

[قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن ابن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر][٥].

---

(١) (عبد الله): سقط من (ب).

(٢) في (النسخ): (عنه).

(٣) في (ب): (بظاهرها).

(٤) في (ب): (أنَّه).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (بِالسُّنْحِ): هو بالسِّين المضمومة، ثمَّ نونٍ ساكنةٍ، ثمَّ حاءٍ مهملتين، قال ابن قُرْقُول: (كان أبو ذرٍّ يقوله بإسكان النُّون، وهو منازلُ بني الحارث بن الخزرج بعوالي المدينة، بينه وبين منزل النَّبيِّ ﷺ ميلٌ)، انتهى، وقال أبو عبيد البكريُّ في «معجم البلدان»[معجم ما استعجم ٣/٧٦٠]: (السُّنُح، بضمِّ أوَّله وثانيه)، ولم يذكر غيرَه، وقد ذكر في «النِّهاية» ضمَّ النُّون وإسكانها[المطالع ٥/٥٨٨].

قوله: (فَتَيَمَّمَ النَّبِيَّ ﷺ): (تيمَّم)(١): قصد.

قوله: (وَهُوَ مُسَجًّى) أي: مغطًّى.

قوله: (بِبُرْدِ(٢) حِبَرَةٍ): قال ابن قُرْقُول: (و«البُرْد المُحَبَّر»: المُزيَّن، ومنه: «حُلَّة حِبَرَة»[خ٣٨٦٤]، و«بُرْد حِبَرة» وهي عَصْب اليمن، وقال الدَّاوديُّ: ثوبٌ أخضرُ)[المطالع ٢/٢١٣]، انتهى.

و(بُرْدِ حِبَرَةٍ): مضافٌ ومضافٌ إليه، وصفةٌ وموصوفٌ، و(حِبَرة): بكسر الحاء المهملة، وفتح المُوَحَّدة، ثمَّ راء، ثمَّ تاء التَّأنيث.

قوله: (ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ): إن قيل: في أيِّ مكان قبَّله؟ فالجواب: أنَّ في «النَّسائيِّ الصَّغير» و«ابن ماجه»: (قبَّله بين عينيه)[س٤/١١، ق١٦٢٧]، [وفي «الشَّمائل»[ح ٣٧٣]: (فوضع -يعني: أبا بكر- [فمه] بين عينيه) يعني: بين عيني النَّبيِّ ﷺ، يعني: للقُبلة](٣).

قوله: (ثُمَّ قَالَ(٤): بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي): تقدَّم الكلام على التَّفدية بأحد الأبوين أو بهما فيما تقدَّم[ح٩٧٩]، ويأتي أيضًا[ح٤٠٥٤، وقبل ح٦١٨٤]، وأنَّ الصحيح: جوازُه من غير كراهة وإن كانا مؤمنين كهذا، والله أعلم.

قوله: (لَا يَجْمَعُ اللهُ عَلَيْكَ مَوْتَتَيْنِ): في الدُّنيا، وذلك لأنَّ(٥) عمرَ قال: (إنَّ الله يبعث نبيَّه، فيقطع أيديَ رجال(٦) وأرجلَهم)[حم١٣٠٢٨].

قوله: (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ): هو أحدُ الفقهاء السَّبعة الذي تقدَّم في السَّند، فانظره.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): قد تقدَّم [الكلامُ] على إعرابها والخلاف في أوَّل مَن قالها في أوَّل هذا

---

(١) في (ج): (أي).
(٢) في (ج): (برد).
(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).
(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ثمَّ بكى فقال).
(٥) في (ج): (أن).
(٦) في (ب): (أناس)، وكُتِبَت فوق (رجال) في (أ) و(ج).

التعليق[ح٧]، وتقدَّم(١) في (الجمعة): أنَّه رواها عنه عليه الصلاة والسلام بضعٌ وثلاثون صحابيًّا[ح٩٢١].

قوله: (فَلَا(٢) يُسْمَعُ بَشَرٌ): (يُسمَع): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، (وبشرٌ): مَرْفوعٌ، منوَّن، قائم مقام الفاعل.

١٢٤٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ ابْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ أُمَّ العَلَاءِ -امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ- أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُ اقْتُسِمَ المُهَاجِرُونَ قُرْعَةً، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، فَأَنْزَلْنَاهُ فِي أَبْيَاتِنَا، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكِ أَنَّ اللهَ أَكْرَمَهُ؟» فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ اليَقِينُ، وَاللهِ إِنِّي لأَرْجُو لَهُ الخَيْرَ، وَاللهِ مَا أَدْرِي -وَأَنَا رَسُولُ اللهِ- مَا يُفْعَلُ بِي»، قَالَتْ: فَوَاللهِ لَا أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ مِثْلَهُ.

وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عُقَيْلٍ: «مَا يُفْعَلُ بِهِ». وَتَابَعَهُ شُعَيْبٌ، وَعَمْرُو بن دِينَارٍ، ومَعْمَرٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعد الإمامُ، وتقدَّم (عُقَيْل): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، وتقدَّم (الزُّهْرِيُّ(٣)) أعلاه(٤)/. [١/١٦٨أ]

قوله: (أَنَّ أُمَّ العَلَاءِ امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ): (أمُّ العلاء): هي بنت الحارث بن ثابت بن خارجة الأنصاريَّة، بايعت رسولَ الله ﷺ، ويقال: إنَّها زوجة زيد بن ثابت، وأمُّ ابنه خارجةَ، روى حديثَها الزُّهريُّ عن خارجةَ بنِ زيدٍ عن أمِّ العلاء: (طار لنا عثمان...)، أخرج لها البخاريُّ والنَّسائيُّ(٥)، وقال ابنُ عبد البَرِّ في «الاستيعاب»: (أمُّ العلاء الأنصاريَّة من المبايعات، حديثُها عند أهل المدينة، روى عنها: خارجةُ بن زيد بن ثابت وعبدُ الملك بن عُمير، وكان رسول الله ﷺ يعودها في مرضها...) إلى أن قال: (وقال ابن السَّكن: إنَّ أمَّ العلاء التي روى عنها خارجةُ غيرُ(٦) التي روى عنها عبدُ الملك بن

(١) في (ب): (وقد تقدَّم).
(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فما).
(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ابْن شِهَابٍ).
(٤) في (ب): (قريبًا).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٧٥).
(٦) في (ب): (عن).

عُمَير، وذكر أمَّ العلاء امرأةً ثالثةً، فقال: هي غيرُهما[١] جميعًا، مُخرَّج[٢] حديثُها عن[٣] أهل الشام، إلَّا أنَّه في عيادة رسول الله ﷺ[الاستيعاب٩٥٧] انتهى[٤]، ولا أعرف اسم أمِّ العلاء، والله أعلم.

قوله: (اقْتُسِمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً): (اقتُسِمَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(المهاجرون): قائمٌ مقامَ الفاعل، مَرْفوعٌ؛ وذلك لأنَّ الأنصار اقتسموا المهاجرين، فإذا قرأتَه مبنيًّا للفاعل يكون المهاجرون اقتسموا غيرَهم، وهو خلاف الواقع، والله أعلم.

قوله: (فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ) أي: صار في قرعتنا.

قوله: (عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ): هو بفتح الميم، ثمَّ ظاء معجمة مشالة ساكنة، والباقي معروف، وهذا غاية في الظهور عند أهله كاد[٥] أن يكون عندهم بديهيًّا، غير أنِّي سمعت بعض الفقهاء في جنازةٍ أهملَ (مظعونًا)، وهو عثمان بن مظعون بن حبيب بن وَهْب الجُمَحيُّ، أبو السائب، أحد السابقين، تُوُفِّيَ بعد سنتين ونصف من الهجرة[٦]، قيل: إنَّه أوَّل مَن دُفِن بالبقيع، كذا في «المستدرك» بسندٍ واهٍ[٧]، وقد ذكرتُ ما في ذلك في تعليقي على «سيرة ابن سيِّد النَّاس»، وفي «المستدرك» أيضًا في ترجمة أسعد بن زُرَارة عن عبد الله بن أبي بكر ابن حزم: أنَّه أوَّل مَن دُفِنَ بالبقيع[٣/١٨٦]، وهذا موقوف، وعبد الله تابعيٌّ، وقد ذكر القولَين ابنُ عبد البَرِّ، فقال في ترجمة أسعد: (إنَّه أوَّل مَدفون به -أي: بالبقيع- كذلك كانت الأنصار تقول، وأمَّا المهاجرون فقالوا: أوَّل مَن دُفِن بالبقيع عثمانُ بن مظعون)[الاستيعاب٥٩]، انتهى.

قوله: (فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذي تُوُفِّيَ فِيهِ): (وجِع): بكسر الجيم، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فَلَمَّا تُوُفِّي وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ): الكلُّ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ[٨] أيضًا.

قوله: (رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ): تقدَّم أعلاه[٩] أنَّ (أبا السَّائب) كنيةُ عثمانَ بنِ مظعون

---

(١) في (ب): (غيرها).

(٢) في (ب): (يخرج).

(٣) عن سقط من (ب).

(٤) انظر «الإصابة» (٤/٤٧٨).

(٥) في (ب): (كان).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٥٥١).

(٧) «المستدرك» (٣/١٨٩-١٩٠)، ولم يصحِّحه الحاكم، وقال الذهبيُّ في «التلخيص»: (سنده واهٍ كما تراه).

(٨) زيد في (ب): (جدًّا).

(٩) في (ب): (بظاهرها).

رحمة الله عليه.

قوله: (اليَقِينُ) أي: الموت، وقال بعض المُفسِّرين في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]: المُوقَن به: النَّصرُ، وقيل: الموت[(١)].

قوله: (مَا يُفْعَلُ بِي): سيأتي الكلام عليه قريبًا.

قوله: (لَا أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا): (زكَّاه): إذا أثنى عليه ووصفه.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ (عُفَيْرًا) بضمِّ العين المهملة، وفتح الفاء، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ مِثْلَهُ): (اللَّيث): هو ابن سعد الإمام الجوَاد، وقوله: (مثله) أي: تابع يحيى ابنَ بُكَير في روايته عن اللَّيث[(٢)] الحديثَ، فرواه كهو، وقال: (ما يُفعل بي)، وحديث سعيد هذا أخرجه البخاريُّ هُنَا وفي (التعبير)[خ٧٠٠٣] عن سعيدٍ، عن اللَّيث، عن عُقَيل، عن الزُّهريِّ، عن خارجةَ به.

قوله: (وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ[(٣)] عَنْ عُقَيْلٍ: «مَا يُفْعَلُ بِهِ») يعني: فخالف نافعُ بنُ يزيد اللَّيثَ عن عُقَيل، فرواه: (ما يُفعَل[(٤)] به).

قوله: (وَتَابَعَهُ شُعَيْبٌ، وَعَمْرُو[(٥)] بْنُ دِينَارٍ، وَمَعْمَرٌ) أي: تابع هؤلاء الثَّلاثةُ عُقَيلًا على رواية: (ما يُفعَل به).

و(نافع بن يزيد): كَلاعيٌّ، عنِ ابنِ الهادي وجعفرِ بن ربيعة، وعنه: سعيد بن أبي مريم وأبو صالح الكاتب، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٦٧هـ)[(٦)]، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وعلَّق له البخاريُّ تعليقًا، قال[(٧)] أحمد بن صالح: (كان من ثقات النَّاس)، وقال أبو حاتمٍ وغيرُه: (لا بأس

---

(١) انظر «المحرَّر» (٣٦٢/٨).

(٢) زيد في (ج): (في).

(٣) في (ب): (بريد) هذا الموضع والآتي، وهو تصحيف.

(٤) (ما يفعل): سقط من (ب).

(٥) في (ج): (وتابعه عمرو)، وكذا كانت في (أ) قبل الإصلاح.

(٦) هكذا في النسخ: (١٦٧)، والذي في من مصادر ترجمته (١٦٨)، انظر «الجرح والتعديل» (٤٥٨/٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩٦/٢٩)، «تذهيب التهذيب» (١٨٧/٩).

(٧) في (ج): (وقال).

به)، وأمَّا (شعيب) فهو ابن أبي حمزة، و(مَعْمَر): تقدَّم[1] ضبطُه مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وهو ابن راشد.

ومتابعة مَعْمَرٍ رواها النَّسائيُّ في (الرؤيا) عن سُوَيد بن نصر، عن عبد الله بن المبارك، عن مَعْمَر[كن٧٥٨٧][2]، ومتابعة شعيبٍ أخرجها البخاريُّ في (الشهادات)[ح٢٦٨٧] و(التَّعبير) عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهريِّ[ح٧٠٠٤]، وأمَّا متابعة عمرو بن دينار، عن الزُّهريِّ؛ فلم أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يُخرِّجها شيخنا فيما قرأته عليه[3].

قوله: (مَا يُفْعَلُ بِي): (يُفعل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، قال شيخنا: (فيحتمل أن يكون قبل إعلامه بالغفران له، وقد روي: «ما يُفعَل به»، وهو الصَّواب؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يعلم من ذلك إلَّا ما يُوحى إليه)، قال: (وقال الدَّاوديُّ: «ما يفعل بي» وَهَمٌ، وقوله: «ما أدري ما يُفعل بي» أي: في أمر الدُّنيا ممَّا يصيبهم[4] فيها وإن كان وَعَدَهُ بالظهور، فقد كان قبل ذلك مواطنُ خاف فيها الشِّدَّةَ، و«سورة الأحقاف» مكيَّة[5]، و«الفتح» مدنيَّة[6])، انتهى، وقال القرطبيُّ: (ما يُفعل بي في الدُّنيا من نفعٍ أو ضُرٍّ[7]، وإلَّا فنحن[8] نعلم قطعًا أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خيرُ البريَّة يوم القيامة، وأكرمهم على الله)، انتهى[9]، وقوله: (ما يُفعل به)، قاله قبل أن يُخبر أنَّ أهل بدر من أهل الجنَّة، انتهى[التوضيح٩/٤٠٧].

فالحاصل: أنَّ رواية (بي) وُهِّمَتْ، وصُوِّب (به)، وعلى تقدير صحَّتها أُوِّلت، وقد تكلَّمنا على رواية (به) ما معناها.

---

(١) في (أ) و(ب): (فتقدَّم).

(٢) لكن لفظه: (ما يفعل بي)، وأخرجها البخاريُّ في (التعبير) عن عبدان، عن ابن المبارك، عن مَعْمَر به، ولفظه: (ما يفعل بي)، لكن وقع في رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي: (به).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٣٩): (أمَّا متابعة عَمرو بن دينار؛ فوصلها ابنُ أبي عمر في «مسنده» عن ابن عُيَينة عنه)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤٥٦).

(٤) في (ب): (تصيبهم).

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ [الأحقاف: ٩].

(٦) يشير إلى قوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وانظر «التوضيح» (٩/٤٠٧).

(٧) في (ج): (ضرر).

(٨) في النسخ: (فيجب)، والمثبت من «التنقيح».

(٩) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (١٩/١٨٧)، والكلام بتمامه معزوًّا للقرطبيِّ في «التنقيح» (١/٣٠٥).

وقوله[(١)]: (و«سورة الأحقاف» مكيَّة، و«الفتح» مدنيَّة): قال بعض الأئمَّة: هذه السُّورة -يعني: الأحقاف- مكيَّة مُحكَمة إلَّا آيتين إحداهما: قوله: ﴿قُلْ[(٢)] مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، والثَّانية: ﴿وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي﴾ [الأحقاف: ٩]، قالوا: ليس[(٣)] في كتاب الله آيةٌ مِن المنسوخ ثبت حكمُها كهذه الآية، ثبت ستَّ عشرةَ سنة، وناسخها أوَّل (الفتح)، وممَّن نصَّ على أنَّ ذلك ناسخُها الشَّافعيُّ في «أحكام القرآن»[(٤)]، والله أعلم.

١٢٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثَّوْبَ عَنْ وَجْهِهِ أَبْكِي، وَيَنْهَوْنِي عَنْهُ وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَا يَنْهَانِي، فَجَعَلَتْ عَمَّتِي فَاطِمَةُ تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ».

تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعَ جَابِرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بُنْدَارٌ، وتقدَّم ما (البُندار)، وتقدَّم مُتَرجَمًا [ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّ (غُنْدُر) بغين معجمة مضمومة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مفتوحة ومضمومة، وتقدَّم [مَن] لقَّبه بذلك، وأنَّ معناه: المشغِّبُ، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر [ح٨٧].

قوله: (لَمَّا قُتِلَ أَبِي): والدُ جابرٍ عبدُ الله بن عمرو بن حَرَام -بالراء- قُتِلَ في أُحُد[(٥)] وهي في شوَّال سنة ثلاث، رحمة الله عليه، وسيأتي تاريخها أيضًا [قبل ح٤٠٤١].

قوله: (فَجَعَلَتْ عَمَّتِي فَاطِمَةُ تَبْكِي): (فاطمة)[(٦)] هذه عمَّةُ جابر: هي بنت عَمرو بن حرام، بالراء كما تقدَّم قريبًا، صحابيَّة رضي الله عنها[(٧)].

(١) في (ب): (قوله).

(٢) (قل): سقط من (ب).

(٣) زيد في (ج): (آية).

(٤) «أحكام القرآن» (٣٧/١)، وانظر «البرهان في علوم القرآن» (٤٠/٢).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤١٧).

(٦) (فاطمة): سقط من (ب).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٩٣١).

وفي الصَّحابيَّات: هند بنت عَمرو بن حَرَام، وهي عمَّة جابر أيضًا[١]، وهي غير هذه، ورأيت في حاشية على «البخاريِّ» -والحاشية بِخَطِّ العلَّامة[٢] غياث الدين ابن العاقوليِّ[٣] شيخِنا- قال فيها: (قال (قال أبو عمرو بن الصَّلاح: عمَّةُ جابر التي جعلت تبكي أباه يوم أُحُد اسمُها فاطمة بنت عمرو بن حرام، وسمَّاها الواقديُّ هندًا)، انتهى، وكذا رأيته في «علوم ابن الصلاح»[ص٣٧٨]، وقال ابنُ طاهر والنوويُّ: (سمَّاها الواقديُّ هندًا)، انتهى، وقد عرفتَ أنَّ هندًا غيرُ فاطمةَ[٤]/.

قوله: (**تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، مَا زَالَتِ المَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ**): قال القاضي عياض: (ظاهره أنَّه لفظ الرسول، وأنَّه [قال] للتَّأكيد عليه: [«ابكيه أو لا تبكيه»]، فقد حَصَل له من الفضل ما ذَكَر[٥]، على طريق التسلية لها، والتسوية لفعلها، أو المراد: «تبكيه» لمصابك ورزيَّتك، «أو لا تبكيه» لسرورك بما حصل له من الفضل، وقد يحتمل أن يكون ﷺ قال أحد اللَّفظين على هذا المعنى، وشكَّ الراوي أيُّهما قال؟)[إكمال٧/٥٠٠]، انتهى.

قوله: (**وَتَابَعَهُ[٦] ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ[٧]: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ: سَمِعَ جَابِرًا**) انتهى: أخرج هذه المتابعةَ مسلمٌ[٨] في (الفضائل) عن عبدِ بن حُمَيد، عن رَوح بن عُبَادة، عنِ ابنِ جُرَيج به[م(٢٤٧١)(١٣٠)]، والضمير في (تابعه) يعود على شعبة[٩].

٤ - بابُ الرَّجُلِ يَنْعَى إِلَى أَهْلِ المَيِّتِ بِنَفْسِهِ

قوله: (**بَابُ الرَّجُلِ يَنْعَى إِلَى أَهْلِ المَيِّتِ...**): قال شيخنا: (قال المُهلَّب: صواب الترجمة: باب الرجل يَنْعى إلى النَّاس الميِّتَ بنفسه)، انتهى، واعلم أنَّه لا بأس بالإعلام بموته للصلاة وغيرها،

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٩٤٢).

(٢) (العلامة): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (العاقوني)، وهو تحريف.

(٤) قال ابنُ حَجَر في «الفتح» (١٩٤/٣): (وقع في «الإكليل» للحاكم تسميتُها هند بنت عمرو، فلعلَّ لها اسمَين، أو أحدهما اسمها والآخر لقبها، أو كانتا جميعًا حاضرتَين).

(٥) في (ب) و(ج): (دلَّ)، وهي محتملة في (أ).

(٦) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (تابعه)؛ بلا واو.

(٧) (قال): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٨) (مسلم): سقط من (ب).

(٩) هذه الفقرة جاءت في النُّسَخ سابقًا قبل قوله: (تبكين أو لا تبكين...)، وهي مستدركة في هامش (أ).

بخلاف نَعْيِ الجاهليَّة، فإنَّه مكروه، وهو النِّداء بذكر مفاخره ومآثره، وكان الشريف إذا مات أو قُتِل، بعثوا راكبًا إلى القبائل ينعاه إليهم، وعلى هذا يُحمَل ما ورد عنه النهيُ[(١)]، والله أعلم[(٢)].

١٢٤٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا[(٣)] إسماعيلُ بن أبي أويس، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ[(٤)]، وأنَّ اسمَ أبي أويس عبدُ الله.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، و(ابْن الْمُسَيَّبِ): تقدَّم أنَّه بفتح يائه وكسرها، وأنَّ (المسيَّب) غيره لا يقال إلَّا بفتح يائه، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (نَعَى النَّجَاشِيَّ): (النَّعْيُ) بإسكان العين، وكسرها مع شدِّ الياء: هو اسم نداء الرجل الذي يأتي بالنعي[(٥)]، ومعنى (نعى النجاشيَّ): أعْلَمَهم بموته، وقد تقدَّم الكلام على (النجاشيِّ) قريبًا وبعيدًا[ح٧ وح١١٩٩]: أنَّه كلٌّ[(٦)] مَن مَلَكَ الحبشة، وقريبًا ضبطه، وأنَّه بتشديد الياء وتخفيفها، وبفتح النُّون وكسرها، وعن «ديوان الأدب»: أنَّه بتشديد الياء مع فتح النُّون وكسرها، وتخفيف الياء مع فتح النُّون[(٧)]، وأنَّه تُوُفِّيَ في السنة التاسعة من الهجرة في رجب، وكان اسمُه أصحمةَ[(٨)] -كما جاء في «البخاريِّ»[ح١٣٣٤]،

(١) انظر «التوضيح» (٩/٤١١).

(٢) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ متأخِّرة بعد قوله: (عن ابن شهاب...)، وهي مستدركة في (أ).

(٣) زيد في (ب): (هو).

(٤) في (ب): (الإمام مالك).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (١/١٨٥).

(٦) (كل): سقط من (ب).

(٧) لم يذكر الفارابيُّ في «ديوان الأدب» (١/٤٧٣) إلَّا لغة واحدة، قال: (بابُ «فَعَالٍ»: بفَتْح الفاء وكَسْر اللامِ)، وذكر فيه: (النَّجاشِي)، ولم ينصَّ على تخفيف الياء، ولعلَّ المؤلِّف نسب اللغات الثلاث للفارابيِّ نقلًا عن الزركشيِّ في «التنقيح» (١/٣٠٤)، لكنَّ الزركشيَّ عزا اللغة الأخيرة فقط لـ«ديوان الأدب»، فقال: («النجاشي»: فيه ثلاث لغات: تشديد الياء مع فتح النُّون وكسرها، وتخفيف الياء مع فتح النُّون، حكاه صاحب «ديوان الأدب» في «باب فعال»).

(٨) في (ب): (أضحمة)، وهو تصحيف.

وفي «مسند ابن أبي شيبة»: (صَحْمة)[١] بفتح الصَّاد وإسكان الحاء المهملتين، وقال: (هكذا قال لنا يزيد، وإنَّما هو صمحة)[٢] يعني: بتقديم الميم على الحاء- ابن أبجر[٣]، وقيل: بُجْري، كذا حكى مُغُلْطاي[٤]، ولم يذكر غيره، وقيل: اسمه صحمة، بتقديم الحاء على الميم -كما تقدَّم-، وعكسه، وقيل: بالخاء، نقله شيخنا[٥]، قال: (وقال مقاتل في «نوادره» اسمه: مكحول ابن صَصَّة) ومعنى أصحمة: عطيَّة، وقيل: اسمه سُلَيم، وقيل: حازم، حكى هذين القولين النَّوويُّ في «مبهماته» مع أصحمة[٦].

ورأيت في حاشيةِ نسخةٍ صحيحةٍ من «البخاريِّ»: (قال في «المُغْرِب»: النَّجاشِي: ملك الحبشة، بتخفيف الياء سماعًا من الثِّقات، وهو اختيار الفارابيِّ[٧]، وعن صاحب «التكملة» بالتشديد[٨]، وعن الغُوريِّ كلتا اللُّغتين، وأمَّا بشدِّ الجيم فخطأ[المُغرِب٢/٢٩٠])، انتهت، وهو رجل صالح جليل القدر رحمة الله عليه، وقد تقدَّم[ح١١٩٩].

تنبيهٌ هو فائدةٌ: قال السُّهيليُّ بعد أن أرَّخ وفاته بما تقدَّم: (وصلَّى عليه بالبقيع، رَفَع الله سريره بأرض الحبشة حتَّى رآه وهو بالمدينة، فصلَّى عليه[٩]، وتكلَّم المنافقون فقالوا: يصلِّي على هذا العِلج؟! فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾[١٠] [آل عمران: ١٩٩])[الروض٢/٩٤]،

---

(١) في المطبوع من «مصنَّف ابن أبي شيبة» (١١٥٣٦) و(١٢٠٧٩) و(٣٧٢٢٩): (أصحمة)، لكن عزاه لـ«المصنَّف» -كالذي هنا: (صحمة)- ابنُ قرقول في «مطالع الأنوار» (٣٨٩/١)، والنوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (٢٥/٧)، والحافظ في «الفتح» (٢٤١/٣)، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٢٩٢) في غير هذا الحديث من طريق يزيد بن هارون: (صحمة).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٢٥/٧).

(٣) انظر «الروض الأُنُف» (٧٩/٢).

(٤) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١١٧).

(٥) «التوضيح» (٤١٤/٩)، وحكاه الحافظ في «الفتح» (٢٤١/٣) عن الإسماعيليِّ، قال: (وهو غلط).

(٦) انظر «الإشارات» (ق٩).

(٧) حكى الفارابيُّ في «ديوان الأدب» في باب (فعال) (٤٧٣/١) فتح النون وكسر الشين، ولم ينصَّ على تخفيف الياء، كما بيَّناه في التعليق السابق.

(٨) قال الصغانيُّ في «التكملة والذيل والصلة» مادَّة (نجش): (وقال الجوهريُّ: «النَّجاشي -بالفتح- اسم ملك الحبشة»، ولم يتعرَّض للياء؛ وفيها قولان؛ أحدهما: تشديدها، والآخر: تخفيفها، وهو أعلى وأفصح).

(٩) في (ب): (بالمدينة ﷺ).

(١٠) انظر «تفسير الطبري» (٢١٠٧/٣).

ورفعُ السرير أيضًا هو في كتاب «الشفا» للقاضي عياض رحمه الله(١)، ونقل شيخنا في مكان من هذا الشرح قال: (نقل ابن التِّين عن أبي حامد الإسفراينيِّ: أنَّه عليه الصلاة والسلام رُفِعَ له الحجاب حتَّى نظر إليه)، وقال قبله: (إنَّه أحضر روحه بين يديه حتَّى شاهدها، وصلَّى عليه، وارتفعت له جنازته(٢) كما كُشِفَ له عن بيت المقدس...) إلى أن قال: (وأنكر ابن جرير أن تكون الجنازة رُفِعَت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتَّى رآها، قال: لأنَّ ذلك غيرُ موجودٍ في خبرٍ، ولا روايةَ فيه عن عالِمٍ)، انتهى.

١٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ -وَإِنَّ عَيْنَيْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَتَذْرِفَانِ- ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ، فَفُتِحَ لَهُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تقدَّم أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عَين ساكنة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عمرو بن أبي الحجَّاج المقعد، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٧٥].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا بعيدًا[ح٢١٣].

قوله: (**حَدَّثَنَا أَيُّوبُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة كيسان السَّخْتِيَانيُّ، الإمامُ المشهورُ.

قوله: (**عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ**): تقدَّم[ح٦١٠] أنَّ كلَّ ما في الكتب السِّتَّة (حُميد عن أنس) فهو حُميد الطويل -وهو حُميد بن أبي حُميد تير، ويقال: تيرويه- إلَّا حديثَين في «البخاريِّ»: الأوَّل: أنَّه «أخذ الراية زيد فأُصيب»، الحديث هذا(٣)، ورواه معه النَّسائيُّ[س٤/٢٦]، والثَّاني: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى غُبَارٍ سَاطِعٍ...» الحديث[ح٣٢١٤]، انفرد به البخاريُّ، فإنَّهما من رواية حُمَيد بن هِلَال عن أنسٍ، فاعلمه.

و(حُميد بن هلال) هذا: عدويٌّ، عديُّ تميم، بصريٌّ، يروي عن أنس، وعبد الله بن مُغَفَّل، وهشام بن عامر، وعبد الله بن الصامت، ومطرِّف ابن الشِّخِّير، وخلقٍ، وعنه: أيُّوبُ، وابنُ عَون، وشعبةُ، وخلقٌ، قال يحيى القطَّان: (كان لا يرضاه ابنُ سيرين)[الجرح والتعديل٣/٢٣٠] يعني(٤): لكونه دخل في شيء من عمل السلطان، وقال ابنُ مَعِين: (ثقة)، مات في ولاية خالد بن عبد الله على العراق،

(١) انظر «الشفا» (ص١١٣).

(٢) في (ج): (جنازة).

(٣) (هذا): سقط من (ب).

(٤) (يعني): سقط من (ب).

أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه[1].

قوله: (**أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ**) إلى آخره: (زيد) هذا: هو ابن حارثة -بالحاء المهملة، وبالثاء[2] المُثلَّثة- ابن شَراحيل[3]، وحارثةُ أسلم، وقد عُدَّ في الصَّحابة[4]، و(**جَعْفَرٌ**): هو ابن أبي طالب[5]، واسم أبي طالب عبدُ مناف[6] على الأصحِّ، تقدَّم، و(**عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ**): ورواحة: هو ابن ثعلبة، الأنصاريُّ، من بني الحارث بن الخزرج، أبو مُحمَّد، نقيبٌ بدريٌّ أميرٌ[7]، وكان قتلُ هؤلاء الثَّلاثةِ بمؤتة.

و(مؤتة): تُهمَز ولا تُهمَز وعليه أكثر الرواة[8]، بأدنى البَلْقَاء من أرض الشام، وكانت وقعتهم في جمادى الأولى سنة ثمان، وكان سببها أنَّه عليه الصلاة والسلام بعث الحارث بن عُمَير الأزديَّ أحدَ بني لِهْبٍ -بكسر اللَّام- بكتابه إلى الشَّام إلى ملك الروم، وقيل: إلى ملك بصرى، فعرض له شُرَحبيلُ بن عَمرو الغسَّانيُّ، فأوثقه رباطًا، ثمَّ قدَّمه، فضربَ عنقَه صبرًا، ولم يُقتَل له عليه الصلاة والسلام رسولٌ غيره، فاشتدَّ ذلك عليه حين بلغَه الخبرُ عنه، فبعث عليه الصلاة والسلام هذا الجيش، وهم ثلاثة آلاف، فنزل هرقل في مئة ألف من الرُّوم، وانضمَّ إليهم[9] من لَخْم وجُذَام والقَيْن وبَهْراء[10] مئةُ ألفٍ[11]، وقصَّتهم مشهورة في كتب المغازي والسير، وقال السُّهيليُّ: (فقد قيل: كان العدوُّ مئتَي ألفٍ من الرُّوم، وخمسين ألفًا من العرب، ومعهم [من] الخيول والسلاح ما ليس مع المسلمين، وفي قول ابن إسحاق: كان العدوُّ مئة ألف وخمسين ألفًا، وقد قيل: إنَّ المسلمين لم يبلغ عددهم ثلاثة آلاف)[الروض٤/٨١]، انتهى، وفي «سيرة مُغُلْطاي الصُّغرى»: (فأمَّر صلى الله عليه وسلم زيدَ بن حارثة على ثلاثة آلاف...) إلى أن قال: (وجدوا بها[12] نحو مئة ألفِ رجل)[الإشارة٢٩٩]، انتهى.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/٦١٦)، وانظر «الجرح والتعديل» (٣/٢٣١)، «تهذيب الكمال» (٧/٤٠٣).

(٢) في (ج): (والثاء).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٢)، «الإصابة» (١/٥٦٣).

(٤) انظر «أُسْد الغابة» (١/٤٨٥)، «الإصابة» (١/٢٩٧).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص١٠٩).

(٦) في (ب): (المناف).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٣٩٦)، «تهذيب الكمال» (١٤/٥٠٦).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٨٦).

(٩) في (ج): (إليه).

(١٠) في (ج): (والبهراء).

(١١) انظر «عيون الأثر» (٢/٢٠٨).

(١٢) في (ب): (ما).

فحصل في عدد الكفَّار أقوالٌ أربعةٌ: مئتا ألف، ومئتان وخمسون ألفًا، ومئة وخمسون ألفًا، ونحو مئة ألف، وفي عدد المسلمين الصَّحابة رضوان الله عليهم قولان: ثلاثة آلاف، أو دون ذلك، والله أعلم، وسأذكر قتلى مؤتة في غزوتها مُسمَّين إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٤٢٦٨].

قوله: (وَإِنَّ عَيْنَيْهِ[(١)] لَتَذْرِفَانِ): هو بكسر [الراء بعد] الذَّال المعجمة، ومعناه: ينصبُّ دمعُهما.

قوله: (ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ، فَفَتَحَ اللهُ عَلِيهِ[(٢)]): هذا الذي أحفظه، وقال مُغْلْطاي: (وقال -يعني: عليه الصلاة والسلام-: «إنْ قُتِل -يعني: زيدًا- فجعفر، فإن قُتِل فعبد الله، فإن قُتِل فليرتضِ المسلمون برجل منهم»، فقُتِلوا -يعني: الأمراء الثلاثة- كما رتَّبهم عليه الصلاة والسلام، فأخذ الرَّاية ثابتُ بن أقرم العجلانيُ، إلى أن اصطلحوا على خالد، وقال الحاكم: فلمَّا قاتلهم خالد قَتَل منهم مَقْتَلةً عظيمةً، وأصاب غنيمةً، وقال ابن سعد: «إنَّما انهزم المسلمون»[(٣)]، وقال ابن إسحاق: «انحازت كلُّ طائفة من غير هزيمة»[(٤)]، ورُفِعَت الأرض للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم حتَّى رأى مُعْتَرَك القوم)[الإشارة٢٩٩].

وقوله: (حتَّى فتح[(٥)] الله عليه): كذا هنا، وقد تقدَّم في المسألة قولان آخران، قال ابن سيِّد النَّاس: (والمختار من ذلك ما ذكره ابن إسحاق مِن انحياز كلِّ فئة عن الأخرى من غير هزيمة)، قال: (وقد وقع ذلك في شعرِ لقيس بن[(٦)] المُسحَّر كذلك، وأَطْلَعَ اللهُ رسولَه [على ذلك] من يومه، فأخبر به عليه الصلاة والسلام أصحابَه بالمدينة قبل ورود الخبر بأيَّام)[العيون٢/١٠/٢]، والقصَّة مشهورة.

٥ - بابُ الإِذْنِ بِالجَنَازَةِ

وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا آذَنْتُمُونِي».

قوله: (وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه...) الحديث: (أبو رافع) هذا: هو نُفَيع، مُصغَّرُ (نافع)، مدنيٌّ نزل البصرة، عن عُمرَ، وعثمانَ، وأُبَيٍّ، وعنه: قتادةُ، وبَكرٌ المزنيُّ، ثقةٌ نبيل، أخرج له الجماعة[(٧)]، وقد تقدَّم مُتَرْجَمًا، ولكن طال العهد به[ح٢٨٣].

---

(١) كذا في النُّسَخ، وهي رواية الحديث (٣٠٦٣)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عَيْنَيْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم).

(٢) كذا في النُّسَخ، وهي رواية أبي ذرٍّ في الحديث (٣٠٦٣)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَفُتِحَ لَهُ).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/١٢٠).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/٢٧).

(٥) الرواية هنا: (ففتح) كما تقدَّم، ولعلَّه سبق قلم.

(٦) (بن): سقط من (ب).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٤).

وتعليقه هذا سلف في (الصَّلاة) في (باب كنس المسجد) عن سليمان بن حرب[ح٤٥٨] وأحمد ابن واقد[ح٤٦٠]، ويأتي في (الجنائز) عن مُحَمَّد بن الفضل[ح١٣٣٧]، وأخرجه مسلمٌ في (الجنائز) عن أبي الربيع الزَّهرانيِّ(١) وأبي كامل الجحدريِّ[م٩٥٦]، وأخرجه أبو داود فيه عن سليمان بن حرب ومُسَدَّد[د٣٢٠٣]، وابنُ ماجه فيه عن أحمد بن عبدة[ق١٥٢٧]، سبعتهم عن حمَّاد بن زيد، عن ثابت البنانيِّ، عن أبي رافع، والله أعلم/. [١/١٦٩أ]

١٢٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ، فَدَفَنُوهُ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ، أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعْلِمُونِي؟» قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكَرِهْنَا -وَكَانَتْ ظُلْمَةٌ- أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ، فَأَتَى قَبْرَهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا(٢) أَبُو مُعَاوِيَةَ): قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال -يعني: البخاري- في «الحجِّ»[ح١٧٨٣](٣)، و«الشهادات»[ح٢٦٦٦]، و«تفسير ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾»[ح٤٩٣٥] و﴿تَبَّتْ﴾[ح٤٩٧٢](٤)، وفي «الطلاق»[ح٥٢٦٥]، و«الأطعمة»[ح٥٣٨٨]، و«الأدب»[ح٦١٣٠]، و«الدعاء»[ح٦٣٧٧]، و«التعبير»[ح٧٠١٢](٥)، و«التوحيد»[ح٧٣٧٦]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا أبو معاوية»، نسبَه ابنُ السَّكَن في بعض هذه المواضع: ابنَ سلَام، وقد صرَّح البخاريُّ باسمه في «كتاب النِّكاح» وغيرِه، فقال: «حدَّثنا ابن سلَام: حدَّثنا أبو معاوية: حدَّثنا هشام...»[ح٥١٣١]، فذكر حديثًا في قول الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧]، وقال في «الوضوء»: «حدثنا مُحَمَّد بن المثنَّى: حدَّثنا مُحَمَّد بن خازم»، يعني: أبا معاوية...)، فذكر حديثَ: «مرَّ عليه الصلاة والسلام بقبرين(٦)»[ح٢١٨]، قال: (وذكر أبو نصر(٧) أنَّ مُحَمَّدَ بن سلَام ومُحَمَّدَ بن المثنَّى يرويان عن أبي معاوية)[التنقيد٣/١٠١٦]، انتهى، وقد لخَّص شيخُنا هذا فقال: (وأبو معاوية يروي عنه مُحَمَّدُ بن سلَام

---

(١) تحرف في (ب): إلى (الرهواني).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٣) وهو فيه منسوب: (محمد بن سلام)، وسقطت نسبته في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٤) وهو فيه منسوب: (محمد بن سلام).

(٥) وقع فيه في رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والكشميهنيِّ: (هو أبو كريب، محمَّد بن العلاء)، وفي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي: (محمد بن سلام).

(٦) في النُّسخ تبعًا لبعض نسخ «تقييد المهمل»: (بقبر)، والمثبت من مصدره، وهو موافقٌ لما في «الصحيح».

(٧) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٦٥٣) و(٢/٦٨٢).

ومُحَمَّدُ بن المثنَّى)[التوضيح٩/٤٢٢]، انتهى، وأمَّا[(١)] المِزِّيُّ فلم يبيِّنْهُ[(٢)].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٣)] أَبُو مُعَاوِيَةَ): هو مُحَمَّد بن خازم، بالخاء المعجمة، الضَّريرُ الحافظُ، عن هشامٍ والأعمشِ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وعليٌّ، وابنُ مَعِين، ثبتٌ في الأعمش، وكان مرجئًا، مات في صفر سنة (١٩٥هـ)، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، وله ترجمة في «الميزان»[(٤)]، تقدَّم[(٥)] مُتَرجَمًا، ولكن بَعُدَ العهد به[ح١٠].

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ): هو بالشين المعجمة، واسمُه: سليمانُ بن أبي سليمان فيروزَ، وقيل: خاقان، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٠٢].

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم أنَّه عامر بن شَراحيل، و(الشَّعبيُّ): بفتح الشين، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنِّي سمعتُ مَن يقوله أو يقرؤه بالكسر، جهلًا منه.

قوله: (مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُهُ): هذا الإنسان لا أعرفه، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (الظاهر أنَّ هذا المبهمَ المرأةُ أمُّ مِحْجَن)، ثمَّ ذكر ما يقوِّيه[(٦)]، انتهى، قال الجوهريُّ: (ويقال للمرأة أيضًا: إنسان، ولا تقل[(٧)]: إنسانة، والعامَّة تقوله)، انتهى، وأمُّ محجن: تقدَّم الكلام عليها، هل هي أمُّ محجن، أو محجنة، أو الخرقاء؟[ح٤٥٨].

قوله: (فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ): اعلم أنَّه ﷺ صلَّى على القبر بعدما دُفِن صاحبُه أربع[(٨)] مرَّاتٍ أو أكثر[(٩)]، أَسْتَحْضِرُ من ذلك: مرَّةً بعد ليلة[(١٠)]، ومرَّةً بعد ثلاثة أيَّام[(١١)]، ومرَّةً بعد شهر، والله أعلم، وذلك في البراء بن معرور كما قدَّمته[قبل ح١٢٣٧].

---

(١) في (أ): (وما).

(٢) في (ب): (يتنبه)، وفي (ج): (ينبه)، وانظر «تحفة الأشراف» (٥/٣٢).

(٣) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/٥٣٣) و(٤/٥٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/١٢٣).

(٥) في (ب): (وتقدَّم).

(٦) في «الإفهام» بعد أن ذكر أنَّها أمُّ محجن: (ويقوَّى بطلحة بن البراء)؛ فليتأمَّل، انظره في الإفهام (١١١).

(٧) في (ج): (يقال).

(٨) في (ج): (ثلاث)، وكذا كانت في (أ) قبل الإصلاح.

(٩) (أو أكثر): سقط من (ج).

(١٠) أخرجه ابن ماجه (١٥٣٣) من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه في المرأة التي كانت تقمُّ المسجد.

(١١) أخرجه ابن ماجه (١٥٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في المرأة التي كانت تقمُّ المسجد، ولفظه: (فسأل عنها بعد عدَّة أيَّام)، وأخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٤/٤٧) ولم يعيِّن المُتَوفَّى، وقال بعده: (وهذا التأقيت لا يصحُّ ألبتَّة، وإنَّما يصحُّ ما ذكره بعض الرواة عن حماد بن زيد: «فسأل عنها بعد أيام»)؛ وهو ما رواه ابن ماجه.

وصلَّى على قبر أمِّ سعد بن عبادة بعد شهر، كما رواه التِّرمذيُّ[ت١٠٣٨]، وقد صلَّى على قبرِ التي كانت تكنس المسجد(١) وقبرِ البراء(٢)، ويقال: إنَّه صلَّى على قبر حَبيب بنِ حُبَاشة، أو خُبَيب بن حُبَاشة، أو حَبيب بن خُماشَة(٣)، قال الذَّهبيُّ في الثَّالث: (مُختلَف في صحبته)(٤)، ويقال: إنَّه صلَّى على قبر طلحة بن البراء، دُفِن ليلًا(٥)، والله أعلم، وسيأتي كلام في حبيب أيضًا[ح١٣١٩].

٦ - باب فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْتَسَبَ

وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

قوله: (فَاحْتَسَبَ): (الاحتساب): هو ادِّخار الثَّواب عند الله عَزَّ وَجَلَّ، وقد تقدَّم[ح٣٥]، وقال شيخنا: (احتَسَبَ فلانٌ ولدَه، إذا مات كبيرًا، وافترَطَهُ(٦)، إذا مات صغيرًا، قاله ابن فارس، وابن سيده، والأزهريُّ، وآخرون)، انتهى(٧)، وقال ابن دريد: (احتَسَبَ فلانٌ عند الله خيرًا، إذا قدَّمه)[الجمهرة١/٢٧٧]، وهذا الأخيرُ نقلتُه من «الجمهرة»، فعلى ما قاله ابن دريد، يشمل الكبير والصَّغير.

١٢٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنَ النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

---

(١) أخرج حديث صلاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قبرها البخاريُّ (٤٥٨)، ومسلم (٩٥٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٤/٤٩).

(٣) صلَّى النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قبر حبيب بن حُبَاشة، كما في «تجريد أسماء الصحابة» (١/١١٧)، «أسد الغابة» (١/٥٠٢)، «الإصابة» (١/٣٠٥)، وخبيب بن حباشة: تصحيف من (حبيب بن حباشة)، قال الحافظ في «الإصابة» (١/٣٠٥): (وذكر العسكريُّ في «التصحيف» أنَّه خُبَيب؛ بالمعجمة والتصغير، ولم يُتَابع عليه)، وأمَّا حبيب بن خماشة؛ فقد روى عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثًا، كما في «معرفة الصحابة» (٢/٨٣٠)، «الإصابة» (١/٣٠٦)، قال الحافظ في ترجمته: (وتقدَّم قريبًا حبيب بن حباشة، وهو غير هذا؛ لأنَّه مات في عهد النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(٤) سيأتي في الحديث (١٣١٩) نقل المصنف عن الذهبي دون ذكر الاختلاف في صحبته، ثم ذكر أنَّ ابن ماكولا قال في «الإكمال» (٢/١٩٢): (مختلف في صحبته)، وكذا قال ابن الجوزيِّ في «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص١٧٩)، علمًا أنَّ الذهبيَّ لم يذكر في «تجريد أسماء الصحابة» (١/١١٧) الاختلاف في صحبته.

(٥) «معجم الطبرانيِّ الكبير» (٤/٢٨)، «معرفة الصحابة» (٢/٨٤٢)، وفيهما: (فجاء حتى وقف على قبره، فصفَّ الناس معه، ثمَّ رفع يديه فقال: «اللهم الْقَ طلحة تضحك إليه ويضحك إليك»).

(٦) في (ب) و(ج): (وأفرطه)، وهو تحريف.

(٧) «التوضيح» (٩/٤٣٠)، وانظر «مُجمَل اللغة» (ص٢٣٤) مادَّة (حسب)، «المحكم» (٩/١٥٥)، «تهذيب اللغة» (٤/١٩٣)، «الصحاح» و«لسان العرب» و«القاموس» مادَّة (حسب).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ مهملةٌ، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو بن أبي الحجَّاج، المنقريُّ المُقعَد، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٧٥].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تقدَّم أنَّه ابن سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢١٣].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ): تقدَّم أنَّه ابن صُهَيب.

قوله: (يُتَوَفَّى لَهُ ثَلاثَةٌ(١)): (يُتَوَفَّى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ثلاثةٌ): قائمٌ مقام الفاعل مَرْفوعٌ منوَّن.

قوله: (لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ) أي: الإثم، أي: ماتوا قبل بلوغهم سنَّ التَّكليف، فتُكتَب عليهم الآثام، وذكر الدَّاوديُّ: أنَّه يُروَى: (لم يبلغوا الخُبث) أي: فعل المعاصي، قال ابن قُرْقُول: (وهذا لا يُعرف) [المطالع٢/٣١٣].

١٢٤٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ النِّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا، فَوَعَظَهُنَّ، وَقَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ كَانُوا حِجَابًا مِنَ النَّارِ»، قَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَانِ، قَالَ: «وَاثْنَانِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ، منسوب إلى جدِّه فُرهود، وقد تقدَّم مُتَرْجَمًا، والنِّسبة إلى فُرهود: فُرهوديٌّ، وفراهيديٌّ[ح٢٦٤].

قوله: (عَنْ(٢) عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ): تقدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بنُ عبد الله ابنِ الأصبهانيِّ، وتقدَّم كيف ضبط (أصبهان)، وأنَّها بفتح الهمزة، وأهل المشرق(٣) يقولونها بالفاء، وأهل الغرب يقولونها بالباء، وقيَّدها أبو عبيدٍ البكريُّ بكسر الهمزة(٤)، مُطَوَّلًا[ح١٠١].

قوله: (عَنْ ذَكْوَانَ): هو أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٩، ١٠١]، من الأئمَّة الثِّقات، سمع منه الأعمشُ ألفَ حديثٍ.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان(٥) الخُدْريُّ، منسوبٌ إلى خُدْرة

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (ثلاث).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٣) في (ج): (الشرق).

(٤) انظر «معجم ما استعجم» (١٦٣/١).

(٥) (ابن سنان): سقط من (ب).

من الأنصار، رضي الله عنه، تقدَّم ببعض الترجمة[1][ح١٩].

قوله: (قَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَانِ): تقدَّم أنَّ في «مبهمات ابن بَشْكُوال»: (المرأةُ أمُّ مبشِّر، قال ذلك ابن بكير، وقيل: هي أمُّ سُلَيم، ذكر ذلك [أبو] يحيى بن أبي مسرَّةَ[2] في «مسنده»، وقيل: هي أمُّ هانئ، والله أعلم)، انتهى[3]، قال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ: (وفيه نظر)، ثمَّ ذكر النَّظر الذي فيه مُطَوَّلًا في (الجنائز)، فانظره إن أردته من كلامه[4].

١٢٥٠- وَقَالَ شَرِيكٌ عَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ».

قوله: (وَقَالَ شَرِيكٌ عَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ): إنَّما أتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ فيه تصريحَ ابنِ الأصبهانيِّ بالتَّحديث من أبي صالحٍ ذكوانَ[5]، ولِمَا فيه من زيادة أبي هريرة مع أبي سعيد، [وزيادة أبي هريرة في حديثه]: (لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ).

و(شَرِيك) هذا: هو الذي يظهر لي أنَّه شريك بن عبد الله بن [أبي] شَريك النَّخَعيُّ القاضي، أبو عبد الله الكوفيُّ، أحدُ الأعلام، ترجمتُه معروفةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين، وقال غيرُه: (سيِّئ الحفظ)، وقال النَّسائيُّ: (لا بأس به)، وهو أعلم بحديث الكوفيِّين من الثَّوريِّ، قاله ابن المبارك، تُوُفِّيَ سنة (١٧٧هـ)، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وأخرج له مسلم في المتابعات، وأخرج له الأربعة، له ترجمةٌ في «الميزان» [٢/٢٧٠][6].

[وتعليقُ شَريك لم يكن في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وقد أخرجه ابنُ أبي][7] شيبة[ش١١٩٩٨] عنه، عن ابنِ الأصبهانيِّ به.

(١) زيد في (ب): (عليه).

(٢) في (ب) و(ج): (مرَّة)، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/١٦٢-١٦٣).

(٤) انظر «الإفهام» (ص١٥١-١٥٢).

(٥) (ذكوان): سقط من (ج).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٣٦٦-٣٦٧)، «تهذيب الكمال» (١٢/٤٦٢)، «الكاشف» (٢/١٠).

(٧) ما بين معقوفين خرم في (أ).

١٢٥١- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ، فَيَلِجَ النَّارَ إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): هو عليُّ بن عبد الله، ابنُ المدينيِّ، الحافظُ المشهورُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَينة الإمام، أحد الأعلام.

قوله: (سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ(١) المشهورُ، تقدَّم(٢) مُتَرْجَمًا[ح٣].

قوله: (فَيَلِجَ النَّارَ): هو بنصب (يلج)، جواب النَّفي، وهذا ظاهرٌ، وقال بعضهم: («فيلجَ» بالنَّصب جواب القسم(٣))، قال الطِّيبيُّ: الفاء إنَّما تنصب المضارع إذا كانت للسَّببيَّة، ولا سببيَّةَ هنا؛ إذ ليس موت الأولاد سببًا لورودهم في النَّار، فإن كانت الرِّواية بالنَّصب، فلا مَحِيدَ عنها)، انتهى(٤).

قوله: (إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ): قال البخاريُّ عقيبه: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، كذا في بعض النُّسخ(٥)، و(تَحِلَّة القسم): هي بفتح المُثَنَّاة فوقُ، وكسر الحاء المهملة، ثمَّ لام مُشدَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء، أي: تحليلها، قيل: هو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ...﴾ إلى قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٦٨-٧١] وهو الجواز على الصِّراط -وهو جسرٌ ممدودٌ بين ظهرانَي جهنَّم أعاذنا الله منها- أو عليها وهي جامدة كالإهالة، وقيل: المراد: سرعة الجواز عليها، وقلَّة أمد الورود، يقال: ما فعلت ذلك إلَّا تحليلًا، أي: تعذيرًا، يُضرَب مثلًا لمَن يَقْصِد تحليلَ يمينِه بأقلِّ ما يمكن(٦)، [١/١٦٩ب] وقيل: القسم محذوف، تقديره: واللهِ/ وَإِن منكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا(٧)، والله أعلم، وهذا القول هو الذي أشار إليه البخاريُّ على ما هو في بعض النُّسخ، وسأذكر في آخر هذا التعليق أقوالًا في الورود، إن شاء الله تعالى وقدَّره[قبل ح٦٥٧٣].

(١) (العالم): سقط من (ب).
(٢) في (ج): (وتقدَّم).
(٣) الذي في «التنقيح»: (النفي)، وهو أولى لكن يكون فيه تكرار مع ما سبق.
(٤) «التنقيح» (١/٣٠٥)، انظر «الكاشف» (٤/١٤١٩-١٤٢٠).
(٥) هو في رواية كريمة، انظر «الفتح» (٣/١٤٨).
(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٨٨-٢٨٩).
(٧) انظر «تفسير البغوي» (٣/٢٠٣).

٧- بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ القَبْرِ: اصْبِرِي

١٢٥٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرٍ وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «اتَّقِي اللهَ وَاصْبِرِي»، قَالَتْ: فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبْ بِمُصِيبَتِي -وَلَمْ تَعْرِفْهُ- قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْ باب النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَّابِينَ، قَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ، قَالَ: إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى.

قوله: (بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرٍ): هذه المرأة لا أعرف أحدًا سمَّاها.

قوله: (لـم تُصَبْ): هو بضمِّ التَّاء، وفتح الصَّاد، مبنيٌّ لما لـم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (بَوَّابِينَ): هو جمع (بوَّاب)، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

قوله: (عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى) أي: أوَّل نزولها، وأصله: الضَّرب في الشَّيء الصُّلب، ثمَّ استُعِير لكلِّ نازلٍ مكروهٍ بغتةً.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨- بابُ غُسْلِ المَيِّتِ وَوُضُوئِهِ بِالمَاءِ وَالسِّدْرِ

وَحَنَّطَ ابْنُ عُمَرَ ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَحَمَلَهُ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: المُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا.

وَقَالَ سَعِيدٌ: لَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَا مَسِسْتُهُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «المُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ».

قوله: (بَابُ غَسْلِ[(١)] المَيِّتِ وَوُضُوئِهِ): أمَّا (الغَسل) فقد تقدَّم بما فيه من اللُّغتين[قبل ح١٦٧]، وهو هنا بالفتح: اسم الفعل، وهو بالضَّمِّ اسم الماء، وهو قول أبي زيد، وقيل: فيهما معًا اسمُ الفعل، وهو قول الأصمعيِّ، وأمَّا قوله: (ووُضوئه) فهذا[(٢)] بالضَّمِّ؛ لأنَّه اسم الفعل، وبالفتح هو الماء، وقد تقدَّم ما في ذلك[قبل ح١٣٥].

قوله: (وَحَنَّطَ ابْنُ عُمَرَ ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ): (حنَّط): بشدِّ النُّون، أي: طيَّب بالحَنوط، وهو

(١) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (غُسل)؛ بضمِّ الغين.

(٢) في (ج): (فهو).

طِيبٌ يُطيَّب به الميِّت من طِيبٍ يُخلَط[١]، وهو الحِناط أيضًا، بكسر الحاء، قالت أسماء: (ولا تذروا على كفني حِنَاطًا)[٢].

وأمَّا الابن الذي لسعيد بن زيد الذي حنَّطه ابن عمر، فهو عبد الرَّحمن بن سعيد، كما[٣] رويناه في «جزء أبي الجهْم العلاء بن موسى الباهليِّ»، في نحو نصف الجزء[٤]، وفي بعض النُّسخ: (عبد الرَّحمن ابن سعْد بن زيد)، وهي خطأٌ، والله أعلم.

قوله: (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ): تقدَّم أنَّه يقال فيه: (يتوضَّ)، و(يتوضَّأْ)، و(يتوضَّا) مُطَوَّلًا[ح١٣٨].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا): هذا الموقوف هنا على ابن عبَّاس رواه الحاكم مرفوعًا عنه، ثمَّ صحَّحه على شرطهما[١/٣٨٥].

وقوله: (لَا يَنْجُسُ): هو بضمِّ الجيم في أصلنا هنا وفي التي بعدها، وقد تقدَّم الكلام فيه، وفي «الصِّحاح»: (نجِس الشَّيءُ -بالكسر- ينجَس) يعني: بالفتح، وفي «أفعال ابن القطَّاع»: (نجِس الشيء -يعني: بالكسر- ونجُس)[الأفعال٣/٢٥٩] يعني: بالضَّمِّ، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ سَعِيدٌ): كذا في أصلنا[٥]، وفي الطُّرَّة نسخةٌ: (سعْد)[٦] وهو سَعْد بن أبي وقَّاص، وفي نسخة أخرى صحيحةٍ: (سَعْد) أيضًا -بغير ياء- وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ بلا تردُّد، وقد شرح شيخنا المؤلِّف على (سعْد) بغير ياء، فقال: (وأمَّا أثر سَعْدٍ فرواه ابنُ أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطَّان، عن الجَعْدِ، عن عائشة بنت سعْد، قالت: أُوذِن سعْدٌ بجنازة سعيد بن زيد وهو بالبقيع، فجاء فغسَّله...[ش١١٢٥١])، وذكر الأثرَ كلَّه[التوضيح٩/٤٤٤]، ولم يتعرَّض لسعيدٍ بزيادة (ياء) بالكليَّة[٧]، والله أعلم.

قوله: (لَمَا مَسِسْتُهُ): هو بكسر السِّين الأولى، (أَمَسُّه): بفتح الميم، وضمِّ السِّين، هذه هي اللُّغة

---

(١) في (أ) و(ب): (يخلطه)، ولعلَّ المثبت من (ج) هو الصواب.

(٢) «الموطَّأ» (١/٢٢٦)، وانظر «مطالع الأنوار» (٢/٣١٥).

(٣) في (ب): (لما).

(٤) «جزء أبي الجهم» (ص٤٥)، وأخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» (١/١٠٢)، كما قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٥١).

(٥) في (ب): (لفظة لنا).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر وأبي الوقت.

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٥٢): («قال سعد...»: وقع في رواية الأصيليِّ وأبي الوقت: «وقال سعيدٌ»؛ بزيادة ياء، والأوَّل أولى، وهو سعد بن أبي وقَّاص، كذلك أخرجه ابنُ أبي شيبة... وقد وجدتُ عن سعيد بن المسيَّب شيئًا من ذلك، أخرجه سمُّويه في «فوائده» من طريق أبي واقد المدنيِّ قال: قال سعيد بن المسيَّب: لو علمتُ أنَّه نجسٌ، لم أَمَسَّهُ).

الفصيحة، وحكى أبو عبيدة(١): (مَسَسْتُ الشَّيء -بفتح الميم- أَمُسُّهُ، بضمِّها)، وربَّما قالوا: (مِسْتُ(٢) الشَّيءَ)، يحذفون منه السِّينَ الأولى، ويحوِّلون كسرتها إلى الميم، ومنهم مَن لا يحوِّل، ويترك الميم على حالها مفتوحةً(٣)، وقد تقدَّم[ح٨٨٠].

قوله: (**المُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ**): تقدَّم أعلاه أنَّ فيه لغتين، فتحَ الجيم وضمَّها.

١٢٥٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، **عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، **عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ** الأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ **حِينَ تُوُفِّيَتِ ابْنَتُهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا** ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ **أَكْثَرَ** مِنْ ذَلِكِ -**إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكِ**- بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الآخِرَةِ **كَافُورًا أَوْ شَيْئًا** مِنْ **كَافُورٍ**، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ، **فَآذِنَّنِي**»، فَلَمَّا فَرَغْنَا، **آذَنَّاهُ**، فَأَعْطَانَا **حَقْوَهُ** فَقَالَ: **«أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهَا»** تَعْنِي: إِزَارَهُ.

قوله: (**عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ**): تقدَّم أنَّ (أيُّوب) هذا: هو ابن أبي تميمة كيسانَ، قبل هذا بقليل، وأنَّ (السَّخْتِيانيَّ) يتحرَّر فيه ثلاثُ لغاتٍ في سِينه[ح٧١٤].

قوله: (**عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ**): تقدَّم الكلام عليها، وأنَّها نُسَيبة، بضمِّ النُّون، وفتح السِّين، ومنهم مَن يفتح النُّون، ويكسر السِّين، وقد ذكر هذا الخلافَ غيرُ واحد(٤)، وقال ابن ماكولاء[الإكمال٧/٣٣٧] وجماعةٌ[تبصير المنتبه٤/١٤١٥]: (نُسيبة -بضمِّ النُّون-: أمُّ عطيَّة، وبفتح النُّون: أمُّ عُمارة) [ح١٦٧]، و(أمُّ عطيَّة) هذه: هي نسيبة بنت كعب، وقيل: بنت الحارث، صحابيَّة فاضلة غازية مغسِّلة للموتى، رضي الله عنها، وقد تقدَّمت[ح١٦٧، قبلح٣٠٥]، أخرج لها الجماعة، وأحمدُ في «المسند»(٥).

قوله: (**حِينَ تُوُفِّيَتِ ابْنَتُهُ، فَقَالَ اغْسِلْنَهَا**(٦)...) الحديث: تقدَّم الخلافُ في هذه البنت[ح١٦٧]، وأنَّ الصحيح: أنَّها زينب كما(٧) في «مسلم»[م(٩٣٩) (٤٠)]، قال الدِّمياطيُّ هنا ما لفظه: (تُوُفِّيَت زينب سنة ثمان من الهجرة، وكانت أمُّ أيمن وأمُّ سلمة وسودة ممَّن غسَّلها، وماتت أختُها أمُّ كلثوم في

---

(١) في (أ) و(ب): (عبيد)، والمثبت موافق للموضع السابق ولمصادره.

(٢) في (ج): (أمست).

(٣) انظر «تهذيب اللغة» (١٢/٢٢٧)، «الصحاح» مادَّة (مسس).

(٤) انظر «الأسماء المبهمة» (ص٣٠٩)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٨٢٨).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٩٥٧)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣١٥).

(٦) في (ب): (اغسليها)، وينظر هامش «اليونينيَّة».

(٧) في (ب): (لما).

شعبان سنة تسع، وكانت أسماء بنت عُمَيس وصفيَّة بنت عبد المطَّلب ممَّن غسَّلها في نساءٍ من الأنصار، فيهنَّ أمُّ عطيَّة، ونزل في حُفْرَتها أبو طلحة، وقيل: عليُّ بن أبي طالب، والفضل، وأسامة، وماتت رقيَّة قبلهما ورسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ببدر في رمضان على رأس سبعةَ عشرَ شهرًا من مهاجره، ولمَّا دُفِنت أمُّ كلثوم، قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «دفن البنات من المكرمات») -وقد تقدَّم في (الوضوء) الكلامُ عليه، وما قيل فيه[ح١٦٧]- (وماتت فاطمة بعد النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بستَّة أشهرٍ في شهر رمضان لثلاثٍ خلون منه) انتهى، وما ذكره هذا الحافظ مشهورٌ معروفٌ، وهو الصحيح في تاريخ وفاة فاطمة، وقيل: بعده عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بثلاثة أشهر، وقيل: بثمانية أشهر، وقيل: بسبعين يومًا، وقيل: بشهرين، وكان عمرها تسعًا وعشرين سنة، وقيل: ثلاثين، وقيل: إحدى وعشرين، وقيل: خمسًا وثلاثين(١)، وقد قدَّمتُ بعضَ ما ذكرتُه هنا، وعزوتُ الحديث الذي ذكره في (الوضوء)، ومَن فيه ممَّن تكلَّم فيه[ح١٦٧].

قوله: (**أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكِ**)، وكذا قوله: (**إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكِ**): هما بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث، فلا تغفل عنه.

قوله: (**كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ**): الظاهر أنَّه شكٌّ من الرَّاوي، والله أعلم.

قوله: (**فَآذِنَّنِي**): هو بمدِّ الهمزة، وكسر الذَّال، أي: أعلِمْنَني(٢)، وهذا ظاهرٌ، وكذا (**آذَنَّاهُ**): هو بمدِّ الهمزة أيضًا.

قوله: (**حَقْوَهُ**): (الحَقْو): بفتح الحاء المهملة -وقال شيخنا: (وكسرها، والفتح أعرف) [التوضيح٩/٤٥١]، انتهى- وإسكان القاف، أي: إزاره، وسيجيء مُفسَّرًا بذلك[ح١٢٥٧]، والأصل في (الحَقْو): مَعْقِد الإزار، وجمعه: أَحْق وأَحْقاء، ثمَّ سُمِّي به الإزار؛ للمجاورة(٣)، والحكمة في إشعارها بحقوه؛ للتبرُّك بآثاره الشَّريفة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: (**أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ**(٤)): هو بفتح الهمزة، وسكون الشين المعجمة، ثمَّ عين مكسورة مهملة، أي: اجعلنه ممَّا يلي شعر جسدها، والشِّعار: ممَّا يلي الجسد؛ لأنَّه يلي الشَّعر، والدِّثار: ما فوق

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٨٠٠).

(٢) في (ب): (أعلمتني)، وفي (ج): (أعلميني).

(٣) انظر «النهاية» (١/٤١٧) مادَّة (حقا).

(٤) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (إيَّاها).

الشِّعار، وفُسِّر في الحديث: «الْفُفْنَهَا فيه»، وسيجيء قريبًا[ح١٢٦١]، وقال ابن وهب: (اجعلن لها منه المِئزر)(١).

٩- بابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ وِتْرًا

١٢٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ، فَآذِنَّنِي»، فَلَمَّا فَرَغْنَا، آذَنَّاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

قَالَ أَيُّوبُ: وَحَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ، وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: «اغْسِلْنَهَا وِتْرًا»، وَكَانَ فِيهِ: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا»، وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «ابْدَؤُوا بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الوُضُوءِ مِنْهَا»، وَكَانَ فِيهِ: أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تقدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة)، وأنَّ ابنَ السَّكَن نسبه في بعض(٢) المواضع التي جاء فيها مُبهَمًا: (ابن سلام)/ عن عبد الوهَّاب، وذكر أبو نصر أنَّ البخاريَّ يروي [١/١٧٠أ] في «الجامع» عن مُحَمَّدِ بن سلام، وبندارٍ مُحَمَّدِ بن بشَّار، وأبي موسى مُحَمَّد بن المثنَّى، ومُحَمَّد بن عبد الله بن حَوشَب الطَّائفيِّ، عن عبد الوهَّاب الثَّقفيِّ، انتهى(٣)[ح٥٦٨]، وقال شيخُنا: (وشيخُه فيه [محمَّد] وهو(٤) ابنُ سلَام، كما نسبه ابنُ السَّكَن)[التوضيح٩/٤٥٥]، انتهى، وفي هذا الكلام نظرٌ؛ إنَّما نسبه ابنُ السَّكَن في بعض تلك الأماكن، أي: الأبواب التي أبهمه فيها البخاريُّ: ابنَ سلام، لا هذا المكان بعينه، كذا قال أبو عليٍّ فاعلمه(٥)، والمِزِّيُّ في الطَّريقين -هذا، والطَّريق الآخَر الذي يروي فيه أيُّوب عن حفصة- لم ينسبه، بل قال(٦): (مُحَمَّد عن عبد الوهَّاب الثَّقفيِّ)(٧)، والله أعلم.

---

(١) انظر «مسند الموطَّأ» للجوهري (ص٣٧٩)، «مطالع الأنوار» (٦/٦٢).

(٢) زيد في (ج): (هذه).

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٤٩٥) و(٢/٦٥٨).

(٤) في (ب): (ومحمد فيه ونسخة).

(٥) انظر «تقييد المهمل» (٣/١٠٢٠-١٠٢١).

(٦) في (ب): (قاله)، وزيد فيها: (عن).

(٧) «تحفة الأشراف» (١٢/٥٠٢) و(١٢/٥٠٧)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣/١٥٦): («محمَّد» شيخُه: لم يُنسَب في أكثر الروايات، ووقع عند الأَصيليِّ: «حدَّثنا محمَّد بن المثنَّى»، وقال الجيَّانيُّ: «يحتمل أن يكون محمَّدَ بنَ سلَام»، =

قوله: (**عَنْ أَيُّوبَ**): هو ابن أبي تميمة كيسانَ، السَّخْتِيَانيُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣١].

وقوله: (**عَنْ مُحَمَّدٍ**): هو ابن سيرين، العالمُ المشهورُ.

وقوله: (**عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ**): تقدَّمتْ قريبًا، وأنَّ الصَّحيحَ في اسمها نُسَيبةُ، بضمِّ النُّون، وفتح السِّين، وأمَّا أمُّ عُمارة، فهي[1] بفتح النُّون، وكسر السِّين: (نَسِيبة)، هذا هو الصَّحيح فيهما[ح١٢٥٣]، و(أمُّ عطيَّة): صحابيَّةٌ مشهورةٌ غازيةٌ غاسِلَةٌ، والله أعلم.

قوله: (**وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ**): تقدَّم الكلام بعيدًا وقريبًا جدًّا في هذه البنت، وأنَّها زينب[ح١٦٧ و١٢٥٣]، وتقدَّم قريبًا تاريخ وفاة البنات الأربع[ح١٢٥٣].

قوله: (**مِنْ ذَلِكِ**): تقدَّم قريبًا أنَّه بكسر الكاف، لأنَّه خطابٌ لمؤنَّثٍ.

قوله: (**آذِنَّنِي**) وكذا (**فَآذَنَّاهُ**[2]): تقدَّم قريبًا أنَّه بمدِّ الهمزة، أي: أعلِمْنَنِي[3]، وأعلمناه[ح١٢٥٣].

قوله: (**حَقْوَهُ**): تقدَّم الكلام عليه في ظاهرها[4][ح١٢٥٣].

قوله: (**فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا**): تقدَّم الكلام عليه قريبًا، وأنَّه بقطع الهمزة المفتوحة[ح١٢٥٣].

قوله: (**وَقَالَ**[5] **أَيُّوبُ: وَحَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ...**) إلى آخره: هذا ليس تعليقًا، ولكنَّه معطوفٌ على السَّند قبله، فرواه عن مُحَمَّد، عن عبد الوهَّاب الثَّقفيِّ، عن أيُّوبَ، عن حفصةَ[6] به، فإيَّاك أن تجعله تعليقًا.

قوله: (**وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «ابْدَؤُوا بِمَيَامِنِهَا»**): (أنَّه) بفتح الهمزة من (أنَّ)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَمَوَاضِعِ الوُضُوءِ**): هو بضمِّ الواو اسم الفعل، وقد تقدَّم أنَّه يقال فيه: بفتح الواو، ولكنِ الأوَّلُ أكثرُ.

قوله: (**وَمَشَطْنَاهَا**): هو بتخفيف الشين المعجمة، [والطَّاء] السَّاكنة.

= وأخرجه الإسماعيليُّ من رواية محمَّد بن الوليد -وهو البُسْريُّ- عن عبد الوهَّاب، وهو من شيوخ البُخاريِّ أيضًا).

(١) في (ب): (فهو).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فآذنني... آذَنَّاهُ).

(٣) في (ب) و(ج): (أعلميني)، وهو تصحيفٌ.

(٤) في (ب): (عليه قريبًا).

(٥) كذا في النسخ، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة»: (فقال)، ورواية (ق): (قال).

(٦) (به): سقط من (ب) و(ج).

قوله: (ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) أي: ثلاث ضفائر[١]، و(القرون): خصائل[٢] الشعر المُلتفَّة، وهي: الذَّوائب والغدائر، وقيل: إنَّما يُقال ذلك فيما طال، والله أعلم[٣].

١٠- بابٌ يُبْدَأُ بِمَيَامِنِ المَيِّتِ

١٢٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الوُضُوءِ مِنْهَا».

قوله: (عَنْ[٤] إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ): هو ابن عُلَيَّة، و(خَالِدٌ عَنْ حَفْصَةَ): هو ابن مِهْران[٥] الحذَّاء، و(حفصة): هي بنت سيرين[٦].

قوله: (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ): تقدَّمت أعلاه، نُسَيبةُ.

قوله: (فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ): تقدَّمت البنت ما اسمها قريبًا وبعيدًا[ح١٦٧و١٢٥٣].

قوله: (الوُضُوءِ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الواو، وكذا في التبويب.

١١- بابُ مَوَاضِعِ الوُضُوءِ مِنَ المَيِّتِ

١٢٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: لَمَّا غَسَّلْنَا ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ لَنَا وَنَحْنُ نَغْسِلُهَا: «ابْدَؤُوا بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الوُضُوءِ مِنْهَا».

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدٍ): أمَّا (سفيان) فالظاهر أنَّه الثَّوريُّ، ومستندي في ذلك: أنَّ عبدَ الغنيِّ ذكرَ في الرواة عن خالدٍ -وهو ابن مِهْران الحذَّاء- الثَّوريَّ، ولم يذكر في الرُّواة عنه ابنَ

---

(١) في النُّسَخ: (ثلاثة ظفائر)، وهو خطأ، وانظر كلام المؤلِّف على كتابتها في الحديث (١٢٦٢).

(٢) في (ب): (حبائل).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣٤٢/٥-٣٤٣).

(٤) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٥) في النسخ: (ابن عبد الله)، وخالد بن عبد الله: هو الواسطيُّ الطَّحَّان؛ كما تقدَّم في ترجمته (ح١٩١)، أمَّا الحذَّاء، فهو ابن مِهران، وهو الذي يروي عن حفصة بنتِ سيرين.

(٦) وهي منسوبةٌ إلى أبيها في «اليونينيَّة» و(ق)، وقال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣٧): (فائدةٌ: حفصة بنت سيرين هي غاسلة التابعيَّات، وأمُّ عطيَّة: اسمها نسيبة، وهي غاسلة الصَّحابيَّات).

عُيَيْنة(١)، وأمَّا وكيعٌ -وسيأتي قريبًا بعض ترجمتِه[ح١٢٦٢]- فروى عنِ السُّفيانَين(٢)، والله أعلم.

(١٢) بابٌ: هَلْ تُكَفَّنُ المَرْأَةُ فِي إِزارِ الرَّجُلِ؟

١٢٥٧- حدَّثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَمَّادٍ: أخبَرنا ابنُ عَوْنٍ، عن مُحَمَّدٍ:
عن أُمِّ عَطِيَّةَ، قالَتْ: تُوُفِّيَتْ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ فقالَ لَنا: «اغْسِلْنَها ثَلاثًا أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ، فَإِذا فَرَغْتُنَّ فَآذِنَّنِي». فَلَمَّا فَرَغْنا آذَنَّاهُ، فَنَزَعَ مِنْ حَقْوِهِ إِزارَهُ، وَقالَ: «أَشْعِرْنَها إِيَّاهُ».

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ): هو عبدالله بن عون بن أرطبان، لا ابن أمير مِصر، و(مُحَمَّد): هو ابن سيرين.

وقوله: (مِنْ ذَلِكِ) بكسر الكاف.

وقوله: (فَآذِنَّنِي)، وكذا (فَآذَنَّاهُ(٣)) بمدِّ الهمزة، كما تقدَّم قريبًا[ح١٢٥٣].

قوله: (مِنْ حَقْوِهِ): تقدَّم الكلام على (الحَقو)[ح١٢٥٣].

قوله: (أَشْعِرْنَهَا): تقدَّم ما الإشعار، وأنَّ (أشعِرنها) بقطع الهمزة[ح١٢٥٣].

١٣- بابٌ يُجْعَلُ الكَافُورُ فِي آخِرِهِ

قوله: (يُجْعَلُ الكَافُورُ): (يجعل): مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، و(الكافور): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل(٤).

١٢٥٨- ١٢٥٩- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ، فَآذِنَّنِي»، قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَغْنَا، آذَنَّاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».
وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ بِنَحْوِهِ، وَقَالَتْ: إِنَّهُ قَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه ابن أبي تميمة، وكذا (مُحَمَّد): هو ابن سيرين، وكذا (أُمُّ عَطِيَّةَ): نُسَيبة.

---

(١) ذكر عبدُ الغنيِّ في «الكمال» (ق٤٥٠) السُّفيانين فيمن روى عنِ الحذَّاء، لكنَّ المِزِّيَّ لم يذكر في «تهذيبه» (١٧٩/٨) سوى سفيان الثوريِّ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤٦٢/٣٠).

(٣) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (آذَنَّاهُ).

(٤) هذه رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يَجْعَل الكافورَ)، وبهما ضُبِط في (ق).

قوله: (كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ): تقدَّم أنَّه شكٌّ من الرَّاوي[ح١٢٥٣].

قوله: (وَعَنْ أَيُّوبَ): هو معطوفٌ على السَّند قبله فرواه عن حامد بن عمر، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوبَ، عن حفصةَ، عن أمِّ عطيَّة، فإيَّاك أن تجعله تعليقًا، وقد تقدَّم قريبًا مثلُه[ح١٢٥٤م].

١٤- بابُ نَقْضِ شَعَرِ المَرْأَةِ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُنْقَضَ شَعَرُ المَرْأَةِ.

(بَابُ نَقْضِ شَعَرِ المَرْأَةِ)... إلى (بَاب الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى).

قوله: (نَقْضِ) في التَّرجمة وفي كلام ابن سيرين وفي الحديث(١): بفتح النُّون، وإسكان القاف، وبالضَّاد المعجمة، معروفٌ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحَمَّد بن سيرين، وقد تقدَّم أنَّ بني سيرين الذكورَ خمسةٌ: مُحَمَّد، وأنس، ويحيى، ومَعْبد، وخالد(٢)، وأمَّا الإناث فحفصة، وكريمة، وعَمْرة، وسودة(٣)، والله أعلم، وأعلمُهم وأشهرُهم هو مُحَمَّد بن سيرين، والله أعلم.

قوله: (أَنْ يُنْقَضَ شَعَرُ المَرْأَةِ(٤)): (يُنقَض) مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شعر): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

١٢٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ أَيُّوبُ: سَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ قَالَتْ: حَدَّثَتْنَا أُمُّ عَطِيَّةَ: أَنَّهُنَّ جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ نَقَضْنَهُ، ثُمَّ غَسَلْنَهُ، ثُمَّ جَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ) (أحمد) هذا(٥): تقدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة) مُطَوَّلًا، فانظره[ح٤٧١].

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) تقدَّم أنَّه عبدُ الملك بن عبدِ العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ المكِّيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦].

---

(١) مراده ضبط الحروف؛ النون والقاف والضاد، لا ضبط الشكل؛ فإنَّه فيهما مختلفٌ عن الترجمة.

(٢) الذي تقدَّم في الحديث (٦٧) أنَّ بني سيرين ستَّةٌ من التَّابعين، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة.

(٣) انظر «التبصرة والتذكرة» (٣/٧٤-٧٥).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الميِّت).

(٥) في (ج): (هنا).

قوله: (قَالَ أَيُّوبُ): هو أيُّوب السَّخْتِيَانيُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣١].

قوله: (رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ): تقدَّم الكلام على هذه البنت قريبًا وبعيدًا، فانظره[ح١٦٧و١٢٥٣].

١٥- بابٌ: كَيْفَ الإِشْعَارُ لِلْمَيِّتِ

وَقَالَ الحَسَنُ: الخِرْقَةُ الخَامِسَةُ تَشُدُّ بِهَا الفَخِذَيْنِ وَالوَرِكَيْنِ تَحْتَ الدِّرْعِ.

قوله: (كَيْفَ الإِشْعَارُ؟): هو مصدر، بكسر الهمزة، وتقدَّم ما هو[ح١٢٥٣]، وسيجيء في هذا الباب أنَّه اللَّفُّ(١)[ح١٢٦١].

قوله: (وقال الحَسَنُ): تقدَّم أنَّه الحسن بن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، واسمُ والدِه أبو الحسن يسارٌ(٢)، [وتقدَّم] مُتَرْجَمًا[قبل ح١٧٦].

١٢٦١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: جَاءَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ مِنَ اللَّاتِي بَايَعْنَ، قَدِمَتِ البَصْرَةَ، تُبَادِرُ ابْنًا لَهَا، فَلَمْ تُدْرِكْهُ، فَحَدَّثَتْنَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ، فَآذِنَّنِي»، فَلَمَّا فَرَغْنَا، أَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَدْرِي أَيَّ بَنَاتِهِ، وَزَعَمَ أَنَّ الإِشْعَارَ: الفُفْنَهَا فِيهِ. وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَأْمُرُ بِالمَرْأَةِ أَنْ تُشْعَرَ وَلَا تُؤْزَرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حدَّثنا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ): تقدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة) مُطَوَّلًا فانظره[ح٤٧١].

قوله: (أَخْبَرَنَا ابنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم أعلاه اسمُه واسمُ أبيه[ح١٢٦٠]، وقوله: (أَنَّ أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه ابن أبي تميمة، وقوله: (سَمِعْتُ ابنَ سِيرِينَ): تقدَّم أنَّه مُحمَّد بن سيرين، وقوله: (أُمُّ عَطِيَّةَ): تقدَّمت.

قوله: (تُبَادِرُ ابْنًا لَهَا): هذا الابن لا أعلم أحدًا سمَّاه، والله أعلم به.

١٦- بابٌ هَلْ يُجْعَلُ شَعَرُ المَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

١٢٦٢- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ الهُذَيْلِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: ظَفَرْنَا شَعَرَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ، تَعْنِي: ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

وَقَالَ وَكِيعٌ: قَالَ سُفْيَانُ: نَاصِيَتَهَا وَقَرْنَيْهَا.

---

(١) تحرف في (ب): إلى (القف).

(٢) تحرف في (ب): إلى (سيار).

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): هو بفتح القاف، وكسر المُوَحَّدة، وهو ابن عُقبة السُّوائيُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢٩٩].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): الذي ظهر لي أنَّه الثَّوريُّ، سفيانُ بن سعيد بن مسروق، والله أعلم.

قوله: (عَنْ هِشَامٍ): هذا هو هشام بن حسَّان الأزديُّ مولاهم، الحافظ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١٢١٩].

قوله: (عَنْ أُمِّ الهُذَيْلِ): هي بضمِّ الهاء، وفتح الذال المعجمة، وهي حفصة بنت سيرين، تقدَّمت، وتقدَّم أنَّ أفضلَ التابعيَّات ثلاثُ نسوةٍ: حفصةُ، وعَمْرةُ بنت عبد الرَّحمن، وأمُّ الدَّرداء الصُّغرى هُجَيمة -أو جُهَيمة- بنت حُيَيٍّ(١) الأوصابيَّة[ح٣١٣].

قوله: (ظَفَرْنَا شَعَرَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ(٢) ﷺ): كذا هو في أصلنا بالظَّاء المعجمة(٣) المشالة، وهذا خطأ، وإنَّما هو بالضَّاد المعجمة غير المشالة(٤)، و(الضَّفر): نسج الشَّعر.

قوله: (قَالَ(٥) وَكِيعٌ): هو وكيع بن الجرَّاح الرُّؤَاسي، أبو سفيان، أحدُ الأعلام، عن الأعمشِ وهشامِ ابن عروة، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وإبراهيمُ بن عبد الله القصَّار، قال أحمدُ: (ما رأيتُ أوعى للعلم منه ولا أحفظَ، كان أحفظَ من ابنِ مَهْديٍّ)، وقال حمَّاد بن زيد: (لو شئت لقلت: أرجح من سفيان)، وقال أحمدُ: (لمَّا وُلِّيَ حفص بن غياث القضاءَ، هجره وكيع)، مات بعيد يوم عاشوراء سنة (١٩٧هـ)، أخرج له الجماعة(٦).

وقول(٧) وكيع: رواه الإسماعيليُّ من حديث عبد الله بن عمرو(٨) عنه به، ورواه من حديث المحاربيِّ عن سفيان، وقَبيصة عن سفيان، ورواه الفِرْيابيُّ عن سفيان، قاله شيخنا(٩).

---

(١) في (ب): (حي).

(٢) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٣) (المعجمة): سقط من (ب).

(٤) وهو على الصواب في «اليونينيَّة»: (ضفرنا).

(٥) كذا في النُّسَخ، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (وقال).

(٦) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/١٥٢)، (٣/٣٩٥)، «تاريخ بغداد» (١٣/٤٩٩)، (١٣/٥٠٧)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٦٢).

(٧) في (ب): (وقوله).

(٨) كذا تبعًا لـ«التوضيح»، وصوابه: (عمرو بن عبد الله)؛ كما ذكره ابنُ حجر في «تغليق التعليق» (٢/٤٦٣) حيث ساق سندَ الإسماعيليِّ، وكما ذكره العينيُّ في «عمدة القاري» (٦/٤٠٧).

(٩) انظر «التوضيح» (٩/٤٦٦).

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ): الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، كما تقدَّم أعلاه[1]، والله أعلم.

قوله: (وَقَرْنَيْهَا) أي: جانبي رأسِها.

١٧- بابٌ يُلْقَى شَعَرُ المَرْأَةِ خَلْفَهَا

قوله: (يُلْقَى شَعَرُ المَرْأَةِ خَلْفَهَا): (يُلقَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شعرُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل/. [١/١٧٠ب]

١٢٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَتْنَا حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِالسِّدْرِ وِتْرًا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ، وَاجْعَلْنَ فِي الآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ، فَآذِنَّنِي»، فَلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَظَفَرْنَا شَعَرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٣].

١٨- بابُ الثِّيَابِ البِيضِ لِلْكَفَنِ

١٢٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَةٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا[2] عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك الزَّاهدُ، العالمُ المشهورُ، وشيخُ أهل خراسان.

قوله: (كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ): (كُفِّن): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (يَمَانِيَةٍ): هو بتخفيف الياء، ويجوز على قلَّة تشديدُها[3].

قوله: (سَحُولِيَّةٍ): هي بفتح السِّين، وضمِّ الحاء المهملتين، منسوبة إلى (سَحُول) بفتح السِّين وضمِّ الحاء، كما تقدَّم، قرية باليمن، وقال في «النِّهاية»: (إنَّ «سَحول» القريةَ فيها ضمُّ السِّين)، وقال ابن وهب وابن حبيب: (السحول: القطن)[4]، وقال ابن الأعرابيِّ: (هي بيض نقيَّة من القطن خاصَّة)، قال:

---

(١) في (ب): (قريبًا).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (يمن).

(٤) انظر «المنتقى شرح الموطَّأ» (٢/٤٦٠).

(والسَّحل: الثَّوب النَّقيُّ من القطن)، وقد جاء في «البخاريِّ» في (باب الكفن بغير قميص) مُفسَّرًا بهذا(١)[ح١٢٧١]، وقال القُتَبِيُّ: (سُحول -بالضَّمِّ- جمع «سَحْل»(٢) وهو الثَّوب الأبيض)(٣).

قوله: (مِنْ كُرْسُفٍ): هو بضمِّ الكاف، وإسكان الرَّاء، وبسين مهملة مضمومة، وبالفاء القطن، وهو العُطْب أيضًا، بضمِّ العين، وإسكان الطاء المهملتين -ويجوز ضمُّ الطَّاء- وبالمُوَحَّدة، وله أيضًا اسمٌ آخرُ، وهو البِرْس، بكسر المُوَحَّدة ثمَّ راء ساكنة ثمَّ سين مهملة، والله أعلم(٤).

١٩- باب الكَفَنِ فِي ثَوْبَيْنِ

١٢٦٥- **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيدٍ، **عَنْ أَيُّوبَ**، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَوَقَصَتْهُ -أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ-** فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، **وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ**، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم أنَّ (العارمَ): الشِّرِّيرُ، أو الشَّرس، وهو بعيدٌ من العرامة[ح٦٠].

قوله: (**عَنْ أَيُّوبَ**): تقدَّم أنَّه ابن أبي تميمة كيسانَ، السَّخْتِيَانيُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ**): هذا الرَّجل لا أعلم أحدًا سمَّاه، وقد وقع عند الصَّخرات، موقفِ النَّبيِّ ﷺ.

قوله: (**فَوَقَصَتْهُ، أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ**): سيأتي الكلام عليه بُعَيد هذا[ح١٢٦٦].

قوله: (**وَلَا تُحَنِّطُوهُ**): تقدَّم قريبًا ما(٥) (الحَنوط)[قبل ح١٢٥٣].

قوله: (**وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ**): كذا في «البخاريِّ» و«مسلم»[م١٢٠٦]، وفي أفراد مسلم: (ولا وجهه)[م١٢٠٦ (٩٨)]، واستُغرِبَتْ، قال البيهقيُّ: (وذِكْرُ الوجهِ وَهَمٌ من بعض رواته في الإسنادِ [والمتنِ]، والمتنُ الصحيحُ: «لا تغطُّوا رأسه»، كذا أخرجه البخاريُّ، وذِكرُ الوجهِ فيه غريبٌ) انتهى(٦).

---

(١) قال: (ثلاثة أثواب سحول كُرْسُف)، وهو القطن.

(٢) في (ج): (سحلة).

(٣) انظر «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص٣١٨)، وليس فيه: (سُحول: بالضمِّ)، وانظر الكلام بتمامه في «مشارق الأنوار» (٤٧٣/٢).

(٤) انظر «المخصَّص» (٣٨٤/١).

(٥) في (أ) و(ب): (من)، ولعلَّ المثبت من (ج) هو الصواب.

(٦) انظر «السنن الكبرى» (٣٩٣/٣)، وتعقَّبه ابنُ التركماني في «الجوهر النقي» -وهو بهامش «السنن الكبرى»- =

والعلَّةُ التي اطَّلعتُ أنا عليها قولُ شعبةَ: (حدَّثنيه أبو بشر، ثمَّ سألتُه عنه بعد عشر سنين، فجاء بالحديث كما كان إلَّا أنَّه قال: «لا تُخمِّروا رأسَه ولا وجهَه»)[1]، وهذا يدلُّ على ضعفها، قال بعضُ الحُفَّاظ: (وقد رُوِي في هذا: «خمِّروا وجهه، ولا تُخمِّروا رأسه»)، انتهى[2]، وقد عزاها بعض شيوخي[3] إلى الطرشوشي[4] في «الحجِّ»[5].

وفي تخمير الوجه ثلاثةُ مذاهبَ، أحدها: الجواز، الثاني[6]: المنع[7]، الثالث[8]: الفرق بين الحيِّ والميِّت، فإن كان حيًّا فله تغطيتُه، وإن كان ميِّتًا لم يَجُزْ، قاله أبو مُحَمَّد ابن حزم[9].

٢٠- بابُ الحَنُوطِ لِلْمَيِّتِ

١٢٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَأَقْصَعَتْهُ -أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصَتْهُ- فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اغسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

= بقوله: (قلت: قد صحَّ النَّهيُ عن تغطيتهما، فجمعهما بعضهم، وأفرد بعضهم الرأس، وبعضهم الوجه، والكلُّ صحيح، ولا وَهَمَ في شيءٍ منه في متنه، وهذا أولى من تغليط مسلم).

(١) أخرجه النسائيُّ في «المجتبى» (٥/١٩٦).

(٢) انظر «زاد المعاد» (٢/٢٢٥-٢٢٦).

(٣) في (ب): (لشيوخي).

(٤) كذا في (أ) مضبوطًا، ولم أقف على أحدٍ هذه نسبته، وفي «التوضيح»: (الطرطوشي)، وهو إمامٌ مالكيٌّ أبو بكر محمد ابن الوليد، توفِّي سنة (٥٢٠هـ)، له عدَّة مؤلَّفات، ولم أقف له على كتاب «الحج»، لكن للفقيه إبراهيم بن عليٍّ الطرسوسيِّ الحنفيِّ كتابٌ مطوَّلٌ في «مناسك الحج»، ولم أقف عليه مطبوعًا، فلعلَّه هو المراد، توفِّي الطرسوسيُّ سنة (٧٥٨هـ)، انظر «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» (ص٢٧٦)، «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» (١٠/٣٢٦).

(٥) انظر «التوضيح» (٩/٤٧٦)، وأخرجها أيضًا الشافعيُّ في «مسنده» (١٦٧١)، ومن طريقه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣/٣٩٣).

(٦) في (ج): (والثاني).

(٧) الجواز مذهب الشافعيَّة والحنابلة، والمنع مذهب الحنفية والمالكية، انظر «الهداية» (١/٣٤٧)، «المدوَّنة الكبرى» (٢/٤٦١)، «المجموع» (٧/١٧٥)، «الفروع» (٣/٢٧١).

(٨) في (ج): (والثالث).

(٩) انظر «المحلَّى» (٧/١٢٠).

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هو ابن زيدٍ المذكورُ في السَّند قبله منسوبًا[ح١٢٦٥].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، تقدَّم، وتقدَّم الكلامُ على نسبته[ح٧١٤].

قوله: (فَأَقْصَعَتْهُ، أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصَتْهُ[(١)]): قال ابن قُرْقُول: (كذا ذكره البخاريُّ في «باب الحَنُوط» على الشَّكِّ، وذكره في «باب الكفن»: «فَأَوْقَصَتْهُ، أو قال: فَوَقَصَتْهُ»[ح١٢٦٥]، وفي الباب بعده: «[وقصه] بعيره[(٢)]»[ح١٢٦٧]، وفي الحديث الآخر بعده: «قال[(٣)] أيُّوبُ: فَوَقَصَتْهُ، وقال عَمرٌو: فَأَقْصَعَتْهُ»[ح١٢٦٨]، كذا للمروزيِّ، والجرجانيِّ، والهرويِّ، وعند النَّسفيِّ: «فأقعصته[(٤)]»، وكذا للجرجانيِّ في «باب المُحرِمِ يموت»[ح١٨٤٩]، وذكره[(٥)] مسلم من حديث الزَّهرانيِّ[(٦)]: «أو قال: فأَقْعَصَتْهُ[(٧)]»[م(١٢٠٦)(٩٤)]، والوقص: كسر العنق، وذكره مسلم في رواية ابن نافع وابن بشَّار: «فأَقْعَصَتْهُ[(٨)]»[م(١٢٠٦)(١٠١)]، دون شكٍّ، وذكروا في سائر الرِّوايات: «فأوقصته»، و«وَقَصَته»[ح١٢٦٥، ١٨٥٠، م(١٢٠٦)(٩٩)])[المطالع٥/٣٨٠] انتهى، يقال: وقصه وأوقصه؛ إذا كَسَرَ عنقَه، والقعص: قتله لحينه، ومنه: قُعَاص الغنم[(٩)]، والقصع: الشَّدخ، وهو خاصٌّ بكسر العظم، وقد يستعار في الرَّقبة[(١٠)]، والله أعلم.

٢١- بابٌ كَيْفَ يُكَفَّنُ المُحْرِمُ

١٢٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ، وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُمِسُّوهُ طِيبًا، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّدًا».

---

(١) في (ب): (قصعته)، وليس بصحيح.

(٢) في (أ) و(ج): (بغيره)، وفي (ب): (كغيره)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ج): (وقال).

(٤) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «المطالع»: (فأقصعته)، والمثبت من مصدره المطبوع، ومن «مشارق الأنوار» (٢/٤٣٥).

(٥) في (ب): (وذكر).

(٦) في النسخ تبعًا لمصدره: (الزهري)، والمثبت من «صحيح مسلم» و«مشارق الأنوار» (٢/٤٣٥).

(٧) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «المطالع»: (فأقصعته)، والمثبت من «صحيح مسلم»، ومن مصدره المطبوع.

(٨) في النسخ: (فأقصعته)، والمثبت من «صحيح مسلم» ومصدره.

(٩) انظر «الصحاح» مادَّة (وقص) (قعص).

(١٠) انظر «التوضيح» (٩/٤٧٤).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ[(١)]): تقدَّم مرارًا أنَّه[(٢)] مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٨]، وتقدَّم معنى (عارم) قريبًا[ح١٢٦٥] وبعيدًا[ح٦٠].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٣)] أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه[(٤)] الوضَّاح بن عبد الله، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٥٨].

قوله: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ): هو بكسر المُوَحَّدة وبالشين المعجمة، واسمُه جعفرُ بنُ أبي وحشيَّة إياسٍ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٦٠].

قوله: (وَلَا تُمِسُّوهُ طِيبًا): (تُمِسُّوه): بضمٍّ أوَّله، وكسر ثانيه، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، والضَّمير: قائم مقام الفاعل، و(طيبًا): تمييز، والله أعلم.

قوله: (مُلَبَّدًا): وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (مُلَبِّيًا)[(٥)]، قال القاضي: (الصَّواب: مُلَبِّيًا؛ بدليل رواية: «يلبِّي»، وليس للتَّلبيد هنا معنًى) انتهى[(٦)]، وكذا رواه البخاريُّ في (الحجِّ): (فإنَّه يُبعَث يُهِلُّ)[ح١٨٣٩]، وكذا قال ابن قُرْقُول، ولفظه: (مُلَبَّدًا -بالدَّال- ليبقى على سنَّة الإحرام، وليس للتلبيد[(٧)] هنا معنًى)[المطالع٣/٤١٦]، انتهى.

١٢٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ فَوَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ -قَالَ أَيُّوبُ: فَوَقَصَتْهُ، وَقَالَ عَمْرٌو: فَأَقْصَعَتْهُ- فَمَاتَ، فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ -قَالَ أَيُّوبُ: يُلَبِّي، وَقَالَ عَمْرٌو: - مُلَبِّيًا».

قوله: (عَنْ عَمْرٍو وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدٍ): أمَّا (عَمرو) فهو ابنُ دِينار، وأمَّا (أيُّوب) فهو مجرورٌ معطوفٌ على (عمرٍو)، وهو أيُّوب بن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، تقدَّما.

قوله: (كَانَ رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ، فَوَقَعَ): (واقفٌ): مَرْفوعٌ منوَّن صفة لـ(رجلٌ)،

(١) في (ب): (اليمان)، وليس بصحيح.
(٢) زيد في (ب): (ما).
(٣) كذا في النُّسَخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَخْبَرَنَا).
(٤) زيد في (ب): (أبو)، وليس بصحيح.
(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.
(٦) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٨).
(٧) في (ج): (كالتلبيد).

وهو مَرْفوعٌ، والخبر: (وقع)، وفي نسخة: (واقفًا) بالنصب على الحال[(١)]، والله أعلم.

قوله: (**قَالَ أَيُّوبُ: فَوَقَصَتْهُ، وَقَالَ عَمْرٌو: فَأَقْصَعَتْهُ**): وفي نسخة: (**فَأَقْعَصَتْهُ**)[(٢)]، تقدَّم ما (الوقص)، و(القصع)، و(العقص) أعلاه فانظره[ح١٢٦٦].

٢٢ - بابُ الكَفَنِ فِي القَمِيصِ وَمَنْ كُفِّنَ بِغَيرِ قَمِيصٍ

قوله: (**الكَفَنِ فِي القَمِيصِ**[(٣)] **الَّذِي يُكَفُّ أَوْ لا يُكَفُّ**): كذا في حاشية أصلنا[(٤)]، وفي الأصل: (**بَابُ الكَفَنِ فِي القَمِيصِ، وَمَنْ كُفِّنَ بِغَيرِ قَمِيصٍ**)[(٥)]، فقوله: (يُكَفُّ) فيهما، معناه: يُضَمُّ، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، قال شيخنا: (كذا بِخَطِّ الدِّمياطيِّ مضبوطٌ، وقال الدِّمياطيُّ في «حاشيته»: «صوابه: يكفي، أو لا يكفي»[(٦)])[التوضيح٩/٤٨١] انتهى، ولو قُرِئ: (يَكُفُّ، أو لا يَكُفُّ) -مبنيًّا للفاعل- ما كان على القارئ من جُنَاحٍ أن يضمَّ الميِّت، أو لا يضمَّ الميِّت!!

١٢٦٩ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ** قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: **أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ** لَمَّا تُوُفِّي جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، **أَعْطِنِي** قَمِيصَكَ **أُكَفِّنْهُ** فِيهِ، وَصَلِّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَمِيصَهُ، فَقَالَ: «**آذِنِّي** أُصَلِّي عَلَيْهِ»، **فَآذَنَهُ**، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، جَذَبَهُ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَيْسَ اللهُ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى المُنَافِقِينَ؟! فَقَالَ: «أَنَا بَيْنَ خِيَرَتَيْنِ قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾» [التوبة: ٨٠] فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤].

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هذا هو القطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٤٣]، وبغير ترجمة مرارًا.

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، وسقط قوله: (وفي نسخة: فأقعصته) من (ب).

(٣) في النسخ: (الثوب)، والمثبت موافق للموضع اللاحق ولما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) وهي رواية الحمُّويي والكشميهنيِّ.

(٥) وهي رواية المستملي.

(٦) في هامش (ج): (حاشية: تبع في هذا المُهلَّب؛ فإنه قال ذلك، قال: ومعناه: طويلًا كان ذلك القميص أو قصيرًا؛ فإنه يجوز الكفنُ فيه، وكان عبد الله بن أُبيٍّ طويلًا، ولذلك كسا العبَّاسَ قميصَه، وكان العبَّاس بائنَ الطُّول)، والكلام بتمامه من «التوضيح» (٩/٤٨١-٤٨٢).

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عبيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمر بن الخطَّاب، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٥٨٨].

قوله: (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ): (عبد الله) هذا: هو ابن أُبيٍّ ابنُ سلولَ، بتنوين (أُبَيٍّ)، وكتابة (ابن)

[١/١٧١أ] بعدها بألف، ويُعرَب إعراب عبد الله؛ لأنَّ سلولَ/ أمُّه، فإذا قرأتَه على العادة انقلبت سلولُ، فتبقى أمَّ أبيه، وإنَّما هي زوجتُه، وهذا هو الصَّواب فيه، و(سلولُ): غير مصروفة، للعلميَّة والتَّأنيث، و(أُبيٌّ): هو ابن مالك بن الحارث بن عُبَيد بن مالك بن سالم بن غَنْم بن عوف بن الخزرج، وهو منافق، رأس المنافقين، هلك في السنة التاسعة بعد مَقدَمِه عليه الصلاة والسلام من تبوك، مرض في شوَّال عشرين ليلة، وهلك في ذي القعدة(١)، وصلَّى عليه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وكفَّنه في قميصه قبل نزول النَّهي عن الصَّلاة على المنافقين، وإنَّما صلَّى عليه كرامةً لابنه عبد الله -وستأتي ترجمته- وإحسانًا، وكرمًا، وحلمًا، صلى الله عليه وسلم(٢).

قوله: (جَاءَ ابْنُهُ): (ابنه): هو عبدُ الله بنُ(٣) عبدِالله بنِ أُبيٍّ، كما تقدَّم نسب أبيه، وعبدُ الله ابنُه: رجلٌ صالحٌ، من فضلاءِ الصَّحابة وساداتِهم، وكان اسمُه الحُبَاب -بضمِّ الحاء المهملة، ثمَّ مُوَحَّدة مخفَّفة، ثمَّ ألف، ثمَّ مُوَحَّدة أخرى- وكان يكنى به أبوه، فلمَّا أسلم، سمَّاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عبدَ الله، وشهد بدرًا وأُحُدًا والمشاهدَ كلَّها معه عليه الصلاة والسلام، واستأذنه عليه الصلاة والسلام في قتل أبيه لنفاقه، فنهاه، استُشهِد عبدُ الله بن عبد الله هذا يوم اليمامة في خلافة الصِّدِّيق سنةَ اثنتي عشرةَ، وكان يُقال [لجدٍّ] له [وهو سالم ابن غَنْم]: الحُبْلَى؛ لعظم بطنه، روت عنه(٤) عائشةُ رضي الله عنها(٥).

قوله: (أَعْطِنِي): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

فائدةٌ: اختلفوا لمَ أعطاه صلى الله عليه وسلم قميصَه على أقوال: إكرام ولده، أو ما سُئِل شيئًا قطُّ فقال: لا، وقيل: أو لأنَّه أعطى العبَّاس قميصًا يوم بدر، فأحبَّ أن يكافئه لئلَّا يكون عليه لمنافقٍ يدٌ لم يجازه(٦)

---

(١) انظر «مغازي الواقدي» (ص١٠٥٧).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٦٠٣).

(٣) (بن): مثبت من (ب) و(ج).

(٤) أي: عن عبد الله.

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٠٠)، «الاستيعاب» (ص٤١٦)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٦٣٧).

(٦) تحرفت في (ب): إلى (يحاده).

عليها قبل نزول قوله: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٨٤]، وقيل: لغير ذلك[١].

قوله: (أُكَفِّنْهُ): هو بالجزم؛ لأنَّه جواب الأمر.

قوله: (آذِنِّي)، وكذا (فَآذَنَهُ[٢]): هما بمدِّ الهمزة، أي: أَعْلِمْنِي، و: فأَعَلَمَهُ.

١٢٧٠ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرًا قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ بَعْدَمَا دُفِنَ، فَأَخْرَجَهُ، فَنَفَثَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ.

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هذا هو ابن دينار، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١١٣].

قوله: (أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللهِ): (أتى): فعل ماضٍ، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ فاعله، و(عبدَ الله): مفعول مَنْصوبٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (بَعْدَمَا دُفِنَ، فَأَخْرَجَهُ): إن قلت: الحديث الأوَّل مُضادٌّ لهذا؛ لأنَّ في الأوَّل: الظَّاهر أنَّه أعطاه قميصه قبل الدَّفن، وفي هذا: أنَّه جاءه بعد الدَّفن فألبسه قميصه.

والجواب: يحتمل أن يكون المراد بالإعطاء: الإنعام، أو أنَّه خَلَعَ عنه القميص الذي كُفِّن فيه، وألبسه ﷺ قميصَه بيده الكريمة، وقيل: إنَّ جابرًا شهد ما لم يشهد ابن عمر، أو يجوز أن يكون أعطاه قميصين، قميصه[٣] الكفن، ثمَّ أخرجه، فألبسه آخر، وكان ذلك إكرامًا لولده[٤]، وقيل: إنَّما دفع القميصَ إلى عبد الله للمكافأة؛ لأنَّه لمَّا أُتِي بأسارى بدر كان العبَّاس في[٥] جملتهم، ولم يكن عليه ثوب، فنظر عليه الصلاة والسلام له قميصًا، فوُجِدَ قميص عبد الله بن أُبيٍّ يقدر عليه، فكساه عليه الصلاة والسلام إيَّاه مكافأة بأن كفَّنه في قميصه، والله أعلم[٦]، وقد تقدَّم أعلاه أنَّ في إعطائه أقوالًا[ح١٢٦٩].

قوله: (فَنَفَثَ عَلَيهِ[٧] مِنْ رِيقِهِ): (النَّفث): النَّفخ، مثل البزاق، ومثل التَّفل، إلَّا أنَّ التَّفل في قول أبي عبيد: لا يكون إلَّا ومعه شيء مِن الرِّيق[٨]، وقيل: هما سواء، يكون معهما ريق، وقيل: بعكس

---

(١) انظر «كشف المُشْكِل» (٢/٥٣٢).

(٢) في (ب): (آذنني... فآذنته).

(٣) في (ب): (قميصة).

(٤) انظر «كشف المُشْكِل» (٣/٣٥).

(٥) في (ب): (من).

(٦) انظر «التوضيح» (٩/٤٨٥).

(٧) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فيه).

(٨) انظر «غريب الحديث» (١/٢٩٨).

الأوَّل[1]، وقال النَّوويُّ: (النَّفث: نفخٌ لطيفٌ لا ريق معه)، قاله في غير هذا الحديث[شرح مسلم١٤/٤٠٢].

٢٣ - بابُ الكَفَنِ بِغَيْرِ قَمِيصٍ

١٢٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَثْوَابٍ ثَلَاثَةٍ سَحُولٍ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ الإمامُ، مشهورٌ[2].

قوله: (كُفِّنَ النَّبيُّ[3] ﷺ): (كُفِّن): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولَ[4]): إن أضفت (الأثواب) إلى (سحول) فتحتَ لامَ (سحولَ)، وإن نوَّنت (أثوابًا) نوَّنت لام (سحول)[5]، وتقدَّم ما هي (السَّحوليَّة) قريبًا[ح١٢٦٤].

قوله: (مِنْ[6] كُرْسُفٍ): تقدَّم ضبطه، وما هو قريبًا[ح١٢٦٤].

١٢٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ[7]، عَنْ عَائِشَةَ): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان، سيِّد الحُفَّاظ، وقد تقدَّم أنَّ أشخاصًا يقال لكلٍّ منهم: (يحيى) يروي كلٌّ منهم عن هشام، عن أبيه، عن عائشة في الكتب أو بعضِها وهم: القطَّان المشار إليه، ويحيى بن زكريَّاء بن أبي زائدة، ويحيى بن أبي زكريَّا[8] أبو مروان الغسَّانيُّ، ويحيى بن سعيد الأمويُّ، ويحيى بن عبد الله بن سالم، ويحيى بن مُحَمَّد بن قيس أبو زُكَير[9][ح٥١٢].

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٨٨).

(٢) في (ب): (المشهور).

(٣) في النُّسَخ: (رَسُولُ اللهِ)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق) وللموضع اللَّاحق.

(٤) في (ق): (في أثواب ثلاثة سحولَ).

(٥) تنوينهما رواية أبي ذرٍّ، والإضافة رواية غيره.

(٦) (من): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٧) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي أَبِي).

(٨) في (ج): (زكرياء).

(٩) وزاد في الموضع السابق: يحيى بن يمان.

٢٤- بابُ الكَفَنِ وَلَا عِمَامَةٍ

١٢٧٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا إسماعيلُ بن أبي أُوَيس، ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ صاحبِ المذهب، وأنَّ اسمَ أبي أُوَيس عبدُ الله.

قوله: (سَحُولِيَّةٍ): تقدَّم الكلام عليها قريبًا[ح١٢٦٤].

٢٥- بابٌ الكَفَنُ مِنْ جَمِيعِ المَالِ

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالزُّهْرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَقَتَادَةُ.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: الحَنُوطُ مِنْ جَمِيعِ المَالِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: يُبْدَأُ بِالكَفَنِ، ثُمَّ بِالدَّيْنِ، ثُمَّ بِالوَصِيَّةِ.

وَقَالَ سُفْيَانُ: أَجْرُ القَبْرِ وَالغَسْلِ هُوَ مِنَ الكَفَنِ.

قوله: (وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ هذا هو عطاء بن أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٩٨].

قوله: (وَالزُّهْرِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه الإمام المُجتهِد، أبو بكر مُحَمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله ابن شهاب الزُّهريُّ، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣].

قوله: (وَقَتَادَةُ): تقدَّم أنَّه ابن دِعامة الأعمى، الحافظُ، المُفسِّرُ، الإمامُ.

قوله: (الحَنُوطُ): تقدَّم قريبًا ما هو[قبل ح١٢٥٣].

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ): هذا هو -فيما ظهر لي- إبراهيمُ بن يزيد بن الأسود بن قيس النَّخَعيُّ الكوفيُّ، فقيهُ أهلِ الكوفة، ترجمتُه معروفةٌ(١)، والله أعلم.

وشيخُنا لم يعزُ هذه الآثارَ التي في هذا الباب(٢)، والله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٣٣)، «الكاشف» (١/٥٢).

(٢) أمَّا قول عطاء، فأخرجه الدارميُّ في «مسنده» (٣٢٨٤)، وأمَّا قولا الزهريِّ وقتادة، فأخرجهما عبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٦٢٢١)، وأمَّا قول عمرو بن دينار، فقال عبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٦٢٢٢): (عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: الكفن والحنوط دَين، وقاله عمرو بن دينار)، وأمَّا قول إبراهيم، فأخرجه الدارميُّ في «مسنده» (٣٢٨٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤٦٤-٤٦٥).

قوله: (وَقَالَ سُفْيَانُ): (سفيان) هذا: هو أحد السُّفيانَين، الثَّوريُّ أو ابنُ عُيينة، ولم أعرفه بعينه، ولا رأيتُ أحدًا نصَّ عليه في هذا الحديث[1]، والله أعلم.

١٢٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أُتِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَوْمًا بِطَعَامِهِ، فَقَالَ: قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ -وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي- فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكَفَّنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ، وَقُتِلَ حَمْزَةُ أَوْ رَجُلٌ آخَرُ خَيْرٌ مِنِّي، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكَفَّنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ تَكُونَ قَدْ عُجِّلَتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي.

قوله: (أُتِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(عبدُ الرَّحمن): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ): (قُتِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(مصعب): مَرْفوعٌ قائمٌ مقام [١/١٧١ب] الفاعل، و(مصعب بن عمير) هذا: هو مصعب بن عمير بن/ هاشم بن عبد مناف بن عبد الدَّار بن قُصيٍّ بن كلاب بن مُرَّةَ القرشيُّ، كان من فضلاءِ الصَّحابة وخِيارِهم، ومن السَّابقين، أسلم ورسولُ الله ﷺ في دارِ الأرقم، وكتم إسلامه خوفًا من أمِّه وقومه، ثمَّ هاجر إلى الحبشة، ثمَّ عاد إلى مكَّة، ثمَّ هاجر إلى المدينة بعدُ لِيعلِّم النَّاس القرآن، ويصلِّي بهم، بعثه عليه الصلاة والسلام مع الاثني عشرَ[2] أهلِ العقبة الثَّانية -وإن شئت سمِّها: الأولى- لِيُفقِّه أهلَ المدينة، ويُقرئهم القرآنَ، وهو أوَّل مَن هاجر إلى المدينة على قولٍ، وسيأتي الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٣٩٢٤]، وقُتِل في وقعة أُحُد، وسيأتي متى أُحُد[انظر ح٤٠٤١]، وقد تقدَّم أيضًا[ح١٢٤٤]، ومناقبه مشهورة رضي الله عنه[3].

قوله: (وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي): قال هذا عبدُ الرَّحمن بنُ عوف تأدُّبًا وتواضُعًا منه مع هذا السيِّد الجليل، وإلَّا فعبدُ الرَّحمن أفضلُ منه؛ لما سيأتي أنَّ أفضلَ الصَّحابةِ الصِّدِّيقُ، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان -على قول الأكثر- ثمَّ عليٌّ، ثمَّ السِّتَّةُ الباقون، ثمَّ البدريَّة، ثمَّ أُحُد، ثمَّ بيعة الرضوان، وسيأتي مُطَوَّلًا بما فيه من كلام أبي عمر ابن عبد البرِّ في تقدُّم أهل بيعة الرضوان على أهل أُحُد، والله أعلم، وسيأتي الكلام في هذا

---

(١) (سفيان): هو الثوريُّ كما نصَّ عليه الحافظ في «الفتح» (٣/١٦٩)، وقولُه وصله عبدُ الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٦٢٢٤) عن الثوريِّ، عن عبيدة، عن إبراهيم قال: (يُبدأ بالكفن، ثمَّ الدَّين، ثمَّ الوصيَّة، قلت -يعني: لسفيان-: فأجر القبر وغسل الكفن؟ قال: هو من الكفن).

(٢) زيد في (ب): (من).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٦٩٨)، «الإصابة» (٣/٤٢١).

هو قطعيٌّ أو ظنِّيٌّ، في (فضائل الصَّحابة)، وكلام الناس فيه[قبل ح٣٦٥٢].

أو أنَّه كان يُرَى أنَّه أفضلُ منه، ولكنَّه في نفس الأمر ليس كذلك.

قوله: (إِلَّا بُرْدَةٌ): (البردة): معروفةٌ، وفي نسخة: (بُرْدُهُ)(١) (بُرْد) وهاء الضَّمير، وهذا هَيِّنٌ.

قوله: (وَقُتِلَ حَمْزَةُ): هو حمزة بن عبد المطَّلب بن هاشم، عمُّ رسول الله ﷺ، قُتِل في أُحُد، وهذا أمرٌ ظاهرٌ، مناقبُ حمزةَ جمَّةٌ(٢).

وقولُ عبدِ الرَّحمن فيه كقوله في مصعب، مع أنَّ هذا يزيدُ على مصعب بأنَّه عمُّ رسول الله ﷺ، لكنَّ مصعبَ يزيدُ عليه بالإسلام قبلَه، والله أعلم.

قوله: (إِلَّا بُرْدَةٌ): تقدَّم الكلام عليها قبيل(٣) هذا، وفي نسخة أخرى: (بُرْدُهُ)(٤) (بُرْد) وهاء الضَّمير.

٢٦ - بابٌ إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ

١٢٧٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أُتِيَ بِطَعَامٍ وَكَانَ صَائِمًا، فَقَالَ: قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ، إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ -وَأُرَاهُ قَالَ:- وَقُتِلَ حَمْزَةُ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، ثُمَّ بُسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بُسِطَ -أَوْ قَالَ: أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا- وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عُجِّلَتْ لَنَا، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ): كذا في(٥) أصلنا، وفي الطُّرَّة نسخةٌ: (مُحَمَّد) قبل: (ابن مقاتل)، وهو هو، وهو مُحَمَّد بن مقاتل رُخٌّ المروزيُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٦٥].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ المبارك، العالمُ الصَّالحُ، ترجمتُه معروفةٌ، شيخُ أهل خراسان.

قوله: (أُتِيَ بِطَعَامِهِ(٦)): تقدَّم قريبًا الكلام عليه أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله[ح١٢٧٤].

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٥).

(٣) في (ب) و(ج): (قبل).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٥) زيد في (ب): (هو).

(٦) كذا في (أ) و(ب)، وفي (ج) و(ق) و«اليونينيَّة»: (بِطَعَامٍ).

قوله: (ثُمَّ بُسِطَ لَنَا): (بُسِط): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله[١]، و(مَا): قائم مقام الفاعل، محلُّه الرَّفع، و(بُسِط) الثَّانية: كذلك مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (عُجِّلَتْ لَنَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٧ - بابٌ: إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدَمَيْهِ غَطَّى رَأْسَهُ

قوله: (غَطَّى رَأْسَهُ): (غطَّى): مبنيٌّ للفاعل، و(رأسَه): مَنصوبٌ مفعول، وفي نسخة: (غُطِّي به رأسُه): (غُطِّي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رأسُه): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

١٢٧٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ: حَدَّثَنَا خَبَّابٌ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللهِ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللهِ، فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ، فَهُوَ يَهْدِبُهَا، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَلَمْ نَجِدْ مَا نُكَفِّنُهُ إِلَّا بُرْدَةً، إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ، خَرَجَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُغَطِّيَ رَأْسَهُ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الإِذْخِرِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: كَانَ الحَمِيدِيُّ يَحْتَجُّ بِهَذَا الحَدِيثِ لِلْكَفَنِ أَنَّهُ مِنْ جَمِيعِ المَالِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ): تقدَّم أنَّ (غِياثًا) بكسر الغين المعجمة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت مخفَّفة، وبعد الألف ثاءٌ مُثلَّثةٌ، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سُليمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، القارئ، المشهور.

قوله: (حَدَّثَنَا شَقِيقٌ): هذا هو شقيق بن سَلَمة، أبو وائل الأسَديُّ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٨].

قوله: (حَدَّثَنَا خَبَّابٌ): هذا هو بخاء معجمة مفتوحة، ثمَّ مُوحَّدتين، بينهما ألفٌ، الأولى مُشدَّدة، وهو ابن الأَرَتِّ -بفتح الهمزة والراء، وبالمُثنَّاة فوق- التَّميميُّ، حليفُ بني زُهرة، بدريٌّ جليلٌ، وحضر المشاهدَ كلَّها بعدها، وكان سادسَ ستَّة في الإسلام، عنه: علقمةُ وقيسُ بن أبي حازم، تُوُفِّيَ سنة (٣٧هـ)، أخرج له الجماعة رضي الله عنه[٢].

قوله: (هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ[٣] ﷺ): لا بدَّ مِن تأويله[٤] لأنَّه لم يهاجر معه إلَّا الصِّدِّيق

---

(١) زيد في (أ) و(ب): (وما بسط).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠٦)، «تهذيب الكمال» (٨/٢١٩)، «الإصابة» (١/٤١٦).

(٣) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٤) تأويله: بإذنه أو بأمره، أو المراد بالمعيَّة: الاشتراك في حكم الهجرة، انظر «فتح الباري» (١١/٢٨٢-٢٨٣).

وعامر بن فهيرة مولاه، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ**) أي: نضجت وأدركت، و(اليَنْع): إدراك الثَّمر ونضجها[١].

قوله: (**فَهُوَ يَهْدِبُهَا**[٢]): هو بالدَّال المهملة مكسورة ومضمومة[٣]، ثمَّ مُوَحَّدة، وهو مفتوح الأوَّل، ومعناه: يجتنيها، وحكى بعضهم عن السفاقسيِّ -وهو ابن التِّين كما هو في ظنِّي- تثليث الدَّال[٤].

قوله: (**مِنَ الإِذْخِرِ**): هو بكسر الهمزة، ثمَّ ذال معجمة ساكنة، ثمَّ خاء مكسورة معجمة، ثمَّ راء، وهو نبت طيِّب الرائحة، وهمزته زائدة[٥].

٢٨- بابُ مَنِ اسْتَعَدَّ الكَفَنَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ

قوله: (**بَابُ مَنِ اسْتَعَدَّ الكَفَنَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ**[٦] **ﷺ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ**): (يُنكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ومبنيًّا للفاعل، كذا قيَّده بعضهم بهما[٧].

فائدةٌ: قال الصَّيْمريُّ من الشَّافعيَّة: (لا يُستحَبُّ أن يُعِدَّ لنفسه كفنًا؛ لئلَّا يُحاسَب عليه)، قال النَّوويُّ في «الرَّوضة»: (وهذا الذي قاله صحيحٌ، إلَّا إذا كان من جهةٍ يقطع بحلِّها، أو من أثر بعض أهل الخير من العُبَّاد والعلماء، ونحو ذلك، فإنَّ ادِّخاره حسنٌ، وقد صحَّ عن بعض الصَّحابة فعلُه) [الروضة ٢/١١٤]، انتهى، وقال الرُّوْيَانيُّ: (يُستحَبُّ له ذلك -أي: إعداد الكفن- ليعرف خُلوَّه عن الشُّبهة) [بحر المذهب ٢/٥٤١] انتهى، و(بعض الصَّحابة): هو عبد الرَّحمن بن عوف، كما سأذكره قريبًا، وفي ترك النَّكير[٨] -إن كان ﷺ علم بقوله: (إلَّا لتكون كفني)- دليلٌ على الجواز، لا على الاستحباب، وهذا يفعله النَّاس كثيرًا، ويفعلون شيئًا آخرَ، وهو حفر القبر الذي يريد أن يُدفَنَ فيه، وهو نظير الكفن، وقد ذكر أبو عُمر ابن

---

(١) في (ج): (أو نضجها)، انظر «مطالع الأنوار» (٦/٢٨٢).

(٢) في (ب): (يهدأ بها)، وهو تحريف.

(٣) في (ج): (ومفتوحة)، ورواية في «اليونينيَّة» و(ق) بكسر الدال، وحكى الضمَّ فيها ابن قرقول في «مطالع الأنوار» (٦/١١٥)، وابن الملقِّن في «التوضيح» (٩/٤٩٤).

(٤) انظر «التنقيح» (١/٣١٢).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (١/٩٣).

(٦) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٧) انظر «التنقيح» (١/٣١٣).

(٨) في (ب): (التكبر)، وهو تصحيف.

عبد[(١)] البرِّ في «استيعابه»: (أنَّ أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطَّلب أنَّه الذي حفر قبر نفسه قبل أن يموت بثلاثة أيَّام، وتُوُفِّيَ سنة عشرين، وصلَّى عليه عمر بن الخطَّاب)[الاستيعاب٨١٣] بسندٍ فيه الواقديُّ[(٢)]، قال شيخنا: (وقد حفر قومٌ من الصالحين قبورَهم بأيديهم)[التوضيح٩/٤٩٧].

١٢٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ بِبُرْدَةٍ مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا، أَتَدْرُونَ مَا البُرْدَةُ؟ قَالُوا: الشَّمْلَةُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ: نَسَجْتُهَا بِيَدِي، فَجِئْتُ لأَكْسُوَكَهَا! فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَحَسَّنَهَا فُلَانٌ، فَقَالَ: اكْسُنِيهَا، مَا أَحْسَنَهَا! قَالَ القَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، لَبِسَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، ثُمَّ سَأَلْتَهُ وَعَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ، قَالَ: إِنِّي وَاللهِ مَا سَأَلْتُهُ لِأَلْبَسَهُ، إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لِتَكُونَ كَفَنِي، قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ): (ابن أبي حازم): تقدَّم أنَّه عبدُ العزيز بن أبي حازم، وتقدَّم أنَّ أبا حازم، بالحاء المهملة: سلمةُ بن دِينار، تقدَّما.

قوله[(٣)]: (أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ): هذه المرأة لا أعلم أحدًا سمَّاها.

قوله: (نَسَجْتُ هَذِهِ[(٤)] بِيَدِي): تنبيهٌ: لا أعلم في الصَّحابة ولا الصَّحابيَّات حائكًا ولا حائكةً إلَّا هذه، والله أعلم.

تنبيهٌ: كلُّ ما ورد من ذمِّ الحاكة أو مدحِهم مكذوبٌ على النَّبيِّ ﷺ[(٥)].

قوله: (فَحَسَّنَهَا فُلَانٌ): كذا في هذا الباب بلا خلاف، وفي (باب البرد والحِبَرَة): (فجسَّها رجلٌ)[ح٥٨١٠]، كذا لهم بالجيم، وعند الجرجانيِّ[(٦)]: (فحسَّنها) أي: وصفها بالحسن[(٧)]، وهو وجه الكلام[(٨)].

قوله: (فُلَانٌ): هذا هو عبد الرَّحمن بن عوف، أحد العشرة، نقله شيخنا المؤلِّف عن المُحبِّ الطَّبريِّ، وعزاه إلى الطَّبرانيِّ، كذا شافهني به، ولم يذكره في «شرحه»، ثمَّ إنِّي رأيته كما قال شيخنا في

---

(١) (عبد): ليس في (أ).

(٢) هكذا في النسخ الثلاث!! فلعل النسخة التي وقعت للبرهان فيها هذا.

(٣) (قوله): ليس في (ب).

(٤) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (نَسَجْتُهَا).

(٥) انظر «كشف الخفاء» (٢/٤٢٤).

(٦) في النُّسَخ: (الرَّجائِي)، ولعلَّه تحريف عن المثبت.

(٧) (بالحسن): سقط من (ب).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٦٦).

«أحكام المُحبِّ الطَّبريِّ» في (الجنائز)، وعزاه للطَّبرانيِّ(١)، وقد قال ابن شيخنا العراقيِّ الحافظُ أبو زرعة حين ذكر هذا الحديث: (في بعض الروايات أنَّ هذا الرَّجل هو عبد الرَّحمن بن عوف، سمعت الحافظ أبا الحسن عليَّ بن أبي بكر الهيثميَّ يقول: إنَّه مرَّ به ذلك، ولم يستحضر تعيين الكتابِ الذي رآه فيه)[المستفاد١/٤٥٤]، والمشار إليه: هو شيخنا نور الدين طالبُ شيخنا العراقيِّ وخادمُه.

تنبيهٌ: رأيت في «شرح التَّنبيه» لشيخنا الشَّارح: (أنَّ السَّائل: هو سهل بن سعْد الساعديُّ، وفيه: أنَّه كُفِّن فيها)، انتهى، وهذا غريب جدًّا، والمعروف ما ذكرتُه، والله أعلم(٢).

وقال بعض حُفَّاظ العصر: (هو عبد الرَّحمن بن عوف رواه الطَّبرانيُّ فيما أفاده المُحبُّ الطَّبريُّ لكن لم أقف على ذلك في «معجم الطَّبرانيِّ»، بل فيه في «مسند سهل بن سعد» نقلًا عن قتيبة: أنَّه سعد بن أبي وقَّاص[طب٦/٢٠٠])، انتهى/. [١/١٧٢أ]

قوله: (**فَقَالَ: اكْسُنِيهَا**): هو بهمزة وصل -لأنَّه ثلاثيٌّ- وضمِّ السِّين، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**فَقَالَ(٣) القَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ**): قال بعض حُفَّاظ العصر: (الذي خاطبه بذلك منهم سهلُ ابنُ سعد راوي الحديث، بيَّنه الطَّبرانيُّ من وجهٍ آخرَ عنه: «قال سهل: فقلت له...» إلى آخره[طب٦/١٣٣]) [هُدى٢٨٣]، انتهى.

٢٩- بابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الجَنَائِزَ

١٢٧٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أُمِّ الهُذَيْلِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه بفتح القاف، وكسر المُوَحَّدة، وهذا ظاهرٌ جدًّا، ولكن أُخبِرتُ عن بعضِ العجم أنَّه صغَّره.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا الظَّاهر أنَّه(٤) سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ(٥)، والله أعلم، ولم أرَ أنا مَن عيَّنه.

---

(١) انظر «غاية الإحكام» (٣/٥٢٦)، ولم أقف عليه عند الطبراني.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/١٧١): (ووقع لشيخنا ابن الملقِّن في «شرح التنبيه» أنَّه سهل بن سعد، وهو غلطٌ، فكأنَّه التبس على شيخنا اسم القائل باسم الراوي).

(٣) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٤) في (ب): (هذا هو الثَّوريُّ).

(٥) (الثَّوريُّ): ليس في (ب).

قوله: (عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ): تقدَّم أنَّه خالد بن مِهرانَ، أبو المُنازِل، وتقدَّم بعض ترجمتِه، وتقدَّم نسبته (الحذَّاء) كيف هي[ح٧٥].

قوله: (عَنْ أُمِّ الهُذَيْلِ): تقدَّم أنَّها حفصةُ بنتُ سيرين، وتقدَّم بعض ترجمتِها[ح٣١٣].

قوله: (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ): تقدَّم أنَّها نُسَيبة -بضمِّ النُّون، وفتح السِّين على الصَّحيح(١)- تقدَّم بعض ترجمتِها رضي الله عنها[ح١٦٧، قبل ح٣٠٥].

قوله: (نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ): كذا هنا، وقد رواه(٢) ابنُ شاهين والإسماعيليُّ بإسنادٍ صحيحٍ عن أمِّ عطيَّة: (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم)(٣)، وقولها: (نُهِينَا): تقدَّم أنَّ هذا مَرْفوعٌ مسندٌ على الصَّحيح، وقد تقدَّم ما فيه من الخلاف، وكلامُ مَن خصَّ الخلافَ بغير الصِّدِّيق[ح٣١٣]، وهو ظاهر.

قوله: (وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا): (يُعزَم): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ومعناه: لم يُشدَّد علينا في النَّهي.

٣٠- بَابُ حَدِّ المَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا

قوله: (بَابُ حَدِّ المَرْأَةِ): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ هي في هامش أصلنا: (إحداد)، يقال: حدَّتِ المرأةُ وأحدَّت حِدادًا وإحدادًا، أي: امتنعت مِن الطِّيب والزِّينة، وأصله: المنع، وفيه غيرُ ما ذكرتُ، وقد تقدَّم[ح٣١٣].

١٢٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ ابْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: تُوُفِّي ابْنٌ لأُمِّ عَطِيَّةَ، فَلَمَّا كَانَ اليَوْمُ الثَّالِثُ دَعَتْ بِصُفْرَةٍ، فَتَمَسَّحَتْ بِهِ وَقَالَتْ: نُهِينَا أَنْ نُحِدَّ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ): (بِشْر): هو بكسر المُوَحَّدة، وسكون الشين المعجمة، و(المُفَضَّل): بتشديد الضَّاد مفتوحة، اسم مفعول من (فضَّله).

قوله: (تُوُفِّيَ ابنٌ لِأُمِّ عَطِيَّةَ): هذا الابن لا أعلم أحدًا سمَّاه.

قوله: (أَنْ نُحِدَّ): تقدَّم أعلاه وقبله أنَّه رُباعيٌّ وثلاثيٌّ(٤) لغتان.

---

(١) في (ب): (الكلمة).

(٢) زيد في (ب): (عن).

(٣) انظر «هُدى السَّاري» (ص٢٨٤).

(٤) في (ب): (ثلاثيٌّ ورُباعيٌّ).

١٢٨٠- حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّأْمِ دَعَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِصُفْرَةٍ فِي اليَوْمِ الثَّالِثِ، فَمَسَحَتْ عَارِضَيْهَا وَذِرَاعَيْهَا، وَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةً، لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

١٢٨١- قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

١٢٨٢- ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطِيبٍ فَمَسَّتْ، ثُمَّ قَالَتْ: مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير، وهو أوَّل شيخٍ روى عنه البخاريُّ في هذا «الصَّحيح»، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا[ح١].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفيانُ): هذا هو ابن عُيينة، الإمامُ المكِّيُّ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح١].

قوله: (نَعْيُ أَبِي سُفْيَانَ): تقدَّم أنَّه يقال: (نعْيُ) و(نَعِيٌّ) لُغتان[ح١٢٤٥].

قوله: (أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّأْمِ): أمَّا (أبو سفيان) فهو صخرُ بنُ حَرْبِ بن أُمَيَّةَ بنِ عبدِ شمس بن عبد مناف، تقدَّم الكلامُ عليه في حديث هرقل أوَّلَ هذا التعليق[ح٧]، وهو حموُ النَّبيِّ ﷺ، وفي مكان وفاته قولان، كذا في حفظي، ولم أرَ الآن إلَّا أنَّه تُوُفِّيَ بالمدينة المُشرَّفة، وهنا: (من الشَّأم)، وصلَّى عليه ابنُه معاويةُ، هذا ينبغي أن يكون على القول: (بالشَّام)، وقيل: بل صلَّى عليه عثمانُ بموضع الجنائز، ودُفِن بالبقيع، هذا على أنَّه بالمدينة، أسلم ليلةَ يوم الفتح بطريق مكَّة، وشهد حُنَينًا، وأعطاه عليه الصلاة والسلام مئة بعير، وأربعين أوقيَّة، وشهد الطَّائف، وفُقِئَت عينُه يومئذٍ، وشهِد اليرموك، كان أوَّلًا من المُؤلَّفة، ثمَّ حسُن إسلامه، نزل المدينة، وتُوُفِّيَ بالشَّام [أو بالمدينة، قولان تقدَّما](١) وهو ابن ثمانٍ وثمانين سنةً،

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

وهو والدُ يزيدَ، ومعاويةَ، وأمِّ حبيبة، وإخوتِهم[(١)]، [وقال بعض حُفَّاظ العصر: (المعروف: «نعي يزيد بن أبي سفيان»، فلعلَّه كان فيه: «نعي ابن أبي سفيان»، فسقطت[(٢)] «ابن»، وأمَّا أبو سفيان[(٣)] فمات بالمدينة بلا خلاف بين أهل الأخبار، وابنُه يزيدُ ماتَ على الشام أميرًا) انتهى[(٤)].

تنبيهٌ: قال شيخُنا في (بَاب: تحدُّ المُتوَفَّى عنها زوجُها أربعةَ أشهرٍ وعشرًا) ما لفظه: (قالت زينب: «دخلت على أمِّ حبيبة حين تُوُفِّيَ أبوها أبو سفيان»، لمسلم في حديث بنت أمِّ سلمة قالت: «تُوُفِّيَ حميمٌ لأمِّ حبيبةَ»[م(١٤٨٦)(٥٩)]، كذا في رواية الجُلُوديِّ وغيرِه، وهو الصَّواب، ووقع في نسخة ابنِ الحذَّاء: «حميمٌ لأمِّ سلمة» مكان «أمِّ حبيبة»)[التوضيح٢٥/٥٦٧]، انتهى، وهذا هو في كلام ابنِ قُرْقُول سبقه لذلك، والظَّاهر: أنَّه أخذه منه أو من «المشارق»[١/١٧٨]، وبعد أن ذكر الوهم ابنُ قُرْقُول، قال: (والحميم: أبوها أبو سفيان)[المطالع١/٤١١] انتهى، وسيأتي قريبًا جدًّا تاريخُ وفاةِ أبي سفيان.

و(أمُّ حبيبة): اسمها رملةُ بنت أبي سفيان، أمُّ المؤمنين، هاجرت إلى الحبشة، فهلك زوجها، فزوَّجها النَّجاشيُّ رسولَ الله ﷺ، وأمُّها صفيَّة بنت أبي العاصي بن أميَّة، عمَّة عثمان رضي الله عنه، عنها:

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٤٥)، «أسد الغابة» (٢/٤٠٧) و(٥/١٤٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/١١٩)، «الإصابة» (٢/١٧٨).

(٢) في (ب) ومصدره: (فسقط).

(٣) في (ب): (لسفيان).

(٤) زيد في (ب): (وقوله: بلا خلاف تقدَّم ما يخالفه)، وضرب عليها في (أ)، «هدى الساري» (ص٢٨٤)، لكن قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٧٥-١٧٦): (في قوله: «من الشام» نظرٌ.... ولم أرَ في شيءٍ من طرق هذا الحديث تقييدَه بذلك إلَّا في رواية سفيان بن عُيَينة هذه، وأظنُّها وهمًا، وكنتُ أظنُّ أنَّه حذف منه لفظ: «ابن»؛ لأنَّ الذي جاء نعيُه من الشام وأمُّ حبيبة في الحياة هو أخوها يزيدُ بن أبي سفيان الذي كان أميرًا على الشام، لكن رواه المصنِّف في «العِدَد» من طريق مالك [ح٥٣٣٤] ومن طريق سفيان الثوريِّ [ح٥٣٤٥]؛ كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر ابن حزم، عن حميد بن نافع بلفظ: «حين تُوُفِّيَ عنها أبوها أبو سفيان بن حرب»، فظهر أنَّه لم يسقط منه شيءٌ، ولم يقل فيه واحدٌ منهما: «من الشام»، وكذا أخرجه ابنُ سَعْد في ترجمة أمِّ حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيد عنها [«الطبقات الكبرى» (١٠/٩٧)]، ثمَّ وجدتُ الحديثَ في «مسند ابن أبي شيبة» قال: حدَّثنا وكيعٌ: حدَّثنا شعبةُ، عن حميد بن نافع ولفظه: «جاء نعيُ أخي أمِّ حبيبة -أو حميمٍ لها-، فدعت بصفرة فلطخت به ذراعَيها»، وكذا رواه الدارميُّ عن هاشم بن القاسم، عن شعبة، لكن بلفظ: «أنَّ أخًا لأمِّ حبيبة مات أو حميمًا لها» [«مسند الدارمي» (٢٣٣٠)]، ورواه أحمدُ عن حجَّاج ومحمَّد بن جعفر، جميعًا عن شعبة بلفظ: «أنَّ حميمًا لها مات»، من غير تردُّد [«مسند أحمد» (٦/٣٢٦)]، وإطلاقُ «الحميم» على الأخِ أقربُ من إطلاقه على الأب، فقوي الظنُّ عند هذا أن تكون القصَّةُ تعدَّدت لزينب مع أمِّ حبيبة عند وفاة أخيها يزيد، ثمَّ عند وفاة أبيها أبي سفيان، لا مانعَ من ذلك).

أخواها معاويةُ وعنبسةُ، وعروة، تُوُفِّيَت سنة (٤٤هـ)، روى لها[(١)] الجماعة[(٢)]، وقد تقدَّمت[(٣)][ح٤٢٧].

قوله: (ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا): هذا (الأخ): لعلَّه أبو أحمد بن جحش، واسمه: عبْد، وقيل: عبد الله، وليس بشيءٍ، وقيل: اسمهُ ثمامةُ، حكاه السُّهيليُّ[(٤)]، لكن عَكَّرَ عليَّ[(٥)]: أنَّ هذا تُوُفِّيَ بعد العشرين، وقد صرَّح بعضُ الحُفَّاظ بأنَّه تُوُفِّيَ بعد أختِه زينبَ[(٦)]، وفي وفاتها قولان: المشهور الذي عليه الجمهور: أنَّها في سنة عشرين[(٧)]، وقال خليفةُ بن خيَّاط: (سنة إحدى وعشرين)[(٨)].

وأولاد جحشٍ الذُّكور: عبد الله، قُتِل يوم أحد[(٩)]، والظاهر: أنَّ هذا ليس مرادًا هنا[(١٠)]، وذلك لأنَّ زينبَ قالت فيه: (ثمَّ دخلتُ على زينبَ بنتِ جحش)، ودخولُها على زينبَ كان بعد دخولها على أمِّ حبيبة حين جاء نعيُ أبي سفيان صخرِ بن حرب أبيها، وأبو[(١١)] سفيان تُوُفِّيَ[(١٢)] لتسعٍ مضين من خلافة عثمان رضي الله عنه، قاله الهيثم بن عَديٍّ[طب٥/٨]، وقال خليفةُ والواقديُّ: (تُوُفِّيَ سنة إحدى وثلاثين)[(١٣)]، وقال ابنُ سَعْدٍ وجماعةٌ: (تُوُفِّيَ سنة اثنتين وثلاثين)[(١٤)]، وقال المدائنيُّ: (سنة أربع وثلاثين)[(١٥)]، وأمَّا أبو

---

(١) في النُّسَخ: (له)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠١)، «تهذيب الكمال» (١٧٥/٣٥).

(٣) في (ب): (قدَّمتُ).

(٤) انظر «الروض الأُنُف» (٢٤٩/٢)، قال ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٧٧٦): (قيل: اسمه ثمامة، ولا يصحُّ، والصحيحُ في اسمه: عبْدٌ).

(٥) في (ب): (عليه).

(٦) انظر «فتح الباري» (١٧٦/٣)، وكذا قال ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٧٧٦).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٦).

(٨) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٧٨٥/٢).

(٩) انظر «الاستيعاب» (ص٣٨٦).

(١٠) في (ج): (مرادها).

(١١) في (ب): (وابن)، وليس بصحيح.

(١٢) (تُوُفِّيَ): ليس في (ب).

(١٣) «طبقات خليفة» (ص٣٩)، وكذا نقل إبراهيم بن سعيد الجوهريُّ عن الواقديِّ؛ كما في «المعجم الكبير» (٥/٨)، ونقل ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» (١٣/٦) عنه أنَّه قال: (مات بها -أي: بالمدينة- سنة اثنتين وثلاثين).

(١٤) «الطبقات الكبرى» (١٣/٦)، وقد نقله عن الواقديِّ كما سلف.

(١٥) «الاستيعاب» (ص٣٤٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١٩/١٣).

أحمد عبدٌ، فقد ذكرت لك وفاته، ويُعكِّر أيضًا على القول بأنَّه أبو أحمد عطفُها قصَّةَ زينب بنت جحش على قصَّة أمِّ حبيبة بـ(ثُمَّ)، وأمُّ حبيبة تقدَّمت وفاة أبيها، وأنَّها في السنة الحادية والثلاثين، أو أكثر من ذلك، وهذا قالوا: تُوُفِّيَ بعد العشرين، وهذه العبارة لا تُقال فيمن عاش بعد العشرين كثيرًا، وعبيد الله بن جحش: تنصَّر بالحبشة، وهلك زمن عمر رضي الله عن عمر، فالله أعلم مَن كان هذا، وفي أيِّ وقت.

ويحتمل أنَّه أخٌ من الرَّضاعة، ويحتمل أنَّ (ثمَّ) ليست للتَّرتيب، وإنَّما هي لعطف جملة على جملة، وقد وقع مثلُه في القرآن والشعر وإن كان قد أُجِيب عنهما، وهذا لا يستقيم على أنَّ أبا أحمد تُوُفِّيَ بعد زينب، وقد قدَّمتُ ما قيل في التَّوهيم[١]، وهذا لم أرَ مَن ذَكَرَه، ولا مَن عرَّج عليه، وهو مكان يحتاج إلى حلِّه على مستقيم[٢].

قوله: (**كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةً**): (غنيَّةً): مَنْصوبٌ منوَّن، خبر (كان)، واللَّام للتَّأكيد، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي أويس، ابنُ أختِ الإمامِ مالكٍ[٣].

قوله: (**دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ**): هي رملةُ[٤] أمُّ المؤمنين، تقدَّمت [أعلاه[ح١٢٨٠]، وقبله أيضًا][٥][ح٤٢٧].

قوله: (**ثُمَّ دَخَلْتُ [عَلَى] زَيْنَبَ [بِنْتِ جَحْشٍ] حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا**): تقدَّم الكلامُ عليه أعلاه مُطوَّلًا[٦].

٣١- بَابُ زِيَارَةِ القُبُورِ

قوله: (**بَابُ زِيَارَةِ القُبُورِ**): أمَّا زيارتُها للرِّجال فمُستحبَّة بالإجماع[٧]، ومذهب الشَّافعيِّ: أنَّها تُكرَه[٨] للنِّساء لهذا الحديث، رواه[٩] البخاريُّ ومسلمٌ[ح١٢٨٣، م(٦٢٦) (١٥/م)]، وجه الدَّلالة: أنَّه لم ينهها

---

(١) في (ب): (التوهم).

(٢) انظر «فتح الباري» (٣/١٧٦-١٧٧).

(٣) في (ج): (مالك الإمام).

(٤) (رملة): سقط من (ب).

(٥) بدل ما بين المعقوفين في (ب): (مرارًا).

(٦) زيد في (ب): (وقبله أيضًا).

(٧) انظر «مجمع الأنهر» (٤/٢٢٠)، «الكافي في فقه أهل المدينة» (١/٢٨٣)، «التنبيه» (ص٥٢)، «الفروع» (٢/٢٣٣).

(٨) في (ب): (أنَّه يكره).

(٩) في (ب): (ورواه).

عن الزِّيارة، وقيل: تُحرَم(١) لأنَّه عليه الصلاة والسلام لعنهنَّ، كما صحَّحه «التِّرمذيُّ»(٢)[ت١٠٥٦]، وقيل: يُباح، أي: إذا أمنتِ الفتنةَ، وقيل: إن كانت لتجديد حزنٍ ونحوه حُرِّمت، أو للاعتبار فلا، إلَّا أن تكون عجوزًا لا تُشتهَى كحضور الجماعة في المساجد، وزيارتُهنَّ لقبر سيِّدنا رسول الله ﷺ مُستحبَّةٌ قطعًا، وكذا قبور الأولياء والصَّالحين والشهداء جائزةٌ قطعًا، والله أعلم(٣).

١٢٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ **بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرٍ** فَقَالَ: «اتَّقِي اللهَ وَاصْبِرِي»، قَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبْ بِمُصِيبَتِي، وَلَمْ تَعْرِفْهُ، **فَقِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ** ﷺ، فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ **بَوَّابِينَ**، فَقَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى**».

قوله: (**بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرٍ**): هذه المرأة لا أعرف أحدًا سمَّاها.

قوله: (**فَقِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ** ﷺ): قال ابن شيخِنا البُلْقينيّ: (جاء تعيين القائل أنَّه الفضل ابن عبَّاس)، وذكر شاهده من «الطَّبرانيِّ»[طس٦٢٤٠] فانظره إن أردته(٤).

قوله: (**بَوَّابِينَ**): تقدَّم قريبًا أنَّه جمع: (بوَّاب)[ح١٢٥٢]، وهذا ظاهرٌ جدًّا/. [١/١٧٢ب]

قوله: (**إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى**): تقدَّم الكلام عليها قريبًا[ح١٢٥٢].

٣٢- **بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ** ﷺ: «**يُعَذَّبُ المَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**» **إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ**؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التحريم:٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سُنَّتِهِ، فَهُوَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا لَا يُحۡمَلۡ مِنۡهُ شَيۡءٞ﴾ [فاطر:١٨] **وَمَا يُرَخَّصُ مِنَ البُكَاءِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ**، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى **ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا**»، **وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ**

قوله: (**بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ** ﷺ: «**يُعَذَّبُ المَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ...**) إلى آخر كلامه: اعلم أنَّ

---

(١) في (ب): (يحرم).

(٢) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/٣٣٧)، وابن ماجه في «سننه» (١٥٧٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأبو داود في «سننه» (٣٢٣٦)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٤/٩٤)، من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٣) انظر «حلية العلماء» (٢/٣٠٧-٣٠٨)، «المجموع» (٥/٢٠٣-٢٠٤).

(٤) انظر «الإفهام» (ص١٥٦).

العلماء اختلفوا في معنى تعذيبه ببكاء أهله عليه على أقوال، **أصحُّها** -وهو تأويل الجمهور-: أنَّه محمول على مَن أوصى به، كما كانت العرب تفعله، وإليه ذهب مؤلِّف الكتاب؛ لقوله[1]: (**إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ**[2])، **الثَّاني**: يُعذَّب بسماعه بكاء أهله، ويرقُّ لهم، ويسوْءُه إتيانُهم ما يكره ربُّه، (وهذا أولى الأقوال)، قاله عياض[3]، وفيه حديث، وهو من رواية قَيْلة بنت مَخرَمَة[4]، ذكره القرطبيُّ في «تذكرته» [وعزاه] إلى أبي بكر بن أبي خيثمة، وأبي بكر ابن أبي شيبة، قال: (وإسناده لا بأس به)[التذكرة ١٠٩]، انتهى، **الثَّالث**: أنَّهم يعدِّدون في نواحهم جرائمَ[5] الموتى، ويظنُّونه محمودًا، كالقتل، وشنِّ الغارات، فهو يُعذَّب بما ينوحون به عليه، **الرَّابع**: أنَّ قوله: «ببكاء أهله» أي: عند بكاء أهله يُعذَّب بذنبه، **الخامس**: أنَّه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذُّنوب، **السَّادس**: مخصوص بشخص بعينه، ذكره أبو بكر بن الطَّيِّب احتمالًا، وفي المسألة قولٌ آخرُ ذهب إليه داودٌ وطائفةٌ من العلماء: أنَّه على ظاهره؛ لأنَّه أهمل نهيَهم، فعُذِّب لتفريطه في ذلك، والله أعلم[6].

قوله: (**وَمَا يُرَخَّصُ مِنَ البُكَاءِ**): (يُرخَّص): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: («**عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا**[7] **لأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ**»): (ابن آدم الأوَّل): قابيلُ، فإنَّه قتل أخاه هابيلَ ابني آدم، قال الطَّبريُّ: (أهل العلم مُختلِفون في القاتل، فبعضهم يقول: هو قين بن آدم، وبعضهم: قائن بن آدم، وبعضهم يقول: قابيل)، وقال الطَّبريُّ عن الحسن: (اللَّذينَ أنزل الله فيهما: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] إنَّهما كانا في بني إسرائيل، ولم يكونا ابنَي آدم لصلبه)[8].

فائدةٌ شاردةٌ: روى أحمد بن مُحَمَّد المخرميُّ عن عبد العزيز بن الرَّمَّاح، عن ابنِ عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد، عنِ ابنِ عبَّاس قال: لمَّا قَتَل ابنُ آدم أخاه قال آدمُ عليه السلام[9]: [من الوافر]

---

(١) في (ب): (بقوله).

(٢) في (ب): (سبب)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «إكمال المُعْلم» (٣/٣٧٢).

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٥/٧).

(٥) في (ب): (جرام).

(٦) انظر «إكمال المُعْلم» (٣/٣٧٠-٣٧٢)، «التوضيح» (٩/٥٢٧-٥٢٨).

(٧) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (وَذَلِكَ).

(٨) انظر «تاريخ الطبري» (١/١٣٧)، (١/١٤٣).

(٩) زيد في (ب): (قوله).

تَغيَّرتِ البِلَادُ وَمَنْ عَلَيهَا فَوَجْهُ[1] الأَرضِ مُغْبَرٌّ قَبِيحُ
تَغيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَونٍ وَقَلَّ بَشَاشَةَ الوَجْهُ المَلِيحُ
قَتَلَ قَابِيلُ هَابِيلًا أَخَاهُ فَوَا حَزَنًا مَضَى الوَجْهُ الصَّبِيحُ[3]

فأجابه إبليس: [من الوافر]

تَنَحَّ عَنِ البِلَادِ وَسَاكِنِيهَا[4] فَبِي فِي الخُلْدِ ضَاقَ بِكَ الفَسِيحُ

رواه[5] عنه أبو البختري عبد الله بن مُحَمَّد بن شاكر، وسمعه من أبي البختري إسماعيلُ بن العبَّاس الورَّاق، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه»: (فالآفة المخرميُّ أو شيخُه، والله أعلم)[الميزان١/١٥٤]، انتهى، قال الثعلبيُّ[6]: قال ابن عبَّاس: (مَن قال: إنَّ آدم قال شِعْرًا فقد كذب على الله وعلى رسوله، إنَّ الأنبياء كلَّهم في النهي سواء نبيِّنا فمَن قبله)، وذكر الثعلبيُّ قبل هذا المكان الاختلافَ في المكان الذي قُتِلَ به[7].

قوله: (**أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ**): قال شيخنا: (هذا جارٍ في الخير والشَّرِّ، كما في «الصحيح»: «من سنَّ في الإسلام سُنَّةً حسنةً...» الحديث[م١٠١٧])، قال شيخنا: (وهذا -والله أعلم- ما لم يَتُبْ ذلك الفاعلُ الأوَّلُ من تلك المعصية؛ لأنَّ التَّائب من الذنب كمن لا ذنب له[8])[التوضيح١٩/٢٨٨] انتهى، وهو كلامٌ حسنٌ، ويحتاج إلى زيادة تأمُّلٍ، ذَكَرَ ذلك في (كتاب الأنبياء).

١٢٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: أَرْسَلَتِ ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ: إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ، فَائْتِنَا، فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ، وَلْتَحْتَسِبْ»، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لَيَأْتِيَنَّهَا، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ

---

(١) في (ب): (ووجه).

(٢) في (ج): (فسيح).

(٣) زيد في (ب): (ويا أسفًا على هابيل ابني قتيل قد تضمنه الضريح)

(٤) في (ج): (وساكنتها).

(٥) في (ج): (روى).

(٦) في النسخ: (الطبريُّ)، وكذا في الموضع اللاحق، وهو كلام الثعلبيِّ كما سيأتي في تخريجه، وكما نقله ابنُ الملقِّن في «التوضيح» (١٩/٢٨٩-٢٩٠)، وقد نقل قبله كلامًا للطبريِّ؛ فلعلَّه اشتبه على المؤلِّف عند نقله.

(٧) انظر «عرائس المجالس» (ص٦٣-٦٤).

(٨) (له): سقط من (ب).

ثَابِتٍ وَرِجَالٌ، فَرُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعْقَعُ -قَالَ: حَسِبْتُهُ أَنَّهُ قَالَ-: كَأَنَّهَا شَنٌّ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ)، أمَّا (عبدانُ) فهو عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، تقدَّم مُتَرْجَمًا، ولِمَ قيل له: (عبدان)[ح٦]، وأمَّا (مُحَمَّد) فهو ابنُ مقاتل، كما قاله المِزِّيُّ في «أطرافه»(١)، وكذا قاله شيخُنا(٢)، وأمَّا (عبد الله) فهو ابن المبارك، شيخُ خراسان.

قوله: (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن ملٍّ، وتقدَّم الكلامُ على (مَلٍّ)، وتقدَّم مُتَرْجَمًا، أعني: عبد الرَّحمن[ح٥٢٦].

قوله: (أَرْسَلَتْ بِنْتُ(٣) النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ(٤): إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ): قال شيخنا الشَّارح عن خطِّ الحافظ الدِّمياطيِّ: (إنَّ اسم هذا الابنِ عليُّ بن أبي العاصي بن الربيع العبشميُّ) انتهى(٥)، فالابنة إذن زينبُ، وقد صرَّح غيرُ واحد بأنَّ المُرسِلة زينبُ(٦)، وفي رواية: (ابنة لي)[ح٥٦٥٥]، قال شيخنا(٧): (والبنت اسمها أُمَيمة، وقيل: أمامة بنت أبي العاصي بن الربيع، ذكرهما ابنُ بَشْكُوال)[التوضيح ٥٢١/٩]، انتهى، وكذا رأيته في «ابن بَشْكُوال»، وقال: (المُرسِلةُ زينبُ)[الغوامض والمبهمات ٣٣٧/١][التوضيح ٥١٨/٩] انتهى، وهذا في «معجم ابن الأعرابيِّ»(٨) وغيره(٩)، وفي ذلك نظرٌ؛ لأنَّ أمامة تُوُفِّيَت بعده عليه الصلاة والسلام بزمنٍ طويلٍ بعد أن تزوَّجت عليًّا، وبعده المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطَّلب بعد مقتل عليٍّ رضي الله عنه في صحبة المغيرة(١٠)، وأمَّا

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٤٨/١).

(٢) انظر «التوضيح» (٥١٨/٩).

(٣) كذا في النُّسَخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (ابنة).

(٤) (إليه): سقط من (ب).

(٥) قال ابن الملقِّن في «التوضيح» (٥٢١/٩): (ومن خطِّ الدمياطيِّ: اسمه عليٌّ)، ونَسَبَه المؤلِّف في هامش (ق) نقلًا عن بعض مشايخه.

(٦) انظر «المستفاد» (٤٤١/١).

(٧) زيد في (ج): (الشارح).

(٨) أسنده إليه ابن بَشْكُوال في المرجع السابق.

(٩) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٥/٥)، وسمَّاها أميمة، وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٣٥/١)، وسمَّاها أمامة.

(١٠) انظر «الاستيعاب» (ص٨٧٥).

أميمة فلا أعلم لزينب بنتًا يقال لها: أميمة، اللَّهمَّ إلَّا أن تكون (أُميمة) صُغِّرت تصغير تحبيبٍ من (أمامة) وخُفِّفت، والله أعلم.

وقد ذكر ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ الكلامَ في ذلك وذكر عن خبر سعدان بن نصر التَّمَّار(١)، ما يؤيِّد أنَّها أُمامة، ثمَّ ذكر الجواب عمَّا استشكلتُه أنا، وهو أنَّه يجوز أن تكون التي تزوَّجها عليٌّ سُمِّيت على اسم الميتة(٢)، ثمَّ قال: (وأمَّا ما ذكره الدِّمياطيُّ من أنَّه عليٌّ، فعليُّ بن زينب وإن مات في حياة النَّبيِّ ﷺ، إلَّا أنَّه رَاهَقَ، ولا يقال في حقِّ المراهق: «ونَفْسُ الصَّبيِّ»[خ ٦٦٥٥][الإفهام١٥٨] انتهى، فعنده في كلام الدِّمياطيِّ نظرٌ، وكذا قال بعض حُفَّاظ العصر: (لأنَّ عليًّا دخل مع النَّبيِّ ﷺ مكَّة يوم الفتح وقد رَاهَقَ، ومَن كان في هذا السِّنِّ لا يقال فيه: صبيٌّ(٣)، وقد رواه الدُّولابيُّ بسند البخاريِّ بلفظ: «أنَّ بنتًا لها أو صبيًّا»، ولأبي داود من هذا الوجه: «إنَّ ابني أو ابنتي»[د٣١٢٥]، وفي رواية المصنِّف: «أنَّ بنتي احتُضِرَت»[خ٥٦٥٥]، والبنت اسمها أُميمة، كذا في «معجم أبي سعيد بن الأعرابيِّ»[ح٦٢٢]...) إلى أن قال: (فتعيَّن أَميمة(٤)، ويكون الابن إمَّا عبد الله بن عثمان من رقيَّة، وإمَّا محسن بن عليٍّ)، قال: (ثمَّ رأيت في «الأنساب» للبلاذرِيِّ: أنَّه عبد الله ابن عثمان بن عفَّان، فإنَّه ذكر في ترجمته أنَّ النَّبيَّ ﷺ وضعه في حجره، ودمعت عليه عينُه، وقال: «إنَّما يرحم الله مِن عباده الرُّحماءَ»[أنساب الأشراف١/٤٠١]) انتهى [هدى الساري٢٨٤].

وفيما قاله ابنُ شيخنا والآخرُ(٥) نظرٌ وذلك لأنَّ الصَّبيَّ: الغلامُ، كما قاله الجوهريُّ(٦)، وقال غيره: إنَّ «الغلام» يقال للصَّبيِّ من حين يُولَد إلى أن يبلغ: غلامٌ(٧)، والله أعلم، وقد قال ابن قُرْقُول: (وفي «كتاب المرضى»: «إنَّ ابنتي قد حُضِرَتْ»[خ٥٦٥٥]، كذا لهم، والصَّواب: «إنَّ ابني» على التَّذكير،

---

(١) كذا تبعًا لمصدره، والذي في كتب التراجم: (البَزَّاز) لا (التمَّار)، وهو سعدان بن نصر بن منصور الثقفيُّ البغداديُّ، انظر «تاريخ بغداد» (٩/٢٠٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/٣٥٧).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٨٦) في جواب الإشكال الذي ذكره المؤلِّف: (ويجاب: بأنَّ المراد بقوله في حديث الباب: «إنَّ ابنا لي قبض» أي: قارب أن يُقْبَض...)، ثمَّ قال: (والذي يظهر أنَّ الله تعالى أكرم نبيَّه عليه الصلاة والسلام لمَّا سلَّم لأمر ربِّه وصبَّر ابنته؛ بأن عافى الله ابنة ابنته في ذلك الوقت، فخلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدَّة).

(٣) في (ب): (الصبي).

(٤) تمام كلام الحافظ: (إن ثبت أنَّ أميمة غير أمامة؛ فتتعين أميمة).

(٥) (والآخر): سقط من (ج) و(ب).

(٦) انظر «الصحاح» مادَّة (صبا).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٤٩)، «القاموس المحيط» مادَّة (غلم).

وكذا تكرَّر في غير هذا الموضع[ح٦٦٥٥]؛ لقوله: «فوضع الصَّبيَّ»، وفي الحديث الآخر: «كان ابن لبعض بنات النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم يقضي»[ح٧٤٤٨][المطالع١/٥٠٦]، انتهى.

قوله: (وَلْتَحْتَسِبْ): تقدَّم ما الاحتساب[ح٣٥ وقبل ح١٢٤٨].

قوله: (تَتَقَعْقَعُ[١]) أي: تتحرَّك وتضطرب.

قوله: (كَأَنَّهَا شَنٌّ): تقدَّم أنَّ (الشَّنّ): القِربةُ الباليةُ، وهي بفتح الشين المعجمة، وقد ضبطه بعضهم بالكسر، وليس بشيء[٢][ح١٣٨].

قوله: (فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ): سيأتي الكلام عليه مع بكائه على إبراهيم ابنه قريبًا إن شاء الله تعالى[ح١٣٠٣].

قوله: (فَقَالَ له سَعْدٌ[٣]: مَا هَذَا؟): هذا هو سعدُ بن عُبَادة، الصَّحابيُّ المشهورُ، سيِّدُ الخزرجِ، ترجمتُه معروفةٌ فلا نُطَوِّل بها[٤].

قوله: (وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءُ): (الرُّحماءَ): في أصلنا مَنْصوبٌ ومرفوعٌ، وكُتِبَ عليه: (معًا)، وكذا قال النَّوويُّ: (إنَّه بالنَّصب والرَّفع؛ أمَّا نصبه فظاهرٌ على أنَّه مفعول «يرحم»، وأمَّا رفعه فعلى أنَّه خبر «إنَّ»، وتكون[٥] «ما» بمعنى: الذي)، قاله النَّوويُّ[٦]/. [١/١٧٣]

١٢٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم جَالِسٌ عَلَى القَبْرِ -قَالَ: فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ- فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ»؟ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: «فَانْزِلْ»، قَالَ: فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنديُّ فيما ظهر لي، والله أعلم، وقد تقدَّم مُتَرْجَمًا، ولم قيل له: (المُسنديُّ)[ح٩].

---

(١) في (أ): (تتقعع)، وفي (ب): (يقعع)، وكلاهما تحريف.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٨٥).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (يا رسول الله).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٢٨٠).

(٥) في (ب): (ويكون).

(٦) انظر «الأذكار» (ص٢٥٨).

قوله: (حَدَّثَنَا(١) أَبُو عَامِرٍ): تقدَّم أنَّه عبدُ الملك بن عَمرٍو القيسيُّ، أبو عامر العَقَديُّ البصريُّ الحافظُ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٩].

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ): هذه البنت المتوفَّاة: هي أمُّ كلثوم، تُوُفِّيَت سنة تسعٍ(٢) من الهجرة، وقد تقدَّم تاريخ وفاتها[ح١٦٧]، قال شيخُنا: (وفي «تاريخ البخاريِّ الأوسط»: لمَّا ماتت رقيَّةُ بنتُ رسولِ الله ﷺ قال رسولُ الله ﷺ: «لا يدخل القبرَ رجلٌ قارف أهله اللَّيلة»، عقَّبه البخاريُّ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يشهد رقيَّة، ماتت وهو ببدر(٣)، وقال الطَّبريُّ: روى أنسٌ: أنَّه ﵇ لمَّا نزلت أمُّ كلثوم في قبرها قال: «لا ينزل في قبرها أحدٌ قارف اللَّيلة»، فذِكْرُ رقيَّةَ فيه وَهَمٌ)، نقلتُه(٤) من كلام شيخنا مُلَخَّصًا(٥)، قال شيخُنا: (وقال الخطَّابيُّ: يشبه قوله: «شهدنا بنتًا لرسول الله ﷺ»: أنَّها كانتِ ابنةً لبعض بناته، فنُسِبت إليه[أعلام الحديث١/٦٨١])، انتهى(٦)، وقد تعقَّبه المُحبُّ الطَّبريُّ(٧)، ولا شكَّ أنَّ كلامَه مُتعقَّبٌ، وكذا كلام الطَّبريِّ من هذا الوجه، وقال ابنُ بَشْكُوال: (ابنة النَّبيِّ ﷺ المذكورة هنا اختُلِف فيها؛ فقيل: زينب، وقيل: أمُّ كلثوم، والأوَّل أصحُّ إن شاء الله)[الغوامض والمبهمات١/١٧٦]، وساق لكلٍّ حجَّتَه، وسأذكر أنَّ هذا مُتعقَّبٌ(٨) أيضًا، وذكر محبُّ الدِّين الطَّبريُّ: (أنَّ رقيَّة لمَّا ماتت قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل القبرَ رجلٌ قارف أهلَه»، فلم يدخل عثمانُ بنُ عفَّانَ القبرَ، وفي رواية: «أمُّ كلثوم» مكان رقيَّة، أخرجه أحمدُ)[غاية الإحكام٣/٥٩٣]، ولا شكَّ أنَّها أمُّ كلثوم؛ لأنَّ رقيَّةَ تُوُفِّيَت والنَّبيُّ ﷺ في بدر، ولم يشهدها، وقد ذكر السُّهيليُّ حديثَ أنسٍ من «تاريخ البخاريِّ» بأنَّها رقيَّة، ثمَّ قال: (أنكر البخاريُّ هذه الرواية...) إلى آخر كلامه، فإن أردته فانظره من «الرَّوض» من (غزوة بدر)(٩).

---

(١) في (ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) (تسع): سقط من (ب).

(٣) «التاريخ الأوسط» (١/٩٢)، وليس فيه التعقيب المذكور.

(٤) في (ب): (تعلقه)، وليس بصحيح.

(٥) انظر «التوضيح» (٩/٥١٩-٥٢٠).

(٦) انظر «التوضيح» (٩/٥٢٠).

(٧) انظر «غاية الإحكام» (٣/٥٩٤).

(٨) في (ب): (معقب).

(٩) انظر «الروض الأُنُف» (٣/١٢٧).

قوله: (تَدْمَعَانِ): يقال: دمَعَت عينه؛ بالفتح، ويقال: بكسر الميم[١] أيضًا؛ لغتان في الماضي، حكاهما الجوهريُّ عن أبي عبيدة[٢].

قوله: (لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ): هو بضمِّ أوَّله، ثمَّ قاف، وفي آخره فاءٌ؛ يعني: لم يأتِ الذَّنب، وجاء في نسخة الأَصيليِّ نحوه عن فُلَيح، وقيل: معناه: لم يجامع، كما قد جاء في الرواية الأخرى: «من لم يقارف أهلَه»[٣]، وأنكر[٤] هذا الطَّحاويُّ هنا، وقال: «معناه: لم يقاولِ اللَّيلة»[٥]، وقال غيره: لأنَّهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء ويحبُّون النَّوم بعدها، وجاء فيه النَّهيُ عن النَّبيِّ ﷺ[٦]، قاله ابن قُرْقُول[٧]، وقال ابن الأثير وقد ذكر حديث عائشة ﵂: «إنَّه كان يصبح جُنُبًا من قِرَاف غير احتلام[٨]، ثمَّ يصوم»: (أي: مِن جماع)، قال: (ومنه الحديث في دفن أمِّ كلثوم...) فذكره، وقال النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب» بعد أن ذكر حديث البخاريِّ: «لم يقارف»: (قيل: معناه: لم يجامع، وقيل: لم يقارف ذنبًا، ذكره البخاريُّ عن ابن المبارك، عن فُلَيح[ح ١٣٤٢]، والأوَّل أرجحُ، ويؤيِّده حديثُ أنس: «لا يدخل القبر رجلٌ قارف أهله اللَّيلة»، فلم يدخل عثمانُ القبرَ، رواه أحمد في «المسند»[ح ١٣٣٩٨]...) إلى آخر كلامه[المجموع٥/١٨٠].

وقال المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»: («قارف أهله» أي: جامع، والقِراف: الجماع، وقوله: «قارف أهله» يردُّ قولَ مَن قال: يعني[٩]: الذَّنب، ﴿لِيَقْتَرِفُوا﴾ [الأنعام: ١١٣]: ليكتسبوا[١٠]، وسياق القصَّة يدلُّ على أنَّ عثمان ﵁ قارف تلك الليلة بعضَ جواريه[١١]، فمُنِع النزول في قبرها؛ إمَّا مؤاخذة عرفيَّة؛ لما يظهر في ذلك من جفاء، وإمَّا لأنَّ ذلك من سنن الدَّفن، قال الخطَّابيُّ: «وفيه: أنَّ للرجل أن يتولَّى دخول

(١) في (النسخ): (العين)، ولعلّه سبق قلم.

(٢) ذكر الجوهريُّ في «الصحاح» مادَّة (دمع) اللغتين، وحكى الثانية عن أبي عبيدة، وانظر «تاج العروس» مادَّة (دمع).

(٣) أخرجها الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٦/٣٢٣).

(٤) في (ج): (وأنكرها).

(٥) انظر «شرح مشكل الآثار» (٦/٣٢٣).

(٦) أخرجه البخاري (٥٤٧)، ومسلم (٦٤٧)، من حديث أبي برزة ﵁.

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٤٤).

(٨) في (ب): (اختلاف)، وليس بصحيح.

(٩) في (ب): (بمعنى).

(١٠) ذكرهما البخاريُّ بعد الحديث (١٣٤٢).

(١١) تحرف في (ب): إلى (جواره).

قبر الطفلة، ويُصلِح من شأن دفنها، ويشبه أن تكون البنت بنتًا لبعض بنات النَّبيِّ ﷺ»[أعلام الحديث١/٦٨١]، قلت: وفي التصريح برقيَّة أو أمِّ كلثوم ما يردُّه، ولعلَّه لم يبلغه، ويُحمَل إدخالُ أبي طلحة على محرميَّةٍ كانت بينه وبينها برضاعٍ، أو يُحمَل على التَّوسعة في ذلك مطلقًا في الصغيرة والكبيرة؛ لأنَّ الرجل أقوى على ذلك من النِّساء، وقد يتعذَّر وجود المحرم والزَّوج، وقيل: إنَّ ذلك كان قبل الحجاب، وهذا الأظهر؛ لأنَّه قال: «هل فيكم؟»، ولو قام غير أبي طلحة؛ فالظاهر أنَّه كان يتولَّى ذلك، وأمَّا عند التعذُّر؛ فهو حالُ ضرورةٍ، فلا يمتنع)[غاية الإحكام٣/٥٩٤]، انتهى، فقوله: (وفي التصريح برقيَّة أو أمِّ كلثوم ما يردُّه): متعقَّبٌ؛ لأنَّ رقيَّة تقدَّم أنَّها تُوفِّيَت وهو عليه الصلاة والسلام ببدر، ولم يشهدها، فتعيَّن أن تكون أمَّ كلثوم؛ لأنَّها تُوفِّيَت وهو عليه الصلاة والسلام شاهدٌ، وإن كنتُ قدَّمتُ تصحيحَ ابن بَشْكُوال: أنَّها زينب[الغوامض والمبهمات١/١٧٦]، ففيه نظرٌ، وإنَّما هي أمُّ كلثوم، وقوله: (إنَّ هذا كان قبل الحجاب، وهو الأظهر) فيه نظرٌ؛ لأنَّ الحجاب أُنزِل على كلِّ قولٍ قبل ذلك، والله أعلم.

١٢٨٦- ١٢٨٧- ١٢٨٨- **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ** عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: تُوُفِّيَتِ ابْنَةٌ لِعُثْمَانَ بِمَكَّةَ وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا -أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا- ثُمَّ جَاءَ الآخَرُ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ **لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ**: أَلَا تَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا **بِالْبَيْدَاءِ**، إِذَا هُوَ **بِرَكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ سَمُرَةٍ**، فَقَالَ: اذْهَبْ، فَانْظُرْ مَنْ هَؤُلَاءِ الرَّكْبُ قَالَ: فَنَظَرْتُ، **فَإِذَا صُهَيْبٌ** فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ادْعُهُ لِي، فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ، فَقُلْتُ: ارْتَحِلْ، فَالْحَقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، **فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ**؛ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ: وَا أَخَاهُ، وَا صَاحِبَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا صُهَيْبُ؛ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟!».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ؛ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: رَحِمَ اللهُ عُمَرَ، وَاللهِ **مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ اللهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وَقَالَتْ: حَسْبُكُمُ الْقُرْآنُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَاللهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ شَيْئًا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم لِمَ لُقِّبَ (عبدانَ)[ح٦].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، تقدَّم، وهو مشهورُ الترجمةِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا ابنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمامُ.

قوله: (تُوُفِيَّتِ ابْنَةٌ لِعُثْمانَ): هي أمُّ أبان كما قاله أبو عمر(١)، لكن له ابنتان كلٌّ منهما يقال لها: أمُّ أبان؛ فالكبرى: أمُّها رملة بنت شيبة بن ربيعة، والصُّغرى: أمُّها نائلة بنت الفَرافِصة، والله أعلم، قاله شيخنا الشَّارح[التوضيح٩/٥٢٠]، انتهى، وكونُها أمَّ أبان صرَّح بها مسلمٌ في «صحيحه»[م٩٢٨]، والنَّسائيُّ في «سننه»[س٤/١٨].

قوله: (لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ): هو عمرو بن عثمان بن عفَّان الأمويُّ، روى عن أبيه، وعنه: عليُّ بن الحسين، وأبو الزِّناد، وجماعةٌ، ثقةٌ، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (بِالبَيْدَاءِ): هي الشَّرف الذي أمام ذي الحليفة في طريق مكَّة، وهي أقرب إلى مكَّة من ذي الحليفة(٣).

قوله: (تَحْتَ ظِلِّ سَمُرَةٍ): هي بفتح السِّين، وضمِّ الميم، من شجر الطَّلْحِ، والجمع: سَمُرٌ وسَمُراتٌ(٤).

قوله: (فَإِذَا صُهَيْبٌ): هو صُهَيب بن سنان بن خالد الربعيُّ النَّمريُّ، أبو يحيى، وإنَّما قيل له: الرُّوميُّ؛ لأنَّ الرُّوم سبَوه صغيرًا، وكان أبوه وعمُّه عاملَين لكسرى على الأُبُلَّة، وقيل: كانوا على الفرات، فأغارت عليهم الرُّوم، فنشأ فيهم، ثمَّ ابتاعته كَلْب، وأُبِيع بمكَّة، صحابيٌّ مشهور، أخرج له الجماعة، وأحمد في «المسند»، تُوُفِّيَ سنة (٣٨هـ) بالمدينة رضي الله عنه(٥).

قوله: (فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ): اعلم أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه يأتي في (مناقبه) متى ضربه أبو لؤلؤة فيروزُ، وكم أقام، ومتى تُوُفِّيَ رضي الله عنه[قبل ح٣٦٧٩].

قوله: (مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللهَ...): هو بكسر همزة (إنَّ)، كذا في أصلنا، وكانت مفتوحةً

(١) انظر «التمهيد» (١٧/٢٧٦-٢٧٧).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٥٣).
(٣) انظر «معجم البلدان» (١/٥٢٣).
(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (سمر).
(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٣٣٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/٢٣٧)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٦٨).

فكُسِرت(١)، والذي يظهرُ: فتحُها، أو تكون مكسورةً على أنَّ معنى (حدَّث): قال، والله أعلم(٢).

١٢٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ -وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ جَعَلَ صُهَيْبٌ يَقُولُ: وَا أَخَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ): تقدَّم أنَّ (الشَّيبانيَّ) بالشِّين المعجمة، وأنَّ اسمَ أبي إسحاق سليمانُ بن أبي سليمان فيروزَ، وقيل: خاقان، الحافظُ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٠٢].

قوله: (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ): (أبو بردة): اسمُه -كما تقدَّم- الحارثُ أو عامر بنُ أبي موسى الأشعريِّ عبدِ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار.

قوله: (لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ): سيأتي في (مناقبه) متى أُصِيب، وكم لبث يومًا، ومتى تُوُفِّيَ رضي الله عنه[قبل ح٣٦٧٩].

تنبيهٌ هو فائدةٌ: أطلق ابن عمر رضي الله عنهما في روايته تعذيب الميِّت ببكاء الحيِّ[خ١٢٩٢، م(٩٢٧)(١٧)]، ولم يقيِّده(٣) بيهوديٍّ كما قيَّدته عائشةُ[خ١٢٨٩، م(٩٣٢)(٢٧)]، ولا بوصيَّة كما قيَّده(٤) به جماعةٌ آخرون(٥)، ولا ببعض بكاء أهله كما قيَّده عمرُ رضي الله عنه[خ١٢٨٧، م(٩٢٧)(١٦)].

٣٣- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى المَيِّتِ

وَقَالَ عُمَرُ: دَعْهُنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ مَا لَمْ يَكُنْ نَقْعٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ.

وَالنَّقْعُ: التُّرَابُ عَلَى الرَّأْسِ، وَاللَّقْلَقَةُ: الصَّوْتُ.

قوله: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى المَيِّتِ): كذا قال: (يُكرَه)، وهو مُحرَّم بالإجماع، ولكنِ الأقدمون يُعبِّرون بالكراهة، ويريدون: التَّحريم، وقد استعمل هذا البخاريُّ في أماكنَ كثيرةٍ من هذا «الصحيح» ستمرُّ بك، وقال الله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً(٦) عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

---

(١) زيد في النسخ: (وكأنَّها مكسورة)، والسياق يقتضي حذفها؛ وذلك أنَّ ثمَّةَ إصلاحًا وكشطًا وقع في (أ).

(٢) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ سابقًا بعد قوله: (فإذا صُهَيب...)، وهي مستدركةٌ في (أ).

(٣) في (ج): (يفسره).

(٤) في (ب): (قيد).

(٥) تقدَّم كلام المؤلِّف عليه قبل الحديث (١٢٨٤).

(٦) كذا مضبوطة في (أ)، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وقراءة غيرهم: ﴿سَيِّئُهُ﴾، انظر «السبعة» (ص٣٨٠)، «الحجة» (١٠٢/٥)، «حجة القراءات» (ص٤٠٣).

قوله: (دَعْهُنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ): (أبو سليمان) هذا: هو خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مُرَّةَ بن كعب بن لؤيٍّ بن غالب القرشيُّ المخزوميُّ، صحابيٌّ جليل، صاحب حروب، وكانت وفاته سنة إحدى وعشرين بحمص، وقبرُه مشهورٌ خارجَها، زرتُه مرارًا، ﷺ، وقيل: تُوُفِّيَ بالمدينة المُشرَّفة، قاله أبو زُرْعة عن دُحَيم، والأوَّل الصَّحيحُ(١)، أحواله مشهورة، وكذا فتوحاته، أسلم في صفر(٢) سنة ثمانٍ قبل الفتح على الصَّحيح(٣).

قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ نَقْعٌ): هو بفتح النُّون، ثمَّ بالقاف السَّاكنة، ثمَّ عين مهملة، وهو (التُّرَاب)، كما فسَّره في الأصل، وقيل: هو الصَّوت بالبكاء، وقيل: صوت لطم الخدود ونحوِه، وقيل: هو شقُّ الجيوب، وأنكره أبو عبيد(٤)، والنَّقع: الصَّوت، والنَّقع: الغبار، فيخرج من هذا معنى التَّفاسير كلِّها؛ لأنَّ لِلَدْمِ الخدودِ وشقِّ الجيوب صوتًا، وقال الكسائيُّ: هو صنعة الطَّعام في المآتم، وأنكره أبو عبيد(٥)، وإنَّما النَّقيعة: طعام القادم من السَّفر، قيل: سُمِّي للنَّقع، وهو الذي يتعلَّق بثيابه في سفره، قاله(٦) ابن قُرْقُول(٧)، ووَهِمَ فيه على البخاريِّ، فحذفتُ وَهَمَه(٨)، والله أعلم.

قوله: (أَوْ لَقْلَقَةٌ): هو -بلامَين مفتوحتَين، وقافين، الأولى ساكنة والثَّانية مفتوحة-: (الصَّوْتُ)، كذا فسَّره في الأصل، واللَّقلقة: حكاية الأصوات إذا كثرت(٩)، واللَّقْلَق(١٠): اللِّسان، كأنَّه يريد: تردُّدَ

---

(١) صحَّح الأوَّلَ النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٤٢٥) والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١/٣٨٤)، أمَّا ابن حجر؛ فقد ساق في «الإصابة» (١/٤١٥) حديثًا من كتاب «الجهاد» لابن المبارك (ص٥٥) في آخره: (فلمَّا تُوُفِّيَ؛ خرج عمرُ إلى جنازته فقال: ما على نساء آل الوليد أن يسفحن على خالدٍ دموعهنَّ ما لم يكن نقعاً أو لقلقةً)، ثمَّ قال: (فهذا يدلُّ على أنَّه ماتَ بالمدينة...، ولكنَّ الأكثرَ على أنَّه مات بحمص، والله أعلم).

(٢) (في صفر): سقط من (ب).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص١٩٧)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٤٢٢)، «تهذيب الكمال» (٨/١٨٧).

(٤) انظر «غريب الحديث» (٣/٢٧٦).

(٥) انظر «غريب الحديث» (٣/٢٧٤).

(٦) في (ب): (قال)، وهو تحريف.

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٠٧).

(٨) زاد ابن قرْقول بعد قوله: (هو الصوت بالبكاء): (وبهذا فسَّره البخاريُّ)، والذي نقله البخاريُّ: (النقع: التراب على الرأس).

(٩) في (ب): (الأصوات أو الترب)، وهو تحريفٌ.

(١٠) في النُّسَخ: (والقلق)، والمثبت موافق لما في «مطالع الأنوار».

اللِّسان بالصَّوت عند البكاء(١).

فإن قلت: كيف عمر نهى صهيبًا فيما مضى[ح١٢٨٧]، ولم ينه هنا؟ **والجواب**: أنَّ صُهَيبًا بكى على عُمر بندبٍ وصياحٍ، فقال: (وا صاحباه!)، فنهاه لأجل ذلك، والله أعلم.

١٢٩١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ المُغِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ**، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظُ، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٥٢].

قوله: (**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ**): تقدَّم الكلام على تحريم الكذب على رسول الله ﷺ، وأنَّه كبيرة عظيمة، وأنَّه إذا لم يستحلَّ ذلك هل يكفر أم لا؟ مشبعًا في (كتاب العلم) في (باب إثمِ مَن كذب على النَّبيِّ ﷺ)[قبل ح١٠٦].

١٢٩٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ** قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، **عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ**، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ».

تَابَعَهُ عَبْدُ الأَعْلَى قَالَ(٢): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ.

وَقَالَ آدَمُ عَنْ شُعْبَةَ: «المَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ عَلَيْهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد قريبًا جدًّا، وبعيدًا مرارًا، ومُتَرجَمًا في أوَّل مرَّةٍ[ح٦].

قوله: (**عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ**): تقدَّم أنَّ ياء (المسيَّب) هذا مكسورةٌ ومفتوحةٌ، وأنَّ غيرَه لا خلافَ في فتحِها[ح٢٦].

قوله: (**تَابَعَهُ عَبْدُ الأَعْلَى**): هذا هو عبدالأعلى بن حمَّاد الباهليُّ مولاهم، أبو يحيى النَّرسيُّ، المُحَدِّث الثَّبْت، عن الحمَّادَين ومالك، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وأبو يعلى، والبغويُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٦هـ)، ويقال: سنة (٢٣٧هـ)، وهذا قدَّمه في «التذهيب»[٣٥٥/٥]، وقال عن الأوَّل: (إنَّه غلط)(٣).

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤٥٠/٣).

(٢) (قال): ليس في (ب) و(ج).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٨/١٦).

والضَّمير في (تابعه) يعود على عبدانَ شيخِ البُخاريِّ، وأتى بهذه المتابعةِ[(١)] لأنَّ شعبةَ عنعن عن قتادة، وإن حُوشِي من التَّدليس، والتدليسُ عند شعبة شديدٌ كما قدَّمته عنه غيرَ مَرَّةٍ، فأتى بتحديث سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة؛ لرفع الخلاف في المسألة، وقد تقدَّم أنَّ عنعنةَ غيرِ المُدلِّس فيها خلافٌ، والله أعلم.

ومتابعةُ عبدِ الأعلى لم أرَها في شيءٍ من الكتب السِّتَّة، ولا أخرجها شيخُنا، بل أخرجها بعضُ الحُفَّاظ المُتأخِّرين بسنده إلى أبي يَعلى[عل١٥٦]، انتهى[(٢)]، ولا رأيتُ حديثَ شيخِه يزيدَ بنِ زُرَيع[(٣)]، ولكن رأيتُ حديثَ سعيدٍ عن قتادةَ به، أخرجه مسلمٌ[م(٩٢٧)(١٧)م]، وقد رواه همَّام عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ، زاده المِزِّيُّ[(٤)].

٣٤- بابٌ

١٢٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: جِيءَ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مُثِّلَ بِهِ، حَتَّى وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدْ سُجِّيَ ثَوْبًا، فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُفِعَ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ»؟ فَقَالُوا: ابْنَةُ عَمْرٍو، أَوْ: أُخْتُ عَمْرٍو، قَالَ: «فَلِمَ تَبْكِي أَوْ: لَا تَبْكِي، فَمَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان[(٥)] بن عُيَينة الإمامُ المكِّيُّ، تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١].

قوله: (جِيءَ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ): (أبوه): عبدُ الله بن عَمرو بن حَرَام؛ بالرَّاء، وهذا كالبديهيِّ عند أهله، وفائدةٌ عند غيرهم، ووالدُ جابرٍ نقيبٌ بدريٌّ كبيرٌ[(٦)].

قوله: (وَقَدْ[(٧)] مُثِلَ): هو بضمِّ الميم، وكسر الثَّاء المُثلَّثة المخفَّفة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، قال أهل اللُّغة: مَثَلَ بالعبد والحيوان يمثُل مَثْلًا -بالتَّخفيف في الجميع-؛ كـ(قَتَل يَقْتُل قَتْلًا) إذا قطع

(١) (وأتى بهذه المتابعة): جاء في (ب) بعد قوله: (إنَّه غلط).
(٢) انظر «تغليق التعليق» (٢/٤٦٨)، «هُدَى الساري» (ص٣٦).
(٣) في (ب): (دريع)، وهو تحريف.
(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٦٠).
(٥) (سفيان): سقط من (ب).
(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٤١٧).
(٧) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قد).

أطرافه، أو أنفه، أو أذنه، أو مذاكيره، ونحو ذلك، والاسم: المثلة، وأمَّا (مُثِّلَ) -بتشديد الثَّاء-؛ فهو للمبالغة(١)، وبه قد ضُبِط في أصلنا(٢)، والله أعلم.

قوله: (وَقَدْ سُجِّيَ ثَوْبًا): (سُجِّي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: غُطِّي، وهو من باب (كسا) و(أعطى)، والله أعلم.

قوله: (فَرُفِعَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَالُوْا(٣): ابْنَةُ عَمْرٍو، أَوْ: أُخْتُ عَمْرٍو): تقدَّم أنَّها فاطمةُ بنت عمرو عمَّةُ جابر بن عبد الله في أوَّل (الجنائز): (فَجَعَلَتْ عَمَّتِي(٤) تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ...») الحديث[ح١٢٤٤]، وقد قدَّمتُ أنَّ هذه بنت عَمرو بن حَرَام صحابيَّةٌ أيضًا، وهي أختُ عبدِ الله، وفي «مسلم» في (المناقب): (فجعلت فاطمة بنت عمرو تبكي...) الحديث[م(٢٤٧١) (١٣٠)]، ورأيتُ على نسخة من «البخاريِّ» في هذا المكان بِخَطٍّ يشبه أن يكون خطَّ الشَّيخ الإمام غياث الدين ابن العاقوليِّ أحد شيوخي ما قدَّمته في أوَّل (الجنائز): أنَّها فاطمة، وأنَّ الواقديَّ سمَّاها هندًا، [وكذا نقله ابن الصَّلاح في «علومه» عن الواقديِّ](٥)، وقد تقدَّم ما فيه[ح١٢٤٤].

قوله: (فَلِمَ تَبْكِي؟ أَوْ: لَا تَبْكِي): تقدَّم ما فيه في (تَبْكِينَ أو: لَا تَبْكِينَ)[ح١٢٤٤]، والله أعلم.

٣٥- بابٌ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الجُيُوبَ

قوله: (الجُيُوبَ): هو جمع (جيب)، وهو معروف، و(الجِيُوب) بضمِّ الجيم وكسرها، وقد قُرِئ بهما في السَّبع(٦).

١٢٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا زُبَيْدٌ اليَامِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ».

---

(١) انظر «الصحاح» و«تاج العروس» مادَّة (مثل).

(٢) وكذا في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالُوا).

(٤) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فاطمة).

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص٣٧٨-٣٧٩).

(٦) في قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، كسر الجيمَ ابنُ كثير، وابنُ ذَكْوان، وحمزةُ، والكسائيُّ، وقرأ الباقون بضمِّها، انظر «السبعة» (ص١٧٨-١٧٩)، «الحجة» (٢/٢٨٠)، «حجة القراءات» (ص١٢٧).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرَّات أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بن سعيد بن مسروق فيما ظهر لي، ولم أرَ أحدًا صرَّح به، غير أنِّي رأيتُ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» ذكر في الرُّواة عن زبيد اليامِيِّ الثَّوريَّ، ولم يذكر فيهم ابنَ عيينة(١)، وينبغي أن يُحرَّر، والله أعلم.

قوله: (عَنْ(٢) زُبَيْدٍ اليَامِيِّ): تقدَّم أنَّه بالمُوَحَّدة، وتقدَّم الكلامُ في زُيَيد بن الصَّلْت؛ بمُثنَّاتين تحت، وأنَّه ليس له في «البخاريِّ» و«مسلم»، وإنَّما له في «المُوطَّأ»[ح٤٨]/. [١/١٧٤أ]

قوله: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ) أي: ليس على طريقتنا، ولا من المهتدين بهَدْيِنا، وليس المراد به الخروج من الملَّة؛ إذ المعاصي لا يُكفَر بها عند أهل السُّنَّة، اللَّهمَّ إلَّا أن يعتقد حلَّ ذلك، وقال الثَّوريُّ سفيانُ: إنَّه يجري على ظاهره من غير تأويل(٣) لأنَّه أبلغ في الزَّجر عنها، والله أعلم(٤).

قوله: (بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ): قال عياض: (هي النِّياحة، وندبة الميِّت، والدُّعاء بالويل، وشبهه) [إكمال١/٣٧٦]، والمراد بـ(الجاهليَّة): ما كان في زمن الفترة، وسيأتي الكلام في (أيَّام الجاهليَّة)[قبل ح٣٨٣١]، وقد تقدَّم أيضًا[ح٣]، وذلك لأنَّ النَّوويَّ قال: (ما قبل بعثة النَّبيِّ ﷺ سُمُّوا بذلك؛ لكثرة جهالاتهم) [شرح مسلم١/٩٥]، وسيأتي ما فيه، وقد تقدَّم أيضًا.

٣٦- باب رَثْيِ النَّبِيِّ ﷺ سَعْدَ بْنَ خَوْلَةَ

قوله: (بَابُ: رَثَى النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ خَوْلَةَ): كذا في الأصل فعل ماضٍ، وفي الهامش: (رثاء) بالمدِّ(٥)، مصدرٌ، والرِّثاء: التوجُّع؛ بالمدِّ والكسر في الرَّاء.

قوله: (سَعْدَ بْنَ خَوْلَةَ): (خَوْلة): بفتح الخاء المعجمة -قال شيخُنا الشَّارح: (وقال أبو الحسن: ما سمعتُ قطُّ أحدًا قرأه(٦) إلَّا بفتحها، والمُحَدِّثون على ذلك، وعَكَسَ أبو عُمر(٧))[التوضيح٩/٥٤٢]

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٢٨٩).

(٢) كذا في النُّسَخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٣) قال الترمذيُّ في «سننه» (١٩٢٢): (وقال علي ابن المدينيِّ: قال يحيى بن سعيد: كان سفيان الثوريُّ يُنْكِر هذا التفسير، «ليس منا» يقول: ليس مثلنا).

(٤) انظر «التوضيح» (٩/٥٣٧).

(٥) وهي رواية الأَصيليِّ وأبي ذرٍّ.

(٦) في (ب): (فرواه).

(٧) هكذا في النسخ: (عمر)، وفي مصدره: (عمران).

انتهى[(١)]، وهذا غريبٌ - ثمَّ واوٍ ساكنة، وهو سعد بن خولة، وقيل: خَوليٌّ، من بني عامر بن لؤيٍّ، وقيل: حليف لهم، وقيل: مولى ابن أبي رُهم العامريِّ، من السَّابقين، بدريٌّ، تُوُفِّيَ عن سُبيعة الأسلميَّة سنة عشرٍ بمكَّة[(٢)]، وسيأتي ما في ذلك في (باب شهود الملائكة بدرًا)[(٣)] إن شاء الله تعالى.

وقد اختُلِف في قصَّة سعد بن خولة؛ فقيل: لم يهاجر من مكَّة حتَّى مات فيها، وقيل: بل[(٤)] هاجر وشهد بدرًا -وهذا الصَّحيح كما ذكرته في ترجمته أعلاه- ولكنَّه انصرف إلى مكَّة، ومات بها، فعلى هذا سببُ توجُّعه عليه الصلاة والسلام له سقوطُ هجرته لرجوعه[(٥)] مختارًا، وموته بمكَّة، وعلى الأوَّل توجُّعه له موتُه بمكَّة على أيِّ حال، وإن لم يكن باختياره لما فاته من الثَّوابِ والأجرِ الكامل بالموت في دار هجرته، والله أعلم[(٦)]، وقال شيخُنا في (الدَّعوات[(٧)]): (إنَّما رثى له عليه الصلاة والسلام؛ لأنَّه أسلم، وأقام بمكَّة، ولم يهاجر، قاله ابن مزين، وأُنكِر ذلك عليه؛ لأنَّه معدودٌ في البدريِّين؛ كما ذكره البخاريُّ وغيرُه، واختلفوا متى رجع إلى مكَّة؛ فقيل: مات بها في حجَّة الوداع، وإنَّما رثى له؛ لأنَّه قال: «كلُّ مَن يهاجر من بلده؛ له ثواب الهجرة من الأرض التي هاجر منها[(٨)] إلى الأرض التي هاجر إليها إلى يوم القيامة»، فحُرِم ذلك لمَّا مات بمكَّة، [وقيل: رجع إلى مكَّة] بعد شهوده بدرًا، وفي «البخاريِّ» فيما سلف: «يرحم الله ابنَ عفراء»[ح٢٧٤٢]، قيل: هو الذي رثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم)[التوضيح٢٩/٣١٦] انتهى، و(ابن عفراء) غلطٌ من الرَّاوي، كما سأذكره في مكانه مُنبِّهًا عليه من كلام الدِّمياطيِّ[ح٢٧٤٢]، قال شيخُنا: (وقال الدَّاوديُّ: لم[(٩)] يكن للمهاجرين الأوَّلين أن يقيموا بمكَّة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلَّا ثلاثة أيَّام بعد الصَّدَر، فدلَّ ذلك أنَّ سعد بن خولة تُوُفِّيَ قبل تلك الحجَّة، وقد أطال[(١٠)] المقام بها من غير عذر، ولو كان له عذرٌ لم يأثم)[التوضيح٢٩/٣١٧]، ثمَّ ذكر

---

(١) قول ابن الملقِّن هذا إنَّما هو في ضبط الواو من (خولة)، لا الخاء؛ فليُتَنبَّه.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٢٨٤)، «أُسْد الغابة» (٢/٢٠٩) و(٢/٢١٠)، «الإصابة» (٢/٢٤).

(٣) إنَّما هو في (باب تسمية مَن سُمِّي من أهل بدرٍ) قبل الحديث (٤٠٢٨).

(٤) زيد في (ج): (هي).

(٥) في (ب): (رجوعه).

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١١/٨٢).

(٧) في (ب): (دعواته).

(٨) في النسخ: (فيها)، والمثبت من مصدره.

(٩) في (أ): (لمن)، وهو تحريفٌ.

(١٠) في (ج): (طال).

قولًا آخَرَ وردَّه، أضربت عنه؛ لأنَّه غلط في النُّسخة، وهي كثيرة الغلط غير مُقابَلة، والله أعلم.

١٢٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ -أَوْ كَثِيرٌ- إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أُخَلَّفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخَلَّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا ازْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ»، يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ[(١)]): حجَّة الوداع سنة عشرٍ من الهجرة، وهذا ظاهرٌ مشهور معروفٌ.

قوله: (وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ): هذه البنتُ التي لسعد -هو ابن أبي وقَّاص- اسمُها عائشةٌ، قال الذَّهبيُّ في «المبهمات» التي لـ«التَّجريد»: (هي التي يقول: «ولا يرثني إلَّا ابنةٌ»، قلت: هي تابعيَّة) انتهى لفظه[التجريد٢/٢٨٦]، وقد حمَّر عليها، فهي تابعيَّة كما اصطلح عليه، قال بعض مُحَدِّثي القاهرة: (هي أمُّ الحَكَم كما حرَّرتُه، ووهم مَن قال: عائشة؛ لأنَّها لا صحبةَ لها، وليست لسعدٍ[(٢)] ابنةٌ أخرى اسمُها عائشةُ)[هُدى الساري٢٨٥]، وقال في مكانٍ آخرَ؛ وهو في (الوصايا): (هي أمُّ الحَكَم الكبرى، وأمُّها بنتُ شهاب ابن عبد الله بن الحارث بن زُهْرة، وهي شقيقة إسحاق الأكبر...) إلى أن قال: (ووهم مَن قال: هي عائشة؛ لأنَّ عائشةَ أصغرُ أولاده، وعاشت إلى أن أدركها مالكُ بن أنس)[هُدى الساري٣٠٤]، ولم أرَ أنا أمَّ الحَكَم هذه في الصَّحابيَّات[(٣)]، ورأيت أمَّ حكيم[(٤)] بنت عتبة بن أبي وقَّاص، قال الذَّهبيُّ: (لها هجرة)[التجريد٢/٣١٨] انتهى، فيُحرَّر.

---

(١) زيد في (ج): (عام).

(٢) في (ب): (لها وليت سعد)، وليس بصحيح.

(٣) ذكرها ابن سعد في أولاده في «الطبقات الكبرى» (٣/١٢٨).

(٤) في (ب): (الحكيم).

فائدةٌ: جاء سعدًا عدَّةُ أولاد ثمانية، وذكر النَّوويُّ في «مبهمات تهذيبه» بعد أن سمَّاها عائشة: (ثمَّ عُوفي مِن ذلك المرض، وجاءه بعد ذلك عدَّةُ أولاد كثيرون معروفون)[تهذيب الأسماء٢/٨٣٧]، وقد ذكَر في ترجمة سعد أربعةً: (مُحَمَّد، وإبراهيم، وعامر، ومصعب)[تهذيب الأسماء١/٥١٠]، وسيأتي (ما ذُكِرَ في الأسواق)[1] في كلامي عدَّةُ أولادٍ لسعدٍ، نقلتهم من كلام الدِّمياطيِّ، ومن كلام ابن الجوزيِّ في «تلقيحه»[ح٢١٤٤].

قوله: (أَنْ تَذَرَ): (أَن): بفتح الهمزة، و(تذرَ): مَنْصوبٌ بها، قال ابن قُرْقُول: (بالوجهين على الشَّرط والفتح على تأويل المصدر، أي: إنَّكَ ووَذْرَهم وتَرْكَهم أغنياءَ خيرٌ من تَرْكِهم عالةً، وأكثرُ رواياتِنا[2] فيه بالفتح، قال ابن مكِّيٍّ في كتاب «تقويم اللِّسان»: لا يجوز هنا إلَّا الفتح[تثقيف اللسان٢٠٩])[المطالع١/٣٠٧] انتهى.

قوله: (عَالَةً): هو بتخفيف اللَّام، أي: فقراء.

قوله: (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) أي: يسألونهم أن يعطوهم في أكفِّهم.

قوله: (ثُمَّ لَعَلَّكَ[3] أَنْ تُخَلَّفَ): هو بفتح همزة (أَنْ)، وسكون النُّون، قال[4] ابن قُرْقُول: (وأمَّا قوله: «ولعلَّك أن تُخلَّف» فهذا لا يصحُّ فيه إلَّا الفتح)[المطالع١/٣٠٨] يعني: فتح الهمزة.

قوله: (ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ...) إلى آخره: لم يُتوَفَّ سعدٌ من هذا المرض، بل بقي إلى سنة خمس وخمسين، وقيل غير ذلك، وقد انتُفِع به، وضُرَّ به؛ قَتَلَ الكفَّارَ وسَبَى وغَنِمَ، وقال شيخنا الشَّارح: (قال ابن بطَّال: لمَّا أُمِّر سعدٌ على العراق؛ أُتِيَ بقومٍ ارتدُّوا فاستَتَابهم، فتاب بعضُهم، وأصرَّ بعضُهم، فقتلهم، فانتفع به مَن تاب، وتضرَّر به الآخرون)[5].

وقال شيخنا أيضًا في كتاب «الدُّعاء» في قوله: (وَيَضُرَّ بِكَ آخَرُونَ): (قيل: هم سبيٌ[6] قتلوهم؛ إذ لم يسلموا، وقيل: إنَّ عبيد الله -يعني: ابن زياد- أمَّر عمر بن سعد ولده على الجيش الذين لقوا الحسين، فقتلوه بأرض كربلاء)[التوضيح٢٩/٣١٦] انتهى، ونحو هذه المقالةِ ذكرَ أيضًا هنا[7].

---

(١) إنَّما هو في (باب بيع الملامسة) (ح٢١٤٤).

(٢) في النسخ: (روايتنا)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ب): (تعلل)، وهو تحريف.

(٤) في (ب): (وقال).

(٥) «التوضيح» (٩/٥٤٥)، وانظر «شرح ابن بطَّال» (٨/١٤٥).

(٦) في النُّسَخ: (سنن)، وعليها علامة شكٍّ، وفي مصدره: (مَن)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٧) انظر «التوضيح» (٩/٥٤٥).

فائدةٌ: قال شيخنا: (قال بعض العلماء من أهل المعرفة: «لعلَّ» معناها: التَّرجِّي إلَّا إذا وردت عن الله ورسله(١) وأوليائه؛ فإنَّ معناها: التَّحقيق)[التوضيح٩/٥٤٥] انتهى.

قوله: (**اللَّهُمَّ أَمْضِ**): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَلَا تَرُدَّهُمْ**): يجوز في دال (تردَّ(٢)) الضَّمُّ والفتح، وقد تقدَّم[ح١٤١].

قوله: («**لَكِنِ البَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ**»، **يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ**): هو(٣) من قول سعد بن أبي وقَّاص في بعض الطُّرق في «البخاريِّ» في (كتاب الدعاء) في (باب الدعاء برفعِ الوباء والوجع)[ح٦٣٧٣]، وفي أكثرِها مِن قول الزُّهريِّ[ح١٢٩٥،٣٩٣٦،٤٤٠٩،٦٧٣٣]، وليس هو مِن قوله عليه الصلاة والسلام(٤).

قوله: (**أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ**): (أَنْ): بفتح همزتها، وسكون النُّون، وهذا ظاهرٌ.

٣٧- بابُ مَا يُنهَى عن الحَلْقِ عِنْدَ المُصِيبَةِ

قوله: (**بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الحَلْقِ عِنْدَ المُصِيبَةِ**): (يُنهَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الحلق): معروف؛ وهو حلق شعر الرَّأس، وهو حرامٌ عند المصيبة.

١٢٩٦- **وَقَالَ الحَكَمُ بْنُ مُوسَى**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ جَابِرٍ: **أَنَّ القَاسِمَ ابْنَ مُخَيْمِرَةَ** حَدَّثَهُ قَالَ: **حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى** قَالَ: **وَجِعَ أَبُو مُوسَى** وَجَعًا، **فَغُشِيَ** عَلَيْهِ **وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ**، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ؛ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَرِئَ مِنَ **الصَّالِقَةِ وَالحَالِقَةِ وَالشَّاقَّةِ**.

---

(١) في (ب): (ورسوله).

(٢) في (ب): (تردهم).

(٣) أي: قوله: (يرثي له...).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٩٦-١٩٧): (أفاد أبو داود الطيالسيُّ في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد، عن الزهريِّ: أنَّ القائلَ: «يرثي له...» إلى آخره هو الزهريُّ [«مسند الطيالسيِّ» (١٩٧)]، ويؤيِّده أنَّ هاشمَ بن هاشم [ح٢٧٤٤] وسعدَ بن إبراهيم [ح٢٧٤٢] رويا هذا الحديث عن عامر بن سعد، فلم يذكرا ذلك فيه، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها [ح٥٦٥٩])، وقال في (الدُّعَاء) (١١/١٨٤): (قولُه في آخره: «قال سعدٌ: رَثى له رسولُ الله ﷺ...» إلى آخره يردُّ قولَ مَن زعم أنَّ في الحديث إدراجًا، وأنَّ قولَه: «يرثي له...» إلى آخره مِن قولِ الزهريِّ متمسِّكًا بما ورد في بعض طرقه وفيه: «قال الزهريُّ...» إلى آخره، فانَّ ذلك يرجع إلى اختلاف الرواة عن الزهريِّ؛ هل وصل هذا القدرَ عن سعدٍ أو قال من قِبَل نفسِه، والحُكم للوصل؛ لأنَّ مع رواته زيادةَ علمٍ، وهو حافظٌ).

قوله: (**وَقَالَ الحَكَمُ بْنُ مُوسَى**): (الحكم) هذا: هو ابن موسى -كما قال- ابن أبي[(١)] زهير، أبو صالح البغداديُّ القَنْطريُّ الزَّاهد، أحدُ الأعلام، أصله من نسا من طبرستان، رأى مالكًا، وروى عن إسماعيل بن عيَّاش، وعطَّاف بن خالد، وابن المبارك، والهِقْل بن زياد، وغيرِهم، وعنه: البخاريُّ تعليقًا، ومسلمٌ، وأبو زُرْعة، وأحمدُ بن أبي خيثمة، وأبو يعلى، وخلقٌ، ووثَّقه ابنُ مَعِين[(٢)]، وقال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح والتعديل٣/١٢٩]، ووَصَفَه بالصَّلاح والعبادة جماعةٌ، قال البخاريُّ وغيرُه: (تُوُفِّيَ سنة اثنتين وثلاثين) يعني: ومئتين، قال البغويُّ: (ليومين من شوَّال)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا، ومسلم، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، وله[(٣)] ترجمةٌ في «الميزان»[١/٥٨٠] فانظرها إن شئت[(٤)].

وقد قدَّمتُ أنَّه إذا قال البخاريُّ: (قال فلانٌ كذا وكذا) وكان المعزوُّ إليه القولُ شيخَه؛ أنَّه يكون ذلك محمولًا على أنَّه أخذَ عنه ذلك في حال المذاكرة، هذا كلامُ ابنِ الصَّلاح[(٥)][ح١٤٢].

فإن قيل: لمَ لمْ ترقم[(٦)] عليه (خ)، بل رقمت عليه: (خت) تعني: تعليقًا؟ **فالجواب**[(٧)]: أنِّي قلَّدت في الرَّقم المِزِّيَّ والذَّهبيَّ -وكذا قال ابن عساكر في «النُّبَل»[المعجم المشتمل١٠٩]: (وعنه: البخاريُّ تعليقًا)-، وفي كونه أخذه في حال المذاكرة ابنَ الصَّلاح، وما أحببت أن أبتدع شيئًا.

و(القَنْطريُّ): منسوب إلى قنطرة بَرَدان -بفتح المُوَحَّدة والرَّاء- شرقيَّ بغداد[(٨)]، والله أعلم، وتعليقُه هذا أخرجه مسلمٌ في (الإيمان) عن الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزة به[م١٠٤].

قوله: (**أَنَّ القَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ**): هو بضمِّ الميم، وفتح الخاء المعجمة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ ميم مكسورة، ثمَّ راء، ثمَّ تاء التَّأنيث[(٩)]، القاسمُ كنيتُه أبو عروةَ، روى عن/ أبي سعيد، وعبدِالله بن [١/١٧٤ب] عمرو، وعلقمةَ، وعدَّةٍ، وعنه: الحكمُ، وابنُ أبي خالد، والأوزاعيُّ، وعدَّةٌ، مات سنة (١١١هـ)[(١٠)]، علَّق

---

(١) (أبي): سقط من (ب).

(٢) انظر «تاريخ ابن مَعين» رواية الدَّارميِّ (ص١٠١).

(٣) في (ج): (له).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٧/١٣٦)، «تذهيب التهذيب» (٢/٤١٩).

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص٦٧-٧٠) و(ص١٣٦).

(٦) في (ب): (يرقم).

(٧) في (ب): (أجيب).

(٨) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/٥٥١).

(٩) زيد في (ب): (الساكنة).

(١٠) كذا تبعًا لـ«الكاشف» (٢/٣٧٩)، والذي في «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٤٧) وغيره: (قَال عَمْرو بن عليٍّ والمُفَضَّل =

له البخاريُّ، وروى له مسلمٌ والأربعة، وثَّقه ابنُ مَعِين(١)، وأبو حاتم[الجرح والتعديل ١٢٠/٧]، وغيرُهما(٢).

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى): تقدَّم أنَّ (أبا بُرْدَة) اسمُه الحارثُ أو عامرٌ، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرْجَمًا[ح١١].

قوله: (وَجِعَ أَبُو مُوسَى): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار، وتقدَّم مُتَرْجَمًا في أوَّل مرَّةٍ[ح١١].

قوله: (وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ): (الحَجْر): بفتح الحاء، ويجوز كسرها، وقد تقدَّم[ح٢٢٣]، وهذه المرأة في حفظي أنَّ في بعض طرقه: (ورأسه في حجر امرأته) انتهى، وفي «مسلم»: (أقبلت امرأته أمُّ عبد الله تصيح بِرَنَّة...) فذكر الحديث[م١٠٤]، وأمُّ عبد الله امرأته: هي بنت أبي دومة، أخرج لها مسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، تروي عنِ النَّبيِّ ﷺ، وقيل: عن زوجِها أبي موسى الأشعريِّ عن النَّبيِّ ﷺ، وعنها: عِيَاض الأشعريُّ، وقَرْثَع(٣) الضَّبِّيُّ، ويزيدُ بنُ أَوسٍ، وجماعةٌ(٤)، والله أعلم.

قوله: (مِنَ الصَّالِقَةِ): هي بالصَّاد المهملة، وبعد اللَّام قافٌ؛ وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة، ومنه قوله ﷺ: «ليس منَّا من صلق»، ويقال بالسِّين(٥)، قال ابن الأعرابيِّ: (هو ضرب الوجه)، نقله عنه عياضٌ وابنُ قُرْقُول(٦).

قوله: (وَالحَالِقَةِ): هي التي تحلق رأسها عند المصيبة.

قوله: (وَالشَّاقَّةِ): هو بالشين المعجمة، وبعد الألف قافٌ مُشدَّدةٌ، وهي التي تشقُّ ثوبها عند المصيبة.

٣٨ - بابٌ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ

قوله: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ): تقدَّم معناه قريبًا[ح١٢٩٤].

= ابن غسان الغلابيُّ: مات سنة مئة، وقال يحيى بن مَعِين: مات سنة مئة، أو إحدى ومئة).

(١) انظر «تاريخ ابن مَعين» رواية الدَّارميِّ (ص١٩١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤٤٢/٢٣)، «تقريب التهذيب» (ص٤٥٢).

(٣) في (ب) و(ج): (وقرنع)، وهو تصحيف.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٠/٣٥).

(٥) أخرجه أبو داود (٣١٣٠)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٢١/٤)، كلاهما بالسين، وأخرجه مسلم (١٠٤م) بلفظ: «أنا بريء ممَّن حلق وسلق وخرق».

(٦) انظر «مشارق الأنوار» (١٧٤/٢)، «مطالع الأنوار» (٢٨١/٤).

١٢٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (بَشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وهو مُحَمَّد بن بشَّار بندارٌ، الحافظُ، تقدَّم (البندارُ) ما هو[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هذا هو ابن مهديِّ بن حسَّان، الحافظ، أبو سعيدٍ البصريُّ، مولى الأزد، اللُّؤلؤيُّ، أحدُ الأعلامِ في الحديث، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٩١].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، الإمام المشهور.

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم أنَّه سُلَيمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، مرارًا.

قوله: (وَشَقَّ الجُيُوبَ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الجيم وكسرها؛ لغتان، وهما قراءتان في السَّبع(١)[قبل ح١٢٩٤].

قوله: (وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا[ح١٢٩٤].

٣٩ - بابُ مَا يُنْهَى مِنَ الوَيْلِ وَدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ المُصِيبَةِ

قوله: (بَابُ مَا يُنْهَى): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٤٠ - بابُ مَنْ جَلَسَ عِنْدَ المُصِيبَةِ يُعْرَفُ فِيهِ الحُزْنُ

قوله: (يُعْرَفُ فِيهِ الحُزْنُ): (يُعرَف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الحُزْنُ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل، ويقال: الحُزْن والحَزَن؛ لغتان، وهو خلاف السرور(٢).

١٢٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَتْنِي عَمْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ؛ جَلَسَ يُعْرَفُ فِيهِ الحُزْنُ، وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ البَابِ -شَقِّ البَابِ- فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، لَمْ يُطِعْنَهُ، فَقَالَ: انْهَهُنَّ، فَأَتَاهُ الثَّالِثَةَ قَالَ: وَاللهِ غَلَبْنَنَا

(١) في قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، كسر الجيمَ ابنُ كثير، وابنُ ذَكْوان، وحمزةُ، والكسائيُّ، وقرأ الباقون بضمِّها، انظر «السبعة» (ص١٧٨-١٧٩)، «الحجة» (٢/٢٨٠)، «حجة القراءات» (ص١٢٧).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (حزن).

يَا رَسُولَ اللهِ، فَزَعَمَتْ أَنَّهُ قَالَ: «فَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ»، فَقُلْتُ: أَرْغَمَ اللهُ أَنْفَكَ، لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَمْ تَتْرُكْ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنَ العَنَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْتِ الثَّقفيُّ، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٤٥٦].

قوله: (سَمِعْتُ يَحْيَى): (يحيى) هذا: هو ابن سعيد الأنصاريُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١٤٩].

قوله: (أَخْبَرَتْنِي عَمْرَةُ): تقدَّم[ح٤٥٦] أنَّ هذه عَمْرة بنت عبد الرَّحمن بن سَعْد بن زُرارة، من فقهاء التابعين، أخذت عن عائشة، وكانت في حجرها، وعن جماعةٍ، وعنها: ابنُها أبو الرِّجال مُحَمَّد ابن عبد الرَّحمن، وولداه، والزهريُّ، وعدَّةٌ، ماتت[1] سنة (١٠٦هـ)، أخرج لها الجماعة[2]، وقد تقدَّم أنَّها من أفضل التابعيَّات، وتقدَّم أنَّ أفضلَ التابعيَّات: عَمْرةُ، وحفصةُ، وأمُّ الدَّرداء الصُّغرى التابعيَّةُ هُجَيمة -أو جُهَيمة- بنت حُيَيٍّ الأوصابيَّة[ح٣١٣].

قوله: (لَمَّا جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ): (النَّبي): مَنْصوبٌ مفعولٌ، و(قَتلُ): مَرْفوعٌ فاعلٌ، و(ابنُ حارثة): هو زيد بن حارثة بن شَراحيل، مولى رسول الله ﷺ، وقُتِل في مؤتة[3]، وقد تقدَّم الكلام عليه، وجيشِه، والأميرين؛ جعفرٍ وابنِ رواحة فيما مضى، وكم كان معهم، وكم جيش الكفَّار[ح١٢٤٦].

قوله: (يُعْرَفُ فِيهِ الحُزْنُ): (يُعرَف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الحُزْنُ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل، و(الحُزْن) بضمِّ الحاء وإسكان الزَّاي وبفتحهما، تقدَّم.

قوله: (شَقِّ البَابِ): قال ابن قُرْقُول: (بالفتح للجماعة، وضبطه الأَصيليُّ: بالكسر، وصحَّح عليه، وقال: صح لهم)[المطالع٦/٧٦].

قوله: (فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ): هذا الرَّجل لا أعلم أحدًا سمَّاه.

قوله: (فَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ): هو بضمِّ الثَّاء من (احثُ) وبكسرها؛ لأنَّه يقال: حثا يحثو، وحثى يحثي، واويٌّ ويائيٌّ؛ لغتان.

قوله: (أَرْغَمَ اللهُ أَنْفَكَ) أي: أخزاك وأذلَّك، كأنَّه ألصقه بالرَّغام -بفتح الرَّاء-؛ وهو التُّراب[4].

---

(١) في النُّسَخ: (مات)، ولعله سبق قلم.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٤١).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٢)، «الإصابة» (١/٥٦٣).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (رغم).

قوله: (مِنَ العَنَاءِ): هو بفتح العين، وبالمدِّ؛ وهو المشقَّة، وقوله: (من العناء): كذا لهم، وعند العذريِّ: (من الغيِّ) بغين معجمة، وعند الطَّبريِّ: (من العَيِّ) مفتوح العين، ولبعضهم بكسرها، وكذا كان في كتاب ابن عيسى الجلوديِّ[١]، وكلاهما وَهَمٌ، والأوَّل الصَّواب، قاله ابن قُرْقُول[المطالع ٥/٩].

١٣٠٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا حِينَ قُتِلَ القُرَّاءُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَزِنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد؛ مصغَّرًا، وهذا معروفٌ.

قوله: (حِينَ قُتِلَ القُرَّاءُ): (قُتِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

اعلم أنَّ القُرَّاء قُتِلوا في بئر معونة، وكانت[٢] في صفر على رأس أربعة أشهر من أُحُد عند ابن إسحاق[٣]، وستأتي، وتقدَّم أيضًا الخلافُ في عددهم، والصَّحيح: أنَّهم كانوا سبعين[ح ١٠٠٢]، ويأتي ما يتعلَّق بهم إن شاء الله تعالى ذلك وقدَّره[ح ٤٠٨٨].

٤١- بابُ مَنْ لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَهُ عِنْدَ المُصِيبَةِ

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ القُرَظِيُّ: الجَزَعُ: القَوْلُ السَّيِّئُ وَالظَّنُّ السَّيِّئُ. وَقَالَ يَعْقُوبُ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَهُ عِنْدَ المُصِيبَةِ): (يُظهِر): بضمِّ أوَّله؛ لأنَّه رُباعيٌّ، والفاعل: هو، و(حُزْنَه): مَنْصوبٌ مفعول، ويقال فيه: حُزْن وحَزَن، كما تقدَّم قريبًا وبعيدًا[قبل ح ١٢٩٩].

قوله: (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ القُرَظِيُّ): (مُحَمَّد) هذا: تابعيٌّ مشهورٌ، روى عن أبي ذرٍّ وغيره مُرسَلًا، وعن أبي هريرة، وعائشةَ، وابنِ مسعود، تُوُفِّيَ سنة (١٠٨هـ)، وقيل: سنة (١١٦هـ)، وقيل غيرُ ذلك، أخرج له الجماعة[٤].

١٣٠١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الحَكَمِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: اشْتَكَى ابْنٌ لأَبِي طَلْحَةَ قَالَ: فَمَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، فَلَمَّا رَأَتِ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ؛ هَيَّأَتْ شَيْئًا، وَنَحَّتْهُ فِي جَانِبِ البَيْتِ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: كَيْفَ الغُلَامُ؟

---

(١) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «المطالع»: (للجاودي)، والمثبت من المطبوع من «المطالع».

(٢) في (ب) و(ج): (وكان).

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٤٠)، «الكاشف» (٣/٧٤).

قَالَتْ: قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدِ اسْتَرَاحَ، وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ، قَالَ: فَبَاتَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ؛ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ؛ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُبَارِكَ لَهُمَا فِي لَيلَتِهِمَا»، قَالَ سُفْيَانُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلَادٍ، كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ القُرْآنَ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الحَكَمِ): تقدَّم أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة، وهذا ظاهرٌ، وقد تقدَّم مَن اسمُه (بُسْرٌ) -بالمهملة- في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«المُوطَّأ»[ح٤٦٦].

قوله: (اشْتَكَى ابْنٌ لأَبِي طَلْحَةَ قال: فَمَاتَ): (اشتكى): مَرِضَ، وهذا الابن هو أبو عُمَير؛ بضمِّ العين، وفتح الميم، واسمه حفصٌ كما ذكره ابن الجوزيِّ أبو الفرج في كتاب «النساء» له، وذكر قصَّة مرضه[1]، ووقع تسميته بحفص في القصَّة مرَّتين، وهو الذي كان يمازحه النَّبيُّ ﷺ، ويقول له/: «يا أبا[2] عُمَير؛ ما فعل النُّغير؟»[3]، صرَّح بذلك غيرُ واحد[4]، و(أبو طلحة): زيد بن سهل[5]، تقدَّم مُتَرْجَمًا ببعض الترجمة[ح٣٧١]. [١٧٥/١أ]

قوله: (فَلَمَّا رَأَتِ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ): امرأةُ أبي طلحة هي أمُّ سُلَيم -بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام- أمُّ أنسِ بن مالك رضي الله عنهما، يُقال: اسمها سهلة، ويقال: رُمَيلة، ويقال: رُمَيثة، ويقال: أُنَيفة، ويقال: مُلَيكة، ويقال: إنَّها الغُمَيصاء، ويقال: الرُّمَيصاء، وقال أبو داود: (الرُّمَيصاء: أختُ أمِّ سُلَيم من الرَّضاعة)[6]، وهي مشهورة النَّسب، وسأذكر نسبها في (الوقف).

قوله: (قَدْ هَدَأَتْ[7]): هو بفتح الهاء وهمزة في آخره مفتوحة، أي: سكتت[8].

قوله: (نَفْسُهُ): بإسكان الفاء، كذا في أصلنا، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (هَدأَ[9] نَفَسُهُ)[10]،

---

(١) عزاها لكتاب «النساء» أيضًا الحافظ في «الفتح» (١٠/٦٠٢).

(٢) (أبا): سقط من (ب).

(٣) أخرجه البخاريُّ (٦١٢٩)، ومسلم (٢١٥٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) انظر «صحيح ابن حبَّان» (٧١٨٨)، «التوضيح» (٩/٥٦٨).

(٥) في (ب) و(ج): (سهيل)، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٦) «سنن أبي داود» عقب الحديث (٢٤٩٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٦٥).

(٧) في (ب): (هدأ).

(٨) في (ب) و(ج): (سكنت).

(٩) في (ب): (هدأت).

(١٠) وهي رواية أبي ذرٍّ.

وهذا ظاهرٌ، قال ابن قُرْقُول: («نفَسُهُ»: بفتح الفاء وإسكانها، فمَن فَتَح؛ فهو من النَفَس، ومَن سَكَّن؛ أراد: الروح، أي: مات، إلَّا أنَّها أتت بلفظٍ مُشترَكٍ يصلح للوجهين)[المطالع ٤/١٩٧]، انتهى.

قوله: (وظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ) أي: في الظَّاهر، لكنَّها صادقةٌ في نَفْسِ الأمرِ، وهذا الذي قالته أمُّ سُلَيم توريةٌ.

قوله: (ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ): (أَخبر): مبنيٌّ للفاعل، وفاعله أبو طلحة، و(النَّبيَّ): مَنصوبٌ مفعول، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ): هو ابنُ عُيَينة المذكورُ في السَّند منسوبًا.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ): قال[(١)] ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (والأنصاريُّ الذي أبهمه ابنُ عُيَينة سمَّاه الدِّمياطيُّ في «قبائل الخزرج»[(٢)]: عباية[(٣)] بن رِفاعة)، وقال ابنُ شيخِنا: (إنَّه رأى ذلك في «طبقات ابن سعد» في «النِّساء»[الكبرى ١٠/٤٠٤]) انتهى[الإفهام ١٦٢]، و(عباية بن رِفاعة): هو عباية بن رفاعة بن رافع بن خَدِيج الأنصاريُّ الحارثي[(٤)]، يروي عن جدِّه رافع بن خَديج وابنِ عُمَرَ، روى عنه: سعيد بن مسروق وأبو حيَّان التَّيميُّ، كنيته أبو رِفاعة، وهو الذي روى عن أبي عبس بن جبر من حديث يزيد ابن أبي مريم، قاله ابن حِبَّان في «ثقاته»، والله أعلم، وقد أخرج لعباية الجماعةُ، ووثَّقه ابنُ مَعِين[(٥)].

قوله: (فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلَادٍ؛ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ[(٦)] القُرْآنَ) أي: مِن وَلَدِ الغلام الذي جاء لهما، والأولاد المشار إليهم: القاسم، وعُمَير، وزيد، وإسماعيل[(٧)]، ويعقوب، وإسحاق، ومُحَمَّد، وعبد الله، وإبراهيم، ويَعْمر[(٨)]، وعُمارة، وعمر، ذكرهم ابن الجوزيِّ، قاله شيخنا الشَّارح[(٩)]، وكذا ذكرهم شيخُنا الحافظُ العراقيُّ عنِ ابنِ الجوزيِّ أنَّه سمَّاهم اثني عشر، وأنَّ ابنَ عبد البرِّ وغيرَ واحدٍ

---

(١) في (ب): (وقال).

(٢) في النسخ: (قبائل الأوس والخزرج)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ب): (عبابة)، وهو تصحيف.

(٤) في النسخ: (الحرامي)، ولعلها تحرفت عن (الخزرجي)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٥) انظر «الثقات» (٥/٢٨١)، «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص١٦٨)، «تهذيب الكمال» (١٤/٢٦٨).

(٦) في (ج): (قرؤوا).

(٧) (وإسماعيل): سقط من (ب) و(ج).

(٨) كذا سُمِّي هنا وفي «شرح التبصرة والتذكرة»، وفي «الطبقات الكبرى» (٧/٧٧) و«كشف المُشْكِل» و«التوضيح»: (معمر).

(٩) انظر «التوضيح» (٩/٥٦٩)، «كشف المُشْكِل» (٣/٢٠٠).

سمَّاهم أحدَ عشرَ(١)، وكأنَّه(٢) لم يعرف منهم إلَّا تسعة، أو غير ذلك، والله أعلم، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ عن الدِّمياطيِّ: (إنَّه زاد في الأولاد عَمْرًا)[الإفهام١٦٣]، انتهى، وأبوهم عبدُ الله بن أبي طلحة زيدِ بنِ سَهْل، وُلِدَ عبدُ الله هذا في حياة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهو أخو أنسٍ لأمِّه، ووالدُ إسحاقَ وإخوتِه، حنَّكه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وسمَّاه، تُوُفِّيَ في زمن الوليد بن عبد الملك(٣)، وقد تُوُفِّيَ عبدُ الملك والدُ الوليدِ لعشرٍ خلون من شوَّال سنة ستٍّ وثمانين، فبُويِع الوليدُ، وتُوُفِّيَ في منتصف جُمادى الآخرة سنة (٩٦هـ)، فكانت ولايته تسعَ سنين وتسعةَ أشهرٍ(٤).

٤٢ - بابُ الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى

وَقَالَ عُمَرُ: نِعْمَ العِدْلَانِ وَنِعْمَ العِلَاوَةُ ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ۞ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦-١٥٧]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

(بَابُ الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى)... إلى (بَاب الصَّلاة عَلَى القَبْرِ بَعْدَمَا يُدْفَنُ)

قوله: (**نِعْمَ العِدْلَانِ، وَنِعْمَ العِلَاوَةُ**): أمَّا (العِدْلان) فقوله: ﴿صَلَوَٰتٞ﴾ و﴿رَحۡمَةٞ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وأمَّا (العِلاوة) فقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وقيل غير ذلك، أي: عِدلان وعِلاوةٌ من الأجر، والله أعلم.

(**وَقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ﴾ [البقرة: ٤٥]): (قولِه): بالجرِّ معطوفٌ على (**الصَّبْرِ**).

١٣٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بندارٌ؛ لقب مُحَمَّد، وتقدَّم ما (البُنْدَار)[ح٦٩].

قوله: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وأنَّ (غُنْدَرًا) بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملةٍ مضمومةٍ ومفتوحةٍ، ثمَّ راء، وتقدَّم [مَن] لقَّبه بذلك، وما معناه[ح٨٧]، وقد لقَّبه به ابنُ جُرَيج؛ ومعناه: المشغِّب.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٤٠٥)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٨١-٨٣).

(٢) يعني: راوي الحديث؛ حيث قال: (فرأيت لهما تسعة أولاد).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٤٠٥)، «أُسد الغابة» (٣/١٧٩)، «تهذيب الكمال» (١٥/١٣٣).

(٤) انظر «تاريخ دمشق» (٦٣/١٧٥)، «تاريخ الخلفاء» (ص٢٦٣).

قوله: (عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى): تقدَّم الكلامُ عليها[ح١٢٥٢].

٤٣- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ»

قَالَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَدْمَعُ العَيْنُ، وَيَحْزَنُ القَلْبُ».

١٣٠٣- حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَيْش -هُوَ ابْنُ حَيَّانَ- عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفٍ القَيْنِ -وَكَانَ ظِئْرًا لإِبْرَاهِيمَ عليه السلام- فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ، فَقَبَّلَهُ، وَشَمَّهُ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللهِ ﷺ تَذْرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ؛ إِنَّهَا رَحْمَةٌ»، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ العَيْنَ تَدْمَعُ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا عزَّ وجلَّ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ -يَا إِبْرَاهِيمُ- لَمَحْزُونُونَ».

رَوَاهُ مُوسَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ المُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا قُرَيْشٌ؛ وَهُوَ(١) ابْنُ حَيَّانَ): هو بحاء مهملة مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحت مُشدَّدة، وهو قريش بن حَيَّان، أبو بكر العِجْليُّ، عنِ ابنِ سيرين، وثابتٍ، وجمْعٍ، وعنه: الأوزاعيُّ مع تقدُّمه، وابنُ وَهْبٍ، ووكيعٌ، وأبو عاصم، ويحيى بن حسَّان، وآخرون، قال أحمدُ: (لا بأسَ به، كان بالأهواز)، وقال ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ: (ثقة)، أخرج له البخاريُّ وأبو داود(٢).

قوله: (عَلَى أَبِي سَيْفٍ القَيْنِ): (القَيْن): بفتح القاف، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ نون، و(القَيْن): الحدَّاد، و(أبو سَيْف): هو زوج أمِّ سَيف ظئْرِ إبراهيمَ بنِ النَّبيِّ ﷺ، قال القاضي عياض في «شرح مسلم»: (اسمه البراء)[إكمال٢٨١/٧]، وسمَّاه شيخُنا الشَّارحُ: (البراء بن أوس)[التوضيح٥٧٧/٩]، صحابيٌّ، وما قاله القاضي وشيخُنا سبقهما إليه ابنُ عبد البَرِّ في «استيعابه»، فإنَّه قال: (البراء بن أوس بن خالد بن الجَعْد بن عوف بن مبذول بن عَمرو(٣) بن غَنْم بن(٤) مازن بن النَّجَّار، وهو أبو إبراهيمَ بنِ النَّبيِّ ﷺ من الرَّضاع؛ لأنَّ زوجتَه أمَّ بُردةَ أرضعته بلبنه)[الاستيعاب٧٩] انتهى.

(١) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (هو) بلا واو.

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١٤٢/٧)، «تهذيب الكمال» (٥٨٩/٢٣)، «الكاشف» (٣٨٦/٢)، «تقريب التهذيب» (ص٤٥٥).

(٣) زيد في النسخ: (بن مبذول)، وليس بصحيح.

(٤) (بن): سقط من (ب).

قوله: (وَكَانَ ظِئْرًا[١]): هو بالظَّاء المعجمة، ثمَّ همزة ساكنة، زوج المرضعة، و(الظئر): المرضعة، وأصله: العطف[٢] للنَّاقة على غير ولدها تُرضِعه[٣].

تنبيهٌ: أمُّ سَيف زوجُ أبي سَيف لها ذكرٌ في حديثٍ لثابتٍ عن أنس[٤]، ذكرها الذَّهبيُّ في «تجريده» [التجريد٢/٣٢٤]، وسمَّاها عياض: (خولة بنت المنذر)[إكمال٧/٢٨١]، قال الذَّهبيُّ: (خولة بنت المنذر بن زيد مرضعةُ إبراهيمَ بنِ النَّبيِّ[٥] ﷺ، ذكرها العدويُّ)[التجريد٢/٢٦٥]، وفي «سيرة ابن سيِّد الناس» عن أبي إسحاق ابن الأمين أنَّه استدرك على أبي عمر ابن عبد البرِّ خولةَ هذه، وقال: (إنَّها أرضعتِ النَّبيَّ ﷺ) [العيون١/٩٨][٦] فاعلمه، وفي كلام أبي عُمر في «الاستيعاب» في ترجمة البراء بن أوس: أنَّ التي أرضعت إبراهيمَ أمُّ بردة[٧]، وهي أمُّ بردة بنت المنذر بن زيد، قال الذَّهبيُّ: (يقال: أرضعت إبراهيمَ بنَ رسولِ الله ﷺ، وهي خولةُ[٨])[التجريد٢/٣١٣]/، انتهى، وقد ذكر ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ الحديثَ، وقال: (يقال: هي أمُّ سيف [١٧٥/١ب]
زوجةُ أبي سيف القَيْن[٩]، وقيل: هي أمُّ بردة بنت المنذر بن زيد بن لَبِيد الأنصاريَّة)، ثمَّ قال: ([قال أبو موسى]: والمشهورُ أنَّ التي أرضعته[١٠]: أمُّ سيف، ولعلَّهما كانتا جميعًا أرضعتاه في وقتين، وهو الصحيح[١١])، ثمَّ ذكر غلطًا لبعض الشُّرَّاح في كونه جعلهما واحدةً، قال: (وقد وقع ذلك في «تهذيب النَّوويِّ» في «المبهمات»، فقال: «مرضعة إبراهيمَ بنِ النَّبيِّ ﷺ هي أمُّ سَيف، ويقال لها أيضًا: أمُّ

---

(١) في (ب): (ظئر)، وليس بصحيح.

(٢) في (ب): (العلف)، وهو تحريف.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٠٣).

(٤) الحديث في «صحيح مسلم» (٢٣١٥): عن أنسٍ رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: «وُلِدَ لي الليلةَ غلامٌ، فسمَّيته باسم أبي إبراهيم»، ثمَّ دفعه إلى أمِّ سَيف امرأة قَيْن يقال له: أبو سَيف...).

(٥) في النسخ: (مرضعة للنبيِّ ﷺ)، والمثبت من مصدره.

(٦) لعلَّه وهمٌ من ابن الأمين؛ لأنَّها إنَّما أرضعت إبراهيمَ بنَ النبيِّ ﷺ؛ كما في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٦٥) و«الإصابة» (٤/٢٩٣).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٧٩).

(٨) زيد في النُّسخ نقلًا عن «التجريد»: (أمُّ بشر بنت عمرو بن عَنَمة، من المبايعات)، وهي ترجمةٌ لصحابيَّةٍ أخرى، ولا غرضَ لذكرها هنا.

(٩) (القين): سقط في (ب).

(١٠) في (ب): (أرضعت).

(١١) انظر «أُسْد الغابة» (٦/٣١٢).

بردة، واسمُها خولةُ بنت المنذر الأنصاريَّة، ذكرها عياضٌ[إكمال٧/٢٨١]»[تهذيب الأسماء٢/٨٥٧]؛ فليُتأمَّل) انتهى [الإفهام١٦٤]، وقد رأيتُ في «تهذيب النَّوويِّ» ما ذكره عنه، والله أعلم.

قوله: (يَجُودُ بِنَفْسِهِ) أي: يسوق للموت، وفلان يُجادُ للحتف، أي: يُساق إليه(١).

قوله: (تَذْرِفَانِ): هو بفتح المُثنَّاة فوق، ثمَّ ذال معجمة ساكنة، ثمَّ راء مكسورة، ذَرَفَتْ عينُه تذرِف؛ إذا انصبَّ دمعُها ذَرْفًا، وذَرَفَانًا(٢)، وذُرُوفًا، وقيل: الذروف: دمعٌ بغير بكاء(٣).

قوله: (فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟!...) إلى آخره: قال ابن قيِّم الجوزيَّة: (وسنَّ -أي: النَّبيُّ ﷺ- لأمَّته الحمدَ، والاسترجاع، والرِّضا عن الله، ولم يكن ذلك منافيًا لدَمْعِ العين وحُزْنِ القلب، ولهذا كان أرضى الخلقِ عن الله عَزَّ وَجَلَّ في قضائه، وأعظمَهم له حمدًا، وبكى مع ذلك يوم مات ابنُه إبراهيمُ؛ رأفةً منه، ورحمةً للولد، ورِقَّةً عليه، والقلبُ مُمتلِئ(٤) بالرِّضا عن الله وشكره، واللِّسان مشغول(٥) بحمده وذكره، ولمَّا(٦) ضاق هذا المشهدُ والجمعُ بين الأمرين على بعض العارفين يوم مات ولدُه؛ جعل يضحك، فقيل له: تضحك في هذه الحال؟! فقال: «إنَّ الله تعالى قضى بقضاءٍ، فأحببت أن أرضى بقضائه»، فأشكلَ هذا على جماعةٍ من أهل العلم، وقالوا: كيف يبكي رسول الله ﷺ يوم مات ابنُه، وهو أرضى الخلقِ عن الله تعالى ويبلغُ الرِّضا بهذا العارف إلى أن ضحك؟! فسمعت شيخ الإسلام ابن تيميَّة -يعني: شيخه أبا العبَّاس رحمه الله- يقول: هدْيُ نبيِّنا ﷺ كان أكملَ من هدْيِ هذا(٧) العارف، فإنَّه أعطى العبوديَّة حقَّها، فاتَّسع قلبه للرِّضا عن الله، ورحمةِ الولد، والرِّقَّةِ عليه، فحمدَ اللهَ، ورضيَ عنه في قضائه، وبكى رحمةً ورقَّةً، فحملته الرَّحمةُ على البكاء، وعبوديَّته لله ومحبَّتُه له على الرِّضا والحمد، وهذا العارف ضاق قلبه عن اجتماع الأمرين، ولم يتَّسع باطِنُهُ(٨) لشهودهما والقيام بهما، فشغلته عبوديَّة الرِّضا عن عبوديَّة الرَّحمة والرِّقَّة)[الهدي١/٤٨٠]، انتهى.

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٨٠).

(٢) في (أ): (وذرافانًا)، وفي (ب): (وذرافًا)، والمثبت من (ج) موافق لمصدره.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٧٢).

(٤) في (ب): (تمتنع)، وليس بصحيح.

(٥) في (ج): (شغول).

(٦) في (ب): (لما).

(٧) (هذا): سقط من (ب).

(٨) النسخ: (بطانه)، والمثبت من مصدره.

تنبيهٌ هو فائدةٌ: اعلم أنَّه اختلفت الآثارُ في الصَّلاة على إبراهيم ﵁؛ فمنهم[(١)] مَن أثبت[(٢)] الصَّلاةَ عليه، قالوا: والمراسيلُ مع حديث البراء[(٣)]، ومع حديث أنس -وهو في «مسند أبي يعلى»[عل٣٦٦٠]، وهو ضعيف-؛ يشدُّ بعضُها بعضًا[(٤)]، ومنهم: مَن ضعَّف حديثَ البراء بجابر الجعفيِّ والمراسيلَ، وقال: حديث ابن إسحاق أصحُّ[(٥)] يعني: في أنَّه لم يصلِّ عليه، ثمَّ اختلف هؤلاء في السَّبب الذي لأجله لم يُصلِّ عليه؛ فقالت طائفةٌ: استغنى بنبوَّة النَّبيِّ ﷺ عن الصَّلاة عليه؛ كما استغنى الشَّهيد بالشَّهادة عن الصَّلاة عليه، [وقالت طائفة أخرى: إنَّه مات يوم كُسِفتِ الشَّمس، فاشتغل بصلاة الكسوف عن الصَّلاة عليه][(٦)]، وقالت فرقة: لا[(٧)] تعارُض بين هذه الآثار، فإنَّه أمر بالصَّلاة عليه، فقيل[(٨)]: صُلِّي عليه، ولم يباشرها بنفسه؛ لاشتغاله بالكسوف، وقيل[(٩)]: لم يُصَلَّ عليه، وقالت طائفة: رواية المُثبِت أولى؛ لأنَّ[(١٠)] معه زيادةَ علم، وإذا تعارض النَّفْيُ والإثباتُ؛ قُدِّم الإثباتُ، والله أعلم.

فائدةٌ: تقدَّم أنَّ إبراهيم هذا أمُّه مارية القبطيَّة -بتخفيف ياء «مارية»- ولدته في ذي الحجَّة، سنة ثمانٍ من الهجرة، وتُوُفِّيَ سنة عشرٍ[قبلح١٠٤٠]، ثبت في «البخاريِّ»: (أنَّه تُوُفِّيَ وله سبعةَ عشرَ شهرًا،

---

(١) في (ب): (ففيهم).

(٢) في (ب): (أحب).

(٣) وردت هذه المراسيل مع حديث البراء في «زاد المعاد» (٤٩٥/١)، أمَّا **حديث البراء**؛ فأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٨٣/٤) عن البراء بن عازب قال: «صلَّى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم، ومات وهو ابن ستَّة عشر شهرًا)، وأما **المراسيل**؛ فأخرج أبو داود (٣١٨٨) عن البهيِّ -هو عبد الله بن يسار، مولى مصعب بن عمير- قال: (لمَّا مات إبراهيم ابن النَّبيِّ ﷺ صلَّى عليه رسولُ الله ﷺ في المقاعد)، وأخرج أيضًا: عن عطاء: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى على ابنه إبراهيم وهو ابن سبعين ليلة).

(٤) انظر «السنن الكبرى» (٩/٤).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٦٧/٦)، وأبو داود (٣١٨٧)، ذكره ابن القيِّم في «زاد المعاد» (٤٩٤/١).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٧) في (ج): (ولا).

(٨) في النسخ: (وقيل)، والمثبت من «زاد المعاد».

(٩) في النسخ: (فقيل)، والمثبت من «زاد المعاد»، وانظر الكلام بتمامه فيه (٤٩٥/١-٤٩٦).

(١٠) في (ب): (لأنه)، وليس بصحيح.

أو ثمانيةَ عشرَ شهرًا)[(١)]، كذا على الشَّكِّ، وقيل: ستَّةَ عشرَ شهرًا[(٢)]، وقيل: سنتان غير شهرين[(٣)]، وأغربُ ما فيه ما جاء في «أبي داود»: (مات وله سبعون يومًا)[د٣١٨٨]، قال ابن قيِّم الجوزيَّة: (وهو وَهَمٌ مِن عطاء)، انتهى[(٤)]، وحكى المُحبُّ الطَّبريُّ من جملة ما حكاه: (أنَّه كان عمره سنةً وعشرةَ أشهر وستَّة أيَّام)، قال: (والأوَّل أشهر) يعني: ثمانيةَ عشرَ شهرًا[غاية الإحكام ٤/٦٢]، انتهى.

قوله: (رَوَاهُ مُوسَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ...) إلى آخره: (موسى) هذا: هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ الحافظ، تقدَّم الكلام عليه مُتَرْجَمًا، وعلى نسبته[ح٦٣]، وقد روى عنه: البخاريُّ وأبو داود، فهذا شيخُه، والظَّاهر أنَّ قولَه: (ورواه فلانٌ) وفلانٌ[(٥)] المسندُ إليه الرِّوايةُ شيخُه -كهذا-؛ حكمُه حُكْم: (قال فلان)، و(زاد فلان)، وقد ذكرت أنَّ حكمَهما حكمُ الإسناد المُعنعَن، وحكمُه الاتِّصال[(٦)] بشرط ثبوت اللِّقاء، والسَّلامة من التدليس، واللِّقاءُ في شيوخ البخاريِّ معروفٌ، وهو سالمٌ من التَّدليس، فله حكم الاتِّصال كما قدَّمتُ، وأنَّه كذلك جزم به ابنُ الصلاح في الرابع من التفريعات التي تلي النوع الحادي عشر[(٧)]، والله أعلم، ويكون أخذه عنه في حال المذاكرة كما تقدَّم[ح١٤٢].

ورواية سليمان هذه[(٨)] أخرجها مسلمٌ في (فضائل النَّبيِّ ﷺ) عن شيبان بن فرُّوخ وهُدْبَة ابن خالد[(٩)]، عن سليمان بن المغيرة[م٢٣١٥]، وأخرجها أبو داود في (الجنائز) عن شيبان بن فرُّوخ[(١٠)]، عن سليمان بن المغيرة به[د٣١٢٦].

---

(١) عزاه للبخاريِّ النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٢٧٦) والحافظ في «الإصابة» (١/٩٤).

(٢) «الطبقات الكبرى» (١/١١٦).

(٣) انظر «جوامع السيرة» (ص٣٨).

(٤) (انتهى): سقط من (ب)، وانظر «زاد المعاد» (١/٤٩٥).

(٥) في (ج): (وقال فلان)، وزيد في النسخ وهو في (أ) مستدرك: (إذا كان)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٦) في (ب): (المعنعن وكلمة الإيصال)، وليس بصحيح.

(٧) انظر «علوم الحديث» (ص٦٧-٧٠).

(٨) في (أ) و(ب): (هذا).

(٩) زيد في (ج): (هو)، ثمَّ زيد في النسخ: (كلاهما عن موسى بن إسماعيل)، وليس بصحيح، وقد أخرجَ روايةَ موسى بن إسماعيل البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٥/٤٢٩-٤٣٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤٧٢).

(١٠) زيد في النسخ: (عن موسى بن إسماعيل)، وليس بصحيح.

٤٤- بابُ البُكَاءِ عِنْدَ المَرِيضِ

١٣٠٤- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الحَارِثِ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوًى لَهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ؛ وَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «قَدْ قَضَى؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى القَوْمُ بُكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ؛ بَكَوْا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ اللهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ العَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ القَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا -وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ- أَوْ يَرْحَمُ، وَإِنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَكَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ فِيهِ بِالعَصَا، وَيَرْمِي بِالحِجَارَةِ وَيَحْثِي بِالتُّرَابِ.

قوله: (أَصْبَغُ): تقدَّم أنَّه أصبَغ بن الفَرَج المصريُّ الإمام، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢١٠].

قوله: (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن وَهْبٍ الإمامُ، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٨٩].

قوله: (أَخْبَرَنِي عَمْرٌو): هو عمرو بن الحارث بن يعقوب، أبو أميَّة الأنصاريُّ مولاهم، المصريُّ، أحد الأعلام، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢٠٢] ومرارًا بغير ترجمة مُنبِّهًا(١) أنا عليه.

قوله: (شَكْوًى لَهُ): كذا هو منوَّنٌ في أصلنا، والظَّاهر أنَّ التَّنوينَ طارئٌ عليها، والله أعلم، يقال: فلان شاكٍ، أي: مريض(٢)، والشَّكْو: المرض، يقال منه: شكا يشكُو، واشتكى شكاية، وشِكَاوة، وشكوًى، وشكْوَى، قال ابن قُرْقُول: (قال أبو عليٍّ: والتَّنوين رديءٌ جدًّا، وقال ابن دريد: الشكْو: مصدر «شكوتُه»[الجمهرة٨٧٨/٢])، انتهى(٣)، فإذن الأجودُ تركُ تنوين (شكوى)، والله أعلم(٤).

قوله: (وَجَدَهُ(٥) فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ): هو بالغين والشِّين المعجمتين، وغاشية الشَّخص: مَن يلوذ به، ويُلِمُّ، ويتكرَّر عليه.

---

(١) في (ج): (ومنبهًا).

(٢) زيد في (ب): (ولا اشتكى شكوى)، وضرب عليها في (أ).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥٠/٦).

(٤) قال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٩٨/٧) -وتبعه الحافظ في «الفتح» (٢٠٩/٣) والبِرْماويُّ في «اللامع الصبيح» (٢١٧/٥)-: (بدونِ التنوينِ؛ لأنَّه مثلُ: «حُبْلَى»)، وقال مجد الدين في «القاموس» مادَّة (شكا): (وشكا أمرَه إلى الله شكوَى، ويُنَوَّن).

(٥) كذا في النُّسَخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فَوَجَدَهُ).

قوله: (فَقَالَ: «قَدْ قَضَى؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ): اعلم أنَّه قد يتوهَّم شخصٌ مِن هذا أنَّه قضى في ذلك المرض، وليس كذلك، بل عُوفِي[1] مِن مرضه ذلك إلى أن تُوُفِّيَ بحوران سنة خمسَ عشرةَ، وقيل: سنة أربعَ عشرةَ، ويقال: في سنة إحدى عشرةَ[2].

فائدةٌ: لم يختلفوا أنَّه وُجِد ميِّتًا في مغتسله، وقد اخضرَّ جسدُه، ولم يشعروا بموته حتَّى سمعوا قائلًا[3] يقول ولا يرونه: [من مجزوء الرَّمَل]

قَدْ قَتَلْنَا سَيِّدَ الخَزْ ... رَجِ سَعْدَ بنَ عُبَادَهْ

وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيـ ... ـنِ فَلَمْ نُخْطِ فُؤَادَهْ

ويقال: إنَّ الجنَّ قتلته، وقيل: مات سنة ستَّ عشرةَ، قال ابن أبي عَروبة: (سمعت مُحَمَّد بن سيرين يحدِّث: أنَّ سعدًا بال قائمًا، فلمَّا رجع؛ قال لأصحابه: إنِّي لأجد دبيبًا، فمات رضي الله عنه)[4]، مناقبه كثيرة[5]، وسأذكر أين قبره في (مناقبه) إن شاء الله تعالى وقدَّره[قبل ح٣٨٠٧].

قوله: (إِنَّ اللهَ): هو بكسر همزة (إنَّ)، وهي ابتدائيَّة.

قوله: (وَإِنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ): تقدَّم الكلام على هذه المسألة، والأقوال فيها، وما هو الصحيح فيها[قبل ح١٢٨٤]، والله أعلم.

٤٥ - بابُ مَا يُنْهَى عَنِ النَّوْحِ، وَالبُكَاءِ، وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ

١٣٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي عَمْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ قَتْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ رَوَاحَةَ؛ جَلَسَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُعْرَفُ فِيهِ الحُزْنُ، وَأَنَا أَطَّلِعُ مِنْ شَقِّ البَابِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيْ رَسُولَ اللهِ إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ بِأَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَى، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُهُنَّ، وَذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَمْ يُطِعْنَهُ، فَأَمَرَهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَى، فَقَالَ: وَاللهِ لَقَدْ غَلَبْنَنِي -أَوْ غَلَبْنَنَا، الشَّكُّ مِنْ مُحَمَّدِ ابْنِ حَوْشَبٍ- فَزَعَمَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «فَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ»، فَقُلْتُ: أَرْغَمَ اللهُ أَنْفَكَ، فَوَاللهِ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ العَنَاءِ.

---

(١) في (ب): (هو في)، وهو تحريف.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٢٨٠).

(٣) في (أ): (قلائلا)، وهو تحريف.

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/٥٧٠).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٢٨٠)، «الإصابة» (٢/٣٠).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ): تقدَّم أنَّ (حَوْشَبًا) بفتح الحاء المهملة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة[ح٦٥٥]، وهذا ظاهرٌ جدًّا معروفٌ[1]، وقد انفرد البخاريُّ بمُحَمَّد هذا عن بقيَّة أصحاب الكتب، وقد شاركه في الأخذ عنه ابنُ وَارَةَ مُحَمَّدُ بن مسلم[2].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): هذا هو عبدُ الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاصي، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٤٥٦]، وغيرَ مرَّةٍ بلا ترجمة.

قوله: (عَنْ[3] يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣٨] ومرارًا بغير ترجمة/. [١/١٧٦أ]

قوله: (لَمَّا جَاءَ قَتْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ): تقدَّم الكلام على هؤلاء الأمراءِ الثلاثةِ، وأنَّهم قُتِلوا بمؤتة، وفي أيِّ وقتٍ كان ذلك مُطَوَّلًا فانظره[ح١٢٤٦].

قوله: (الحُزْنُ): تقدَّم أنَّه يقال: حُزْنٌ وحَزَنٌ؛ لغتان[ح١٢٩٩]، وهما قراءتان في السَّبع[4].

قوله: (مِنْ شَقِّ البَابِ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا[ح١٢٩٩].

قوله: (فَأَتَاهُ رَجُلٌ): تقدَّم قريبًا أنِّي لا أعرفه[ح١٢٩٩].

قوله: (فَاحْثُ): تقدَّم قريبًا أنَّه يقال: بضمِّ الثَّاء وكسرها؛ لأنَّه يقال في المستقبل: حثى يحثي، وحثا يحثو؛ لغتان[ح١٢٩٩].

قوله: (أَرْغَمَ اللهُ أَنْفَكَ): تقدَّم، أي: أخزاك[ح١٢٩٩].

قوله: (مِنَ العَنَاءِ): تقدَّم أنَّه بالمدِّ، وأنَّه المشقَّة[ح١٢٩٩].

---

(١) في (ج): (مصروف).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٧٣).

(٣) كذا في (أ) و(ج)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٤) لم أقف على خلاف في قراءة (حُزْن) و(حَزَن) في السبع، وكلاهما لغة القرآن، فالأوَّل في قوله تعالى: ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٨٤]، وقوله: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، والثاني في قوله تعالى: ﴿وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وقوله: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٤]، وقرئ شاذًّا في قوله تعالى: ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾: (الحَزَنِ)، قرأ بها ابنُ عبَّاس ومجاهد، انظر «المحرَّر» (٨/٥٠)، و«البحر» (٦/٣١٤)، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ﴾: (وَحَزَنِي)، قرأ بها الحسن وعيسى الثقفي، انظر «القراءات الشاذة» (ص٦٥)، «المحرر» (٨/٥٦)، و«البحر» (٦/٣١٥).

١٣٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ البَيْعَةِ أَلَّا نَنُوحَ، فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرُ خَمْسِ نِسْوَةٍ؛ أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ العَلَاءِ، وَابْنَةِ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ، وَامْرَأَتَيْنِ، أَوِ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى.

قوله: (عَنْ[(١)] أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي تميمة كيسانَ السَّخْتِيَانيُّ الإمام، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣١].

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ): تقدَّم أنَّه ابنُ سيرين الإمامُ.

قوله: (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ): تقدَّمت مُترجَمةً، وأنَّ اسمَها نُسَيبة؛ بضمِّ النُّون، وفتح السِّين على الصَّحيح، رضي الله عنها[ح١٦٧، قبل ح٣٠٥].

قوله: (فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرُ خَمْسِ نِسْوَةٍ): (غيرُ): يجوز ضمُّها ونصبُها، وهذان ظاهران، ومرادها: من اللَّاتي بايعْنَ معها، لا أنَّ النِّياحة لم تتركها مِن المسلمات إلَّا خمسُ نسوةٍ، والله أعلم.

قوله: (أُمُّ سُلَيْمٍ): تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ أنَّها بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، وهذه أمُّ أنس، تقدَّم الاختلافُ قريبًا في اسمها[ح١٣٠١]، وهي بالرَّفع والجرِّ، وكذا مَن بعدَها بدلٌ من المضاف.

قوله: (وَأُمُّ العَلَاءِ): هي الأنصاريَّة التي روى عنها خارجةُ بن زيد بن ثابت، تقدَّم بعضُ ترجمتِها [ح١٢٤٣].

قوله: (وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ...) إلى أن قال: (أَوِ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى): وكذا ذكره في (باب بيعة النِّساء)[ح٧٢١٥]، وكذا في «مسلم»: (فما وفت منَّا إلَّا خمسٌ: أمُّ سُليم، وأمُّ العلاء، وابنةُ أبي سبرة امرأةُ معاذ، أو ابنةُ أبي سبرة، وامرأةُ معاذ) انتهى[م٩٣٦]، وزوجةُ معاذ لم يسمِّها الذَّهبيُّ في «تجريده»، ولفظه: (زوجة معاذ، قالت أمُّ عطيَّة: أخذ علينا في البيعة ألَّا ننوح، فما وفت منَّا غيرُ خمس نسوة... فسمَّت هذه)[التجريد٢/٣٤٢]، وذكر في «التجريد» أيضًا في (البنات): (بنت أبي سبرة، ذُكِرت في ترجمة أمِّ[(٢)] معاذ، ذكرها أبو نعيم)[التجريد٢/٣٣٩]، وقال في أمِّ[(٢)] معاذ: (أمُّ[(٢)] معاذ مذكورة بوفاء بيعة النِّساء في حديثٍ لأمِّ عطيَّة)[التجريد٢/٣٣٥] انتهى، والباقي لم أقف عليه، وقد تحصَّلنا على أربع نسوة، وهنَّ: أمُّ سُلَيم، وأمُّ العلاء الأنصاريَّة التي طار لها عثمان بن مظعون في السُّكنى، وابنة أبي سبرة، وامرأة معاذ، وبقي الخامسة، والله أعلم، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (فعلى الرواية الأولى؛ تكون أمُّ سُليم وأمُّ العلاء

---

(١) كذا في (أ) و(ج)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٢) في (أ) و(ج): (امرأة)، والمثبت من مصدره.

وبنت أبي سبرة؛ ثلاثٌ معيَّناتٌ، والمرأتان مبهمتان، وعلى الثَّانية[(١)]: تكون أمُّ سُلَيم وأمُّ العلاء وبنت أبي سبرة وامرأةُ معاذ؛ أربعٌ مُعيَّناتٌ، وواحدة مبهمة، والخلاف بينهما في أنَّ «امرأةَ معاذٍ» وصفٌ لبنت أبي سبرة، أو معطوفٌ عليها، وأمُّ سليم: هي أمُّ أنس، وأمُّ العلاء: هي التي طار لها عثمان بن مظعون)، قال: (ووقع في «أُسْد الغابة» في ترجمة أمِّ معاذ: روى أيُّوبُ السَّخْتِيَانيُّ عن حفصة، عن أمِّ عطيَّة قالت[(٢)]: بايعنا رسول الله ﷺ على ألَّا نشرك...) إلى أن قال: (فما وفت امرأةٌ إلَّا أمَّ سُلَيم، وأمَّ العلاء بنت أبي سبرة، وأمَّ معاذ، أو قال: ابنة أبي سبرة، وامرأة معاذ، أخرجها أبو موسى[(٣)]، وقال: «بنت أبي سبرة: تقدَّم ذكرها في ترجمة أمِّ معاذ»[(٤)]، وقال: «زوجة معاذ لها ذكرٌ في حديث أمِّ عطيَّة...) فذكره: (غير خمس؛ منهنَّ: امرأة معاذ، وفي رواية أبي عمرو[(٥)] قال: غير أمِّ سليم، وابنة أبي سبرة، وامرأة معاذ، وامرأة أخرى، وكانت لا تعدُّ نفسَها؛ لأنَّها لمَّا كان يوم الحرَّة؛ لم تزل بها النِّساء حتَّى قامت[(٦)]، أخرجها أبو نُعَيم[(٧)] وأبو موسى»[(٨)]، وهذا اضطرابٌ يحتاج إلى تحرير)[الإفهام١٦٥]، انتهى مُلَخَّصًا، والله أعلم.

ولبعض حُفَّاظ العصر ذكر الحديث الذي فيه أمُّ سُلَيم، وأمُّ العلاء، وابنة أبي سبرة، وامرأتان، أو امرأة معاذ، وامرأة أخرى، ثمَّ قال: (وفي «الدَّلائل» لأبي موسى: «وأمُّ معاذ» فقيل: هو تصحيف، وليس كذلك، بل ثبت في «الطَّبقات» لابن سعد: «أمُّ معاذ وامرأة معاذ» معًا[الكبرى٨/٨]، وابنة أبي سبرة: لم تُسَمَّ، وكذا امرأة معاذ، وقيل: هي هي)، انتهى.

٤٦ - بابُ القِيَامِ لِلْجَنَازَةِ

قوله: (بَابُ القِيَامِ لِلْجَنَازَةِ): قال الشَّافعيُّ وأصحابه: إذا مرَّت به جنازة ولم يردِ الذَّهابَ معها؛ لم يقم لها، بل نصَّ أكثر أصحاب الشَّافعيِّ على كراهة القيام، ونقل المحامليُّ إجماع الفقهاء عليه، وانفرد صاحب «التَّتمَّة»: باستحباب القيام، وقد اختاره النَّوويُّ في شرحَي «المُهذَّب» و«مسلم»

---

(١) في (أ) و(ج): (الثاني)، والمثبت من مصدره.

(٢) في (أ) و(ج): (قال)، والمثبت من مصدره.

(٣) «أُسْد الغابة» (٦/٤١١).

(٤) «أُسْد الغابة» (٦/٤٣٥).

(٥) في (أ) و(ج): (عمر)، والمثبت من مصدره.

(٦) في «الإفهام»: (ناحت)، والمثبت موافقٌ لما في «معرفة الصحابة» (٦/٣٥٨٤) و«أُسد الغابة» (٦/٤٤٧).

(٧) انظر «معرفة الصحابة» (٦/٣٥٨٣-٣٥٨٤).

(٨) «أُسْد الغابة» (٦/٤٤٧).

للأحاديث الصَّحيحة فيه(١)، وقال الجمهور: الأحاديث منسوخة، وفيه نظر.

١٣٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ ابْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الجَنَازَةَ؛ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلِّفَكُم».
قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
زَادَ الحُمَيْدِيُّ: «حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيانُ): هذا هو سفيان بن عُيَينة(٢)، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ): تقدَّم أعلاه(٣) أنَّه ابن عُيَينة، والله أعلم.

قوله: (زَادَ الحُمَيْدِيُّ): يعني: عن سفيانَ بالسَّند الذي ذكره، فزاد في الحديث: (أَو تُوضَعَ)، وفي بعض النُّسخ: (قال الحُميديُّ)، تقدَّم أنَّ (زاد) مثل: (قال)، وقد تقدَّم أنَّه إذا قال مثلُ ذلك عن شيخه؛ ما حكمه[ح١٤٢]، وتقدَّم أنَّ (الحُميديَّ) بضمِّ الحاء، وتقدَّم في أوَّل هذا التعليق لماذا نُسِب[ح١]، وهو أوَّلُ شيخٍ أَخرجَ عنه البخاريُّ في هذا «الصحيح»، وما زاده الحُميديُّ ليس في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٤)، والله أعلم.

٤٨ - بابُ مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً؛ فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوضَعَ عَنْ مَنَاكِبِ الرِّجَالِ، فَإِنْ قَعَدَ؛ أُمِرَ بِالقِيَامِ

قوله: (أُمِرَ بِالقِيَامِ): (أُمِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

١٣١٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الجَنَازَةَ؛ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا؛ فَلَا يَقْعُدْ حَتَّى تُوضَعَ».

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ(٥)): هذا هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتُوائِيُّ الحافظ، تقدَّم لماذا نُسِب، والكلام

(١) انظر «المجموع» (٥/١٧١-١٧٢)، «المنهاج شرح مسلم» (٧/٣٢).
(٢) زيد في (ج): (فيما ظهر لي)، وضرب عليها في (أ).
(٣) زيد في (ج): (أن الظاهر)، وضرب عليها في (أ).
(٤) أخرجه الحميديُّ في «مسنده» (١٤٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٤٧٣).
(٥) كذا في (أ) و(ج) و(ق) جاء هذا الحديث (١٣١٠) مُقدَّمًا مع ترجمته على حديث أحمد بن يونس (١٣٠٩)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» بتأخيره، وكُتِب في هامش (ق) عند حديث ابن يونس: (وهذا الحديث في الأصل من تمام الباب الذي قبله).

على (دستوا)، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٤٤].

قوله: (عَنْ[(١)] يَحْيَى): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي كَثِير، وأنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء [السبعة] على قول الأكثر، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٤].

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه سَعْدُ بنُ مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ؛ بالدَّال المهملة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

١٣٠٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِيَدِ مَرْوَانَ، فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ، فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ: قُمْ، فَوَاللهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُوسُفَ[(٢)]: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): كذا في أصلنا، وهذا خطأ، وصوابه: أحمد ابن يونس، وهو أحمد بن عبد الله بن يونس، يُنسَب إلى جدِّه كثيرًا، كوفيٌّ، حافظ، أخرج له الجماعة، ثقةٌ مُتقِنٌ، شيخ الإسلام؛ كما قاله أحمد ابن حنبل، تُوُفِّيَ بالكوفة في ربيع الآخر سنة سبع وعشرين ومئتين، وقيل: عاش أربعًا وتسعين سنة، ترجمته معروفة مشهورة[(٣)].

قوله: (حَدَّثَنَا[(٤)] ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، العالمُ الصالحُ المشهورُ.

قوله: (فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِيَدِ مَرْوَانَ): هذا هو مروانُ بنُ الحَكَم الخليفةُ، تقدَّم الكلامُ [عليه]، وأنَّه ليس بصحابيٍّ[ح١٨٩].

---

(١) كذا في (أ) و(ج)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٢) كذا في (أ) و(ج) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يونس)، وفي هامش (ق) بخطِّ المصنِّف: (صوابه: يونس، وهو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميميُّ، أبو عبد الله اليربوعيُّ الكوفيُّ الحافظ، ويُنسَب إلى جدِّه كثيرًا، فيقال: أحمد ابن يونس، عنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وأخرج له الجماعة، وهو ثقة متقن، تُوُفِّيَ سنة سبع وعشرين ومئتين في ربيع الآخر).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١/٣٧٥).

(٤) في (ق): (أخبرنا).

٤٩ - بابُ مَنْ قَامَ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ

١٣١١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الجَنَازَةَ؛ فَقُومُوا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به إلَّا على الأغبياء/. [١/١٧٦ب]

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتُوائِيُّ، تقدَّم قريبًا[ح١٣١٠].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كَثِير، تقدَّم قريبًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر الثَّاء، وتقدَّم بعيدًا مُتَرْجَمًا[ح١١٢].

١٣١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالقَادِسِيَّةِ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، أي: مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَقَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ، فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟!».

قوله: (كَانَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ): هو بضمِّ الحاء المهملة، ثمَّ نون مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء، الأوسيُّ، بدريٌّ جليلٌ، عنه: عبدُ الرَّحمن بن أبي ليلى وأبو وائلٍ، كبَّر عليه عليٌّ رضي الله عنه ستًّا، وسيأتي الكلام عليه في (غزوة بدر)[ح٤٠٠٤]، تُوُفِّيَ سنة (٣٨هـ)، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ): هو قيس بن سعد بن عُبادة بن دُلَيم، أبو عبد الرَّحمن(٢) الخزرجيُّ، صاحب شرطة النَّبيِّ ﷺ، عنه: الشَّعبيُّ، وابنُ أبي ليلى، وطائفةٌ، وكان ضخمًا مفرط الطُّول، نبيلًا، جميلًا، جوادًا، سيِّدًا، من ذوي الرَّأي والدَّهاء والتَّقدُّم، مات بالمدينة في آخر خلافة معاويةَ، أخرج له الجماعة، ولم(٣) يكن له لحيةٌ، ولا في وجهه شعرةٌ، وكانت الأنصار تقول: وددنا أن نشتري لقيسٍ لحيةً بأموالنا، وقال ابنُ عبد البرِّ: (وخبرُه في السَّراويلِ عند معاويةَ باطلٌ لا أصلَ له(٤))، وكان

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٧)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٨٤).

(٢) كذا، والذي في مصادر ترجمته: (أبو عبد الله، ويُقال: أبو عبد الملك، ويُقال: أبو الفضل).

(٣) في (ج): (لم).

(٤) «الاستيعاب» (ص٦١٠)، وخبره في السراويل مذكورٌ في «تاريخ دمشق» (٤٩/٤٣١) وما بعدها؛ فانظره إن أردته.

مع عليٍّ رضي الله عنه في حروبه(١).

قوله: (**بِالقَادِسِيَّةِ**): هي بالقاف، وبعد الألف دالٌ ثمَّ سينٌ، مهملتَين مكسورتَين، ثمَّ ياء مُشدَّدة، ثمَّ تاء التأنيث، بينها وبين الكوفة نحوُ مرحلتين، وبينها وبين بغداد خمسُ مراحلَ، وهي مذكورة في حدِّ السَّواد.

قوله: (**مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، أي: مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ**): قال شيخنا: (أبدل هذا الدَّاوديُّ بقوله: «من أهل الذِّمَّة»، ثمَّ قال: إنَّما شكَّ، أي الكلمتين قال؟، ثمَّ قال: والذي في الرِّوايات: «أي: من أهل الذِّمَّة» على طريق البيان والتَّفسير؛ لأنَّ أهل تلك الأرض كانوا أهل ذمَّة، فنسبها إليهم)[التوضيح٩/٥٩٤].

١٣١٣- وَقَالَ أَبُو حَمْزَةَ: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ وَسَهْلٍ فَقَالَا: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَالَ زَكَرِيَّاءُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَقَيْسٌ يَقُومَانِ لِلْجِنَازَةِ.

قوله: (**وَقَالَ أَبُو حَمْزَةَ عَنِ الأَعْمَشِ**): (أبو حمزة) هذا: بالحاء والزَّاي، وهو مُحَمَّدُ بن ميمونٍ السُّكَّريُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٤٥٩]، وإنَّما قيل له: السُّكَّريُّ؛ لحلاوة لفظه، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (**عَنِ الأَعْمَشِ**): تقدَّم أنَّه سُلَيمان بن مِهْران القارئ، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣٢].

قوله: (**وَقَالَ زَكَرِيَّاءُ**): هو ابن أبي زائدة الهمْدانيُّ الوادعيُّ الحافظ، عنِ الشَّعبيِّ وسِمَاك، وعنه: القطَّان يحيى بنُ سعيد وأبو نُعيم، ثقةٌ يدلِّس عن الشَّعبيِّ، قاله أبو داود(٣)، وقال أبو زُرْعة: (صُوَيلح، يدلِّس عن الشَّعبيِّ كثيرًا)، وليَّنه أبو حاتم(٤)، تُوُفِّيَ سنة (١٤٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»[٢/٧٣]، وصحَّح عليه(٥).

قوله: (**عَنِ الشَّعْبِيِّ**): هو عامر بن شَراحيل الشَّعبيُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢٠٦].

قوله: (**كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ [وَقَيْسٌ] يَقُومَانِ لِلْجِنَازَةِ**): كذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، وكذا في أصلِنا الدِّمشقيِّ، وفي أصلِنا الأوَّل القاهريِّ: (صح) على (أبو مسعود) فاعلمه، وقال المِزِّيُّ

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٦٠٨)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/١٢٨)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٥٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٤٤).

(٣) قول أبي داود: (ثقة، لكنَّه يدلِّس).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٥٩٤).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٩).

في «أطرافه» لمَّا ساق تعليقَ زكريَّاء -هو ابن أبي زائدة- عن الشَّعبيِّ، عن ابن أبي ليلى: (كان ابن مسعود وقيس يقومان للجنازة): (كان في «كتاب البخاريِّ»: «أبو مسعود»، ثمَّ جُعِل: «ابن»، قاله خلفٌ وغيرُه)[تحفة٤/١٠٠]، انتهى، وذكره في ترجمة ابن أبي ليلى في (مسند ابن مسعود)، فقال: («خت»: حديث: «كان ابن مسعود وقيس يقومان للجنازة»: في ترجمة سهل بن حُنَيف(١)) انتهى، وعلَّم عليه علامةَ تعليق(٢).

٥٠- بابُ حَمْلِ الرِّجَالِ الجِنَازَةَ دُونَ النِّسَاءِ

١٣١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وُضِعَتِ الجِنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً؛ قَالَتْ: قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ؛ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ؛ صَعِقَ».

قوله: (وَلَوْ سَمِعَهُ؛ لَصَعِقَ(٣)) أي: لمات.

٥١- بابُ السُّرْعَةِ بِالجِنَازَةِ

وَقَالَ أَنَسٌ: أَنْتُمْ مُشَيِّعُونَ، وَامْشِ بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ شِمَالِهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: قَرِيبًا مِنْهَا.

قول أنس: (امْشِ(٤) بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا): المخاطب بذلك العيزارُ، رواه عبد الرَّزَّاق من طريقِ حُمَيدٍ قال: (سمعتُ العيزارَ يسأل أنس بن مالك... فقال له: أنت مُشيِّعٌ...)[عق٦٢٦١]؛ فذكره.

قوله: (وَقَالَ غَيْرُهُ: قَرِيبًا مِنْهَا): هو قول عبد الرَّحمن بن قُرْطٍ الصَّحابيِّ، روى سعيد بن منصور عن سعيد بن جبير نحوه(٥)، وعن عبد الرَّحمن بن قُرْط مثل ذلك(٦)، انتهى، قاله بعض الحُفَّاظ المصريِّين.

---

(١) في مصدره: (في ترجمته -يعني: عبد الرحمن بن أبي ليلى- عن سهل بن حنيف).

(٢) «تحفة الأشراف» (٧/٧٨)، وقد وصلَ تعليقَ زكريَّاء هذا سعيدُ بن منصور في «سننه»، وفيه: (أنَّ أبا مسعودٍ وقيسَ بن سعد كانا يقومان للجنازة) كما ذكره الحافظ ابنُ حجر في «تغليق التعليق» (٢/٤٧٥)، وقال في «الفتح» (٣/٢١٧): (وأبو مسعود المذكور فيها: هو البدريُّ).

(٣) كذا في النُّسختين وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (صَعِق).

(٤) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وامشِ).

(٥) «هُدى الساري» (ص٢٨٥).

(٦) قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/٢١٨): (قال سعيد بن منصور: حدَّثنا مسكين بن ميمون: حدَّثني عروة بن =

١٣١٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً؛ فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ؛ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن عُيَينة، إمامُ أهلِ مكَّة، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١]، وغيرَ مُترجَمٍ مرارًا.

قوله: (مِنَ(١) الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبْد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ): تقدَّم أنَّ ياء (المسيَّب) هذا بالفتح والكسر، وأنَّ ياء غيره لا يجوز فيها إلَّا الفتح[ح٢٦].

قوله: (أَسْرِعُوا): هو بهمزة قطع -لأنَّه رُباعيٌّ- وكسر الرَّاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (تُقَدِّمُونَهَا): هو بكسر الدَّال المُشدَّدة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٥٣ - بابُ مَنْ صَفَّ صَفَّيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً عَلَى الجِنَازَةِ خَلْفَ الإِمَامِ

١٣١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ.

قوله: (عَنْ أَبِي عَوَانَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاحُ بنُ عبد الله، الحافظُ اليشكريُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٥٨]، وبغير ترجمة مرارًا.

قوله: (عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ): هو عطاءُ بن أبي رَباح، العالمُ المشهورُ، مفتي أهلِ مكَّة، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٩٨]، ومرارًا بغير ترجمة.

تنبيهٌ: اعلم أنَّ كلَّ حديث في الكتب السِّتَّة أو بعضها فيه (عطاء عن جابر) فهو ابن أبي رَباح هذا، إلَّا حديثًا واحدًا في «سنن أبي داود»: «إذا سمعتُم نباحَ الكلاب ونهيقَ(٢) الحمير باللَّيل...» الحديث[د٥١٠٣]؛ فإنَّ راويه عطاءُ بن يسار مولى ميمونةَ فقط، والله أعلم.

= رويم قال: شهد عبد الرَّحمن بن قُرْطٍ جنازةً فرأى ناسًا تقدَّموا وآخرين استأخروا، فأمر بالجنازة فوُضِعَتْ، ثمَّ رماهم بالحجارة حتَّى اجتمعوا إليه، ثمَّ أمر بها فحُمِلَتْ، ثمَّ قال: بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها).

(١) في (ج): (عن)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٢) في (ج): (شهيق)، وليس بصحيح.

قوله: (صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ): تقدَّم الكلام على (النَّجاشيِّ) قريبًا وبعيدًا، ومتى تُوُفِّيَ رحمة الله عليه فانظره[ح١١٩٩].

٥٤- بابُ الصُّفُوفِ عَلَى الجِنَازَةِ

١٣١٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَعَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيَّ، ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَصَفُّوا خَلْفَهُ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

قوله: (مَعْمَرٌ): هو بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وهذا ظاهرٌ، وهو ابن راشد، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢٣٧].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أعلاه أنَّه مُحمَّد بن مسلم، و(سَعِيْد): هو ابن المسيَّب.

تنبيهٌ: جماعة يروون عن أبي هريرة كلٌّ منهم اسمُه (سعيدٌ) في الكتب السِّتَّة أو بعضها؛ وهم: سُعَيد مولى خليفة، والمُقدَّم (سعْد) بغير ياء، وهو الذي قدَّمه المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة٩/٤٦٥]، والثاني: سَعِيد بن الحارث، والثالث: سَعِيد بن أبي الحسن البصريُّ، والرابع: سعيد بن حيَّان والد أبي حيَّان التيميُّ، والخامس: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيُّ، والسادس: سعيد بن سمعان المدنيُّ مولى الزُّرَقيِّين، والسابع: سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي القرشيُّ، والثامن: سعيد ابن مرجانة، والتاسع: سعيد بن المسيَّب صاحب الحديث الذي نحن فيه، والعاشر(١): سعيد بن ميناء أبو الوليد المكِّيُّ، والحادي عشر: سعيد بن أبي هند، والثاني عشر: سعيد بن يسار أبو الحُباب، والثالث عشر: سعيد أبو عثمان التَّبَّان مولى المغيرةِ بن شعبة(٢).

قوله: (نَعَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيَّ) أي: أَعلَمهم بموته، وقد تقدَّم [الكلام] على (النَّعي) قبل هذا[ح١٢٤٥]، وعلى (النَّجاشيِّ)، ومتى تُوُفِّيَ[ح١١٩٩ وح١٢٤٥].

١٣١٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: أَتَى عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ، فَصَفَّهُم، وكَبَّرَ أَرْبَعًا، قَلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هذا هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا، وأنَّه نُسِب إلى جدِّه فُرهود، وأنَّه يقال في نسبه: الفُرهوديُّ والفراهيديُّ[ح٦٤]، الحافظ أبو عمرو، والله أعلم/. [١/١٧٧أ]

---

(١) في (ج): (العاشر).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» بالترتيب (١٠/٣٧٩) (١٠/٣٨٥) (١٠/٣٩٩) (١٠/٤٦٦) (١٠/٤٩٠) (١١/١٨) (١١/٥٠) (١١/٦٦) (١١/٨٤) (١١/٩٣) (١١/١٢٠) (٣٤/٧٠).

قوله: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ): هو بالشين المعجمة، وهو أبو إسحاقَ سليمانُ بن فيروز[(١)]، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣٠٢]، وتقدَّم غيرَ مَرَّةٍ بلا ترجمة، حافظٌ مشهورٌ.

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٠٦].

قوله: (قَبْرٍ مَنْبُوذٍ): على النَّعت، أي: مُنتبَذ عن القبور، أي: ناحية، ومن أضافه[(٢)] أراد: بقبرِ لَقيطٍ؛ وهو المطروح، والرِّواية الأولى أصحُّ؛ لأنَّه جاء في رواية البخاريِّ عن ابن حَرْبٍ[(٣)] في حديث ابن عبَّاس[(٤)]: (التي كانت تقمُّ المسجد)[ح٤٥٨]، وقد قدَّمتُ الكلام على اسمها والاختلاف فيه[ح٤٨٥]، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ بعد أن ذكر أنَّ الظاهر ما ذكرته، قال: (ويجوز أن يُفسَّر بحبيب بن حُباشة، وقد ذكره في «أُسْد الغابة»[١/٥٠٢] في «الحاء المهملة»...)، وذكر قصَّته ونسبه، ثمَّ قال: (وقد وقع ذلك أيضًا لطلحة ابن البراء، فإنَّه دُفِن ليلًا...) فذكره من «أُسْد الغابة»[أسد الغابة١/٥٧٩]، ثمَّ قال: (ورأيت بِخَطِّ مُغُلْطاي في باب «الخاء المعجمة» ما نصُّه: في «شرح التصحيف» للعسكريِّ: خُبيب بن حباشة صلَّى عليه النَّبيُّ ﷺ بعدما دُفِنَ، وفي «الإكمال»: «أنَّه حبيب بن خُماشة» بضمِّ الخاء المعجمة، وبالميم، ثمَّ قال: «وأمَّا خباشة -بباء معجمة بواحدة عوض الميم-؛ فهو شريك بن خُباشة»[الإكمال٢/١٩٢])، انتهى[الإفهام١٦٧]، وقد راجعت «مختصر الأُسْد» للذَّهبيِّ؛ فرأيته ذكره في (الحاء المهملة) تبعًا لأصله[التجريد١/١١٧]، وراجعت «الإكمال» فوجدته ذكر حبيب بن خُماشة، وقال: (مُختلَفٌ في صحبته...) إلى أن قال: (ومن قال فيه: حُماشة -بحاء مهملة-؛ فقد غلط)[الإكمال٢/١٩٢] انتهى، ولبعض حُفَّاظ العصر: (أنَّه طلحة بن البراء، وقيل: حبيب بن حباشة)[هُدى٢٨٥]، وقد تقدَّم الكلام في الذين صلَّى على قبورهم ﵇ بعد الدَّفن[ح١٢٤٧].

١٣٢٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ تُوُفِّيَ اليَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الحَبَشِ، فَهَلُمَّ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ»، قَالَ: فَصَفَفْنَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي.

---

(١) زيد في (أ) و(ج): (أبو إسحاق)، وهو تكرار.

(٢) رواه أبو ذرٍّ الهرويُّ على الإضافة: (قبرِ منبوذٍ).

(٣) في النسخ: (ابن حُرَيث)، وكذا جاء في «مطالع الأنوار» (٤/١١٧)، وهو تحريف، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/١٠٠) هو الصواب.

(٤) كذا قال، والحديث بطرقه عن أبي هريرة، أمَّا حديث ابن عبَّاس بطرقه؛ ففيه المرور على القبر والصلاة عليه من غير تصريح بأنَّ القبر لمن كان يقمُّ المسجد، فليتنبَّه، والله أعلم، وقد تقدَّم التنبيه عليه عند الحديث (٨٥٧).

قوله: (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم مُتَرْجَمًا مع نكاحه بالمتعة رَحِمَهُ اللهُ[ح٢٩٦].

قوله: (أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، وتقدَّم ببعض الترجمة[ح٩٨].

قوله: (رَجُلٌ صَالِحٌ): تقدَّم أنَّه النَّجاشيُّ أصحمةُ[١٢٤٥].

قوله: (مِنَ الحَبَشِ): هو بفتح الحاء المهملة، وفي رواية: (من الحُبْش) بضمِّ الحاء، وإسكان المُوَحَّدة(١)، يقال: حَبَشٌ وحُبْشٌ؛ كـ(عَرَبٍ وعُرْبٍ)، و(عَجَمٍ وعُجْمٍ)(٢).

قوله: (فَهَلُمَّ): تقدَّم أنَّ هذه لغة القرآن(٣)، تقال للواحد والاثنين والجماعة، ذكورًا أو إناثًا، واللُّغة الأخرى: هَلُمَّ: للواحد، وللاثنين(٤): هَلُمَّا، وللجماعة: هلُمُّوا، وللمرأة: هَلُمِّي(٥)، والباقي معروف[ح٩٧٩].

قوله: (قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ): هذا هو مُحَمَّد بن مسلم بن تَدْرُس، مولى حكيم بن حزام، المكِّيُّ، عن عائشةَ، وابنِ عبَّاس، وابنِ عمر حديثُه عنهم في «مسلم»، وعنه: مالكٌ والسُّفيانان، حافظٌ ثقةٌ، وقال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ [به])[الجرح والتعديل ٧٦/٨]، تُوُفِّيَ سنة (١٢٨هـ)، وكان مُدلِّسًا واسعَ العلم، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٧/٤]، أخرج له الجماعة، لكن البخاريُّ مقرونًا، والله أعلم(٦)، وهنا علَّق له، تعليقُه هذا أخرجه مسلمٌ في (الجنائز) عن مُحَمَّد بن عبيد بن حِسَاب، عن حمَّاد بن زيد، وعن يحيى بن أيُّوب المقابريِّ، عن إسماعيل ابن عُلَيَّة؛ كلاهما عن أيُّوبَ بنِ أبي تميمة السَّخْتِيَانيِّ، عن أبي الزُّبير، عن جابر[م٩٥٢(٦٦)]، وأخرجه النَّسائيُّ فيه عن عليِّ بن حُجْر، عن إسماعيل به[س٧٠/٤]، والله أعلم(٧).

---

(١) هي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤٠٠/٢).

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وهي لغة الحجازيين، والآتية هي لغة بني تميم.

(٤) في (ج): (والاثنين).

(٥) «الكواكب الدراري» (٨٢/٦)، «اللامع الصبيح» (٣٧٨/٤)، «شرح الرضي على الكافية» (١٠٠/٣-١٠٣).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٢/٢٦)، «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

(٧) لكن ليس في روايتَي مسلمٍ والنسائيِّ اللتين ساقهما المصنِّفُ مقصودُ التعليقِ؛ وهو قولُ جابرٍ رضي الله عنه: (كنت في الصَّفِّ الثاني)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢٢٣/٣): (وصله النسائيُّ من طريق شعبة عن أبي الزبير بلفظ: «كنت في الصَّفِّ الثَّاني يوم صلَّى النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على النجاشيِّ»[س٧٠/٤]، ووهم مَن نسَبَ وَصْلَ هذا التعليقِ لرواية مسلم؛ فإنَّه أخرجه من طريق أيُّوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق).

٥٥ - بابُ صُفُوفِ الصِّبْيَانِ مَعَ الرِّجَالِ عَلَى الجَنَائِزِ

١٣٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرٍ دُفِنَ لَيْلًا، فَقَالَ: «مَتَى دُفِنَ هَذَا»؟ قَالُوا: البَارِحَةَ، قَالَ: «أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟» قَالُوا: دَفَنَّاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ، فَقَامَ، فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو ابن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣٦].

قوله: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ): تقدَّم أعلاه أنَّه بالشين المعجمة، وأنَّه سُليمان بن فيروز.

قوله: (عَنْ عَامِرٍ): تقدَّم أنَّه الشَّعبيُّ عامرُ بن شَراحيل.

قوله: (مَرَّ بِقَبْرٍ دُفِنَ لَيْلًا): تقدَّم الكلام على صاحب هذا القبر أعلاه فانظره[ح١٣١٩].

قوله: (أَلَا(١) آذَنْتُمُونِي): هو بمدِّ الهمزة، أي: أَعْلَمْتُمُوني.

٥٦ - بابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الجَنَائِزِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ صَلَّى عَلَى الجَنَازَةِ».

وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ»، سَمَّاهَا صَلَاةً، لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا، وَلَا تُصَلَّى عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

وَقَالَ الحَسَنُ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَأَحَقُّهُمْ عَلَى جَنَائِزِهِمْ مَنْ رَضُوهُمْ لِفَرَائِضِهِمْ، وَإِذَا أَحْدَثَ يَوْمَ العِيدِ أَوْ عِنْدَ الجَنَازَةِ؛ يَطْلُبُ المَاءَ وَلَا يَتَيَمَّمُ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الجَنَازَةِ وَهُمْ يُصَلُّونَ؛ يَدْخُلُ مَعَهُمْ بِتَكْبِيرَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ: يُكَبِّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّفَرِ وَالحَضَرِ أَرْبَعًا.

وَقَالَ أَنَسٌ: تَكْبِيرَةُ الوَاحِدَةِ اسْتِفْتَاحُ الصَّلَاةِ، وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التَّوبة: ٨٤] وَفِيهِ صُفُوفٌ وَإِمَامٌ.

قوله: (بَابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الجَنَائِزِ): مقصود البخاريِّ ﷺ بهذا الباب وذِكْر الآثارِ فيه والأحاديثِ: الرَّدُّ على الشَّعبيِّ عامر بن شَراحيل، فإنَّه أجاز الصَّلاة على الجنازة بغير طهارة، وقال:

(١) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة»: (أَفَلَا)، وفي (ق): (أَوَلَا).

لأنَّها دعاءٌ ليس فيها ركوعٌ ولا سجودٌ[١]، وهذا أيضًا[٢] قولُ مُحَمَّد بن جرير الطبريِّ، والشيعة، وابن عُلَيَّة[٣]، وغالب ظنِّي أنِّي رأيته في «المُحلَّى» لابن حزم، وأنَّه قائلٌ به[٤].

تنبيهٌ: قال القاضي أبو بكر ابن العربيِّ المالكيُّ في «الأَحْوَذيِّ شرح التِّرمذيِّ»: (يشبه تجويز صلاة الجنازة بلا طهارة عن الشَّافعيِّ)[٥]، قال بعض مشايخنا: (وهو تحريف من ناقل أو غيره، وإنَّما حُكِي عن الشَّعبيِّ والطَّبريِّ مُحَمَّد بن جرير) انتهى، وقد قدَّمتُ نسبةَ ذلك إلى الشَّعبيِّ والطَّبريِّ أعلاه.

تنبيهٌ ثانٍ: لا ينبغي أن يُثبَت هذا وجهًا في مذهب الشَّافعيِّ من جهة كونه قال به ابن جرير، فإنَّه وإن كان من أصحاب الشَّافعيِّ؛ فإنَّ له مذهبًا ينفرد به معروفًا، وقد أثبته وجهًا أبو منصور البغداديُّ في كتابه[٦] «شرح المفتاح» على ما حكاه ابن الصَّلاح عنه، فقال: (ومِن أصحابنا مَن قال: إنَّ الطهارة والوضوء لا يُشترطَان في الصَّلاة على الجنازة)[٧].

قوله: (**صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ**): هذا هو الذي عليه الدَّين ثلاثة دنانير، ولم يكن ترك وفاءً[٨]، ولا أعرف اسمه.

قوله: (**عَلَى النَّجَاشِيِّ**): تقدَّم ضبطُه، وتقدَّم الاختلافُ في اسمه، وأنَّه لقبٌ لمَلِك[٩] الحبشة [ح١١٩٩].

قوله: (**وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا**): هو بضمِّ أوَّله، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

---

(١) أخرج أثرَ الشعبيِّ عبدُ الرزَّاق في «مصنَّفه» (٦٢٧٨)، وابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (١١٥٨٩)، وانظر «شرح ابن بطَّال» (٣٣٨/٥).

(٢) زيد في (ج): (هو).

(٣) انظر «الاستذكار» (٢٨٣/٨)، «التوضيح» (٦١٤/٩).

(٤) مفهوم ما قال ابن حزم في «المحلَّى» (١٢٣/٥) وجوبُ الوضوء لصلاة الجنازة، فإنَّه قال في كلامه على سجدة التلاوة: (وأمَّا سجودها على غير وضوء وإلى غير القبلة كيفما يمكن؛ فلأنَّها ليست صلاة، وقد قال ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، فما كان أقلَّ من ركعتين فليس إلَّا أن يأتي نصٌّ بأنَّه صلاةٌ؛ كركعة الخوف، والوتر، وصلاة الجنازة، ولا نصَّ في أنَّ سجدة التلاوة صلاة).

(٥) انظر «عارضة الأحوذي» (٣٩٧/٢).

(٦) في (ج): (كتاب).

(٧) انظر «المجموع» (١٢٩/٥).

(٨) أخرج حديثه البخاريُّ في «صحيحه» (٢٢٨٩).

(٩) في (ج): (ملك).

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، تقدَّم مرارًا.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ المُسَيِّبِ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعيدُ بن المسيِّب، وأنَّ ياءَ أبيه بالكسر والفتح، وأنَّ ياءَ غيرِ أبيه لا يجوز فيها إلَّا الفتح[ح٢٦].

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ ﷺ عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ: فَأَمَّنَا فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَمْرٍو؛ مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

قوله: (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ): تقدَّم أنَّه بالشين المعجمة، وأنَّه أبو إسحاق، واسمُه سليمان بن فيروز، وقد تقدَّم أعلاه، وتقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرْجَمًا[ح٣٠٢].

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم أنَّه عامرُ بن شَراحيل الإمامُ، مشهورُ الترجمةِ، وقد تقدَّم[ح٢٠٦].

قوله: (عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ): تقدَّم الكلام على أنَّه مضافٌ وصفةٌ، وتقدَّم اسم صاحبه أعلاه وقبله أيضًا[ح٨٥٧وح١٣١٩].

قوله: (قُلْنَا(١): يَا أَبَا عَمْرٍو): هي كنيةُ الشَّعبيِّ المذكورِ أعلاه.

٥٧ - بابُ فَضْلِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِذَا صَلَّيْتَ؛ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ.

وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: مَا عَلِمْنَا عَلَى الجَنَازَةِ إِذْنًا، وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ؛ فَلَهُ قِيرَاطٌ.

قوله: (وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ): هو بضمِّ الحاء، وفتح الميم، عدويٌّ بصريٌّ، من التَّابعين، يروي عن عبدِ الله بن مُغَفَّل ومُطرِّف ابن الشِّخِّير، وعنه: شعبةُ وجرير بن حازم، قال قتادة: (ما كانوا يُفضِّلون عليه أحدًا في العلم)(٢)، مات في ولاية خالد بن عبد الله على العراق، وولايته من سنة ستٍّ إلى عشرين ومئةٍ(٣)، وحُمَيد ثقةٌ/، له ترجمة في «الميزان»(٤)، تبع فيه ابنَ عَدِيٍّ[الكامل٢/٢٧٦] ﵀. [١/١٧٧ب]

١٣٢٣ - ١٣٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: حُدِّثَ ابْنُ عُمَرَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً؛ فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَقَالَ: أَكْثَرَ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ.

---

(١) كذا في (أ) و(ج)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقُلْنَا).

(٢) انظر «التاريخ الكبير» (٢/٣٤٦).

(٣) في(أ) و(ج): (ستٍّ وعشرين ومئة)، وقد عُزِل خالدٌ سنة عشرين ومئة؛ كما تقدَّم في الحديث (٤٤٣) في ترجمة محارب بن دثار، وانظر «أخبار القضاة» (٢/٤١)، «تاريخ الإسلام» (٨/٨٣).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١/٦١٦) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٠٣)، «الكاشف» (١/٢١٥).

فَصَدَّقَتْ عائشَةُ أَبا هُرَيْرَةَ، وَقالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقوله. فقالَ ابنُ عُمَرَ: لَقَدْ فَرَّطْنا فِي قَرارِيطَ كَثِيرَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عارمٌ، وهو بعيدٌ من العرامة.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): هو بالحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (حُدِّثَ ابْنُ عُمَرَ): (حُدِّث): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ابنُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَكْثَرَ عَلَينَا أَبُو هُرَيرَةَ): معنى هذا: أنَّه خاف لكثرة رواياته أنَّه اشتبه عليه الأمرُ في ذلك، واختلط عليه حديثٌ بحديثٍ، لا أنَّه نسبه إلى رواية ما لم يَسمَع؛ لأنَّ مرتبتَهما أجلُّ من ذلك، والله أعلم.

٥٨ - بابُ مَنِ انْتَظَرَ حَتَّى تُدْفَنَ

١٣٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ؛ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ؛ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ»، قِيلَ: وَمَا القِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ».

قوله: (قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، العالمُ الزَّاهدُ المشهورُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يُونُسُ): تقدَّم مرارًا أنَّه [ابن] يزيدَ الأيليُّ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٧١]، وكذا (ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، تقدَّم مرارًا كثيرةً.

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجُ): هذه (الواو) سببُها أنَّ هذا الحديثَ هو من جملة أحاديثَ يرويها ابنُ شهاب الزُّهريُّ عن الأعرج، عن أبي هريرة، معطوفٌ بعضُها على بعضٍ بالواو حدَّث بها، فلمَّا أُفرِد هذا الحديثُ؛ جيء به بالواو؛ كما هو في الأصل معطوفًا، والله أعلم[1].

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٢٣٤): («وحدَّثني عبد الرحمن»: هو معطوفٌ على مقدَّرٍ، أي: قال ابنُ شهاب: حدَّثني فلانٌ بكذا، وحدَّثني عبدُ الرحمن الأعرج بكذا).

قوله: (قِيلَ: وَمَا القِيرَاطَانِ؟): السَّائل عن ذلك أبو هريرة، بيَّنه أبو عوانة في «صحيحه» من طريق أبي مزاحم عنه، قاله بعض حُفَّاظ المصريِّين[هُدى٢٨٥].

٥٩- بابُ صَلاَةِ الصِّبْيَانِ مَعَ النَّاسِ عَلَى الجَنَائِزِ

١٣٢٦- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَبْرًا، فَقَالُوا: هَذَا دُفِنَ -أَوْ دُفِنَتِ- البَارِحَةَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَصَفَّنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدَّورقيُّ الحافظُ، عنه: الجماعةُ والمحامليُّ، وله «مسندٌ»، تُوُفِّيَ سنة (٢٥٢هـ)، أخرج له الجماعة، قال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح والتعديل٩/٢٠٢]، وقال النَّسائيُّ: (ثقة)[مشيخة النسائي٦٢]، وقال الخطيب: (كان ثقةً حافظًا مُتقِنًا، صنَّف «المسند»)[تاريخ بغداد١٤/٢٧٧](١).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ): كذا في أصلنا، وهو الصَّواب، وبخطِّ بعض الفضلاء من الحَنفيَّة على حاشية أصلنا: (صوابه: يحيى ابن بكير)، وهذا خطأٌ محضٌ، والصَّواب ما في الأصل، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ): هو زائدة بن قدامة، أبو الصَّلْت الثَّقفيُّ، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرْجَمًا[ح٢٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ): تقدَّم أنَّه بالشين المعجمة قريبًا، وتقدَّم أنَّه سليمان بن فيروز، وكذا (عَامِر): تقدَّم أنَّه ابن شَراحيل الشَّعبيُّ المشهورُ.

قوله: (أَتَى النَّبِيُّ(٢) ﷺ قَبْرًا): تقدَّم الكلام على اسم صاحب القبر قريبًا فانظره[ح١٣١٩] وبعيدًا أيضًا[ح٨٥٧].

٦٠- بابُ الصَّلاَةِ عَلَى الجَنَائِزِ بِالمُصَلَّى وَالمَسْجِدِ

قوله: (بَابُ الصَّلاَةِ عَلَى الجَنَائِزِ بِالمُصَلَّى وَالمَسْجِدِ): اعلم أنَّه ﷺ لم يكن من هديه الرَّاتبِ الصَّلاةُ على الميِّت بالمسجد، وإنَّما كان مُصلَّى الجنائز، ولهذا قدَّمه الإمام البخاريُّ، وربَّما كان يصلِّي أحيانًا على الميِّت في المسجد؛ كما صلَّى على سهيل بن بيضاءَ وأخيه في المسجد، كما رواه

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣١١).
(٢) كذا في (أ) و(ج)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولُ اللهِ).

مسلم وأبو داود[(١)] [م(٩٧٣) (١٠١)، د٣١٨٩]، وسأذكر الكلام على أخيه هنا، وقد صلَّى ﷺ في مسجد بني معاوية على أبي الربيع عبدِ الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هَيْشة بن الحارث بن أميَّة بن معاوية، وقد كان شهد أُحُدًا، وكان في أهل هَيْشة صلاحٌ ودينٌ، وعنه ﷺ: «نِعْمَ أهلُ البيت آلُ هَيْشة»، ولكن لم تكن سنَّتُه وعادتُه الصَّلاةَ على الميِّت في المسجد، وقد روى أبو داود في «سننه» -وكذا ابن ماجه- من حديث صالح مولى التَّوْءَمة عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: «من صلَّى على جنازة في المسجد؛ فلا شيءَ له»[د٣١٩١، ق١٥١٧]، وقد اختُلِف في لفظ الحديث؛ فقال الخطيبُ في روايته لـ«أبي داود» في الأصل: (فلا شيء عليه)[(٢)] [د٣١٩١]، وغيرُه يرويه: (فلا شيء له)[(٣)]، ولفظ ابن ماجه: (فليس له شيء)، ولكن قد ضعَّف أحمدُ وغيرُه هذا الحديثَ، قال أحمدُ: (هو ممَّا انفرد به صالحٌ مولى التَّوءمة)[(٤)]، وقال البيهقيُّ: (هذا حديث[(٥)] يُعدُّ في أفراد صالح، وحديثُ عائشةَ أصحُّ منه، وصالحٌ مُختَلَف في عدالته، كان مالكٌ يجرحه[(٦)])[هق٥٢/٤]، ثمَّ ذكر عن أبي بكر وعُمر: أنَّه صُلِّي عليهما في المسجد[هق٥١/٤]، انتهى، وصالحٌ ثقة في نفسه؛ كما قال عبَّاسٌ عنِ ابنِ مَعِين: (هو ثقة)[الدوري١٧٦/٣]، وقال ابنُ أبي مريم عن يحيى[(٧)]: (ثقة حجَّة، فقلت له: إنَّ مالكًا تركه، قال: إنَّ مالكًا أدركه بعدما خَرِف، والثَّوريُّ إنَّما أدركه بعد أن خَرِفَ، فسمع منه، لكنِ ابنُ أبي ذئب سمع منه قبل أن يَخْرَف)[الكامل٥٦/٤]، وقال ابنُ المدينيِّ: (ثقةٌ إلَّا أنَّه خَرِفَ وكبر، فسمع منه الثَّوريُّ بعد الخرف، وسماعُ ابنِ أبي ذئب منه قبلَ ذلك)[(٨)]، وقال ابن حِبَّان: (تغيَّر في سنة خمس وعشرين ومئةٍ، وجعل يأتي بما يشبه الموضوعات عن الثِّقات، فاختلط حديثُه الأخيرُ بحديثِه القديمِ، ولم يتميَّز، فاستحقَّ التَّركَ)[المجروحين٣٦٢/١]، انتهى كلامه، ونقل في «الميزان» عنه:

---

(١) وأخرجه أيضًا الترمذيُّ (١٠٣٣)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٦٨/٤)، وابن ماجه (١٥١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) وكذا هو في المطبوع من «السنن»، وانظر «مختصر سنن أبي داود» (٣٢٥/٤-٣٢٦).

(٣) قال الخطيب -كما في «نصب الراية» (٣٢٥/٢-٣٢٦) و«عمدة القاري» (٣٧٥/٦)-: (المحفوظ: «فلا شيء له»).

(٤) انظر «الاستذكار» (٤٦/٣).

(٥) في (ج): (قال البيهقي: هذا الحديث).

(٦) انظر «العلل ومعرفة الرِّجال» (٣١١/٢)، و«ضعفاء العقيليِّ» (٢٠٤/٢).

(٧) في النسخ تبعًا لـ«زاد المعاد» (٤٨٢/١): (ويحيى)، والمثبت من «الكامل في الضعفاء» (٥٦/٤)، «تهذيب الكمال» (١٠٢/١٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٠٣/٢).

(٨) انظر «ميزان الاعتدال» (٣٠٣/٢).

أنَّه[١] باطل[٢]، وهذا الحديثُ الذي يظهر أنَّه حسنٌ؛ فإنَّه من رواية ابن أبي ذئب، وقد روى عنه قبل الاختلاط، وقد سلك الطَّحاويُّ في حديثِ أبي هريرة هذا وحديثِ عائشة مَسْلَكًا آخرَ، فقال: (صلاتُه ﷺ على سهيل في المسجد منسوخةٌ، وتَرْكُ ذلك آخِرُ الفعلين منه ﷺ؛ بدليل إنكار عامَّة الصَّحابة على عائشة، وما كانوا ليفعلوه إلَّا لمَّا علموا خلافَ ما نقَلَتْ[٣])، وردَّ ذلك على الطَّحاويِّ جماعةٌ؛ منهم: البيهقيُّ وغيرُه، قال البيهقيُّ: (ولو[٤] كان عند أبي هريرة نسخُ ما رَوَتْهُ عائشةُ؛ لذَكَرَهُ يوم صُلِّيَ على أبي بكر في المسجد، ويوم صُلِّيَ على عمر بن الخطَّاب فيه، ولذكره مَن أنكر[٥] على عائشة أمْرَها بإدخاله المسجدَ، وذكره أبو هريرة حين روتِ الخبرَ، وإنَّما أنكره مَن لم يكن له معرفةٌ بالجواز، فلمَّا روتِ الخبرَ؛ سكتوا ولم يُنكِروه، ولا عارضوه بغيره)[٦]، قال الخطَّابيُّ: (وقد ثبت أنَّ أبا بكر وعمر صُلِّيَ عليهما في المسجد، ومعلومٌ أنَّ عائشةَ والمهاجرين[٧] والأنصارَ شهدوا الصَّلاة عليهما، وفي تَرْكِهم إنكارَه الدَّليلُ على جوازه)، قال: (وقد يحتمل معنى حديث أبي هريرة -إن ثبت- مُتأوَّلًا على نقصان الأجر؛ وذلك أنَّ مَن صلَّى عليها في المسجد؛ فالغالب أن ينصرف إلى أهله، ولا يشهد دفنه، وأنَّ مَن سعى إلى الجنازة[٨] فصلَّى عليها بحضرة المقابر؛ يشهد الدَّفن، ويُحرِز القيراطين، وقد يُؤجَر على كثرة خُطَاه، فصار الذي يُصلِّي عليها[٩] في المسجد منقوصَ الأجر بالإضافة إلى مَن يصلِّي عليها خارج المسجد)[معالم السنن ١/٣١٢]، وقالت طائفةٌ: (معنى «لا شيءَ له»: لا شيء عليه؛ ليتَّحد معنى اللَّفظين ولا يتناقضان)[١٠]، فهذه طرق النَّاس في هذين الحديثَين، والصَّواب: ما قدَّمْتُه أنَّ السُّنَّةَ الصَّلاةُ عليه خارجَ المسجد إلَّا لعذرٍ، وكِلَا الأمرين جائز، والأفضل: الصَّلاة عليها

---

(١) يعني: حديث صالح مولى التوءمة.

(٢) انظر «المجروحين» (١/٣٦٢)، «ميزان الاعتدال» (٢/٣٠٤).

(٣) في النسخ: (فعلت)، والمثبت من «زاد المعاد»، وانظر «شرح معاني الآثار» (١/٤٩٢-٤٩٣).

(٤) في (ج): (لو).

(٥) في النسخ: (أنكره)، والمثبت من مصدره.

(٦) «معرفة السنن والآثار» (٥/٣٢٠).

(٧) في مصدره و«زاد المعاد»: (عامَّة المهاجرين).

(٨) كذا تبعًا لـ«زاد المعاد»، وفي مصدره: (الجبَّان).

(٩) في النسخ: (عليه)، والمثبت من مصدره.

(١٠) انظر «التمهيد» (٢١/٢٢١-٢٢٢)، «المنهاج شرح مسلم» (٧/٤٤).

خارجًا[(١)]، وقد قال بعضُ الشافعيَّة: السُّنَّةُ المسجدُ[(٢)].

تنبيهٌ: قوله في «مسلم»: (على سُهَيل وأخيه)[م(٩٧٣) (١٠١)]، فسَّروا أخاه: بـ(سهل) مُكبَّرًا[(٣)]، وإنَّما تُوُفِّيَ المُكبَّر بعد وفاته ﷺ، كما ذكره الواقديُّ[(٤)]، وقد رأيت بِخَطِّ الحافظ الدِّمياطيِّ في حاشية نسخة «مسلم[(٥)]»: (أنَّ سهلًا تُوُفِّيَ بعده ﷺ، والذي مات في أيَّامه سُهَيلٌ -يعني: المُصغَّر- سنة تسعٍ)، ولابن الجوزيِّ: (سهيل وصفوان)[(٦)]، وهذا غلطٌ؛ لأنَّ صفوان مات قَتْلًا ببدر، ولم يمت بالمدينة[(٧)]، والذي يظهر أنَّ الصَّواب: حديثُ عبَّاد المتقدِّم في «مسلم» المحذوف منه الأخُ[م٩٧٣]، ويحتمل أن يكون أخاه من الرَّضاعة أو غير ذلك، وبنو بيضاءَ ثلاثةٌ: سهلٌ، وسُهَيلٌ، وصفوانُ، والبيضاء: لقب أمِّهم، واسمها دعد، وأبوهم: وَهْبُ بن ربيعة[(٨)]، وقد أطلنا في المسألة؛ لترك بعضِ الناس الصَّلاةَ على الميِّت في المسجد، والله أعلم.

١٣٢٧ - ١٣٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الحَبَشَةِ يَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لأَخِيكُمْ».

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلَّى، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعد الإمام، وكذا تقدَّم (**عُقَيْل**): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وكذا تقدَّم (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ، وكذا (**سَعِيْد بْن المُسَيَّبِ**)، وأنَّه بفتح ياء أبيه وكسرها، بخلاف غيره؛ فإنَّه بالفتح ليس غير، وكذا (**أَبُو سَلَمَةَ**): تقدَّم أنَّه ابنُ عبد الرَّحمن ابن عوف، واسمُه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وكذا (**أَبُو**

---

(١) انظر الكلام في «زاد المعاد» (١/٤٨١-٤٨٣).
(٢) انظر «المجموع» (٥/١٢٢).
(٣) انظر «التمهيد» (٦/٣٤٤).
(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٧-٣٠٨).
(٥) في (ج): (لمسلم).
(٦) انظر «كشف المُشْكِل» (٤/٤٠٦).
(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٣٤٢).
(٨) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٧-٣٠٨)، «المنهاج شرح مسلم» (٧/٤٣).

هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (نَعَى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ) أي: أَعْلَمَنَا بموته، وقد تقدَّم[ح١٢٤٥]، وتقدَّم الكلام على (النَّجَاشِي)، ومتى تُوُفِّيَ، وما يتعلَّق به، وأنَّه لقبٌ لكلِّ مَن ملك الحبشة[ح١١٩٩].

قوله: (وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ...) إلى آخره: هذا معطوفٌ على الحديث قبله، رواه البخاريُّ عن يحيى ابن بكير، عن اللَّيث، عن عُقَيل، عن ابن شهاب قال: حدَّثني سعيد بن المسيِّب... فذكره، فهذا رواه الزُّهريُّ عن سعيد فقط، عن أبي هريرة، والذي قبله رواه عن سعيد وأبي سلمة؛ كلاهما عن أبي هريرة؛ فإيَّاك أن تجعلَه تعليقًا.

١٣٢٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنَيَا، فَأَمَرَ بِهِمَا، فَرُجِمَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَائِزِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ): هو أنس بن عياض، عن سهيلِ بن أبي صالح، وربيعةَ، وعدَّةٍ، وعنه: أحمدُ ابن حنبل، وأحمدُ بن صالح، وأممٌ، ثقة، سَمْحٌ بعلمه جدًّا، عاش ستًّا وتسعين سنةً، ومات سنة (٢٠٠هـ)، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنَيَا): أمَّا (الرَّجل) فلا أعرف أحدًا سمَّاه، وأمَّا (المرأة) فسمَّاها السُّهيليُّ في «روضه»: (بُسْرَةَ)[الروض٢/٢٨٩].

فائدةٌ: رَجْمُ اليهوديَّين كان في السَّنة الرابعة من الهجرة، قاله ابن سيِّد النَّاس في (الحوادث) من «سيرته»(٢)، والله أعلم.

٦١- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنِ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ

وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ ضَرَبَتِ امْرَأَتُهُ الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، ثُمَّ رُفِعَتْ، فَسَمِعُوا صَائِحًا يَقُولُ: أَلَا هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا؟ فَأَجَابَهُ آخَرُ: بَلْ يَئِسُوا فَانْقَلَبُوا.

قوله: (وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ ضَرَبَتِ امْرَأَتُهُ الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً): أمَّا الحسن بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالب؛ فروى عن أبيه وابنِ عمِّه عبدِ الله بن جعفر، وعنه: أبناؤه الثَّلاثة

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٣٤٩)، «تذهيب التهذيب» (١/٤١٥).

(٢) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٧٣).

وجماعةٌ، وكان وصيَّ أبيه، ووَلِيَ صدقة عليٍّ، وفد على عبد الملك بن مروان، فأكرمه وأجلَّه، قال عبد الملك بن عمير [عن أبي مصعب]: كتب عبد الملك إلى عامله بالمدينة هشامِ بنِ إسماعيلَ: بلغني أنَّ حَسَنًا يكاتب أهل العراق، فابعث إليه... وذكر قصَّةً(١)، تُوُفِّيَ سنة سبع وتسعين، له حديثٌ واحدٌ في كلمات الفرج، أخرج له النَّسائيُّ[كن٣/١٠٤٠٣]، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[١٢١/٤](٢).

وأمَّا ولدُ هذا؛ فالحسن بن الحسن بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالب، روى عن أبويه؛ وهما: [الحسنُ بن] الحسن بن عليٍّ، وأمُّه فاطمة بنت الحسين بن عليِّ بن أبي طالب، وعنه: فُضَيل بن مرزوق، وعُبَيد بن وسيم الجمَّال، وعُمر بن شبيب المُسْلِيُّ، ووفد على السَّفَّاح، فأكرمه، مات في حبس المنصور مع أخيه عبد الله في ذي القِعدة سنة خمسٍ وأربعين ومئة وله ثمان وستُّون سنةً، سمعه الفضيل بن مرزوق يقول لرجل يغلو فيهم: ويحكم! أحبُّونا لله، فإن أطعنا الله؛ فأحبُّونا، وإن عصينا؛ فأبغضونا، فلو كان الله نافعًا أحدًا بقرابته من نبيِّه بلا طاعة؛ لنفع بذلك أباه وأمَّه(٣)، روى له ابنُ ماجه، رحمه الله تعالى(٤).

وأمَّا امرأة الحسن والدِ هذا ووالدةُ هذا؛ فتقدَّم أعلاه أنَّها فاطمة بنت الحسين بن عليِّ بن أبي طالب، وهي التي حلفت له بجميع ما تملكه أَنْ لا تتزوَّج عبدَ الله بن عَمرو بن عثمان بن عفَّان، ثمَّ تزوَّجته، فأولدها مُحمَّدًا الدِّيباجَ(٥).

قوله: (فَسَمِعُوا صَائِحًا يَقُولُ...) الكلام إلى آخره: قال شيخنا الشَّارح: (هذا المتكلِّم يجوز أن يكون من مُؤمِني الجنِّ أو من الملائكة؛ قالاه(٦) موعظةً، قاله ابن التِّين)[التوضيح١٦/١٠].

فائدةٌ: إن قلت: ما وجه دخول هذا الأثر؛ أعني: الذي فيه ضَرْبُ القبَّةِ على قبرِ الحَسَن؟

فالجواب ما قاله شيخنا الشَّارح: (إنَّ القبَّة لمَّا ضُرِبت؛ سُكِنت، وصُلِّي فيها، فصارت مسجدًا على القبر، وأورده دليلًا؛ لقول الصائح -إن كان جنيًّا أو مَلَكًا-: «**أَلَا هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا**»؟... القصَّة)[التوضيح١٦/١٠]، والله أعلم.

---

(١) انظر «تاريخ دمشق» (١٣/٦٦-٦٧).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦/٨٩)، «تذهيب التهذيب» (٢/٢٦٦).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/٣١٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٦/٨٤)، «تذهيب التهذيب» (٢/٢٦٦).

(٥) الكلام على امرأة الحسن في «التوضيح» (١٠/١٦)، وانظر ترجمتها في «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٥٤).

(٦) في النسخ: (قالا)، والمثبت من مصدره.

١٣٣٠- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ هِلَالٍ -هُوَ الوَزَّانُ- عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا»، قَالَتْ: وَلَوْلَا ذَلِكَ؛ لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ، غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا.

قوله: (عَنْ شَيْبَانَ): هذا هو شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، منسوب إلى القبيلة، لا إلى الصِّناعة، قاله ابن الأثير في «لبابه»، انتهى[(١)]، وتقدَّم غيرَ مَرَّةٍ ما قاله ابن أبي داود وغيره: إنَّه إنَّما نُسِب إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبانُ النَّحويُّ هذا، انتهى[(٢)]، وكنية شيبان أبو معاوية، تقدَّم مُتَرْجَمًا [ح١١٢]، وبعدها مرارًا.

قوله: (عَنْ هِلَالٍ؛ هُوَ الوَزَّانُ): هو هلال بن أبي حُمَيد، ويقال: ابن حُمَيد، ويقال: ابن عبد الله، ويقال: ابن مِقْلاص، الجُهَنيُّ مولاهم، الكوفيُّ، أبو عَمرو، ويقال: أبو أميَّة، ويقال: أبو الجَهْم، الصَّيرفيُّ الجِهْبِذُ الوزَّان، عن عبدِ الله بن عُكَيم، وعبدِ الرَّحمن بن أبي ليلى، وعروةَ بنِ الزُّبير، وعنه: مِسعَرٌ، وشعبةُ، وشيبانُ أبو معاوية، وغيرُهم، وثَّقه ابنُ مَعِين[(٣)] والنَّسائيُّ، قال ابن عُيَينة: (كان هلالٌ الوزَّان قد كبِر، وكان يكتب على البَيْدر في الشهر بعشرة دراهمَ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[(٤)].

قوله: (وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأُبرِزَ قَبْرُهُ[(٥)]): (أُبرز): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(قبرُه): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل؛ ومعنى هذا الكلام: لم يُجعَل عليه حائطٌ[(٦)].

قوله: (لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ): تقدَّم معناه أعلاه، وأنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(قبرُه): مَرْفوعٌ نائبٌ منابَ الفاعل.

قوله: (غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا): كذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، قال ابن قُرْقُول في (الخاء مع الشين) يعني: المعجمتين: («غير أنَّه خُشِيَ أن يُتَّخَذ مسجدًا»[خ٥٢٨])؛ على ما لم [١/١٧٨أ]

---

(١) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/٣٠١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

(٣) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/٣٨٩).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٢٨).

(٥) كذا في (أ) و(ج) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكرَ، وفي «اليونينيَّة» -وعليها علامة نسخة- و(ق) بعد الإصلاح: (لَأَبرزوا قبرَه).

(٦) هذه الفقرة جاءت في النسخ قبل قوله: (عن شيبان...).

يُسَمَّ فاعله، وفي «البخاريِّ»: «خَشِيَ أو خُشِي»[ح١٣٩٠]، ورواه المهلَّب: «غير أنِّي أَخْشَى»، وكلاهما وَهَمٌ)[المطالع٢/٤٧٩]، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (ضبطنا(١) «خُشي» بضمِّ الخاء وفتحها، وهما صحيحان)[شرح مسلم٥/١٦]، انتهى، وقال ابن قيِّم الجوزيَّة الحافظ شمس الدين في «إغاثة اللَّهفان»: (هو بضمِّ الخاء؛ تعليلًا لمنع إبراز قبره)[إغاثة اللهفان١/٢٧١]، انتهى.

قوله: (أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا): (يُتَّخذ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(مسجدًا): مَنْصوبٌ على المفعول الثاني، والأوَّل: (هو) الذي هو نائبٌ مناب الفاعل.

٦٢- بابُ الصَّلَاةِ عَلَى النُّفَسَاءِ إِذَا مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا

١٣٣١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسْطَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ): هذا هو المُعلِّم، وهو حسين بن ذكوان، المُعلِّمُ البصريُّ الثِّقة(٢)، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢٩٢].

قوله: (عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا): هذه المرأة يقال لها: أمُّ كعب، كذا أخرجه مسلم والنَّسائيُّ [م٩٦٤، س١/١٩٥]، ولا أعرف اسمها.

قوله: (فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا): يجوز فيه الفتح والسكون(٣)، قال الجوهريُّ: (جلستُ وسْط الحلقة؛ بالتسكين؛ لأنَّه ظرف، وجلست وسَط الدَّار؛ بالتحريك؛ لأنَّه اسم، وكلُّ موضعٍ صَلَح فيه «بيْن» فهو وسْط، وإن لم يصلح فيه «بين» فهو وسَط؛ بالتحريك، وربَّما سُكِّن، وليس بالوجه)، وقد تقدَّم هذا[ح٢٥٨].

٦٣- بابٌ أَيْنَ يَقُومُ مِنَ المَرْأَةِ وَالرَّجُلِ؟

١٣٣٢- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسْطَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): هذا تقدَّم أنَّه عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ، أبو عبيدة الحافظ، مُتَرْجَمًا[ح٢١٣]، ومرارًا بغير ترجمة.

---

(١) في (ج): (ضبطناه).

(٢) في (ج): (الفقيه).

(٣) الفتح رواية «اليونينيَّة» مصحَّحًا عليها، والإسكان رواية (ق).

قوله: (**عَنِ الحُسَينِ**(١)): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن ذكوانَ المُعلِّمُ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ**): تقدَّم في الطَّريق الذي قبله أنَّه عبد الله بن بُرَيدة[ح١٣٣١]، وهو ابن الحُصَيب الأسلَميُّ، قاضي مَرْوَ وعالمُها، عن أبيه، وعِمران بن الحُصَين، وعائشةَ، وسَمُرةَ، وعنه: مالك بن مِغْوَل، وحسين بن واقد، وأبو هلال، ثقةٌ، وُلِدَ عام اليرموك سنة خمسَ عشرةَ، وتُوُفِّيَ سنة خمسَ عشرةَ ومئة، وله مئةُ سنةٍ(٢)، تقدَّم مُتَرْجَمًا، ولكن طال به العهد[ح٣٣٢]، فلهذا أعدتُه.

قوله: (**عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا**): تقدَّم أعلاه [أنَّها] أمُّ كعب[ح١٣٣١].

٦٤ - بابُ التَّكْبِيرِ عَلَى الجَنَازَةِ أَرْبَعًا

وَقَالَ حُمَيْدٌ: صَلَّى بِنَا أَنَسٌ، فَكَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقِيلَ لَهُ: فَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

قوله: (**بَابُ التَّكْبِيرِ عَلَى الجَنَازَةِ أَرْبَعًا**): قال ابن عبد البرِّ: انعقد الإجماع على أربع -يعني: بعد خلاف(٣) الصَّحابة-، وحاصلُ اختلافهم: من ثلاثٍ إلى تسعٍ، ورُوِيَ عن عليٍّ: أنَّه كان يُكبِّر على أهل بدر ستًّا، وعلى سائر الصَّحابة خمسًا، وعلى غيرهم أربعًا(٤)، وسيأتي الكلام في ذلك في (غزوة بدر)[ح٤٠٠٤]، قال ابن عبد البرِّ: (وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربعٍ، على ما جاء في الأحاديث الصِّحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذٌ لا يُلتفَت إليه، ولا نعلم أحدًا من فقهاء الأمصار يُخَمِّس إلَّا ابن أبي ليلى)(٥)، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ حُمَيْدٌ: صَلَّى بِنَا أَنَسٌ...**) الأثر: هذا هو في ما ظهر لي أنَّه حُمَيد بن أبي حُمَيد الطويل، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٤٩]، وقد قدَّمتُ أنَّ اثنين يرويان عن أنس كلٌّ منهما اسمه (حُمَيدٌ) في الكتب السِّتَّة أو بعضها: حُميد الطَّويل هذا مُكثِرٌ عن أنس، والآخَرُ: حُمَيد بن هلال، روى عنه حديثين؛ أحدهما في «البخاريِّ» و«النَّسائيِّ»: (أخذ الرَّاية زيدٌ فأُصِيب...) الحديث[ح١٢٤٦، س٤/٢٦]، والثاني في «البخاريِّ» فقط: «كأنِّي أنظر إلى غبار ساطع في سكَّة بني غنم موكبِ جبريل»[ح٣٢١٤، ٤١١٨]، وقد تقدَّم

---

(١) كذا في (أ) و(ج)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٨/١٤)، «ميزان الاعتدال» (٣٩٦/٢).

(٣) في (ج): (اختلاف).

(٤) انظر «التمهيد» (٣٣٤/٦-٣٤٠).

(٥) انظر «التمهيد» (٣٣٤/٦-٣٣٦).

هذا كلُّه[ح٦١٠]، ويحتمل أن يكون هذا هو راوي الأثر، وشيخُنا عزاه لابن أبي شيبة من حديث عمران بن حُدَير: (أنَّه صلَّى مع أنسٍ على جنازة...)[ش١١٥٧٥]؛ فذكره، ولم يتعرَّض لحُميد مَن هو(١)، والله أعلم.

١٣٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: **حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ**: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ**، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ سَلِيمٍ: أَصْحَمَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ**): (سَلِيم): هو بفتح السِّين، وكسر اللَّام، و(حَيَّان): بالمُثَنَّاة تحت المُشدَّدة، وهو هُذَليٌّ بصريٌّ صدوقٌ، عن سعيد بن ميناء ونافع، وعنه: يحيى بن سعيد القطَّان وعفَّان بن مسلم، ثقة، أخرج له الجماعة، وثَّقه أحمدُ(٢) وابنُ مَعِين(٣).

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ**): (ميناء): يُمَدُّ ويُقصَر.

قوله: (**صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ**): تقدَّم الكلام على (أصحمة)، وعلى (النَّجاشيِّ)، وأنَّ معنى أصحمة: عطيَّة فانظره إن أردته[ح١١٩٩].

قوله: (**وَتَابَعَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ**): كذا هو في هامش أصلنا، وعليها علامة راويها(٤)، و(عبد الصمد): هو ابن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوانَ، العنبريُّ مولاهم، التَّنُّوريُّ البصريُّ، أبو سهل الحافظ، روى عن أبيه، وهشام الدَّسْتُوائِيِّ، وأبي خلْدة خالد بن دينار، وشعبة، وحرب بن شدَّاد، وسَلِيم بن حَيَّان، وطبقتِهم، وعنه: ابنُه عبد الوارث، وأحمدُ، وإسحاقُ، وابنُ مَعِين، وبُنْدَارٌ، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (صدوقٌ، صالحُ الحديث)(٥)، وقال ابنُ سعد وجماعةٌ: (تُوُفِّيَ سنة «٢٠٧هـ»)(٦)، والضَّمير في (تابعه): يعود على مُحَمَّد بن سنان الرَّاوي عن سَلِيم، وأمَّا في الأصل؛ فقال: (**وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ سَلِيمٍ: أَصْحَمَةَ**)، وهذه متابعةٌ لمُحَمَّدِ بن سنان في قوله: (أصحمة)(٧).

---

(١) انظر «التوضيح» (٢١/١٠).

(٢) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٤٩٥/٢).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣١٤/٤)، «تهذيب الكمال» (٣٤٨/١١).

(٤) سقط هذا القول في رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والكشميهنيِّ ورواية ابن عساكر.

(٥) قول أبي حاتم الذي في «الجرح والتعديل» (٥١/٦): (شيخ مجهول)، وفي هامشه: (لعلَّه ههنا سقط؛ فإنَّ عبد الصمد ابن عبد الوارث مشهورٌ معروف، والله أعلم)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠٢/١٨).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٩٩/١٨).

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٢٤١/٣): (وقع في جميع الطرق التي اتَّصلت لنا من «البُخاريِّ»: «أَصْحَمَة»... في المسنَد =

٦٥- باب قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الكِتَابِ عَلَى الجَنَازَةِ

وَقَالَ الحَسَنُ: يَقْرَأُ عَلَى الطِّفْلِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا **فَرَطًا وسَلَفًا** وَأَجْرًا.

قوله: (**وَقَالَ الحَسَنُ**): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، أحدُ الأعلام.

قوله: (**فَرَطًا**): هو بالفاء والرَّاء المفتوحتين، وبالطَّاء المهملة، وهو الذي يتقدَّم الوارِدَةَ، فيُهيِّئ لهم ما يحتاجون إليه؛ والمراد به هنا: الثَّواب والشفاعة، والنَّبيُّ يتقدَّم أمَّته؛ ليشفعَ لهم، وكذلك الولد لأبويه، وللمصلِّين على المؤمنين أجرًا وثوابًا، والله أعلم(١).

قوله: (**وَسَلَفًا**): (السَلَف): بفتح السِّين واللَّام، وبالفاء، العمل الصَّالح؛ والمراد هنا: اجعله خيرًا مُقدَّمًا نجد ثوابَه في الآخرة(٢).

١٣٣٥- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: **حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ طَلْحَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، قَالَ: **لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّ لقبَه بُنْدَارٌ، وتقدَّم ما معنى (البُندار)[ح٦٩].

قوله: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وتقدَّم ما معنى (غُنْدَر)، ومَن لقَّبه به، وأنَّ اسمَه مُحَمَّدُ بن جعفر[ح٨٧].

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وبالثاء المُثلَّثة، وهذا ظاهرٌ، وقد

= والمعلَّق معًا، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ إيرادَ المصنِّف يشعر بأنَّ يزيدَ خالف محمَّدَ بنَ سنان، وأنَّ عبدَ الصمد تابع يزيدَ، ووقع في «مصنَّف ابن أبي شيبة» عن يزيد: «صَخْمة»...، ويتحصَّل منه أنَّ الرواةَ اختلفوا في إثباتِ الألف وحذفِها، وحكى الإسماعيليُّ أنَّ في رواية عبد الصمد: «أصخمة»...، قال: وهو غلطٌ، فيحتمل أن يكون هذا محلَّ الاختلاف الذي أشار إليه البخاريُّ، وحكى كثيرٌ من الشُّرَّاح أنَّ روايةَ يزيدَ ورفيقِه: «صحمة»...، وحكى الكرمانيُّ أنَّ في بعض النسخ في رواية محمَّد بن سنان: «أصحبة»؛ بموحَّدة بدل الميم»، وذكر الكرمانيُّ أيضًا في «الكواكب الدراري» (١١٥/٧) أنَّ رواية يزيدَ بنِ هارون: (أصمحة) بتقديم الميم على الحاء، وتابعه في ذلك عبدُ الصمد.

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢١٣/٥).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥٠١/٥).

تقدَّم مُتَرْجَمًا[١].

قوله: (حَدَّثَنَا[٢] سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ فيما يظهر؛ لأنَّ عبدَ الغنيِّ ذكر في ترجمة مُحَمَّد بن كَثِير أنَّه روى عنِ الثَّوريِّ، ولم يذكر في الرُّواة عنه ابنَ عُيَينة[٣]، وأمَّا في «التذهيب» فأطلق[٤]، فحملتُ المُطلَقَ على المُقيَّدِ، وأمَّا شيخُ سفيانَ (سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) فروى عنه السُّفيانان[٥]، والله أعلم.

قوله: (لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ): هو بإسكان العين، وبفتحها وفتح اللام المُشدَّدة، وبهما ضُبِط في أصلنا، وقوله: (أنَّها سُنَّة): تقدَّم أنَّ قولَ الصَّحابيِّ: (السُّنَّة كذا) أو (من السُّنَّة كذا): أنَّ الأصحَّ أنَّه مسندٌ مَرْفوعٌ؛ لأنَّ الظاهر أنَّه لا يريد إلَّا سُنَّة رسول الله ﷺ، وما يجب اتِّباعُه[٦].

٦٦ - بابُ الصَّلَاةِ عَلَى القَبْرِ بَعْدَمَا يُدْفَنُ

(باب الصَّلاة عَلَى القَبْرِ بَعْدَمَا يُدْفَنُ)... إلى (بَاب الجَرِيْدِ عَلَى القَبْرِ)

فائدةٌ: اعلم أنَّه ﷺ صلَّى على قبرٍ بعدما دُفِن بليلةٍ، ومرَّة صلَّى على قبرٍ بعدما دُفِن بثلاث، ومرَّة بعد شهرٍ، وهو صلاته على البراء بن معرور، فإنَّه صلَّى عليه بعدما دُفِن بشهرٍ، والله أعلم، وقد تقدَّم في الورقة التي قبل هذه أسماءُ الذين صلَّى عليهم بعدما دُفِنوا[ح١٣١٩]، ولم يوقِّت النَّبيُّ ﷺ في ذلك وقتًا، قال أحمد: من يشكُّ في الصَّلاة على القبر[٧]؟! يُروَى عن النَّبيِّ ﷺ من ستَّة أوجهٍ كلِّها حِسَانٍ، فحدَّ الإمامُ أحمد الصَّلاةَ على القبر شهرًا، إذ[٨] هو أكثر ما رُوِيَ عنه ﷺ أنَّه صلَّى بعده، وحدَّها الشَّافعيُّ بما إذا لم يبلَ الميِّت -كذا حكاه بعض الحنابلة عنه[٩]، وسيأتي ما فيه-/ ومنع منها مالكٌ وأبو حنيفة إلَّا للوليِّ إذا كان غائبًا[١٠]. [١/١٧٨ب]

(١) لم يتقدَّم مترجمًا، وإنَّما تقدَّم في الحديث (٩٠) وغيره ضبطُ اسم والده، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٣٤).

(٢) كذا في (أ) و(ج)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٣٤).

(٤) انظر «تذهيب التهذيب» (٨/٢٦٥).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٤٠).

(٦) لم يتقدَّم، وإنَّما تقدَّم الكلامُ على قول التابعيِّ: (السنة كذا) [قبل ح٦٣٤]، وانظر «علوم الحديث» (ص٥٠)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٢٥-١٢٦).

(٧) المقصود هنا: أنَّه إذا صُلِّي على الميت؛ هل تعاد الصلاة على قبره لمن لم يشهدها؟

(٨) في (ج): (و).

(٩) هو ابن القيِّم في «زاد المعاد» (١/٤٩٣).

(١٠) الكلام بتمامه لابن القيِّم في «زاد المعاد» (١/٤٩٣)، وانظر «الهداية» (١/٢٢٩)، «جامع الأمهات» (ص١٤١).

والمحكيُّ هنا عن الشَّافعيِّ المعروفُ من مذهبه: الأصحُّ تخصيص الصِّحَّة بمَن كان مِن أهل فرضها قبل الموت؛ لأنَّ مَن كان من أهل الفرض حينئذٍ؛ كان الخطاب متوجِّهًا عليه، فمتى أدَّى؛ كان مؤدِّيًا لفرضه، وغيرُه لو[1] صلَّى؛ كان متطوِّعًا، وهذه الصَّلاة لا يُتطوَّع بها، وغيَّر جماعةٌ التعبيرَ عن هذا الوجه بعبارةٍ أخرى، فقالوا: مَن كان من أهل الصَّلاة؛ صلَّى، ومَن لا؛ فلا، وصحَّح هذا الرافعيُّ في «الشرح الصغير»، والأوَّل في «المُحرَّر»، والذي حكاه بعض الحنابلة عن الشَّافعيِّ وجهٌ في المسألة، وجملة ما فيها خمسة أوجهٍ[2].

١٣٣٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ، فَأَمَّهُمْ، وَصَلَّوْا خَلْفَهُ، قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

قوله: (أَخْبَرَنَا[3] سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ): تقدَّم أنَّه بالشين المعجمة، وأنَّه أبو إسحاق بنُ فيروز، وتقدَّم أنَّ (الشَّعْبِيَّ): عامرُ بن شَراحيل، وأنَّه (أَبُو عَمْرٍو) الآتي.

قوله: (عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ): تقدَّم أنَّه بالإضافة والصِّفة، وما فيه، وتقدَّم اسم صاحبه، مُطَوَّلًا [ح٨٥٧ وح١٣١٩].

١٣٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَسْوَدَ -رَجُلًا أَوِ امْرَأَةً- كَانَ يَكُونُ فِي المَسْجِدِ يَقُمُّ المَسْجِدَ فَمَاتَ، وَلَمْ يَعْلَمِ النَّبِيُّ ﷺ بِمَوْتِهِ، فَذَكَرَهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «مَا فَعَلَ ذَلِكَ الإِنْسَانُ؟» قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟» فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا قِصَّتَهُ، قَالَ: فَحَقَرُوا شَأْنَهُ، قَالَ: «فَدُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ»، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

قوله: (عَنْ أَبِي رَافِعٍ): هذا تقدَّم أنَّ اسمه نُفَيعٌ، أبو رافع الصَّائغ البصريُّ، ثقةٌ نبيل، وتقدَّم مُتَرْجَمًا [ح٢٨٣].

قوله: (أَنَّ أَسْوَدَ، رَجُلًا أَوِ امْرَأَةً): تقدَّم في (باب كنس المسجد): أنَّها امرأةٌ [على] الصحيح، وأنَّ اسمها أمُّ محجن، وقيل غير ذلك فانظره إن أردته [ح٤٥٨].

قوله: (يَقُمُّ المَسْجِدَ) أي: يكنسه، والقُمامة: الكُناسة.

---

(١) في (ج): (ولو).

(٢) انظر «المجموع» (٥/١٤٨)، «كفاية النبيه» (٥/٩٤-٩٨)، «المهمَّات» (٣/٤٩٤).

(٣) كذا في (أ) و(ج) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حدَّثني).

قوله: (آذَنْتُمُونِي): تقدَّم أنَّه بمدِّ الهمزة، أي: أعلمتموني.

٦٧ - بابُ المَيِّتِ يَسْمَعُ خَفْقَ النِّعَالِ

قوله: (بَابُ المَيِّتُ يَسْمَعُ خَفْقَ النِّعَالِ): اعلم أنَّ الأحاديث الصحيحة وقال ابن القيِّم: (المتواترة تدلُّ على عَودِ الروح إلى البدن وقت السؤال، وسؤال البدن بلا روح قولٌ قاله طائفةٌ من الناس، وأنكره الجمهور، وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن، وهذا قاله أبو مسرة[١] وابن حزم[٢]، وكلاهما غلطٌ، والأحاديث الصحيحة تردُّه، ولو كان ذلك على الروح فقط؛ لم يكن للقبر في الروح اختصاص)، انتهى كلام ابن القيِّم في كتاب «الروح»[ص٥٠].

قوله: (خَفْقَ النِّعَالِ): (الخَفْق): بفتح الخاء المعجمة، ثمَّ فاء ساكنة، ثمَّ قاف، وهو صوت وقْعِها عند المشي.

١٣٣٨ - حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ. وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا ابْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «العَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتُوُلِّيَ، وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَأَقْعَدَاهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ -قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا- وَأَمَّا الكَافِرُ أَوِ المُنَافِقُ؛ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ): هو بالمُثَنَّاة تحت، وبالشين المعجمة، وهو [ابن] الوليد، وقد تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢٨٥]، وتقدَّم ضبطُ قاعدةٍ؛ وهي أنَّ كلَّ ما روى البخاريُّ في هذا «الصحيح» عن عيَّاش، فهو ابن الوليد الرَّقَّام[٣] -بالشين المعجمة-، وقد روى في موضعين، بل ثلاثة عن عبَّاس بن الوليد النرسيِّ -بالمُوَحَّدة والسِّين المهملة- في ثلاثة مواضعَ من هذا الكتاب؛ الأوَّل: في (باب علامات النُّبوَّة)[ح٣٦٣٣]، والثاني: في (المغازي) في (باب بعث معاذ وأبي موسى إلى اليمن)[ح٤٣٤٦]، وذكره في (كتاب الفتن)

---

(١) في (ب) و(ج): (ميسرة)، وفي مصدره: (ابن مرَّة)، وفي «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٥/٤٤٦): (ابن ميسرة)، والمثبت هو الصواب، وهو محمد بن مَسَرَّة القرطبي (ت ٣١٨).

(٢) انظر «المحلَّى» (١/٢٢-٢٣).

(٣) تحرف في (ج): إلى (المرقام).

بعد حديث أخرجه عن أنس: (سألوا رسولَ الله ﷺ حتَّى أحْفَوه بالمسألة...) الحديث، ثمَّ قال: (وقال عبَّاسٌ النرسيُّ: حدَّثنا يزيدُ: حدَّثنا سعيدٌ عن قتادة: أنَّ أنسًا حدَّثهم عنِ النَّبيِّ ﷺ حديث: مَنْ أَبِي يا رسول الله؟ قال: «أبوك حذافة»)[ح٧٠٨٩ و٧٠٩٠]، وليس له في هذا «الصحيح» غير هذه الأماكن الثلاثة، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدٌ**): هذا هو سعيد بن أبي عَروبة، تقدَّم مُتَرْجَمًا، وتقدَّم ما قاله صاحب «القاموس» فيه[ح٢٨٤].

قوله: (**وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ**): هذا هو خليفة بن خيَّاط، أبو عَمرو، شَبَابٌ العُصْفريُّ الحافظ، عن جعفر ابن سليمان[(١)] ويزيد بن زريع، وعنه: البخاريُّ، وأبو يعلى، وابن ناجية، صدوق، تُوُفِّيَ سنة (٢٤٠هـ)، أخرج له البخاريُّ فقط، له ترجمة في «الميزان»[١/٦٦٥]، وصحَّح [عليه][(٢)]، وقد تقدَّم أنَّ البخاريَّ إذا[(٣)] قال: (قال لي فلان)، أو: (قال لنا فلان)، أو: (قال فلان) وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه؛ يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة، مُطَوَّلًا[ح١٤٢]، والله أعلم.

قوله: (**وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ**): (تُولِّي): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ**): (إنَّه): بكسر همزتها، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**أَتَاهُ مَلَكَانِ**): هذان المَلَكَان منكَر ونكير، و(منكَر): بفتح الكاف، نقل شيخنا فتحَها في (باب ما قيل في الخطبة بعد الثَّناء: أمَّا بعد) عن ابن العربيِّ[(٤)][التوضيح٧/٥٥٤]، انتهى، وهو مفهوم كلام الجوهريِّ في «صحاحه»، فإنَّه قال: (والمُنْكَر: واحد «المناكير»[(٥)]، والنَّكير والإنكار: تغيير المُنْكَر، ومنكر ونكير: اسما مَلَكَين)، انتهى، وهذا كذا هو الجاري على ألسنة الناس بالفتح، غير أنِّي سمعت عن بعض طلبة علم الحديث بحلبَ يقول: إنَّه بالكسر، وما أخال ذلك صحيحًا.

فائدةٌ: في «التِّرمذيِّ»: «ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المُنْكَر، وللآخر: النَّكير»[ت١٠٧١]،

---

(١) لم يذكره المزيُّ في مشايخه في «تهذيب الكمال»، وإنَّما ذكر جعفرَ بن عون، لكن ذكره الذهبيُّ في «التذهيب» و«الكاشف» و«الميزان» في مشايخه.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٣١٤)، «تذهيب التهذيب» (٣/١٣٨)، «الكاشف» (١/٢٣٩).

(٣) (إذا): سقط من (أ).

(٤) انظر «عارضة الأحوذي» (٢/٢٣٤).

(٥) في المطبوع من مصدره: (المَنَاكِر)، والمثبت موافق لما في «العين» (٥/٣٥٥)، «كتاب سيبويه» (٣/٦٤١)، «المحكم» (٦/٨٠٣).

وفي «أربعين الثقفيِّ»[(١)] -وقد رويناها بالقاهرة- في الباب الخامس من حديث جابر: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنت ومُنْكَر ونكير؟» قال: يا رسول الله؛ ما مُنْكَر ونكير؟ قال: «ملكا القبر، فتَّانان أسودان أزرقان، أعينهما كالنحاس، وأبصارهما كالبرق الخاطف، وأصواتهما كالرعد القاصف، يطأان في أشعارهما، ويحفران بأنيابهما، معهما مِرْزَبَة، لو اجتمع عليها أهل منًى؛ ما أقلُّوها...» الحديث، قال شيخنا: (وفي «الأوسط» للطبرانيِّ: «أعينهما مثل قدور النحاس[(٢)]، وأنيابهما مثل صياصي البقر»[طس٤٦٢٦]، وللنَّسائيِّ في «كناه»: «منكر ونكير وأنكر»، زاد ابن الجوزيِّ بسند ضعيف: «ناكور، وسيِّدهم رومان[(٣)]»)[التوضيح١٠/٣٤] انتهى، وقد رأيت أنا في «موضوعات ابن الجوزيِّ أبي الفرج» في (باب ذكر فتَّان القبر) حديثًا عن ضمرة ابن صهيب: (قال رسول الله ﷺ: «فتَّانو القبر أربعةٌ: مُنْكَر، ونكير، وناكور، وسيِّدهم رومان»)، ثمَّ قال: (حديثٌ موضوع لا أصل له، وهو مقطوعٌ؛ لأنَّ ضمرة من التابعين، وقد رُوِيَ لنا عن ضمرة...)، ثمَّ ذكره بإسناد[(٤)] قال: (فُتَّان القبر ثلاثةٌ: أنكر، ورومان، وناكور، وسيِّدهم رومان)[الموضوعات٣/٢٣٤]، انتهى، وذاك الذي قال عنه: إنَّه مقطوع؛ إنَّما هو مرسل، وأمَّا الطريق الثانية؛ فمقطوع؛ لأنَّ المقطوع قولُ التَّابعيِّ أو فعلُه، والله أعلم.

فائدةٌ غريبةٌ: في كتاب «التطريز شرح التعجيز» في الفقه لمؤلِّفه -وهو في مجلَّدين ضخمين هما؛ أعني: «التعجيز وشرحه» للشيخ تاج الدين عبد الرحيم بن الشيخ رضيِّ الدِّين مُحَمَّد بن الشيخ الإمام عماد الدين مُحَمَّد بن يونس الموصليِّ، تُوُفِّيَ تاج الدين المشار إليه ولم يكمل «التطريز شرح التعجيز» بقي منه نحو الرُّبع، كان آيةً في الاختصار، وقد اختصر «القُدُوريَّ» في مذهب أبي حنيفة، تُوُفِّيَ سنة إحدى وسبعين وستِّ مئةٍ ببغداد رحمه الله[(٥)]- بعد أن ذكر التلقين، ونزولَ مَلَكٍ في الموت قال: (سائِلَا المذنبِ: مُنْكَر ونكير، والمطيعِ: مُبشِّر وبشير)، كذا رأيته في (الجنائز) من الشرح المذكور[(٦)]، وهو غريبٌ؛ فليُستفَد.

---

(١) في (ج): (البيهقي)، وهو تحريف، وانظر له «الأربعين» (ص١٧٧-١٧٨).

(٢) في النُّسخَتَين: (الناس)، والمثبت من «الأوسط».

(٣) كذا في النسختين و«التوضيح»، وفي مصدره: (دومان)، وكذا في المواضع اللاحقة في مصدره: (دومان).

(٤) في (ج): (بإسناده).

(٥) انظر «طبقات الشافعيَّة الكبرى» (٨/١٩١)، و«طبقات الشافعيَّة» لابن قاضي شهبة (٢/١٣٦).

(٦) نقله عن الشرح المذكور «التطريز شرح التعجيز» الرمليُّ في «حاشيته على روض الطالب» بهامش «أسنى المطالب» (١/٣٢٩).

وقد قدَّمتُ أنَّ سؤال الملكين؛ هل هو[(١)] عامٌّ في كلِّ مؤمن وكافر، أو مختصٌّ بالمؤمن والمنافق؟ والأصحُّ التعميم، وقد تقدَّم سؤال الصِّغار، وأنَّ فيه قولين، وهما وجهان في مذهب أحمد، وذكرت من عند القرطبيِّ: (أنَّ الصحيحَ: أنَّهم يُسأَلون)[(٢)]، وذكرت سؤال الذين هم في أعلى المقامات، وذكرت هل هذا مختصٌّ بهذه الأمَّة، أو عامٌّ في جميع الأمم؛ فانظر ذلك[ح٨٦].

وقد ذكرتُ في (كتاب العلم)[ح٨٦] ما ينجِّي المؤمنَ من فتنة القبر وأهواله، وأنَّه خمسة أشياء: موته في الرِّباط[(٣)]، أو القتل في سبيل الله، أو الإسهال أو الاستسقاء، وهو أظهر القولَين، أو قراءة (سورة تبارك) [كلَّ ليلة]، أو موت يوم الجمعة أو ليلتها، وقد ذكره القرطبيُّ في «تذكرته» مُطَوَّلًا بأدلَّته، فإن أردته فانظره منها[(٤)]/. [١٧٩/١أ]

قوله: (لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ): هكذا رواه المُحَدِّثون، والصَّواب: ولا أَتْلَيت، وقيل: معناه: لا قرأت، أي: لا تلوت، فقلبوا الواو ياءً؛ ليزدوج الكلام مع (دَرَيْتَ)، قال الأزهريُّ: (ويُروَى: «أَتْلَيت»[(٥)] يدعُوَا عليه أن لا تتلو إبله، أي: لا يكون لها أولاد تتلوها)[(٦)]، وفي «التذكرة»: («لا دريت ولا تليت»: لا انتفعت بدرايتك ولا تلاوتك)[التذكرة١٢٠].

قوله: (إِلَّا الثَّقَلَيْنِ): (الثَّقلان): الجنُّ والإنس، وإنَّما قيل لهما: الثَّقلان؛ لأنَّهما كالثقل للأرض وعليها.

فائدةٌ: إن قيل: لمَ مُنِعت الجنُّ سماع هذه الصَّيحة ولم تُمنَع سماع كلام الميِّت إذا حُمِل وقال: (قدِّموني قدِّموني)؟

قيل: لأنَّ كلام الميِّت حين يُحمَل إلى قبره في حكم الدُّنيا، وليس فيه شيءٌ من الجزاء والعقوبة؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلَّا في الآخرة، وإنَّما كلامه اعتبارٌ لمن سمعه وموعظةٌ، فأسمعها الله الجنَّ؛ لأنَّه جعل فيهم قوَّةً يثبتون بها عند سماعه، ولا يُصْعَقون، بخلاف الإنسان الذي كان يُصعَق لو سمعه، وصيحة الميِّت في القبر عند فتنته عقوبةٌ وجزاءٌ، فدخلَتْ في حكم الآخرة، فمنع الله الثقلين اللَّذين هما في دار

(١) في النُّسخَتَين: (هو هل)، ولعلَّ المثبتَ هو الصَّوابُ.
(٢) انظر «التذكرة» (ص١٣٥).
(٣) زيد في (أ): (الرباط)، وهو تكرار.
(٤) انظر «التذكرة» (ص١٥٤-١٥٨).
(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ الهرويِّ.
(٦) انظر «تهذيب اللغة» (١٤/٢٢٨)، «غريب الحديث» لابن الجوزي (١/١١١).

الدُّنيا سماعَ عقوبتِه وجوابِه في الآخرة، وأسمعه سائرَ خلقه، قاله شيخنا الشَّارح[(١)].

٦٨ - بابُ مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوِهَا

قوله: (أَوْ نَحْوِهَا): هو مجرورٌ معطوفٌ على (الأَرْضِ) وهي مجرورةٌ.

١٣٣٩ - حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أُرْسِلَ مَلَكُ المَوْتِ إِلَى مُوسَى ﷺ فَلَمَّا جَاءَهُ؛ صَكَّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ المَوْتَ، فَرَدَّ اللهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ وَقَالَ: ارْجِعْ فَقُلْ لَهُ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ، قَالَ: أَيْ رَبِّ؛ ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ المَوْتُ، قَالَ: فَالآنَ، فَسَأَلَ اللهَ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ رَمْيَةً بِحَجَرٍ»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَلَوْ كُنْتُ ثَمَّ؛ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الكَثِيبِ الأَحْمَرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ): هذا هو ابن غَيْلان المروزيُّ الحافظ، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٥٧٠]، وكذا تقدَّم (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو ابن همَّام، الحافظُ الصنعانيُّ، وكذا تقدَّم (مَعْمَرٌ)، وأنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، وتقدَّم أنَّ (ابْن طَاوُسٍ): هو عبدُ الله بن طاوس، مشهورٌ.

قوله: (أُرْسِلَ مَلَكُ المَوْتِ): (أُرسِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (صَكَّهُ) أي: ضربه بكفِّه بقوَّةٍ.

قوله: (فَفَقَأَ عَيْنَهُ[(٢)]): قيل: هو على ظاهره، وفَقَأَ عينَ الصورة التي تمثَّل له فيها، ولعلَّه لم يعلم أنَّه مَلَكُ الموت، وقيل: (صكَّه): قابله بكلام غليظ حتَّى فقأ عين حُجَّتِه وردَّ قوله[(٣)]، ويردُّ هذا القول: (فَرَدَّ اللهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ).

قوله: (فَرَدَّ اللهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ): اعلم أنَّه اعترَض بعضُ الملاحدة على هذا الحديث بأربعة أشياء: **أحدها**: كيف قَدِرَ الآدميُّ أن يفقأ عينَ المَلَك، وليس المَلَك بجسمٍ؟ **الثاني**: كيف ساغ لموسى أن يفعل ذلك برسول الله، وفي طيِّه مراغمةٌ للمُرسِل؟ **الثالث**: أين شوق موسى إلى لقاء ربِّه؟ **الرابع**: كيف خالف المَلَك مُرسِلَه فعاد ولم يقبض روح موسى كما أُمِر؟

(١) انظر «التوضيح» (١٠/٤١).

(٢) (ففقأ عينه): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وهو ثابت في رواية مسلم لهذا الحديث في «صحيحه» (٢٣٧٢): (فلمَّا جاءه؛ صكَّه ففقأ عينه).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٧٩).

وجواب **ذلك** في كلام المُحبِّ الطَّبريِّ في (الجنائز)(١)، وفي «شرح مسلم» للنَّوويِّ الجوابُ عن اعتراض بعض الملاحدة على الحديث -وقد أجاب القرطبيُّ في «تذكرته» بستَّة وجوهٍ في أوائلها(٢)-: (قال المازريُّ: قد أنكر بعض الملاحدة هذا الحديثَ، وأنكر تصوُّره، قالوا: كيف يجوز على موسى فقءُ عين مَلَك الموت؟ قال: وأجاب العلماء عن هذا **بأجوبةٍ: أحدها: أنَّه** لا يمتنع أن يكون موسى قد أَذِنَ له تعالى في هذه اللَّطمة، ويكون ذلك امتحانًا للملطوم، والله سبحانه يفعل ما يشاء في خلقه، ويمتحنهم بما أراد، **والثَّاني**: أنَّ هذا على المجاز؛ والمراد: أنَّ موسى ناظره وحاجَّه، فغلبه بالحجَّة، ويقال: فقأ عينَ فلان؛ إذا غلبه بالحجَّة، ويقال: عَوِرتُ الشَّيءَ؛ إذا أدخلتَ فيه نقصًا، قال: وفي هذا ضعفٌ؛ لقوله ﷺ: «فردَّ الله عليه عينَه»، فإن قيل: أراد ردَّ حجَّته؛ كان بعيدًا، **والثَّالث: أنَّ** موسى ﷺ لم يعلم أنَّه ملكٌ](٣) من عند الله، وظنَّ أنَّه رجل قَصَدَه يريد نفسَه، فدافعه عنها، فأدَّت المدافعة إلى فقءِ عينه، لا أنَّه قصدها بالفقْء(٤)، ويؤيِّده رواية: «صَكَّهُ»، وهذا جواب الإمام أبي بكر ابن خزيمة وغيره من المُتقدِّمين، واختاره المازريُّ(٥)، والقاضي عياض[إكمال٧/٣٥٤]، قالوا: وليس في الحديث تصريحٌ بأنَّه تعمَّد فقءَ عينِه.

فإن قيل: فقد اعترف موسى حين جاءه ثانيًا بأنَّه ملك الموت، **فالجواب**: أنَّه أتاه في المرَّة الثانية بعلامةٍ عَلِمَ بها أنَّه ملك الموت، فاستسلم له بخلاف المرَّة الأولى، والله أعلم)(٦).

وقال بعضهم: (إنَّما فعل به ذلك؛ لأنَّه جاء إلى قبضه، ولم يُخيِّره، وكان موسى قد أُعْلِم أنَّه لا يُقبَض حتَّى يُخيَّر، ولهذا(٧) [لمَّا] خيَّره في الثَّانية؛ قال: الآن، هذا أولى ما قيل فيه)، انتهى(٨)، وقد يؤيِّده قولُ عائشة رضي الله عنها في «الصَّحيح»: (كنتُ أسمع أنَّه لا يموت(٩) نبيٌّ حتَّى يُخيَّر بين الدُّنيا والآخرة)[ح٤٤٣٥].

---

(١) انظر «غاية الإحكام» (٤/٣٢).

(٢) انظر «التذكرة» (ص١٠٢).

(٣) إلى هنا نهاية السقط من (ب)، وزيد في (ج): (الموت).

(٤) انظر «المُعْلِم» (٢/٢١٥-٢١٦).

(٥) انظر «المُعْلِم» (٢/٢١٦).

(٦) وانظر «المنهاج شرح مسلم» (١٥/١٢٨).

(٧) في (ب): (وهذا).

(٨) «التنقيح» (١/٣٢٣).

(٩) في (ب): (يخير)، ولعلَّه سبق نظر.

قوله: (**فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ**): (يدُه): مَرْفوعٌ فاعل (غطَّت)، و(سَنَةٌ): مرفوعة أيضًا مبتدأٌ، وخبره مُقدَّمٌ عليه.

قوله: (**أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ**): هي بيت المقدس، وكان موته بالتِّيْهِ، **فإن قيل**: لِمَ سأل الدُّنوَّ منه، ولم يسأله نفسَه؟ **قيل**: لأنَّه خاف أن يكون قبرُه مشهورًا، فيفتتنَ به النَّاس، كما أخبر ﷺ عن اليهود والنَّصارى أنَّهم اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ(١).

قوله: (**فَلَوْ كُنْتُ ثَمَّ**) أي: هناك؛ (**لأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الكَثِيبِ الأَحْمَرِ**):

تنبيهٌ: ذكر شيخنا الشَّارح ما لفظه: (ذكر ابنُ حِبَّان في «صحيحه»: أنَّ قبر موسى بمدين بين المدينة وبين بيت المقدس[حب٥٠])، قال: (واعترض الضِّياء مُحَمَّد بن عبد الواحد في كتابه «علل أحاديث في هذا الصَّحيح»، فقال: قوله: «بمدين» فيه نظر؛ لأنَّ مَدْيَن ليست قريبةً من القدس، ولا من الأرض المُقدَّسة، وقد اشتُهِر أنَّ قبرًا بأريحاء -وهي من الأرض المُقدَّسة- يُزار، ويقال: إنَّه قبر موسى، وعنده كثيبٌ أحمرُ -كما في الحديث- وطريق)[التوضيح١٠/٤٦]، انتهى، ثمَّ ذكر بعده كلامًا لابن التِّين؛ منه: (أنَّ الأرض المقدَّسة الشَّامُ)، قال ابن التِّين: (وإنَّما سأله ذلك؛ لأنَّه لم يُدفَنْ نبيٌّ إلَّا حيث قُبِض، وكلٌّ هذا في علم الله كونُه)[التوضيح١٠/٤٧]، انتهى.

٦٩ - بابُ الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ

وَدُفِنَ أَبُو بَكْرٍ لَيْلًا.

١٣٤٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ بَعْدَمَا دُفِنَ بِلَيْلَةٍ قَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَانَ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقَالُوا: فُلَانٌ، دُفِنَ البَارِحَةَ، فَصَلَّوْا عَلَيْهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ**): هو بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، هو جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وله مُصنَّفاتٌ[ح٧٠].

قوله: (**عَنِ الشَّيْبَانِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بالشِّين المعجمة، وأنَّه سليمانُ بن أبي سليمان فيروزَ وقيل: خاقان، أبو إسحاق، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٣٠٢]، ومرارًا بغير ترجمة.

قوله: (**عَنِ الشَّعْبِيِّ**): تقدَّم، عامرُ بن شَراحيل.

---

(١) انظر «التوضيح» (١٠/٤٦).

قوله: (صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ بِلَيْلَةٍ): يجوز أن يُفسَّر هذا الرَّجلُ بأحد مَن ذكرتُ أنَّه دُفِن، فصلَّى عليه ﷺ بعد الدَّفن بليلة[ح١٣١٩، ١٣٣٩](١)/. [١/١٧٩ب]

قوله: (فَصَلَّوْا عَلَيْهِ): (صَلَّوا): فعلٌ ماضٍ، لا أمرٌ؛ فاعلمه.

٧٠- بابُ بِنَاءِ المَسْجِدِ عَلَى القَبْرِ

١٣٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ؛ ذَكَرَتْ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أَتَتَا أَرْضَ الحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «أُولَئِكِ إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ؛ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكِ الصُّورَةَ، أُولَئِكِ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا(٢) إسماعيلُ بن أبي أُوَيس، ابنُ أخت الإمامِ مالكِ بن أنس، وقد تقدَّم مُتَرْجَمًا مرَّةً[ح٢٢]، ومرارًا مُعرَّفًا غيرَ مُترجَمٍ.

قوله: (ذَكَرَتْ بَعْضُ نِسَائِهِ): (بعض نسائه)(٣): هي أمُّ حبيبة رملةُ بنت أبي سفيان صخرِ بن حرب بن أميَّة، وأمُّ سلمة هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، من أمَّهات المؤمنين، كما تقدَّم التَّصريح بهما في نفس الحديث[ح٤٢٧]، وهنا ما يُشعِر بأنَّهما بعض الأزواج المذكور في هذا الحديث؛ لأنَّه قال فيه: (وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أَتَتَا أَرْضَ الحَبَشَةِ).

قوله: (مَارِيَةُ): تقدَّم أنَّها بتخفيف الياء[قبل ح١٠٤٠].

قوله: (أُولَئِكِ): وكذا قوله: (تِلْكِ)، وكذا: (وأُولَئِكِ شِرَارُ الخَلْقِ): كلُّ هذا بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث، وقد تقدَّم، لكن في الأصل الذي سمعت فيه على العراقيِّ: (أولئكِ) في الموضعين مكسور الكاف ومفتوح، وعلى الفتح: (صح)، وكذا على الكسر: (صح)، كلُّ ذلك بالقلم، وله وجهٌ، والله أعلم.

---

(١) زاد في (أ): (في الورقة التي قبل هذه بورقةٍ، وقبل ذلك أيضًا؛ فانظر ذلك، والله أعلم). انظر الحديثين: (١٣١٩) (١٣٣٩).

(٢) زيد في (ب) و(ج): (هو).

(٣) (بعض نسائه): ليس في (ب) و(ج).

٧١- بابُ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ المَرْأَةِ

١٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى القَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: «فَانْزِلْ فِي قَبْرِهَا»، فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا.

قَالَ ابْنُ المُبَارَكِ: قَالَ فُلَيْحٌ: أُرَاهُ يَعْنِي الذَّنْبَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿لِيَقْتَرِفُوا﴾ أَيْ: لِيَكْتَسِبُوا.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ): تقدَّم مرارًا أنَّ (فُلَيحًا) بضمِّ الفاء، وفتح اللَّام.

قوله: (شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ): تقدَّم أنَّها أمُّ كلثوم في (باب قول النَّبيِّ ﷺ: «يُعذَّب الميِّت ببعض بكاء(١) أهله عليه») فإنَّه هناك بزياداتٍ[ح١٢٨٥].

قوله: (لَمْ يُقَارِفِ): تقدَّم الكلام عليه في الباب المذكور أعلاه[ح١٢٨٥].

قوله: (قَالَ ابْنُ المُبَارَكِ: قَالَ فُلَيْحٌ: أُرَاهُ يَعْنِي الذَّنْبَ): (أُراه): بضمِّ الهمزة، وقد تقدَّم الكلام عليه(٢) في الباب المشار إليه أعلاه[ح١٢٨٥]، كذا في أصلنا: (ابن المبارك)، قال أبو عليٍّ الجيَّانيُّ في «تقييده»: (وفي أصل القابسيِّ: «أبو المبارك(٣)»، وقال القابسيُّ: «أبو المبارك: هو مُحَمَّد بن سنان» -يعني: شيخ البخاريِّ في هذا الحديث، يكنى أبا المبارك-، وهذا وَهَمٌ، وكان في نسخة عُبْدوس عن أبي زيد كما عند سائر الرُّواة على الصَّواب)، قال الجيَّانيُّ: (وكنية مُحَمَّد بن سنان: أبو بكر(٤)، لا أعلم بينهم في ذلك خلافًا، وذكر البخاريُّ هذا الحديث في «تاريخه الأوسط»[٩٢/١] بإسناده، وانتهى به إلى قوله: «فنزل في قبرها»، ولم يذكرِ التَّفسيرَ الذي ذكره في «الجامع»، وروايةُ عبدِ الله بن المبارك عن فُلَيح مشهورةٌ...)[التقييد٦٠٠/٢] إلى آخر كلامه.

٧٢- بابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ

قوله: (بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ(٥)): اعلم أنَّ في الصَّلاة على الشَّهيد المقتول في حرب الكفَّار

---

(١) في (ب): (الميت ببكاء).

(٢) يعني: على تفسير فليح لـ(يقارف).

(٣) في (ب): (أبو المنازل)، وليس بصحيح.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٠/٢٥).

(٥) في (ب): (الشهداء)، وزيد في هامش(ج): (قال النوويُّ في «المنهاج»: ولا يغسل الشهيد، ولا يصلَّى عليه)، بدون علامة تصحيح.

لسببه[1] خلافًا؛ فالجمهور: أنَّهم لا يُغسَّلُون، ولا يُصلَّى عليهم[2]، وذهب جماعة: أنَّهم يُصلَّى عليهم، ولا يُغسَّلون[3]، وقال بعضهم: لا يُغسَّلون، لكن يُصلَّى عليهم[4]، وقال بعضهم: يُغسَّلون ويُصلَّى عليهم؛ لأنَّ كلَّ ميِّت يُجنِب[5]، ودليل كلِّ قول له مكانٌ غيرُ هذا[6]، وقد صحَّ في «النَّسائيِّ» -وقد رأيته في «النَّسائيِّ الصَّغير»-: (أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صلَّى على أعرابيٍّ شهيدٍ في غزوةٍ أخرى)[س٤/٦١]، وقد اعتبرتُ رجالَه، فوجدتُ إسنادَه صحيحًا، والله أعلم.

١٣٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ.

قوله: (أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟): الظَّاهر -والله أعلم- معناه: أيُّهم أكثر محفوظًا؟

قوله: (وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ): (يُصَلَّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

١٣٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى المَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى المِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الأَرْضِ، أَوْ مَفَاتِيحَ الأَرْضِ، وَإِنِّي وَاللهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا».

---

(١) في (ب) و(ج): (بسببه).

(٢) هو قول الأئمَّة الثلاثة مالك والشافعيِّ وأحمد، انظر «المدوَّنة الكبرى» (١/١٨٣)، «المهذَّب» (١/١٣٥)، «الكافي في فقه الإمام أحمد» (١/٢٥٣).

(٣) هو قول الإمام أبي حنيفة وأصحابه ورواية عن الإمام أحمد، انظر «الهداية» (١/٢٣٩)، «الكافي في فقه الإمام أحمد» (١/٢٥٣).

(٤) هو قول عكرمة، أخرجه عبد الرزَّاق في «مصنَّفه» (٦٦٤٩)، وقد ساقه شيخه ابن الملقِّن في «التوضيح» (١٠/٥٨) لبيان علَّة عدم غسلهم، وهي قوله: (لا يغسَّل؛ لأنَّ الله قد طيَّبه)، وحذفها المؤلِّف اختصارًا، فأوهم التكرار.

(٥) هو قول سعيد بن المسيِّب والحسن البصري، أخرجه عبد الرزَّاق في «مصنَّفه» (٦٦٥٠)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (١١١٠٩).

(٦) انظر «التمهيد» (٢٤/٢٤١-٢٤٤)، «التوضيح» (١٠/٥٨-٥٩).

قوله: (**عن أبي الخَيْرِ**): اسمُه مرثدُ بن عبد الله اليَزَنيُّ، أبو الخير المصريُّ، عن عمرو بن العاصي وأبي بَصْرة الغِفاريِّ، وعنه: يزيد بن أبي حبيب وجعفر بن ربيعة، وكان مفتيَ أهلِ مصر، مات[1] سنة (٩٠هـ)[2]، أخرج له الجماعة، وقد تقدَّم، ولكن طال به العهد[3][ح١٢].

قوله: (**فَصَلَّى علَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى المَيِّتِ**) أي: دعا لهم بدعاء صلاة الميِّت، ويقال: صلَّى عليهم حقيقةً، والأوَّل أصحُّ؛ لقوله في بعض طرقه: (فكان أوَّل ما تكلَّم به أنَّه[4] صلَّى على أهل أُحُد صلاته على الميِّت)[5]، والحديث الآخر: (أوصى بالأنصار يوم صلَّى، واستغفر لأصحاب أُحُد، وذكر مِن أمرهم ما ذكر)[6].

وللمُخالِف عن الحديثين جوابٌ[7]، وهو مُنتقَضٌ عليه؛ لأنَّه لا يقول به[8].

---

(١) في (ج): (تُوُفِّيَ).

(٢) في (ب): (١٩٠هـ)، والمثبت موافق لما في المصادر، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٥٧/٢٧).

(٣) في (ب) و(ج): (العهد به).

(٤) في (ج): (أن).

(٥) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٠١/٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٥٧٩)، والطبريُّ في «تاريخه» (١٩٠/٣)، والبيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (١٧٨/٧).

(٦) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٢٠/٢)، والطبريُّ في «تاريخه» (١٩٤/٣)، وابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٢٥٦/٣٠).

(٧) مراده بالمخالف: أبو حنيفة وأصحابه، فإنَّهم يقولون بالصلاة على الشهيد كما مرَّ -واستدلُّوا بحديث: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على حمزة وعلى شهداء أحد، أخرجه أحمد في «المسند» (٤٦٣/١)، وابن ماجه (١٥١٣)، والحاكم في «المستدرك» (١١٩/٢-١٢٠) و(١٩٧/٣-١٩٨)، وقد ذكر طرقه وشواهده ابن الهُمام في «فتح القدير» (١٠٤/١-١٠٥)- ومراده بـ(الحديثين): حديثا الباب من «الصحيح»، **أمَّا جوابهم عن الحديث الأوَّل** حديث جابر (١٣٤٣) فقال السرخسيُّ في «المبسوط» (٥٠/٢): (قيل: إنَّه كان يومئذٍ مشغولًا، فقد قُتِل أبوه وأخوه وخاله، فرجع إلى المدينة ليدبِّر كيف يحملهم إلى المدينة، فلم يك حاضرًا حين صلَّى رسول الله ﷺ عليهم، فلهذا روى ما روى، ومن شاهد النبيَّ ﷺ فقد روى أنَّه صلَّى عليهم).

وأمَّا جوابهم عن الحديث الثاني حديث عقبة (١٣٤٤) فقال السرخسيُّ في «المبسوط» (٦٩/٢): (والذي روي: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى على شهداء أحد بعد ثمان سنين؛ معناه: دعا لهم، قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقيل: إنَّهم كما دُفِنوا لم تتفرَّق أعضاؤهم، وهكذا وُجِدوا حين أراد معاوية أن يحوِّلهم، فتركهم).

(٨) أجاب الشافعيَّة عن استدلال الحنفيَّة بحديث الصلاة على حمزة وشهداء أحد ﵃: أنَّه جاء فيه -كما في «المستدرك» (١٩٧/٣-١٩٨)-: أنَّه كبَّر عليهم سبع تكبيرات، وأبو حنيفة لا يقول في الصلاة على الميِّت بأكثر من أربع تكبيرات، انظر «التوضيح» (٥٩/١٠). =

قوله: (**إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ**): تقدَّم قريبًا ما الفَرط فانظره[قبل ح١٣٣٥].

٧٣- بابُ دَفْنِ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرٍ

قوله: (**بَابُ دَفْنِ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ**[(١)]): اعلم أنَّهم اختلفوا في دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد، فكرهه الحسن البصريُّ[(٢)]، وأجازه غير واحدٍ من أهل العلم، فقالوا: لا بأس أن يُدفَنَ الرجل والمرأة في القبر الواحد، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والشَّافعيِّ، وأحمد، وإسحاق، غير أنَّ الشَّافعيَّ وأحمدَ قالا: ذلك موضع الضَّرورات كأن يكثر القتلى أو الموتى[(٣)] في وباء، أو هدم، وغيرهما، وعسرَ إفرادُ كلِّ ميِّتٍ بقبرٍ، فيُدفَنُ الاثنان والثلاثة في قبر؛ كقتلى أُحُد، فيُقدَّم أفضلُهما إلى القبلة؛ للاتِّباع، فيُقدَّم الرَّجلُ، ثمَّ الصَّبيُّ، ثمَّ الخنثى، ثمَّ المرأة، ويقدَّم الأبُ على الابن، والأمُّ على البنت دون الابن[(٤)].

وقول المصنِّفين: (لا يُدفَن) أي: لا يُستحبُّ، صرَّح به الرَّافعيُّ وغيرُه[(٥)]، وصرَّح السَّرخسيُّ: بأنَّه لا يجوز[(٦)]، وفي «شرح المُهذَّب» للنَّوويِّ: (لا يجوز أن يُدفَنَ رجلان أو امرأتان في قبرٍ واحدٍ مِن غير[(٧)] ضرورةٍ)[المجموع٥/١٧٦] انتهى، ومحلُّه فيما إذا لم يكن ذلك[(٨)] في وقتٍ واحدٍ، أمَّا في وقتين؛ فإنَّه لا يجوز حتَّى يَبْلى الأوَّل بحيث لا يبقى منه شيء؛ لا لحم ولا عظم، نقله النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب» عن الأصحاب، قال: (وقول الرَّافعيِّ: المُستحبُّ في حال الاختيار أن يُدفَن كلُّ إنسان في قبرٍ؛ فمُؤَوَّل على موافقتهم)[المجموع٥/١٧٥] انتهى، وسُئِل الحَنَّاطِيُّ عن ذلك في «الفتاوى»: (هل يجوز أن يدفن ميِّتٌ في قبر ميِّتٍ آخرَ بعدما بَلِيَ الأوَّل وصار ترابًا، ومضى دهرٌ طويلٌ؟ فأجاب: بأنَّ الأظهر جوازُه إذا وُجِد

= وأجابوا على تفسيرهم الصلاة على شهداء أحد بعد ثمان سنين أنَّها حقيقة: بأنَّه لا يجوَّز في مذهب الحنفية الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيَّام، فيجب أن يؤوَّل هذا بالدعاء، انظر «التوضيح» (١٠/٥٩)، وقال النوويُّ في «المجموع» (٥/١٦١): (إنَّ أبا حنيفة لا يقبل خبر الواحد فيما تعمُّ به البلوى، وهذا منها) يعني: صلاته على شهداء أحد بعد ثمان سنين، وتقدَّم في التعليق السابق: أنَّ الحنفيَّة أوَّلوه بالدعاء.

(١) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، و(واحد): ليس في رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (١١٧٧٦).

(٣) في (ج): (والموتى).

(٤) انظر «المبسوط» (٢/٦٥)، «المدوَّنة الكبرى» (١٤/٣٦٩)، «المجموع» (٥/١٧٦)، «الكافي في فقه الإمام أحمد» (١/٢٦٩).

(٥) انظر «الشرح الكبير» (٢/٤٥٤)، «روضة الطالبين» (٢/١٣٨).

(٦) انظر «المجموع» (٥/١٧٦).

(٧) في (ب): (غيره)، وليس بصحيح.

(٨) زيد في (ب): (إلا).

موضعٌ آخرُ لدفن الثَّاني فيه[١]) انتهى، وقال ابن الصَّبَّاغ وغيره: (لا يجوز الجمع[٢] بين الرجال والنساء إلَّا عند تأكُّد الضَّرورة، إلَّا إذا كان بينهما زوجيَّة أو محرميَّة؛ فلا مَنْعَ)[٣]، ويُجعَل بين الميِّتين حاجزٌ من تراب.

١٣٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ.

قوله: (عَنِ[٤] ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه أبو بكر مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

٧٤ - بابُ مَنْ لَمْ يَرَ غَسْلَ الشُّهَدَاءِ

١٣٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ» يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ، وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ.

٧٥ - بابُ مَنْ يُقَدَّمُ فِي اللَّحْدِ

وَسُمِّيَ اللَّحْدَ؛ لأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ، وَكُلُّ جَائِرٍ مُلْحِدٌ.

﴿مُلْتَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧]: مَعْدِلًا، وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا؛ كَانَ ضَرِيحًا.

---

(١) كذا في النسخ، ولعلَّ في الكلام سقطًا؛ فإنَّ مذهب الشافعيَّة: أنَّ الميت إذا بلي وصار ترابًا؛ بحيث لا يبقى منه لحم ولا عظم؛ جاز دفن ميِّت آخر في موضعه بلا خلاف، انظر «روضة الطالبين» (٢/١٤٢)، «المجموع» (٥/١٧٥)، وإنَّما موضع الخلاف ما إذا وجد منه بعض عظامه؛ قال الشيخ سليمان الجمل في «حاشيته على شرح المنهج» (٢/٢٠٢): (فرع: كما يجوز جمعهما في لحدٍ للضرورة، يجوز نبش القبر وإنزال ميِّت على من فيه للضرورة أيضًا...) إلى أن قال: (لكن إنَّما يجوز دفنه معه حيث وجد له مكان عنده، ولم يزحزح الأوَّل عن مكانه)، نقله عن بعض الشروح ثمَّ قال: (ثمَّ رجع عن ذلك إلى ما في «العباب» كـ«الروض»، وهو ما نصُّه: ويحرم الدفن بموضع ميِّت، فإن حفر فوجد في أثنائه بعض عظامه؛ وجب ردُّ التراب عليه إن لم يضطر إلى الدفن معه، أو بعد تمامه؛ جاز جعلها في جانب القبر ودفن الآخر معه).

(٢) في (أ): (لا يجوز لا يجمع)، وسقط (يجمع) من (ج).

(٣) انظر «المهمات» (٣/٥٠٦)، «أسنى المطالب» (١/٣٣٠).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

قوله: (وَسُمِّيَ اللَّحْدَ): [(سُمِّي)[١]: مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله][٢]، و(اللَّحدَ)[٣]: مَنصوبٌ مفعولٌ ثانٍ.

قوله: (وَكُلُّ جَائِرٍ مُلْحَدٌ[٤]): هو اسم مفعولٍ في أصلنا، وفي نسخةٍ أخرى: اسم فاعل.

قوله: (﴿مُلْتَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧]): هو بفتح الحاء.

قوله: (مَعْدِلًا): هو بكسر الدَّال.

١٣٤٧ - ١٣٤٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا؛ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ.

قَالَ: وَأَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ: «أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ؛ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ، وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُفِّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ): هو مُحَمَّد بن مقاتل، وكذا هو في نسخة في هامش أصلنا[٥]، وهو مُحَمَّد بن مقاتل أبو الحسن، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٦٥].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ خراسان.

قوله: (وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ): هو مَبنيٌّ للفاعل، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَالَ: وَأَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): قائل ذلك هو ابن المبارك، قاله الدِّمياطيُّ، و(الأوزاعيُّ): هو عبد الرَّحمن بن عَمرو، أبو عَمرٍو، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرْجَمًا[ح٧٨]، وهو شيخ الإسلام، كيف وقد أفتى في سبعين ألفَ مسألةٍ؟! وقوله فيه: (وأخبرنا الأوزاعيُّ) يعني: أنَّ مُحَمَّدَ بن مقاتل حدَّث البخاريَّ به عن عبد الله -هو ابن المبارك- عن الأوزاعيِّ، عن ابن شهاب، عن جابر به.

(١) في (ج): (هو).

(٢) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (مفعول ثانٍ)، وعليه في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(٣) في (أ) و(ب): (هو).

(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (مُلْحِد).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

واعلم أنَّ روايةَ الزُّهريِّ عن جابرٍ مُرسَلَةٌ؛ لأنَّه لم يسمع منه، ولهذا عقَّبه البخاريُّ بقوله: (**وَقَالَ سُلَيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا**).

و(سليمان بن كَثِير): عبديٌّ، وهو أخو مُحَمَّد بن كثير، عن الزُّهريِّ وعَمرِو بن دينار، وعنه: أخوه مُحَمَّدٌ وعفَّان، صُوَيلحٌ، ضعَّفه ابن مَعِين(١)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأس إلَّا في الزُّهريِّ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٥٤ب]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٢٠]، وقد صحَّح عليه.

والظَّاهر أنَّ المبهمَ في حديثِ سليمانَ هو عبدُ الرَّحمن بن كعب بن مالك، والله أعلم، وسيأتي كذلك في (باب اللَّحد والشَّقِّ في القبر)[ح١٣٥٣].

فائدةٌ: اعلم أنَّ الزُّهريَّ لم يسمع جابرًا، نصَّ عليه غيرُ واحد، والزُّهريُّ لقي ثلاثةَ عشرَ صحابيًّا فأكثر(٢)، وإن كان ابنُ الصَّلاح قال في «علومه»: (إنَّه لم يلق منهم إلَّا الواحد والاثنين)[علوم الحديث٥٣]، كذا قال في «علومه»، ثمَّ استدرك على نفسه في(٣) حاشية: (الواحد والاثنين؛ كالمثال في قلَّة ذلك، وإلَّا؛ فالزُّهريُّ، قد قيل: إنَّه رأى عشرةً من الصَّحابة...) إلى آخر كلامه(٤)، وهذا أخذه من ابن حِبَّان في «ثقاته»، فإنَّه قال ذلك في ترجمة الزُّهريِّ، انتهى(٥)، والذين(٦) لقي من الصَّحابة: عبد الله بن عُمر، وسهل بن سعد، وأنس بن مالك، وعبد الله بن جعفر، وربيعة بن عِبَاد -بكسر العين، وتخفيف المُوَحَّدة-، وسُنَين أبو جميلة، والسائب بن يزيد، وأبو الطُّفيل عامر بن/ واثلة، والمِسْوَر بن مَخْرَمة، وعبد الرَّحمن بن [١/١٨٠أ]
أزهر، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، ومحمود بن الربيع، وسمع منهم كلِّهم إلَّا عبد الله بن جعفر، فرآه رؤيةً، وإلَّا عبد الله بن عمر(٧) فقد قال أحمدُ ابن حنبل وابنُ مَعِين: (إنَّه لم يسمع منه)، وقال ابن المدينيِّ: (إنَّه سمع منه)(٨)، وقال ابن حزم: (إنَّه لم يسمع من عبد الرَّحمن بن أزهر)، وقيل: إنَّه سمع من جابر بن عبد الله، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (إنَّه لم يسمع منه)[تحفة٢/٣٥٦] انتهى، وقد روى عن عبد الله بن أبي

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٤/١٣٨).

(٢) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٨٩)، «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

(٣) (في): ليس في (ب).

(٤) هامش «علوم الحديث» (ص٥٣).

(٥) انظر «الثقات» (٥/٣٤٩).

(٦) في (ج): (والذي).

(٧) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٩٢).

(٨) «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٩٠)، «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

حدرد، قال ابنُ عبد البَرِّ: (ولا يصحُّ له سماع عنه) انتهى، وسمع من جماعةٍ آخرين مُختلَف في صحبتهم؛ منهم: محمود بن لَبِيد، وعبد الله بن الحارث بن نوفل، وثعلبة بن أبي مالك القرظيُّ، وأبو[(١)] أمامة بن سهل بن حُنَيف، والله أعلم[(٢)]، وقال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (إسماعيل بن أبي حَكِيم، عنه: الزُّهريُّ إن صحَّ، قال[(٣)] ابن منده: لا أعرف له صحبةً)[التجريد١/١٧] انتهى.

ورأيت عن شيخنا العلَّامة الحافظ سراج الدِّين البُلْقينيِّ في حاشية بِخَطٍّ مجهولٍ: (أنَّ الزُّهريَّ سمع من مسعود بن الحكم، وعبد الله بن الزُّبير، والحسن، والحسين، وأمِّ عبد الله الدَّوسيَّة، وأبي رُهم، ومروانَ، وغانم[(٤)] بن عبَّاس) انتهى، ولم أرَ أنا ذلك في «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم، فإنَّ في الحاشية عزوَ ذلك لابن أبي حاتم، والذي رأيته في «الجرح والتعديل» في ترجمة الزُّهريِّ: أنَّه روى عن أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وأبي الطُّفيل، والسَّائب بن يزيد، وعبد الله بن ثعلبة، ومحمود بن الربيع، وعبد الرَّحمن بن أزهر، ورأى ابن عمر[الجرح والتعديل٨/٧١]، انتهى.

واعلم أنَّ الزُّهريَّ وُلِد سنة (٥٠هـ)، وقيل: سنة (٥١هـ)، وقيل: (٥٦هـ)، وقيل: سنة (٥٨هـ)، والحسن رضي الله عنه تُوُفِّيَ سنة (٤٩هـ)، وقيل: سنة (٥٠هـ)، وقيل: سنة (٥١هـ)، والحسين رضي الله عنه تُوُفِّيَ يوم عاشوراء سنة (٦١هـ)[(٥)]، ومسعود بن الحكم الصَّحيحُ: أنَّه تابعيٌّ، ولكن وُلِد في عهده عليه الصلاة والسلام[(٦)]، وأمُّ عبدِ الله الدَّوسيَّة أدركته عليه الصلاة والسلام، ولكن قال الذَّهبيُّ: (أظنُّها تابعيَّة)[التجريد٢/٣٢٧]، وأبو رُهم قال الذَّهبيُّ: (روى الزُّهريُّ عن ابن أخيه عنه)[(٧)]، وأمَّا مروان؛ فتابعيٌّ كما تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ، وقد وُلِد في عهده عليه الصلاة والسلام ولم يرَه[ح١٨٩]، وأمَّا غانم بن عبَّاس؛ فلا أعرفه إلَّا أن يكون تمَّام بن عبَّاس[(٨)]، وهو الظَّاهر، وذاك تصحيف.

وقد قال الذَّهبيُّ: (روى عنِ ابن عمر، فيقال: سمع منه حديثَين، وسهلِ بن سعد، وأنس، وربيعة بن عِبَاد، والسائب بن يزيد، ومحمود بن الربيع، وابن لَبِيد، وأبي الطُّفيل، وأرسل عن أبي

---

(١) في (أ) و(ب): (وأبي)، وليس بصحيح.
(٢) انظر «التقييد والإيضاح» (١/٣٧٩-٣٨٣).
(٣) في (ج): (وقال).
(٤) في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٠٥): (تمَّام)، وانظر «محاسن الاصطلاح» (ص٢٠٥).
(٥) انظر تراجمهم بالترتيب في «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٤٠-٤٤١) (٦/٢٥٦-٢٥٧) (٦/٤٤٥).
(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٧٣).
(٧) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٦٧).
(٨) وهو كذلك في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٠٥) كما تقدَّم.

هريرة، وأبي سعيد، ورافع بن خَدِيج، وجابر)[التذهيب٨/٢٨٢]، انتهى، والله أعلم[(١)].

[فائدةٌ: قد أرسل الزُّهريُّ عن أبي هريرة، وجابر، وأبي سعيد الخدريِّ، ورافع بن خَدِيج، وقال أحمدُ وابنُ مَعِين: (لم يسمع من ابن عمر)، وقال ابن المدينيِّ: (سمع منه حديثَين)[(٢)]، ولم يسمع من عبد الرَّحمن بن كعب بن مالك، قاله أحمد بن صالح المصريُّ، والذي روى عنه: هو عبد الرَّحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك[(٣)]، وقال أحمد: (لم يسمع من عبد الرَّحمن بن أزهر)[(٣)]، وقال الدَّارقطنيُّ: (لم يسمع من أمِّ عبد الله الدَّوسيَّة)، ولم يسمع من أبان بن عثمان شيئًا، ولم يثبت له السماعُ من المِسور بن مَخرَمة، ولم يُدرِك عاصمَ بن عمر بن الخطَّاب، ورأى عبد الله بن جعفر، ولم يسمع منه، ولا يروي عن عطاء بن أبي ميمونة، قاله ابن أبي حاتم عن أبيه[(٤)]، ولا سمع من أبي سلمة عن عائشة: «لا نذر في معصية، وكفَّارته كفَّارة يمينٍ»، قاله[(٥)] التِّرمذيُّ[(٦)]، وقد روى الزُّهريُّ عن عمر بن سعد عن أبيه رفعه: «مَن يُرِد هوانَ قريشٍ...» الحديث)، قال ابن معين: (هذا خطأٌ، ما روى الزُّهريُّ عن عمر بن سعد قطُّ)[(٧)].

وقد روى الزُّهريُّ في «مسلم» عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطَّلب [م(١٠٧٢)(١٦٨)]، قال أبو عبيدٍ الآجريُّ: (سألت أبا داود: سمع الزُّهريُّ من عبد الله بن الحارث بن نوفل؟ قال: لا، سمع من ابنَيه؛ عبدِ الله، وعُبَيدِ الله)[(٨)]، وفي «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ في ترجمة عبد الله بن أبي حدرد: (أنَّه لا يصحُّ سماع الزُّهريِّ منه)][الاستيعاب٣٩٤].

---

(١) قولُ شيخِه البُلْقَينيِّ وما بعده جاء في ورقتين مفردتين [١/٢٦٥-٢٧٠]، وعقَّبه بقوله: (وقد ذكرتُ في تعليقي على البخاريِّ في «الجنائز» مَن روى عنه الزُّهريُّ من الصحابة، ومَن أرسل عنه منهم؛ فانظره في تعليقي فإنَّه مفيدٌ، وذلك ضمن «بَاب الصَّلاة على القبر بعدما يدفن») يعني: هذا المكان، فلعلَّ هاتين الورقتين من كتابٍ آخرَ للمصنِّف، والله أعلم.

(٢) «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٩٠)، «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

(٣) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٩٠).

(٤) «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٩١-١٩٢).

(٥) في (أ) و(ب): (قال)، والمثبت مستفاد من «جامع التحصيل».

(٦) «سنن الترمذي» عقب الحديث (١٥٢٤).

(٧) انظر الكلام بتمامه في «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٣٩٩).

قوله: (قَالَ[(١)] جَابِرٌ: فَكُفِّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ): قال الدِّمياطيُّ: (لم يكن لجابرٍ عمٌّ أخو أبيه، وإنَّما هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب بن غَنْم بن كعب بن سَلِمة، وكانت هند بنت عَمرو بن حرام عمَّةَ جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن غَنْم بن كعب بن غَنْم بن كعب بن سَلِمة) انتهى، ولعلَّه سقط منه بعد (هند بنت عمرو بن[(٢)] حرام): (زوجته)، وبه يستقيم الكلام؛ يعني: أنَّ هندًا زوجةُ عَمرو بن الجموح، فهما صهران، وقال ابن سعد: (قال رسول الله ﷺ: ادفنوا عبدَ الله بنَ عمرو، وعمرَو بنَ الجموح في قبرٍ واحدٍ؛ لما كان بينهما من الصَّفاء)، قال: (فحُفِرَ عنهما وعليهما نمرتان، وعبد الله قد أصابه جرح في وجهه فيَدُهُ على جرحه، فأُميطَت يده عن جرحه، فانبعث الدَّمُ، فرُدَّتْ يده إلى مكانها، فسكن الدَّمُ)[(٣)]، وسيأتي قريبًا متى حُفِرَ عنهما، وانبعث دمُ أحدهما؛ وهو عبد الله بن عمرو بن حرام[ح١٣٥١]، وسيأتي مدرك جابرٍ في الحَفْرِ عن أبيه[ح١٣٥٢].

قوله: (فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ): (النَّمِرة): شملة مُخطَّطة من صوف، قيل: فيها أمثال الأهلَّة[(٤)].

٧٦- بابُ الإِذْخِرِ وَالحَشِيشِ فِي القَبْرِ

قوله: (بَابُ الإِذْخِرِ وَالحَشِيشِ): (الإِذْخِر): تقدَّم أنَّه -بكسر الهمزة، ثمَّ ذال ساكنة، ثمَّ خاء مكسورة معجمتين[(٥)]، ثمَّ راء- نبتٌ طيِّبُ الرَّائحة[ح١١٢].

١٣٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «حَرَّمَ اللهُ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا لأَحَدٍ بَعْدِي، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ» فَقَالَ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الإِذْخِرَ».

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا.

وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِثْلَهُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ عن طَاوُوسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لِقَيْنِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ.

---

(١) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وقال)، وانظر هامش «اليونينيَّة».

(٢) (عمرو بن): ليس في (ب).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٥٢١/٣).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (١٦٣/٤).

(٥) في (ب): (معجمة).

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ**): تقدَّم أنَّه بحاء مهملة مفتوحة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة، مصروفٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ**): هذا هو عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثَّقفيُّ، تقدَّم مرارًا، ومَرَّةً مُتَرْجَمًا[ح٤٥٦].

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ**): هذا هو خالد بن مِهْران الحذَّاء، أبو المُنازِل البصريُّ، تقدَّم، ولماذا نُسِب[ح٧٥].

قوله: (**حَرَّمَ اللهُ مَكَّةَ**): تقدَّم الجمعُ بين هذا وبين «أنَّ إبراهيم حرَّم مكَّة»[ح١٠٤].

قوله: (**أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**): تقدَّم أنَّها مِن أوَّل النَّهار إلى العصر[ح١٠٤].

قوله: (**لا يُخْتَلَى**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: لا يُقطَع.

قوله: (**خَلَاهَا**): هو بفتح الخاء المعجمة، مقصورٌ، ومدَّه بعضُ الرُّواة، وهو خطأ؛ وهو العشبُ الرَّطب، ويُطلَق أيضًا على اليابس، وفي حديث: «لا يُختَلَى شوكُها»[خ١١٢]، و(الاختلاء): القطع(١).

قوله: (**ولا يُعْضَدُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(العضد): القطع، أي: لا تُقطَع أغصانُها، وأصله من قَطْعِ العَضُد(٢)، و(**شَجَرُها**): مَرْفوعٌ قائمٌ مقام الفاعل.

قوله: (**ولا تُلْتَقَطُ**(٣) **لُقَطَتُها إلَّا لِمُعَرِّفٍ**): (تُلتقَط): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(لقطتُها): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(المُعرِّف): بتشديد الرَّاء مكسورةً، اسم فاعل؛ والمراد: المُنشِد، أي: لقطتُه لا تُلتقَط للتَّملُّك، وإنَّما تُلتقَط للحفظ.

قوله: (**إلَّا الإِذْخِرَ**): جوَّز ابنُ مالك رفعَه ونصبَه(٤).

قوله(٥): (**وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا**): هذا التعليق أخرجه البخاريُّ ومسلم؛ البخاريُّ في(٦) (العلم)[ح١١٢] وفي (الدِّيات)[ح٦٨٨٠] عن أبي نُعَيم، عن شيبانَ بن عبد الرَّحمن، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، زاد(٧) في (الدِّيات): (وتابعه عبيد الله عن شيبانَ في

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٤٥-٤٤٦).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٠).

(٣) في (ب): (يلتقط)، وليس بصحيح.

(٤) «شرح التسهيل» (٢/٢٢١-٢٢٢)، مع ترجيح الإتباع، وانظر «التنقيح» (١/٣٢٤)، «اللامع الصبيح» (٥/٢٥٨).

(٥) (قوله): ليس في (ب).

(٦) زيد في (ج): (كتاب).

(٧) في (ج): (وزاد).

«الفيل»)، ومسلم في (الحجِّ) عن إسحاق بن منصور، عن عبيد الله بن موسى، عن شيبانَ به[م١٣٥٥(٤٤٨)]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ): (أبانٌ): مصروفٌ على الأصحِّ، كما تقدَّم[ح٤٤]، و(صفيَّة بنت شيبة): مُختلَفٌ في صحبتها، وفي «الأطراف» للمزِّيِّ: (لها رؤية، وقيل: لا رؤية لها)[تحفة١١/٣٤١] انتهى، وهذا مال إليه غيرُ واحدٍ، والذي هنا صريحٌ في صحبتها وسماعِها الذي لا يحتمل التَّأويل، والله أعلم، وقد قدَّمتُ المسألة[ح٢٧٧]، وقد ضعَّف [١/١٨٠ب] المِزِّيُّ في «أطرافه» أبانَ بن صالح في ترجمة صفيَّةَ هذه(١)/ لكونه في السَّند الذي فيه التَّصريحُ بسماعها، وقد انفرد بتضعيفه فيما علمت(٢)، وقد ذكرت ذلك في (باب مَن بدأ بشِقِّ رأسه [الأيمن] في الغسل)، مُطَوَّلًا[ح٢٧٧]، وهذا التعليق أخرجه ابن ماجه في (الحجِّ) عن مُحَمَّد بن عبد الله بن نُمَير، عن يونس بن بُكَير، عن مُحَمَّد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم بن ينَّاق، عن صفيَّة بنت شيبة قالت: سمعت النَّبيَّ ﷺ يخطب عام الفتح... بهذا[ق٣١٠٩]، قال المِزِّيُّ عقيب تطريفه(٣): (لو صحَّ هذا الحديث؛ لكان صريحًا في سماعها من النَّبيِّ ﷺ، لكن في إسناده أبانُ ابن صالح، وهو ضعيفٌ، والله أعلم).

قوله: (وَقَالَ مُجَاهِدٌ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لِقَيْنِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ): هذا التعليق أخرجه البخاريُّ، ومسلم[م١٣٥٣]، وأبو داود[د٢٠١٨]، والتِّرمذيُّ[ت١٥٩٠]، والنَّسائيُّ[س٥/٢٠٣، ٧/١٤٦](٤) البخاريُّ في (الحجِّ) كرَّتين[١٥٨٧(٥)، ١٨٣٤]، وفي (الجزية)[ح٣١٨٩]، وفي (الجهاد) مرَّتين[ح٢٧٨٣، ٢٨٢٥](٦)، وشيخُنا بيَّض له في «شرحه»(٧)، والله أعلم.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١١/٣٤٣).

(٢) وضعَّفه أيضًا ابنُ عبد البَرِّ في «التمهيد» (١/٣١٢)، وقال ابن حزم في «المُحلَّى» (١/١٦٨): (ليس بالمشهور)، لكن قال الحافظ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (١/٥٤): (هذه غفلةٌ منهما -يعني: ابن عبد البَرِّ وابن حزم- وخطأٌ تواردَا عليه، فلم يضعِّف أبانَ هذا أحدٌ قبلهما، ويكفي فيه قولُ ابنِ معين ومَن تقدَّم معه، والله أعلم).

(٣) في (ب): (عينه بطريقه)، انظر «تحفة الأشراف» (١١/٣٤٣).

(٤) لم يسق أبو داود لفظَ حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وليس في «الترمذيِّ» و«النسائيِّ» مقصود التعليق.

(٥) وليس فيه مقصود التعليق.

(٦) وليس فيهما مقصود التعليق.

(٧) انظر «التوضيح» (١٠/٦٧).

قوله: (لِقَيْنِهِمْ): هو بفتح القاف، وإسكان المُثنَّاة تحت، وبالنُّون: الحدَّاد والصَّائغ، وهو أصلٌ في الحدَّاد، ثمَّ استُعمِل في الصَّائغ[1].

٧٧- بابٌ هَلْ يُخْرَجُ المَيِّتُ مِنَ القَبْرِ وَاللَّحْدِ لِعِلَّةٍ؟

قوله: (بَابٌ: هَلْ يُخْرَجُ المَيِّتُ): (يُخرَج): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الميِّتُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

١٣٥٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ حُفْرَتَهُ، فَأَمَرَ بِهِ، فَأُخْرِجَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، فَاللهُ أَعْلَمُ، وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا، قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَمِيصَانِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَلْبِسْ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ، قَالَ سُفْيَانُ: فَيُرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللهِ قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن عُيَينة، إمامُ أهلِ الحجاز، تقدَّم مرارًا، وفي أوَّل هذا التعليق مُتَرْجَمًا[ح١].

قوله: (عَنْ[2] عَمْرٍو): هذا هو عَمرو بن دينار، تقدَّم.

قوله: (عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه منافقٌ معلومُ النِّفاقِ، وتقدَّم متى هلك، وتقدَّم أيضًا ترجمةُ ابنِه عبدِ الله بن عبد الله الصَّالحِ، وأنَّه استُشهِد باليمامة، ومتى كانت اليمامة، كلُّ ذلك تقدَّم، وتقدَّم إلباسُه قميصَه والنَّفْثُ عليه[ح١٢٦٩، ١٢٧٠].

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ): هو ابن عُيَينة كما قاله المِزِّيُّ في «أطرافه»[3]، وهو المذكور في سند[4] الحديث الذي قبله.

قوله: (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ هي في هامش أصلنا: (أبو هارون)[5]، وكذا هو عند الحُمَيديِّ[6]، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ في الأصل: (وقال أبو هريرة)، وقد كتب شيخُنا الإمامُ

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤١٥).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٢/٢٥٦).

(٤) في (أ) و(ج): (مُسنَد).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) انظر «الجمع بين الصحيحين» (٢/٤٥١).

كمالُ الدِّين عمرُ بن إبراهيم بن العجميِّ الحلبيُّ: (هارون)، وعَمِلَ عليها: (صح)، وقد قال الحافظ الدِّمياطيُّ: (موسى بن أبي عيسى المدنيُّ الخيَّاط[١]، أخو عيسى بن أبي عيسى الخيَّاط) انتهى، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (وفي حديث عليٍّ -يعني: هذا- [قصَّةٌ] عنه -يعني: عن سفيان-، عن أبي هارونَ المدنيِّ) انتهى[٢]، و(أبو هارون) هذا: هو موسى بن أبي عيسى الحنَّاط[٣] الغِفاريُّ، أخو عيسى بن أبي عيسى ميسرةَ، عن أبي عبد الله القراظ، وعون بن عبد الله، ونافعٍ، وجماعةٍ، وعنه: اللَّيث، وابنُ عُيَينة، ويحيى القطَّان، وجماعةٌ، وثَّقه النَّسائيُّ، وعلَّق له البخاريُّ، وأخرج له مسلمٌ، وأبو داود، وابنُ ماجه[٤]، ذكره في «الميزان» تمييزًا[٥].

وأبو هارون أحدُ مَن أخذ عنه ابنُ عُيينة، فهذا هو الصَّحيح، و(أبو هريرة) غلطٌ، والله أعلم، وأين سفيانُ بن عيينة، وأين أبو هريرة؟! أبو هريرة تُوُفِّيَ سنة (٥٧هـ)، وقال جماعة: سنة (٥٩هـ)[٦]، وسفيان وُلِد سنة (١٠٧هـ)[٧]، والله أعلم.

قوله: (**فَقَالَ**[٨] **ابْنُ عَبْدِ اللهِ**): تقدَّم أعلاه أنَّه عبدُ الله بنُ عبدِ الله، وتقدَّم قبلَ ذلك مُصرَّحًا به[ح١٢٦٩].

قوله: (**أَلْبِسْ أَبِي**): هو بقطع الهمزة، وكسر المُوَحَّدة، أمرٌ من الرُّباعيِّ.

قوله: (**قَالَ سُفْيَانُ**): هو ابن عُيَينة المذكورُ في السَّنَد.

قوله: (**فَيُرَوْنَ**): هو بضمِّ الياء، أي: يظنُّون، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**مُكَافَأَةً**): هو بهمزة مفتوحة بعد الفاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

---

(١) كذا تبعًا لحاشية الدمياطيِّ في هامش (ق)، ولم يكن موسى خيَّاطًا، وإنَّما كان حنَّاطًا؛ كما ضبطه ابنُ حجر بالحروف في «تقريب التهذيب» (ص٥٥٣)، أمَّا أخوه عيسى؛ فكان خيَّاطًا حنَّاطًا خبَّاطًا؛ عمل المعايش الثلاثة، انظر «المجروحين» لابن حِبَّان (٢/١١٧)، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٢٠).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٢/٢٥٦).

(٣) في (ب): (الخيَّاط)، ولم تضبط في (أ)، فضُبِطت على الصواب.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٣٢).

(٥) لم يذكره في «الميزان»، وإنَّما ذكر تمييزًا موسى بنَ عيسى الكوفيَّ **الخيَّاط**، وليس موسى بن أبي عيسى المدني **الحنَّاط**، انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٢١٦).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٨٦٢).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١١/١٧٧).

(٨) زيد في «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (له).

١٣٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ المُعَلِّمُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا حَضَرَ أُحُدٌ دَعَانِي أَبِي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أُرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنِّي لَا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ، غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِنَّ عَلَيَّ دَيْنًا فَاقْضِ، وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا، فَأَصْبَحْنَا فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ فِي قَبْرٍ، ثُمَّ لَمْ تَطِبْ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ الآخَرِ فَاسْتَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمِ وَضَعْتُهُ هُنَيَّةً غَيْرَ أُذُنِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ): (بِشر): بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة، و(المُفضَّل): بفتح الضَّاد المعجمة المُشدَّدة، اسمُ مفعولٍ من (فضَّله) المُشدَّد.

قوله: (عَنْ عَطَاءٍ): هو عطاء بن أبي رَباح، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرجَمًا[ح٩٨]، وتقدَّم[(٢)] أيضًا غيرَ مَرَّةٍ أنَّ كلَّ ما في الكتب السِّتَّة: (عطاء عن جابر) فهو ابن أبي رَباح إلَّا حديثًا واحدًا؛ وهو: «إذا سمعتم نباح الكلاب[(٣)]...»، أخرجه أبو داود[(٤)] فقط عن عطاء بن يسار مولى ميمونة[د٥١٠٣]، والله أعلم.

قوله: (لَمَّا حَضَرَ أُحُدٌ): تقدَّم متى كانت وقعةُ أُحُدٍ في شوَّال سنة ثلاث[ح١٢٤٤]، يوم السَّبت لإحدى عشرةَ ليلةً خلت منه عند ابن عائذ، وعند ابن سعد: (لسبع ليال خلون منه، على رأس اثنين وثلاثين شهرًا مِن مهاجره)[الكبرى٢/٣٣]، وقيل: للنِّصف منه[(٥)].

قوله: (مَا أُرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا): (أُراني): بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّني.

قوله: (وَإِنَّ[(٦)] عَلَيَّ دَيْنًا): سيأتي كم هو دين عبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر في (البيوع) إن شاء الله تعالى حيث ذكره البخاريُّ[ح٢٣٩٦].

قوله: (وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ): أخوات جابر كنَّ تسعًا كما سيأتي في هذا «الصَّحيح»[ح٤٠٥٢]، ورواية الشَّكِّ أو القليل لا تُنافِي.

---

(١) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

(٢) في (ب): (وقد تقدَّم).

(٣) في النسخ: (صياح الدِّيَكَة)، والمثبت من المواضع السابقة؛ الحديث (٨٥٤) و(٩٥٨) و(١٣١٧)، وهو الصواب، أمَّا حديث «إذا سمعتم صياح الدِّيَكة...»؛ فأخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه [د٥١٠٢].

(٤) (أبو داود): سقط من (ب).

(٥) انظر «عيون الأثر» (٢/٥).

(٦) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فإنَّ).

قوله: (وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ فِي قَبْرٍ): تقدَّم أنَّ الذي دُفِن معه هو عَمرو بن الجموح قريبًا، وأنَّ جابرًا أطلق عليه عمَّه فانظره[ح١٣٤٨].

قوله: (فَاسْتَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ): كذا هنا، وفي «المُوطَّأ» بلاغًا: أنَّه أُخرِج هو وعمرو بن الجموح بعد ستَّةٍ وأربعين سنةً فوُجِدَا كيوم دُفِنَا، وأُميطَتْ يدُه أو يدُ صاحبه عن الجرح، فلمَّا تُرِكَتْ؛ عادت لمكانها[ط٤٧٠/٢]، فإن صحَّ ما في «المُوطَّأ» فلعلَّه كان ذلك مرَّتين، والله أعلم، ويحتمل أنَّ جابرًا أخرجه بعد ستَّة أشهر، ودفنه إلى جانب عمرٍو في قبرٍ آخرَ، ثمَّ إنَّ السيل خرق القبرَين، فنُقِلَا بعد ستَّةٍ وأربعين سنةً، والله أعلم[1]، وقد تقدَّم مِن عند ابن سعد أنَّ الذي أُميطَت يدُه عن الجرح هو عبد الله بن عمرو بن حرام[2][ح١٣٤٨].

قوله: (كَيَوْمَ وَضَعْتُهُ): (يومَ): يجوز نصبُه وجرُّه، وهذا معروفٌ.

قوله: (هُنَيَّةً، غَيْرَ أُذُنِهِ): كذا في الأصل الذي سمعت فيه على العراقيِّ، وقال ابن قُرْقُول: (»غير هُنيَّة في أُذُنه» يريد: غيرَ أثرٍ يسيرٍ غيَّرَتْه الأرضُ مِن أُذُنه، كذا رواية ابن السَّكن والنَّسفيِّ، وعند المروزيِّ والجرجانيِّ وأبي ذرٍّ: «كيوم وضعته هُنيَّة غيرَ أُذُنِه»، وهو تغيير، وصوابه ما تقدَّم بتقديم: «غير»)[المطالع١٣٨/٦] انتهى، و(هُنَيَّة) في كلامه: بضمِّ الهاء، وفتح النُّون، ثمَّ مُثَنَّاة تحت مُشدَّدة، تصغير[3] (هَنَةٍ)، قال النَّوويُّ في (هنيَّة): (لا يجوز همزها)[شرح مسلم٩٩/٥]، وما قاله ظاهرٌ حسنٌ، وقد قال بعضهم: (إنَّها تُهمَز)[4]، وفيه نظرٌ.

تنبيهٌ: في «طبقاتِ ابن سعد» روى[5] بإسناده إلى جابرٍ قال: (دُفِنَ مع أبي رجلٌ أو رجلان...) إلى أن[6] قال: (فأخرجتُه بعد ستَّة أشهرٍ، فحوَّلته، فما أنكرتُ منه شيئًا إلَّا شَعَراتٍ كنَّ في لحيته[7] ممَّا يلي الأرضَ) انتهى[8].

---

(١) انظر «التوضيح» (٧٢/١٠).
(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (٥٢١/٣).
(٣) في (ب): (وتصغير).
(٤) قاله القرطبيُّ، انظر «المُفهِم» (٢١٦/٢).
(٥) (روى): ليس في (ب).
(٦) في (ب): (على أبي)، وهو تحريف.
(٧) في (ب): (شعرات بجفته)، وليس بصحيح.
(٨) (انتهى): ليس في (ب)، «الطبقات الكبرى» (٥٢٢/٣).

١٣٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ، فَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ، فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرٍ عَلَى حِدَةٍ.

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ): هو عبد الله بن أبي نجيح، واسمُه يسارٌ، المكيُّ، مولى ثقيف، عن أبيه، وطاوسٍ، ومجاهدٍ، وعنه: شعبةُ وابنُ عُلَيَّة، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٣١هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٧٨أ]، وله ترجمة في «الميزان» لأجل الاعتقاد(١).

قوله: (عَنْ عَطَاءٍ): تقدَّم أعلاه(٢) وقبلَه أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة.

قوله: (دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ): تقدَّم أنَّه عمرو بن(٣) الجموح قريبًا، وأنَّه كان عمرو بن الجموح زوجَ أختِ عبدِ الله والدِ جابر[ح١٣٤٨].

قوله: (حَتَّى أَخْرَجْتُهُ، فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرٍ عَلَى حِدَةٍ): الظَّاهر أنَّ جابرًا فهم مِن قوله عليه الصلاة والسلام: «ادفنوا فلانًا وفلانًا في قبرٍ» عدمَ الوجوب، وإنَّما هو لضيق الحال كما جرى في التَّكفين، فلمَّا وجد سعةً؛ دفنه على حِدة، والله أعلم/. [١/١٨١أ]

٧٨- بَابُ اللَّحْدِ وَالشَّقِّ فِي القَبْرِ

قوله: (بَابُ اللَّحْدِ والشَّقِّ): هو بفتح الشِّين المعجمة، وهذا ظاهرٌ.

١٣٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا؛ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ فَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، فَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم أنَّه ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ أهلِ خراسان.

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحمَّدُ بنُ مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله، العالمُ الفَرْدُ.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٢٧)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢١٥).

(٢) في (ب): (بظاهره).

(٣) (بن): ليس في (ب).

قوله(١): (أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟): تقدَّم أنَّ معناه -والله أعلم- : أيُّهم أكثر محفوظًا؟[ح١٣٤٣].

٧٩- بابٌ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ؟ وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الإِسْلَامُ؟
وَقَالَ الحَسَنُ وَشُرَيْحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَقَتَادَةُ: إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا؛ فَالوَلَدُ مَعَ المُسْلِمِ.
وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَ أُمِّهِ مِنَ المُسْتَضْعَفِينَ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ، وَقَالَ: الإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى.

قوله: (هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ؟): (يُصلَّى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (وَهَلْ يُعْرَضُ... الإِسْلَامُ): (يُعرَض): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الإسلامُ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ، وَشُرَيْحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَقَتَادَةُ): أمَّا (الحسن) فهو ابن أبي الحسن البصريُّ، وأمَّا (شُرَيحٌ) فهو بالشين المعجمة، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، وهذا معروفٌ ظاهرٌ، وهو شُرَيحُ بن الحارث القاضي، أبو أميَّة الكِنديُّ، ولَّاه عمرُ رضي الله عنه قضاءَ الكوفةِ، ووُلِّيَ قضاء البصرة، سمع عُمَرَ وعَلِيًّا، وعنه: إبراهيم وأبو(٢) حَصِين، وقيل: إنَّه تعلَّم مِن معاذٍ باليمن، تُوُفِّيَ سنة (٧٨هـ)، وقيل: سنة (٨٠هـ)، أخرج له النَّسائيُّ، والبخاريُّ في كتاب «الأدب المُفرَد»(٣)، وأمَّا (إبراهيم) فهو ابن يزيد النَّخَعيُّ، تقدَّم، وأمَّا (قتادة) فهو ابن دِعامة، الحافظُ الأعمى السَّدوسيُّ.

قوله: (وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَ أُمِّهِ): (ابن عبَّاس): هو عبدُ الله، حَبْرُ الأمَّة، وترجمان القرآن، مشهورٌ، ويشهد لكونه عبدَ الله حديثٌ يأتي في الباب(٤)[ح١٣٥٧]، وأمَّا (أمُّه) فهي أمُّ الفضل لبابةُ الكبرى بنتُ الحارث بن حَزْن الهلاليَّة، وهي أخت أمِّ المؤمنين ميمونةَ، وخالةُ خالدِ بن الوليد، وأمُّ ستَّة رجالٍ نُجَباء، وأختُ أسماءَ بنتِ عُمَيس لأمِّها، روى عنها: ابناها؛ عبدُ الله وتمَّامٌ، وعبدُ الله بن الحارث، وأنسٌ، قيل: إنَّها أوَّل امرأةٍ أسلمت بعد خديجة، ويقال: بل أسلمت بعد خديجةَ فاطمةُ بنت الخطَّاب، أخرج لها الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»(٥)، وقد تقدَّمت، ولكن طال العهد بها رضي الله عنها[ح٧٦٣].

(١) (قوله): ليس في (ب).
(٢) في (ب): (ابن)، وهو تحريف.
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤٣٥/١٢).
(٤) في (ب): (الكتاب).
(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٩٣٥)، «تهذيب الكمال» (٢٩٧/٣٥).

قوله: (الإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى): هذا التَّعليق مجزوم به، ولكن لم يعيِّن قائله، وقد رواه الدَّارقطنيُّ في «سننه»[قط٣٥٧٨] من رواية عائذ بن عَمرو المزنيِّ بإسنادٍ واهٍ[(١)]، والطَّبرانيُّ في «أصغر معاجمه»[طص٩٤٩] وأبو نُعَيم[الدلائل٢٧٥] والبيهقيُّ[الدلائل٦/٣٦] في كتابَيهما «دلائل النُّبوَّة» من رواية عمر بن الخطَّاب، ولفظه: «الحمد لله الذي هداك لهذا الدِّين الذي يعلو ولا يُعلَى»، قاله لأعرابيٍّ في حديثٍ طويلٍ، وفي سنده مُحَمَّد ابن عليٍّ ابن الوليد السُّلَميُّ البصريُّ، قال البيهقيُّ: (الحمل فيه على السُّلَميِّ)، قال الذَّهبيُّ: (صدق والله البيهقيُّ، فإنَّه خبرٌ باطلٌ)[الميزان٣/٦٥١][(٢)]، وقد عزاه شيخُنا المؤلِّف في هذا الشَّرح إلى الدَّارقطنيِّ، وقال: (إسنادُه جيِّدٌ)[التوضيح١٠/٨٤]؛ فيُحرَّر، قال بعضُ الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (الإسنادُ الجيِّد له: هو بحديث عائذ بن عمرٍو، وقد أخرجه الضِّياء في «المختارة»[المختارة٢٩١]).

١٣٥٤- ١٣٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي رَهْطٍ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ، حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الحُلُمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: «تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟» فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ فَرفَضَهُ وَقَالَ: آمَنْتُ بِاللهِ وَبِرُسُلِهِ، فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا تَرَى؟» قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، فَقَالَ: «اخْسَ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»، فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي -يَا رَسُولَ اللهِ- أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ يَكُنْهُ؛ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ؛ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ».

وَقَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ وَهُوَ يَخْتِلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنِ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ، فَرَآهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مُضْطَجِعٌ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ أَوْ زَمْرَةٌ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: يَا صَافِ -وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ- هَذَا مُحَمَّدٌ، فَثَارَ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ».

---

(١) كذا حَكَمَ ابنُ الملقِّن على الحديث في «خلاصة البدر المنير» (٢/٣٦٢)، وقال في «التوضيح» (١٠/٨٤) -كما سيأتي-: (إسناده جيِّدٌ)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣/٢٦١): (إسناده حسن).

(٢) انظر الكلام في «خلاصة البدر المنير» (٢/٣٦٢).

وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: فَرَفَصَهُ، وَقَالَ: رَمْرَمَةٌ، أَوْ زَمْزَمَةٌ، وَقَالَ ابْنُ الكَلْبِيِّ وَعُقَيْلٌ: رَمْرَمَةٌ، وَقَالَ مَعْمَرٌ: رَمْزَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٦].

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن المبارك، وكذا تقدَّم (يُونُس): أنَّه ابن يزيدَ الأيليُّ، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مُسْلِم، العالمُ المشهورُ.

قوله: (فِي رَهْطٍ): (الرَّهط): ما دون العشرة من الناس، وكذلك النَّفر، وقيل: من الثلاثة إلى العشرة، قاله ابن قُرْقُول[(١)]، وقال ابن فارس: ([يقال]: بل إلى الأربعين)[المُجْمَل٤٠٢]، ولفظ الجوهريِّ: (ما دون العشرة من الرِّجال لا يكون فيهم امرأةٌ، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النَّمل: ٤٨]، فجمع، وليس لهم واحدٌ من لفظهم[(٢)] مثل: «ذَوْدٍ»، والجمع: أَرْهُطٌ، وأَرْهَاطٌ، وأَرَاهِطُ؛ كأنَّه جمع «أَرْهُطٍ وأَراهيطَ»)، انتهى.

قوله: (قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ): أمَّا (قِبَل) فهو بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، مَنصوبٌ على الظَّرف، وأمَّا (ابن صَيَّاد) فهو بفتح الصَّاد، وتشديد المُثَنَّاة تحت، وفي آخره دالٌ مهملةٌ، واسمُه عبدُ الله، ولقبه صافٍ، وفي هذا «الصَّحيح» هنا: (فقالت له أمُّه: أيْ صافِ، وهو اسمه)، وسيأتي، وقد ذكره بعض الحُفَّاظ في ترجمة ابنه عُمارة بن عبد الله بن صَيَّاد[(٣)].

وعُمارة هذا: أخرج له التِّرمذيُّ وابنُ ماجه، وهو ثقةٌ، روى عنه مالكٌ في (كتاب الأضحية) في «المُوطَّأ» حديثَ أبي أيُّوب الأنصاريِّ: (الشاة تكفي عن أهل البيت في الأضحية)، [قال ابن سعد: (كان مالك لا يُقدِّم عليه في الفضلِ أحدًا)، قال: (وكانوا يقولون: نحن بنو أُشَيهب[(٤)] بن النَّجَّار، فدفعهم بنو النَّجَّار، وحلف منهم تسعةٌ وأربعون رجلًا ورجلٌ من بني ساعدة على المنبر ما هم منهم[(٥)]، وطُرِحوا منهم، فقالوا: نحن حلفاء بني مالك بن النَّجَّار، فهم اليوم على ذلك، ولا يُدرَى ممَّن هم)][(٦)].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٩٠).

(٢) في (ب): (لفظه).

(٣) في (ب): (الصياد)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/٢٤٩).

(٤) في (ب): (أشيب)، وليس بصحيح.

(٥) في (أ) و(ب): (منه)، والمثبت من مصدره.

(٦) «الطبقات الكبرى» (٧/٥٠٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/٢٤٩).

وقال(١) ابن الأثير في «نهايته» عن (ابن صَيَّاد): (هو رجلٌ من اليهود، أو دخيلٌ فيهم، وكان عنده شيءٌ من الكهانة والسِّحر(٢)، مات بالمدينة في الأكثر، وقيل: فُقِد في الحرَّة، فلم يوجد) انتهى، والحرَّة سنة (٦٣هـ) في زمن يزيدَ بن معاوية، وسيأتي من عند «أبي داود» ما يردُّ ما قاله ابنُ الأثير، وقال الذَّهبيُّ في «تجريد أسماء الصَّحابة»: (عبد الله بن صَيَّاد، أورده ابن شاهين، وقال: هو ابن صائد، كان أبوه يهوديًّا، فوُلِدَ هذا أعورَ مختونًا، وهو الذي قيل: إنَّه الدَّجَّال، ثمَّ أسلم، فهو تابعيٌّ له رؤيةٌ، وقال أبو سعيد الخدريُّ: صحبني ابن صيَّاد إلى مكَّة، فقال: لقد هممتُ أنَّ آخذ حبلًا، فأوثقه إلى شجرة، ثمَّ أختنق(٣) ممَّا يقول النَّاس فيَّ... وذكر الحديث، وهو في «مسلم»[م(٢٩٢٧) (٩١)])[التجريد١/٣١٩] انتهى، وقد حمَّر عليه(٤) الذَّهبيُّ، فهو إن لم يكنِ الدَّجَّالَ؛ فتابعيٌّ.

ويقال فيه: ابن صيَّاد، وابن الصيَّاد، وابن صائد، واسمه صافي؛ كـ(قاضي)، وصافٍ؛ بالصَّاد المهملة، وبعد الألف فاءٌ مكسورةٌ.

[قال النَّوويُّ]: (قال العلماء: وقصَّة ابن صيَّاد مُشكِلةٌ، وأمره مُشتبهٌ في أنَّه هل هو المسيح الدَّجَّال المشهور أم غيره؟ ولا شكَّ أنَّه دجَّال من الدَّجاجلة، قال العلماء: وظاهر الأحاديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يُوحَ إليه بأنَّه المسيح الدَّجَّال(٥) ولا غيره، [وإنَّما أُوحِيَ إليه بصفات الدَّجَّال، وكان في ابن صيَّاد قرائنُ محتملةٌ، فلذلك كان النَّبيُّ ﷺ لا يقطع بأنَّه الدَّجَّال ولا غيره](٦)، ولهذا قال لعمر رضي الله عنه: «إن يكن هو؛ فلن تستطيع قَتْلَه»، وأمَّا احتجاجُه(٧) بأنَّه مسلمٌ والدَّجَّال كافرٌ، [وبأنَّه لا يولد للدَّجَّال](٨)، وقد وُلِد له، وأنَّ الدَّجَّال لا يدخل مكَّة ولا المدينة، وأنَّ ابن صيَّاد دخل المدينة، وهو مُتوجِّه إلى مكَّة؛ فلا دلالةَ فيه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ / أخبر عن صفاته وقتَ فتنتِه وخروجِه في الأرض. [١/١٨١ب]

---

(١) في (ج): (قال).

(٢) في النسخ: (عنده كهانة أو السِّحرُ)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ب) و(ج): (أخنق).

(٤) في (ب): (أغلبه)، وليس بصحيح.

(٥) (الدَّجَّال): ليس في (ب).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٧) يعني: ابن صائد، وذلك في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٩٢٧) (٩١)، ولفظه: (أليس قد قال رسول الله ﷺ: «هو كافرٌ» وأنا مسلم؟ أَوَليس قد قال رسولُ الله ﷺ: «هو عقيم لا يولد له» وقد تركتُ ولدي بالمدينة؟ أَوَليس قد قال رسولُ الله ﷺ: «لا يدخل المدينة ولا مكَّة» وقد أقبلتُ من المدينة وأنا أريدُ مكَّة؟).

(٨) ما بين معقوفين مستدركٌ من مصدره.

ومن اشتباه قصَّته وكونه أحدَ الدَّجاجلة الكذَّابين قولُه للنَّبيِّ ﷺ: «أتشهد أنِّي رسول الله؟»، ودعواه بأنَّه يأتيه صادق وكاذب، وأنَّه يرى عرشًا فوق الماء، وأنَّه لا يكون هو الدَّجَّال، وأنَّه يَعرِف موضِعَه[(١)]، وقوله: «إنِّي لأعرفه، وأعرف مولده، وأين هو الآن»[م(٢٩٢٧)(٩١)]، وانتفاخه حتَّى ملأ السِّكَّة، وأمَّا إظهاره الإسلام، وحجُّه، وجهادُه، وإقلاعُه عمَّا كان عليه؛ فليس بصريح في أنَّه غيرُ الدَّجَّال، قال الخطَّابيُّ: «واختلف السَّلف في أمره بعد كبره؛ فرُوِي أنَّه تاب من ذلك القولِ، ومات بالمدينة، وأنَّه لمَّا أرادوا الصَّلاةَ عليه؛ كشفوا عن وجهه حتَّى رآه النَّاس، وقيل[(٢)] لهم: اشهدوا»، قال: وكان ابنُ عمر وجابرٌ فيما يُروى عنهما يقولان: إنَّ ابن صيَّاد هو الدَّجَّال لا يشكَّان فيه، فقيل لجابر: إنَّه أسلم، فقال: وإن أسلم، فقيل له: دخل مكَّة، وكان بالمدينة، فقال: وإن دخل مكَّة»[معالم٤/٣٤٩]، وروى أبو داود في «سننه» بإسنادٍ صحيحٍ عن جابر قال: «فقدنا ابنَ صيَّاد يوم الحرَّة»[د٤٣٣٢]، وهذا يُبطِل روايةَ مَن روى أنَّه مات بالمدينة، وصُلِّي عليه، وقد روى مسلمٌ: «أنَّ جابر بن عبد الله حلف بالله أنَّ ابن صيَّاد هو الدَّجَّال، وأنَّه سمع عمر رضي الله عنه يحلف على ذلك عند النَّبيِّ ﷺ، فلم يُنكِرْه»[م٢٩٢٩]...)[شرح مسلم١٨/٢٥٣] إلى آخر كلامه، وما ذكره عن حديث جابر: أنَّه أخرجه مسلم: أنَّه حلف بالله أنَّ ابن صيَّاد هو الدَّجَّال؛ هو في «البخاريِّ» في (الاعتصام)[ح٧٣٥٥]، والله أعلم.

قوله: (**عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ**): (الأُطُمُ): بضمِّ الهمزة، والطَّاء المهملة وتُسكَّن، والجمع: آطام؛ وهي حصونٌ لأهل المدينة، و(بنو مَغالة): قبيلةٌ؛ بفتح الميم، وبالغين المعجمة المخفَّفة، والله أعلم.

قوله: (**الحُلُمَ**): هو بضمِّ الحاء، وإسكان اللَّام، وبضمِّهما، معروف.

قوله: (**فَلَمْ يَشْعُرْ**) أي: يعلم.

قوله: (**فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟**): **إن قلت**: لِمَ تركه النَّبيُّ ﷺ وقد ادَّعى النُّبوَّة؟ **قيل**: **لوجهين** ذكرهما شيخنا عن البيهقيِّ[(٣)] **أحدهما**: أنَّه كان دون البلوغ، فلم تجرِ عليه الحدودُ، واختاره القاضي عياض[(٤)]، **ثانيهما**: أنَّه كان في أيَّام المهادنة مع اليهود، جزم به الخطَّابيُّ في «معالمه»[(٥)]،

---

(١) في (ب): (بوضعه)، وفي (ج): (بوصفه)، وهي محتملة في (أ)، والمثبت من مصدره.

(٢) في (ب): (فقيل).

(٣) ذكر ابن الملقِّن في «التوضيح» (١٠/٨٨-٨٩) ثلاثة أوجه؛ الوجه الثالث: أنَّه من أهل الذمَّة، ولم يعزها للبيهقيِّ.

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٨/٤٦٧).

(٥) انظر «معالم السنن» (٤/٣٤٩).

وقيل لغير ذلك[١].

قوله: (فَرَفَضَهُ): قال ابن قُرْقُول: («فرضَّه»، كذا ذكره البخاريُّ في «الجنائز» من رواية الأَصيليِّ[٢]، ولأبي زيد: «فرقصه» بالقاف وراءٍ قبلَها[٣]، وعند عُبدوس: «فَوَقَصَه» بالواو وقاف، وعند أبي ذرٍّ لغير المستملي: «فَرَفَضَه» بالفاء والضَّاد المعجمة، ولا وجهَ لهذه الرِّوايات، قال الخطَّابيُّ: إنَّما هو «فرصَّه» بصاد مهملة، أي: ضغطه وضمَّ بعضَه إلى بعض[أعلام الحديث١/٧٠٨]، وقال المازريُّ: أقرب منه أن يكون: «فرفسه» بالسِّين، أي: ركله[المُعْلِم٢/٤٤٤]، وقال بعضهم: الرَّفْص: الضَّرب بالرجل؛ كالرَّفس سواء، ولم أجد هذه اللَّفظة في جماهير كتب اللُّغة)[المطالع٣/١٦٤]، انتهى، وفي أصلنا هنا: (فرفضه) و(فرفصه)[٤] نسختان، والله أعلم.

قوله: (يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ) أي: أرى الرؤيا ربَّما تَصدُق وتَكذِب.

قوله: (خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ): (خُلِّط): مبنيٌّ للمفعول[٥] مُشدَّد ومُخفَّف، وبهما ضُبِط في أصلنا، و(الأمرُ): مَرْفوعٌ قائم مقام الفاعل.

قوله: (خَبَأْتُ لَكَ خَبِيْئًا): (خبأْت): بهمزة ساكنة قبل تاء المُتكلِّم، و(خَبِيئًا): بفتح الخاء المعجمة، وكسر المُوَحَّدة، ثمَّ همزة مفتوحة، قال ابن قُرْقُول: (وعند الأَصيليِّ: «خَبِيًّا»، وعند غيره: «خَبْئًا» وهو كلُّ شيء مستورٍ غائبٍ)[المطالع٢/٤٠٣].

قوله: (فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ): هو بدال مهملة، ثمَّ خاء معجمة مُشدَّدة، وحكى بعضهم في الدَّال: الفتحَ كما سيأتي[٦]، قال ابن قُرْقُول: (هو لغة في الدُّخان، ويقال بفتح الدَّال أيضًا، وأنشدوا في ذلك[٧]: [من الرَّجز]

عِنْدَ رِوَاقِ البَيتِ يَغْشَى الدُّخَّا[٨]

---

(١) انظر «التوضيح» (١٠/٨٨-٨٩).

(٢) وكذا رواها البخاريُّ في (كتاب الأدب) من «صحيحه» (٦١٧٣).

(٣) في النُّسخ: (بعدها)، والمثبت من مصدره.

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٥) في (ب): (مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله).

(٦) انظر «التنقيح» (١/٣٢٥).

(٧) زيد في (ب): (قوله).

(٨) من جملة أبيات لم تنسب لقائلٍ، وتمامها كما في «مجالس ثعلب» (ص٣٨٣):

لَا خَيْـرَ فِي الشَّـيْخِ إِذَا مَـا اجْلَخَّـا

وَسَـالَ غَـرْبُ عَيْنِـهِ وَلَخَّـا

=

أراد ابن صيَّاد أن يقول: الدُّخان، فزجره النَّبيُّ ﷺ، فلم يستطع أن يتمَّ الكلمة، وقيل: هو نبات يوجد بين النَّخيل، ورجَّحه الخطَّابيُّ، وقال: لا معنَى للدُّخان ههنا[(١)] إذ ليس ممَّا يُخبَأ إلَّا أن يريد بـ«خبأت»: أضمرت، قال أبو الفضل: والأليق أنَّه الدُّخان، كما روي أنَّه أضمر له من سورة الدُّخان: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠][(٢)]، فلم يهتد[(٣)] من الآية إلَّا لهذين الحرفين [من] كلمةٍ ناقصةٍ، فلم يتمَّها على عادة الكُهَّان من اختطاف بعض الكلمات من أوليائهم من الجنِّ، أو من هواجس النَّفس، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «اخسأ؛ فلن تعدوَ قَدْرَك» أي: ابعُد متخرِّصًا، فلن تعدوَ قدر إدراك الكهَّان ممَّن لا يصل إلى حقيقة البيان والإيضاح)[المطالع ٣/١٧]، انتهى.

ويتعيَّن مِن هذه التفاسير التي ذكرتُها ما جاء في «مسند أحمد»[ح ٢١٣٥٧] من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال في أثنائه: قال رسول الله ﷺ: «إنِّي قد خبأت لك خَبِيئًا»، قال: خبأت لي خطمَ شاة عفراء والدُّخان، فأراد أن يقول: الدُّخان، فلم يستطع، فقال: الدُّخَّ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «اخسأ، فلن تعدوَ قدرك»[حم ٢١٣٥٧]، انتهى، وقال شيخنا الشَّارح في (باب قول الرجل للرَّجل: اخسأ) في (كتاب الأدب): (قال الدَّاوديُّ: كان عليه الصلاة والسلام خَبَأ له سورةَ الدُّخان في يده مكتوبة، فأصاب بعضَ الكلمة، وهذا كأنَّه من استراق الجنِّ السَّمْعَ، فيُلقُون إلى الكاهن، فيكذب ويخلط معها، قال: وهو معنى قوله: «خلط عليك الأمر»)[التوضيح ٢٨/٥٨٩]، انتهى، وقال[(٤)] في أواخر (كتاب القدر): (وقيل: خبأ له عليه الصلاة والسلام سورة الدُّخان مكتوبة، فأصاب بعض القضيَّة[(٥)]، وهذا لا يكون إلَّا من الكهانة)[التوضيح ٣٠/١٧٥]، انتهى، وقال الحافظ أبو موسى: (السِّرُّ في كونه خبأ له الدُّخان: أنَّ عيسى ﷺ يقتله بجبل الدُّخان) انتهى[(٦)]، وقد روى

= وَكَـــانَ أَكْـــلًا قَاعِـــدًا وَشَـــخَّا
تَحْتَ رَوَاقِ البَيْـتِ يَغْشَـى الدُّخَّا

وللبيت روايات مختلفة، انظر «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢/٣١٤)، «لسان العرب» مادَّة (جخا).

(١) لم أقف على تفسير الخطابيِّ (الدُّخَّ) بأنَّه نبات يوجد بين النخيل، بل فسَّره في «غريب الحديث» (١/٦٣٥)، و«أعلام الحديث» (١/٧٠٨)، و«معالم السنن» (٤/٣٤٨) بالدخان، ولكنَّه قال في «معالم السنن» (٤/٣٤٩): (وما معنى ذلك؟! وما وجه امتحانه إيَّاه بما خبأه له من أنَّه الدخان؟!).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٦٣٦٠)، وأبو داود (٤٣٢٩)، والترمذيُّ (٢٢٤٩)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) (لم يهتد): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (قال).

(٥) في (ج): (القصة)، وكذا في مصدره.

(٦) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٢٨٤).

أبو داود والتِّرمذيُّ من رواية الزُّهريِّ، عن سالم، عن ابن عمر ﵄ في هذا الحديث: («إنِّي قد خبأت لك خبيئة» -وقال التِّرمذيُّ: «خَبِيئًا»- وخَبَأ له: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الدخان: ١٠])،[د٤٣٢٩، ت٢٢٤٩] قال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، والحديث مُتَّفق عليه دون ذكر الآية[خ ١٣٥٤، م٢٩٢٤]، فهذا هو الصَّواب في تفسير (الدُّخِّ)، وقد فسَّره غيرُ واحد على غير ذلك؛ فأخطؤوا؛ منهم: الحاكم في «علومه[(١)]» فسَّره بالجماع[(٢)]، وهو وَهَمٌ منه، كما قال ابن الصَّلاح[(٣)]، وكذا فسَّره على غير الصَّواب الخطَّابيُّ، وقد قدَّمتُ كلامه، والله أعلم.

قوله: (اخْسَ): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (اخسأْ) بهمزة ساكنة في آخره، وقد تقدَّم أنَّ فيه وفي نظائره ثلاثَ لغاتٍ: اخسَ، واخسأْ، واخسا[ح١٣٨]/. [١/١٨٢أ]

قوله: (دَعْنِي يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَضْرِبُ عُنُقَهُ): (أَضربُ): يجوز فيه الجزمُ على الجواب[(٤)]، ويجوز رفعُه.

قوله: (إِنْ يَكُنْهُ؛ فَلَنْ[(٥)] تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ؛ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ): كذا في أصلنا، وفي رواية لم تكنْ في هامش أصلنا: (إن يكن هو، وإن لم يكن هو)، وهو الصَّحيح[(٦)]، والضمير في الأولى في (يكنه) هو خبرها، وقد وُضِعَ موضعَ المُنفصِل[(٧)]، واسمها مُستتِر فيها، والله أعلم.

قوله: (وَهُوَ يَخْتِلُ): بكسر التَّاء، أي: يختفل ويراوغ؛ ليأخذَه في غفلة، ليسمع[(٨)] حديث ابن

---

(١) في (ب): (أموره)، وليس بصحيح.

(٢) نقل العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٢٨٤) تفسير الحاكم لـ(الدخ)، وفي آخره بيت شعرٍ استشهد به الحاكم تقويةً لتفسيره، ولم أقف في «معرفة علوم الحديث» (ص٩١) إلَّا على بيت الشعر، فلعلَّه سقط التفسير من المطبوع.

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٢٧٤).

(٤) وهو رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) في (ب): (فلم)، وليس بصحيح.

(٦) وعليه: فإمَّا أنْ يكونَ (هُوَ) تأكيدًا للضَّميرِ المستترِ، و(كَانَ) تامَّةٌ، أو وُضِع (هُوَ) موضعَ (إِيَّاهُ)، أو الخبرُ محذوفٌ، أي: إنْ يكنْ هوَ دجَّالًا، وانظر «الكواكب الدراري» (٧/١٣٠)، «اللامع الصبيح» (٥/٢٦٦).

(٧) وهو ما اختاره ابنُ مالكٍ، حيث قال في «الخُلاصةِ»:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ «سَلْنِيهِ» وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي «كُنْتُهُ» الخُلْفُ انْتَمَى
كَـذَاكَ «خِلْتَنِيـهِ»، وَاتِّصَـالَا ... أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا

واختار غيره الفصلَ، فيقال: كان إيَّاه.

(٨) في (ج): (يسمع).

صيَّاد، ويفهم زمزمته(١).

قوله: (فِي قَطِيفَةٍ): هي كساءٌ ذو خمل، وجمعه: قطائف؛ وهي الخميلة أيضًا.

قوله: (لَهُ فِيها رَمْزَةٌ أَوْ زَمْرَةٌ): كذا في أصلنا بالإهمال في الأولى، وبالإعجام في الثانية، وفي نسخة في هامش أصلنا: (زمزمة)(٢) بإعجامهما، وفي نسخة أخرى في هامش أصلنا: (رمرمة) بإهمالهما، قال ابن قُرْقُول: («رمرمة أو زمزمة»، كذا في «البخاريِّ» في «الشَّهادات» بغير خلاف[ح٢٦٣٨]، وفي «الجنائز» مثله في الأوَّل، وفي الآخرة: «زمرة» لأبي ذرٍّ خاصَّة، وكذا في غير «كتاب الشَّهادات» في حديث [يونس: «وقال شعيب: زَمْزَمَةٌ»، وكذلك رواه مسلم[م٢٩٣١]، وعند بعض رواة مسلم: «رَمْزَةٌ»، وعند البخاريِّ في حديث] أبي اليمان عن شعيب: «رمرمة أو زمزمة»، وكذا للنَّسفيِّ في «الجنائز»، وفيه عن مَعمَرٍ: «رمزة» في الآخرة زايٌ، وقال: «عن عُقَيل وإسحاق: رمرمة» كذا لهم، وعند النَّسفيِّ: «وقال عُقَيل: رمزة»، وفي «كتاب الجهاد» من حديث اللَّيث: «رمرمة»[ح٣٠٣٣]، وفي «باب(3) كيف يُعرَض الإسلام على الصَّبيِّ»: «رمزة»[ح٣٠٥٦]؛ ومعنى هذه الألفاظ كلِّها متقاربٌ، والزمزمة: تحريك الشَّفتين بالكلام، قاله الخطَّابيُّ(٤)، وقال غيره: هو كلام العلوج وهم(٥) صُموتٌ بصوتٍ يُدار من الخياشيم والحلق، لا يتحرَّك فيه اللِّسان ولا الشَّفتان، والرمزة(٦): صوتٌ خفيٌّ بتحريك الشَّفتين بكلام لا يُفهَم، وأمَّا(٧) الزَّمْرة -بتقديم الزاي-؛ فمن داخل الفم)[المطالع٣/١٥٧]، انتهى، [وذكر النَّوويُّ عن القاضي(٨) ضبطَ اللَّفظة، واختلاف الرُّواة فيها، ثمَّ قال: (صوت خفيٌّ لا يكاد يُفهَم، أو لا يُفهَم)[شرح مسلم١٨/٦٠] انتهى].

قوله: (فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ): (أمُّه): لا أعرف اسمها، وهي يهوديَّة.

قوله: (فَثَارَ ابْنُ صَيَّادٍ): هو بالثاء المُثلَّثة، أي: هبَّ من نومه، وقام من مضجعه، وفي نسخة:

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤١٣).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في (ب): (كتاب)، وليس بصحيح.

(٤) قال الخطابيُّ في «أعلام الحديث» (١/٧٠٨): (والرمرمة: تحريك الشفتين، وأمَّا الزمزمة -بالزاي-؛ فهو من داخل الفم إلى ناحية الحلق).

(٥) في النسخ تبعًا لبعض نسخ مصدره: (وهو)، والمثبت من المطبوع، وانظر «لسان العرب» مادَّة (زمم).

(٦) في (ب): (والزمرة).

(٧) في (ب): (فأما).

(٨) زيد في (ب): (عياض)، وانظر «إكمال المُعْلِم» (٨/٤٦٨).

(فثاب)[١] مثله إلَّا أنَّه بمُوَحَّدة في آخره، أي: رجع.

قوله: (لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ) أي: ظهر.

قوله: (وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: فَرَفَصَهُ): بالصَّاد المعجمة، كذا في أصلنا، وفي نسخة: (فرصَّه): بالصَّاد المعجمة.

قوله: (وَقَالَ: رَمْرَمَةٌ): هي بإهمال الرَّاءَين، وقوله: (أَوْ زَمْزَمَةٌ): يعني: بإعجامهما؛ والمراد: أنَّه شكَّ فيه هل هو بالإهمال أو بالإعجام.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ الكَلْبِيِّ)[٢]: كذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، وفي غيره: (وقال إسحاق الكلبيُّ)، وهو هو، وهو إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبيُّ الحمصيُّ، يُعرَف بالعَوْصيِّ، عن الزُّهريِّ، وعنه: يحيى الوُحَاظيُّ فقط، قال مُحَمَّد بن يحيى الذُّهليُّ: (مجهول)، وقال مُحَمَّد بن عوف: (يقال: إنَّه قتل أباه)، قال الذَّهبيُّ: (قلت[٣]: خرَّج له البخاريُّ في كتاب «الأدب»)[الميزان١/٢٠٤] انتهى، وقد علَّق البخاريُّ لإسحاقَ هذا[٤]، وقول الذَّهبيِّ: (أخرج له البخاريُّ في كتاب «الأدب») يعني: «المفرد»، لا الذي في «الصحيح»، وقوله: (وَقَالَ[٥] ابنُ الكَلْبِيِّ وعُقَيْلٌ: رَمْرَمَةٌ): هو في أصلنا بإهمالهما، وفي هامش الأصل نسخة، وعليها علامة راويها بإعجامهما[٦]، وقوله: (وَقَالَ مَعْمَرٌ): هو بميمين مفتوحتين، بينهما عينٌ مهملةٌ، قوله: (رَمْزَةٌ): هو بإهمال الأولى، وإعجام الثَّانية، وفي نسخةٍ بالعكس[٧]، وهذه على هامش أصلنا، والله أعلم.

١٣٥٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -هُوَ ابْنُ زَيْدٍ- عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمْ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَطِعْ أَبَا القَاسِمِ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَقُولُ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ».

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٢) هذا القول مثبت في هامش «اليونينيَّة» من رواية أبي ذرٍّ بلفظ: (وقال إسحاق الكلبيُّ).

(٣) (قلت): ليس في (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٩٢).

(٥) في النُّسخ: (عن)، والمثبت موافقٌ للموضع السَّابق و(ق) وهامش «اليونينيَّة».

(٦) كذا في هامش (ق)، وعليها علامة أبي ذرٍّ، وفي هامش «اليونينيَّة»: (هـ: رمزة).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (**كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ**): هذا الغلام قال ابن بَشْكُوال في «مبهماته»: (اسمه عبد القُدُّوس)، وعزا ذلك إلى مُحَمَّد بن أحمد العتبيِّ في «جامعه»، قال ابن بَشْكُوال: (وقد روينا ذلك عن مشايخنا بأسانيدهم إليه، وهو غريبٌ من طريقه[(١)]، وما وجدناه عند غيره)[الغوامض والمبهمات٢/٦٤٤]، انتهى، وأمَّا أنا؛ فلا أعلم أحدًا في الصَّحابة اسمه عبد القدُّوس، إلَّا ما يُذكَر عن هذا، [قال بعض حُفَّاظ العصر: ذكره[(٢)] ابن فتحون في «ذيل الاستيعاب»، ونسب تسميته إلى «العتبيَّة»، وذكره من رواية زياد شَبَطون، عن مالك[الأجوبة الواردة٢٦]، انتهى].

قوله: (**فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمْ**)، وكذا قول أبيه: (**أَطِعْ**): كلاهما بقطع الهمزة، كلٌّ منهما رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ**): أبو الغلام الذي كان يهوديًّا لا أعلم[(٣)] أحدًا سمَّاه، والله أعلم به.

١٣٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ؛ أَنَا مِنَ الوِلْدَانِ، وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ...**) الحديث: كذا في أصلنا المصريِّ والدِّمشقيِّ، وقد عزاه المِزِّيُّ في «أطرافه» إلى عبد الله بن مُحَمَّد هنا[(٤)] وفي (التفسير)[ح٤٥٨٧]، قال: (وفي «الحجِّ»[(٥)] عن عليِّ بن عبد الله[ح١٦٧٨]؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة)، قال: (وفي «الحجِّ» أيضًا عن أبي النُّعْمان، عن حمَّاد بن زيد[ح١٨٥٦]، كلاهما عنه -أي: عن عبيد الله بن أبي يزيد- به)، انتهى[(٦)].

---

(١) في النسخ: (طريقهم)، والمثبت من مصدره.

(٢) في النسخ: (عن)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ج): (لا أعرف).

(٤) قال ابن حجر في «النكت الظراف» بهامش «تحفة الأشراف» (٥/٧٢) متعقِّبًا المِزِّيَّ: (لم أره في «الجنائز»).

(٥) زيد في (ب): (أيضًا).

(٦) «تحفة الأشراف» (٥/٧٢)، وهذا التطريف إنَّما هو لحديث: (أنا ممَّن قدَّم النَّبيُّ ﷺ ليلةَ المزدلفة في ضَعَفَة أهله)، وحديث: (كنت أنا وأمِّي من المستضعفين) فليُتَنبَّه، قال الحافظ في «النكت الظراف» بهامش «تحفة الأشراف»: (وقد عاب الحميديُّ في «الجَمْع» على أبي مسعود جمعَه في «الأطراف» بين حديث: «أنا ممَّن قدَّم...» وحديث: «كنت أنا وأمِّي...»، وبيَّن أنَّ الطرق التي فيه هذا ليس فيها ذاك، وبالعكس، وأنَّ الأوَّل من المتَّفق عليه وأنَّ الثاني من أفراد البخاريِّ، قال: «والمستضعف غير الضعيف»، وبسط الكلام في ذلك)، انظر «الجمع بين الصحيحين» (٢/٤٢-٤٣).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيينة، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم مرارًا، ومرَّة مُتَرجَمًا[ح١].

قوله: (قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ(١): سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ...) الحديث: (عُبيد الله) هذا: هو ابن أبي يزيد، وكذا هو في نسخة في هامش أصلنا(٢)، وهو عبيد الله بن أبي يزيد المكِّيُّ، من الموالي، عن ابن عبَّاس وجمعٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُيينة، وعدَّةٌ، صدوق، تُوُفِّيَ في سنة ستٍّ وعشرين ومئة وله [ستٌّ و] ثمانون سنةً، أخرج له الجماعة[الكاشف٢٩٢ب].

فائدةٌ هي تنبيهٌ: من اسمُه (عُبَيدُ الله) وهو مُخرَّج له في الكتب السِّتَّة أو بعضها عن ابن عبَّاس: عبيد الله ابن أبي بُردة، ويقال: ابن المغيرة بن أبي بردة(٣)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَليُّ(٤)، وعبيد الله بن يزيدَ الطَّائفيُّ(٥)، وعبيد الله بن أبي يزيد اللَّيثيُّ المكِّيُّ(٦) صاحب الترجمة(٧).

قوله: (أَنَا وَأُمِّي): تقدَّم الكلام على (أمِّه)، وهي أمُّ الفضل لبابةُ قريبًا رضي الله عنهما[قبل ح١٣٥٤].

١٣٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَفًّى وَإِنْ كَانَ لِغَيَّةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلَامِ، يَدَّعِي أَبَوَاهُ الإِسْلَامَ وَأَبُوهُ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الإِسْلَامِ؛ إِذَا اسْتَهَلَّ صُلِّيَ عَلَيْهِ صَارِخًا، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهِلُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سِقْطٌ، فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الآيَةَ [الرّوم: ٣٠].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وتقدَّم مُتَرجَمًا مرَّةً[ح٧].

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (ابْنُ شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم الإمامُ.

قوله: (يُصَلَّى): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) زيد في النُّسخ: (قال)، وذلك أنَّه كان في (أ): (عن عبيد الله قال)، ثمَّ أُصلِح إلى المثبت.

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٦٠).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٧٣).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٧٧).

(٦) في (ج): (المكي الليثي).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٧٨).

قوله: (وَإِنْ كَانَ لِغَيَّةٍ): هي بفتح الغين المعجمة -وحكى ابن دريد: كسرَها[١]- وتشديد الياء المُثَنَّاة تحت، ثمَّ تاء التَّأنيث، و(الغَيَّة): نقيض الرِّشْدة؛ ومعناه: لِزَنْيَةٍ[٢].

مسألةٌ: اتَّفق العلماء رحمة الله عليهم: أنَّ أولاد الزِّنا يُصلَّى عليهم[٣]، ولا أعلم مَن خالف في ذلك إلَّا قتادة[٤]، والله أعلم.

[١/١٨٢ب] قوله: (مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ): هو بفتح همزة (أنَّه)، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وكذا الثَّانية/.

قوله: (إِذَا اسْتَهَلَّ): هو بفتح التَّاء، أي: صاح.

قوله: (وَلَا يُصَلَّى عَلَى[٥] مَنْ لَا يَسْتَهِلُّ): (يُصلَّى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (يَسْتَهِلُّ): هو بفتح أوَّله وثالثه، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (سِقْطٌ): هو مُثلَّث السِّين[٦]، وهذا معروف، و(السِّقط): الولد يسقط قبل تمامه.

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ...) إلى أن قال: (فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ): اعلم أنَّ هذا مُنقطِع؛ وذلك لأنَّ الزُّهريَّ لم يسمع من أبي هريرة، وقد قدَّمتُ مَن سمع منهم الزُّهريُّ مِن الصَّحابة قريبًا[ح١٣٤٨]، وليس فيهم أبو هريرة، ولا أدرك أبا هريرة، وقد قدَّمتُ مولد الزُّهريِّ[ح١٣٤٨]، وأبو هريرة تُوُفِّيَ سنة (٥٧هـ)، وقال جماعة: سنة (٥٩هـ)[٧]، ولم يذكره البخاريُّ للاحتجاج، واعتمادُه[٨] على سنده الثاني: (عن الزُّهريِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة)[ح١٣٥٩]، وإن كان نازلًا؛ فهو مُتَّصل، كذا ذكره في آخر الباب[ح١٣٥٩]، وفي (ذكر أولاد المشركين)[ح١٣٨٥]، وفي (تفسير سورة الرُّوم)[ح٤٧٧٥]، والله أعلم.

قوله: (كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ): (تُنتَجُ): هو[٩] مضموم الأوَّل، ساكن الثاني، مفتوح الثالث، يقال: نُتِجت النَّاقة -على ما لم يسمَّ فاعله- تُنْتَج؛ إذا حان نتاجها، قال يعقوب: إذا استبان حملها، وكذلك

(١) انظر «جمهرة اللغة» (٢/٦٢٩).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٧٨).

(٣) انظر «المدونة الكبرى» (١/١٨٠)، «المجموع» (٥/١٦٤)، «المغني» (٣/٣٦٠).

(٤) أخرج أثره عبد الرزَّاق في «مصنَّفه» (٦٦١٣).

(٥) زيد في النُّسخ: (غير)، والصواب حذفها.

(٦) انظر «المثلث» للبعلي (ص٣٦)، وضبط في «اليونينيَّة» و(ق) بكسر السين فقط.

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٨٦٢).

(٨) في (ب): (واعتمده).

(٩) (هو): ليس في (ب).

النَّاقةُ؛ فهي نَتُوجٌ، ولا تقل: مُنْتِج[١]، وفي «القاموس»: (نُتِجت النَّاقة -كـ«عُنِي يُعنَى» مبنيًّا للمفعول- نتاجًا وأُنتِجَتْ، وقد نَتَجَهَا أهلُها، وأنْتَجَتِ الفرسُ: حان نَتاجُها، فهي نَتُوجٌ لا مُنتِجٌ).

و(البهيمة): قال الزُّبيديُّ في «مُختَصر العين»: (كلُّ ذات أربع من دوابِّ البرِّ والبحر)[٢].

وقوله: (بَهِيمَةً): هي منصوبة على المعنى؛ لأنَّ المعنى: تُنْتَجُ البهيمةُ بهيمةً؛ [أي: تلد بهيمةً][٣]، فهي مفعولة لـ(تلد)، والله أعلم.

قوله: (جَمْعَاءَ): هو بالمدِّ، أي: حاملة[٤]، قاله ابن وهب[٥]، وقال غيره: مجتمعة الخَلْق، لا عاهةَ بها ولا نقصَ، وبيَّنه بعد ذلك بقوله: (هل تحسُّ فيها من جدعاء؟)[٦].

قوله: (هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا؟): هو بضمِّ أوَّله، وكسر ثانيه، يقال: (أحسَّ)، وهي[٧] أفصح، و(حسَّ) لغةٌ.

قوله: (مِنْ جَدْعَاءَ): هو ممدودٌ، وبالدَّال المهملة، وإنَّما قيَّدتُ الدَّال؛ لأنِّي سمعتُ مَن يقرؤها بالإعجام، وقد رددت عليه، و(الجدْع): قطع الأذن.

قوله: (﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]): (الفطرة): الملَّة، وقيل: المراد: ابتداء الخِلقة وما فُطِرَ عليها في الرَّحم مِن سعادة أو شقاء[٨]، وأبواه يحكمان له وعليه[٩] بحكمهما في الدُّنيا، وقيل: الفطرة هنا: أصل الخلقة من السَّلامة، والفطرة: ابتداء الخلقة، أي: يخلق سالمًا من الكفر وغيره، مُهيَّئًا لقبول الصَّلاح والهدى، ثمَّ أبواه يحمِلانه بَعدُ على ما سبق له في الكتاب، كما قال في آخر الحديث: «كَمَا تُنْتَجُ البَهيمةُ بهيمةً جمعاء، هل تحسُّون فيها من جدعاء؟»، وقيل: على فطرة الله؛ يعني: حكمه، والله أعلم[١٠].

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (نتج).

(٢) «مختصر العين» تحقيق عبد العزيز بن حميد الحميد (ص٥٧٦).

(٣) (أي: تلد بهيمية): مثبت من «التوضيح» (١١٠/١٠).

(٤) في (ج): (كاملة)، وفي (أ) محتملة الوجهين، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٥) انظر «مسند الموطَّأ» (ص٤٤٥).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (١٣٩/٢).

(٧) في (ج): (وهو).

(٨) في (ب): (شقاوة).

(٩) في النسخ: (عليه) دون واو، والمثبت من مصدره.

(١٠) انظر «مطالع الأنوار» (٢٣٥/٥).

١٣٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الرُّوم: ٣٠].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم أنَّ اسمَه[1] عبدُ الله بن عثمان بن جبَلَة بن أبي رَوَّاد، مرارًا.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم أنَّه ابنُ المبارك الإمامُ، شيخُ الإسلام، وأحدُ الأعلام.

قوله: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ): تقدَّم أنَّه ابن يزيدَ الأيليُّ، وكذا (الزُّهْرِيُّ): تقدَّم أنَّه مُحمَّد بن مسلم، ابن شهاب الإمامُ، شيخُ الإسلام، وكذا (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله أو إسماعيلُ.

٨٠- بابٌ: إِذَا قَالَ المُشْرِكُ عِنْدَ المَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ

١٣٦٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ؛ جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ المُغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأَبِي طَالِبٍ: «يَا عَمِّ؛ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ؛ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ المَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا وَاللهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾... الآيَةَ [التَّوبة: ١١٣].

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تقدَّم الكلام على هذا المكان في (باب مَن قال: لا يقطع الصَّلاة شيءٌ)[ح٥١٥]، وإن كان الجيَّانيُّ لم يذكر هذا المكان، ولو وقف عليه؛ لقال فيه كما قال في تلك المواضع التي فيها مثل هذا، والله أعلم، ولم يتعرَّض لتقييده المِزِّيُّ في «أطرافه»[2]، ولا شيخُنا في «شرحه»، وقال بعض حُفَّاظ العصر في كلام طويل وفي آخره: (وقد راجعتُ في هذا المكان الخاصِّ[3]

(١) في (أ) و(ب): (اسم)، وليس بصحيح.

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٣٨٧).

(٣) في (ب): (أشخاص)، ولعلَّه تحريف.

الرِّواياتِ؛ فوجدت في رواية أبي عليٍّ ابن شبُّويه عن الفِرَبْرِيِّ التَّصريحَ بأنَّه إسحاق بن إبراهيم)[(١)] يعني: ابن راهُوْيَه قال: (وهو قضيَّة صنيع أبي نُعَيم في «المستخرج»، فإنَّه أخرجه في «مسند إسحاقَ بنِ إبراهيمَ») انتهى.

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هو صالح بن كيسان المدنيُّ، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرْجَمًا[ح٥١].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله، العالمُ المشهورُ.

قوله: (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم أنَّ (المسيَّب) بكسر الياء وفتحها هذا، وأنَّ غيرَه لا يجوز فيه إلَّا الفتح[ح٢٦].

قوله: (عَنْ أَبِيهِ): هو المسيَّب بن حَزْن بن أبي[(٢)] وَهْب بن عَمرو بن عائذ -بالذال المعجمة- ابن عِمران بن مخزوم بن يقظة بن مُرَّةَ بن كعب بن لؤيِّ بن غالب القرشيُّ المخزوميُّ، والمسيَّب ووالده حَزْن صحابيَّان، أسلما يوم الفتح، كذا في كلام بعضهم، وقال أبو عمر في ترجمة المسيَّب: (هاجر مع أبيه حَزْن، وكان المسيَّب ممَّن بايع تحت الشجرة)[الاستيعاب٦٨٨]، وقال في ترجمة حَزْن: (كان من المهاجرين)[الاستيعاب١٨٨]، انتهى، وسيأتي في «البخاريِّ» -وفي «مسلم» أيضًا[م١٨٥٩]-: (أنَّ المسيَّب بايع تحت الشجرة)[ح٤١٦٤]، روى المسيَّب عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأبيه، وأبي سفيان، وعنه: ابنُه سعيد، وانفرد عنه ولدُه سعيد، ولم يروِ غيرُه عنه[(٣)]، وله عنه هذا الحديث في «البخاريِّ» و«مسلم»[م٢٤]، وحديثٌ آخرُ فيهما، وهو: (وحدَّثني أبي وكان ممَّن بايع تحت الشجرة)[ح٤١٦٤ و٤١٦٥، م١٨٥٩]، وثالثٌ في «البخاريِّ» فقط: (أنَّه عليه السلام قال لحزْن جدِّه: «ما اسمك؟»)[ح٦١٩٠].

وفي انفرادِ سعيدٍ عن أبيه المسيَّبِ ردٌّ على الحاكم في كتابه «المدخل إلى الإكليل» بأنَّ أحدًا مِن هذا القبيل لم يُخرِّج عنه البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما»[(٤)]، وتبعه البيهقيُّ على ذلك، فقال في (كتاب الزَّكاة) عن ذكر حديث بهز عن أبيه عن جدِّه: «ومَن كتمها؛ فإنَّا آخذوها وشطرَ ماله» ما نصُّه: (فأمَّا البخاريُّ ومسلمٌ؛ فإنَّهما لم يُخرِّجاه؛ جريًا على عادتهما في أنَّ الصَّحابيَّ أو التَّابعَ إذا لم يكن له إلَّا راوٍ واحدٌ؛ لم يُخرِّجا حديثَه في «الصَّحيحَين»...)[هق٤/١٠٥] إلى آخر كلامه، وقد غلَّط الحاكمَ في

(١) انظر «هُدى الساري» (ص٢٤٣).

(٢) في النسخ: (حزن بن عمرو بن وهب)، والمثبت موافق لما في مصادر ترجمته؛ «الطبقات الكبرى» (٦/١٠٠)، «الاستيعاب» (ص٦٨٧)، وغيرهما.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٨٤).

(٤) انظر «المدخل إلى الإكليل» (ص٣٨).

ذلك جماعةٌ؛ منهم: ابن طاهر المقدسيُّ، والحازميُّ، ونُقِضَ ذلك عليه بما نحن فيه؛ وهو حديث المسيَّب بن حَزْن في وفاة أبي طالب مع أنَّه لا راويَ عنه غيرُ ابنه سعيد[١]، ولمَّا نقل النَّوويُّ كلامَ الحاكمِ؛ قال: (ولعلَّه أراد من غير الصَّحابة، والله أعلم)[شرح مسلم١/١٦١].

قوله: (**لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ**): (أبو طالب): تقدَّم أنَّ اسمَه عبدُ مناف، وعليه اقتصر السُّهيليُّ في «روضه»[٢]، وقال بعضُهم: (اسمُه كنيتُه)، وقال شيخنا: (وقال[٣] أبو القاسم المغربيُّ[٤] الوزيرُ: اسمُه عمرانُ)[التوضيح١٠/١١٤] انتهى، ولا يصحُّ[٥]، وقد تُوُفِّيَ أبو طالب وقد أتت للنَّبيِّ ﷺ تسعٌ وأربعون سنةً وثمانيةُ أشهرٍ وأحدَ عشرَ يومًا، قاله ابن فارس[٦]، وقيل: قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل غير ذلك، قال بعضهم[٧] في وفاة أبي طالب: (وقيل: في النِّصف من شوَّال من السَّنة العاشرة، وقال ابن الجزَّار: قبل هجرته بثلاث سنين، وماتت خديجة بعد ذلك بثلاثة أيَّام، وقيل: بخمسةٍ في رمضان، وقيل: ماتت قبل الهجرة بخمسٍ، وقيل: بأربع سنين، وقيل: بعد الإسراء) انتهى، وبعدَه[٨] بثلاثة أيَّام خديجةُ، وقيل: تُوُفِّيَت قبله بخمسةٍ وثلاثين يومًا[٩]، وقيل غير ذلك، فكان[١٠] رسول الله ﷺ يسمِّي ذلك العام عامَ الحزن/. [١/١٨٣أ]

قوله: (**فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ**): هو عمرو بن هشام، فرعون هذه الأمَّة، كافرٌ معروفٌ، قُتِل ببدرٍ على كُفره.

---

(١) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/١٠٥).

(٢) انظر «الروض الأُنُف» (١/١٣٢).

(٣) (وقال): ليس في (ب).

(٤) في (أ) و(ج) تبعًا لـ«التَّوضيح»: (المعري)، وفي هامشهما: (لعلَّه: المغربيُّ)، هو الموافق لما في المصادر.

(٥) (ولا يصحُّ): ليس في (ج)، وفي (ب): جاءت قبل قوله: (انتهى)، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧/٣١٦): (وزعمتِ الرَّوافض أنَّ اسمَ أبي طالب عِمران، وأنَّه المراد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقد أخطؤوا في ذلك كثيرًا، ولم يتأمَّلوا القرآنَ قبلَ أن يقولوا هذا البهتان من القول في تفسيرهم له على غير مرادِ الله تعالى؛ فإنَّه قد ذكر بعد هذه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ فذكر ميلادَ مريمَ بنتِ عِمران عليها السلام، وهذا ظاهرٌ، ولله الحمد).

(٦) انظر «أوجز السير لخير البشر» (ص١٤٩).

(٧) القائل: مُغْلْطاي في «الإشارة إلى سيرة المصطفى»، انظرها في (ص١٣١-١٣٢).

(٨) أي: بعد أبي طالب.

(٩) انظر «الطبقات الكبرى» (١/١٠٣).

(١٠) في (ب): (وكان).

قوله: (**وَعَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ**): هذا أخو أمِّ سلمة أمِّ المؤمنين، وأمُّه عاتكةُ عمَّةُ النَّبيِّ ﷺ، وكان شديدًا على المسلمين، معاديًا لرسول الله ﷺ، أسلم قُبَيل الفتح هو وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطَّلب[١]، رُمِيَ عبدُ الله هذا بسهم يوم الطَّائف، فقتله شهيدًا، رضي الله عنه[٢].

قوله: (**أَشْهَدْ**): هو بجزم الدَّال، جزاء (قُلْ)، ويجوز رفعه[٣].

قوله: (**يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ**): هو بفتح أوَّله، وكسر الرَّاء.

قوله: (**آخِرَ**): هو بنصب (آخرَ).

قوله: (**وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**): صريحُه: أنَّه لم يُسلِم، وهذا النَّفي محصورٌ، فهو مقبولٌ، وكذا الآيةُ فيها ذلك[٤]، وهو أنَّه لم يُسلِم، وفي «سيرة ابن إسحاق»: (فلمَّا تقارب من أبي طالب الموتُ؛ نظر العبَّاس إليه يحرِّك شفتيه، فأصغى[٥] إليه بأذنه، فقال: يا ابن أخي؛ والله لقد قال أخي الكلمةَ التي أمرتَه بقولها، فقال رسول الله ﷺ: «لم أسمع»)[٦]، كذا في رواية ابن إسحاق أنَّه أسلم عند الموت.

وقد رُوِيَ: أنَّ عبد الله بن عبد المطَّلب وآمنة بنت وهب أسلما أيضًا، وأنَّ الله أحياهما له، فآمنا به، ويُروى ذلك في حقِّ جدِّه، وهي رواياتٌ لا مُعوَّل عليها[٧]، والصَّحيح من ذلك ما في «الصَّحيح»، وفيه أيضًا: أنَّه ذُكِر عنده عمُّه أبو طالب، فقال: «لعلَّه تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيُجعلَ في ضحضاحٍ من النَّار»[ح٣٨٨٥]، وعنه عليه الصلاة والسلام أنَّه قال: «أهون أهل النَّار عذابًا أبو طالب، وهو مُنتَعل بنعلين يغلي منهما دماغُه»[٨]، وقد روينا في «مسند أحمد» عن عليٍّ[ح ٧٥٩]: أنَّه أتى النَّبيَّ ﷺ فقال: إنَّ أبا طالب قد مات، فقال له ﷺ: «اذهب؛ فوارِه»، قال: إنَّه مات مُشرِكًا[٩]، قال: «اذهبْ؛ فوارِه...» الحديث، وروينا[١٠]

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٨١١).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٨٢).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) يعني: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى﴾ [التوبة: ١١٣].

(٥) في (ب): (فأتبع)، وليس بصحيح.

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٣١/٢).

(٧) انظر «عيون الأثر» (٢٢٨/١).

(٨) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢١٢) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٩) في (ب): (بشرط)، وليس بصحيح.

(١٠) زيد في (ب): (قد).

فيه أيضًا عن أبي رُزَين[ح ١٦١٨٩] قال: قلت: يا رسول الله، أين أمِّي؟ قال: «أمُّك في النَّار»، قلت: أين مَن مضى مِن أهلك؟ قال: «أما ترضى أن تكون أمُّك مع أمِّي؟»[حم ١٦١٨٩]، وفي «مسلم»: «استأذنت ربِّي في أن أستغفر لها، فلم يُؤذَن لي»[م(٩٧٦)(١٠٨)]، [وفي «مسلم» عن أنس: أنَّ رجلًا قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: «في النَّار»، قال: فلمَّا قفا؛ دعاه، فقال: «إنَّ أبي وأباك في النَّار»، انتهى[م٢٠٣]، وهذا الرجل هو أبو رَزِين العقيليُّ، وقيل: حُصَين والد عمران(١)، وفي ذلك نظر؛ لأنَّ والد أبي رَزِين اسمُه(٢) عامر بن صبرة أسلم(٣)، وكذا الحُصَينُ(٤)، والله أعلم](٥)، وغير ذلك من الأحاديث.

وذكر بعض أهل العلم ما حاصله: أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يزل راقيًا في المقامات السَّنيَّة صاعدًا في الدَّرجات العليَّة إلى أن قبض الله روحه الطَّاهرةَ إليه، وأزلفه بما خصَّه به لديه مِن الكرامة حين القدوم عليه، فمن الجائز أن تكون هذه درجةٌ حصلت له بعد أن لم تكنْ، وأن يكون الإحياءُ والإيمانُ مُتأخِّرًا عن تلك الأحاديث، فلا تعارُض(٦).

وقال السُّهيليُّ: (شهادة العبَّاس لأبي طالب لو أدَّاها بعدما أسلم؛ كانت مقبولةً؛ لأنَّ العدل إذا قال: سمعتُ، وقال مَن هو أعدلُ منه: لم أسمع؛ [أُخِذَ] بِقولِ مَن أثبت السَّماع، ولكنَّ العبَّاسَ شهد بذلك قبل أن يُسلِم)، وفي هذا نظرٌ، وقد تعقَّبه السُّهيليُّ نفسُه: (مع أنَّ الصَّحيح مِن الأثر قد أثبت لأبي طالب الموافاة على الكفر والشِّرك، وأثبت نزول هذه الآية فيه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾... الآية [التوبة: ١١٣]، وثبت في «الصحيح» أيضًا: أنَّ العبَّاس قال: يا رسول الله؛ إنَّ أبا طالب كان يحوطك، وينصرك، ويغضب لك، فهل ينفعه ذلك؟ قال: «نعم؛ وجدته في غَمَراتٍ مِن النَّار، فأخرجتُه إلى ضحضاحٍ»[م(٢٠٩)(٣٥٨)]، وفي

(١) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٤٢٥-٤٢٧).

(٢) (اسمه): ليس في (ب).

(٣) أخرج الإمام أحمد في «المسند» (١٦١٨٤)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٥/١١١)، وابن ماجه (٢٩٠٦) عن أبي رزين العقيلي: أنَّه أتى النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا رسول الله؛ إنَّ أبي شيخٌ كبيرٌ لا يستطيع الحجَّ ولا العمرة ولا الظعن، قال: «حجَّ عن أبيك واعتمر»، وانظر «أسد الغابة» (٣/٢١).

(٤) هذا يوهم أنَّ السائل هو عمران بن الحصين، ولكن سبق في كلامه أنَّ السائل هو الحصين والده، وهو مختلف في صحبته وإسلامه، انظر «أسد الغابة» (١/٥٧٥)، «الإصابة» (١/٣٣٧)، ولكن مع القول بإسلامه لا يمنع كونه السائل؛ لأنَّ والده عبيدًا لم يُذْكَر له إسلام.

(٥) ما بين معقوفين جاء في (ب): بعد قوله: (قبض الله روحه الطاهرة).

(٦) انظر «عيون الأثر» (١/٢٣٠).

«الصَّحيح» أيضًا: «فيُجعل في ضحضاحٍ من النَّار...»[ح٣٨٨٥،م٢١٠]) فذكر الحديث، قال: (وفي رواية يونس ابن بكير عن ابن[١] إسحاق[٢] زيادةٌ، وهي أنَّه قال: «يغلي منها دماغه حتَّى يسيل على قدميه»[ابن إسحاق٢٢٣])، [الروض٢/١٧٠] انتهى.

وذكر السُّهيليُّ: (أنَّ الحارث بن عبد العزَّى والدَه من الرَّضاعة قدم عليه مكَّة وأسلم، وحسن إسلامه، في خبرٍ ذكره من طريق يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، عن أبيه، عن رجال من بني سعد بن بكر[٣])[الروض١/١٨٥]، انتهى.

وأمَّا حليمة؛ فأثبت غيرُ واحدٍ إسلامَها، وأفرده بالتأليف شيخُ شيوخي مُغُلْطاي[٤]، وعندي منه نسخةٌ، وأنكره شيخ شيوخنا الحافظ الدِّمياطيُّ[٥]، ورأيت إنكاره أيضًا بِخَطِّ أبي حيَّان النَّحويِّ على «معجم الطَّبرانيِّ الكبير» عند ذكرها في (النِّساء)، ذكره لنفسه، ولم يذكره عن الدِّمياطيِّ، والله أعلم[٦].

قوله: (أَمَ وَاللهِ): كذا في هامش أصلنا[٧]، وفي الأصل: (أما)، وكلاهما صحيح، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (هكذا ضبطناه «أمَ» من غير ألفٍ بعد الميم، وفي كثير مِن الأصول أو أكثرِها: «أَمَا والله» بألفٍ بعد الميمِ، وكلاهما صحيحٌ، قال الإمام أبو السَّعادات هبةُ الله بن عليِّ بن مُحَمَّد العلويُّ الحسنيُّ المعروف بابن الشَّجَرِيِّ في كتابه «الأمالي»: «ما» المزيدةُ للتَّوكيد، ركَّبوها مع همزة الاستفهام، واستعملوا مجموعَهما على وجهين؛ أحدهما: أن يراد به معنى: «حقًّا»، في قولهم: أما والله[٨] لَأَفْعَلَنَّ، والآخر: أن يكون افتتاحًا للكلام بمنزلة «أَلَا» كقولك: أَمَا إنَّ زيدًا منطلقٌ، وأكثر ما تُحذَف ألفُها إذا وقعَ بعدَها القَسَمُ؛ ليدُلُّوا على شِدَّة اتِّصال الثَّاني بالأوَّل؛ لأنَّ الكلمةَ إذا بقيتْ على حرفٍ؛ لم تقُمْ بنفسها، فعُلِمَ بحذف ألف «ما» افتقارُها إلى الاتِّصال بالهمز) انتهى[٩]، والله أعلم.

---

(١) في (ب): ضُرِب على (ابن).

(٢) زيد في (ب): (بن)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «سيرة ابن إسحاق» (ص٢١٨).

(٤) سمَّاه «التُّحفة الجسيمة في إسلام حليمة»، كما سيأتي تصريح المصنِّف به قبل الحديث (٢٦٤٤).

(٥) انظر «السيرة النبويَّة» للدمياطيِّ (ص٣٦).

(٦) قوله: (والله أعلم): جاء في النسخ سابقًا بعد قوله: (ذكرها في النساء)، ولعلَّ موضعها هنا هو الصواب؛ وذلك لأنَّ الجملة التي قبلها مستدركة في (أ).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٨) في (ب) و(ج): (وأريه)، وهو تحريف.

(٩) «المنهاج شرح مسلم» (١/١٦٢)، وانظر «أمالي ابن الشجري» (٢/٢٩٦-٢٩٧).

قوله: (فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى[١]: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾... الآيَةَ [التَّوبة: ١١٣]): إن قلت: قد استغفر الشَّارع صلى الله عليه وسلم[٢] لهم يوم أُحُد، فقال: «اللَّهمَّ؛ اغفر لقومي، فإنَّهم لا يعلمون»[٣]؟ قيل: استغفاره لقومه مشروطٌ بتوبتهم من الشِّرك، كأنَّه أراد الدُّعاء لهم بالتَّوبة، وقد جاء في رواية: «اللهمَّ؛ اهدِ قومي»[٤]، وقيل: أراد: مغفرةً تصرف عنهم عقوبة الدُّنيا من المسخ وشبهه، وقيل: تكون الآية تأخَّر نزولها، فنزلت بالمدينة ناسخةً للاستغفار للمشركين، فيكون [سبب نزولها] متقدِّمًا، والنزول مُتأخِّرًا، لا سيَّما و(براءة) مِن آخر ما أُنزِل، والله أعلم[٥].

٨١- بابُ الجَرِيدِ عَلَى القَبْرِ

وَأَوْصَى بُرَيْدَةُ الأَسْلَمِيُّ أَنْ يُجْعَلَ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَانِ.

وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ فُسْطَاطًا عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: انْزِعْهُ يَا غُلَامُ؛ فَإِنَّمَا يُظِلُّهُ عَمَلُهُ.

وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ: رَأَيْتُنِي وَنَحْنُ شُبَّانٌ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ وَإِنَّ أَشَدَّنَا وَثْبَةً الَّذِي يَثِبُ قَبْرَ عُثْمَانَ ابْنِ مَظْعُونٍ حَتَّى يُجَاوِزَهُ.

وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: أَخَذَ بِيَدِي خَارِجَةُ فَأَجْلَسَنِي عَلَى قَبْرٍ، وَأَخْبَرَنِي عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ أَحْدَثَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَجْلِسُ عَلَى القُبُورِ.

(بابٌ الجَرِيدُ عَلَى القَبْرِ)... إلى (كِتَاب فَرْضِ الزَّكَاةِ)

فائدةٌ: إن قلت: لِمَ خصَّ الشَّارعُ وبُريدةُ بَعْدَه الجريدَ دون غيره من سائر النَّبات والثِّمار؟ والجواب: أنَّها[٦] أطول الثمار بقاءً، فتطول مدَّة التخفيف، وهي شجرة طيِّبة، سمَّاها الله تعالى[٧]، وشبَّهها النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بالمؤمن[٨]، وقد تقدَّم وجه الشبه -والله أعلم- في (كتاب العلم)[ج٦١].

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فيه).

(٢) (الصَّلاة): ليس في (ب).

(٣) أخرجه البخاريُّ (٣٤٧٧)، ومسلم (١٧٩٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (١٣٧٥)، من حديث عبد الله بن عبيد، هو مرسل.

(٥) الكلام بتمامه للسهيلي في «الروض الأُنُف» (٢/١٧٠).

(٦) في (أ) و(ب): (أنهما)، ولعلَّ التثنية على إرادة (الجريدتين) في وصية بريدة.

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

(٨) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٦١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٨١١)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وأمَّا الغراس على المقابر؛ فقال صاحب «الأنوار» من الشافعيَّة: (يكره تجصيص القبر، والكتابة، والمِظَلَّة، والبناء، والغراس)[الأنوار١/١٢٤]، انتهى، وفي الغراس نظر، والله أعلم.

قوله: (وَأَوْصَى بُرَيْدَةُ الأَسْلَمِيُّ...) إلى آخره: (بُريدة) هذا: هو ابن الحُصَيْب -بضمِّ الحاء وفتح الصاد المهملتين، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ مُوحَّدة- ابن عبد الله بن الحارث بن الأعرج الأسلَميُّ، أبو عبد الله، ويُقال: أبو سهل، وقيل[(١)]: أبو الحُصَيب، وقيل: أبو ساسان، أسلم حين مرَّ به عليه الصلاة والسلام مهاجرًا، ثمَّ قدم المدينة قبل الخندق، ثمَّ نزل البصرةَ، ثمَّ مَرْوَ، تُوُفِّيَ سنة (٦٣هـ)[(٢)]، أخرج له الجماعة، وأحمد في «المسند»[(٣)].

قوله: (أَنْ يُجْعَلَ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَتَانِ[(٤)]): (يُجعَل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(جريدتان): مَرْفوعٌ [نائب] فاعل، وعلامة الرفع فيه الألف؛ لأنَّه مثنَّى.

قوله: (فُسْطَاطًا): (الفُسطاط): تقدَّم ما هو، وما فيه من اللُّغَات[قبل ح٩٧٠].

قوله: (عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): قال شيخُنا الشَّارحُ: (هو عبد الرَّحمن بن أبي بكر، كما بيَّنه عبد الحقِّ في «جمعه»)[التوضيح١٠/١٢٠]، انتهى، وقال بعض حُفَّاظ المِصْريِّين: (هو عبد الرَّحمن بن زيد ابن الخطَّاب، ابن عمِّ عبد الله بن عمر)، انتهى، وهذا لا أعرف له ترجمةً، والظاهر أنَّه تُوُفِّيَ صغيرًا[(٥)]، والله أعلم.

وعبد الرَّحمن الأوَّل: شقيقُ عائشةَ رضي الله عنها، أسلم قبل الفتح، قَتلَ يوم اليمامة سبعةً؛ منهم مُحَكِّم

---

(١) في (ج): (ويقال).

(٢) في النسخ: (٢٣)، وليس بصحيح، والمثبت من ترجمته في الحديث (٥٥٣) و(٥٩٤)، وهو الموافق لما في مصادر ترجمته.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٤)، «تهذيب الكمال» (٤/٥٣).

(٤) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (جريدان).

(٥) كلامه هذا إنَّما هو في (عبد الرحمن بن سعيد بن زيد) لا في (عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّاب) وذلك أنَّ العبارة كانت في (أ) قبل الإصلاح: (وقال بعض حُفَّاظ المِصْريِّين: «هو عبد الرَّحمن بن سعيد بن زيد»)، وهو قول الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٢٨٦)، أمَّا في «الفتح»؛ فقال (٣/٢٦٤-٢٦٥): (عبد الرحمن: هو ابن أبي بكر الصِّدِّيق، بيَّنه ابنُ سعدٍ في روايته له موصولًا مِن طريق أيُّوب بن عبد الله بن يسار قال: مرَّ عبدُ الله بن عمر على قبرِ عبدِ الرحمن بن أبي بكر أخي عائشة وعليه فسطاط مضروبٌ فقال: يا غلام؛ انزعه؛ فإنَّما يظلُّه عملُه، قال الغلام: تضربني مولاتي، قال: كلَّا، فنزعه، ومِن طريقِ ابن عَون عن رجلٍ قال: قَدِمت عائشةُ ذا طوى حين رفعوا أيديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر، فأمرت بفسطاط فضُرِبَ على قبره ووكلت به إنسانًا وارتحلتْ، فقَدِمِ ابنُ عُمَرَ...؛ فذكر نحوه).

اليمامة، روى عنه ابن أخيه القاسم، وأبو عثمان النَّهْديُّ، تُوُفِّيَ سنة (٥٣هـ)، روى له الجماعة، وأحمد في «المسند»(١).

قوله: (انْزِعْهُ يَا غُلَامُ): (انزِعه): بهمزة وصل، وكسر الزاي، ثلاثيٌّ، والغلام المنادَى لا أعرف اسمه.

قوله: (وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ): هو خارجة بن زيد بن ثابت الفقيهُ، أبو زيد الأنصاريُّ، عن أبيه وأسامةَ بن زيد، وعنه: ابنُه سليمان، والزُّهريُّ، وأبو الزناد، ثقةٌ إمامٌ، تُوُفِّيَ سنة (٩٩هـ)، قاله في «الكاشف»[١٣٤٤]، وفي «الوَفَيَات» جزم بمئة، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (رَأَيْتُنِي): هو بضمِّ التاء، وهذا ظاهرٌ، أي: رأيتُ نفسي.

قوله: (وَثْبَةً): (الوثبة): الطَّفْرة(٣).

قوله: (قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ): تقدَّم أنَّه بالظاء المعجمة، وقد تقدَّم مع ترجمةٍ قليلةٍ[ح١٢٤٣].

قوله: (وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ): هو بفتح الحاء، وكسر الكاف، وهو عثمان بن حكيم بن عباد(٤) الأنصاريُّ الأوسيُّ، أبو سهل المدنيُّ، ثمَّ الكوفيُّ، عن أبي أمامة بن سهل، وسعيد بن المسيَّب، وعامر بن سعد، وسعيد بن جبير، وطائفةٍ، وعنه: الثَّوريُّ، وعليُّ بن مُسْهِر، وهُشَيْم، ويَعلى بن عُبَيد، قال ابن المدينيِّ: (له نحوُ عشرين حديثًا)، وقال أحمدُ وابنُ مَعِين: (ثقة)، علَّق له البخاريُّ، وأخرج له مسلمٌ والأربعةُ(٥).

قوله: (أَخَذَ بِيَدِي خَارِجَةُ فَأَجْلَسَنِي عَلَى قَبْرٍ، وَأَخْبَرَنِي عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ): أمَّا (خارجة) فقد تقدَّم الكلامُ عليه أعلاه، قال الدِّمياطيُّ: (لم يدرك خارجةُ بن زيد بن ثابت عمَّه يزيدَ بنَ ثابت)، وقال شيخنا العراقيُّ فيما رأيته عنه بِخَطٍّ مُعتَمَد عليه: (قد أشار إلى ذلك البخاريُّ في «التاريخ الصغير» فقال: فإن صحَّ قول موسى بن عقبة: إنَّ يزيد بن ثابت قُتِل أيَّام اليمامة في عهد أبي بكر؛ فإنَّ خارجة لم يدرك يزيد[الأوسط١/١٢٢]؛ يعني: عمَّه، تُوُفِّيَ خارجةُ سنة مئة، أو تسع وتسعين)، انتهى،

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٦)، «تهذيب الكمال» (١٦/٥٥٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٨).

(٣) في (ب) و(ج): (الظفرة)، وهو تصحيف.

(٤) في النسخ: (غياث)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» (٦/١٤٧) «تهذيب الكمال» (١٩/٣٥٥).

وعُمْر خارجةَ إذ ذاك سبعون سنةً، وقال ابنُ عبد البَرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة يزيد/: (إنَّ خارجة [١/١٨٣ب] روى عنه، ولا أحسب سمع منه)[الاستيعاب ٧٦٠]، وقال المِزِّيُّ في «التهذيب»: (إنَّه سمع منه، وقيل: لم يسمع منه)، انتهى[(١)]، وقال الذَّهبيُّ: (إنَّ خارجة لم يسمع منه)، وفي «التذهيب» ذكر كلامَ البخاريِّ بنحو[(٢)] ما ذكره العراقيُّ عنه، انتهى[(٣)]، والذي يظهر عدمُ سماعه منه، والله أعلم.

قوله: (إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ): (كُرِه): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

١٣٦١- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا؛ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ؛ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»، ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ): قال المِزِّيُّ في «أطرافه» في تطريف هذا الحديث: (يحيى بن يحيى)[تحفة ٥/٢٤] انتهى[(٤)] يعني به: يحي بن يحي بن بكر[(٥)] التميميَّ، أبا زكريَّا النيسابوريَّ، أحد الأعلام، مشهور الترجمة، عن مالكٍ وزهيرِ بن معاوية، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وغيرُهما، قال أحمد: (ما أخرجَتْ خراسانُ بعد ابنِ المبارك مثلَه)[العلل ٣/٤٣٧]، وقال ابن راهُوْيَه: (ما رأيتُ مثلَه، ولا رأى مثلَ نفسِه) انتهى، فقيهٌ ثبتٌ إمامٌ، صاحب حديثٍ وليس بالكثير، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٦هـ)[(٦)]، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وليس ليحيى بن يحيى اللَّيثيِّ راوي «المُوطَّأ» في الكتب السِّتَّة شيءٌ[(٧)]، والله أعلم.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٩٨-٩٩).

(٢) في (ب): (نحو).

(٣) انظر «تهذيب التهذيب» (١/٧٠).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٢٦٦): (نسبه أبو نُعَيم في «المستخرج»: يحيى بن جعفر، وجزم أبو مسعود في «الأطراف» -وتبعه المِزِّيُّ- بأنَّه يحيى بن يحيى، ووقع في رواية أبي عليٍّ ابن شبُّويه عن الفِرَبْرِيِّ: «حدثنا يحيى بن موسى»، وهذا هو المعتمد).

(٥) في النسخ: (بُكير)، وكذا ورد في «تهذيب التهذيب» (٤/٣٩٧)، والمثبت من «تهذيب الكمال» (٣٢/٣١) و«تذهيب التهذيب» (١٠/٤٧) و«الكاشف» (٣/٢٥٧) و«تقريب التهذيب» (ص٥٩٨) وغيرهم.

(٦) في النسخ: (٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣١)، «الكاشف» (٣/٢٥٧).

(٧) انظر «تذهيب التهذيب» (١٠/٥٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٩٩).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعاوِيَةَ): هو الضريرُ مُحَمَّدُ بن خازم؛ بالخاء المعجمة، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١٠].

قوله: (عنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ): تقدَّم الكلام أنَّهما من أهل القبلة، وقد عُيِّن أحدُهما، ولا يصحُّ، وأنَّ هذه القصَّة كانت بالمدينة[ح٢١٦]، وقد جرت للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قصَّةٌ تشبه هذه مذكورةٌ في آخر «صحيح مسلم» في (غزوة بُواط)[م٣٠١٢]، وتقدَّم قوله: (وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ)، وتقدَّم: (لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ)(١)، والروايات فيه، وتقدَّم الكلام على (النَّمِيمَةِ)، وما يتعلَّق بذلك، وحدَّ الغزاليُّ النميمةَ، وقد أقرَّه ولم يعترضه(٢) النَّوويُّ(٣)، وتقدَّم ما قاله شيخنا في أنَّ الجريدتين أورَقَتا من ساعتهما، وأنَّه عليه الصلاة والسلام فرح بذلك وقال: «خُفِّفَ عنهما بسبب شفاعتي»، وتقدَّم تسبيح الأشياء[ح٢١٦].

قوله: (بِنِصْفَيْنِ): تقدَّم أنَّ الباء زائدةٌ(٤).

٨٢- بابُ مَوْعِظَةِ المُحَدِّثِ عِنْدَ القَبْرِ، وَقُعُودِ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ

وَقَوْلُهُ: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [المعارج: ٤٣] ﴿الْأَجْدَاثِ﴾: القُبُورُ، ﴿بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ٤]: أُثِيرَتْ، بَعْثَرْتُ حَوْضِي: جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ، الإِيفَاضُ: الإِسْرَاعُ، وَقَرَأَ الأَعْمَشُ: ﴿إِلَى نَصِبٍ﴾ [المعارج: ٤٣]: إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ يَسْتَبِقُونَ إِلَيْهِ، وَالنُّصْبُ: وَاحِدٌ، وَالنَّصْبُ: مَصْدَرٌ، يَوْمُ الخُرُوجِ مِنَ القُبُورِ. ﴿يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦]: يَخْرُجُونَ.

قوله: (الإِيفَاضُ: الإِسْرَاعُ): هو بكسر الهمزة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (وَقَرَأَ الأَعْمَشُ: ﴿إِلَى نَصِبٍ﴾(٥) [المعارج: ٤٣]): هو بفتح النُّون، وكسر الصاد، كذا هو مضبوط في أصلنا بالقلم، وفي نسخة هي على هامش أصلنا: ﴿نُصْب﴾؛ بضمِّ النُّون(٦)، وإسكان الصاد، وقال شيخنا الشَّارح: (في «المعاني» للفرَّاء: قرأ الأعمش وعاصم(٧): ﴿إِلَى نَصْبٍ﴾ بفتح

---

(١) قال الشارح في «العقد الغالي» (ص٤١): (إنَّما عُذِّب في القَبر بالبول؛ لأنَّه مقدِّمة الصلاة، فناسب أن يعذَّب بالمقدِّمة).

(٢) في النسخ: (استحسنه)، والمثبت موافق لما سيأتي في كلام المصنِّف قبل الحديث (١٣٧٨)، فإنَّه في ذلك الموضع كان في (أ): (استحسنه)، ثمَّ ضرب عليه المصنِّف، وكتب المثبت.

(٣) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٢/٢٩٥-٢٩٦)، «الأذكار» (ص٥٦٠).

(٤) لم يتقدَّم.

(٥) كذا في النُّسخ و(ق)، ورواية «اليونينيَّة»: ﴿نَصْبٍ﴾.

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٧) يعني: في رواية شعبة عنه، انظر «السبعة» (ص٦٥١)، «الحجَّة» (٦/٣٢٢)، «حجة القراءات» (ص٧٢٥).

النُّون؛ يريد: إلى شيء مَنْصوبٍ، وقرأ زيد بن ثابت: (نُصب[١])؛ بضمِّ النُّون[٢])[التوضيح ١٠/١٢٧]، انتهى، وفي نسخةٍ في الأصل: (وقرأ الأعمش: (إلى نَصْب)) بفتح النُّون، وسكون الصاد بالقلم، وفي الهامش: بضمِّهما بالقلم.

واعلم أنَّ جملة ما في ذلك من القراءات: العامَّة: ﴿إِلَىٰ نَصَبٍ﴾ بالفتح، وإسكان الصاد، وابن عامر وحفص: بضمَّتَين[٣]، وأبو عمران الجونيُّ ومجاهد: بفتحتين[٤]، والحسن وقتادة: بضمَّة وسكون[٥]، **فالأولى**[٦]: هو اسمٌ مفرد؛ بمعنى: العلم المنصوب الذي يسرع الشخص نحوه، وقال أبو عمرو: هو شبكة الصائد يسرع إليها عند وقوع الصيد فيها؛ مخافة انفلاته، **وأمَّا القراءة الثانية**[٧] فتحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنَّه اسم مفرد؛ بمعنى: الصنم المنصوب للعبادة، الثاني: أنَّه جمع (نِصَاب) كـ(كُتُب وكِتَاب)، الثالث: أنَّه جمع «نَصْب» نحو: (رَهْن ورُهُن)، و(سَقْف وسُقُف)، وجمع الجمع: أنصاب، **وأمَّا الثالثة**[٨] فـ(فَعَل) بمعنى: مفعول؛ كـ(القَنَص)، **والرابعة**[٩]: تخفيفٌ من الثانية[١٠]، هذا ما فيها من القراءات متواترةٍ وشاذَّةٍ، ولم أَقِفْ فيها على قراءةٍ للأعمش -والله أعلم- إلَّا ما ذكره شيخنا عن الفرَّاء، والله أعلم.

وفي السَّبعة منها: ما قرأه ابن عامر وحفص: ﴿إِلَىٰ نُصُبٍ﴾ بضمِّ النُّون والصاد، والباقون: بفتح النُّون، وإسكان الصاد، هذا على ما عليه[١١] «التيسير» و«الشاطبيَّة»[١٢]، والله أعلم.

---

(١) في (أ) مضبوطًا: (نُصْب)، وفي «معاني القرآن»: ﴿نُصُبٍ﴾؛ بضمَّتين، وعزا ابنُ عطيَّة في «المحرَّر» (١٥/١٠٩) لزيد ابن ثابت قراءته بضمَّتين.

(٢) زيد في (ب): (وإسكان الصاد)، «معاني القرآن» (٣/١٨٦).

(٣) انظر «السبعة» (ص٦٥١)، «الحجَّة» (٦/٣٢٢)، «حجة القراءات» (ص٧٢٥).

(٤) انظر «المحرَّر» (١٥/١٠٩)، «البحر المحيط» (١٠/٢٧٧).

(٥) هي في «القراءات الشاذَّة» (ص١٦١) منسوبة لأبي العالية، وانظر «المحرَّر» (١٥/١٠٩)، «البحر المحيط» (١٠/٢٧٧).

(٦) أي: ﴿نَصَبٍ﴾.

(٧) أي: ﴿نُصُبٍ﴾.

(٨) أي: (نَصَبٍ).

(٩) أي: (نُصْبٍ).

(١٠) انظر «البحر المحيط» (١٠/٢٧٧)، «الدرُّ المصون» (١٠/٤٦٤).

(١١) (عليه): ليس في (أ).

(١٢) انظر «التيسير في القراءات السبع» (ص١٦٧)، «الشاطبية» (ص٨٧).

قوله: (وَالنُّصْبُ: وَاحِدٌ، وَالنَّصْبُ: مَصْدَرٌ)، الأوَّل: بضمِّ النُّون، وإسكان الصاد، والثانية: بفتح النُّون، وإسكان الصاد، كذا أيضًا[(١)] في أصلنا بالقلم، وعلى الأوَّل (صح)[(٢)].

١٣٦٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَقَعَدَ، وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ، فَنَكَسَ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ العَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ؛ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ؛ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ؛ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ؛ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾... الآيَةَ [الليل: ٥].

قوله: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا[(٣)] جَرِيرٌ عنْ مَنْصُورٍ): أمَّا (عثمان) فهو ابن أبي شيبة الحافظ، أخو الحافظ أبي[(٤)] بكر ابن أبي شيبة، وقد قدَّمتُ ترجمتَه، وأنَّ له ترجمةً في «الميزان»[(٥)][ح١٢٣]، وأمَّا (جرير) فهو ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٧٠]، وبغير ترجمة مرارًا، وأمَّا (منصور) فهو ابن المعتمر، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٧٠].

قوله: (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمنِ): هذا هو السُّلَميُّ؛ بضمِّ السِّين، وفتح اللام، مشهورٌ، واسمُه عبد الله ابن حَبِيب -بفتح الحاء المهملة، وكسر المُوَحَّدة- ابن رُبَيِّعة؛ بالتصغير، الإمامُ المقرئ، عن عُمرَ، وعثمانَ، وغيرِهما، وعنه: عاصمُ بن أبي النَّجود وأبو إسحاق، وأَقْرأَ دَهْرًا، تُوُفِّيَ سنة ثلاثٍ وسبعين تقريبًا، أخرج له الجماعة[(٦)].

قوله: (فِي جَنَازَةٍ): صاحب هذه الجنازة لا أعرفه.

قوله: (فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ): (البَقيع): بفتح المُوَحَّدة، مشهورٌ جدًّا، وهو مَدْفَن أهل المدينة،

---

(١) في (ب): (الصاد أيضًا وكذا).

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/٢٦٨): (كذا وقع، والذي في «المعاني» للفرَّاء [٣/١٨٦]: «النَّصب والنُّصب واحدٌ، وهو مصدرٌ، والجمع: الأنصاب»، وكأنَّ التَّغيير من بعض النَّقلة).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

(٤) في (ب): (أبو)، وليس بصحيح.

(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/٣٥) وصحَّح عليه.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٠٨)، «الكاشف» (٢/٧٦).

و(الغَرْقَد) بفتح الغين المعجمة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ قاف مفتوحة، ثمَّ دال مهملة: هو شجر العوسج، واحده: غَرْقَدَة[١].

قوله: (وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ): هي بكسر الميم، وإسكان الخاء المعجمة، ثمَّ صاد مفتوحة، ثمَّ راء، ثمَّ تاء التأنيث: ما يختصره الإنسان بيده فيمسكه، من عصًا، أو عُكَّازة، أو مِقْرَعَة، أو قضيب، وقد يتَّكئ عليه[٢].

قوله: (يَنْكُتُ): هو بالمُثَنَّاة فوق في آخره، فإيَّاك أن تُثَلِّثها، أي: يؤثِّر بها في الأرض[٣].

قوله: (مَنْفُوسَةٍ) أي: مولودة.

قوله: (إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا): (كُتِب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(مكانُها): قائمٌ مقام الفاعل مَرْفوعٌ.

قوله: (إِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً): هما منصوبان منوَّنان، وعليهما في أصلنا على كلٍّ واحدة: (صح)، وقد رُوِيا برفعٍ[٤] منوَّنين[٥]، وإعرابهما ظاهر، و(كُتِب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وقوله: (إِلَّا كُتب...) إلى آخره: الظاهر أنَّه شكٌّ من الراوي؛ هل قال هذا أو هذا؟ والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ): هذا الرجل [هو عليٌّ، كما ذكره البخاريُّ في (التفسير)، لكن بلفظ: (قلنا)[ح٤٩٤٧]، وسيأتي هناك أنَّ جابرًا روى: أنَّ سراقة -يعني: ابن جُعْشُم[٦]- سأل عن ذلك][٧][ح٤٩٤٥].

٨٣- بابُ مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ

١٣٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا؛ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ؛ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١٤١/٥)، قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٤٠) بعد أن فسَّر (بقيع الغرقد): (والغرقد نوعٌ من الشوك).

(٢) انظر «النهاية» (٣٦/٢) مادَّة (خصر).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٥٩/٤).

(٤) في (ج): (بالرفع).

(٥) انظر «الكواكب الدراري» (١٣٩/٧)، «التنقيح» (٣٢٨/١)، وبالرفع، أي: كُتِب هي شقيَّة.

(٦) (يعني ابن جعشم): جاءت في (ب) بعد قوله: (سأل عن ذلك).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وزيد فيها: لا أعرفه، وضرب عليها في (أ).

قوله: (عَنْ(١) خَالِدٍ): هذا هو خالد بن مِهران الحذَّاء، أبو المُنازل، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً ببعض الترجمة[ح٧٥].

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللام، وبعد الألف مُوَحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، واسمُه عبدُ الله بن زيد الجَرْميُّ.

١٣٦٤ - وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ فِي هَذَا المَسْجِدِ فَمَا نَسِينَا، وَمَا نَخَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدَبٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ بِرَجُلٍ خُرَاجٌ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: بَدَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ».

قوله: (وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ): هذا حجَّاجُ بن منهال الأنماطيُّ البصريُّ، روى عنه: البخاريُّ وغيرُه، وعن واحدٍ عنه(٢)، وقد أخرج البخاريُّ هذا الحديثَ في (ذكر بني إسرائيل) عن مُحَمَّد -ولم ينسبه- عن حجَّاج هذا[ح٣٤٦٣]، وقد تقدَّم أنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة -والله أعلم-؛ كنظرائه[ح١٤٢]، والله أعلم، وسأذكر الكلام على مُحَمَّد إذا وصلنا إليه إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٣٤٦٣]، وقال(٣) شيخنا العراقيُّ في «النكت»: (يجوز أن يقال: إنَّ البخاريَّ أخذه(٤) عن حجَّاج بن مِنْهال إمَّا بالمناولة، أو في حالة(٥) المذاكرة -على الخلاف الذي ذكره ابنُ الصَّلاح(٦)- وسمعه ممَّن سمعه منه، فلم يستحسن التصريحَ باتِّصاله بينه وبين حجَّاج؛ لما(٧) وقع من تحمُّله عنه، وهو قد صحَّ عنه بواسطة الذي حدَّثه به [عنه]، فأتى به في موضعٍ بصيغة التعليق، وفي موضع آخرَ بزيادة الواسطة...) إلى آخر كلامه[التقييد والإيضاح ١/٤٣٧]، انتهى، ولا أعلم في «البخاريِّ» مكانًا رواه البخاريُّ عن بعض شيوخه بالمناولة كما قدَّمته وإن كانت المناولةُ المقرونةُ بالإجازة صحيحةً، وقد بوَّب البخاريُّ في (كتاب العلم) عليها وأطلق، والله أعلم، وقدَّمت(٨) ما قال الحيريُّ في قول البخاريِّ: (قال لي فلان)

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٤٥٧).

(٣) في (ج): (قال).

(٤) في (ب): (أخذ).

(٥) في (ج): (حال).

(٦) انظر «علوم الحديث» (ص٦٩-٧٠).

(٧) في (ج): (ولما).

(٨) في (ب): (وقد قدَّمتُ).

ما حكمه، وأنَّ المعروفَ خلافُه[قبل ح٦٤]/. [١/١٨٤أ]

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (**عَنِ الحَسَنِ**): هو الحسن بن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا جُنْدُبٌ**): هو بضمِّ الجيم، والدال المهملة، وتُفتَح، ابنُ عبد الله بن سفيان البجليُّ، ثمَّ العَلَقِيُّ، ويُنسَب إلى جدِّه، صحابيٌّ، روى عنه: الحسنُ، وأبو عِمران الجونيُّ، وعبد الملك ابن عُمَير، تُوُفِّيَ سنة (٦٤هـ)، أخرج له الجماعة(١)، وقد تقدَّم[ح٩٨٥].

قوله: (**بِرَجُلٍ خُرَاجٌ**(٢)): هذا الرجل لا أعلم أحدًا سمَّاه.

قوله: (**كانَ بِرَجُلٍ خُرَاجٌ**): هو بضمِّ الخاء المعجمة، وتخفيف الرَّاء، وبعد الألف جيم، كذا في أصلنا مجوَّد بلا خلاف، وكذا ذكره ابن قُرْقُول في (الخاء(٣) المعجمة مع الرَّاء)(٤)، وكذا ضبطه النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (كتاب الإيمان) في هذا الحديث نفسه، وقال: (هو القرحة)[شرح مسلم٢/١٠٦٣]، وكذا ضبطه شيخنا في شرحه(٥)، ورأيت في نسخة صحيحة: (جِراح) بجيم مكسورة، وفي آخره حاء مهملة، وكذا رأيت في أخرى، وأخرى، وأخرى، ورأيته قد ضبطه بعض أصحابنا من المُتأخِّرين في هذا الحديث فقال: (يُروَى بجيم مكسورة، وبخاء معجمة مضمومة)، انتهى(٦)، والله أعلم.

١٣٦٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ».**

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وتقدَّم مُتَرْجَمًا مرَّةً[ح٧].

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**أَبُو الزِّنادِ**): أنَّه بالنون، وأنَّه عبد الله ابن ذكوان، وكذا تقدَّم (**الأَعْرَجِ**): أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، وكذا تقدَّم (**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن ابن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص١١٢)، «تهذيب الكمال» (١٣٧/٥)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢٤٤/٣).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (جِرَاحٌ).

(٣) (الخاء): ليس في (ب).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤٢٤/٢).

(٥) انظر «التوضيح» (١٣٨/١٠).

(٦) «التنقيح» (٣٢٨/١).

قوله: (يَخْنُقُ نَفسَهُ يَخْنُقُها): هما بضمِّ النُّون، تقول: خَنَقَهُ -بفتح النُّون- يَخْنُقُهُ -بضمِّها- خَنِقًا؛ بكسر النُّون وتُسَكَّن[1].

قوله: (وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ): (يطعُن): بضمِّ العين فيهما، وتُفتَح؛ لغتان مشهورتان[2].

٨٤- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى المُنَافِقِينَ وَالاِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ

رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلاة عَلَى المُنَافِقِينَ وَالاِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ): فقوله: (يُكرَه) أي: يحرم؛ لأنَّ الأقدمين يستعملون الكراهة في التحريم، وبه جاء القرآن؛ وهو قوله: ﴿كَانَ سَيِّئَةً[3] عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، وقوله: (على المنافقين): للعلماء في المنافقين قولان مَن هم، سيأتيان إن شاء الله تعالى، و(المشركون) معروفون.

١٣٦٦- حَدَّثَنَا يَحيَى ابنُ بُكَيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنهم أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ؛ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَثَبْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أُبَيٍّ وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟! -أُعَدِّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ- فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخِّرْ عَنِّي يَا عُمَرُ»، فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ؛ قَالَ: «إِنِّي خُيِّرْتُ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ فَغُفِرَ لَهُ؛ لَزِدْتُ عَلَيْهَا»، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَمْكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتِ الآيَتَانِ مِنْ بَرَاءَةَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ إِلَى: ﴿وَهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٠] قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدُ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عَنْ عُقَيْلٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلِم، العالمُ المشهورُ.

قوله: (لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ): تقدَّم الكلام على عبد الله المنافق مُطَوَّلًا[4]، وعلى (ابن أُبَيٍّ

---

(١) انظر «المحكم» (٤/٥٤٠).

(٢) انظر «لسان العرب» مادَّة (طعن).

(٣) كذا مضبوطة في النسخ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وقراءة غيرهم: ﴿سَيِّئُهُۥ﴾، انظر «السبعة» (ص٣٨٠)، «الحجة» (٥/١٠٢)، «حجة القراءات» (ص٤٠٣).

(٤) في (ب): (بطولها).

ابن سلولَ)، وعلى أنَّ (سلول) لا ينصرف؛ للعلميَّة والتأنيث، وأنَّها أمُّه، ومتى هلك، وتقدَّم الكلام على ابنه عبد الله الرَّجل الصَّالح، وأنَّه استُشهِد باليمامة سنة (١٢هـ)[١] في خلافة الصِّدِّيق رضي الله عنه[ح١٢٦٩].

قوله: (**دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللهِ** صلى الله عليه وسلم): (دُعِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رسولُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (**فَغُفِرَ لَهُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وفي نسخة: (**يُغفَر**)[٢] كذلك.

٨٥- بابُ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى المَيِّتِ

١٣٦٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: **مَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا**، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَجَبَتْ»، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى، **فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا**، فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ».

قوله: (**مَرُّوا بِجَنَازَةٍ**): هذه لا أعرف جنازة مَن هي، وكذا صاحب الجنازة الثانية، وقوله[٣]: (مَرُّوا)، وفي نسخة: (مُرَّ)[٤] بالتوحيد، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، فاعلم أنَّ (مرَّ) لازم، فلا يُبنَى منه، إلَّا أنِّي رأيت عن سيبويه أنَّه جوَّز البناء من اللازم.

قوله: (**فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا**): (الثناء): يُستعمَل في الخير لا غير، كذا قال بعضهم[٥]، والصحيح: أنَّه يستعمل في الخير والشرِّ، لكنَّه في الخير أكثر، وأمَّا (النَّثَا) بتقدُّم النُّون مقصور؛ فإنَّه يُستعمَل فيهما[٦].

١٣٦٨- حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، **عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ** قَالَ: قَدِمْتُ المَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ، **فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا**، فَقَالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى، **فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا**، فَقَالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِثَالِثٍ، **فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا** فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقَالَ أَبُو الأَسْوَدِ: فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ

(١) في (ج): (١٣هـ)، وليس بصحيح.
(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٣) في (ج): (قوله).
(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (نثا).
(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٢٣).

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ؛ أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ»، فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «وَثَلَاثَةٌ»، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ»، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ.

قوله: (عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ): هذا هو ظالم بن عمرو، ويقال: عمرو بن ظالم، ويقال: عمرو بن سفيان، وقال الواقديُّ: (عُوَيمِر بن ظُوَيلِم)، الدؤليُّ، ويقال: الدِّيليُّ، البصريُّ قاضيها، عن عمرَ، وأُبيٍّ، وعليٍّ، ومعاذ، وأبي ذرٍّ، والزُّبير، وأبي موسى، وجماعةٍ، وعنه: يحيى بنُ يَعْمَر، وعبدُ الله بن بُرَيدة، وعُمرُ مولى غُفْرة، وغيرُهم، قال أحمدُ العِجْليُّ: (ثقة، وهو أوَّل من تكلَّم في النحو)[معرفة الثقات ١/٤٨٤]، قال الواقديُّ: (أسلم على عهده عليه الصلاة والسلام، وقاتل مع عليٍّ يوم الجمل)، قال ابنُ معين وغيرُه: (مات في طاعون الجارف، سنة تسع وستِّين)(١)، قال الذَّهبيُّ: (كان [من] وجوه الشيعة، قرأ القرآنَ على عليٍّ، وهو أوَّل من وضع مسائلَ النَّحْوِ بإشارة عليٍّ، فلمَّا عرضها على عليٍّ؛ قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، فمِن ثَمَّ سُمِّيَ النَّحْوُ نَحْوًا)[تذهيب ١٠/١٨٢]، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا)، وكذا الثانية، وكذا الثانية: (فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا): على أنَّ (أُثنِيَ) مبنيٌّ للمفعول، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (إنَّه مَنْصوبٌ بنزع الخافض، أي: بخيرٍ وبشرٍّ)[شرح مسلم ٧/٢٢]، وقال ابن مالك في «التَّوضيح على البخاريِّ» كما رأيته فيه في قول(٣) خبَّاب: (فلم يترك إلَّا نمرة)[خ٤٠٨٢]: (إنَّه صفة لمصدر محذوف)، انتهى(٤)، والذي أُثنِيَ عليه خيرًا، وكذا الثاني، وكذا الثالث الذي أُثنِيَ عليه شرٌّ لا أعرفهم، والله أعلم بهم.

٨٦- بابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]

هُوَ الْهَوَانُ، وَالْهَوْنُ: الرِّفْقُ، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [غافر: ٤٥].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٢٥/٢١٠).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٧).

(٣) في النُّسخ: (موت)، وليس بصحيح، والمثبت موافق لمصدره.

(٤) «شواهد التوضيح» (ص٢٣٨)، وتمام كلامه: (وأمَّا قولُه: «فَأُثْنِيَ عليها خيرًا»؛ فأمرُه سَهلٌ؛ لأنَّ «خيرًا» صفةٌ لمصدرٍ حُذِفَ وأُقيمت مُقامَه فَنُصِبَتْ؛ لأنَّ «أُثْنِيَ» مُسْنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور، والتَّفاوُتُ بين الإسناد إلى المصدر، والإسنادِ إلى الجارِّ والمجرور قليلٌ).

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ القَبْرِ): هل عذاب القبر على النفس والبدن، أو على النفس دون البدن، أو على البدن دون النَّفس؟ وهل يشارك البدنُ النَّفسَ في النَّعيم والعذاب أم[1] لا؟ قال ابن قيِّم الجوزيَّة: (وقد سُئِل عن هذه المسألة شيخ الإسلام -يعني: أبا العبَّاس بن تيمية- قال: ونحن نذكر الأجوبة، فقال[2]: بل العذاب والنَّعيم على النَّفس والبدن جميعًا باتِّفاق أهل السُّنَّة، تُنَعَّم وتُعَذَّب منفردةً عن البدن ومُتَّصلةً به، والبدن متَّصل[3] بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مُجتمِعَين، كما تكون الرُّوح مُنفرِدةً عن البدن، وهل يكون النَّعيم والعذاب للبدن بدون الرُّوح؟ هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث والسُّنَّة، وفي المسألة أقوالٌ شاذَّة ليست من أقوال أهل السُّنَّة والحديث) فذكر ذلك... إلى آخره، فإن أردته فانظره من كتاب «الرُّوح» في فصلٍ قال فيه: (وهذا يتَّضح بجواب المسألة)[الروح ٥١]، ثمَّ إنِّي نظرت ذلك في كلام أبي العبَّاس ابن تيمية في المسألة المُفرَدة، وقد سئل عنها، فأجاب عنها في أوراقٍ يسيرةٍ[4]/. [١/١٨٤ب]

قوله: (وَالهَوْنُ: الرِّفْقُ): هو بفتح الهاء، قال الجوهريُّ: (والهون: السَّكينة والوقار).

قوله: (﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا﴾...) الآية [غافر: ٤٦]: اعلم أنَّ هذا العَرْضَ قيل: إنَّما هو على الرُّوح وحده[5]، ويجوز أن يكون مع جزءٍ من البدن، ويجوز أن يكون عليه مع جميع الجسد، فتُرَدُّ إليه الرُّوحُ كما تُرَدُّ عند المساءلة حين يُقعِدُه الملَكان، ويقال له: انظر إلى مقعدك من النَّار، قد أبدلك الله به مقعدًا من الجنَّة، هذا في حقِّ المؤمن، وأمَّا الكافر؛ فإنَّه بالعكس؛ لأنَّ[6] أهل السَّعادة[7] يُعرَضون على الجنان بالخبر الصَّحيح في ذلك[8]، وهل كلُّ مؤمن يُعرَض على الجنان؟ فقيل: ذلك مخصوص بالمؤمن الكاملِ الإيمان، ومَن أراد الله إنجاءَه من النار، وأمَّا مَن أنفذ الله عليه وعيدَه من المُخلِّطين الذين خَلَطوا عملًا صالحًا وآخرَ سيِّئًا؛ فله مقعدان يراهما جميعًا، كما يرى عملَه

---

(١) في (ب): (أو).

(٢) (فقال): ليس في (ب).

(٣) في (أ) و(ب): (يتَّصل)، والمثبت من (ج) موافق لمصدَرَيه.

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» (٤/٢٨٢-٢٨٣).

(٥) في (ب): (وحدها)، وكتب في (أ) فوقها: (وحدها، معًا).

(٦) في (ب): (فإن).

(٧) في (ب): (الشقاوة)، وليس بصحيح.

(٨) أخرجه البخاريُّ (١٣٧٩)، ومسلم (٢٨٦٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

شخصَين[(١)] في وقتَين أو في وقتٍ واحدٍ قبيحًا وحسنًا، وقد يحتمل أن يراد بأهل الجنَّة: كلُّ مَن يدخلها كيف ما كان، والله أعلم، وكيفما كان؛ فالنَّعيم أو العذاب محسوسان، والألم أو الرَّاحة موجودان، والله أعلم[(٢)].

١٣٦٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ؛ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾» [إبراهيم: ٢٧].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا وَزَادَ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

قوله: (عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ): هو بفتح الميم، وإسكان الرَّاء، ثمَّ ثاء مُثلَّثة مفتوحة، ثمَّ دال مهملة، وهذا ظاهرٌ في الغاية عند أهله.

قوله: (عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ): هو بضمِّ العين.

قوله: (إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ؛ أُتِيَ): (أُقعِد) و(أُتِي): مبنيَّان لما لم يسمَّ فاعلهما، و(المؤمنُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وتقدَّم ما معنى (البُنْدار)[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه مُحمَّد بن جعفر، وأنَّ ابنَ جريج لقَّبه بذلك[ح٨٧].

١٣٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ، فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟»، فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا؟ فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ».

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هذا هو صالح بن كيسانَ المدنيُّ، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرْجَمًا[ح٥١].

قوله: (اطَّلَعَ) أي: أشرف.

---

(١) (شخصين): ليس في (ب).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج)، وانظر «التذكرة» للقرطبيِّ (ص١٦١).

قوله: (عَلَى أَهْلِ القَلِيبِ): هم كفَّار قريش الذين قُتِلوا في وقعة بدر، وقد تقدَّم الكلام على (القَلِيب)[ح٤٠٢٤]، وسيأتي، وفي حديث أنسٍ عن أبي طلحة: (أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كذا وكذا...)، وفي جملته: (وألقى بضعةً وعشرين رجلًا من صناديد كفَّار قريش في طَوِيٍّ من أطواء بدرٍ...) الحديث[ح٣٩٧٦]، و(القليب): البئر من قبل أنْ يطوى، يُذكَّر ويُؤنَّث(١)، وقال أبو عبيد: (هي البئر العاديَّة القديمة)[غريب الحديث ٣٩٨/٤].

١٣٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ، وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾» [النَّحل: ٨٠].

[قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الذي ظهر لي أنَّه المُسنَديُّ، لا ابنُ أبي شيبة، الحافظُ الكبيرُ عبدُ الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة إبراهيمَ بنِ عثمان بن خُوَاسْتِّي(٢)، الحافظُ الكبيرُ المصنِّفُ، تقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَينة الإمام](٣).

١٣٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ سَمِعْتُ الأَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ القَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَقَالَ: «نَعَمْ عَذَابُ القَبْرِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدُ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ.

زَادَ غُنْدَرٌ: عَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وأنَّ لقبَه عبدانُ[ح٦].

قوله: (سَمِعْتُ الأَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ): (الأشعَثُ): بالشِّين المعجمة، ثمَّ عين مهملة مفتوحة، ثمَّ ثاء مُثلَّثة، و(والده): أبو الشَّعثاء سُلَيم -بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام- ابن أسود المحاربيُّ، تقدَّما

---

(١) انظر «المخصَّص» (١٤٣/٥).

(٢) كذا ضبطناه تبعًا لضبط المصنِّف له في عدَّة مواضع من هذا الكتاب، وضبطه النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (٢٤/١) فقال: (خُوَاسْتِي: بخاء معجمة مضمومة، ثمَّ واو مخفَّفة، ثمَّ ألف، ثمَّ سين مهملة ساكنة، ثمَّ تاء مثنَّاة من فوق، ثمَّ ياء مثنَّاة من تحت).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

مُترجَمَين[ح١١٣٢]، وأمَّا أشعب -بالمُوَحَّدة-؛ فالطَّامع(١)، فَرْدٌ، وليس له في الكتب شيءٌ.

قوله: (أَنَّ يَهُودِيَّةً): هذه اليهوديَّة لا أعرف اسمها.

قوله: (أَعَاذَكِ اللهُ): هو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمُؤنَّث.

قوله: (زَادَ غُنْدَرٌ): وعلى (زاد غندر...) إلى آخره مكتوبٌ عليه(٢) في أصلنا: (ز هـ) يعني: أنَّه في رواية أبي ذرٍّ(٣) زائدٌ، وعلى حذف زيادة غندر، يكون (حقٌّ) في الحديث قبله ثابتًا(٤)، وأمَّا على ثبوت زيادته(٥) فيكون الحديثُ (عذاب القبر) بحذف (حق) حتَّى تحسُن زيادةُ غندر، والله أعلم، وقد(٦) تقدَّم أعلاه(٧) وقبله مرارًا(٨) الكلامُ على غُنْدُر(٩)، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر[ح٨٧]، وتقدَّم أنَّ قولَه: (زاد) مثلُ: (قال)، وهذا رواه غُنْدُر -وهو شيخ مشايخ البخاريِّ- عن شعبة بالسند المذكور قبله، وغُنْدُر: ابنُ امرأةِ شعبة، وقد زاد على عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد والدِ عبدانَ هذا، والله أعلم، وحديث غندر أخرجه النَّسائيُّ في (الصَّلاة) عن ابن بشَّار، عن غُنْدُر، عن شعبةَ بإسناده؛ فذكر الحديث، ولم يذكر قصَّةَ اليهوديَّة[س٣/٥٦].

١٣٧٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ تَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطِيبًا فَذَكَرَ فِتْنَةَ القَبْرِ الَّتِي يَفْتَتِنُ فِيهَا المَرْءُ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ؛ ضَجَّ المُسْلِمُونَ ضَجَّةً.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ): هو عبد الله بن وَهْب، الإمام المشهور، تقدَّم، وكذا تقدَّم (يُونُسُ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم الزُّهريُّ.

قوله: (فِتْنَةَ القَبْرِ): يعني: سؤال الملَكين، وقد تقدَّم الكلام على أنَّهم يَسْأَلون جميعَ الناس أم

(١) في (ب): (فالجامع)، وليس بصحيح.

(٢) في (ب): (عليها).

(٣) في النسخ: (هذين)، والمثبت موافق لما رُقِم عليه في (ق).

(٤) في النُّسخ: (ثابت)، ولعلَّ المثبتَ هو الصَّوابُ، وثبوته على أنَّه خبرٌ مقدَّرٌ.

(٥) في (ب): (زيادة).

(٦) (وقد): ليس في (ب).

(٧) في (ج): (أعلى).

(٨) (أعلاه وقبله مرارًا): ليس في (ب).

(٩) زيد في (ب): (مرارًا).

لا يَسْأَلون الكافرَ؟ قولان، والصَّحيح: التَّعميم، وهل يَسْأَلون الصِّغارَ؟ قولان، وهما وجهان في مذهب أحمد، ولا أعلم فيها كلامًا لأصحاب الشَّافعيِّ، إلَّا أنَّهم قالوا: (لا يُلقَّن الصغار)، فمقتضاه(١): أنَّهم لا يُسألون، وهل يَسأَلُون الذين هم في أعلى المقامات(٢)؟ وهل كلُّ أمَّةٍ تُسأَل؟ تقدَّم ذلك[ح٨٦]، والله أعلم(٣).

١٣٧٤- حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدَانِهِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ؛ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا».

قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ: «وَأَمَّا المُنَافِقُ وَالكَافِرُ؛ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ لَهُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً، يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ): تقدَّم أنَّه بالمُثنَّاة تحتُ، وبالشين المعجمة، وتقدَّم أنَّ كلَّ ما في هذا «الصحيح» فهو عيَّاش بن الوليد الرَّقَّام، إلَّا ثلاثة أماكنَ -وتقدَّم تعيينُها- فإنَّ فيها(٤) عبَّاسًا؛ بالمُوَحَّدة، والسِّين المهملة، وهو ابن الوليد النَّرسيُّ[ح٢٨٥]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى): تقدَّم أنَّه(٥) ابنُ عبد الأعلى السَّاميُّ؛ بالسِّين المهملة، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١٠]، ومرارًا بغير ترجمة.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ): هذا هو سعيد بن أبي عَروبة مِهْرانَ، أبو النَّضر، تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح٢٨٤]، ومرارًا بغيرها.

---

(١) في (ب): (فمعناه).
(٢) في (ج): (مقامات).
(٣) (والله أعلم): ليس في (ج).
(٤) في النسخ: (فيه)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.
(٥) (أنَّه): مثبت من (ج).

قوله: (أَتَاهُ مَلَكَانِ): تقدَّم الكلام عليهما، وأنَّه مُنكَرٌ ونَكِيرٌ مُطَوَّلًا؛ فانظر ذلك في هذا الكتاب[ح١٣٣٨].

قوله: (وَذُكِرَ لَنَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ): تقدَّم الكلام عليهما قبل هذا فانظره[ح١٣٣٨].

قوله: (بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ): (المطارق): لا ينصرف، وعلامة الجرِّ فيه الفتحة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ): تقدَّم ما (الثَّقلان)، ولم سُمِّيا ثقلَين، وتقدَّم عليه سؤالٌ وجوابُه[ح١٣٣٨].

٨٧- بابُ التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ

١٣٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) هذا: هو ابن سعيد القطَّان، أستاذ المُحَدِّثين، تقدَّم مُتَرجَمًا، وفي[(١)] بعض ترجمته: أنَّ أحمدَ قال: (لم ترَ عيناي مثل يحيى بنِ سعيدٍ القطَّان)[(٢)][ح٤٣].

قوله: (عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ): تقدَّم أنَّ (أبا جُحَيفة) بضمِّ الجيم، ثمَّ حاء مهملة مفتوحة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء، ثمَّ تاء، وأنَّ اسمَه وَهْبُ بن عبد الله السُّوائيُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، رضي الله عنه[ح١١١].

قوله: (عَنْ أَبِي أَيُّوبَ): تقدَّم أنَّه خالدُ بن زيد الأنصاريُّ، بدريٌّ جليلٌ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه وفد على ابن عبَّاس البصرة، فخرج له عن مسكنه؛ كما خرج لرسول الله ﷺ عن مسكنه، وأعطاه ما أغلق عليه، ولما قفل؛ أعطاه عشرين ألفًا، وأربعين عبدًا[ح١٤٤].

قوله: (وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ) أي: سقطت.

قوله: (يَهُودُ تُعَذَّبُ): (يهودُ): مَرْفوعٌ غير منوَّن، لا ينصرف؛ للعلميَّة والتَّأنيث؛ لأنَّ (يهود): قبيلة/. [١/١٨٥أ]

١٣٧٦- حَدَّثَنَا مُعَلًّى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَتْنِي ابْنَةُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ ابْنِ العَاصِ: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ.

---

(١) في (ب): (في).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١/٢٣٣).

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى): هو مشدَّد اللَّام مفتوحة، وهو غيرُ منوَّن في أصلنا، وفي نسخة هي على هامش أصلنا مُنوَّنٌ، وهذا الظاهر، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هو مُصغَّرٌ، وهو وُهَيب بن خالد الباهليُّ، تقدَّم ببعض التَّرجمة[ح٨٤].

قوله: (حَدَّثَتْنِي ابْنَةُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي): هذه هي أمُّ خالد بنت خالد بن سعيد بن العاصي ابن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصيٍّ القرشيَّة الأُمويَّة، واسمُها أَمَةُ، وُلِدت بالحبشة، وهي من صغار الصَّحابيَّات، تزوَّجها الزُّبير، فولدت له خالدًا وعَمْرًا، روى عنها: موسى بن عقبة، وأخوه إبراهيم ابن عقبة، وكُرَيب بن سليم(١)، وتأخَّرت وفاتها إلى قريب الثمانين، أخرج لها البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وأحمد في «المسند»(٢).

١٣٧٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ».

وَقَالَ النَّضْرُ(٣): أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَوْنٌ: سَمِعْتُ أَبِي: سَمِعْتُ البَرَاءَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): (هشام) هذا: هو ابن أبي عبد الله الدَّسْتُوائِيُّ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٤].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) هذا: هو ابن أبي كَثِير؛ بفتح الكاف، وبالمثلَّثة، تقدَّم مُتَرجَمًا [ح١١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه أحدُ الفقهاء [السبعة] على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (مِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ): تقدَّم في (الصَّلاة)[ح٨٣٢].

قوله: (وَمِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ): تقدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة) مُطَوَّلًا[ح٨٣٢].

---

(١) في النسخ: (سليمان)، والمثبت من «الجرح والتعديل» (١٦٩/٧).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٨٧٤)، «تهذيب الكمال» (١٢٩/٣٥)، «تذهيب التهذيب» (١١٣/١١).

(٣) تعليق النضر جاء في «اليونينيّة» بعد الحديث (١٣٧٥).

قوله: (وَقَالَ النَّضْرُ[(١)]): هو بالضَّاد المعجمة، وقد تقدَّم أنَّه لا يحتاج إلى تقييد؛ لأنَّ الذي هو بالمعجمة لا يأتي إلَّا بالألف واللَّام، بخلاف (نصرٍ) -المهمل-؛ فإنَّه لا يأتي بهما[ح١٥٢]، وهذا هو النَّضر بن شُمَيل، أبو الحسن المازنيُّ البصريُّ النَّحْويُّ، شيخُ مروَ ومُحَدِّثُها، تقدَّم، وإنَّما أتى بتعليق النَّضر؛ لأنَّ فيه تصريحَ النضر[(٢)] [بالإخبار] من شعبة، وتصريحَ عونِ بن أبي جُحَيْفة بالسَّماع من أبيه، وأبوه صرَّح بالسَّماع من البراء، وإن كان يحيى صرَّح[(٣)] في الطريق الأوَّل بالإخبار من شعبة[ح١٣٧٥]، وإن حُوشوا من التَّدليس إلَّا ليخرجَ مِن خلاف مَن خالف في العنعنة وإن كانت من غير مُدَلِّس، وقد وصل هذا التعليقَ الإسماعيليُّ، فقال: (حدَّثنا مكِّيٌّ: حدَّثنا زاجٌ: حدَّثنا النَّضر: حدَّثنا شعبة)[(٤)]، وفي هذا الإسناد ثلاثةُ صحابة يروي بعضهم عن بعض؛ أوَّلهُم: أبو جُحَيْفة، والله أعلم.

٨٨- بابُ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ الغِيبَةِ وَالبَوْلِ

قوله: (بَابُ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ الغِيبَةِ وَالبَوْلِ): إن قيل: لمْ يَذكُرْ في الحديث الغيبةَ[(٥)]، إنَّما ذكر فيه النَّميمة؟ والجواب: أنَّ النميمة غِيبةٌ للمنقولة عنه؛ لأنَّ الغِيبة تقدَّم أنَّها ذكرُك أخاك بما يكره[(٦)]، ولا شكَّ أنَّ النَّميمة [هي[(٧)] ذكرك المنقولة عنه بما يكرهه؛ لأنَّ النميمة][(٨)]: نقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد، وتقدَّم تعريف الغزاليِّ للنَّميمة[ح٢١٦]، وأنَّ النَّوويَّ أقرَّه ولم يعترضه[(٩)][ح١٣٦١]، ويحتمل أن يكون البخاريُّ أشار إلى الحديث الذي في «ابن ماجه» فقط من حديث أبي بَكْرة قال: مرَّ النَّبيُّ ﷺ بقبرين، فقال: «إنَّهما لَيعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير، أمَّا أحدهما؛ فيُعذَّب في البول، وأمَّا الآخر؛ فيُعذَّب في الغيبة»[ق٣٤٩]، لكن هذا لمَّا لم يكن على شرطه؛ وذلك لأنَّ في سنده بحرَ بنَ مَرَّار[(١٠)] بنِ عبد الرَّحمن

(١) كذا جاء في النُّسخ و(ق) تعليقُ النَّضر بعد حديث (١٣٧٧)، وجاء في «اليونينيَّة» بعد حديث (١٣٧٥)، ويُنظَر هامشها.

(٢) في النسخ: (تصريح يحيى وهو ابن سعيد القطَّان)، ولعلَّه سبق قلم.

(٣) في (ب) و(ج): (خرج)، ولعله تحريف.

(٤) انظر «تغليق التعليق» (٢/٤٩٨).

(٥) في (ب): (الغيبة في الحديث).

(٦) لم يتقدَّم.

(٧) في (أ): (هو).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٩) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٢/٢٩٥-٢٩٦)، «الأذكار» (ص٥٦٠).

(١٠) في (ب): (مراز)، وهو تصحيف.

ابنِ أبي بَكْرة -وقد اختلط، وتُكلِّم فيه- عن أبي بَكْرة، وقد رواه مرَّةً عن عبد الرَّحمن بن أبي بَكْرة، عن أبيه، فاختلف في سنده، ورواية بحرٍ عن أبي بكرة مُرسَلةٌ، قاله المِزِّيُّ في «تهذيبه»[(١)]، والله أعلم.

١٣٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا؛ فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا؛ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بِاثْنَتَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرٍ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تقدَّم أنَّه ابنُ عبدِ الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، وكذا تقدَّم (الأَعْمَش[(٢)]): سليمان بن مِهْران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (عَلَى قَبْرَيْنِ): تقدَّم أنَّ الظاهر أنَّهما من أهل القبلة، وقد عُيِّن أحدُهما، وتقدَّم أنَّ تعيينه باطلٌ، وتقدَّم أنَّ هذين كانا بالمدينة، وأنَّه جرى له ﵇[(٣)] قضيَّةٌ تشبه[(٤)] هذه، لكن في غزوة بُواط، ذكرها مسلم في آخر «صحيحه»[م٣٠١٢]، وتقدَّم قوله: (وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي[(٥)] كَبِيرٍ)، وتقدَّم الكلام على (النَّمِيمَةِ)، وعلى قوله: (لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ)، والروايات في ذلك، وكذا تقدَّم أنَّ الغصنَين أَوْرَقا[(٦)] من ساعتهما، وأنَّه ﵇ فَرِحَ بذلك[ح٢١٦].

٨٩- بابُ المَيِّتِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ

١٣٧٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ؛ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ؛ فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا ابنُ أبي أويس، ابنُ أخت الإمامِ مالكٍ شيخِ الإسلام، أحدِ الأعلام، صاحبِ المذهب.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/١٤)، «ميزان الاعتدال» (١/٢٩٨).

(٢) زيد في (ج): (أنَّه).

(٣) (السَّلام): مثبت من (ج)، وبعدها فيها: «قصة» بدل «قضية».

(٤) في (ب): (بشبه).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (من).

(٦) في (أ): (أرقا)، ولعلَّه تحريف.

قوله: (عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ...) الحديث: قد تقدَّم في ظاهرها[١] الكلام على (العرض) فانظره[قبل ح١٣٩٦]، والله أعلم.

٩٠- بابُ كَلَامِ المَيِّتِ عَلَى الجِنَازَةِ

(بابُ كَلَامِ المَيِّتِ عَلَى الجِنَازَةِ) قوله: (عَلَى الجِنَازَةِ): تقدَّم الكلام عليها هل هي بالفتح والكسر؟ أو الفرق بين السرير والميِّت كهذا؟ في أوَّل (الجنائز)[قبل ح١٢٣٧].

١٣٨٠- حدَّثنا قُتَيْبَةُ: حدَّثنا اللَّيْثُ، عن سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عن أَبِيهِ:
أَنَّهُ سَمِعَ أَبا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ رضي الله عنه، يَقُولُ: قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إذا وُضِعَتِ الجِنازَةُ، فاحْتَمَلَها الرِّجالُ علىٰ أَعْناقِهِمْ، فَإِنْ كانَتْ صالِحَةً قالَتْ: قَدِّمُونِي قَدِّمُونِي، وَإِنْ كانَتْ غَيْرَ صالِحَةٍ قالَتْ: يا وَيْلَها، أَيْنَ يَذْهَبُونَ بها؟! يَسْمَعُ صَوْتَها كُلُّ شَيْءٍ إلَّا الإنْسانَ، ولَوْ سَمِعَها الإنْسانُ لَصَعِقَ».

قوله: (سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ): تقدَّم مرارًا أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، رضي الله عنه.

قوله: (إلَّا الإنْسَانُ): تقدَّم أنَّه بالرَّفع والنَّصب[ح١٣٤٩]، وتقدَّم الكلام على (صَعِقَ)[ح١٣١٤].

٩١- بابُ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ المُسْلِمِينَ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ، أَوْ دَخَلَ الجَنَّةَ».

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي أَوْلادِ المُسْلِمِينَ): **إن قلت**: بوَّب البخاريُّ على أولاد المسلمين، ولم يذكر فيهم شيئًا؟ **فالجواب**: أنَّه أخرج: (رحمة لآبائهم)، وإذا كان كذلك؛ فالأبناء بالرَّحمة أخصُّ، والله أعلم.

ثمَّ اعلم أنَّه أجمعَ مَن يُعتَدُّ به[٢] من علماء المسلمين -كما قاله النَّوويُّ[٣] وكذا ابن عبد البرِّ، كما سيأتي قريبًا- على أنَّ مَن مات مِن أطفال المسلمين؛ فهو في الجنَّة؛ لأنَّه ليس مُكلَّفًا، وتوقَّف فيهم بعضُ مَن لا يُعتَدُّ به؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: تُوُفِّيَ صبيٌّ من الأنصار، فقالت: طوبى له! عصفور من عصافير الجنَّة لم يعملِ السُّوء، ولم يدركه، قال: «أَوَغير ذلك يا عائشة، إنَّ الله خلق للجنَّة أهلًا خلقهم

---

(١) (في ظاهرها): ليس في (ب).

(٢) زيد في (ب): (من يعتد به)، وهو تكرار.

(٣) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٦/٤٢٣).

لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنَّار أهلًا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»، أخرجه مسلم [م(٢٦٦٢) (٣١)]، وأجاب عنه العلماء: بأنَّه لعلَّه نهاها عن المسارعة إلى القطع مِن غير أن يكون عندها دليلٌ قاطعٌ، كما أنكر على سعد بن أبي وقَّاص في قوله: أعطِه[1] إنِّي لأراه مؤمنًا، قال: «أوْ مسلمًا...» [خ ٢٧، (١٥٠) (٢٣٧)] الحديث، ويحتمل أنَّه عليه الصلاة والسلام قال هذا قبل أن يعلم أنَّ أطفال المسلمين في الجنَّة، فلمَّا عَلِمَ؛ قال ذلك، كما في قوله: «ما من مُسلمٍ يموت له ثلاثةٌ من الولد لم يَبلغوا الحِنْثَ...» [خ١٣٨١]؛ الحديث، وغير ذلك من الأحاديث، والله أعلم[2].

أمَّا أطفال الأنبياء؛ فالإجماع قائم على أنَّهم في الجنَّة [كما حكاه أبو عبد الله المازريُّ[٢/٣٨٦]]، والذي توقَّف إنَّما توقَّف في أطفال المسلمين غيرِهم.

وأمَّا أطفال المشركين؛ فسيأتي فيهم عشرة أقوال للعلماء في الباب الذي بعد هذا[ح١٣٨٣].

قال ابن عبد البرِّ: (الجمهور من العلماء: على أنَّ أطفال المسلمين في الجنَّة، وقد ذهبت[3] طائفةٌ من العلماء إلى الوقف في أطفال المسلمين وأولاد المشركين، أيكونون في جنَّة أو نار؟ منهم: حمَّاد بن سلمة، وابن المبارك، وابن راهُوْيَه؛ لحديث أبي هريرة: سُئِل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأطفال، فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، هكذا قال: الأطفال، ولم يخصَّ طفلًا من طفل)[4].

قال الحليميُّ في «المنهاج»: (وقد توقَّف في ولدان المسلمين مَن توقَّف في ولدان المشركين...) إلى آخر كلامه، ثمَّ أجاب عن حديث: (عصفور من عصافير الجنَّة) بثلاثة[5] احتمالاتٍ... إلى أن قال: (فثبت بذلك أنَّ ذراري المسلمين في الجنَّة)[المنهاج١/١٥٩]، ذكر ذلك القرطبيُّ عنه في «التَّذكرة»[ص٥٥٢]... إلى أن ذكر عن أبي عمر: (أنَّهم في الجنَّة، وأنَّه/ إجماعٌ من العلماء)، قال: (ولم يخالف في ذلك إلَّا فرقةٌ [١/١٨٥ب] شذَّت، وهو قول مهجور بإجماع الحجَّة[التمهيد٦/٣٤٨]...) إلى آخر كلامه[التذكرة٥٥٩]، والله أعلم.

تنبيهٌ: أطال الإمام القرطبيُّ في «التَّذكرة» في أواخر (أبواب الجنَّة) في الكلام على الأطفال من المسلمين والكفَّار، وذكر فيه أحاديثَ مِن الجانبين كثيرةً، وكلامَ النَّاس في ذلك، وحطَّ آخِرًا على أنَّ

---

(١) زيد في (ج): (قوله أعطه).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٦/٤٢٣).

(٣) في (ب): (ذهب).

(٤) انظر «التمهيد» (١٨/٩٨-١١٢).

(٥) في النُّسخ: (بثلاث).

أطفال المسلمين في الجنَّة، وكذا أطفالُ الكفَّار، وهو كلام حسنٌ مليحٌ مُطَوَّلٌ، وفيه فوائدُ، فإن أردته فانظره(١).

قوله: (**لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ**): هو بالحاء المهملة(٢) المكسورة، الإثم، أي: ماتوا قبل بلوغهم سنَّ التَّكليف، وذكر الدَّاوديُّ: أنَّه يُروى: (لم(٣) يبلغوا الخُبْث) -بالخاء المعجمة-؛ وهو فعل المعاصي، وهذا لا يُعرَف، وقد تقدَّم[ح١٠٢].

قوله: (**إلَّا(٤) كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ**): (حجابًا): مَنصوبٌ على أنَّه خبر (كان)، واسمها: موتُهم أو نحوه.

١٣٨١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: **حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ؛ إِلَّا أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا ابنُ عُلَيَّةَ**): هو إسماعيل بنُ إبراهيم، ابنُ عُليَّة الإمامُ، مشهورٌ(٥) جدًّا، وقد تقدَّم مُتَرْجَمًا[ح١٦٧].

١٣٨٢- **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّهُ سَمِعَ البَرَاءَ قَالَ: **لَمَّا تُوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ** قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الجَنَّةِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ.

قوله: (**لَمَّا تُوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ**): هذا هو ابنُ رسول الله ﷺ، وقد تقدَّم متى تُوُفِّيَ، وهل صلَّى عليه عليه الصلاة والسلام أم لم يصلِّ(٦)، وكم كان سنُّه، فيما تقدَّم فانظره إن أردته[ح١٣٠٣].

قوله: (**إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الجَنَّةِ**): (المُرضِع): بضمِّ الميم، وكسر الضَّاد، وقال الخطَّابيُّ: (ورواه بعضهم: «مَرضَعًا» يعني: بفتح الميم والضَّاد، أي: رضاعًا)[إصلاح غلط المحدِّثين ٥١]، وقد رأيت بِخَطِّ الإمام

---

(١) هذا التنبيه سقط من (ج)، وانظر «التذكرة» (٥٥١-٥٦٠).

(٢) (المهملة): ليس في (ب).

(٣) في (ب): (لن)، وليس بصحيح.

(٤) (إلَّا): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) في (ج): (المشهور).

(٦) زيد في النسخ: (ومتى تُوُفِّي)، وهو تكرار لما سبق.

الحافظ فتحِ الدين ابنِ سيِّد النَّاس اليَعْمَريِّ: أنَّه رُوِي بثلاثة ألفاظ، فذكر الاثنين اللَّذين ذكرتهما[(١)]، ثمَّ قال: (ومُرْضع) انتهى، قال شيخنا الشَّارح في (صفة الجنَّة): (قال ابن التِّين: ولعلَّ ولدان المؤمنين مثله)[التوضيح١٩/١٥٥] انتهى[(٢)]، قال صاحب «التَّحرير»: (وهذا الإتمام لإرضاع إبراهيم يكون عقيب موته، فيدخل الجنَّة مُتَّصِلًا بموته، فيُتمِّم[(٣)] فيها رضاعه؛ كرامةً له ولأبيه)[(٤)].

فائدةٌ: في «مسلم» في (المناقب): (وإنَّ له لظئرين تكملان رضاعه في الجنَّة) انتهى[م٢٣١٦].

٩٢- باب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ

١٣٨٣- حَدَّثَنَا حِبَّانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى**[(٥)]): كذا في نسخة، وفي الأصل: (حِبَّان) غير منسوب، وهو هو، وقد قدَّمتُ[ح٨٣٨] أنَّ (حِبَّان) -بالكسر- في «البخاريِّ» و«مسلم» و«المُوطَّأ» ثلاثةُ أشخاص: هذا الواحد، وهو حِبَّان بن موسى السُّلَميُّ المروزيُّ، روى عنه: البخاريُّ ومسلم[(٦)]، وهو حِبَّان -غير منسوب أيضًا- عن ابن المبارك، ومثله بالكسر: حِبَّان بن عطيَّة السُّلَميُّ، له ذكرٌ في «البخاريِّ» في قصَّة حاطب بن أبي بَلْتَعَة[ح٦٩٣٩]، وحِبَّان ابن العَرِقَة -بالكسر أيضًا- له ذكرٌ في «البخاريِّ» و«مسلم» أنَّه رمى سعدَ بن معاذ[ح٤١٢٢، م١٧٦٩]، وهو رجل من قريش هلك على كفره، ومَن عدا هؤلاء الثَّلاثة؛ فهو حَبَّان؛ بالفتح كما قدَّمتُ في أوائل هذا التعليق[ح٥٧٤]؛ كحَبَّان بن منقذ، له ذكر في «المُوطَّأ»، وابنه واسع بن حَبَّان، حديثه في «المُوطَّأ» و«البخاريِّ» و«مسلم»، وابنه حَبَّان بن واسع بن حَبَّان، روى له مسلم، وابن عمِّه مُحمَّد بن يحيى بن حَبَّان، حديثه في «المُوطَّأ» و«البخاريِّ» و«مسلم»، وحَبَّان بن هلال، حديثه في «البخاريِّ» و«مسلم»، وذكرت[(٧)] أنَّه قد يرد حَبَّان هذا في «الصحيح» مطلقًا غير

---

(١) في (ج): (ذكرهما).

(٢) زيد في (ج): (وقوله في رواية في مسلم: لظئرين يكملان رضاعه في الجنة)، وضرب عليه في (أ).

(٣) في (ج): (فيتم).

(٤) نقله عنه النووي في «المنهاج شرح مسلم» (١٥/٧٦).

(٥) كذا في النسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، و(بْنُ مُوسَى): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٤٤).

(٧) في (ج): (وقد ذكرت).

منسوب إلى أبيه، فيتميَّز بشيوخه؛ وذلك: (حَبَّان عن شعبة)، و(حَبَّان عن وُهَيب[(١)])، و(حَبَّان عن همَّام)، و(حَبَّان عن أبان)، و(حَبَّان عن سليمان بن المغيرة)، و(حَبَّان عن أبي عوانة)، قاله القاضي عياض في «المشارق»[(٢)]، وتبعه عليه ابن الصَّلاح[علوم الحديث٣٥١]، ومَن عدا الفريقين؛ فحَيَّان؛ بفتح الحاء، وبالمُثنَّاة تحت المُشدَّدة، والله أعلم[(٣)].

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ أهلِ خراسان.

قوله: (**عَنْ أَبِي بِشْرٍ**): هو بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة، هو جعفرُ بن أبي وحشيَّة إياسٍ، روى عن سعيدِ بن جُبَير والشَّعبيِّ، ولقي من الصَّحابة عبَّادَ بنَ شُرَحبيل[(٤)] اليشكريَّ، وهو مِن قومه، وعنه: شعبةُ وهُشَيمٌ، صدوقٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ)[(٥)]، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه[(٦)]، وقد تقدَّمت ترجمتُه، ولكن طال به العهد[(٧)][ح٦٠].

قوله: (**سُئِلَ [رَسُولُ اللهِ ﷺ] عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ**): اعلم أنَّه اختُلِف في أولاد المشركين على أقوالٍ:

الأوَّل: الوقف في أمرهم؛ لا يحكم لهم بجنَّةٍ ولا نارٍ.

الثَّاني: أنَّهم في النَّار، وهو قول جماعة مِن المُتكلِّمين، وأهل التَّفسير، وأحد الوجهين لأصحاب أحمد، وحكاه القاضي[(٨)] أيضًا عن أحمد[(٩)]، وغلَّطه أبو العبَّاس ابن تيمية[(١٠)].

الثَّالث: أنَّهم في الجنَّة، وهو قول طائفة مِن المُفسِّرين، والفقهاء، والمُتكلِّمين، والصُّوفيَّة،

---

(١) في النسخ: (وهب)، والمثبت من «المشارق» و«علوم الحديث».

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (١/٤٤٩-٤٥٠).

(٣) (والله أعلم): ليس في (ج)، وانظر «تقييد المهمل» (١/٢٠٠-٢٠١)، «مطالع الأنوار» (٢/٣٨٩-٣٩٠)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/١٦٣-١٦٦).

(٤) في (ب) و(ج): (شَراحيل)، وليس بصحيح.

(٥) في النسخ: (١١٥)، والمثبت من ترجمته السابقة (ح٦٠)، وهو الموافق لما في المصادر.

(٦) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/٤٠٢)، «تهذيب الكمال» (٥/٥).

(٧) في (ب): (العهد به).

(٨) هو القاضي أبو يعلى كما صرَّح به ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٨/٣٩٨).

(٩) انظر «الفروع» (٦/١٧٢)، «كشَّاف القناع» (٣/١٤١).

(١٠) انظر «درء التعارض» (٨/٣٩٨).

وهو اختيار أبي مُحَمَّد ابن حزم(١).

الرَّابع: أنَّهم في منزلةٍ بين الجنَّة والنَّار، فليس لهم إيمان يدخلون به الجنَّة، وليس لهم أعمال توجب دخول النَّار.

الخامس(٢): أنَّهم مردودون إلى محض مشيئة الله تعالى فيهم بلا سبب ولا عمل.

السَّادس: أنَّهم خدم أهل الجنَّة، وهذا مذهب سلمان رضي الله عنه.

السَّابع: أنَّ حكمهم حكم آبائهم في الدُّنيا والآخرة، فلا ينفردون عنهم في الدَّارين، والفرق بين هذا القول وبين القول الثَّاني وأنَّهم في النَّار: أنَّ صاحب هذا المذهب يجعلهم تبعًا حتَّى لو أسلم الأبوان بعد موتهم؛ لم يُحْكَم لأطفالهما بالنَّار، وصاحب القول الثَّاني يقول: هم في النَّار سواءٌ أسلم الأبوان أو(٣) لا.

الثَّامن: أنَّهم يصيرون ترابًا، حكاه أرباب المقالات عن ثمامة بن أشرس.

التَّاسع: مذهب الإمساك في المسألة نفيًا وإثباتًا، وجَعْلِها ممَّا استَأْثَر الله بعِلْمِه، انتهى، -وينبغي أن يُسأَل عن الفرق بين الإمساك والوقف، انتهى، قال-:

العاشر: أنَّهم يمتحنون في الآخرة، ويُرسِل إليهم رسولًا، وهذا قول جميع أهل السُّنَّة والحديث، حكاه الأشعريُّ عنهم في «الإبانة»[ص٥٥]، وذكره ابن فورك، وأبو القاسم ابن عساكر في تصانيفه(٤)، والله أعلم.

نقلته من خطِّ الإمام شرف الدِّين عبدِ القادر ابن شيخنا الإمام شمس الدِّين مُحَمَّد بن عبد القادر الجعفريِّ الحنبليِّ النابلسيِّ، وهو ذَكَر(٥) أنَّه نقله مِن كلام الحافظ شمس الدين ابن قيِّم الجوزيَّة(٦).

والقول الثَّالث -الذي فيه: أنَّهم في(٧) الجنَّة- يظهر أنَّه الحقُّ، وسيأتي حديث سَمُرَةَ قريبًا[ح١٣٨٦] وفي (الرُّؤيا)[ح٧٠٤٧]، وفيه التَّصريحُ بذلك في (الرُّؤيا)، والله أعلم/. [١/١٨٦أ]

---

(١) انظر «الفصل في المِلَل والنِّحَل» (٤/٦٠).

(٢) في (ب): (والخامس).

(٣) في (ب): (أم).

(٤) انظر «تبيين كذب المفتري فيما نُسِب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (١/١٦٢).

(٥) في (ب): (ذكره)، ولعله تحريف.

(٦) انظر «أحكام أهل الذمَّة» (٢/١٠٨٦-١١٣٧) ففيه تفصيل حجَّة كلِّ مذهب وردُّ ابن القيِّم عليه.

(٧) (في): سقط من (أ).

١٣٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَرَارِيِّ المُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع.

قوله: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم ابن عُبَيد الله بن عَبد الله[1]، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ ذَرَارِيِّ المُشْرِكِينَ): (الذَّراري) بالتَّشديد والتخفيف[2]، والقاعدة: أنَّ كلَّ ما كان مفرده مُشدَّدًا؛ فإذا جمعته؛ إن شئت أن تقوله بالتَّشديد، وإن شئت[3] بالتَّخفيف؛ كذُرِّيَّة وذراري، وسُرِّيَّة وسراريّ، وأُثفيَّة وأثافيّ، والله أعلم.

١٣٨٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ؛ كَمَثَلِ البَهِيمَةِ، تُنْتَجُ البَهِيمَةُ، هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ؟».

قوله: (حَدَّثَنَا آدَمُ): هو ابن أبي إياسٍ، تقدَّم مُتَرْجَمًا، وتقدَّم الكلام على (آدم)[ح١٠١].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، الإمام، أحدُ الأعلام.

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّ اسمه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ[4] من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (عَلَى الفِطْرَةِ): تقدَّم الكلام عليها، وكذا على (تُنْتَجُ)، وأنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ كـ(عُنِي [يُعْنَى])، وكذا على (جَدْعَاءَ)[ح١٣٥٨].

---

(١) زيد في (ب): (بن شهاب).

(٢) في (ب): (بالتخفيف والتشديد).

(٣) زيد في (ب): (أن تقوله).

(٤) (على الأصحِّ): ليس في (ج).

٩٣ - بابٌ

١٣٨٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً؛ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ؛ قَصَّهَا، فَيَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ! فَسَأَلَنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لَا، قَالَ: «لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي، فَأَخَذَا بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيدٍ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ مُوسَى: أَنَّهُ يُدْخِلُ ذَلِكَ الكَلُّوبَ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الآخَرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَئِمُ شِدْقُهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفِهْرٍ أَوْ صَخْرَةٍ، فَيَشْدَخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهْدَهَ الحَجَرُ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَئِمَ رَأْسُهُ، وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَضَرَبَهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقْبٍ مِثْلِ التَّنُّورِ، أَعْلَاهُ ضَيِّقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ، يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا، فَإِذَا اقْتَرَبَ؛ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا، فَإِذَا خَمَدَتْ؛ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى وَسَطِ النَّهَرِ، رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهَرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ؛ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِبْيَانٌ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ، وَأَدْخَلَانِي دَارًا لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُيُوخٌ وَشَبَابٌ وَنِسَاءٌ وَصِبْيَانٌ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا، فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ، فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُيُوخٌ وَشَبَابٌ، قُلْتُ: طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ، قَالَا: نَعَمْ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ؛ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالكَذْبَةِ، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدَخُ رَأْسُهُ؛ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللهُ القُرْآنَ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقْبِ؛ فَهُمُ الزُّنَاةُ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهَرِ آكِلُ الرِّبَا، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ، وَالصِّبْيَانُ حَوْلَهُ؛ فَأَوْلَادُ النَّاسِ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ، وَالدَّارُ الأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَّةِ المُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ؛ فَدَارُ

الشُّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي؛ فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ، قَالَا: ذَاكَ مَنْزِلُكَ، قُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُلْ مَنْزِلِي، قَالَا: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمُرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوِ اسْتَكْمَلْتَ؛ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (حازمًا) بالحاء المهملة.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ): هو عِمران بن ملحان، وقيل في اسم أبيه غير ذلك، أبو[1] رجاءٍ العطارديُّ، أسلم في حياة رسول الله ﷺ، وروى عن عُمرَ، وعليٍّ، وعدَّةٍ، وعنه: أيُّوبُ، وجريرُ ابن حازم، ومهديُّ بن ميمون، وخلقٌ، وكان عالمًا عاملًا مُعمَّرًا نبيلًا، مِن القُرَّاء، مات في سنة (١٠٧هـ)، وقيل: سنة (١٠٨هـ)، أخرج له الجماعة[2].

قوله: (عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ): تقدَّم أنَّ (جندُبًا) بضمِّ الدَّال وفتحها، و(سَمُرة): صحابيٌّ مشهورٌ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[3].

قوله: (رُؤْيَا): تقدَّم في أوَّل التعليق أنَّها غير منوَّنة[ح٣].

قوله: (رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي): ستأتي تسميتهما في الحديث في آخره: أنَّهما جبريل وميكائيل[ح٣٢٣٦].

قوله: (كَلُّوبٌ): (الكَلُّوب): بفتح الكاف؛ كـ(سَفُّود)[4]، ويقال: كُلَّاب؛ بضمِّ الكاف، مُشدَّد اللَّام: المِنْشال[5].

قوله: (قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ مُوسَى: مِنْ حَدِيدٍ[6]): (بعضُ أصحاب البخاريِّ): لا أعرفه، و(موسى): هو شيخُه الذي أخرج الحديثَ عنه، وهو موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ الحافظُ، وقد قدَّمتُه مُتَرْجَمًا، وتكلَّمت على نسبته إلى تَبُوذكَ[ح٦٣]، والله أعلم.

قوله: (فِي شِدْقِهِ): هو بالدال المهملة، وهو معروف، ولا أعلم فيه خلافًا أنَّه بالمهملة، إلَّا أنَّ في «المطالع» في (الشين مع الذَّال المعجمتين) ذكرَه، ولفظُه: (شذقه؛ بذال معجمة، كذا قال: وهو جانب

(١) في (ب): (وأبو).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٥٦)، «الكاشف» (٢/٣٣٨).

(٣) الذي تقدَّم في الحديث (١١٤٣) أنَّه صحابيٌّ مشهورٌ رضي الله عنه، وانظر ترجمته في «الاستيعاب» (ص٣٠٠)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٣٠).

(٤) (كسفود): ليس في (ب).

(٥) انظر «جمهرة اللغة» (٢/١٢١٤)، «الصحاح» مادَّة (كلب).

(٦) (من حديد): ليس في «اليونينيَّة»، وضُرِبَ عليه في (ق).

الفم)[المطالع٦/٢٦] انتهى، وكأنَّه يشير بقوله: (كذا قال): إلى القاضي عياض، فإنَّه ذكره كذلك[(١)]، وقد راجعت «الصِّحاح»، و«المُحكَم»[٥/١٥٢]، و«مُجمَل ابن فارس»[ص٥٢٤]، و«جمهرة ابن دريد»[٢/٦٥٢]؛ فما رأيته إلَّا في المهملة، وكأنَّه سبقُ قلم من القاضي تابعه عليه ابن قُرْقُول، لكنَّه تبرَّأ منه.

قوله: (وَيَلْتَئِمُ): هو بهمزة مكسورة بعد التاء المُثنَّاة فوق قبل الميم، أي: يجتمع.

قوله: (بفِهْرٍ): هو بكسر الفاء، وإسكان الهاء؛ وهو صخرة مستديرة يُدَقُّ[(٢)] بها الشَّيءُ[(٣)]، وهو مُؤنَّث ومذكَّر، قاله الجوهريُّ، ويدلُّ لذلك قوله: (فَيَشْدَخُ بِهِ)، وفي رواية: (بها)[(٤)].

قوله: (فَيَشْدَخُ): (يَشْدَخ): بفتح أوَّله، ثمَّ شين معجمة ساكنة، ثمَّ دال مهملة مفتوحة، ثمَّ خاء معجمة، أي: يكسره ويفضخه، والشَّدْخُ: كسرُ الشَّيء الأجوف، كذا في «الصِّحاح»، وفي «القاموس»: («الشدخ» كـ«المَنْع» -يعني: أنَّه على وزن «مَنَع يَمْنَع مَنْعًا»- : الكسر في كلِّ شيء رطب، وقيل: يابس).

قوله: (تَدَهْدَهَ): هو بفتح أوَّله، ثمَّ دالَين مُهملَتَين مفتوحتَين، بينهما هاء ساكنة، وفي آخره هاء أخرى، أي: تَدَحْرَجَ.

قوله: (حَتَّى يَلْتَئِمَ): تقدَّم ضبطه أعلاه[(٥)] ومعناه.

قوله: (إِلَى ثَقْبٍ مِثْلِ التَّنُّورِ): قال ابن قُرْقُول في (الثَّاء المُثلَّثة): («إلى ثَقْبٍ[(٦)]»: كذا رواه بعضهم، وعند الأَصيليِّ: «إلى نَقَب» بالنُّون وفتح القاف بمعنًى واحدٍ، وكذلك قوله في آخر الحديث: «وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقْبِ» و«النَّقْب»، ويقال: نَقْبٌ ونَقَبٌ؛ وهو الطَّريق)[المطالع٢/٧١]، انتهى.

قوله: (يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (تتوقَّد تحته نارٌ)[(٧)]، أمَّا الرَّفع؛ فظاهر، وأمَّا النَّصب؛ فعلى...[(٨)].

---

(١) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٤٣).

(٢) في (أ) و(ج): (يذف)، يقال: (ذَفَفَ الجريحَ: أجهزَ عليه)، والمثبت من (ب) موافق لمعاجم اللغة.

(٣) انظر «العين» (٤/٤٥)، «تهذيب اللغة» (٦/١٥١)، «القاموس» مادَّة (فهر).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) في (ب): (قريبًا).

(٦) (إلى ثقب): ليس في (ب).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٨) بيَّض له في نسخة الأصل، وفي (ب): (فعلى المفعوليَّة)، وفيه نظر، ولعلَّه تصرُّف ناسخ، فنصبُه على التَّمييز كما نقل أبو ذرٍّ ولد المؤلِّف عن أبيه في «النَّاظر»، وكذا قال البرماويُّ في «اللَّامع الصبيح» (٥/٣٠٧)، وبيَّنه مُسهِبًا ابنُ مالكٍ في «شواهد التَّوضيح» (ص١٢٣).

قوله: (فَإِذَا فَتَرَتْ[١]): هو بالفاء، كذا للقابسيِّ، وابن السَّكن، وعُبْدُوس، وعند أبي ذرٍّ والأَصيليِّ: (قترت)[٢]، وعند النَّسفيِّ: (وقدت؛ ارْتَفَعُوا)، قال ابن قُرْقُول: (وهو الصَّحيح؛ بدليل قوله بعدُ: «فإذا خَمِدت؛ رجعوا فيها»)[المطالع٥/١٩٢] انتهى، وفي الأصل الذي لنا: (اقترب)، وفي الهامش نسخة: (أَقْتَرَتْ)، وعليها علامة راويها[٣]، وهو من القتار، وهو معروف، وفي غير أصلنا: (أَفْتَرَتْ) من الفتور، و(قَتَرَت) من القتار، والله أعلم.

قوله: (فَإِذَا خَمَدَتْ): (خَمَد) -إن شئت؛ كـ(نَصَر)، وإن شئت؛ كـ(سَمِع)- خمْدًا وخُمُودًا: سكن لَهَبُها، ولم يُطفَأ جمرُها، وأَخْمَدتُها أنا[٤].

قوله: (عَلَى نَهَرٍ): هو بفتح الهاء وتُسَكَّن.

قوله: (عَلَى وَسَطِ النَّهَرِ): تقدَّم الكلام على سينه؛ هل هي بالسُّكون أو الفتح، وأنَّهما لغتان[ح٢٥٨].

قوله: (رَمَى الرَّجُلُ): هو بضمِّ لام (الرَّجل) لأنَّه فاعل، وكذا في أصلنا، وعليه: (صح).

قوله: (شَيْخٌ وَصِبْيَانٌ): سيأتي مَن (الشَّيخ) ومَن (الصِّبيان) في آخر الحديث/.

قوله: (فَصَعِدَا بِي): تقدَّم أنَّ (صعِد) في الماضي بكسر العين، وفي المستقبل بفتحها، عكس (عَمَدَ)، والله أعلم، لكن (عَمَدَ) رأيتُ في حاشيةٍ على «البخاريِّ» عن اللَّبْليِّ[٥] أنَّه ذكر فيه (عمَد يعمِد) بالفتح في الماضي، والكسر في المستقبل، والعكس[٦]، والله أعلم[ح٤٥٦].

قوله: (وَصُبْيَانٌ): هو بكسر الصَّاد وضمِّها.

قوله: (يُشَقُّ شِدْقُهُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شدقُه): مرفوعٌ نائب مناب الفاعل، وتقدَّم الكلام على (الشِّدق) قريبًا[ح١٣٨٦].

قوله: (بِالكِذْبَةِ): هي بفتح الكاف وكسرها.

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (اقْتَرَبَ).

(٢) في المطبوع من «مشارق الأنوار» (٣٥٧/٢): (اقتربت)، وفي المطبوع من «مطالع الأنوار» (١٩٢/٥): (اقترب)، وعزا هذه العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣٩/٧) للأَصيليِّ وأبي ذرٍّ، وفي هامشي «اليونينيَّة» و(ق) رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ: (أقترت).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٤) انظر «القاموس» مادَّة (خمد).

(٥) في (ب): (الأيلي)، وهو تحريف.

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وانظر «تحفة المجد الصريح» (ص٨٣).

قوله: (فَتُحْمَلُ عَنْهُ): (تُحْمَل): مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعلُه.

قوله: (الآفَاقَ): هي النَّواحي.

قوله: (فَيُصْنَعُ بِهِ): (يُصنَع): مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله.

قوله: (يُفْعَلُ بِهِ): هو مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله.

قوله: (وَالصِّبْيَانُ حَوْلَهُ، فَأَوْلَادُ النَّاسِ): هذا محلُّ الاستشهاد؛ لأنَّ لفظ (النَّاس) يقتضي العموم؛ مؤمنًا وكافرًا، ولأنَّه جاء عنده في رواية: «وأمَّا الولدان الذين رأيتَهم؛ فكلُّ مولود يُولَد على الفطرة»، قال بعض المسلمين: يا رسول الله؛ وأولاد المشركين؟ قال: «وأولاد المشركين»، وهذا يأتي في (التَّعبير)[ح٧٠٤٧]، كما تقدَّم قريبًا[ح١٣٨٣]، وهذه الفاصلة بين الأقوال المتقدِّمة(١)، وهو الرَّاجح، والله أعلم.

٩٤- بابُ مَوْتِ يَوْمِ الاِثْنَيْنِ

قوله: (بَاب مَوْتِ يَوْمِ الاِثْنَيْنِ): تنبيهٌ: جاء في حديثٍ في «التِّرمذيِّ» من حديث عبد الله بن عَمرٍو: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما من مسلمٍ يموتُ يومَ الجمعة أو ليلةَ الجمعة؛ إلَّا وقاهُ اللهُ فتنةَ القبر»، قال أبو عيسى: (هذا حديث غريب، ليس إسنادُه بمتَّصلٍ، ربيعةُ بنُ سيفٍ(٢) يروي عن أبي عبد الرحمن الحُبُليِّ، عن عبد الله بن عَمرو، ولا نعرفُ لربيعةَ بنِ سيفٍ سماعًا من عبد الله بن عمرو) انتهى كلام التِّرمذيِّ[ت١٠٧٤]، وقد أخرج هذا الحديثَ الحكيمُ التِّرمذيُّ محمَّد بن عليٍّ الحافظ في «نوادره» عن ربيعة ابن سيف الإسكندريِّ، عن عِياض بن عقبة الفِهْريِّ، عن عبد الله بن عَمرو... فذكره[نوادر الأصول٦/٤٤٥]، وقال ابنُ عساكر متعقِّبًا قولَ التِّرمذيِّ: (وربيعة يروي عن فَضالة بن عُبَيد)، انتهى، زاد المِزِّيُّ: (رواه بشر ابن عمر الزَّهرانيُّ وخالد بن نزار الأيليُّ، عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف، عن عِياض بن عقبة الفِهريِّ، عن عبد الله بن عمرو، ورواه اللَّيث بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف: أنَّ ابنًا لعياض بن عقبة تُوفِّي يوم جمعة، فاشتدَّ وجدُه عليه، فقال له رجل من صَدِفَ(٣): يا أبا يحيى؛ أفلا أبشِّرك بشيء سمعته من عبد الله بن عمرو بن العاصي... فذكره)[تحفة٦/٢٨٩]، انتهى، ومعنى كلام ابن عساكر: أنَّ ربيعة روى عن فَضالة بن عُبيد؛ يعني: وهو تُوفِّيَ في سنة ثلاث وخمسين -وقد شهد أُحُدًا-، وعبدُ الله تُوفِّي سنة خمس وستِّين.

---

(١) يعني: الأقوال في أولاد المشركين في الحديث (١٣٨٣).

(٢) في (ب): (شيبة)، وهو تحريف.

(٣) في (ج): (صدق)، وهو تصحيف.

تنبيهٌ: هذا الحديث قال الذَّهبيُّ في ترجمة هشام بن سعد المذكور في سند هذا الحديث: (ومن مناكيره...) فذكره مع غيره[الميزان٤/٢٩٩]، انتهى.

وقد تقدَّم[ح٨٦] أنَّ الذي يقي(١) فتنة القبر: موتُه في الرِّباط، والقتلُ في سبيل الله، والبَطَنُ؛ وهو(٢) الاستسقاء أو الإسهال؛ قولان، والصحيح: الأوَّل، وقراءةُ (سورة تبارك) [كلَّ ليلة]، وموتُ يومَ الجمعة أو ليلتَها، وقد ذكر القرطبيُّ ذلك مطوَّلًا بأدلَّته في «تذكرته»(٣).

١٣٨٧- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: فِي كَمْ كَفَّنْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، وَقَالَ لَهَا: فِي أَيِّ يَوْمٍ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَتْ: يَوْمَ الاِثْنَيْنِ، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: يَوْمُ الاِثْنَيْنِ، قَالَ: أَرْجُو فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى ثَوْبٍ عَلَيهِ كَانَ يُمَرَّضُ فِيهِ، بِهِ رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ، فَقَالَ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا، وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ فَكَفِّنُونِي فِيهَا، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلَقٌ، قَالَ: إِنَّ الحَيَّ أَحَقُّ بِالجَدِيدِ مِنَ المَيِّتِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهْلَةِ. فَلَمْ يُتَوَفَّ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ الثُّلَاثَاءِ وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ خالد الباهليُّ مولاهم، الكرابيسيُّ الحافظ، وتقدَّم مترجمًا[ح٨٤].

قوله: (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ): (هشامٌ) هذا: هو ابن عروة، وهذا ظاهرٌ جدًّا عند أهله.

قوله: (سَحُولِيَّةٍ): تقدَّم الكلام عليها أوَّل (الجنائز)[ح١٢٦٤].

قوله: (أَرْجُو فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ): وقد كانَ كذلك ﵁، تُوفِّي في آخر يوم الاثنين لثمانٍ -وقيل: لثلاثٍ- بقين من جُمادى الأولى سنة ثلاثَ عشرةَ من الهجرة(٤)، مناقب الصديق كثيرة منها هذا، وستأتي حيث ذكرها(٥) البخاريُّ، وأزيد هناك فيها إنْ شاء الله تعالى بعضَ الشيء[قبل ح٣٦٥٢].

قوله: (بِهِ(٦) رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ): (الرَّدْع): بفتح الرَّاء، وإسكان الدَّال وبالعين المهملتين، أي: لَطْخٌ.

---

(١) في (ج): (نعى)، وهو تحريف.

(٢) (هو): سقطت من (ب).

(٣) انظر «التذكرة» (ص١٥٤-١٥٨).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/١٨٥)، «تهذيب الكمال» (١٥/٢٨٢).

(٥) في (ب): (وسيأتي حيث ذكره).

(٦) في النسخ: (فيه)، ونصُّ الحديث: (يُمرَّض فيه، به ردعٌ)، و(به): مستدركٌ في (ق)، ومنه نشأ الاختلاف.

قوله: (إِنَّ هَذَا خَلَقٌ): هو بفتح الخاء واللَّام، أي: بالٍ، يستوي فيه المؤنَّث والمذكَّر، تقول: مِلْحَفَةٌ خَلَق، وثوبٌ خَلَق؛ لأنَّه في الأصل مصدرٌ(١).

قوله: (لِلْمُهْلَةِ): قال ابن قُرْقُول: (رويناه بالفتح والضمِّ والكسر -يعني: في الميم- قال: إلَّا أنَّ رواية يحيى بالكسر، ورواية ابن أبي صفرة بالفتح، قال الأصمعيُّ: بالفتح هو الصَّديد، وحكى الخليل فيه الكسر(٢)، وقال ابن هشام: بالضَّمِّ، وهو الصَّديد(٣)، ورواه أبو عبيد: «إنَّما هو للمُهْل(٤) والتُّراب»، وفسَّره أبو عبيد[غريب الحديث٣/٢١٧] وأبو عُبيدة بالقَيح والصَّديد، وأنكر ابن الأنباريِّ كسر الميم، وقال أبو عمر: لا وجه للكسر غير الصَّديد)[المطالع٤/٦٧]، انتهى(٥).

٩٥- بابُ مَوْتِ الفُجَاءَةِ البَغْتَةِ

قوله: (باب مَوْتِ الفَجْأَةِ(٦)): (الفَجْأَة): بفتح الفاء، وإسكان الجيم، ثمَّ همزة، و(الفُجاءة) بضمِّ الفاء، ثمَّ بعد الجيم همزة ممدودة: (البَغْتَة)، كما فسَّره به رَحِمَهُ اللهُ، ذكر ابن قيِّم الجوزيَّة عن الإمام أحمد: أنَّه كره موت الفجأة، ونقل عنه في «إعلام الموقِّعين» روايتين في كراهته(٧)، وذكر شيخنا الشَّارح(٨) في «شرح المنهاج» في الفقه له ما لفظه: (وكذلك(٩) كُرِه موت الفجأة، وقد ورد(١٠) أنَّها: «أخذةُ آسِف» أي غضبان، لكن قد روي أنَّ إبراهيم وجماعةً من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ماتوا فجأة، وقيل: هو موت الصَّالحين، قال النَّوويُّ: ويحتمل أنَّه أرفق وألطف بأهل الاستعداد دون غيرهم)[المجموع٥/٢٠٧]، انتهى، والحديث الذي أشار إليه شيخنا هو: سُئِل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن موت الفجأة، فقال: «راحة للمؤمن، وأخذ(١١) أَسِف للفاجر»،

---

(١) يعني: مصدر (الأَخْلق) وهو الأملس، انظر «الصحاح» مادَّة (خلق).

(٢) لم أقف في «العين» (٤/٥٧) على حكاية الكسر.

(٣) انظر «السيرة النبوية» (١/٤٠١)، ولفظه: (ويقال: إنَّ «المُهل»: صديد الجسد).

(٤) في (ج): (للمهلة).

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (٦/١٧١)، و«الاستذكار» (٨/٢١٥).

(٦) كذا في النسخ و«اليونينيَّة»، وفي (ق) بعد الإصلاح: (الفجاءة).

(٧) انظر «إعلام الموقعين» (٤/٢٨٧).

(٨) (الشارح): سقطت من (ب).

(٩) في (ب) و(ج): (ولذلك)، وهي محتملة في (أ).

(١٠) في (ج): (ذكر).

(١١) في مصدره: (وأخذة).

ذكره الإمام أحمد من حديث عائشة بإسنادٍ صحيحٍ[ح٢٥٠٤٢].

ثمَّ اعلم أنَّ النَّوويَّ نقل في «تهذيبه» عن أبي(١) السَّكن الهجريِّ أنَّه قال: (تُوفِّي إبراهيم وداود وسليمان -صلَّى الله عليهم وسلَّم- فجأةً، وكذلك الصَّالحون، وهو تخفيف على المؤمن، قلت: هو تخفيف ورحمة في حقِّ المراقِبين(٢))[تهذيب الأسماء١/٢٧٥] انتهى.

وقد جاءت أحاديثُ في موت الفجأة؛ منها: ما رواه ابن أبي الدُّنيا بإسناده عن عائشة ﵂: سألتُ رسول الله ﷺ عن موت الفجأة، فقال: «راحة المؤمن، وأسف على الفاجر»، وقد رواه أحمد[ح٢٥٠٤٢] من حديثها بسند صحيح، كما تقدَّم قريبًا، وعن أنس ﵁ قال: «من أشراط السَّاعة: حفز الموت»، وفسَّره أنس: بموت الفجأة(٣)، وفي «المصنَّف» عن الشعبيِّ: (كان يقال: من اقتراب الساعة موت الفجأة)[ش١٢١٢٩]، وعن رجل من الصَّحابة: (هي أَخْذَةُ غَضَبٍ)[ش١٢١٣١]، ومن حديث/عبيد بن خالد: «هي أَخْذَة أَسِف»[ش١٢١٣٥](٤)، وعن عائشة ﵂ وابن مسعود: (هي رأفة بالمؤمن، وأسفٌ على الفاجر)[ش١٢١٣٢]، وقال مجاهد: (هي من أشراط السَّاعة)[ش١٢١٣٣]، هذا بعض ما ذكره شيخنا فيها(٥)، انتهى(٦). [١/١٨٧]

وفي «مسند أبي يعلى الموصليِّ» في حديث موت الفجأة[ح٤١٢٢]: «كأنَّه أخذة على غضب»، وفيه من حديث أبي هريرة ﵁ أنَّه ﵊ مرَّ بحائط مائل، فأسرع المشي وقال: «أكره موت الفوات»[ح٦٦١٢]، وهذا اللَّفظ أيضًا في «مسند أحمد»[ح٨٦٦٦]، والله أعلم.

١٣٨٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ؛ تَصَدَّقَتْ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ**): تقدَّم أنَّه سعيدُ بن الحكم بن محمَّد بن سالم الجُمَحيُّ مولاهم، المصريُّ، أبو محمَّد الحافظ، ابنُ أبي مريم، تقدَّم[ح٢٤١].

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا**): هذا الرَّجل: هو سعد بن عبادة بن

---

(١) في (ج): (ابن)، وهو تحريف.

(٢) انظر «تاريخ دمشق» (٦/٢٥٧).

(٣) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (١/٤٠٧) مادَّة (حفز).

(٤) وأخرجه من طريق عبيد بن خالد ﵁ أحمد أيضًا في «المسند» (٣/٤٢٤)، وأبو داود (٣١١٠).

(٥) زيد في (ب): (والله أعلم).

(٦) انظر «التوضيح» (١٠/١٨٥).

دُليم الخزرجيُّ، قاله غيرُ واحدٍ، وسيجيء ما يشهد له من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: أنَّ سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذرٍ(١) كان على أمِّه تُوُفِّيَت قبل أنْ تقضيَه، فقال: «اقضِه عنها»(٢)[ح٢٧٦١].

وأمُّه: هي عَمرة بنت مسعود بن قيس بن عمرو بن زيد [مناة]، وكانت من المبايعات، تُوُفِّيَت سنة خمس من الهجرة، ذكره أبو عمر(٣)، قاله ابن بَشْكُوال[الغوامض والمبهمات ٤٣٠/١]، انتهى، وقد راجعت «الاستيعاب» فوجدتُه كذلك، وقد اختُلِف في أمِّه؛ فقيل: عمرة بنت سعد بن عمرو، وقيل: بنت سعد بن قيس، وقيل: بنت مسعود بن قيس(٤).

قوله: (**افْتُلِتَتْ**): هو بضمِّ التَّاء فوق الأولى، وكسر اللَّام، مبنيٌّ لما لم يسم فاعله، أي: ماتت فجأة، و(**نَفْسَهَا**): بالنَّصب على المفعول الثاني، وهو أكثر الرِّوايات، ورُوِي بالرفع(٥)، وهو ظاهرٌ إعرابُه، وكذا قيَّد (نفسها) بالوجهين غيرُ واحدٍ، وذكر القُتْبيُّ: (اقتُلِتَتْ) بالقاف، قال: وهي كلمة تُقال لمن مات فجأة، ولمن قتله الحبُّ، والأوَّل هو المشهور في الرواية، وسيأتي في (كتاب الوصيَّة) مطوَّلًا إنْ شاء الله تعالى وقدَّره[ح٢٧٦٠].

قوله: (**إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا**): (إنْ): حرف شرط، لا ناصبة، قال بعضهم: (ولا يصحُّ قول من فتحها؛ لأنَّه إنَّما سأل عمَّا لم يُفْعَل)(٦)، انتهى.

٩٦ - بابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رضي الله عنهما -

﴿فَأَقْبَرَهُ﴾: أَقْبَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا، وَقَبَرْتُهُ: دَفَنْتُهُ، ﴿كِفَاتًا﴾: تَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاءً، وَتُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا.

قوله: (**إِذَا جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا**): (جعلتَ): بفتح التاء، وهذا ظاهر.

---

(١) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح» (١٨٤/١٠): (دين)، والمثبت لفظ البخاريِّ وغيره.

(٢) أخرج البخاريُّ (٢٧٥٦) من حديث ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رضي الله عنه تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْمِخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا)، فهذا عيَّن المُبْهَم في حديث الباب، وهو أولى من الشاهد الذي ذكره المؤلِّف.

(٣) في (ب): (عمرو)، وهو تحريف، وانظر «الاستيعاب» (ص٩٢١).

(٤) انظر «الإصابة» (٣٦٦/٤) و(٣٦٧/٤).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) «التنقيح» (٣٣٢/١).

١٣٨٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ هِشَامٍ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ: «أَيْنَ أَنَا اليَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» اسْتِبْطَاءً لِيَوْمِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي؟ قَبَضَهُ اللهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي.

قوله: (حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيس، مشهورٌ، تقدَّم مرارًا.

قوله: (حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ): هذا هو ابنُ بلال، أبو محمَّد، مولى أبي بكر، تقدَّم[ح٩٩].

قوله: (لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ): هو بالعين المهملة، وبالذَّال المعجمة، كذا لأبي ذرٍّ، قال الخطَّابيُّ: (يتعسَّر ويتمنَّع)[١]، ومنه قوله: [من الطويل]

ويَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ[٢]

أي: امتنعت، ولسائر الرُّواة: (يتقدَّر) بالقاف والدَّال المهملة، من التَّقدير[٣] ليومها وانتظاره، قاله في «المطالع»[٤].

قوله: (أَيْنَ أَنَا اليَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟): يريد: لمن[٥] النَّوبة اليوم؟ ولمن النَّوبة غدًا؟

قوله: (بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي): (السَّحْر) بالسِّين والحاء المهملتين، والسِّين مفتوحة ومضمومة أيضًا[٦]، والحاء ساكنة: الرِّئة، وقال الداوديُّ: (سحرها: ما بين ثدييها)[٧]، وهو تفسيرٌ على المعنى والتَّقريب، وإلَّا؛ فهو ما قدَّمناه، وقال [بعضهم][٨]: «شَجْري -بالشِّين والجيم- ونحري»، ومعناه: بين تشبيك يديَّ وصدري[٩]، وقال في «النِّهاية» بعد أنْ فسَّر (السَّحْر) ما هو: (وحكى القُتَيبيُّ عن بعضهم: أنَّه بالشِّين المعجمة والجيم، وأنَّه سُئِل عن ذلك، فشبك بين أصابعه وقدَّمها عن صدره؛ كأنَّه يضمُّ

---

(١) انظر «أعلام الحديث» (٧٢٤/١).

(٢) صدرُ بيتٍ عجزُه: (عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ)، وهو من معلقَّة امرئ القيس في «ديوانه» (ص٣٦).

(٣) في المطبوع من «المطالع»: (يتقرَّر من التقرير)، وهو تحريف.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣٩٤/٤).

(٥) في (ب): (أين).

(٦) انظر «العين» (١٣٦/٣).

(٧) في (أ) و(ج): (ثديها).

(٨) (بعضهم): مستفاد من «مطالع الأنوار» (٤٦٠/٥).

(٩) انظر «مطالع الأنوار» (٤٦٠/٥).

شيئًا إليه، أي[1]: أنَّه مات وقد ضمَّته بيديها إلى نحرها وصدرها، والشَّجْر: التشبيك، وهو الذَّقَن أيضًا، والمحفوظ الأوَّل[2])، انتهى.

١٣٩٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، لَوْلَا ذَلِكَ؛ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَوْ خُشِيَ أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا.

وَعَنْ هِلَالٍ قَالَ: كَنَّانِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَلَمْ يُولَدْ لِي.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ سُفْيَانَ التَّمَّارِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاحُ بن عبد الله.

قوله: (عَنْ هِلَالٍ؛ هُوَ الوَزَّانُ): التَّوضيح نسخةٌ في هامش أصلنا وعليها علامة راويها[3]، وفي الأصل: (هلال) فقط، وهو هو، عن عبدِ الله بن عُكَيم، وعبدِ الرحمن بن أبي ليلى، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُيَينة، ثقةٌ، تقدَّم قريبًا مُترجَمًا[ح١٣٣٠]، وقد أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ[4].

قوله: (أُبْرِزَ قَبْرُهُ): (أُبرِز): مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله، و(قبرُه): نائبٌ مناب الفاعل، وقد تقدَّم أنَّ معناه: لم يُجعَل عليه حائط[ح١٣٣٠]، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (أَبْرَزَ): مبنيٌّ للفاعل[5]، فيكون (قبرَه) عليها منصوبًا.

قوله: (غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَوْ خُشِيَ): تقدَّم الكلام عليه، وتقدَّم كلام النَّوويِّ أنَّه ضبط: (خَشي وخُشي)، وتقدَّم كلام ابن القيِّم: (بضمِّ الخاء؛ تعليلًا...)[ح١٣٣٠][إغاثة اللهفان ٢٧١/١]، والله أعلم.

قوله: (وَعَنْ هِلَالٍ قَالَ: كَنَّانِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَلَمْ يُولَدْ لِي): فقوله: (وعن هلال) أي: بالسَّند المتقدِّم، فيكون رواه عن موسى بن إسماعيل -هو التَّبُوذكيُّ- عن أبي عوانة، عن هلالٍ به، وكثيرًا ما يسأل الطلبةُ عن هذا الكلام: لم جاء به ههنا؟ والحكمة فيه: أنَّ هلالًا حدَّث عن عروة بـ(عن) في السَّند

---

(١) (أي): سقطت من (ب).

(٢) انظر «غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/٤٥٧).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت و(ق).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٢٨).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

الذي قبله، فأحبَّ البخاريُّ أنْ يأتي بهذا الكلام مسندًا؛ لينفي ما يُتَّقى[(١)] من العنعنة؛ يعني: فقد لقي عروةَ، وهلال ليس مدلِّسًا، غير أنَّه أراد أنْ يخرج من الخلاف، وينبِّه على لقيه لعروة؛ كما هو شرطُه وشرطُ شيخِه عليِّ بن المدينيِّ الذي عابه على قائله مسلمٌ في مقدِّمة «صحيحه»[(٢)]، والحقُّ مع عليِّ بن المدينيِّ والذَّابِّ عنه؛ البخاريِّ أو غيرِه، والله أعلم، وقد تقدَّم أنَّ كنيةَ هلالٍ أبو عمرو، ويقال: أبو الجهم، ويقال: أبو أميَّة[ح١٣٣٠]، وما أدري بأيِّ الثَّلاث كنَّاه؟ والله أعلم.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): هذا هو ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ، شيخُ أهلِ خراسان.

قوله: (**أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ**): هذا[(٣)] بالشِّين المعجمة، والمثنَّاة تحت، الأَسَديُّ الحنَّاط المقرئُ، أحدُ الأعلام، عن حبيب بن أبي ثابت، وعاصم، وأبي إسحاق، وعنه: أحمدُ، وعليٌّ، وإسحاقُ، وابنُ مَعِين، والعطارديُّ، قال أحمدُ: (صدوقٌ، ثقةٌ ربَّما غلط)، وقال أبو حاتم: (هو وشَرِيك في الحفظ سواء)، مات في سنة (١٩٣هـ) في جمادى الأولى، وله ستٌّ وتسعون سنةً، أخرج له البخاريُّ والأربعة [الكاشف٦٥١١]، وهو ثبتٌ في القراءة، يغلط في الحديث[(٤)]، له ترجمة في «الميزان»[٤/٤٩٩]، وهو راوي قراءة عاصم.

فائدة: مَنْ يُقال له: (أبو بكر بن عيَّاش) **ثلاثةُ** أشخاص؛ هذا أحدهم، وقد اختُلِف في اسمه على أحدَ عشرَ قولًا، وقد صحَّح أبو زُرعة/: أنَّ اسمَه شعبةُ، وصحَّح ابنُ الصَّلاح والمِزِّيُّ أبو الحجَّاج [١/١٨٧ب]
شيخُ شيوخنا: أنَّ اسمَه كنيتُه[(٥)].

والثاني: أبو بكر بن عيَّاش الحمصيُّ، روى عن عثمان بن شباك الشَّاميِّ، روى عنه: جعفر ابن عبد الواحد الهاشميُّ، قال الخطيبُ البغداديُّ: (وعثمان وأبو بكر مجهولان، وجعفر كان غير ثقة)[المتفق والمفترق٣/٢١٢٢].

والثالث: أبو بكر بن عيَّاش بن حازم السُّلميُّ مولاهم، الباجُدَّائيُّ، اسمه حسين، روى عن جعفر ابن بُرقان، روى عنه: عليُّ ابن جميل الرَّقِّيُّ وغيرُه، قال الخطيب البغداديُّ: وكان فاضلًا أديبًا، وله كتابٌ في غريب الحديث، مات سنة أربع ومئتين بباجدَّاء، قاله هلال بن العلاء[(٦)].

---

(١) في (ب): (يقي).

(٢) انظر مقدِّمة «صحيح مسلم» (١/٢٩-٣٥).

(٣) في (ب): (فهذا).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» (٩/٣٥٠)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٨٠)، «تهذيب الكمال» (٣٣/١٢٩).

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص٣٣٤)، «تهذيب الكمال» (٣٣/١٣٠).

(٦) انظر الكلام بتمامه في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٢٠٩-٢١٠)، وانظر «المتفق والمفترق» (٣/٢١٢١-٢١٢٣).

قوله: (عَنْ سُفْيَانَ التَّمَّارِ): (سفيان) هذا هو سفيان بن دينار التَّمَّار، أبو سعيد الكوفيُّ، عن مصعب ابن سعْد بن أبي وقَّاص، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والشَّعبيِّ، وجماعةٍ، وقيل: إنَّه روى عنِ ابنِ الحنفيَّة، وعنه: مِندل بن عليٍّ، وابن المبارك، وأبو بكر بن عيَّاش، ويعلى بن عُبيد، وجماعةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، وقد أدرك كبارَ الصَّحابة، لكن لم يحمل عنهم، فإنَّ أبا هشام الرِّفاعيَّ روى عن أبي بكر بن عيَّاش، قال: قال سفيان التَّمَّار: أتتْني أمُّ الأعمش بالأعمش فأسلَمَتْه إليَّ وهو غلامٌ، فذَكَرتُ ذلك [للأعمش]، فقال: ويل امِّه! ما أكبره! وقال سفيان التَّمَّار: رأيتُ قبرَ النَّبيِّ ﷺ مُسنَّمًا، وهذا هنا، وقد أخرج له البخاريُّ والنَّسائيُّ[(١)].

قال المحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه» عقيب حديث سفيان التَّمَّار: (وقد تقدَّم تسطيحه -يعني: قبر النَّبيِّ ﷺ-، فإن صحَّت الروايتان؛ فيكون قد غُيِّر عمَّا كان عليه، فقد سقط جداره زمن الوليد بن عبد الملك، وقيل: في زمن عمر بن عبد العزيز، ثمَّ أُصلِح، قال البغويُّ: وحديث القاسم في التسطيح أصحُّ)[شرح السُّنَّة٣/٥٣٠]، انتهى، وحديث القاسم المشار إليه هو الذي أشار إليه أيضًا الطَّبريُّ مع غيره أنَّه تقدَّم؛ يعني: في الباب قبله[غاية الإحكام٤/١٠]؛ وهو عن القاسم بن محمَّد بن أبي بكر: (قد[(٢)] دخلت على عائشة رضي الله عنها، فقلت: يا أمَّه؛ اكشفي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه، فكشفَتْ لي عن ثلاثة قبور، لا مُشرِفة ولا لاطئة، منطرحة[(٣)] ببطحاء العَرْصَة الحمراء)، أخرجه أبو داود[د٣٢٢٠] والحاكم وقال: (صحيح الإسناد)[ك١/٣٩٦]، وهو أفضل عند الشَّافعيَّة من التسنيم، والثاني: أن تسنيمه أولى؛ لحديث سفيان التَّمَّار[(٤)]، قال البيهقيُّ: (حديث القاسم أصحُّ وأولى أن يكون محفوظًا)[هق٤/٣]، انتهى.

قال العلماء -كما قاله بعض مشايخي-: كان أوَّلًا -كما قال القاسم- مُسطَّحًا، ثمَّ لمَّا سقط عليهم الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك؛ جُعل مُسنَّمًا، انتهى[(٥)]، وهذا حسن[(٦)]، والله أعلم[(٧)].

---

(١) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص١٢٧)، «تهذيب الكمال» (١١/١٤٣).

(٢) في (ج): (وقد).

(٣) كذا في النسخ، وفي «سنن أبي داود» و«المستدرك»: (مبطوحة).

(٤) انظر «المجموع» (٥/١٨٨).

(٥) (انتهى): سقطت من (ب).

(٦) في (ب): (أحسن).

(٧) قوله: (وهذا أحسن والله أعلم): تكرَّر في (ب) في غير موضعه.

١٣٩٠- ١٣٩١- حَدَّثَنَا فَرْوَةُ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الحَائِطُ فِي زَمَانِ الوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ؛ أَخَذُوا فِي بِنَائِهِ، فَبَدَتْ لَهُمْ قَدَمٌ فَفَزِعُوا، وَظَنُّوا أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا وَجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ: لَا وَاللهِ مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ. وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَوْصَتْ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ: لَا تَدْفِنِّي مَعَهُمْ، وَادْفِنِّي مَعَ صَوَاحِبِي بِالبَقِيعِ، لَا أُزَكَّى بِهِ أَبَدًا.

قوله: (حَدَّثَنَا فَرْوَةُ): هو فروة بن أبي المَغْراء؛ بفتح الميم، ثمَّ غين ساكنة، وبعد الرَّاء همزة ممدودة، الكِنديُّ الكوفيُّ، عن شَريك، وأبي الأحوص، وعنه: البخاريُّ، والدَّارميُّ، وجَمْعٌ، مات سنة (٢٢٥هـ)، أخرج له البخاريُّ والتِّرمذيُّ، صدَّقه أبو حاتم[١].

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): وفي نسخة: (ابن مُسْهِر)[٢]، وهو هو؛ عليُّ بن مُسْهِر الكوفيُّ الحافظ، أبو الحسن، مشهورٌ[٣].

قوله: (لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الحَائِطُ فِي زَمَنِ[٤] الوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ؛ أَخَذُوا فِي بِنَائِهِ...) إلى آخره: وذلك بعد بضع وستِّين سنة من موت عمر بن الخطَّاب؛ وذلك لأنَّ عمر رضي الله عنه تُوفِّي في[٥] سنة ثلاث وعشرين، وإنَّهم[٦] أرادوا بناء المسجد وهَدْمَ[٧] البيتِ ليُصلَح زمنَ الوليد بن عبد الملك في سنة سبعٍ وثمانين، ويقال: في سنة ثمانٍ وثمانين.

قوله: (فَبَدَتْ لَهُمْ قَدَمٌ): (بدت): ظهرت.

قوله: (فَفَزِعُوا [وَظَنُّوا] أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ...): إلى أن قال: (فَقَالَ[٨] لَهُمْ عُرْوَةُ: لَا وَاللهِ، مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ، مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ): قال شيخنا الشَّارح: (وفي «الإكليل» عن وردان -وهو الذي بنى بيت عائشة رضي الله عنها لمَّا سقط شقُّه الشَّرقيُّ أيَّام عمر بن عبد العزيز-: وإنَّ القدمين لمَّا

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٨٣/٧)، «تهذيب الكمال» (١٧٨/٢٣)، «تقريب التهذيب» (ص٤٤٥).
(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٣٥/٢١).
(٤) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (زمان).
(٥) (في): سقطت من (ج).
(٦) في النسخ: (لأنَّهم)، وهي محتملة في (أ)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.
(٧) في النسخ: (هدم) بلا واو، ولعلَّ المثبت هو الصواب.
(٨) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

بدتا؛ قال سالم بن عبد الله: أيُّها الأمير؛ هذان قدما جدِّي وجدُّك[1]، وذكر شيخنا أيضًا أنَّ عبيد الله ابن عبد الله قال ذلك[2].

فتحصَّلنا في قائل ذلك: عروة في «البخاريِّ»، وسالم في «الإكليل»، وعبيد الله بن عبد الله، ولم يعزُه شيخنا، والله أعلم، ويحتمل أنَّ الثلاثة قالوا ذلك، والله أعلم.

قوله: (**وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ...**) الحديث: هذا معطوفٌ على السَّند الذي قبلَه، وليس تعليقًا، فرواه البخاريُّ عن فَرْوة، عن عليٍّ، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، والله أعلم.

قوله: (**لَا أُزَكَّى بِهِ أَبَدًا**): قال شيخنا الشَّارح: (لِئَلَّا يقول النَّاسُ: زكت بهم، فتنجو بالدفن معهم، أو شبه هذا من القول، وقيل: فعلَتْه تواضعًا لله؛ ليرحمها)[التوضيح ١٠/٢٠١].

١٣٩٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الأَوْدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ قَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ؛ اذْهَبْ إِلَى أُمِّ المُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فَقُلْ: يَقْرَأُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَلَيْكِ السَّلَامَ، ثُمَّ سَلْهَا أَنْ أُدْفَنَ مَعَ صَاحِبَيَّ، قَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي، فَلَأُوثِرَنَّهُ اليَوْمَ عَلَى نَفْسِي، فَلَمَّا أَقْبَلَ؛ قَالَ لَهُ: مَا لَدَيْكَ؟ قَالَ: أَذِنَتْ لَكَ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؛ قَالَ: مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ المَضْجَعِ، فَإِذَا قُبِضْتُ؛ فَاحْمِلُونِي، ثُمَّ سَلِّمُوا، ثُمَّ قُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، فَإِنْ أَذِنَتْ لِي؛ فَادْفِنُونِي، وَإِلَّا؛ فَرُدُّونِي إِلَى مَقَابِرِ المُسْلِمِينَ، إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَمَنِ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي؛ فَهُوَ الخَلِيفَةُ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَسَمَّى عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَوَلَجَ عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَبْشِرْ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ بِبُشْرَى اللهِ، كَانَ لَكَ مِنَ القَدَمِ فِي الإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ اسْتُخْلِفْتَ فَعَدَلْتَ، ثُمَّ الشَّهَادَةُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، فَقَالَ: لَيْتَنِي يَا ابْنَ أَخِي وَذَلِكَ كَفَافًا لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، أُوصِي الخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي بِالمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ خَيْرًا، أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ، وَأُوصِيهِ بِالأَنْصَارِ خَيْرًا الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَيُعْفَى عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَأُوصِيهِ بِذِمَّةِ اللهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَأَلَّا يُكَلَّفُوا فَوْقَ طَاقَتِهِمْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ**): هو بضمِّ الحاء، وفتح الصَّاد، المهملتين، وقُدِّم أنَّ

---

(١) أخرجه من طريق الحاكم البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣٨٧٥).

(٢) انظر «التوضيح» (١٠/١٩٨-١٩٩).

الأسماء حُصَين -كهذا- إلَّا حضين بن المنذر أبا ساسان؛ فهو بالضَّاد المعجمة، فردٌ، وتقدَّم أنَّ الكنى بالفتح؛ أعني: أبا حَصِين[ح١١٠].

قوله: (مَعَ صَاحِبَيَّ): هو مشدَّد الياء مثنًّى؛ يعني: النَّبيَّ ﷺ وأبا بكر، وهذا ظاهر جدًّا، إلا أنَّه ربما اشتُبِه على مُغفَّل، فيجعله مفردًا.

قوله: (مِنْ ذَلِكَ المَضْجَعِ): هو بفتح الجيم، وفي كلام شيخنا: (وكسرها)(١)، ولم أرَ ذلك أنا إلَّا في كلامه(٢).

قوله: (أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ): يعني: الخلافة.

قوله: (فَسَمَّى: عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ): إنْ قيل: لمَ لمْ يذكر سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وهو جليلٌ صالحٌ للإمامة قديمُ الإسلام؟

والجواب: أنَّه تورَّع عن ذكره؛ لأنَّه قريبه وصهره، كما تورَّع عن ذكر ابنه عبد الله.

وقال شيخنا: (كان سعيد بن زيد غائبًا، وقال بعضهم: لم يذكره؛ لأنَّه كان قريبَه وصهرَه...) فذكر ما ذكرته[التوضيح١٠/١٩١].

[١/١٨٨أ] فإنْ قيل: لمَ لمْ يذكر أبا عبيدة ابن الجَرَّاح/ أمين هذه الأمَّة؟

فالجواب: أنَّه كان قد تُوفِّي سنة ثماني عشرةَ، وقصَّة الوصيَّة بالشُّورى كانت سنة ثلاثٍ وعشرين، والله أعلم.

قوله: (وَوَلَجَ عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الأَنْصَارِ): (ولج): معناه: دخل، وقوله: (شابٌّ من الأنصار): قال ابن شيخنا البُلْقينيُّ في «مبهماته»: (في «طبقات ابن سعد»: أنَّه دخل عليه ابن عبَّاس وأثنى عليه، وأنَّه قال: وددت أن أخرج منها كفافًا؛ لا أجرَ ولا وزرَ[الكبرى٣/٣٢٥]، وقد ذكر البخاريُّ في «قصَّة البيعة والاتِّفاق(٣) على عثمان»: «أنَّه جاء رجل شابٌّ»[ح٣٧٠٠]، ولم يقل: «من الأنصار»، وفسَّرناه هناك: أنَّه ابن عبَّاس، ولكنَّ هذه الروايةَ تعارضه) فليُحرَّر، والله أعلم[الإفهام١٧٣]، انتهى.

والظاهر: أنَّه دخل عليه هذا الأنصاريُّ ودخل عليه ابن عبَّاس جمعًا بين الرِّوايتين، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ(٤): أَبْشِرْ): هو بقطع الهمزة، وكسر الشِّين، ساكنٌ، أمرٌ، وهذا ظاهر جدًّا.

---

(١) انظر «التوضيح» (٥٣٥/٤)، نقله شيخه عن القرطبيِّ.

(٢) ضبط في «اليونينيَّة» و(ق) بفتح الجيم وكسرها مصحَّحًا عليه.

(٣) في (أ): (والاتقان)، ولعله تحريف.

(٤) (فقال): سقطت من (ج).

قوله: (لَكَ مِنَ القَدَمِ فِي الإِسْلَامِ): (القَدَم): بفتح القاف والدَّال، وفي نسخة: (القِدَم[1])[2] بكسر القاف مفتوح الدَّال، ولكليهما وجهٌ صحيحٌ، ولعلَّ الوجه [الأوَّل][3] أوجه، أي: سابقة ومتقدَّم فضل، والله أعلم.

قوله: (مَا قَدْ عَلِمْتَ): هو بفتح تاء المخاطب، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (اسْتُخْلِفْتَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، مفتوحة تاء المخاطب، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

قوله: (ثُمَّ الشَّهَادَةُ): هو مرفوع، أي: حصلَتْ لك الشَّهادةُ، فهو فاعلُ بفعلٍ مقدَّرٍ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ تقديره: ثمَّ خاتمةُ عملِك الشَّهادةُ، ورأيت في نسخة صحيحة في (المناقب)[ح٣٧٠٠] مجرورٌ بالقلم منوَّنٌ، وجرُّه على أنَّه معطوفٌ على المجرور قبلَه؛ وهو (وقِدَمٍ)، والله أعلم، وكذا رأيتُه مجرورًا منوَّنًا بالقلم في نسخة شيخنا الأستاذ أبي جعفر الأندلسيِّ، فيكون هنا: (ثمَّ الشهادةٍ).

وفي أصلنا هنا: مرفوعٌ ومنصوبٌ، أمَّا رفعه؛ فقد تقدَّم، وأمَّا نصبه؛ فإمَّا أن يكون بنزع الخافض، أي: خُتِمَتْ بالشَّهادة، أو حصَّلْتَ الشهادةَ، والله أعلم.

قوله: (بِالمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ): هم الذين صلُّوا القبلتين مع النَّبيِّ ﷺ، فأمَّا مَنْ أسلم بعد تحويل القبلة؛ فلا يُعدُّ فيهم، قاله القاضي[4]، وقد اختُلِف في المهاجرين الأوَّلين؛ فقيل ما قدَّمته، كذا عن أبي موسى الأشعريِّ وابن المسيَّب[5]، وقيل: إنَّهم الذين أدركوا بيعة الرضوان، قاله الشعبيُّ وابن سيرين[6]، فعلى القول الأوَّل: هم الذين هاجروا قبل تحويل القبلة سنة اثنتين من الهجرة، وعلى الثاني: هم الذين هاجروا قبل الحديبية، والله أعلم.

قوله: (أَنْ يُقْبَلَ...، وَيُعْفَى): هما مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعله.

وقوله: (عَنْ مُسِيئِهِمْ): هو بهمزة مكسورة، يعني: إلَّا في الحدود، والله أعلم.

---

(١) (القدم): سقطت من (ج).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٣) (الأوَّل): مستفاد من «مطالع الأنوار» (٣١٩/٥).

(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (١٣٧/٧).

(٥) أخرج أثرهما الطبريُّ في «جامع البيان» (٤٠٨٨/٥).

(٦) أخرج أثر الشعبي الطبريُّ في «جامع البيان» (٤٠٨٧/٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٦٨/٦)، ثمَّ قال: (وروي عن ابن سيرين مثل ذلك)، وأخرج الطبريُّ في «جامع البيان» (٤٠٨٨/٥) عن ابن سيرين كالقول الأوَّل.

قوله: (بِذِمَّةِ اللهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ): (الذِّمَّة): الأمان[(١)]، وقيل: العهد؛ يعني: أهل الذِّمَّة، والذِّمَّة: الضمان أيضًا[(٢)].

قوله: (أَنْ يُوفَى) و(يُقَاتَلَ) و(يُكَلَّفُوا): الكلُّ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(يُوفَى): مخفَّف ومُشدَّد[(٣)]، وقد تقدَّم هذا[ح١٨].

٩٧- بابُ مَا يُنْهَى مِنْ سَبِّ الأَمْوَاتِ

قوله: (باب مَا يُنْهَى): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

١٣٩٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَسُبُّوا الأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ القُدُّوسِ عَنِ الأَعْمَشِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الأَعْمَشِ.

تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، وَابْنُ عَرْعَرَةَ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ.

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرارًا أنه سليمان بن مِهْران، أبو مُحمَّد الكاهليُّ القارىء.

قوله: (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ): حديث مجاهد عن عائشة في «البخاريِّ» و«مسلم»، قال ابنُ مَعِين: لم يَسمَع منها، وفي «البخاريِّ» و«مسلم» ما يدلُّ على سماعه منها مِن رواية منصور عن مجاهد قال: (دخلتُ أنا وعروةُ بن الزُّبير المسجدَ؛ فإذا عبدُ الله بن عمر جالسٌ إلى حجرة عائشةَ والنَّاس يصلُّون الضُّحى...) الحديث، وفيه: (وسمعنا استنانَ عائشة، فقال عروة: ألا تسمعين...)[ح١٧٧٥و١٧٧٦، م(١٢٥٥)(٢٢٠)]، ولهذا أخرجه البخاريُّ، ولو لم يكن عنده دالًّا على السَّماع؛ لَمَا أخرجه؛ لِمَا عُرِفَ من شرطه، وقد أخرج النَّسائيُّ في «سننه» من رواية موسى الجُهَنيِّ عن مجاهد، قال [موسى]: (أُتِي مجاهدٌ بقَدَح حَزَرْتُه ثمانية أرطال، فقال: حدَّثتني عائشةُ: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بمثل هذا)[س١/١٢٧]، وهذا صريحٌ في سماعه منها، والله أعلم.

قوله: (وَرَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ القُدُّوسِ، عَنِ الأَعْمَشِ): هذه متابعةٌ، أي: تابع عبدُ الله هذا شعبةَ في روايته عن الأعمش، وكذا (وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الأَعْمَشِ[(٤)])، وقوله: (وَتَابَعَهُ[(٥)] عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ

---

(١) في (ب): (الآن)، وهو تحريف.
(٢) انظر «التوضيح» (٤٠٢/٥).
(٣) في (ب): (مشدَّد ومخفَّف).
(٤) في النسخ: (شعبة)، ولعله سبق نظر، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).
(٥) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (تابعه) بلا واو.

وَابْنُ عَرْعَرَةَ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ) أي: تابع هؤلاء الثَّلاثةُ آدمَ في روايته هذا عن شعبة.

أمَّا (عبد الله بن عبد القدُّوس) فهو سعديٌّ رازيٌّ، يروي عن عبدِ الملك بن عُمَير، وجابرٍ الجُعْفيِّ، وعنه: عبَّاد الرَّواجِنيُّ وغيرُه، قال(١) ابنُ مَعِين: (رافضيٌّ، ليس بشيء)، وقال ابن عَديٍّ: (عامَّة ما يرويه في أهل البيت)، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس بثقة)[الضعفاء والمتروكين١٩٩]، وقال الدَّارقطنيُّ: (ضعيف)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا والتِّرمذيُّ، وله ترجمة في «الميزان»[٤٥٧/٢](٢).

وأمَّا عليُّ بن الجَعْد؛ فهو جوهريٌّ حافظٌ، وعنه: البخاريُّ وأبو داود، وقد رأى الأعمش، وأعرض عنه مسلمٌ، وهو ثبتٌ، وقد قال: من قال: القرآن مخلوق؛ لم أعنِّفْه، مات في رجب سنة (٢٣٠ هـ) وله ستٌّ وتسعون سنة، أخرج له البخاريُّ وأبو داود، وقد سمع منه مسلم جملة، لكن لم يخرِّج له شيئًا في «صحيحه»، وهو أكبرُ شيخٍ لقيَه مسلمٌ، وقد وثَّقه، لكنَّه قال: (جهميٌّ)(٣)، له ترجمةٌ في «الميزان»[١١٦/٣].

وأمَّا محمَّد بن أنس؛ فهو عدويٌّ كوفيٌّ، ثمَّ دينوريٌّ، مولى عمر بن الخطَّاب، عن حُصَين، والأعمش، وسُهيل بن أبي صالح، وجماعةٍ، وعنه: إبراهيمُ بن موسى وعليُّ بن بَحْر، قال أبو حاتم: (صحيح الحديث)[الجرح والتعديل٢٠٧/٧]، أخرج له البخاريُّ تعليقًا وأبو داود(٤).

تنبيهٌ: لمَّا ذَكَرَ أبو عليٍّ الغسَّانيُّ: (أنسًا وأتشًا) -الثَّاني؛ بالمثنَّاة فوق وشين معجمة(٥)-؛ ذَكَرَ هذه المتابعةَ عن محمَّد بن أنس -يعني: بالنُّون والإهمال- ثمَّ قال: (ومِنَ النَّاس من يصحِّف فيه -يعني: هذا المكان- فيقول: محمَّد بن أتش)[التقييد٧٧/١]، انتهى؛ يعني: بالمثنَّاة فوق وبالشين المعجمة، والله أعلم، انتهى(٦).

قال ابن حِبَّان في «ثقاته»: (محمَّد بن الحسن بن أتش، من أهل اليمن، يروي عن النعمان بن الزُّبير، روى عنه: محمَّد بن رافع)[الثقات٦٩/٩]، وفي «ابن ماكولا(٧)»: (أبو عبد الله محمَّد بن الحسن بن أتش اليماني الصَّنعانيُّ الأبناويُّ، حدَّث عن سليمان بن وهب الأبناويِّ، وجعفر بن سليمان الضُّبَعيِّ، روى

---

(١) في (ج): (وقال)، وانظر «الكامل في الضعفاء» (١٩٧/٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤٢/١٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤١/٢٠).

(٤) انظر «الكاشف» (١٢١أ)، «تهذيب الكمال» (٥٠٤/٢٤).

(٥) في (ج): (والشين المعجمة).

(٦) في (ج): (انتهى والله أعلم).

(٧) في (ج): (ماكولاء).

عنه: أحمد ابن حنبل، ونسبه إلى جدِّه، وروى عنه: أحمد بن صالح، ونوح[١] بن حَبيب، وغيرُهم، وأخوه: عليُّ بن الحسن بن أتش)[الإكمال١/١٢]، انتهى، ورأيته في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم فقال: (روى عن منذر بن النُّعمان، وعبد الرَّحمن والنُّعمان ابني الزُّبير، ورباح بن زيد، وسليمان بن وهب، وأبي بكر بن أبي سبرة، روى عنه: إبراهيم بن موسى، ونوح بن حبيب، وعليُّ بن صالح بن[٢] وسيم، ومحمَّد بن رافع، وأبو زياد حمَّاد بن زاذان[٣]: سمعت أبي يقول ذلك)، قال ابن أبي حاتم: (روى عن همَّام بن مُنبِّه)، قال ابن أبي حاتم: (سألتُ[٤] أبا زُرعة عن محمَّد بن الحسن بن أتش، قال: ثقةٌ)[الجرح والتعديل٧/٢٢٦]، انتهى، فقول[٥] ابن أبي حاتم: (روى عن همَّام بن مُنبِّه)، وهَّمه الذَّهبيُّ في «ميزانه»[٣/٥١٦] في ترجمة محمَّد هذا، فقال: (وهم ابنُ أبي حاتم فقال: إنَّه روى عن همَّام بنِ مُنبِّه، فسقط عليه رجل)، انتهى.

وقد ذكره الذَّهبيُّ في «ميزانه»، ونقل توثيقَه عن أبي زُرعة، وأبي حاتم، ثمَّ قال: (وقال النَّسائيُّ: ليس بثقةٍ)، ثمَّ ذكر وهم ابن أبي حاتم في سقوط رجلٍ [عليه] بينه وبين همَّام[٣/٥١٦]، انتهى، ولم أرَ له ذكرًا في «رجال المسند» للحُسَينيِّ، وكأنَّه لم يحدِّث عنه أحمدُ في «المسند»، والله أعلم.

وأمَّا محمَّد بن عَرْعَرة؛ فهو ابن عَرْعَرة بن البِرِنْد، فعن شعبةَ، وعُمرَ بنِ أبي زائدة، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، وبُندارٌ، والكجِّيُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢١٣هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، قال أبو حاتم: (ثقة صدوق)[الجرح والتعديل٨/٥١]، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأس)[٦].

وقوله: (وابن أبي عديٍّ): هو محمَّد بن إبراهيم بن أبي عديٍّ، أبو عمرو، بصريٌّ، عن حُمَيد الطويل وطبقتِه، وعنه: أحمدُ بن سنان وجماعةٌ، ثقةٌ، تُوفِّي/ سنة (١٩٤هـ)، أخرج له الجماعة[٧]. [١/١٨٨ب]

وعليُّ بن الجَعْد وابنُ عَرْعَرة من مشايخ البخاريِّ، والظاهر أنَّ قول البخاريِّ[٨]: (تابعه فلان

---

(١) في (ب): (روح)، وهو تحريف.

(٢) (بن): سقط من (ب) و(ج).

(٣) في النسخ: (باذان)، والمثبت من مصدره.

(٤) في النسخ: (سمعت)، والمثبت من مصدره.

(٥) في (ب): (يقول).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/١٠٨).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢١).

(٨) زيد في (ب): (في).

وفلان)، ويكون المُسندة إليه المتابعةُ شيخَه -كهذين-؛ هو كقوله: (قال فلان) و: (زاد فلان) إذا كان شيخه؛ فهو متَّصل، وقد تقدَّم الكلام على (قال لي -أو لنا[(١)]- فلانٌ)، و(قال فلان) إذا كان المُسنَدُ إليه القولُ[(٢)] شيخَه[ح١٤٢]، وهذا مثلُه فيما يظهر، والله أعلم.

ومتابعة عليِّ بن الجَعْد: الضمير في (تابعه) يرجع[(٣)] إلى آدم، وقد رواها البخاريُّ في (الرِّقاق) عن عليٍّ هذا، عن شعبة[(٤)][ح٦٥١٦]، وأبو نُعَيم عن أبي أحمد، عن المنيعيِّ، عن عليِّ بن الجعد، والإسماعيليُّ عن أبي جعفر الخَلَنْجِيِّ[(٥)] عن عليِّ بن الجعد[(٦)].

٩٨- بابُ ذِكْرِ شِرَارِ المَوْتَى

(بَابُ ذِكْرِ شِرَارِ المَوْتَى): ذَكَر فيه حديث ابن عبَّاس: (قَالَ أَبُو لَهَبٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: تَبًّا لَكَ سَائِرَ اليَوْمِ، فَنَزَلَتْ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]).

قال ابن المُنَيِّر: (إن قلت: هل أراد في التَّرجمة العمومَ حتَّى في الفاسق والكافر، أو الخصوص بالكافر؟).

ثمَّ قال: (قلت: يَحتمل أن يريد الخصوصَ، فتُطابق الآيةُ التَّرجمةَ، ويَحتمل أن يريد العمومَ قياسًا للمسلم المتجاهر بالشَّرِّ على الكافر؛ لأنَّ المسلمَ الفاسق لا غِيبَة له، وقد حمل بعضُهم[(٧)] على البخاريِّ على أنَّه أراد العموم، فظنَّ به النِّسيانَ لحديث أنسٍ المتقدِّم) -يريد حديثه الذي فيه: (فأُثْنِيَ على صاحبها خيرًا... فأُثْنِيَ على صاحبها شرًّا)[(٨)]- قال: («[مُرَّ] بجنازة[(٩)]...» الحديث[ح١٣٦٧]، قال: «هذا كان أولى بالترجمة من هذا الحديث الذي تضمَّنه»، والظَّاهر: أنَّ البخاريَّ جرى على عادته في الاستنباط بالخفيِّ، والإحالة في الظَّاهر الجليِّ على سبق الأفهام إليه، على أنَّ الآية مرتَّبة[(١٠)] وهي

---

(١) في (ب): (كذا)، وهو تحريف.

(٢) (القول): سقطت في (ب).

(٣) في (ب): (يرفع).

(٤) في (ب): (عمَّن تبعه)، وهو خرم في (أ).

(٥) في (ب): (الحليمي)، وفي (ج): (الحلبي).

(٦) زيد في (ب) و(ج): (قوله)، وانظر «التوضيح» (١٠/٢٠٤).

(٧) يعني ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاريِّ» (٣/٣٨٥).

(٨) لفظ الحديث المشار إليه: (فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خيرًا... فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا).

(٩) في النسخ: (وإثارة)، وفوقها في (أ): (كذا)، والمثبت من مصدره.

(١٠) في النسخ: (جزئية)، والمثبت من مصدره.

تسمية المذموم، وتعيين[١] الغيبة، وخصوصًا في الكتاب العزيز الذي يبقى ولا يفنى آخر الدَّهر)، انتهى لفظه[المتواري١٢٨].

١٣٩٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ أَبُو لَهَبٍ -لَعَنَهُ اللهُ- لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: تَبًّا لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ، فَنَزَلَتْ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١].

قوله: (قَالَ أَبُو لَهَبٍ): هذا اسمُه عبد العزَّى بن عبد المطَّلب بن هاشم بن عبد مناف، هلك بعد بدر بسبعة أيَّام، كذا قال بعض الحفَّاظ[٢]، قال ابن إسحاق بسنده ما معناه: عاش حتى وصل أبو سفيان بن الحارث إلى مكَّة من وقعة بدر، ضربته أمُّ الفضل بعمود ضربةً فَلقَت في رأسه شجَّة مُنكَرة... إلى أن قال: (فوالله ما عاش إلَّا سبع ليال حتَّى رماه الله بالعَدَسَة، فقَتَلَتْه)[سيرة ابن هشام٢/٢٥٧]، فهذا يقتضي أنَّه عاش بعد الوقعة أكثرَ من سبعِ ليالٍ؛ لأنَّ بدرًا بينها وبين مكَّة نحو أربع مراحلَ، ويمكن تأويل قول مَنْ قال: (إنَّه عاش بعد بدر سبعَ ليال)، والله أعلم.

وكون اسمه عبد العزَّى لهذا عَدَلَ الباري تعالى عنِ اسمِه إلى كنيته، وقيل: إنَّما عدل إلى الكنية؛ لمناسبة حاله بالنَّار، والله أعلم[٣].

قوله: (تَبًّا لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ): سيأتي تفسير (تبًّا) -أي: خسرانًا لك- في مكانها[٤]، والله أعلم.

❁❁❁

(١) في مصدره: (وتغييب).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٥٦٨).

(٣) انظر «الكشَّاف» (٤/٦١٨).

(٤) يعني: في «البخاريِّ» في تفسير سورة ﴿تَبَّتْ﴾ قبل الحديث (٤٩٧١) حيث قال: (﴿تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧]: خسران).

الفهرس

❁❁❁